

الأمدي وآؤه الكلامين

الدكتور حسن الشافعي
الأستاذ في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة
وعضو مجمع اللغة العربية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الْمَدِينَةُ
وَلَاؤُهُ الْإِسْلَامِيَّةُ

الأمدي وآؤه الكلامين

الدكتور حسن الشافعي
الأستاذ في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة
وعضو مجمع اللغة العربية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للمنشر
دار السلا للطباعة والنشر والتوزيع
لصاحبها
عبد الحامد محمود البكار

الطبعة الأولى
١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ

دار السلا

مصر، القاهرة ١٢٠ شارع الازهر ص.ب ١١٦١ القنوية

ت: ٥٩٣٢٨٢٠٠ - ٢٧٤١٥٧٨ - ٢٧٠٤٢٨٠ (٠٠٢٠٢) فاكس: ٢٧٤١٧٥٠٠ (٠٠٢٠٢)

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

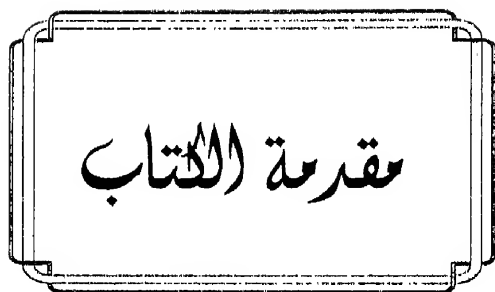


الإهداء

إلى زوجتي

جزاها الله عنى وعن هذا العمل خير الجزاء .

المؤلف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين ،
وأتباعهم من دعاة الحق في كل حين ، وبعد :

فقد يسر الله - تعالى - إصدار هذا الكتاب الذى مضى على إعداده نحو ثلث قرن ،
حيث كان - مع تحقيق كتاب " غاية المرام فى علم الكلام " - أول بحث جامعى يكتب عن
الأمدى المتكلم ، فى أواخر الستينيات من هذا القرن ، فصنر " غاية المرام " عن المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة فى مطلع السبعينيات ، بمسعى كريم من المرحوم الأستاذ
رشاد عبد المطلب الذى فقدته الدراسات التراثية فى العقد اللاحق ، فرحمه الله وجزاءه عنى خير
الجزاء وأوفاه . والآن تصدر الدراسة التى أجازتها حينذاك مع النص المحقق لجنة من قادة
الدراسات الإسلامية والفلسفية فى مصر ، هم المرحوم الأستاذ الدكتور / محمود قاسم عميد دار
العلوم الأسبق الذى تم البحث تحت إشرافه وتوجيهه ، والرحوم الدكتور / إبراهيم بيومى
مذكور رئيس مجمع اللغة العربية السابق ، وأستاذى الدكتور / يحيى هويدى مد الله فى عمره
وأتمنأنا بنتاج فكره - وجزاهم الله جميعا خير الجزاء .

وقد حرصت ألا أدخل على نص البحث الأصلى أى تعديل إلا فى مواضع قليلة جدا ،
تعليقا على بحث أحدث يتصل بالأمدى ، أو إثارة لمرجع مطبوع كان مخطوطا فى ذلك الحين
، أو تصويبا لخطأ وقعت فيه ، دون تغيير جوهرى ، لأقدم للمهتمين بالدراسات الكلامية نموذجا
من بحوث الستينيات الجامعية ، فقد ازدهرت هذه الدراسات واتسعت ، ومن واجبنا جميعا أن
نتعاون فى إحياء تقاليد الدراسة الراسخة وأدائها الرفيعة .

لقد كان هذا البحث عن الأمدى المتكلم فاتحة خير بحمد الله ، فصدرت بعده دراستان
فى جامعة الأزهر العريقة عن كتابه " أبحار الأفكار " ، وثالثة عن كلية البنات بجامعة عين
شمس عن " نظرية المعرفة عند الأمدى " ، وأخرى عن " الإمامة عند الأمدى " من الجامعة
الأمريكية فى بيروت ، واستمرت العناية بالأمدى أصوليا فأصدر أحد الباحثين الأمريكيين
دراسة عن كتابه " الأحكام فى أصول الأحكام " ، ولكن البعد الثالث - وهو الجانب الفلسفى -
فى شخصيته لم يحظ بعد بما يستحق من اهتمام الأوساط العلمية فى الشرق أو الغرب ، ويرجع
ذلك إلى نقص المصادر التى مايزال أكثرها مفقودا من أعماله الفلسفية ، ولعل كتابه " المبين
فى شرح معانى ألفاظ الحكماء والمتكلمين " الذى أصدرته محققا فى أوائل الثمانينيات ، وتفضل

بإصداره أيضا الدكتور عبد الأمير الأعسم مع دراسة ضافية عن المصطلح الفلسفى العربى -
هو العمل الوحيد الذى خرج إلى أيدى الباحثين من تراث الأمدى الفلسفى .

وعسى أن يلقى هذا الكتاب " الأمدى وآرائه الكلامية " ما لقيه صنوه " غاية المرام " من ترحيب الدارسين واحتفائهم على نحو يفوق ما توقعته ، فهو - على ما فيه من نقص بطبيعة الحال - يكمل حلقة كانت مفقودة فى تاريخ تراثنا الفكرى ، ويعرض آراء الأمدى فى إطار من تطور المذهب الأشعرى والفكر الكلامى بوجه عام ، ويعنى بمناهج البحث فى علم الكلام عنايته بالأراء والأفكار التى أثمرتها تلك المناهج المتطورة ، فضلا عن استقصائه البحث فى شخصية الأمدى العلمية وما خلفه من آثار ، وإثارته لبعض القضايا والمشكلات التى قد تدعو بعض الباحثين إلى متابعة البحث على نحو أفضل بما عساه يتييسر لهم من إمكانيات ونصوص جديدة - بإذن الله - وهو سبحانه ولى التوفيق .

لقد رأيت من واجبى ، وقد كان هذا البحث أول عمل يتم بعد زواجى من السيدة الفاضلة التى تحملت معى عبء البحث فى التراث الكلامى والفلسفى ثلث قرن من الزمان ، أن أهديه إليها ، وفاء وامتنانا لما تقدمه فى صمت لهذه الجهود التى أدعو الله أن تكون خالصة لوجهه ، نافعة لأمتنا الناهضة وأجيالها الصاعدة ، إنه سميع مجيب .

وبقى على أن أشكر كل ما أعانونى على إنجاز هذا البحث فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وخارجها ، وأخص بالذكر أخى وزمبلى العالم السورى المتميز المرحوم الأستاذ محمد صالح الزركان الذى اقترح على النهوض به فى مطلع القرن الستينيات ، وكل من أسهموا فى إخراجه للناس وبخاصة الناشر السورى السيد / عبد القادر البكار صاحب دار السلام ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

حسن الشافعى

القاهرة

فى ١١ ربيع الآخر ١٤١٨ هـ

١٥ أغسطس ١٩٩٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

ولد أبو الحسن الآمدي في منتصف القرن السادس الهجري ، وامتدت حياته إلى نهاية الثلث الأول من القرن السابع تقريبا ، وهي فترة دقيقة من حياة العالمين العربي والإسلامي ، حفلت بأحداث هامة ، واتسمت بسمات خاصة في المجالات السياسية والثقافية والدينية ، كان لها أثرها في تكييف حياته ، واتجاهاته الفكرية ، بالإضافة إلى ما تميز به الرجل في جوهر شخصيته ومقوماته من خصائص ذاتية ، وربما كان ثمة جدوى في بيان الظروف السياسية والثقافية والدينية للمنطقة التي عاش فيها الآمدي ، مع الإشارة إلى الأوضاع العامة للعالم الإسلامي حينذاك ، وهذا هو موضوع الفصل الأول من الباب الأول . ونأمل أن يكون في ذلك عون على فهم حياته الخاصة ومشاركاته العامة ، وعلى تعرف معالم شخصيته المعنوية وإنتاجه العلمي ، ثم على درس منهجه الفكري وبخاصة في ميدان علم الكلام ، وتلك مهمة الفصول الثلاثة التالية من هذا الباب .

الباب الأول

سيف الدين الأمدى : عصره ، وحياته ، وثقافته
 وإنتاجه ، ومنهجه .

ويشتمل على أربعة فصول :

الأول : عن عصره .

الثانى : عن حياته .

الثالث : عن ثقافته وإنتاجه .

الرابع : عن منهجه .

الفصل الأول

عصره

أولاً : من الناحيتين السياسية والاجتماعية :

كانت الخلافة العباسية ببغداد فى منتصف القرن السادس الهجرى تعيش أيام ضعفها، وتمثل سلطة روحية أكثر منها زمنية . وفى الأقاليم المختلفة ظهرت إمارات ودول مستقلة أو شبه مستقلة تتنازع النفوذ السياسى ، بينما كانت هناك أخطار خارجية شديدة تتهدد العالم الإسلامى كله : فمن الشرق جاء المغول عاصفة عاتية تحطم كل شىء فى طريقها ، ثم لاتلبث أن تطيح ببغداد نفسها ، فى منتصف القرن التالى . وفى الغرب كان الضعف السياسى والتفكك قد بدد قوى المسلمين فى الأندلس ؛ فأخذت بلادهم تسقط مدينة بعد أخرى . وفى القلب كان الصراع التاريخى بين الشرق والغرب المعروف بالحروب الصليبية محتدماً على أشده ، يتقرب حسماً فاصلاً لم يتحقق إلا فى نهاية القرن التالى .

وقد تكفلت المراجع التاريخية العامة ببيان هذه الظروف الدقيقة ، غير أن الصورة لاتكتمل إلا بالإشارة إلى حركات المقاومة والإفاقة التى نمت فى أحشاء هذا العالم المهدد، بهدف تجميع قواه ؛ وحشد طاقاته فى مواجهة هذه الظروف العصيبة . وقد كانت الدولة الأيوبية فى مصر والشام واحدة من هذه الحركات ، حيث نهضت فى المشرق العربى بالمسؤوليات التاريخية التى عجزت عنها الدولة الفاطمية التى أسقطها صلاح الدين الأيوبي (١) سنة ٥٦٦هـ ، ثم واصل الكفاح حتى كانت موقعة « حطين »، وفتح بيت المقدس فى سنة ٥٨٣هـ (٢)، بعد أن استولى عليه الصليبيون زمناً طويلاً ، وكان ذلك تنويجاً لكفاحه الرائع .

(١) ابن واصل .. جمال الدين بن محمد بن سالم : مفرج الكروب فى اخبار بنى أيوب ، وتحقيق جمال الدين الشيال ط جامعة فؤاد سنة ١٩٥٣ .

(٢) المقدسى .. شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل : كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ط مصر سنة ١٢٧٧هـ / ٢٠٠٧ / ١ / ٨٥٠٧٥٠ .

وفى الغرب قامت دولة الموحدين الفتية بتجميع قوى المسلمين بالمغرب العربى ،
وبنجدة مسلمى الأندلس ، وكانت موقعة «حفص الحديد» سنة ٥٩١هـ^(١) ، بسين
يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحدين ، والفونس ملك طليطلة ، ذات أثر كبير
فى دعم موقف المسلمين الخطير هناك . وفى المناطق الشرقية حمل السلطان «جمال الدين
بن خوارزم شاه» لواء المقاومة بعد أبيه ضد المغول^(٢) مما عرقل خطوات الزحف
المغولى^(٣) ، وفتح للقوى الصاعدة فى العالم الإسلامى أن تواجهه ، ثم تحتويه نهائيا
بقيادة أمراء مصر من المماليك فيما بعد .

وقد كانت أقوى هذه الدول وأكثرها بلاء فى مقاومة الغزاة ، بحكم موقعها
وإمكاناتها، الدولة الأيوبية التى أسسها صلاح الدين ، على أنقاض الخلافة الفاطمية بمصر،
وضم إليها إمارة استأذه نور الدين بالشام ، واتخذ لها شعاراً من السنة وإحياء المفاهيم
الإسلامية الأصيلة ، مع نزعة أشعرية واضحة تابعه عليها أكثر خلفائه من بعد ، بل كان
هذا - أيضا - هو الطابع الغالب على الحركتين المشار إليهما آنفا فى شرق البلاد الإسلامية
وغربها .

وقد عاش الأمدى فى ظلال هذه الدولة وأسهم فى دعم المبادئ التى تعلنها
وتنشرها ، واتصل ببعض رجالها فنعم بالتقدير والمودة أحيانا ، ولقى التقدير دون مودة
أحيانا أخرى ، ومنى بالإعراض والأضطهاد أحيانا ثالثة ، وكان لهذا كله أثره على حياته
الطويلة المضطربة الحافلة .. ولذا فقد يقتضى هذا - دون إيغال فى التفاصيل - تقديم
نبذة عن ظروف الدولة الأيوبية ورجالها الذين عاصروهم :

استولى نور الدين بن زنكى على دمشق عام ٥٤٩هـ بمعونة من أهلها^(٤) ، فوضع

(١) ابن تغرى بردى : «النجوم الزاهرة» فى ملوك مصر والقاهرة ، ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٥هـ - ٩٢/٦ ، ١٣٧ ، ١١٢ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ط السعادة مصر ١٣/٨٣ ، ٩١ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ،

(٣) الجوينى (علاء الدين) : تاريخ جهانكشاي -- عربية عن الفارسية (ضمن رسالة ماجستير بآداب عين
شمس) السيد سعيد جمال الدين ص ٩٩-١١١ ، ولعل ابن كثير فى البداية والنهاية يشير إلى كتاب
الجوينى هذا بقوله : «وقد رأيت مجلدا جمعه الوزير ببغداد علاء الدين الجوينى فى ترجمته (أى جنكيزخان)
» ثم ينقل عنه ابن كثير بعض أخباره .. البداية والنهاية ١٣/١١٧ ، ١٦٨ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ٥/٣١٨ .

الأسس التي أتاحته لصالح الدين أن يقوم بتوحيد مصر والشام فيما بعد^(١)، ولكى يتفرغ هذا الأخير لإدارة السياسة العليا وشئون الجهاد قام بتوزيع الأقاليم على أبنائه ورجال بيته^(٢)، فكانت مصر لولده العزيز، ودمشق لولده الأفضل، وحلب لابنه الملك الظاهر، وحماة للملك المنصور محمد الذى تولاها بعد أبيه تقي الدين عمر بن أخى صلاح الدين، وقد عاش الآمدى بهذه البلاد جميعا، وكانت له ببعض أمرائها صلات مختلفة ستبينها عندما نستعرض وقائع حياته.

ولكن أمور الدولة الأيوبية أفضت فى أخريات القرن السادس إلى البيت العادلى^(٣)، فكانت مصر مع العادل أخى صلاح الدين ثم لولده الكامل، وأما دمشق - التى كان العزيز قد استولى عليها سنة ٥٩٢هـ من أخيه الأفضل - فصارت أيضا إلى العادل ثم إلى ابنه الملك المعظم حتى سنة ٦٢٤هـ، ثم قام بأمرها من بعده ابنه الناصر داود حتى أخرجه منها عمه الكامل سنة ٦٢٦هـ وأعطاه الملك الأشرف موسى بن العادل حتى وفاة الآمدى بهاسنة ٦٣١هـ، وإلى أن مات الكامل والأشرف كلاهما سنة ٦٣٥هـ. وأما حماة فبقيت مع المنصور بن تقي الدين حتى مات فى سنة ٦١٧هـ، كما ظلت حلب مع الملك الظاهر بن صلاح الدين حتى مات فى سنة ٦١٣هـ، فصارت لابنه الصبى «العزيز» بوصاية أحد ممالك أبيه، وتلك هى البلاد التى قضى فيها الآمدى أعواما من حياته، ودرس فى مدارسها، وفيها ألف كتبه، وأهدى بعضا منها إلى عدة من هؤلاء الأمراء ذوى الاتجاهات المختلفة، كما سيتضح ذلك فى الفصل التالى.

وإذا كان الآمدى قد هبط بغداد وهى ما تزال - رغم ضعفها السياسى - مصدر إشعاع ثقافى وروحى، ثم انتقل إلى الشام أيام صلاح الدين الزاهرة، وعاش فى القاهرة فترة خصبة من حياته، فإن الرجل لم يمت حتى شهد مظاهر الشيخوخة تدب فى أوصال هذه الدولة الفتية، خاصة بعد وفاة العادل وابنه المعظم، فقد تزايد الخطر المغولى واقترب، إذ عبر القوم «جيجحون» واستولوا على «غزنة» بعد قتال شديد مع السلطان «جلال الدين». كما استولى الفرثجة على دمياط فى سنة ٦١٥هـ، وأخذوا «بيت

(١) انظر العرنى: «مصر فى عصر الأيوبيين» ٤٢٤ وما بعدها.

(٢) راجع فى هذا التقسيم وظروفه: البداية والنهاية ١٣/٦ وما بعدها.

(٣) راجع فى هذا التقسيم وظروفه: البداية والنهاية ١٣/٢٤ وما بعدها. وخاصة ٧١، ٩٣، ١٢١.

المقدس» مرة ثانية في سنة ٦٢٦هـ ، فعظم ذلك على المسلمين جداً - كما يقول ابن كثير - بل إن التتار وصلوا إلى شمالي العراق وهددوا بغداد ، واستولوا على ماحول آمد من بلاد في سنة ٦٢٨هـ ، أى قبل وفاة الآمدى بثلاثة أعوام (١) .

وقد عاش الآمدى العقدين الأخيرين من حياته الطويلة بين حماة ودمشق إذ غادر القاهرة متهما في عقيدته بعد سنة ٦١٢هـ ، فنزل في جوار المنصور صاحب حماة ، حيث قضى في جواره بضع سنوات ، وفي حوالى سنة ٦١٧هـ انتقل إلى دمشق ليعيش بها أيام الملك المعظم عيسى (٢) ، وكان يقدر الآمدى وإن لم يكن يحبه ، ثم أيام ابنه الناصر داود ، وكان ذا نزعة فلسفية ، فواصل تشجيع الآمدى ، ثم حوصرت دمشق من الكامل وإخوته سنة ٦٢٦هـ وأخرج منها «الناصر» ، فسلمت للأشرف الذى عزل الآمدى عن التدريس ، وحرّم الاشتغال بعلوم الأوائل ، إثر فتوى من «ابن الصلاح» شيخ المحدثين . وفى عهده ، الذى كان يعد من فترات ضعف الدولة ، انتهت حياة الآمدى رحمه الله سنة ٦٣١هـ (٣) .

وقد أعان هذه الدولة على انتصاراتها العسكرية وصمودها السياسى أحوال وتنظيمات اجتماعية واقتصادية مواتية فى مصر والشام ، برزت فيها قيادة العلماء ونمو نفوذهم على العامة (٤) ، كما ظهرت مؤسسات اجتماعية وصحية لرعاية المرضى والعجزة والضعفاء والمسافرين لاتزال آثارها باقية إلى اليوم ، كالحوائق ، والبيمارستانات ، والصيدليات ، والفنادق أو الخانات (٥) . وازدهرت المدارس وغلبت روح التصوف (٦) ، ونظمت الطرق الصوفية ، وكان ذلك بتشجيع صلاح الدين وأعوانه وخلفائه . وساعد الأمن والاستقرار والوحدة على ازدهار الزراعة والتجارة .

(١) البداية والنهاية ١٣ / ٧٩ ، ٨٢ ، ٩١ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ط دار الشعب سنة ١٩٦٩ مادة «الآمدى» .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٣ / ٢٤ ، والدليل على الروضتين لأبى شامة . ط أولى سنة ١٩٤٧ صفحات

٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ٢٢٠ . (٤) أحمد بدوى : الحياة العقلية ٦٦ - ٦٨ .

(٥) ابن خلكان : الوفيات ٣ / ٢٧٢ ورحلة ابن جبير ص ١٥٨ ، ٢٧٠ ، والعربى : مصر فى عصر الايوبيين ٢١٠ - ٢٣١ .

(٦) مصطفى حلمى : ابن الفارض ١٣ ، ١٧ ، وابن كثير : البداية والنهاية ١٣ / ١٣٧ وابو شامة : الدليل على الروضتين ١٢٥ - ١٢٧ .

إلا أن الخلافات بين أمراء البيت الأيوبي ، واضطراب الأحوال بعد وفاة صلاح الدين ، أدت إلى أزمات في الحياة الاقتصادية كما حدث أيام العادل في سنة ٥٩٧هـ^(١) ، غير أن هذا المجتمع كان مائلا ماضيا إلى هدفه بقوة الدفع التي يثبته فيه حركة صلاح الدين وأستاذه نور الدين ، والانتصارات التي أنجزها والمؤسسات الثقافية والاجتماعية التي أرسيا قواعدها . ويبدو أن المجتمع المسلم حينذاك كان يعاني من ديبب الشيخوخة وبوادى الخمول التي غلبت عليه بعد ذلك ، ولولا خطر الغزو وجهود بعض السياسين والعلماء الذين ظهوروا في تلك المرحلة ، لما استطاع النهوض بمسؤولياته التاريخية على النحو المشرف الذى تحقق له^(٢) .

ثانيا - من الناحيتين الثقافية والدينية :

يتفق الباحثون على أن هذه الفترة التي نتحدث عنها كانت فترة نهوض ثقافى ، رغم التشتت السياسى والمتاعب المختلفة التي كان يعانيها العالم الإسلامى^(٣) ، وسنسلم - فى إيجاز - ببعض مظاهر هذه النهضة وعواملها ، ونشير إلى موقف الدراسات المختلفة ، وخاصة الدراسات العقلية والكلامية - وهى التي برز فيها الآمدى - ثم نتبع ذلك بكلمة عن الأحوال الدينية لهذا العصر :

١ - من أهم الظواهر العلمية والثقافية فى هذا العصر ظاهرة « المدارس » التي أخذت تنتشر فى الشام ومصر ، وقد كان لصلاح الدين - وأستاذه نور الدين من قبل - الفضل فى نقل نظام المدرسة كمؤسسة متخصصة للنشاط العلمى ولدراسة مذهب أهل السنة ، عن العراق ، حيث أقامها السلاجقة بإشراف وزيرهم « نظام الملك »^(٤) . والجديد فى أمر هذه المدارس هو دعم كياناتها بإلحاق خزائن الكتب بها^(٥) . وإرساء التقاليد

(١) النجوم الزاهرة ٦ / ١٧٣ حوادث سنة ٥٩٧ والزركان : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢ ، ٣ .

(٢) من أهم الوثائق فى تصوير حالة المجتمع عندئذ وما ران عليه من بدع وخرافات وأمراض خلقية كتاب « تلبس إبليس لابن الجوزى » صفحات ٩٤ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٤٠ - ١٥٥ ومابعدا وانظرا أيضا الندوى : رجال الفكر والدعوة فى الإسلام ص ٢٤٤ ومابعدا .

(٣) انظر مثلا : محمد حلمى أحمد : الحياة العلمية فى مصر والشام ص ١ ، أحمد بدوى : الحياة العقلية ص ٤٩ ومابعدا ومصطفى حلمى : ابن الفارض ص ١٤ ومابعدا ، وخدايش : الحضارة الإسلامية ص ١٧٠ .

(٤) حلمى : الحالة العلمية ص ٦ . (٥) بدوى : الحياة العقلية ٨٥ والنجوم الزاهرة ٦ / ١٣٢ .

والنظم العلمية فيها على نحو دقيق ، فالأساتذة «الصدور» ومعاونوهم المدرسون ، ثم المعيدون - ثلاثة أجيال متعاقبة من رجال العلم وشبابه تقوم على طلبة هذه المدارس^(١) ، والجميع يتلقون من الاوقاف المخصصة لكل مدرسة مايقوم بشئونهم .

ولقد أراد صلاح الدين بإنشاء المدارس مقاومة المذهب الفاطمي والقضاء على رواسيه وآثاره ، وبعث العقيدة الدينية كحافز معنوى فى صراعه ضد الصليبيين^(٢) ، وكذلك فعل أمراؤه وكبار رجال دولته^(٣) ، فأنشأوا المدارس ، وعينوا لها الأساتذة والمعيدين ، وقاموا بنفقات طلابها، كل فى إقليمه أو بلده .

وتنبغى الإشارة هنا إلى ظاهرة جديدة بالتنويه فى ذاتها، ولما لها من علاقة بحياة الأمدى أيضا: وهى قيام بعض هؤلاء الأمراء بإنشاء سلسلة من المدارس خارج أقاليمهم على مستوى الدولة كلها ، على نحو ما فعل الأمير تقي الدين صاحب حماة ، الذى أنشأ مدرسته التقوية بدمشق ، ومدرسة « منازل العز » بالقاهرة - وهى المدرسة التى أقام بها الأمدى حين حضر من الشام - ومدرسته الكبرى بمدينة حماة^(٤) . ويبدو أن العادل أخص صلاح الدين - قد فعل مثل ذلك فأنشأ «العادية» بالقاهرة وعادليات أخرى بدمشق وغيرها^(٥) .

على أن عناية صلاح الدين بالعلم والعلماء لم تقف عند حد الرعاية والتشجيع . بل إنه وكثيرا من أمراء بيته اشتغلوا بطلب العلم ورواية الحديث ، وبرز بعضهم فى السقه والأدب والشعر، كالمملك المعظم ، والمملك الكامل، والأمير المنصور صاحب حماة ، وأبيه

(١) الحياة العقلية ص ١٧ ومصر فى عصر الأيوبيين ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢) بدوى : الحياة العقلية ص ٨٠ ، وابن الفارض ص ١٣ ، ١٤ .

(٣) محمد حلمى أحمد : الحالة العلمية ص ١٤ وما بعدها ، ومصر فى عصر الأيوبيين ٢١٩ وما بعدها .

(٤) المدارس فى تاريخ المدارس للنعمى ٢ / ٢١٦ .

(٥) انظر خطط المقرئى ٤ / ٩٥ ، ومصر فى عصر الأيوبيين ص ٢٢٢ ، غير أن الدكتور جمال الدين الشبال حدد تاريخ إنشاء «عادية الإسكندرية» التى نسخت بها نسخة غاية المرام للأمدى ، التى اعتمدت على مصورة لها فى هذه الدراسة . بعام ٥٤٤هـ ، وقد أنشأها العادل بن السلار وزير الظاهر الفاطمى ، وليس العادل الأيوبي، للحفاظ السلفى وفقهاء الشافعية . انظر المقالة الأولى بالمجلد ١١ من مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية لعام ١٩٥٧م .

تقى الدين وغيرهم^(١) . وقد استعان خلفاؤه أيضا ، فى إدارة شعون الدولة ، برجال اشتهروا بالعلم والادب ، إلى جانب كونهم رجال دولة ، كالقاضى الفاضل وابن شداد والعماد الكاتب وابن سناء الملك وكوكبورى أمير إربل وأمثالهم^(٢) .

وحظيت العلوم الدينية باهتمام بالغ فى هذا العصر ، من قراءات وفقه وتفسير وحديث وما يتصل بها من علوم اللغة ، ويدل على ذلك كثرة المدارس التى أنشئت لدراسة المذاهب الفقهية^(٣) ، وخاصة المذهب الشافعى ، والدور التى خصصت لعلم الحديث النبوى بالقاهرة ودمشق وحلب وغيرها^(٤) ، والمؤلفات فى هذه العلوم التى ظهرت لعدد من العلماء والباحثين^(٥) .

ب- على أن العلوم غير الدينية كانت تحظى أيضا بالرعاية والتشجيع كالطب والفلك والتاريخ ، وقد حفل العصر بأعلام كبار فى هذه العلوم ، سواء تخصصوا فيها أو كانت لهم أيضا مشاركة فى العلوم الدينية ، كالعماد الأصفهاني صاحب «الفتح القدسي» ، وابن واصل صاحب «مفرج الكروب» ، وابن خلكان صاحب «الوفيات» ، والقفطى صاحب «إخبار العلماء» ، وابن شداد صاحب «تاريخ حلب» ، والنوادر السلطانية^(٦) وابن عساكر صاحب «تاريخ دمشق» ، والطوسى الفلكى المتكلم المعروف ، والمفضل الأبهري صاحب «درايات الأفلاك»^(٧) ، وابن النفيس الطبيب

(١) انظر بحث محمد حلمى أحمد : الحالة العلمية ، ص ١٤ ومابعدا ، والحياة العقلية ١٤٩ ، وابن الفارض ص ١٥ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٠٧/٦ ، ١٥٦ وفیات الاعيان ٣/ ٢٧٢ ، والحياة العقلية ١٤٩ .

(٣) الحياة العقلية ص ١٩٩ ، ٢٠١ .

(٤) الحياة العقلية ص ٨٠ ، ٨٥ ، وابن الفارض ١٤ ، والمدارس للنعمى ٢/ ٢٠ ، ٢١ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٢٨ .

(٥) وذلك مثل : المغنى لابن قدامة ، وتفسير الرازى والسخاوى ، والمنظومة للشاطبى ، والترغيب والترهيب للمنزرى ، والإحكام للأمدى ، ومختصر المنتهى لابن الحاجب ، ومؤلفات ابن معطى وابن مالك فى النحو ، والبدیع لابن ابی الإصبع ، والمثل السائر لابن الاثير ، والخريدة للأصبهاني ، ولسان العرب لابن منظور .. الخ .. انظر ابن خلكان ٢/ ٤٥٢ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ١٨٥ والحياة العقلية ٢١٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧١ ، والحياة الادبية ص ٢٠ ومابعدا .

(٦) الحياة العقلية ٢٧ ، ٣٨ ، ومقدمة الروضتين لحققة الدكتور محمد حلمى أحمد ٨ ، ٩ والوفيات ٣/ ٢٧٢ .

(٧) معجم المؤلفين ١٢/ ٣١٥ .

العظيم صاحب «الموجز» و«شرح الكليات»، وشيخه شرف الدين محمد عبد الله شيخ الطب بالديار المصرية المتوفى سنة ٥٩٢ هـ، وابن البيطار صاحب «المفردات»^(١).

جـ- وقد كانت هناك عوامل ساعدت على ركود الدراسات الفلسفية والعقلية : منها آثار حملة الإمام الغزالي على الفلاسفة^(٢)، ومحاربة الفكر الشيعي^(٣)، وغلبة التصوف، وبعث الاتجاه السلفي من جانب آخر.

ومالت الدولة إلى مراقبة الحركة الفلسفية، والتضييق عليها، فأضيف إلى مهمة المحتسب «النظر في العقائد الدينية ومحاربة الفلاسفة والرافضة والمعتزلة والقدرية والدهرية...»^(٤) ولكن السماحة وسعة الأفق التي عرفت لامراء الأيوبيين حالت دون تورط السلطة في إجراءات مشددة بهذا الصدد، وربما كان أقصى ما حدث في هذا المجال هو قتل السهروردي بحلب سنة ٥٨٨ هـ «الذي كان يعانى علوم الاوائل والمنطق والسيما» وأبواب النيرنجيات واستمال بذلك خلقا كثيرا^(٥) وما كاد يحل بالآمدى فى القاهرة حين كتب محضر باستباحة دمه.

ومع ذلك فلم يقض على الدراسات العقلية، فقد ظهر فى ذلك العهد أمثال ابن رشد وابن ميمون والسهروردي والرازي وغيرهم^(٦).

ومن جانب آخر، اختلطت الفلسفة بعلم الكلام حتى تكتسب حق البقاء، كما نجده لدى الرازي والآمدى، ولكن هذه المحاولة واجهت بعض الصعوبات كما يستفاد من كلام الرازي فى ختام كتابه (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين)^(٧).

(١) طبقات السبكي ١٢٩/٥ والحياة الأدبية ١٨-٢٠ والحياة العقلية ٩٢، ٢٤٢، ٣٣٩.

(٢) انظر ابن سينا بين الدين والفلسفة ٢١١، والحياة العقلية ٣٣٣ والتراث اليوناني فى الحضارة الإسلامية ص ١٣٦.

(٣) انظر مثلا الرياض للكرمانى ٢٣ ٣٨، دولة الإسماعيلية فى إيران لسعيد جمال الدين ص ٣٣، ٣٤ وفصائح الباطنية ص ٣٥، ٣٦، جمال الدين الأفغانى حياته وفلسفته ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، والابكار ٢/ ٢٥٠ ب.

(٤) الحياة العقلية ص ٤٨. (٥) النجوم الزاهرة ٦/ ١١٤، ١١٥.

(٦) انظر الزركان : فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٣، ٢.

(٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، بتحقيق النشار ص ٩١، ٩٣.

كما تسربت الفلسفة - أيضا - إلى علم أصول الفقه عن طريق استخدام المنطق الصوري في مناهجه^(١) ، وإلى غيره من العلوم الإسلامية كذلك .

فوجدنا في هذا العصر من يجمع بين المنطق وأصول الفقه وأصول الدين في مؤلف واحد^(٢) . بل وجدنا من النحاة واللغويين من يدرس المنطق والفلسفة ويعرف بهما^(٣) ، ومن يتولى القضاء في مصر ، مكان العز بن عبد السلام ويعرف في نفس الوقت بأنه فيلسوف^(٤) ، بل لقد حكى عن ابن الصلاح - صاحب الفتوى الشهيرة بتحريم دراسة الفلسفة والمنطق - أنه حاول دراستها أول الأمر على يد الكمال بن يونس شيخ هذه العلوم بمدينة الموصل ولم يوفق في ذلك^(٥) .

ورغم هذا التزاوج والاختلاط ، فقد ظلت النظرة إلى علوم الأوائل والمشتغلين بها نظرة عدائية طوال هذا العصر^(٦) .

أما عن الدراسات الكلامية ، فقد زادت العناية بها ، وشجعها ذرو السلطان ، فقد قامت دولة الموحدين على أساس مذهب كلامي ، وعمل الأيوبيون على إحياء مذهب أهل السنة ، وكان للاحتكاك بين المسلمين والصليبيين أثره في ظهور الجدل الديني بين الفريقين ، وكان المتكلمون في وضع أفضل من غيرهم للتصدي لهذا العمل^(٧) .

وكان علم الكلام قد اختلط بالفلسفة إلى حد كبير ، وتبدو كتب الرازي والآمدى نموذجا واضحا لهذا الكلام الجديد الذي عرف بكلام المتأخرين^(٨) ، والذي

(١) انظر الغزالي : القسطاس المستقيم ص ٦ وما بعدها ، والمنقذ من الضلال ص ١٥٠ ، ١٥١ ومناهج البحث عند مفكرى الإسلام للنشار ص ٧٦ وما بعدها .

(٢) مثل كتاب (القواعد) محمد بن محمود بن محمد الاصفهاني - انظر الحياة العقلية ص ١٨٣ .

(٣) النجوم الزاهرة : ٦ / ٣٤٢ حيث يتكلم عن ابن الحبار العالم اللغوي الضريع الذي غلبت عليه العلوم العقلية .

(٤) هو افضل الدين الخوئي . انظر ما سيأتى عنه في ص ١٣٥ .

(٥) انظر التراث اليوناني ١٥٨ .

(٦) انظر : الحياة العقلية ٣٣٧ إذ ينقل عن الادفري في وصف قنا ولا يوجد فيها اجزم ولا أبرص إلا نادرا... ولا مجسم ولا معتزلى ولا فيلسوف : وص ٣٣٩ أيضا .

(٧) السابق ١٤٩ ١٥٨

(٨) شرح : العقائد النسفية للتفتازانى ٥٣ ، ٦٠ ومقدمة ابن خلدون ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

اعتبر السيوطي - فيما بعد - دراسته محرمة ، ورجع أنه هو المقصود بأقوال الأئمة الذين حرموا علم الكلام ، كالشافعي وأحمد وغيرهما^(١) .

وقد أنشئت المدارس الخاصة بعلم الكلام ، كالناصرية التي أنشأها صلاح الدين ، ودون ذلك في لوحة تأسيسها التي لا تزال محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، وقدم لنا العصر من أعلام المتكلمين أمثال الرازي سنة ٦٠٦ هـ والآمدي سنة ٦٣١ هـ ، وعبد اللطيف البغدادى سنة ٦٢٩ هـ والعز بن عبد السلام سنة ٦٦٠ هـ ، والطوسي سنة ٦٧٢ هـ وغيرهم^(٢) .

ولمّا جانب هذا التطور في علم الكلام واختلاطه بالفلسفة ، نجد ظاهرة بارزة أخرى ، وهي ازدهار المذهب الأشعري ، وغلبته على سائر المذاهب الأخرى ، ويرجع ذلك إلى بعض الظروف السياسية ، فإن الدول التي كانت تنقسم النفوذ في العالم الإسلامي عندئذ ، كانت على مذهب أهل السنة والجماعة مع نزعة أشعرية واضحة ، كملطنة خوارزم شاه في الشرق ، والأيوبيين في مصر ، والشام ، والموحدين في المغرب ، وكان من قبل هؤلاء السلاجقة ، ودورهم بارزاً في نشر المذهب السني^(٣) ، هذا بالإضافة إلى طبيعة المذهب نفسه ، وتوسطه بين مبالغة المعتزلة في التنزيه ، ونزوع الحشوية والحرفيين إلى التجسيم^(٤) ، بينما خفت صوت المذاهب الأخرى ، واختفى بعضها أو كاد .

وفي الوقت نفسه - وربما لنفس الأسباب - أصبح المذهب يضم بين دفتيه تراث المذاهب الإسلامية المختلفة ، وقد رأينا كيف اختلطت أبحاثه بتراث المدرسة المشائية الإسلامية^(٥) ، وأشار هنا إلى احتوائه لأحد المقومين الرئيسيين للاعتزال ، وهو مبدأ التنزيه للذات الإلهية ، والمواءمة بينه وبين نزعة الإثبات التي كانت غالبية على المذهب إلى

(١) إتمام الدراية لقراء النفاية للسيوطي على هامش مفتاح العلوم للسكاكي ص ٣ .

(٢) الحياة العقلية ص ٨٥ ، والنجوم الزاهرة ٦ / ٧٩ .

(٣) انظر سعيد جمال الدين : دولة الاسماعيلية في إيران ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٤) انظر : خطط المقرئى ٤ / ١٨٤ ، ونشأة الفكر للنشار ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، والحمدون في الإسلام ١١٩ ١٣١

ورجال الدعوة والفكر في الإسلام ٢٥٤ ٢٥٥ .

(٥) انظر « فخر الدين الرازي وآراؤه » ٦١٠ - ٦٢٩ .

حد ما فى عهوده الأولى ، وهذا هو المبدأ المعروف بمبدأ « التوحيد » ، وقد لاحظ ابن تيمية هذا التطور فى المذهب الأشعرى ، ونَوَّه بالدور البارز لإمام الحرمين الجوينى فى هذا الصدد ، ونص على متابعة متأخرى الأشاعرة له ، كالرازى والآمدى^(١) ، وإيغالهم فى هذا الاتجاه ، وسيتبين - من دراستنا لموضوع التنزيه والتشبيه - أن هذا التطور قد بدأ على يد البغدادى من قبل^(٢) ، ولعل شخصية مؤسس المذهب نفسه ، كانت تحوى نزعتى الإثبات والتنزيه معا مما جعل هذا الصراع أو التطور داخل المذهب أمراً حتمياً .

أما بالنسبة للمبدأ الاعتزالى الآخر « العدل » فقد ظل الأشاعرة إلى حد ما أوفياء لمفهوم شيخهم فى الكسب ، وموقفهم من وحدة القدرة الفعالة فى الوجود ، وإن كنا نلاحظ منذ الباقلانى تعديلات لهذا المفهوم بلغت أوجهاً على يد الجوينى أيضاً كما سنوضح فى بحث هذه المسألة إن شاء الله^(٣) .

وهناك مظهر هام للتقارب بين هاتين المدرستين الكلاميتين فى أمر المنهج ، سيكون موضع دراسة فى الفصل الأخير من هذا الباب ، وسيتضح أن إنتاج الآمدى ، يمثل هذا التقارب المذهبى إلى حد كبير ، فى منهجه وآرائه أيضاً ، مما انعكس على موقفه من المعتزلة ، فراه يدفع عنهم تهمة الكفر والمجوسية والمروق من الدين فى « الأبيكار »^(٤) ، ويدود عنهم تحامل بعض أصحابه فى غاية المرام فى أكثر من موضع^(٥) ، وإن كانت عبارته فى مقدمته قاسية ، إذ يصفهم بالإلحاد^(٦) .

ومن آثار هذا التقارب ، أن وَرِثَ الأشاعرة وَصَفَ « الموحدين » ، نجد هذا بوضوح عند أشاعرة المغرب من أتباع ابن تومرت حتى ليرميهم ابن تيمية - مع شيخهم - بالاعتزال^(٧) ، ويدفع الأشاعرة المتأخرون عنهم هذه التهمة ، ويؤكدون أنهم

(١) ابن تيمية ، الفتاوى ٥ / ٧٢ ، ١٥٦ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ ، ٢٨٨ وبغية المراتد ١٠٧ ، وشرح العقيدة الأصفهانية ٧ ،

٨ .

(٢) انظر ماسباتى ص ٢٤ . (٣) انظر ماسباتى ص ٣٧٤ ومابعدها .

(٤) الأبيكار لوحة ٢٤٢/ب - ١٢٤٧ ب ، ٢٥٨ ب ،

(٥) انظر القسم الثانى ص ٩٧-٩٥ . (٦) انظر القسم الثانى ص ٤ .

(٧) انظر شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٠ ، وايضاً محاضرة الدكتور هويدى عن ابن تومرت فى حلقة أبحاث هيئة

التدريس بكلية دار العلوم ٥-٢ .

أشاعرة^(١) ، ونجد هذا الوصف عند ابن عساكر شيخ أشاعرة دمشق قبل الآمدى^(٢) ، وعلى لسان الملك الكامل عندما تدخل في الخلاف بين غلاة الحنابلة والأشاعرة في دمشق بعد وفاة الآمدى^(٣) .

ومن آثاره أيضا ، ذلك الخلاف الذي احتدم بين الأشاعرة وغلاة المثبتين كالكرامية في المشرق ، ومتطرفي السلفية والحنابلة في بغداد والشام ومصر^(٤) ، ذلك الخلاف الذي اصطلى الرازي بناره^(٥) ، وعانى منه الآمدى في محنته الأخيرة كما سنرى ، وخاض غماره من بعده - في حزم وإصرار - تلميذه عز الدين ابن عبد السلام ، وألف من أجله رسالته «في الرد على الحنابلة»^(٦) وعقيدته التي نقلها السبكي في طبقاته^(٧) عن ابن العز نفسه ، والتي يناقشها ويرد عليها ابن تيمية في كتابه ، «نقض المنطق»^(٨) .

ولكن هذا الخلاف الأخير - على حدته - كان يبدو خلافا داخل إطار مذهب أهل السنة والجماعة ، فلم يحل دون شعور التضامن والتقدير المتبادل بين قادة السلفية المستنيرين^(٩) وبعض الأشاعرة ، ومنهم الآمدى الذي يقول في الأبيكار : «وأما الفرقة الناجية - وهي الثالثة والسبعون - فهي ماكانت على ماكان النبي ﷺ وسلف الصحابة عليه ، على ماسبق من قوله ﷺ حين قيل له : من الفرقة الناجية ؟ فقال : هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي . وهذه الفرقة هي الأشاعرة والسلفية من المحدثين وأهل السنة والجماعة ، وذلك أنهم لم يخلطوا أصولهم بشيء من بدع القدرية والشيعة والخوارج

(١) طبقات السبكي ٦١/٥ ، ٧٠ . (٢) تبين ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٣) طبقات السبكي ٩٧/٥ .

(٤) النظر فتاوى ابن تيمية ٢٨٩ - ٢٨٧ وابن تيمية السلفي ص ١٤ ، ١٥ والاعتصام للشاطبي ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٣ .

(٥) النجوم الزهرة ٦ / ١٣٤ ، ١٦٣ ، واعتقادات الرازي ٢٢ ، وبشأن الكرامية والرازي انظر : روضة المناظر في اخبار الأوائل والآخرين لابن الشحنة على هامش تاريخ ابن الأثير ١٢ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) الحزاة التيمورية برقم ٣٠٨ . (٧) طبقات السبكي ٨٠ / ٥ - ١٠٧ .

(٨) نقض المنطق ١١٨ - ١٥٥ .

(٩) الفتاوى ٥ / ٢٣٨ ، ٢٥٦ ونقض المنطق ١٠ - ١٦ حيث يصف ابن تيمية الأشعرى بأنه اقرب المتكلمين إلى

السنة ، وأنه مجاهد يرد على البدع ، وايضا ابن تيمية السلفي ٤٢ ، ٤٣ .

والمرجعة والنجارية والجبرية والمشبهة . (١) ، بينما ظل الخلاف الرئيسي على أشده ضد هؤلاء الخارجين على مذهب أهل السنة والجماعة ، وخاصة غلاة النفاة كالفلاسفة ، والإسماعيلية (٢) من جانب وغلاة الحشوية ، والمشبهة ، كالكرامية وغيرهم (٣) ، من جانب آخر .

٢- ومن السمات البارزة في الحياة الدينية لهذا العصر ، أمور أربعة ، أولها :

١- التقارب المذهبي : ويبدو أن هذا التقارب بين الفرق ، الذى سبقته الإشارة إليه فى الفقرة السابقة ، كان يمثل ظاهرة عامة فى ذلك العصر ، وكان من مظاهره - عندئذ - دخول الاعتزال فى بطن التشيع ، كما يلاحظ أستاذنا الدكتور على النشار (٤) وهى حركة بدأت منذ عصر الجبائى كما يحكى الأشعرى فى المقالات (٥) ، وحتى ليقول الرازى : « لم يبق فى زماننا من سائر فرق المعتزلة إلا هاتان الفرقتان ، أصحاب أبى هاشم ، وأصحاب أبى الحسين البصرى » (٦) . ويتمثل هذا الاختلاط بين التشيع والاعتزال فى الطوسى شارح « الإشارات » وصاحب « التجريد » (٧) ، وابن أبى الحديد صاحب (٨) « نهج البلاغة » ، وهما معاصران للآمدى .

أما الفرق الغالية من الشيعة ، فقد أخذت تضمحل أو تتقارب مع أهل السنة والجماعة ، فإلإسماعيلية فى مصر تدول دولتهم ويُحورون مذهبهم ليقترّب من الروح المصرية ، بل ينشئون المدارس - فى أخريات عهدهم - لدراسة الحديث والسنة (٩) . وأما الفرقة الغالية منهم من أتباع الحسن بن الصباح ، التى يقول عنها الرازى : « وإن كانت شجرة ملوك مصر » يقصد الفاطميين « قد انقطعت فى زماننا إلا أن فتنة الحسن بن الصباح قائمة بعد (١٠) » ، فإنهم يبعثون إلى خليفة بغداد بأنهم قد تبرأوا من باطنيتهم ، وبنوا الجوامع والمساجد ، وأقاموا الجمععات ، وصلوا التراويح . وذلك بقيادة أميرهم « جلال

(١) الأبيكار ٢٥٧/٢ ب . (٢) الأبيكار ١٢٤٧/٢ .

(٣) انظر ماسباتى فى الفصل الرابع من هذا الباب . (٤) نشأة الفكر ٤٥٦/١ ، ٤٥٧ .

(٥) المقالات للأشعرى ١٢٥/١ . (٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٤٥ .

(٧) الإشارات والتنبهات ، مقدمة المحقق سليمان (٨) انظر ترجيح أساليب القرآن ٨٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

(٩) اعتقادات فرق ... ص ٧٨ . دنيا ص ١١٩ .

(٩) الحركة الفكرية فى مصر لعبد اللطيف حمزة ص

الدين نوسلمان» أى المسلم الجديد، ثم على يد حفيده ركن الدين الذى قاوم النكسة إلى التحلل والإلحاد التى حدثت بعد وفاة جده جلال الدين ، والذى قاوم المغول حتى سقطت «الموت» فى يدهم سنة ٦٥٤هـ^(١) . وأيا كانت حقيقة هذا التطور ، فهو مظهر من مظاهر التقارب بين الفرق الدينية لذلك العهد .

غير أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن المذهب الإسماعيلى ، رغم تدهوره ، كان يمثل العدو السياسى لدولة الأيوبيين التى عاش الآمدى فى ظلالتها ، ويبدو أن بعض المصرين المعتنقين لهذا المذهب حاولوا الانتفاض أحيانا ضد الحكم الأيوبي كما حدث فى أيام العزيز^(٢) ، هذا وقد ألف بعضهم فى نصرة هذا المذهب بعد سقوط حكمه فى مصر والشام بوقت ليس بالقصير^(٣) ، ومن هنا كانت العدواة مشتتة ضد هذا المذهب كما يبدو فى اللهجة الشديدة التى يتكلم بها الآمدى عن الإسماعيلية فى «الأبكار»^(٤) ، وكذا عن سائر الغلاة كالحطابية والجناحية والمنصورية والغرابية والحاططية والسبئية ، بينما يدفع عن باقى الشيعة - وعن سائر المخالفين لاهل السنة - تهمة التكفير ، ويرى أنهم مبتدعة فقط ، ويسمىها «الشيعة المطلقة»^(٥) .

٢- ومنها أيضا استقرار المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة وهيمنتها على التفكير الفقهى والحياة الدينية ، واختفاء ماعداها من المذاهب ، وغلبة روح التبعية والتقليد لتلك المذاهب الأربعة ، حتى لقد وُجّهت للعز بن عبد السلام تهمة القول بمذهب خامس^(٦) ، واضطر هو إلى الدفاع عن نفسه بأن الأئمة الأربعة ليسوا رسلا لا يتجوز مخالفتهم^(٧) . وكان للمذهب الشافعى عندئذ الصدارة فى مصر والشام لمزيد العناية به^(٨) ؛ إذ كان كل ملوك الدولة الأيوبية منذ صلاح الدين يعتنقونه إلا المعظم عيسى صاحب دمشق ،

(١) النجوم الزاهرة حوادث سنة ٦٥٨ - ٢٠٣ ، وأيضا تاريخ جهانكشاي «رسالة سعيد جمال الدين»

ص ٨٣ - ١٠٢ . (٢) البداية والنهاية ١٢ / ٣٣١ .

(٣) الاشارات ١١٩ / ١ والحياة العقلية ١٨٨ الذى يشير إلى كتاب ابن الاعز المتوفى سنة ٦١٠ وتحقيق غيبة المنتظر . (٤) الأبكار ٢ / ١٢٤٧ ، ١٢٥٠ ، ب .

(٥) الأبكار ٢ / ٢٥٨ ب . (٦) طبقات السبكي ٥ / ٩٣ .

(٧) الحياة العقلية ٢٠١ وانظر أيضا لتيمنور باشا : نظرة تاريخية فى حدوث المذاهب الأربعة ٧٧ - ٧٩ ، ٩٤ .

(٨) انظر حلمى : الحياة العلمية فى مصر والشام ص ٨ - ١٠ .

ولكن انتقال الآمدى من الحنبلية إلى الشافعية يرجع فيما يبدو إلى دوافع فكرية بحتة ، أثناء دراسته فى بغداد قبل انتقاله إلى الشام أيام صلاح الدين ، ونحب أن ننبه إلى أن سيادة المذاهب الأربعة وغلبة التقليد لها فى الفروع لم تحل دون انتفاضات للتحرر منها أحيانا ، كما سبق من العز ، وهو شيخ الشافعية ، وكما نُقل عن أبى شامة - صاحب «الروشتين» فى التاريخ - أنه ألف كتاب «المدخل فى الرد إلى الأمر الأول» يدعو فيه إلى عدم التقيد فى الفتيا بأراء الأئمة الأربعة^(١) . وربما كان هذا تمهيدا للروح المتحررة التى ظهرت لدى ابن تيمية ومدرسته فيما بعده ، على أن الالتزام فى ميدان الفروع الفقهية صحبه تحرر وسعة أفق فى ميدان أصول الفقه ، فرأينا الآمدى يعتمد فى تأليف كتابه «الإحكام فى أصول الأحكام» على كتب الغزالي والجويني وهما سنيان شافعيان ، وعلى كتابي الجبائي وأبى الحسين البصري فى أصول الفقه وهما من شيوخ المعتزلة . ثم لم نلبث أن رأينا الجمع بين طريقة المتكلمين وطريقة الأحناف فى الأصول على يد ابن الساعاتي - كما سنبينه فى «الفصل الثالث» من هذا الباب - وهى روح تختلف عما ساد فى مجال الفروع الفقهية من تعصب مذهبي وتقليد .

٣- ومن أهم الظواهر الدينية لذلك العهد ، غلبة روح التصوف وازدهار الحياة والفكر الصوفيّين ، ويكفى أن نعدد الاعلام البارزين الذين عاشوا فى ذلك العهد - ومازال أثرهم باقيا إلى اليوم فى الأوساط الصوفية - كعبد الرحيم القنائي والسيد البدوي^(٢) ، والشاذلى فى مصر الذى كان له أثره الواضح فى العز بن عبد السلام وغيره من علماء مصر^(٣) ، والرفاعي^(٤) والجيلاني^(٥) والسهرودي^(٦) وغيرهم من قمم التصوف العالية بالعراق ، وكالشيخ عبد الله اليونيني الملقب بأسد الشام^(٧) ، وهؤلاء جميعا من شيوخ التصوف السنى العملى الذى يعتمد على الكتاب والسنة ، وقلما نزع

(١) الحياة العقلية ٢٠١ ، هذا وقد طبع هذا الكتاب بمصر بعنوان «المدخل فى الرد إلى الأمر الأول»

(٢) الحياة العقلية ١١٣ وما بعدها .

(٣) انظر أبو الحسن الشاذلى د. عبد الحليم محمود ص ٥٩ وما بعدها .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة ٦ / ٩٢ .

(٥) رجال الفكر والدعوة فى الإسلام ٢١٨ وما بعدها .

(٦) الحياة العقلية ٢١٠ ، ٢٠٢ .

(٧) انظر : الذيل على الروشتين لأبى شامة ١٥ ، ١٢٦ .

إلى الفلسفة أو غيرها ، وتقترب أفكارهم من المذهب الاشعري مع ميل إلى السلفية ، كما كان لبعضهم مشاركة في الجهاد ضد الصليبيين كالشاذلي واليونيني .

وهناك تيار صوفي آخر ، نما وازدهر في نفس الفترة ، وتأثر بنزعات فلسفية متباينة^(١) ، من أعلامه السهوردي شيخ المذهب الإشراقي ، الذي قُتل في حلب بأمر صلاح الدين سنة ٥٨٧هـ^(٢) ، وابن الفارض سلطان العاشقين المتأثر بفكرة الاتحاد^(٣) ، وابن عربي الشيخ الأكبر وصاحب نظرية وحدة الوجود^(٤) ، وعبد الحق بن سبعين وهو أحد المتأثرين بهذه النظرية^(٥) ، والذي يعتبره الدكتور النشار أعظم صوفية الإسلام على الإطلاق^(٦) ، والشاعر جلال الدين الرومي داعية الحب الإلهي ، وتمجيد الإنسان وتكريمه ، والذي يعتبر أحد الباحثين ديوانه « المثنوى » ثورة ضد المناهج الكلامية والفلسفية في عصره^(٧) .

وقد شجع صلاح الدين الحركة الصوفية في عصره ، وبنى لها المؤسسات كالحوانق والربط التي مازالت آثارها باقية إلى اليوم^(٨) ، والتي أخذها الأيوبيون عن الأتابكة ، وتابعه في ذلك الأمراء وكبار رجال الدولة كمظفر الدين كوكبورى الذى كان « بطلا فاتكا يحضر عنده فى المولد أعيان العلماء والصوفية فيخلع عليهم .. ويعمل للصوفية سماعا من الظهر إلى الفجر ، ويرقص بنفسه معهم .. »^(٩) ويبدو أن صلاح الدين أراد أن يعمق الشعور الدينى عن هذا الطريق كدافع للجهاد ، وأن يقاوم أسلوب

(١) انظر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية للدكتور قاسم ص ٩٩ - ١٠١ من الطبعة الثانية ونشأة الفكر /

٢٩ .

(٢) انظر : أصول الفلسفة الإشراقية د . أبو ريان ١١٠١٥٠ والتصوف المقارن للدكتور غلاب ١١١ ١١٤ .

(٣) مات بمصر سنة ٦٣٢ ، انظر عنه : الحياة العقلية ١١٣ وما بعدها ، وابن الفارض ١٣ وما بعدها .

(٤) مات فى سوريا سنة ٦٣٨ وانظر عنه : النجوم الزاهرة ٦ / ٣٣٩ وابن الفارض ١٧ والتصوف المقارن ١١٥ - ١٢٢ .

(٥) مات سنة ٦٦٩ وانظر الفرقان لابن تيمية ص ١٠١ ، ورسائل ابن سبعين - مقدمة المحقق ١٦٠٩ .

(٦) نشأة الفكر ١ / ٢٢١

(٧) رجال الدعوة والفكر للسيد أبى الحسن الندوى ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٨) الحياة العقلية ١١٢ وما بعدها وابن الفارض ١٥ ، ١٦ والحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكى د . عبد اللطيف حمزة ص ١٢٢ وراث الإسلام ص ٣٠٠ .

(٩) البداية والنهاية ١٣ / ١٣٧ وانظر أيضا الوفيات لابن خلكان ٣ / ٢٧٢ .

التربية الإسماعيلية الذي كان يمارسه الفاطميون في مصر في دار الحكمة وغيرها ، ولتجارب مع طبيعة المصريين النزاعة إلى التصوف والعبادة^(١) ، فادى هذا كله مع ظروف التهديد والغزو التي كان يعيشها العالم الإسلامي ، إلى هذا الازدهار الذي قل أن نجد له نظيراً في عصر آخر .

٤- التسامح الديني : كان العالم العربي الإسلامي في صراع مع الغرب المسيحي ، وكان ذلك حرياً أن يحدث الفوضى في العلاقات الدينية السمحة التي اشتهر بها المسلمون والعرب نحو مواطنيهم من أهل الأديان الأخرى ، ولكن حكمة الأمراء الأيوبيين ، وروح الحضارة الإسلامية حالاً دون ذلك ، وكان اليهود والنصارى ينعمون برعاية الدولة وحمايتهم^(٢) .

واستطاع الأيوبيون أن يخففوا من حدة الصراع والجدل الديني بين المسلمين ومواطنيهم . واقتصر الأمر على مؤلفات تُعنى ببيان فضائل الإسلام على غيره من الأديان^(٣) ، تقابلها مؤلفات أخرى لبعض اليهود والنصارى في تأييد عقائدهم ، كان من أبرزها ، « دلالة الحائرين » لموسى بن ميمون^(٤) ، و« تنقيح الأبحاث » في الملل الثلاث لابن كمونة .

ولم نعرف للآمدي كتباً متخصصة في هذا الحوار الديني ، وإن كان يعرض لذلك أحياناً في ثانيا كتابه^(٥) ، ويؤكد أن الدفاع عن الدين لا يقتصر على القتال بل يشمل « الجهاد مع النفس بالعبادات ، والجهاد مع العدو بإقامة البراهين ودفع الشبهات »^(٦) .



(١) الحياة العقلية ١١٣ وابن الفارض ١٥ - ٢٧٢ .

(٢) الحركة الفكرية د. حمزة ٣٤٨ وانظر أيضاً النجوم الزاهرة ٦ / ١١٣ .

(٣) كالأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة للقرافي ، والرد على اليهود والنصارى لعبد اللطيف البغدادي ، وإرشاد الحيارى لنجم الدين الطوفي ، وتفضيل النبي عليه الصلاة والسلام على جميع الأنام للعز بن عبدالسلام -- انظر الذخيرة للقرافي ط كلية الشريعة بمصر ١٣ / ١ وابن أبي أصيبعة ص ٣٤٨ .

(٤) انظر الخطوط للمقرئ ٤ / ٣٦٨ وعيون الأنباء ص ٣٤٥ وما بعدها والحركة الفكرية ص ٣٤٤ وما بعدها وابن رشد وفلسفته الدينية ص ٥٠ .

(٥) انظر الأبيكار ١ / ١٥٧ - ١٦٢ وغاية المرام ل ١٢١ ب .

(٦) الأبيكار ٢ / ٢٧٧ ب وانظر نفس المعنى في المآخذ ل ١٨١ ب .

الفصل الثانى

حياة الأمدى

اسمه :

على بن أبى على بن محمد بن سالم طبقا لما ذكره أكثر من ترجموا له، وخاصة الذين عاصروه أو تتلمذوا عليه^(١)، ولما سجل على كتبه كغاية المرام والابكار، وقد كُتِبَ الأول فى حياته، ونُقل الآخر عن خطه .

ويذكر القفطى^(٢) أن اسمه على بن على بن أبى على، وفى تاريخ ابن الشحنة^(٣) : « وهو على بن أحمد بن سالم»، ولكن الراجح ما ذكرته أولا .

لقبه :

يُلقب بسيف الدين، وقد تُدكر - اختصارا - «السيف»، كما فعل القفطى وسبط ابن الجوزى^(٤) وغيرهما، ويلقب بالأمدى نسبة إلى موطنه الاصلى، وبالشافعى، أو الحنبلى ثم الشافعى؛ نسبةً إلى مذهبه الفقهي، ويوجد فى لسان الميزان «سيف الدولة»^(٥)، وأعتقد أنه مجرد خطأ . ويلقب أيضا بالثعلبى، وهذا ما يذكره أكثر من ترجموا له وبعض معاصريه، وهو عند بعضهم «الثعلبى»^(٦) وبالنسبة إلى المشنة ثم الغين، ومن هؤلاء ابن أبى أصيبعة فى طبقات الأطباء، ولذا فقد اضطرت المراجع الحديثة فى أمر هذا اللقب بين هاتين اللفظتين، ولكننى أرجح الأول؛ لاتفاق جمهور المؤرخين القدماء عليه، ولإجماع أصحاب طبقات فقهاء الشافعية - وعلى رأسهم السبكي -

(١) كابن أبى أصيبعة (طبقات الأطباء) ١٧٤/٢ وابن خلكان (الوفيات) ٤٥٥/٢ .

(٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء ٢٤٠ ولوحة ١٧٠ من مخطوطة دار الكتب .

(٣) تاريخ ابن الشحنة ١٣٢/١٢ .

(٤) مرآة الزمان القسم الثانى من الجزء الثامن ٦٩١ .

(٥) انظر : لسان الميزان ١٣٤/٣ .

(٦) انظر : اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير باب التاء والغين، والأعلام للزركلى ٦٢/٢ .

عليه أيضا وموافقة ابن خلكان - وهو أحد معاصريه - لهم^(١).

على أن الأمر في ذلك قريب ، فبنو ثعلب بطنٌ من تغلب ، وكلاهما عاش في منطقة الجزيرة شمالى العراق .

كنيتة :

ويكنى «أبا الحسن» كما تدل كل المصادر التي اطلعت عليها ، إلا أن أبا المظفر^(٢) قال : « وكنيته أبو القاسم » ولم أجد لها عند غيره .

تاريخ مولده :

يقول أكثر المؤرخين : إنه وُلِدَ بعد سنة ٥٥٠ هـ، ومنهم القفطى فى أخبار الحكماء ، وابن شهبة فى طبقات الشافعية^(٣) ، ويميل بعضهم إلى التحديد فيقول : بعد سنة ٥٥٠ هـ بقليل^(٤) ، ويذكر البعض الآخر سنة ٥٥١ هـ ، ومن هؤلاء البهنسى^(٥) وابن الملقن^(٦) والشيخ عبد الله الشرقاوى^(٧) والسيوطى^(٨) وأبو الفدا^(٩) . وعليهم اعتمدت المراجع الحديثة التي حددت تاريخ ميلاده بسنة ٥٥١ كالإعلام للزركلى^(١٠) ودائرة المعارف الإسلامية^(١١) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان^(١٢) ، والراجع أن هذا هو تاريخ ميلاده فعلا ؛ نظرا لما ذكرته أكثر المراجع القديمة وخاصة المعاصرة له كوفيات الأعيان ، وقد يؤيد هذا ما قيل من أن عمره كان عند وفاته ثمانين عاماً^(١٣) . وقد توفى فى سنة ٦٣١ هـ الموافقة لسنة ١٢٣٣م^(١٤) .

(١) انظر طبقات السبكي ٨٥/٢ ومختصره (مصور بمعهد المخطوطات العربية) ص ٦٩٧ ، وانظر المصطلح الفلسفى عند العرب ، للدكتور عبد الأمير الأعم ، ط القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٩٨ ، حيث يرجح انه «التغلبى» بل يقطع بذلك ، وقد آثرت أن تظل المسألة مفتوحة للبحث عن شواهد جديدة .

(٢) مرآة الزمان ق ٨ ج ٢ ص ٦٩١ .

(٣) طبقات الشافعية لابن شهبة مخطوط بدار الكتب ل ٤٧ ب .

(٤) أخبار الحكماء ص ٢٤٠ .

(٥) انظره ١٥٣/٥ .

(٦) الكافي فى معرفة علماء المذهب الشافعى ل ١٠ ب .

(٧) طبقات الشافعية له مخطوط بدار الكتب ل ١٧٥ .

(٨) الجزء الثانى من الأصل الألمانى ص ٣٩٣ .

(٩) تاريخ أبى الفدا ٤٠٦/٤ .

(١٠) مرآة الجنان فى حوادث سنة ٦٣١ هـ ٧٣/٤ .

(١١) مرآة الزمان ق ٨ ج ٢ ص ٦٩١ .

(١٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١٢٣٣ هـ .

(١٣) انظر التوفيقات الإلهامية ط أولى بولاق سنة ١٣١١ هـ .

موطنه :

ينتسب الآمدي إلى «آمد» ، وهي مدينة كان لها شأن في الحروب بين الفرس والروم ، ثم بين الروم والعرب ، وفي حروب التتار والصليبيين ، تقع في أعالي منطقة الجزيرة ، ويحيط بها نهر دجلة كما يقول ياقوت وغيره ، فيما يعرف بدياربكر^(١) ، وهي قريبة من حران ونصيبين . وتلك إحدى المناطق التي انتقلت إليها الثقافة الهلينية بعد الإسكندرية^(٢) وعاشت فيها ديانة الصابغة^(٣) ، وإليها يُنسب العديد من العلماء قبل السيف الآمدي وبعده^(٤) ، وكان يسكنها قبائل عربية وسكان أصليون تغلب عليهم صفات جنسية تنتمي إلى العنصر الأرمني^(٥).

وكانت آمد عند مولده تحت إمرة أحد رجال الدولة الأرمنية - وهي من فروع السلاجقة - وظلت تحكمها وماحولها حتى قضى عليها الملك الكامل قبيل وفاة الآمدي بقليل سنة ٦٣١هـ^(٦).

وقد قضى فيها أعوامه الأولى ، يدرس مبادئ القراءة والكتابة ، ويحفظ القرآن ، ويدرس شيئا من الفقه والعربية والقراءات كغيره من أبناء عصره^(٧). ويبدو أنه بدأ فيها بدراسة المذهب الحنبلي الذي كان يشيع في هذه المنطقة إلى حد ما^(٨) ، وإن كان

(١) دائرة معارف البستاني ط بيروت سنة ٥٦ ص ١٤٥ ، ولب الباب للسيوطي ص ٤ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٥٣ ، واحسن التقاسيم للمقدسي ١/١٤٠ ، ومعجم البلدان ١/٦١ ، والأعلاق النفيسة ١٠٦ ، ١٠٧ ومراسد الاطلاع لصفى الدين البغدادي ص ٦ .

(٢) العرب والفلسفة اليونانية ١٣٣ - ١٤٦ ونشأة الفكر الفلسفي ١/٧٢ .

(٣) نشأة الفكر ٢٠٩ - ٢٢٠ ومعجم البلدان ١/٦١ .

(٤) نذكر منهم - من السابقين عليه - محمد بن عبد الرحمن البغدادي الآمدي الحنبلي المتوفى سنة ٤٦٧ هـ (هدية العارفين ١/٦٩٢) وأبا القاسم الحسين بن بشر الآمدي صاحب المختلف والمؤلف (معجم البلدان ١/٦١) ومنهم - فيما بعد الآمدي - علي بن أحمد الحنبلي (تاريخ علماء المستنصرية ٣٠٧) وعلي بن محمد الآمدي صاحب تفسير سورة يس الذي سأتى ذكره. ويذكر ياقوت في معجمه بعض من نسب إليها حتى عصره ١/٦١ .

(٥) العالم العربي اليوم (مجموعة أبحاث صادرة عن إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٩٤٦) ، ص ٢٦ .

(٦) انظر : تاريخ دول الإسلام لرزق الله الصدي في ٢/١٣٤ ، ٢١٨ ، ومعجم البلدان ١/٦١ والنجوم الزاهرة ٢٣٣/٦ .

(٧) انظر الحياة العلمية في مصر والشام للدكتور حلمي ٧ ، ٢١ .

(٨) انظر هداية العارفين ١/٦٩٢ وتاريخ علماء المستنصرية ٣٠٧ ووفيات الاعيان ٢/٤٥٥ ومرشد الانام لاحمد الحسيني ١/٧٨٩ .

صاحب «مفتاح السعادة» يقول : إنه «قرأ على مشايخ بلده الفقه على مذهب الشافعي، وقرأ بها القراءات، وحفظ كتابا في مذهب ابن حنبل»^(١) وأعتقد أن كلامه غير دقيق وإن كان قد سبقه إليه القفطي في «أخبار الحكماء»^(٢)، ولكن سائر المراجع، والتطور الطبيعى لشخصية الآمدى العلمية، وشيوع المذهب الحنبلى بموطنه الاصلى، يشهد لما ذُكر أكثر مترجميه .

ولما أراد الآمدى استكمال دراسته نزل إلى بغداد، وإن كنا لانعرف تاريخ بدء هذه الرحلة العلمية التى امتدت حتى نهاية حياته، وتقلب فى أثنائها فى أرجاء العالم العربى، ولم يُعدْ إلى موطنه الاصلى قط، رغم أنه فكر - فيما يبدو- أن يقضى فيه أيامه الأخيرة حين تقدمت به السن، ولكن ظروف حياته المضطربة لم تسمح له بذلك .

الآمدى فى بغداد :

وقد هبط الفتى إلى بغداد - عاصمة الخلافة - وهى تُعانى من الضعف، وتسلط أمراء الاقاليم، ولكنها تحاول - فى عناد - الحفاظ على مابقى لها من نفوذ معنوى ومجد علمى^(٣)، وفيها لقي أكثر شيوخه الذين حفظ لنا التاريخ أسماء بعضهم، وألم بجوانب الثقافة الإسلامية المختلفة، دينية وغير دينية، ونضجت شخصيته العلمية، وتحدد اتجاهه الفكرى .

شيوخه ودراساته :

كان مما اهتم الآمدى بدراسته علم القراءات^(٤)، وقد أخذه عن شيوخ القراء فى بلده، ثم فى بغداد كما تذكر أكثر المصادر، وإن لم تعين من أخذ عنه، ويغلب على الظن أنه قد بدأ بذلك، أو اشتغل به فى أول مقامه ببغداد، ثم اشتغل بدراسة المذهب الحنبلى على نحو أعمق مما تيسر له فى آمد، فاتصل بأحد شيوخ الحنابلة الكبار فى بغداد، من المشتغلين بالفقه والحديث والخلاف وأصول الفقه، وهو أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر المتوفى سنة ٥٨٣هـ والمعروف بابن المثلثي^(٥)، وكان شيخ المدرسة المأمونية

(١) مفتاح السعادة ٤٩/٢ .

(٣) انظر البداية والنهاية ٢١٣/١٢، ٢٣١، و ١١٢/١٣ .

(٢) مخطوط دار الكتب ل ٧٠ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٨٥/٤ .

(٥) البداية والنهاية ٣٢٩/١٢ .

ببغداد ، وقد تتلمذ عليه مجموعة من العلماء من أبرزهم - عدا الآمدي - موفق الدين بن قدامة صاحب « المغني » وشيخ الحنابلة بدمشق ، والحافظ عبد الغني المقدسي المحدث^(١) ، منهم خليفته علي « المامونية » إسماعيل بن علي الأزجي المتوفى سنة ٦١٠ وكان له اشتغال بالفلسفة والمنطق مما أدى إلى اتهامه في دينه^(٢) .

وقد صاحب الآمدي ابن المنى فترة يدرس عليه الفقه الحنبلي ، ويذكر القفطي أنه « أخذ عنه وأجاد عليه الجدل والمناظرة »^(٣) ويتابعه في هذه أيضا صاحب « مفتاح السعادة »^(٤) ، ولكنني أشك في ذلك أيضا ؛ لانفراد القفطي به ، واعتقد أن في كتاب القفطي سقطا لم يفتن إليه صاحب « مفتاح السعادة » الذي يأخذ عنه كل شيء تقريبا ، فكلاهما لم يذكر تتلمذه على ابن فضلان ، وهو الذي أجمعت المراجع الأخرى على أنه شيخه في الخلاف والجدل . ولكن .. ماذا قرأ على ابن المنى ؟ ينفرد ابن شعبة بأنه قرأ عليه « الهداية » على مذهب أحمد^(٥) .

وفي الوقت نفسه كان الآمدي يشتغل في (علم الحديث) على أحد أعلام المحدثين ببغداد ، وهو ابن شاتيل^(٦) ، وسمع من غيره من العلماء أيضا^(٧) ، وكان مما قرأه على ابن شاتيل ورواه عنه كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، كما يقول ابن حجر^(٨) .

تحوله عن المذهب الحنبلي :

بعد فترة من إقامة الآمدي ببغداد واتصاله بالبيئة العلمية فيها ، حدثت حادثة هامة في حياته العلمية ، إذ تحول عن المذهب الحنبلي إلى المذهب الشافعي ، وهي حادثة يُجمع كل مؤرخيه على ذكرها دون أن يضيفوا أية تفصيلات عن بواعث هذا التحول أو دلائله ، وإن كنت أعتقد أنه مرتبط بالاتجاه العقلي والروح النقدية التي تميز بها الآمدي ولازمته حتى آخر حياته ، وربما كان لاتصاله بابن فضلان وتأثره به دُخْل في ذلك ،

(٦) انظر طبقات الشافعية للسبكي ١٢٩/٥

(١) المغني لابن قدامة . المقدمة .

(٢) التراث اليوناني ترجمة د. عبد الرحمن بدوي ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) طبقات الشافعية لابن الملتن . مخطوط

(٤) أسماء الحكماء وتراجمهم ل ١٧٠ .

(٥) بدار الكتب ل ١٧٥ ب .

(٦) ٤٩/٢

(٨) لسان الميزان ١٣٤/٣ .

(٥) طبقات الشافعية لابن شعبة ل ٤٧ ب .

بالإضافة إلى الصراع الذي كان محتدماً بين الشافعية والحنابلة ، وظاهرة التحول من مذهب إلى مذهب - على ندرتها - قد وقعت لأعلام كبار ، كأبي جعفر الطحاوي المصري^(١) ، وأبي الحسن الأشعري^(٢) وغيرهما ، وقد جمع الشعراني طائفة ممن تحولوا عن مذهب إلى آخر من غير تكبير من معاصريهم ، عد من بينهم (السيف الآمدى الذي كان حنبلياً ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي)^(٣) .

ويمكن أن نتصور أن هذا التحول كان حوالى منتصف العقد الثامن من القرن السادس ، إذا افترضنا أنه قد هبط إلى بغداد سنة قرب العشرين ، وأنه قضى بها نحواً من عشرين سنة ، إذ أننا سنجد في الشام في السنوات الأولى من العقد التاسع يتنقل بين حلب ودمشق ، حتى يغادرها إلى مصر في أوائل العقد الأخير من ذلك القرن .

ابن فضلان :

انتقل الآمدى إلى مذهب الإمام الشافعي ، وصحب الشيخ جمال الدين أبا القاسم يحيى بن الفضل المعروف بابن فضلان ، شيخ الشافعية ببغداد ، والحجة في فقه الشافعية وفي علم المناظرة ، وأصول الفقه ، والكلام والمنطق ، وكان يجمع إلى هذه العلوم الدينية والعقلية تعبداً وتنسكاً ولطافة وظرفاً ونزوعاً إلى الأدب^(٤) ، حتى ساد أهل بغداد ، وانتفع به الطلبة ، وبنيت له مدرسة خاصة قام عليها حتى وفاته سنة ٥٩٥هـ^(٥) ، يقول عنها موفق الدين عبد اللطيف البغدادي ، معاصر الآمدى وزميله في التلمذ على ابن فضلان والاشتغال بالدراسات العقلية : « وكنت لأغفل سماع الحديث ، والتفقه على شيخنا ابن فضلان بدار الذهب ، وهى مدرسة معلقة بناها فخر الدولة بن المطلب »^(٦) .

ولابن فضلان هذا ولد هو أبو عبدالله محبى الدين محمد بن يحيى ، ولدت سنة

(١) (أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث) رسالة ماجستير بدار العلوم للأستاذ عبد المجيد محمود سنة ١٩٦٤ ص ٥٥ - ٧٤ .

(٢) تبين كذب المفتري لابن عساكر ص ٣٨٠ . (٣) انظر أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ص ٦٦ .

(٤) البداية والنهاية ٢١/١٣ . (٥) النجوم الزاهرة ٦/١٥٤ .

(٦) عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ١/٣٣٠ ، ٣٣١ .

٥٦٨ هـ ، وكان أول من تولى تدريس الفقه الشافعي بالمدرسة المستنصرية الكبرى التي افتتحت سنة ٦٣١ هـ ومات بعد أشهر من نفس السنة ، ويذكر صاحب (تاريخ علماء المستنصرية)^(١) عن محبى الدين هذا أنه درس عليه كثير من علماء مصر والشام ، ومن تفقه عليه السيف الآمدى الحنبلى ثم الشافعى المتكلم ، صاحب التصانيف العقلية « وهذا بعيد ؛ نظرا لصغر سنه ، فلعله لم يكن قد ولد بعد حين نزل الآمدى بغداد ، أو كان - فى الأقل - ما يزال طفلا ، كما أن المراجع التى ذكرت تتلمذ الآمدى على ابن فضلان كنته بأبى القاسم - وهى كنية الأب - لا بأبى عبد الله كنية ابنه ، وتدل وقائع حياة الآمدى على أنه غادر العراق قبل أن يبلغ محبى الدين مرتبة تسمح بالاخذ عنه .

ولعل ابن فضلان هذا هو أكبر الشيوخ فى بغداد أثرا فى تكوين الآمدى واتجاهاته ، فهو فقيه أصولى شافعى ، يعرف المنطق ويجيد المناظرة والجدل ، وهى الجوانب التى نمت وازدهرت بعد ذلك فى شخصية الآمدى العلمية ، ويقول أكثر من ترجموا للآمدى : إنه قد تفقه على ابن فضلان ، وبرع عليه فى الخلاف ، وأحكم طريقة أسعد الميهنى ، وطريقة الشريف ، وتفنن فى علم النظر^(٢) ، بل يقول ابن شهبة فى طبقاته : « وصحب أبا القاسم ابن فضلان .. واشتغل عليه فى الخلاف والحكمة^(٣) » ولا نجد هذه الكلمة الأخيرة عند غيره ، ولعله - إذا صح هذا الخبر - يكون قد قرأ عليه شيئا من المنطق ، وكان ابن فضلان مقدما فيه^(٤) ، أو من علم الكلام وكان يتقنه كذلك ، ويبدو أنه قرأ عليه شيئا من الأصول أيضا ، إذ تفيد عبارات بعض المؤرخين أن الآمدى حفظ المستصفى للغزالي فى هذه الفترة ، ويذكر بعضهم كذلك قصة طريقة ؛ هى أنه رأى الإمام الغزالي فى المنام فى تابوت فكشف عن وجهه وقبَّله فلما انتبه أراد أن يحفظ شيئا من كلامه ، فحفظ « المستصفى » فى مدة وجيزة^(٥) .

أما الحكمة بمعنى الفلسفة فيبدو أن الآمدى قد استقهاها من مصدر آخر فى بيئة بغداد العلمية هو :

(١) ناجى معروف : تاريخ علماء المستنصرية ص ١١٨ .

(٢) مثل مرشد الأنام ٧٨٩/١ وطبقات السبكي ١٢٩/٥ وغيرها .

(٣) مخطوط بدار الكتب ل ٤٧ ب . (٤) تاريخ علماء المستنصرية ١١٨ .

(٥) طبقات ابن الملقن ل ٢٧٦ ، وطبقات السبكي ١٣٠/٥ .

نصارى بغداد :

ولا يذكر مؤرخو الآمدى من كُتّاب طبقات الشافعية شيئا عن اتصاله بهم ، كما نما هي تهمة يودون تنزيهه عنها ، ويذكر آخرون أنه لم يشتغل بالمعقولات إلا بعد انتقاله إلى الشام^(١) ، ويبدو أن محرر دائرة المعارف الإسلامية قد اعتمد على ذلك فيما كتبه عنه^(٢) ، وربما كانت المصادر التي ذكرت أنه تعلم الفلسفة ببغداد ، وأنه تلقاها عن نصارى الكرخ ويهودها^(٣) ، على وجه من الصواب ، فقد انحدرت الفلسفة إلى بغداد منذ تركت مقرها في الإسكندرية إلى أنطاكية ولاحولها ، وكان انتقالها إلى بغداد على يد بعض النصارى^(٤) ، حيث استمر تدريس المنطق والفلسفة بطريقة خاصة ينتقدها ابن سينا في الشفاء ويسمّيها «مذهب نصارى بغداد» ، وينتقد بعض معاصريه ؛ لأنه يأخذ «بالفلسفة العامة الموجودة في نصارى بغداد»^(٥) .

ويبدو أن هذه المدرسة الفلسفية قد استمرت برغم اشتغال المسلمين بالفلسفة ، حتى إن معاصراً للآمدى ، وزميلا له في مدرسة ابن المنى ، وهو الأزهجى البغدادي الذي سبقت الإشارة إليه ، يروى عنه ابنه : «أنه قد قرأ الفلسفة والمنطق على ابن مرقص الطبيب النصراني ، ولم يكن في زمانه أعلم منه بهذه العلوم ، وأنه كان يتردد إليه في بيعة للنصارى»^(٦) . ونحن نجد في هذا الوقت الذي تفتتح فيه هذه العقول الشابة للدراسة الفلسفية ، شخصيةً بغدادية هامة ؛ هي (ابن ثابت بن سابور بن بادريا) الذي اتصل بالخليفة الناصر ، وحاول اجتذابه نحو علوم الأوائل ، مما حدا بالسهروردي المتصوف صاحب «عوارف المعارف» إلى أن يهدى كتابه «كشف القبايح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية» إلى الناصر ناصحا ومحدرا ، فلا يبعد أن يكون الآمدى ، وقد زاده الاشتغال بالخلاف والمناظرة والجدل تطلعا إلى دراسات عقلية أكثر عمقا ، وإلى

(١) كاليافى في مرآة الجنان ٧٣/٤ في حوادث سنة ٦٣١ وابن خلكان في الوفيات ٤٥٥/٢ .

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثاني - الجزء ٩ ص ٦١٨ .

(٣) إخبار الحكماء للقفطى ص ٢٤٠ .

(٤) العرب والفلسفة اليونانية ١٠ - ١٢ ، ونشأة الفكر الفلسفى ٧٧/١ .

(٥) الشفاء : الفن الثانى من الطبيعيات بتحقيق د. محمود قاسم ص ٤٤ ، ٨١ .

(٦) التراث اليونانى ص ١٣٢ وراجع ما مر فى ص ٣٦ .

الإحاطة بالتراث العقلي، قد اتصل بهؤلاء النصارى فى «الكرخ» ببغداد، ويضيف إليهم القفطى اليهود أيضاً^(١).

ويقول ابن أبى أصيبعة: إنه اشتغل بدراسة الفلسفة فى بغداد «وتظاهر بذلك؛ فجفاه الفقهاء وتحاموه، ووقعوا فى عقيدته»^(٢) ويؤخذ من هذا أن اهتمام الآمدى بدراسة الفلسفة بدأ منذ كان بالعراق، ثم استكمل ثقافته الفلسفية فى الشام خلافا لما يذكره بروكلمان^(٣)، ولعله يعتمد فيه على ابن خلكان، وربما استطعنا أن نستأنس بمثل هذا النص - الذى لا نجد له لدى أحد من معاصريه (المقدمين) إلا عند ابن أبى أصيبعة - فى معرفة سبب انتقاله من العراق إلى الشام بعد هذه الجفوة أو القطيعة التى منى بها فى بغداد، والتى كانت أول أزمة فى سلسلة الأزمات التى صادفته بسبب دراساته الفلسفية، ويصرح بهذا بعض المتأخرين كصاحب «مفتاح السعادة»: «جفاه الفقهاء وتحاموه ووقعوا فى عقيدته ففر من العراق...»^(٤).

فى الشام - الفترة الأولى :

خرج الآمدى إلى الشام ليستكمل دراسته فى بيئة أخرى بعد أن ضاقت به بغداد، وينفرد القفطى بالقول: إنه خرج من العراق إلى مصر^(٥)، وهو ما يختلف معه فيه كثير من المراجع التى نصت على ذهابه إلى الشام أولا، وبعض الوقائع التى سنذكرها تؤكد ذلك، ولكن المصادر لاتفيدنا فيما يتعلق بتاريخ انتقاله إلى الشام. والحادثة التى نعرفها عن الآمدى بعد انتقاله إلى الشام؛ وهى حادثة لقائه بالشهاب السهروردى فى حلب^(٦)، تدل على أنه غادر العراق قبل عام ٥٨٧ الذى قتل فيه السهروردى بحلب، وقبل أن تتأزم ظروف هذا الأخير فيها، وكانت دولة صلاح الدين التى تتخذ من مذهب الأشعرى عقيدة والشافعية مذهباً تجتذب الانظار، وخاصة بعد موقعة حطين سنة ٥٨٣هـ^(٧)، فلعل هذه الظروف أعانته على تحديد وجهته الجديدة، فشد رحاله إلى الشام ينتقل بين أرجائه.

(٥) القفطى: إخبار الحكماء ل ١٧٠.

(١) إخبار الحكماء للقفطى ص ٢٤٠.

(٢) ابن أبى أصيبعة (أسماء الحكماء) مخطوط بدار الكتب ل ٧٠. (٦) النجوم الزاهرة ٦/ ١١٤، ١١٥.

(٧) السابق ٦/ ١٣٧.

(٣) بروكلمان: ٣٩٣/٢.

(٤) مفتاح السعادة ٤٩/٢.

وقد حكى لنا صاحب (النجوم الزاهرة) قصة لقائه مع السهروردي في حلب على النحو التالي :

«اجتمعت بالسهروردي بحلب فقال لي : لا بد أن أملك الأرض ، فقلت : من أين لك هذا ؟ فقال : رأيت في المنام أني شريت ماء البحر ، فقلت : لعل ذلك يكون اشتهاً العلم ، فلم يرجع . فرأيتك كثير العلم قليل العقل»^(١) . ونتيجة هذا اللقاء تدلنا على مدى الاختلاف في المشارب والمزاج بين الرجلين .

ومعلوماتنا قليلة عن فترة إقامته الأولى بالشام ، ولكن مراجع عديدة تؤكد أنه واصل دراسته للفلسفة والعلوم العقلية بالشام ، ويحدد بروكلمان دمشق بالذات ، وربما أمكن أن نضيف إلى حلب ودمشق حماة أيضاً ؛ نظراً لاتجاه الآمدي إليها مباشرة بعد عودته من القاهرة مستخفياً ، مما قد يدل على سابق صلة له بها تدعوه إلى ذلك ، بالإضافة إلى نزوله بمدرسة (منازل العز) بمجرد وصوله إلى القاهرة ، وهي المدرسة التي بناها صاحب حماة ، وأوقف عليها بعض ممتلكاته .

وظل الآمدي بالشام حتى سنة ٥٩٢هـ حيث غادرها إلى مصر فدخلها - كما يقول القفطي - في ذي القعدة من سنة ٥٩٢هـ^(٢) . ولكن ما الذي دعاه إلى ذلك ؟ يبدو أن ذلك قد حدث عندما تولى العزيز بن صلاح الدين أمر دمشق في عام ٥٩٢هـ (١١٩٥م) وإن كان كلام بروكلمان في تاريخه - وما في دائرة المعارف الإسلامية - يدل على حضوره إلى مصر قبل ذلك التاريخ ، ولعل مما يرجح ما ذهب إليه تلك الصلة الخاصة بين الآمدي والعزيز حتى إن الآمدي ألف رسالة للعزيز ، أو كتاباً موجزاً في العقائد ، سماه (الذهب الإبريز تذكرة الملك العزيز)^(٣) كما سيأتي في مؤلفاته ، كما يرجحه من ناحية أخرى ما عرف عن العزيز من استجلابه العلماء معه من دمشق إلى مصر ، كما فعل مع موفق الدين عبد اللطيف البغدادي - زميل الآمدي في الدراسة وفي الاهتمام بالدراسات الفلسفية - خاصة وأن التاريخ الذي ذكره القفطي ، يلتقي مع

(١) النجوم الزاهرة ١٤/٦ ، وقد حكيت مثل هذه الرؤيا عن ابن تومرت وهو بالشرق ، انظر اعز ما يطلب ص ٢٦ ، ولعل كلمة « يرجع » محرفة عن «راجع» أي يجاب .

(٢) إخبار الحكماء ل ٧٠ . (٣) عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٢٤٠ .

تاريخ عودة العزيز من دمشق كما يحدده ابن كثير « فى التاسع من شوال سنة ٥٩٢هـ »^(١)

وأهم ماتركز عليه المصادر فى هذه الفترة أنه « تفنن فى علم النظر ، وأحكم أصول الفقه وأصول الدين والفلسفة وسائر العقليات ، وأكثر من ذلك »^(٢) ، غير أنهم لم يشيروا إلى من اتصل بهم من الشيوخ ، أو من أفاد منهم فى هذه العلوم المختلفة .

فى مصر :

جاء الرجل إلى مصر ، وعاش بها فى ظل الملك العزيز ، الذى كان له مشاركة فى العلوم واهتمام بأهلها^(٣) ، ويثنى عليه عبد اللطيف البغدادى ثناء عظيم فى خلقه وسيرته^(٤) ، خلافا لما يذكره ابن إياس عنه^(٥) ، حتى مات العزيز سنة ٥٩٥هـ ، لكن الآمدى لم يترك مصر بعد موت العزيز بقليل كما فعل البغدادى ، بل بقى بها « مدة » - كما تقول المصادر - غير محددة ، ويبدو أنه قد طال به المقام ، وأنه أصدر كثيراً من مؤلفاته ، وشغل عدة مناصب علمية فى مصر حتى كان خروجه منها بالصورة المؤسسة التى سنذكرها فيما بعد .

وعندما جاء الآمدى إلى مصر نزل بمدرسة (منازل العز) التى أقامها صاحب حماة تقى الدين عمر^(٦) ، وكانت هذه المدرسة تقوم بالقرب من جامع عمرو بالفسطاط على الشاطئ الشرقى للنيل فى مواجهة المقياس بالروضة ، تحت إشراف أحد كبراء علماء الأشاعرة بمصر ، وهو أبو الفتح محمد بن محمود الطوسى ، المتوفى سنة ٥٩٦هـ^(٧) . ويبدو أنه أقام فى مساكنها ولم يعمل بها ، فإن أحداً ممن ترجموا له لم يذكر ذلك ، بل عين معيدا^(٨) فى أكبر مدرسة بالقاهرة ، وهى المدرسة الناصرية التى أسسها صلاح

(١) البداية والنهاية ١٣/ ١٢ .

(٢) طبقات السبكي ١٢٩/ ٥ .

(٣) النجوم الزاهرة ٦/ ٥٨٩ .

(٤) بدائع الزهور ١/ ٧٣ .

(٥) الدارس للتعمي ٢/ ٢١٦ ، أسماء الحكماء ل ١٧٠ ، خطط المقرئى ٤/ ١٩٤ ولا يزال مسجدها باقياً إلى اليوم .

(٦) النجوم الزاهرة ٦/ ١٥٩ .

(٨) قريه من رتبة المعيد الجامعية الحالية ، أو بينها وبين منصب المدرس ، وفوقها منصب المدرس الذى يعلوه منصب

الصدر ، انظر الحياة العقلية ص ١٧٠ .

الدين بجوار قبر الإمام الشافعى رضى الله عنه^(١) سنة ٥٧٢هـ لدراسة المذهب الاشعرى .
ويبدو أنه ظل يدرس بها فترة حتى آتس من نفسه الاهلية للتصدر^(٢) ، فاختار
لذلك أحد المساجد الكبرى التى بنيت فى أخريات عهد الفاطميين سنة ٥٤٣هـ وهو جامع
الظافر ، أو جامع الأفخر كما سمي بعد ذلك ، والفاكهاني كما يسمى اليوم^(٣) ، وتجمع
المصادر على أنه برز واشتهر ، وتخرج به جماعة من العلماء دون أن يعينوا اسم واحد منهم
، ويتساءل أحد أساتذتنا عن المادة التى تصدى الآمدى لتدريسها فى الجامع المذكور ،
ويقول : «لعلها المنطق الذى كان مشهورا بدراسته»^(٤) ، وما أحسبه قد اقتصر على
المنطق ، والقفطى مثلا يقول : «وناظر بمصر وحاضر ، وأظهر تصانيفه فى علوم الأوائل ،
ونقلت عنه ، وقرأ عليه من رغب فى شىء من ذلك ، وقرأ عليه تصنيفه فى أصول الدين
وأصول الفقه»^(٥) . ويبدو أنه تصدر فى علم الكلام مايتصل به من العلوم العقلية بعامة من
منطق وفلسفة وجدل وأصول فقه أيضا ، يقول ابن شهبة «ثم دخل مصر وتصدر
للاشتغال فى العقليات وغير ذلك»^(٦) .

ويجمع مؤرخوه على ما ناله من شهرة فى مصر ، ولم يقصر الرجل نشاطه على
التدريس الذى ظل يشتغل به طيلة حياته ، بل أضاف إليه التأليف ، ويبدو أنه أنجز فى
مصر أكثر مؤلفاته كما سندكر فيما بعد ، وكان يعقد مجالس للمناظرة كما يشير القفطى
«وناظر بمصر وحاضر» وهى عادة جرى عليها فى دمشق بعد ذلك أيضا^(٧) .

ويبدو أن هذا النجاح العلمى ، قد أثار حفيظة بعض الفقهاء فى مصر ممن لم
يبلغوا مبلغه فى العلم والنشاط والشهرة ، فكادوا له ، وأخذوا يجمعون له التهم ،

(١) الحياة العقلية ١٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٥٧٢ وخطط المقرئى ٢٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) الحياة العقلية ص ٧٩ .

(٣) عن تاريخ هذا المسجد انظر خطط المقرئى ٢٩٣ / وتاريخ المساجد الأثرية ٧٤ / ١ ، ٧٥ والخطط التوفيقية ٣٠ / ٢ والحياة العقلية ص ١٩ .

(٤) الحياة العقلية للدكتور أحمد بدوى ٧٩ .

(٥) أخبار الحكماء لوحة ١٧٠ .

(٦) طبقات الشافعية ل ٤٧ ب ويوافقه ابن حجر فى لسان الميزان ١٣٤ / ٣ .

(٧) طبقات الشافعية لابن الملقن لوحة ١٧٥ ب ، وطبقات السبكي ١٣٠ / ٥ .

ويلفقونها ضده، حتى تمثل ذلك أخيراً في صورة (محضر) خطير كان كفيلاً بأن يطيح برأسه، كما يقول مؤرخوه، اتهموه فيه - كما يقول ابن خلكان : « بفساد العقيدة ، وانحلال الطوية ، والتعطيل ، ومذهب الفلاسفة والحكماء ، وكتبوا محضراً يتضمن ذلك ، ووضعوا فيه خطوطهم بما يُستباح به الدم »^(١). لكن هذا الكيد لم يبلغ مأربه بفضل أحد هؤلاء الفقهاء الذى لاتعين المصادرُ اسمه ، ويصفه ابن خلكان بقوله : « رجل منهم فيه عقل ومعرفة » فعندما حملوا إليه ذلك المحضر للتوقيع عليه ، كتب عليه بيتين لأبى الأسود الدؤلى ، كانا هما فصل ختام هذه المؤامرة العجيبة :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقومُ أعداءُ له وخصرم
كضرائر الحسناء قلنَ لوجهها حسداً وبغضاً : إنه لذميم^(٢)

ثم وضع توقيعه بعد ذلك . غير أن الأمدى أحسَّ بالمؤامرة ، وأيقن أنها إن لم تبلغ هدفها اليوم ، فلربما بلغت في يوم آخر ، فاستخفى وخرج هارباً إلى الشام بعد سنوات من العمل المثمر والدراسة الجادة . ويبدو أنه خرج من مصر حوالى سنة ٥١٢ هـ أو بعدها بقليل^(٣) .

ومن البين أنها تهمة خلقها الحسد ، وسوف نرى إلى أى حد تُكذِّبها مؤلفات الرجل التى كتبها فى مصر وغير مصر ، ولكن أمثال هؤلاء لا يعدمون شبهة يستندون إليها فى إنتاج غزير لرجل متحرر يتمتع بملكة نقدية قوية ، وجراحة غير عادية ، ولعلمهم تعلقوا فى هذا الصدد^(٤) بكلامه عن إمكان النبوة ، فى مناقشة للخصوم قصد بها ردُّ استبعادهم لها ، وأشار فى آخرها إلى أنه لا يعبر عن رأى يراه ، وإنما يقصد نفى استبعادهم فقط . أو تعلقوا بنقده لادلة الأشاعرة التقليدية على حدوث العالم ، كدليل الجواهر والعرض ، ودليل الإمكان ، وقد أثار الرجل فى وجهها من الشبهات ما يشهد له

(١) وفيات الاعيان ٤٥٥/٢ .

(٢) ذكر ابن خلكان وكثير غيره البيت الأول ، وانفرد ابن الشحنة - فيما أعلم - بالبيت الثانى (تاريخ ابن الشحنة

١٢ / ١٣٢) والبيت الأول فى ديوان أبى الأسود الدؤلى بتحقيق عبدالكريم الدجيلى طبعة أولى ، بغداد سنة

١٩٥٤ وإن كان يشير إلى أن نسبته إلى أبى الأسود مختلف فيها .

(٣) انظر دائرة المعارف الإسلامية - ط دار الشعب بالقاهرة - مادة أمدى ، وفيات الاعيان ٤٥٥/٢ .

(٤) انظر الفصل الثالث من الباب الثانى من هذه الدراسة .

باستقلال الرأى والتحرر برغم أشعريته العتيدة ، ولم يكن قد بعد العهد حينذاك بالحنة القاسية التى تعرض لها ابن رشد فى الغرب ، بسبب هجومه على مذهب الاشاعرة ، وهو المذهب السائد لدى المغاربة ، فاتهم بنفس التهمة ، وتعرض لعقوبات قاسية ومحنة شديدة^(١) . ولعل مما ساعد خصوم الرجل على النيل منه ، عدم استراحة (الكامل) إلى الآمدى^(٢) ، وكان قائما على أمر (مصر) نيابة عن أبيه (العاذل) الذى جمع فى يده أزمة الأمور فى الدولة الأيوبية حينذاك .

لقد غادر الآمدى القاهرة متجها إلى الشام للمرة الثانية ، خائضا غمرات المحنة الثانية التى منى بها بسبب اهتمامه بالدراسات العقلية والفلسفية ، تلك الدراسات التى كان هدفه منها نصرة الدين ، والدفاع عن العقيدة .

إقامته الثانية فى الشام :

فى حماة :

للتحدد المصادر تاريخ مغادرته للديار المصرية متوجها إلى الشام ، وإن كانت تكاد تجمع على ذهابه إلى حماة ، ووفادته على الملك المنصور بن تقي الدين عمر أميرها ، الذى عُرف هو وأبوه بحبهما للعلم ، وتشجيعهما لأهله ، بل كانا من المشتغلين بالعلم والادب أيضا^(٣) . وقد رجحت أن ذلك حدث حوالى سنة ٦١٢ هـ كما سبق .

وقد أكرم المنصور وفادة الآمدى الذى أقام فى جواره سنين ، وكان له منه (الجامكية)^(٤) السنية والإنعام الكثير ، وكان من أكابر الخواص عنده ، ولم يزل فى خدمته إلى أن توفى الملك المنصور ، وذلك فى سنة ٦١٧ هـ فتوجه إلى دمشق^(٥) .

وهكذا عوضه الله خيرا ، فكانت مدة إقامته فى حماة- وأرجح أنها نحو خمس سنوات- فترة استقرار كامل فى ظلال هذا الأمير العالم الذى ألف كتابا فى التاريخ يبلغ

(١) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية د/ قاسم ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر النجوم الزاهرة ٦/ ٢٨٢ .

(٣) انظر البداية والنهاية ١٢/ ٣٤١ ، ١٣/ ٩٣ والحياة العقلية ص ٩ .

(٤) كلمة فارسية تعنى الخلع والهباء .

(٥) عيون الأنباء ٢/ ١٧٤ طبعة أولى سنة ١٢٩٩ هـ .

عشر مجلدات ، يسمى (المضمار فى التاريخ)^(١). وقد كان الآمدى يبادل المودة والتقدير ، كما تدل على ذلك مقدمة كتابيه (المبين) (وكشف التموهيات) اللذين أهداهما إليه . ويشير ابن خلكان وغيره إلى أن الآمدى اشتغل بالتأليف فى حماة^(٢) ، فوق قيامه بالتدريس فى أكبر مدرسة من مدارسها ، وهى المدرسة المنصورية السلطانية^(٣).

ويبدو أنه لم يستطع مع هذه العلاقة الخاصة ، وبسبب رقة مشاعره ، أن يبقى فى حماة بعد وفاة أميرها المنصور ، فغادرها إلى دمشق التى كان أحد أبناء العادل ، قد استقل بها ، وهو الملك المعظم عيسى ، الذى جمع الله له - كما يقول ابن كثير - « بين الشجاعة والبراعة ، والعلم ومحبة أهله »^(٤) ، حتى إن بعض الباحثين سماه (مأمون بنى أيوب) ، ويقال : إن المعظم طلب إليه القدوم إلى دمشق .

فى دمشق :

وكان المعظم سلفى العقيدة ، حنفى المذهب ، على غير عادة الأيوبيين الذين يغلب عليهم المذهب الشافعى فى الفقه ، والعقيدة الأشعرية^(٥) ، ولكنه كان من العقل والمعرفة وسعة الأفق ، بحيث يعرف للآمدى قدره ، وإن لم يحمل إليه قلبه ؛ لما اشتهر عنه من اشتغاله بعلوم الأوائل^(٦) ، ولذا أحسن استقباله ، وأنعم عليه إنعاما كثيرا ، وأكرمه غاية الإكرام ، وولاه التدريس^(٧) .

ويشير أحد الرجال المقربين إلى المعظم ، وهو أبو المظفر ، إلى نوع العلاقة بين الرجلين : « ومع كراهة المعظم له ، فإنه فوض له أمر المدرسة العزيرية ، وكان إذا دخل على المعظم ، والجلس غاص ، لا يتحرك له ، فكنت أخجل من الآمدى ، حتى قلت للمعظم يوما : عرض ما تقوم لى ، فم للآمدى ، فقال : ما يقبله قلبى »^(٨) .

(١) عثر الدكتور حسن حبشى على الجزء الأول من هذا الكتاب وطبعه فى مصر أخيرا .

(٢) الوفيات ٤٥٥/٢ وطبقات ابن شعبة لوحة ٤٧ ب .

(٣) الحياة العقلية ص ٧٣ . (٤) البداية والنهاية ١٣/ ١٢١ .

(٥) الحياة العقلية ص ٨ . (٦) مرآة الزمان القسم الثانى من المجلد الثامن من ص ٦٩١ .

(٧) عيون الأنباء ١٤٧/٢ من طبعة سنة ١٢٩٩ هـ . (٨) مرآة الزمان ٨ ب / ٦٩١ .

وهذا يدلنا على أن المنزل التي احتلها الأمدى في دمشق ، كانت لكفاءته ومواهبه العلمية لاغير ، كما يدلنا على تقدير سبط ابن الجوزى - وهو أحد العلماء المبرزين في هذا العصر - للأمدى ، وقد دافع عنه في تاريخه ، وأعطانا عنه تفاصيل لانجدها عند غيره ، كما يدل أيضا على أن المعظم لم يكن يخص الأمدى بتكريم غير عادى ، ولكن هذا لايعنى أنه كان يغمط قدره ، أو يتجاهل فضله ، ونلمس هذا في الحفل الكبير الذى أقيم بمناسبة افتتاح المدرسة العادلية بدمشق ، وحضره كبار العلماء والقضاة ، فقد جلس الأمدى فيه إلى جوار السلطان لايفصله عنه إلا مدرس المدرسة نفسها قاضى القضاة : جمال الدين المصرى^(١) .

وهكذا يتضح أن الأمدى قام بأمر المدرسة العزيزية^(٢) - التى تضم رفات صلاح الدين - قرابة عشر سنين ، وقد ألف فيها كتابه الكبير فى أصول الفقه (الإحكام فى أصول الأحكام) وأهداه إلى الملك المعظم ، مما يدل على التقدير المتبادل بين الرجلين رغم اختلاف المشارب ، وتباين الاتجاهات .

وفى هذه الفترة ، كان الرجل قد بلغ أوج كفايته علما وفضلا ، وكان قد قارب السبعين من عمره ، يقول ابن أبى أصيبعة : « وكان إذا نزل وجلس فى المدرسة ، وألقى الدرس ، والفقهاء عنده ، يتعجب الناس من حسن كلامه فى المناظرة والبحث »^(٣) كما يقول عنه أكبر تلاميذه - العزيز بن عبد السلام - : « ماسمعت أحداً يلقى الدرس أحسن منه ، كانه يخطب »^(٤) .

وكان فى الوقت نفسه يشغل بالتأليف ، وإلى جانب اشتغاله بالتأليف والتدريس ، كان يعقد مجالس للمناظرة فى مسائل الفقه والأصول بجامع بنى أمية بدمشق ، وكان

(١) انظر عن هذا الحفل ، وعن العادلية وتاريخها ، البداية والنهاية ٦٨/٣ ، والحياة العقلية ص ٦٤ والذيل على الروضتين لأبى شامة بتحقيق الكوثرى .

(٢) عن العزيزية وتاريخها انظر عيون الأنباء ط بيروت / ١٩٥٧ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ١٢٥ ، البداية والنهاية ١٣/ ١٢ ، والحياة العقلية ص ١٦٢ ، وهو يشير إلى من تولاها من كبار العلماء قبل الأمدى وبعده . وعن حالتها الآن انظر مجلة المشرق السنة ٤٢ آذار ١٩٤٨ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ مقالا بعنوان (الابنية الأيوبية) .

(٣) عيون الأنباء ٢/ ١٧٤ من طبعة سنة ١٢٩٩ هـ . (٤) طبقات السبكي ١٣٠/٥ .

يقوم بذلك مرتين في الأسبوع « كل ثلاثاء وجمعة ، يحضرها اكابر العلماء للاستفادة »^(١) .

كما كان يقوم بتدريس العلوم الفلسفية في درس خاص لمن تشد فيها رغبته من الطلاب ، كما يذكر ابن أبي أصيبعة (صاحب طبقات الأطباء) الذي قرأ عليه كتاب « رموز الكنوز » في الحكمة^(٢) ، لما كان بين أبيه والآمدى من مودة أكيدة .

وبعد كفاح طويل في خدمة العلم ، وحين أخذ الرجل الكبير يقترب من الثمانين ، جاءته المحنة الأخيرة في حياته ، وهى أقسى الأزمات التى تعرض لها بسبب ميوله الفكرية ، واشتغاله بالدراسات العقلية تعلمًا وتعليمًا ، وفي أثنائها أدركته منيته .

ولهذه الازمة الأخيرة أسباب متعددة ، وطابع سياسى ودينى ، يحتاج إلى بيان :

حين توفي المعظم - رجل البيت العادلى القوى - في دمشق سنة ٦٢٤ ازدادت أحوال الدولة الأيوبية اضطرابًا ، وأخذ الخطر المغولى يتزايد ويقترب ، كما أن بقايا الإمارات الصليبية ، انتهزت فرصة ضعف الدولة الأيوبية ، فواصلت ضغطها عليها ، حتى أخلى لهم الكاملُ بيت المقدس في سنة ٦٢٦هـ^(٣) ، وقد زاد الحال سوءًا اختلافُ الأمراء الأيوبيين على أنفسهم ، إذ حاصر الكامل وأخوه الأشرف دمشق ، التى حكمها - بعد المعظم - ابنه الناصر داود ، حصارًا شديدًا ، حتى خرج الناصر منها إلى الكرك - الى سلبت منه فيما بعد أيضًا - وظل مطاردا حتى مات .

وقد أعطى الكامل (دمشق) لأخيه الأشرف ، واتجه هو إلى النواحي الشمالية والشرقية يخضعها لحكمه حتى غزا (آمد) وكانت تحت إمرة (المسعود ابن الصالح محمود) آخر أمراء بنى (أرئق) فأسقطه ، وأنهى ملك هذه الأسرة ، وجعل على هذه النواحي ابنه نجم الدين أيوب (الملك الصالح فيما بعد)^(٤) ومعه الأمير (صواب) أحد قواده . غير أن الكامل عاد من هذه الغزوة ومعه تهمة موجهة إلى

(١) طبقات الشافعية لابن الملقن مخطوط بدار الكتب لوحة ١٧٥ ب .

(٢) عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ٢ / ١٧٤ / من طبعة سنة ١٢٩٩هـ .

(٣) الدليل على الروضتين ص ١٥٤ ، ١٥٦ من الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م .

(٤) النجوم الزاهرة ٦ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وتاريخ دول الإسلام ٢ / ٢١٨ وسبط ابن الجوزى ٨ / ٦٩٤ .

شيخنا، وهي أنه كان قد راسل أمير (آمد) المعزول «مسعود بن محمود» الذي طلبه ليكون قاضيا لآمد؛ لكي يدعم به ملكه في خصومته ضد الأشرف والكمال، ولم يُبلِّغ الأمدى سلطات دمشق بأمر اتصاله بعدوهم، وكان هذا هو السبب المباشر.. كما يذكر القفطى (١) وغيره - في أن رُفعت يده عن المدرسة العزيرية، وتعطل، وأقام بمنزله شهورا قليلة حتى مات (٢). ومعنى هذا أنه لم يعزل حتى سنة ٦٣١ هـ التي مات فيها، والتي تتفق فعلا مع تاريخ عودة الكامل من غزوته المذكورة.

ولكن الظروف كانت قد أخذت تتأزم في (دمشق) منذ سنوات حين تولى أمرها «الأشرف موسى» وكان أميل إلى الحنابلة كما يقول السبكي، وكانت بينه وبين العز بن عبد السلام فيما بعد مواقف، اضطر الكامل للتدخل فيها حتى يتحقق التوازن بين الأشاعرة والحنابلة (٣)، ويبدو أن الأشرف كان على علم بما كان بين الناصر داود والآمدى من صلات بحكم اتفاقهما في الميول الفكرية، كما يدل كلام ابن كثير: «وكان الناس في دمشق قد اشتغلوا بعلوم الأوائل في أيام الملك الناصر داود، وكان يعانى ذلك، وقديما نسبه بعضهم إلى نوع من الانحلال - فالله أعلم-» (٤)، فكان مما يتفق مع ميول الملك الأشرف ومع مصالحه أيضا، أن يلصق «بالناصر» تهمة الانحلال - خصوصا وأن الناصر قد استغل ضده، وضد أخيه «الكامل» تسليمهما بيت المقدس إلى الفرنجة (٥)-، وأن يتعقب رجال عهده، ويشيرها معركة للدفاع عن الدين، يمكن أن تستجلب رضا الجماهير الساخطة على ما انتهت إليه الأمور «فنادى الملك الأشرف بالبلدان ألا يشتغل الناس بغير التفسير والحديث والفقه، وكان سيف الدين الأمدى مدرسا بالمدرسة العزيرية فعزله عنها، وبقي ملازما منزله حتى مات في سنة ٦٣١ هـ» (٦). كما يقول ابن كثير في «البداية والنهاية».

ولكن يبدو أن الأشرف لم يبادر إلى عزل الأمدى عقب توليه أمر دمشق، كما قد يفهم من كلام ابن كثير في النص السابق، وكلام أبى المظفر الذى يقول أيضا في مرآة

(١) في أسماء الحكماء لوحة ١٧٠، ص ٢٤٠ من طبعة الخائلى.

(٢) البداية والنهاية ١٣ / ٩٣. (٣) الطبقات للسبكي ٩٧/٥.

(٤) البداية والنهاية ١٣ / ٢٤. (٥) الذيل على الروضتين ص ١٥٥، ١٥٦.

(٦) البداية والنهاية ١٣ / ٢٤.

الزمان : « وملك الأشرف فأخرجه من العزيزة ، ونادى من درس غير التفسير والفقه ، وتعرض لكلام الفلاسفة فنيته ^(١) » ، وذلك لماسبق ذكره عن الكامل وغزوته إلى آمد ، ولما يذكره « القفطي » وغيره من أنه أقام في منزله شهورا قليلة بعد عزله حتى مات ^(٢) . هذا ، وقد ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أنه عزل سنة ٦٢٩ هـ .

وترتبط محنة الآمدى أيضا بصراع مذهبى ، كان قائما في دمشق وغيرها بين الحنابلة وبعض المحدثين ، وبين الأشاعرة ، وكان من أبرز رجال الفريق الأول فقيه مشهور عُرفَ بفتواه حول تحريم دراسة المنطق والفلسفة هو « ابن الصلاح الشهرزورى » الذى كان يناصر الآمدى العدا ، وقد ضمنَ فتواه المذكورة قوله « ومن أوجب الواجب ، عزل من كان مدرس مدرسة من أهل الفلسفة ، والتصنيف فيها ، والإقراء لها ، ثم سجنه وإلزامه منزله ، وإن زعم أنه غير معتمد لعقائدهم ، فإن حاله تكذبه ، والطريق فى قطع الشر قلعه من أصوله ^(٣) » فاتخذ الأشرف من هذه الحملة التى قادها ابن الصلاح ظرفا مساعدا على اضطهاد الآمدى وعزله وإلزامه منزله ، قال النعیمی عن ابن الصلاح : « وكان لا يمكن أحداً فى دمشق من قراءة المنطق والفلسفة ، والملوك تطيعه فى ذلك ^(٤) » ، ولكنها طاعة لحاجة فى نفس يعقوب .

ولعل مما يدل على ارتباط عزل الآمدى بحملة ابن الصلاح هذه - كما يدل فى الوقت نفسه على صدق عزل الآمدى فى الدوائر المعادية له - ما يذكره ابن تيمية فى « نقض المنطق » مشيراً إلى فتوى ابن الصلاح ، ومصرحاً بدوره فى محنة الآمدى ، ومعقباً على ذلك بتقديره المنصف للآمدى :

« ولهذا مازال علماء المسلمين ، وأئمة الدين ، يذمون ويذمون أهلهم (يقصد المنطق) ... حتى رأيت للمتأخرين فنيا .. فيها كلام عظيم فى تحريمه وعقوبة أهله ...

(١) مرآة الزمان ٨/ ٦٩١ ، ويتفق ابن أبى شعبة ل ٤٧ ب ، وابن حجر فى لسان الميزان ٣/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) انظر : أسماء الحكماء لوحة ١٧٠ ، والبدایة والنهاية ١٣ / ٩٣ .

(٣) انظر : فتاوى ابن الصلاح ط المنيرة ص ٣٥ والتراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ص ١٦٢ وابن سينا بين الدين والفلسفة ٢١١ ، والدارس للنعیمی ٢١ / ٢ ، والبدایة والنهاية حوادث ٦٢٩ هـ وقصة النزاع بين الدين والفلسفة للدكتور الطويل ص ١٢٣ - ١٢٥ من الطبعة الثانية .

(٤) الدارس للنعیمی ٢ / ٢٠ ، ٢١ وانظر أيضا عن الفتوى المذكورة وآثارها : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ١٨٣ - ١٨٨ .

حتى إن من الحكايات المشهورة التي بلغتنا أن الشيخ أبا عمرو ابن الصلاح ، أمر بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي ، وقال : أخذاً منه أفضل من أخذ (عكا) مع أن الآمدي لم يكن في وقته أكثر تبحراً في العلوم الكلامية والفلسفية منه . وكان من أحسنهم إسلاماً وأمثلهم اعتقاداً^(١) . ويقال إن ابن عربي علق على عزل الآمدي بمثل عبارة ابن الصلاح - كما ذكر ذلك لى استاذنا الدكتور محمود قاسم - وكان تأثير ابن عربي ونفوذه ، وهو بالطبع من خصوم الآمدي ، أخذاً في التزايد لدى أمراء دمشق في ذلك الحين^(٢) .

ويجدر بي أن أذكر هنا أنني لا أستبعد حادث المراسلة ، فلعل الرجل - وقد أحس باكفهرار الجو من حوله في دمشق في أخريات عهد الناصر- رغب في أن يقضى أيام حياته الأخيرة في موطنه ومسقط رأسه ، طلباً للاستقرار والهدوء في آخر العمر ، ووفاء لمشاعر عميقة الجذور في نفس كل إنسان .

أما فتوى ابن الصلاح ، فلست أعتقد أنه كان يستجيب فيها لأهواء الحكام ، بل لاتجاهه المتشدد من ناحية ، ولتأثير عميق في العالم الإسلامي ضد علوم الأوائل من ناحية أخرى ، ومع ذلك فقد كان ابن الصلاح ضيق الأفق ، حين استعدي السلطات على عالم مسلم معتز بدينه وعقيدته ، لاذنب له إلا أنه يدرس التراث العقلي الإنساني ، مع إعلانه أنه غير معتقد لشيء منه ، كما يعترف بذلك ابن الصلاح^(٣) . وقد رأينا شهادة ابن تيمية شيخ المدرسة السلفية للآمدي وإنصافه له . وبرغم ذلك كله ، فقد كان ابن الصلاح ، حين طلب عزل الآمدي وإلزامه بيته ، أقل سوءاً من فقهاء القاهرة الذين حاولوا - بدافع الحسد - أن يطيحوا برأس الرجل ويهدروا دمه . وهكذا نستطيع أن نرجع محنة الآمدي لهذه الأسباب مجتمعة ، المذهبية منها والسياسي ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

(١) نقض المنطق ص ١٥٦ .

(٢) انظر الكتاب التذكارى لمحبي الدين عربي في ذكره المئوية الثامنة ، ط القاهرة الكاتب العربي ، سنة ١٩٦٩ ص ٣٤٥ .

(٣) انظر فتاوى ابن الصلاح ٣٥ ، وقارن غاية المرام ص ... ط القاهرة ١٩٧١ م . ص ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢٤٦ ، ٣٢٤ .

موته :

فى هذا الجو القاسى ، أمضى الآمدى أيامه الاخيرة فى دمشق ، حتى أسلم الروح ، وثوى فى سفح (قاسيون) بعد أن بلغ الثمانين ، قضاه فى جهاد علمى موصل ، لم يفتر يوماً رغم قسوة الظروف ، وتوالى الأزمات ؛ يقول أبو المظفر : « أقام الآمدى خاملاً فى بيته ، قد طفىء نور سعادته ، إلى أن توفى فى صفر ودفن بقاسيون فى تربته »^(١) . ومقصده بالخمول والبطالة وانطفاء نور السعادة ، هو تقاعده واعتزاله للمناصب العلمية نهائياً ، ولكن آراءه وكتبه كانت تملأ الآفاق ، وقد أصبح متكلم الإسلام الاول الذى « لو ورد على الإسلام متزندق مشكك ما تعين لمناظرته غيره ، لاجتماع أهلية ذلك فيه » ، كما يقول العزيز عبد السلام^(٢) .

ورأى الناس فيه بعد موته - مدافعا عن عقيدة الإسلام ، هناك فى عالم الأرواح أيضا ، فزعموا أنه رؤى فى المنام فقيل له : « ما فعل الله بك ؟ قال : أجلسنى على كرسى ، وقال : استدل على وحدانيتى بحضرة ملائكتى . فقلت : لما كان المخترع لا بد له من صانع ، وكانت نسبة الثانى والثالث إلى الواحد نسبة الرابع والخامس وما وراء ذلك ، ولم يقل به أحد ولا ادعاه مخلوق ، بطل الجميع وثبت الواحد جل جلاله وعز سلطانه ، فقال لى : ادخل الجنة^(٣) » .

ولقد فرح خصومه من الصوفية والظاهرية بما ناله من عزل وعزلة ، ولكن عارفى فضله ، كانوا يتحدثون فى أسى عن اختفاء نجمه ، وانطفاء نور سعادته ، بينما يتحدث آخرون منهم عن خلود أفكاره التى تتحدى كل عزلة « مات ، وتصانيفه فى الآفاق مرغوب فيها^(٤) » ، أما الرجل نفسه فيبدو أن المحنة لم تلل منه فلم يتوقف عن دراساته العلمية حتى فى أيامه العصيبة هذه ، يقول أحد خصومه - وهو الذهبى - : « ثم عزل لأمر أتهم فيه ، ولزم بيته يشتغل^(٥) » .

وكانت وفاته - يرحمه الله - فى شهر صفر ٦٣١هـ (نوفمبر = تشرين سنة

(١) مرآة الزمان ٨ / ٦٩١ . (٢) طبقات السبكي ١٣٠ / ٥ .

(٣) طبقات ابن الملقن ل ١١٧٦ . (٤) القفطى : أسماء الحكماء مخطوط بدار الكتب لوجه ١٧٠ .

(٥) العبر فى خبر من غير : الحافظ الذهبى ، تحقيق صلاح المنجد ص ٥ / ١٢٤ و ١٢٥ من ط الكركيت .

١٢٣٣ م) وهذا ما يكاد يُجمع عليه مؤرخوه ، إلا أننا نجد في « ميزان الاعتدال » للذهبي^(١) أنه مات في سنة ٦٣٢ هـ وينقله ابن حجر في « لسان الميزان »^(٢) أيضاً ، ولكن هذا لا يقوى على معارضة اتفاق مترجميه ، وخاصة المعاصرين منهم له ، على سنة وفاته .

وهناك خلاف آخر حول تحديد يوم وفاته ، فهو رابع صفر عند أبي شامة^(٣) وابن أبي أصيبعة^(٤) وهما من تلاميذه ، ولكن الذهبي في « العبر » يقول^(٥) : « إنه مات في ثالث صفر » وبواقفه البهنسي^(٦) في طبقاته ، والسيوطي في حسن المحاضرة^(٧) ، ولعل هؤلاء قد أخذوا عن ابن خلكان في الوفيات^(٨) .

تلاميذه :

يشير أكثر من ترجموا للآمدى إلى أنه قد تتلمذ له ، وتخرج على يديه ، جماعة من العلماء في مصر والشام ، غير أنا سنذكر هنا من أمكن تعيينهم من تلاميذه :

(١) فعلى رأس تلاميذه ، عز الدين بن عبد السلام - سلطان العلماء - وصاحب المواقف المشهورة في دولتي الأيوبيين والمماليك ، والمتوفى في سنة ٦٦٠ هـ^(٩) .

وقد درس على الآمدى علم الأصول ، كما يقول السبكي^(١٠) في الطبقات ، والسيوطي^(١١) كذلك . ومما يرشح لذلك قولُ العز في وصف درس الآمدى « وإن غير لفظاً من (الوسيط) كان لفظه أمسُ بالمعنى من لفظ صاحبه^(١٢) » .

ويبدو أنه قد أخذ عنه شيئا من علم الخلاف والجدل والمناظرة أيضاً ، يدل على ذلك كلمة العز عن شيخه : « ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدى » . ويعد العز أكبر تلاميذ الآمدى ، وحامل لواء الأشعرية بعده ، وقد أشرت من قبل إلى

(١) ميزان الاعتدال ٤٣٩/٨ . (٧) حسن المحاضرة ٢٣٣/١ .

(٢) لسان الميزان ١٣٤/٣ . (٨) الوفيات ٤٥٥/٢ .

(٣) الذيل على الروضتين ص ١٦١ . (٩) انظر ترجمته في طبقات السبكي ١٠٧/٥ .

(٤) عيون الأنباء ١٧٤/٢ . (١٠) نفس المرجع السابق ٨٠/٥ .

(٥) العبر في خبر من غير ١٢٥/٥ . (١١) حسن المحاضرة ١٢٧/١ .

(٦) طبقات الشافعية ل ١٠ ب . (١٢) طبقات السبكي ١٣٠/٥ وطبقات ابن الملقن لوحة

ماكان بينه وبين الأشرف - سلطان دمشق - بشأن خلافه مع الحنابلة ، وكان ذا نزعة صوفية ، وله بلاؤه في مواجهة التتار والفرنجية حين غزوا دمياط^(١) . وله كتب عديدة نافعة جليلة القدر؛ منها رسالته «في الرد على الحنابلة في مسائل كلامية» والموجودة في الخزانة التيمورية بدار الكتب في القاهرة تحت رقم ٦٦٠ هـ ، وقد نقل السبكي في طبقاته فتواه ، في مسألة الحرف والصوت وما جرى معه بشأنها^(٢) ، ويناقش ابن تيمية آراء العز في هذه المسألة في كتابه «نقض المنطق»^(٣) .

(٢) ومن تلاميذ الآمدي ابن الحاجب - عثمان بن عمر بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ^(٤) - الذي اختصر كتاب الآمدي «منتهى السؤل الأمل» في مختصر مشهور ، كان له شأن كبير فيما بعد ، وقد كان ابن الحاجب رفيق ابن عبد السلام في جهاده ومواقفه مع الحنابلة .

(٣) ومن تلاميذه أيضا ابن أبي أصيبعة الذي توفي سنة ٦٤٦ هـ وقد ذكر في كتابه «عيون الأنباء» في طبقات الأطباء^(٥) أنه قرأ على الآمدي كتابه «رموز الكنوز» بعد أن التقى به في صحبة أبيه الذي كانت تربطه بالآمدي مودة أكيدة ، كما روى عنه بعض الأخبار في كتابه «عيون الأنباء» بلفظ «حدثني سيف الدين الآمدي»^(٦) .

(٤) ويمكن أن يعد منهم العماد بن السلماس ، فقد ذكر ابن أبي أصيبعة^(٧) أن صاحب فخر القضاة بن يضاقة تشفع عند الآمدي للعماد بن السلماس ، كي يسمح له أن يقرأ عليه كتبه ، في أبيات رقيقة آخرها :

ولاتكمله إلى كتب تنبئه
«فالسيف» أصدق لإنباء من الكتب

وعلق ابن أبي أصيبعة : «وجاء هذا البيت أحسن مايكون من تضمين قول أبي تمام» فهذا رجل يتلمذ على كتبه ، ولكنه يسعى في التلقى المباشر عنه .

(١) نفس المرجعين السابقين . (٢) انظر الطبقات للسبكي ٩٣ وما بعدها .

(٣) انظر نقض المنطق ص ١١٨ وما بعدها .

(٤) انظر الدارس للنعمي ٤/٢ ، ٢٤٧ من ط الترقى بدمشق .

(٥) عيون الأنباء ١٧٤/٢ من ط سنة ١٢٩٩ هـ .

(٦) انظر عيون الأنباء ٢٢٣/٣ نشر دار الفكر ببيروت سنة ١٩٥٦ . (٧) نفس المرجع والصفحة .

(٥) ومن تلاميذه أيضا أبو شامة صاحب كتاب الروضتين والذيل عليه ، والذي وصف الآمدى «بشيخنا» فى افتتاح المدرسة العادلية بدمشق ، كما يذكر ذلك فى «الذيل على الروضتين» : « . . . وإلى جانبه شيخنا سيف الدين الآمدى »^(١) وهى صفة لم يسبغها على أحد من الحاضرين سوى الآمدى وابن عساكر وابن الصلاح ، مما يعد تصريحاً بتلمذه عليهم . ويبدو أنه درس على الآمدى فى «العزيزة» حيث كان أبو شامة يقيم ويتلقى دروسه فى الفترة ما بين ٦١٥ - ٦٣٤ ، وهذه الفترة هى التى كان الآمدى يتصدر أثنائها بالمدرسة العزيزة^(٢) .

(٦) ولعل منهم أبا المظفر سبط ابن الجوزى الذى كان فى سن الطلب ما يزال عندما حلّ الآمدى فى دمشق فضلاً عما ورد من أن كبار العلماء بدمشق كانوا يحضرون مجالسه للاستفادة ، وقد تدل الواقعة التى سبق روايتها على تلمذه عليه^(٣) .

صفات الآمدى وأخلاقه :

يقدم المؤرخون الذين ترجموا للآمدى ، صورة رائعة له ، إنساناً وعالمًا ، ومن الصفات التى يذكرونها :

أ- ذكائه المفرط : حتى ليصفه البعض بأنه «أحد أذكىاء العالم»^(٤) ، والبعض الآخر بأنه أذكى أهل زمانه ،^(٥) ويقول الذهبى عنه : «وكان من الأذكىاء»^(٦) ، وهذا الوصف يتفق عليه من درس عليه مباشرة ، وعرفه عن قرب كابن أبى أصيبعة ، ومن قرأوا له كالسبكي والذهبي ، وهو وصف تؤكداه كتب الآمدى وما تدل عليه من دقة النظر فى المشكلات العقلية .

ب- فصاحته : وقد مر بنا وصف العز بن عبد السلام له فى درسه ، ويصفه ابن أبى أصيبعة بجملة أوصاف منها : «فصيح الكلام جيد التصنيف»^(٧) وكتب الآمدى

(١) الحياة العقلية ص ٦٤ .

(٢) مقدمة كتاب الروضتين لأبى شامة لمحققه د/ محمد حلمى محمد أحمد ط القاهرة .

(٣) راجع ما مر فى ص ٥٢ . (٤) السبكي فى الطبقات ١٢٩/٥ .

(٥) عيون الأنباء ١٧٤/٢ من ط ١٣١٩ هـ .

(٦) ميزان الاعتدال ٤٣٩/١ وقد وصفه صاحب العبر بأنه (كان من أذكىاء العالم) .

(٧) عيون الأنباء ١٧٤/٢ .

الكلامية والفلسفية يغلب عليها الأسلوب الدقيق ، والتشقيق الجدلى ، وربما كان «الإحكام» وهو من أواخر مؤلفاته نموذجاً طيباً لقوة بيبانه .

ج- إمامته فى العلوم العقلية كلاماً وجدلاً وفلسفةً وفى أصول الفقه أيضاً ، وقد مرت بنا كلمة ابن تيمية عنه ، وهو من هو فى الإحاطة بالتراث الفكرى . ويقول الذهبى فى العبر : « ولم يكن له نظير فى الأصوليين والكلام والمنطق »^(١) ، ويجمع على هذا كل من ترجم له .

د- جمال مظهره . يقول ابن أصيبعة «بَهِىَ الصورة فصيح الكلام .. الخ» وكان الرجل إلى هذا يتمتع بوقار العلماء ، ويحترم نفسه ؛ فيفرض على الآخرين احترامه ؛ وقد مرت بنا كلمة المظفر- ولها مغزاها - عن خجله ، لان السلطان لا يقوم للآمدى عند حضوره مجلسه ، وفى كتب الآمدى مواطن عديدة تشهد بمدى اعتداد الرجل بنفسه^(٢) .

وقد نلمس فى مقدمه «الإحكام» مبالغة فى مدح المعظم ، ولكنها روح العصر ، وقد كان المعظم يتمتع فعلاً بخلال نادرة .

هـ- ومع هذا فقد كان الآمدى متواضعاً منصفاً من نفسه ، شأن العلماء الصادقين ، وكثيراً ما يتردد فى «الابكار» قوله : «هذا ماعندى فيه ، وعسى أن يكون عند غيرى غيره»^(٣) .

و- حسن خلقه ، ورقة شمائله ، وسماحة نفسه ، ورهافة حسه ، حتى لقد وصفوه بأنه كان «سريع الدمعة ، رقيق القلب ، سليم الصدر»^(٤) ، ويقول ابن كثير^(٥) : «وكان حسن الاخلاق سليم الصدر كبير القدر كثير البكاء ..» ويقول أبو شامة - وهو

(١) العبر فى خبر من غير ١٢٥/٥ . والمعروف أن الأصوليين هما أصول الفقه وأصول الدين أى علم الكلام .

(٢) انظر مثلاً الابكار ٢١٧/١ ب ، ٢١٨ وغاية المرام ١١٠٣ ، ومقدمة كتاب الأحكام ص ٦ من ط سنة ١٣٦٦ هـ .

(٣) الابكار ١٥/١ ، ١٥٣ ، ٢١٤/٢ ب .

(٤) النجوم الزاهرة -- وهو ينقل عن سبط ابن الجوزى فى مرآة الزمان - ٢٨٢/٦ .

(٥) البداية والنهاية ١٣ / ١٤٠ .

أحد تلاميذه - « وكان حسن الأخلاق كبير القدر... الخ »^(١) . ومن الوقائع التي تدل على هذا ، مذكره ابن أبي أصيبعة عن أسلوب استقبال الآمدى له ولأبيه ، فى منزله بدمشق^(٢) . وقد دفع ابن المظفر وغيره عن الآمدى مارمى به من تهم فى دينه ، أو خلقه ، بمثل هذه الأوصاف السابقة التى عرفت عنه ، ثم حكى لنا قصة ذات مغزى ، وهى أن الآمدى لما كان مقيما بحماة مات له « قط » فأوصى بدفنه ، فلما انتقل إلى دمشق ، بعث من حمل له عظام القط فى كيس ، ودفنها بترتبه التى أعدها فى « قاسيون »^(٣) ، وهى واقعة تدلنا على رقة أحاسيسه وعظيم وفائه حتى للحيوان ، فكيف بالإنسان ؟ ولعمري إنها حللة لا نجدها بهذه الصورة عند كثيرين .

ز- وفى ختام هذه الفقرة نناقش ما نسبته إليه الذهبى من تركه للصلاة ، فى ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام^(٤) ، وإن لم يعرض لشيء من ذلك فى ترجمته له بكتاب العبر^(٥) . وقد سبق أن تعرضنا للتهمة المتعلقة بميله إلى (دين الاوائل) وسيأتى لها فيما بعد مزيد بيان .

هذه التهمة قد ناقشها أبو المظفر الحنبلى ، وابن كثير - وهو تلميذ الذهبى - كما أشرت ، وهما سلفيان معتدلان ، واستبعداها بما عرف عن الرجل من الخلال التى ترفعه عن مثل هذه الشبهة ، وإن كانت عبارة ابن كثير حذرة متحفظة : « وكان يرمى بأشياء الله أعلم بها ، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة . . » وقد مر بنا رأى ابن تيمية فى الآمدى ، وهو شيخ المدرسة السلفية ، وأعرف بالآمدى من الذهبى ، من أنه كان من أحسن معاصريه إسلاما وأمثلهم اعتقادا^(٦) . كما أورد ابن حجر فى « لسان الميزان »^(٧) كلام الذهبى فى « الميزان » ، وأشار إلى مناقشة أبى المظفر لمثل هذه التهمة ، وذكر طرفا من تاريخ الآمدى ، ثم قال : (قرأت فى « تاريخ الإسلام » قال : كان شيخنا القاضى تقي الدين سليمان يحكى عن الشيخ شمس الدين بن عمر قال : كنا نتردد إلى السيف الآمدى ، فشككنا هل يصلى ، فتركناه حتى نام ، وعلمنا على رجله

(١) الذيل على الروضتين ص ١٦١ . (٢) راجع ما مر فى ص ٦٢ .

(٣) مرآة الزمان ٨ ب / ٦٩١ . (٤) الميزان ١ / ٤٣٩ .

(٥) العبر فى خبر من غير ٥ / ١٢٤ ، ١٢٥ . (٦) راجع ما مر فى ص ٥٦ .

(٧) لسان الميزان لابن حجر ٣ / ١٣٤ ط حيدرآباد سنة ١٣٣٠ هـ .

بالحبر ، فبقيت العلامة نحو يومين مكانها» ثم أشار المحافظ ابن حجر إلى رد السبكي على الذهبي ، وأنه متحامل على الآمدي والرازي يذكره لهما في الضعفاء ، وأنه يروى عن الهوى في هذا الميزان^(١) ، وإن كان قد اعتذر عنه بأنه يعتقد أن ذلك من النصيحة لكونه يراهما من المبتدعة .

واعتقد أن هذا خبر لا ينبغي الاعتماد عليه ولو جاء من مثل الذهبي ، فإن طلبه يفعلون بشيخهم مثل هذا ، وكان أولى بهم - إذا شكوا - أن يسألوه ، سؤالاً صريحاً بدلاً من التهجيم عليه وأخذ بالظن ، لا ينبغي أن تقبل روايتهم .

وأمر آخر ، وهو أنه من الممكن - حتى مع التسليم بصحة الواقعة - أن يكون الرجل يؤدي صلاته بتيمم لمرض لا يحب أن يعلنه ، وقد كان مالك - وهو الإمام - لا يصلي في المسجد لما أصابه من مرض بعد ضربه بالسياط ، فكيف يقال مع هذا : إنه كان يترك الصلاة ؟ إن ما نعرفه عن الآمدي ، من كتبه ، من يقين بالله واليوم الآخر ، وما نقله المؤرخون عن خلقه وطبيعة نفسه ، ليبعد هذه التهمة وينفيها . وقد وجهت هذه التهمة من قبل إلى أبي الحسن الأشعري مع ما اشتهر عنه من عبادة ونسك^(٢) . فانظر إلى أي حد تبلغ الخصومة بأربابها ، على أن مما يضعف كلام الذهبي في الميزان قوله : « ونفى من دمشق لسوء اعتقاده »^(٣) فدعوى النفي ما ادعاها أحد من مؤرخي الآمدي ، وما أحسب أنها صحيحة .

أما عن حياته الخاصة :

فلا نكاد نعرف شيئاً عن حياة الآمدي الخاصة ، زواجه وأسرته ، وما يتصل بذلك من شعونه الخاصة ، وربما كان المصدر الوحيد الذي أفادنا في هذا الصدد ، هو ابن أبي أصيبعة^(٤) ، حيث يؤكد زواجه وإنجابيه بما يذكره عن ولد الآمدي (جمال الدين

(١) وانظر نقد الكوثري للذهبي في ترجماته للمتكلمين من أهل السنة في حواشيه على تبیین كذب المفتري لابن عساكر ١٣٤ .

(٢) تبیین كذب المفتري لابن عساكر ط دمشق ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، وانظر ايضاً الأشعري أبو الحسن د / غرابة ص ٦٤ ، ٦٥ حيث تجدد الرد على هذه التهمة التي شارك في توجيهها إلى الأشعري - مع الأسف الشديد - ابن تيمية في الفتاوى ٥ / ٢٧٧ ، رغم تقديره للأشعري الذي عبر عنه أكثر من مرة ، انظر مثلاً : نقض المنطق ص ١٠ ، ١١ .

(٣) الميزان ١ / ٤٣٩ . (٤) عيون الأنباء ٢ / ١٧٤ ط سنة ١٣١٩ هـ .

محمد) الذى روى أبياتا من الشعر أشبه ما تكون بشعر العلماء ، قالها الوالد ، فيها رقة ، ويغلب على الظن أنه قالها فى أمير حماة الذى توثقت به صلته ، وكان قريبا إلى نفسه :

فلا فضيلة إلا من فضائله ولا غريبة إلا وهو منشاهما
حاز الفخار بفضل العلم وارتفعت به الممالك لما أن تولاهما
فهو الوسيلة فى الدنيا لطالبها وهو الطريق إلى الزلفى بأخراها

ويشير ابن أبى أصيبعة فى نفس الموضع إلى أن الآمدى كان يسكن بدمشق فى قاعة عند المدرسة العادلية ، وفيها استقبله هو ووالده . وهذا يدل على بساطة فى الحياة وقصد من العيش ، وقد ظل الرجل طول حياته معلما وطالب علم ، لم يتطلع إلى المناصب ، ولم يشغل منصبا سوى التدريس ، وما كان منصب قضاء (آمد) - الذى اتهم بقبوله ... بالذى يُغريه ويُنسيه مكانته وشهرته فى دمشق - غفر الله لنا وله .

* * *

الفصل الثالث

ثقافته وإنتاجه العلمي

أتيح للآمدى - كما سلفت الإشارة - الإمام بجميع فروع الثقافة الإسلامية، دينية وغير دينية، لكنه مال إلى التخصص في الدراسات العقلية كالأصول والفلسفة، حتى جاءت مؤلفاته كلها في هذا الفرع من الدراسات، وسنتناول هنا مجموعتين من العلوم:

المجموعة الأولى: هي تلك العلوم التي أتم بها استكمالاً لثقافته وتشمل: النحو والعربية، والفقه، والقراءات، والحديث، والتفسير، والطب، وسنخص كلامها بكلمة فيما يلي. ثم نعرض بمزيد من التفصيل للمجموعة الأخرى التي تخصص فيها ألف؛ وهي العلوم العقلية.

(١) النحو واللغة:

سبق أن ذكرت أنه بدأ في بلده (آمد) دراسته لمبادئ اللغة العربية - شأن غيره من الأطفال في ذلك العهد - ولكن مناقشاته لمسائل اللغة المتصلة بأصول الفقه في كتابه «الإحكام» تدل على إحاطة طيبة بمسائل النحو واللغة^(١). وفي مواطن مختلفة من «غاية المرام» نلاحظ استعانتَه بالمنقول من اللغة، وبقواعد النحو في نصرة آرائه الكلامية^(٢)؛ ولهذا فقد استظهرت أن ما يوجد في مؤلفاته من أخطاء نحوية، هي من النسخ، خاصة أن ما يتكرر من هذه الأخطاء، هو من أمور النحو الأولية التي لا يكاد يجهلها أحد من المشتغلين بالعلم.

ولا يُعرف للآمدى مؤلفات في اللغة وما يتصل بها، وإن كان البغدادي في «هداية العارفين» يصفه (بالفقيه الأديب)^(٣). ولقد وجدت في قائمة المخطوطات

(١) انظر مثلاً الإحكام ١ - ١٥ - ٣٤، ومنتهى السؤل ١/١٨.

(٢) انظر مثلاً غاية المرام ل ١٦٩ - ١٧١، والإحكام في أصول الأحكام ٢/٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٢.

(٣) هداية العارفين ١/٧٢ ط استنبول سنة ١٩٥١ م.

العربية بجامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية^(١) ما يدل على وجود مجموعة من الرسائل في مجلد كتبه ناسخ يدعى (محمد الكاظم) سنة ١٩٠٧، وينسب الرسالة الخامسة منها إلى صاحبها فيقول : إنها (مقتبسات من حكم الإمام على المعروف بغرر الدور للشریف الرضی ، وهی اقتباسات اختارها الأمدی المتوفی سنة ٦٣١هـ / ١٢٣١م من «غرر الدرر» وهی مجموعة من الحكم فی الشعر والنثر للإمام علی رضی الله عنه ، والمجموعة يقال : إنها من جمع الشریف المرتضی المتوفی سنة ٤٣١هـ - ١٠٤٤م)^(٢).

وقد أصاب كاتب هذا الفهرس فيما قرره من أن كتاب الشریف المرتضی ، أسبق من كتاب الأمدی المذكور ، ولكنه أخطأ في نسبه الاقتباس إلى سيف الدين الأمدی المتوفی سنة ٦٣١هـ لأن الكتاب لأمدی آخر هو - كما يذكر الشيخ عبد الزهراء الحسينی الخطيب : «عبدالواحد بن محمد بن عبدالواحد الأمدی ناصح الدين ، وهو فاضل عالم محدث ، ومن مشايخ ابن شهر آشوب فی الرواية، قال فی مقدمة «المناقب» : أذن لی الأمدی فی رواية غرر الحكم ، وقد تضمن من حكم أمير المؤمنين وكلماته القصار ما لم نجد فی كتاب ... ، وطبع الكتاب مرات عديدة بالهند وسوريا والعراق ، ونُظِم شعراء ، وترجم لغیر لغة ، وشرح عدة شروح منها ملخص غرر الحكم لمؤلف مجهول ، وقد نسب للسید المرتضی ، وهذه النسبة غلط فاحش لتأخر الأمدی عنه»^(٣).

ومما يستحق التنويه ، في ثقافة الأمدی اللغوية عنايته بكتاب «غريب الحديث» للقسام بن سلام ، كما سندكره عند التعرض لجهوده في علم الحديث .

ب- أما الفقه :

فقد درسه في عناية وعمق ، وبدأ بدراسته في بلده (آمد) على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ويقال : إنه حفظ في هذه الفترة كتاب «الهداية» لأبي الخطاب في الفقه الحنبلي^(٤) . وقد واصل الأمدی دراسته له في بغداد - كما سبق بيانه - على يد

(١) كتالوج محفوظات برنستون ص ٣٤٢ .

(٢) ويوجد بمكتبة «لا له لي» بتركيا نسخة من هذا الكتاب باسم «غرر الحكم ودور الكلم» تأليف عبد الواحد الأمدی برقم ١٨٧٨ .

(٣) عن كتاب (مصادر نهج البلاغة واسبابه) تأليف عبد الزهراء الحسينی الخطيب ، ط النجف ١٣٨٦/ ١٩٦٦ ص ٧٨ ، ٧٧ . (٤) لسان الميزان ط حيدر آباد ١٣٥/ ٣ .

ابن المنى، حتى تحول عنه إلى مذهب الإمام الشافعي . واتصل بابن فضلان شيخ الشافعية في بغداد ، حيث درس الفقه الشافعي . وأضيف هنا أنه ربما كان من أسباب هذا التحول اهتمام الآمدي بعلم الجدل والخلاف الذي يعنى بالموازنة بين المذاهب والآراء الفقهية ، فمال نفسه إلى مذهب الشافعي ، ربما لأنه أقرب إلى الاتجاه العقلي الذي غلب عليه إلى آخر حياته .

وقد توفر الآمدي على دراسة الفقه الشافعي في مدرسة (دار الذهب) على شيخه ابن فضلان كما سبق ، ويبدو أنه حين تقدم في الدراسة الفقهية ، تطلع إلى دراسة أعلى من دراسة (فروع المسائل) هي البحث عن أصولها ومنابعها والمقارنة بينها ، ولذلك عكف على دراسة أصول الفقه والجدل والخلاف والمناظرة ، وبرع فيها جميعاً، وواصل دراسته لها في دمشق أيضاً، كما يقول مترجموه ، وكما تدل مقدمة كتابه (الإحكام)^(١) وأنتج فيها عدداً من الكتب ، بينما لانعرف له في فروع الفقه أية مؤلفات مما يتفق مع اتجاهه الذي ذكرت .

ج- القراءات :

وكانت من العلوم المزدهرة حينذاك ، والتي تشدد الرغبة في دراستها^(٢) بعد الانتهاء من حفظ القرآن الكريم ، وتذكر عدة مصادر أنه بدأ في (آمد) قراءته للقرآن ، ولما رحل إلى بغداد اهتم بدراسة علم القراءات، غير أنه لم يترك لنا مؤلفاً فيها، وإن عرض لبعض مسائلها في كتبه الاصولية شأن غيره من المؤلفين في الأصول^(٣) .

د- الحديث :

سبق أن أشرت إلى تتلمذه في بغداد ، لأبي الفتح بن شاتيل وغيره ، وسماعه الحديث منهم ، وقد نص^(٤) ابن حجر على أنه سمع من ابن شاتيل (كتاب غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وأنه رواه عنه ، ومن هنا فقد ترجم له الحافظ

(١) انظر مقدمة الإحكام ص ٦٥ من طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

(٢) الحياة العلمية في مصر والشام ص ٨ .

(٣) انظر مثلاً الإحكام ١/١٤٨ - ١٥٢ ومنتهى السؤل ١/٣٩ - ٤٨ .

(٤) في لسان الميزان ٣/ ١٣٤ .

الذهبي - كما سبق ذكره - في العبر والميزان وغيرهما باعتباره واحداً من رجال الحديث، ولو أنه رماه في الميزان وتاريخ الإسلام بما يجرح عدالته، وقد سبقت مناقشة ذلك، ويكفي الآمدى - في عدالته - شهادة ابن تيمية له .

ولم يعرف للآمدى كتاب في علوم السنة، وإن عرض لمباحث المتن والسند بعمق واقتدار في كتابيه (الإحكام ومنتهى السؤل) (١). غير أنه يجب على أن أشير هنا إلى أنه كثيراً ما يروى الأحاديث بالمعنى ولا يحرص على لفظها الوارد في الصحاح، وقد أشرت إلى ذلك في مواضع عدة من تعليقاتي على كتاب (غاية المرام) (٢)، ونهبت أيضاً إلى أنه قد يذكر أحاديث ضعيفة أو موضوعة، ولا ينبه على ذلك كما هو الواجب عند محققى الحديثين (٣)، كذلك قلما يُسند الآمدى الحديث إلى صحابى، أو إلى مؤلف مخصوص، وإن كان فى بعض الأحيان ينقل عن صحيح مسلم وينص على ذلك (٤)، أو يقول (ورد فى الصحاح) (٥). ولكن ليس معنى ذلك أنه «فى صناعة الحديث كالعوام» كما يقول ابن تيمية عن متكلمي الأشاعرة كالجوينى والغزالى والرازى (٦)، فهذه تهمة - على ما تحتمله من مناقشة - لا يمكن أن تصدق على الآمدى، وإن لم يبلغ الرجل - فيما أحسب - منزلة مرموقة فى علم الحديث .

هـ- التفسير :

لا تنص المراجع التى ترجمت للآمدى - على كثرتها - على دراسته للتفسير، وما أحسب أن قد فاته - وهو الحريص على الإلمام بمختلف العلوم - أن يدرس علم التفسير، وتدل مناقشاته الكلامية والأصولية (٧) على هذا، وقد أشرت فى تعليقاتي على غاية المرام إلى ذلك (٨)، وقد أوضحت مدى اتفاق آرائه مع أقوال المفسرين الأئمة.

(١) الإحكام ٢/ ١١٩ - من ط ١٩٦٦، منتهى السؤل ١/ ٣٩/ ٤٨ ط صحيح .

(٢) انظر مثلاً ل ١٩٢ - ١٦١ و ص ١٢٥ - ١٣٢ .

(٣) انظر مثلاً الإحكام ١/ ١٥ من ط سنة ١٩٦٦ وغاية المرام ل ١٩٠ ص ٢١١ .

(٤) كما فى الأبتكار ٢/ ٢١٨، ٢١٩، ١٢٢٠ . (٥) كما فى غاية المرام ١١٩ ب ٢٨٩ .

(٦) نقض المنطق ص ٦٠ .

(٧) انظر مثلاً منتهى السؤل ١/ ٣٩- ٤٨، والإحكام ٢/ ٢٢٥، ٢٥٦، ٢٦٧، ٣١٥ .

(٨) انظر مثلاً ل ٤٨ ... ١٥٠، ٩٧ - ١٠١، ل ١٥٩، ص ١٢٤، ل ١٧٠، ١٥٨ وما بعدها من غاية المرام .

ونلاحظ هنا أنه قد ينقل - في خلال المناقشات - آراء المفسرين في الآية ، ثم يوازن بينها اعتمادا على العقل ، أو على اللغة ، أو على نصوص شرعية أخرى ، بل قد يذهب في ذلك إلى حد مخالفة المنقول عن ابن عباس نفسه ، وإن حاول توجيه كلام ابن عباس بما لا يتعارض مع ما ذهب إليه ، غير أن ملكته النقدية الغلبة تدفعه إلى أن يقول : « وإن لم يكن كذلك - أى وإن لم يكن المراد بكلام ابن عباس ما بينته - فهو أيضا مخصوص بما ذكرناه من الأدلة ، واتفاق أهل اللغة على إبطاله^(١) » . وهذا يدل على ثقة فائقة لا تكون إلا ممن يعرف جيدا ما يقول ، وعلى تمسك بالقاعدة الإسلامية « كلُّ يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم ﷺ » .

هذا وقد جاء في (الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف) ببغداد للاستاذ محمد أسعد أطلس^(٢) أنه يوجد بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم ٢٣٤٢ ، كتاب في التفسير لسيف الدين (أبى الحسن على بن محمد بن على) الآمدى « التغلبى » المتوفى سنة ٦٣١ هـ . وقد أشار إلى أنه اعتمد في هذه البيانات على (بروكلمان) ٣٩٣/١ .

وقد تيسر لى استحضار صورة من هذا الكتاب ، فتبينت أنه رسالة صغيرة في تفسير سورة «يس» تقع في ست وثلاثين صفحة ، بكل منها سبعة وعشرون سطرا ، بخط النسخ ، وبظاهرها دعاء من الناسخ لداود باشا والى بغداد والبصرة الذى أوقف هذا الكتاب على مدرسة (الداودية) ببغداد سنة ١٢٣٣ هـ وبقراءة الكتاب ، تأكدت أنه لآمدى آخر غير أبى الحسن ، وذلك لما يلى :

١- أن المؤلف يُهْدَى كتابه فى الصفحة الأولى إلى (أفندينا الحامى لمدينة دار السلام سليمان باشا) . ومن الواضح أنه يهديه لأحد ولاة بغداد العثمانيين قبل داود باشا .

٢- أن مؤلفه كان يدرس تفسير سورة يس للعلامة عبدالله البهضاوى ، فخطر له أن يعلق عليه (نبذة من الأفكار) ولم يعرف عن الآمدى القيام بتدريس التفسير .

(١) الإحكام ٢/٦٦ ، ١٦٨ ، ٢٦٩ . (٢) الكشاف .. طبع بغداد سنة ١٩٥٣ ص ٢١ .

٣- أن البيضاوى المذكور ، وهو تاج الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازى صاحب التفسير المشهور (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) قد توفى سنة ٦٨٥هـ^(١) أو سنة ٦٩١هـ^(٢) ، وقد توفى الآمدى قبله بنحو خمسين عاما .

هذا بالإضافة إلى أن أسلوب الكتاب يختلف عن أسلوب الآمدى سيف الدين ، ويغلب عليه طابع صوفى واضح^(٣) ، لا نجده فى مؤلفات أبى الحسن . ومن المعروف أن كلمة «آمدى» كانت تطلق فى الدولة العثمانية على الكاتب ، أو أمين السجلات ، أو ما نطلق عليه لفظ «السكرتير»^(٤) الآن ، ويبدو أن هذا الكتاب لواحد من هؤلاء .

و- الطب :

وهو أحد العلوم التى أَلَم الآمدى بمبادئها ، ولم يتبحر فيها ، كما يفهم من كلام ابن أبى أصيبعة فى طبقات الأطباء^(٥) ، إذ يقول : (كان أذكى أهل زمانه ، وأكثرهم معرفة بالعلوم الحكمية ، والمذاهب الشرعية ، والمبادئ الطبية) . وابن أبى أصيبعة ، هو المصدر الوحيد الذى أشار إلى هذه الحقيقة فيما قرأت ، وقد يؤيد كلامه تردد بعض الحقائق الطبية فى كتب الآمدى ، كما نجده فى غاية المرام (١٥٥) ، ونقد المطالب العالية (ل ١٦ ب) وكشف الترميزيات (ل ١٦ ب) . واتصال الآمدى بهذا العلم ، أمر غير مستبعد من رجل أنفق حياته فى دراسة الفلسفة وتدريسها ، وكان الطب مرتبطا بها لعهد قريب .

أما المجموعة الأخرى :

فهى تلك العلوم التى توفر الآمدى على دراستها وأحاط بمباحثها ، وأنفق حياته فى تدريسها والتأليف فيها ، أى أنه تخصص فيها بمفهومنا المعاصر للتخصص .

ويلاحظ أنها جميعا تتسم بالطابع العقلى ، سواء أكانت عقلية صرفاً ، أم مزيجاً من العقل والشرع . وقد رأيت أن أقسمها إلى ثلاثة أفرع : أصول الفقه وما يتعلق به من جدل وخلاف ، والفلسفة ومنها المنطق الذى اشتهر به ، وعلم الكلام . وسأذكر فيما يلى

(١) كما فى الاعلام للزركلى ٤/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ . (٢) كما فى مقدمة التفسير المذكور ط مصر .

(٣) كما فى ل ٢٥ ، ٢٦ . (٤) انظر دائرة المعارف الإسلامية طبع مطابع الشعب بالقاهرة مادة آمدى .

(٥) طبقات الأطباء ٢/ ١٧٤ .

مكانته فى هذه العلوم ، وطرق تحصيله لها ، ثم أعدد ما ترك فيها من مؤلفات ، مصحوبة بما تجمع لدى عنها من بيانات :

أ- أصول الفقه وما يتعلق به :

بدأ الآمدى بدراسة الفقه الحنبلى ، ثم الفقه الشافعى كما علمنا ، واخذ يهتم بدراسة أصول الفقه والجدل والخلاف فى الوقت نفسه . وقد سبق أن اشترت إلى أن دراسته لهذه العلوم الأخيرة ، ربما كانت أحد أسباب تحوله إلى المذهب الشافعى ، وليست لاحقة له ، غير أن إمامه بالمذهبين الحنبلى والشافعى قد أعانته - ولا شك - فى دراساته ومؤلفاته الأصولية ، كما أن إجادته للمنطق ، وتعمقه فى علم الكلام ، قد ظهرت آثاره فى مؤلفاته الأصولية أيضا كما سيتبين فيما بعد .

ويبدو أن شيخه فى أصول الفقه هو ابن فضلان ، وإن لم تصرح المراجع بذلك ، ولعله درس عليه الخلاف والجدل والكلام أيضا كما رجحت من قبل ، وقد قالوا : إنه قد بلغ من اهتمام الآمدى بالفقه وأصوله فى هذه الفترة أنه حفظ الوسيط ، والمستصفى للإمام الغزالى (١) .

واعتقد أنه واصل دراسته لهذه العلوم فى الشام أيضا ، وإن لم تذكر لنا المراجع شيئا عن هذا : غير ما فى مقدمة كتابه (الإحكام) إذ يقول : « ولذلك كثر تدأبى وطلال اغترابى فى جمع فوائدها ، وتحصيل فرائدها ، من مباحثات الفضلاء ، ومطارحات النبلاء ... الخ » (٢) .

وإهم كتاب للآمدى فى الأصول هو (الإحكام) ألفه فى دمشق التى وفد عليها سنة ٦١٧هـ ، وأهداه للملك المعظم الذى توفى سنة ٢٢٤هـ ، أى أن هذا الكتاب ، تم تأليفه فى الفترة التى تولى التدريس فيها بالمدرسة العزيزية ، وهو يشير فى الإحكام إلى « الأبهكار » ويحيل عليه (٣) ، كما يفعل فى « منتهى السؤل » الذى هو مختصر للإحكام . وفى الأبهكار يشير الآمدى إلى مؤلفاته فى المنطق والفلسفة ويحيل عليها كما سيتبين ، فهل معنى هذا أنه لم يتجه إلى التأليف فى أصول الفقه إلا فى أخريات حياته ، وبعد أن

(١) طبقات السبكى ١٣٠/٥ . (٢) الإحكام ٣/١ ، ٤ القاهرة سنة ١٩٦٦ .

(٣) انظر مثلا الإحكام ١٣/١ ، ١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١ من ط سنة ١٩١٤ بالقاهرة .

أنجز مؤلفات عديدة في علم الكلام والفلسفة ؟ أى أنه آخر الميادين الثلاثة التى خلف فيها كتباً ، من حيث بدء التأليف فيه ؟ .

لو اقتصرنا على الإحكام والمنتهى ، لكان الجواب بالإيجاب ، لكنّ للآمدى كتاباً اسمه (الترجيحات) ، « وهو فى جانب من جوانب علم الأصول ، وهى القاعدة الرابعة من القواعد الأربع التى بنى عليها كتابه الإحكام » ، وهو يحيل عليه فى كتابه الإحكام والمنتهى . ولكن لنا أن نتساءل فنقول بعد هذا : إن كتاب الترجيحات أيضاً ، لا يعلم تاريخه ، فمتى قام الآمدى بتأليفه ؟ ثم هو كتاب بين الأصول والجدل ، فهو ليس خالصاً لعلم الأصول ، وإذن فلا يزال « الإحكام » هو أول مؤلفاته الأصولية . ولعلنا نجد الجواب الحاسم على هذا التساؤل فى ذلك النص الذى يرد فى كتاب « الأبقار » الذى نص فى خاتمته على الانتهاء منه سنة ٦١٢ هـ ، وهو نص يدل على أن الآمدى قد ألف فى تاريخ مبكر نسبياً كتاباً - بل كتباً - فى علم الأصول غير كتبه المتأخرة (الإحكام والمنتهى) ؛ ففى ل ٢ / ١٢١٦ من نسخة الأبقار المصورة عن آيا صوفيا بتركيا ، يقول - بعد أن ذكر أقسام الدليل عند الأصوليين أو الفقهاء كما يسميهم - : « وقد عرّفنا كل واحد فى غير هذا من كتبنا » ثم يعود فى لوحة ٢١٦ ب فيقول - بعد أن ذكر أقسام الدليل وطرق دلالته - : « والأقسام كثيرة ذكرناها فى كتبنا المخصوصة بهذا الفن » .

على أن عقده لمجالس المناظرة - منذ كان فى القاهرة - يدل على اهتمامه بهذا العلم واشتغاله به منذ وقت مبكر ، فمن الطبيعى أن يؤلف فيه ، على أن القفطى يصرح بذلك الذى يفهم من نص الأبقار ، إذ يقول عن فترة مقامه بمصر : « .. وقرئ عليه تصنيفه فى أصول الدين وأصول الفقه ، ثم خرج من مصر » (١) .

هذا من ناحية بدء تأليفه فى أصول الفقه ، أما عن قيمة مؤلفاته وطبيعتها وأثرها فى البحث الأصولى ، فمن المعلوم أن هناك فى ميدان التأليف فى أصول الفقه طريقتين رئيسيتين الأولى للفقهاء ، والثانية للمتكلمين (٢) . وينتسب الآمدى بكتابه « الإحكام » إلى طريقة المتكلمين غير أنه يمثل حلقة هامة فى سلسلة تطور هذه الطريقة ، من حيث سماته المميزة ، وأثره الواضح كما يدل كلام ابن خلدون فى المقدمة : « ... والمتكلمون

(١) إخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ٢٤٠ .

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ٤٥٥ وكتاب تيسير الوصول إلى علم الأصول ص ٨٦ .

يجردون المسائل عن الفقه ويميلون إلى الاستدلال العقلي ... وكان أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين ، والمستصفي للغزالي وهما من الأشعرية ، وكتاب العمدة للقاضي عبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة ، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه ، ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين وهما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب (المحصل) وسيف الدين الآمدي في كتاب (الإحكام) واختلفت طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج فابن الخطيب أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج ، والآمدي مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل»^(١) .

وبعد حديثه عن كتاب «المحصل» يقول ابن خلدون : «وأما كتاب (الإحكام) للآمدي وهو أكثر تحقيقاً في المسائل ، فلخصه أبو عمرو بن الحجاج في كتابه المعروف (بالمختصر الكبير) ثم اختصره في كتاب آخر تداوله طلبة العلم ، وعنى أهل المشرق والمغرب بمطالعة وشرحه . ثم جاء ابن الساعاتي - وهو من الحنفية - فجمع بين كتاب (الإحكام) ، وكتاب البزدوي في الطريقتين ، وسمى كتابه (بالبداية) ، فجاء من أحسن الأوضاع وأبدعها ، وأئمة العلماء لذلك العهد يتداولونه قراءة وبحثاً...»^(٢) .

في هذا النص الهام لابن خلدون بيان لمكانة الآمدي الأصولية ، وأثره في تطور التأليف في هذا العلم حسب طريقة المتكلمين ، وفي الطريقة الثالثة التي جمعت بين الطريقتين على يد ابن الساعاتي الذي يقول في مقدمة كتابه المذكور : «لخصته من كتاب (الإحكام) ، ورصعته بالجواهر النفيسة من أصول فخر الإسلام (يقصد البزدوي) ، فإنهما البحران المحيطان بجوامع الأصول ، الجامعان لقواعد المنقول والمعقول ، هذا حائراً للقواعد الكلية الأصولية ، وذاك مشمول بالشواهد الجزئية الفروعية»^(٣) . ، كما يدل كلام ابن خلدون أيضاً على مراجع الآمدي الرئيسية في هذا الفن .

وإذا كان هذا هو أثره في الماضي ، فإن كتابه (الإحكام) لا يزال حتى الآن من أبرز المراجع الأصولية ، سواء من جهة ما احتواه من المسائل المحققة^(٤) - كما يقول ابن خلدون

(١) كذا في المقدمة ٤٥٥ وانظر في تحقيق هذه الفكرة (المعتمد) لأبي الحسين البصري ١ / ٨٠٧ .

(٢) المقدمة ص ٤٥٥ - ٤٥٦ . (٣) انظر : تاريخ علماء المستنصرية ، ١٢٠ .

(٤) انظر مثلاً تجديد الفكر الديني لحمد إقبال ص ١٨٧ ، وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله ص ٧ .

— أو من ناحية منهج التأليف الدقيق المحكم الذى انتهجه فيه مؤلفه^(١) ، وفى دراسة لباحث معاصر عن (الامر فى الشريعة الإسلامية) نجد فصلا كاملا عن رأى الآمدى فى هذه المسألة الأصولية الهامة^(٢) .

على أن الآمدى الأصولى فى حاجة إلى دراسة مستوفاة من أحد المتخصصين فى هذا الباب ، وأستاذنا الدكتور على النشار — وهو أحد الخبراء المعروفين فى علم الأصول — يعرض للآمدى كأصولى ، ويميز تأثيره بالمنهج الارسطى فى التفكير الأصولى^(٣) ، ويفتح بهذا نافذة على تلك الدراسة المقترحة للآمدى مفكراً أصولياً .

’ أما عن الجدل والخلاف ، فقد سبق أن ذكرنا أنه تلقاهما من شيخه ابن فضلان ، وأن بعض مترجميه ذكر أنه قراهما على ابن المنى أيضا .

وقد عنيَ بهذين العلمين منذ وقت مبكر حتى إنه حفظ طريقة المراغى — وهى التى شرحها فى كتابه (غاية الأمل فى شرح الجدل)^(٤) — وطريقة الميهنى^(٥) ، وببدو أنه وأصل دراسته لهما فى الشام أيضا ، وكل المراجع تجمع على براعته فى الجدل وتفننه فيه ، وقد حظى هذا الفن بمؤلفات عديدة له ، سنذكرها بعد حديثنا عن مؤلفاته فى الأصول ، وقد لفتت كثرتها بعضَ الباحثين فى تاريخ هذه الفترة حيث قال : « وكان أغزر علمائها (مصر) إنتاجاً فى تلك المادة ، هو سيف الدين الآمدى ... وقد وضع كتباً عدة وشرح بعض كتب سواه^(٦) » ، ثم يسرد مؤلفاته فيها ، وجاءت مؤلفاته فيها مبكرة منذ سنواته الأولى بمصر ، وهو فى « الأبيكار » يحيل كثيراً على كتبه الجدلية ، وعلى كتاب (شرح الجدل) خاصة^(٧) .

وقد تخرج به فى الجدل والخلاف جماعةٌ من الأذكياء — كما تقول أكثر المراجع — ومن بين هؤلاء الأذكياء العز بن عبد السلام ، وقد درسه عليه فى دمشق حيث كان يعقد مجالس المناظرة التى يحضرها كبار العلماء لدراسة مسائل الخلاف بين المجتهدين ،

(١) انظر : علم التاريخ عند المسلمين لروزنتال ترجمة صالح العلى ص ٢٠٢ ، ٣١٩ .

(٢) هو الدكتور محمد سلام مذكور فى كتابه : الامر فى الشريعة الإسلامية ص ٤٣ — ٥١ .

(٣) انظر مناهج البحث لدى مفكرى الإسلام ص ٢٨

(٤) انظر الحياة العقلية ص ١٨٥ (٥) البداية والنهاية ١٣ / ٢٤١

(٦) الحياة العقلية ١٨٦ (٧) انظر مثلاً الأبيكار ٢ / ٣١٠ ب .

وبلغ من إجادته المناظرة أن ضرب به المثل ، حتى قال الصفدى يمدح أبا بكر الفاروقى - من شيوخ المنصورية ببغداد - : « لو ناظر السيف الآمدى قطعه ، أو الرازى ألقاه فى هوة رزقه » (١) .

وقد كان الجدل والخلاف من أكثر العلوم رواجاً فى ذلك العهد ؛ لدواعٍ يلمح إليها ابن خلدون فى المقدمة (٢) ، حتى ألف بعض المعاصرين للآمدى (٣) كتاباً فى « استخراج الجدل من القرآن الكريم » ، وهى محاولة شبيهة بمحاولة الغزالى استخراج المنطق من القرآن الكريم فى « القسطاس المستقيم » ، فلا عجب أن يهتم به الآمدى وهو الأصولى المتكلم الشغوف بالمناظرة ، ومن قبله ألف أبو الحسن الأشعرى كتاباً سماه (شرح أدب الجدل) (٤) ، وعرف الباقلانى بمناظراته الفائقة (٥) ، وكذا أكثر رجال المذهب الأشعرى بعدهما .

وارتباط الجدل بالكلام كارتباطه بالفقه وأصوله ، فالكلام هو « الحجاج عن العقائد الدينية » (٦) ، حتى إن بعض العلماء السوريين المعاصرين جمع الأربعة فى مؤلف واحد (٧) ، ومن قبل جمع الرازى فى (معالم أصول الدين) بين العلوم الأربعة والخلاف (٨) ، غير أن صلته بالفقه وأصوله أوثق ؛ ولذا جعلت الكلام عنه هو وعلم الخلاف - وهو فقهى بحث - يأتى مع أصول الفقه ، وقد جمع ابن الحاجب بين كتابى الآمدى (منتهى السؤل فى علم الأصول) و (غاية الأمل فى علم الجدل) فى مختصره الذى ستأتى الإشارة إليه ، وذلك إن الخلاف وظيفته الموازنة بين آراء المجتهدين فى الفروع ، من حيث مأخذهم فى الاستدلال عليها ومسالكهم فى ذلك ، وحين استقرت المذاهب الأربعة وسادت ، وتوقف الاجتهاد أو قل ، اقتصر جهد العلماء على الموازنة بين آراء هؤلاء الأربعة ، والتناظر فى أيها أقوى دليلاً ، فنشأ علم الخلاف والمناظرة ، واعتبر

(١) تاريخ علماء المستنصرية ص ١٢٨ . (٢) ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٣) ناصح الدين أبو الفتوح عبدالرحمن بن الحنبلى المتوفى سنة ٦٣٤ . وقد طبع كتابه فى القاهرة سنة ١٣٤٣ .

(٤) مؤلفات الأشعرى ص ١٠١ .

(٥) انظر : اعلام الفلسفة العربية ٢٠٧ ، ٢٠٨ . (٦) كما يقول ابن خلدون فى المقدمة ص ٤٥٨ .

(٧) هو كتاب (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) تأليف الشيخ عبدالقادر بن بدران الدمشقى المتوفى

سنة ١٣٤٦ هـ ، مجلد واحد بالمطبعة المنيرية بمصر .

(٨) فخر الدين الرازى وآراءه للزركان ص ٩٠ .

مجالاً للدربة الفقهية والتطبيق العملي لقواعد الأصول التي لا بد للمناظر من الإمام بها ، حتى إن ابن خلدون ليقول : « وهو لعمري علم جليل الفائدة فى معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم ، ومران المطالعين له على الاستدلال (١) » .

ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تحديد وظائف كل طرف من أطراف المناظرة ومسئوليته المختلفة ، وما يجوز له وما لا يجوز ، وشروط الأدلة المقبولة فيها ونحو ذلك ، فنشأ علم (الجدل) وتبعته (آداب المناظرة) ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الفقه وأصوله من ناحية ، والجدل والخلاف من ناحية أخرى (٢) .

ولكن إذا كنا قد أشرنا إلى الظروف العلمية التى أدت إلى ظهور هذه العلوم ، وإلى آثارها الحسنة ، أو جوانبها الإيجابية ، فينبغى ألا نغفل أنها ربما كانت مظهراً من مظاهر تدهور الثقافة الإسلامية وانتقالها من طور الخصوبة والإبداع إلى دور الثبات والدفاع ، ومن ثم ، فليست - فيما أحسب - ظاهرة صحيحة تماماً ، فضلاً عما نجم عنها من أخلاقيات فى البحث والنظر غير متفقة مع روح الثقافة الإسلامية نفسها ، وهى الجدل فيما لا يبنى عليه عمل ، أو ينصر به حق ، واللدد فى الخصومة نتيجة المنافسة ، والرياء بسبب حب الغلبة وإظهار المهارة ، إلى غير ذلك من الأمور التى شكنا منها ونَبَّهَ عليها بعض رجال هذا العهد كابن الجوزى فى كلامه الرائع فى (تلبيس إبليس) عن الآثار السيئة لهذه الدراسات نفسياً وعلمياً واجتماعياً ، وقد نعى على معاصريه « عدم نصيح أحدهم خصمه بإظهار الحق ، متعللاً بأنه لا يلزم حسب قواعد الجدل » (٣) ، وهى ناحية دقيقة أخذها ابن رشد على الإمام الغزالى من حيث منهجه فى «التهافت» (٤) . والحق أن المرء لا يملك إلا الأسى إزاء هذه المعارك الزائفة ، والبحوث العقيمة التى استنفذت الكثير من طاقة هذه الأمة ، بينما أخذت تتفقت من بين أصابعها أُرْمَةُ التاريخ .

ولعل الأمدى نفسه - وقد خاض هذه التجارب نظرياً وعملياً - قد أحس بعدم جدواها وقصورها عن الإقناع ، وخاصة بالنسبة إلى الجماهير التى لا تنظر بعين الرضا إلى

(١) المقدمة ص ٤٥٧ . (٢) انظر المقدمة ص ٤٥٦ ، ٤٥٨ .

(٣) تلبيس إبليس ص ١١٦ وهو يذكرنا بالحملة الماثلة للإمام الغزالى فى كتابه الإحياء ، دار الفند العربى ،

(٤) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ١١٧ ، ١١٨ . ١٩٨٦ / ١٠ - ٧٠ - ٨١ .

الاستدلال الجدلي معاركة ، لاعتقادهم أن المنتصر فيها لم ينتصر لأن الحق معه ، بل لدبرته على الجدل والخصام ، يقول الآمدى فى « كشف التموهيات »^(١) : « فالشيخ (يقصد ابن سينا) قدم الخطابة على الجدل ، لما أنه لا يفيد اليقين للخاصة ، وهى مفيدة بالقياس إلى نظر العامة ، فإن الجدلى إذا ألزمهم شيئا وأذعنوا للزومه ظنوا أن ذلك مغالطة أضلتهم ، وليس يتأتى لهم الجواب عنها ، وأن ذلك لقوة القائل لا لصواب القول ، ويكون عندهم أنه لو زادت قوتهم لقدروا عن الجواب عن ذلك ، وبالجمله فإنهم لاستنقاصهم أنفسهم لا يعلمون : هل الحق مُوجِبٌ ذلك أو عجزُهم ؟ فلا جرم لا يفيدهم ذلك اعتقادا . فثبت أن الصناعتين المفيدتين للناس تصديقا هما البرهان والخطابة ، فأما البرهان فيفيد اليقين للخاصة ، والخطابة تفيد الظن للعامة . وأما الجدل ففائدته قليلة ، ومنفعته خاصة ؛ فلا جرم كانت الخطابة مقدمة على الجدل ، وعن هذا قيل فى الكتاب الإلهى : ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ ﴾ (أى البرهان) وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ (أى الخطابة) وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿^(٢) ، أخر الجدل عنها لما ذكرنا .

وسأبدأ الآن بذكر مؤلفاته الاصولية ، ثم أتبعها بمؤلفاته فى الخلاف والجدل :

أولا - أصول الفقه :

١- الإحكام فى أصول الأحكام :

ورد فى كشف الظنون (١٧ / ١) باسم (إحكام الأحكام) منسوباً للآمدى ، وكذا فى معجم المؤلفين لكحالة (١٥٥ / ٢) وذكر أنه فى مجلدين ، وذكر السبكي فى الطبقات (١٣٠ / ٥) أنه صنف (الإحكام - فى أصول الفقه) وفى مفتاح السعادة (٤٢ / ٢) أنه صاحب « إحكام الأحكام » وسماه ابن كثير (البداية والنهاية ١٣ / ١٤٠) « إحكام الأحكام فى أصول الفقه » - ويبدو أن هؤلاء جميعا قد اختصروا اسم الكتاب ؛ فتابعهم بروكلمان مع تحريف وقع فيه ، إذ سماه (إحكام الحكم فى أصول الأحكام) (الأصل ٣٩٣ / ١) ومثله تماما فى دائرة المعارف الإسلامية .

وقد ورد الكتاب باسمه الكامل الصحيح فى عدة مراجع منها : طبقات الشافعية

(١) ل ٥ ب .

(٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل ، وقارن هذا التفسير للآية بما فى القسطاس المستقيم ١١ ، ١٠ .

لابن شهية ، (ل ٤٧ من مخطوط دار الكتب) وهدية العارفين لإسماعيل البغدادى (٧٠٧/١) وفى الاعلام للزركلى (١٥٣/٥) ، وهذا موافق لتسمية المؤلف نفسه فى مقدمة الإحكام (٦/١) ومقدمة منتهى السؤل ايضا (٣/١) .

وقد طبع هذا الكتاب بمصر أكثر من طبعة ، منها مطبعة المعارف سنة ١٩١٤م أربعة أجزاء فى أربع مجلدات ، والطبعة التى نشرتها مؤسسة الحلبي سنة ١٩٥٦م ، أربعة أجزاء فى مجلدين ، ولا فرق بينهما إلا أن الأخيرة - للأسف - مليئة بالأخطاء ، وكلتاهما لم تحقق علميا (١) .

أما نسخته المخطوطة فكثيرة ، منها نسخة فى مكتبة باريس الأهلية برقم ٧٩١ ، وأخرى فى يكي جامع بتركيا تحت رقم ٣٠٣ ، وثالثة فى مكتبة سليمانىة برقم ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وفى الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٢١٨/٢٧ ، ٦١٥/٢٤ ، وفى دار الكتب المصرية برقم ٣٧٧ أصول فقه ، وفى المكتبة التيمورية يوجد الجزء الأول برقم ٨٥ أصول فقه (٢) .

ويعد «الإحكام» أكبر مؤلفاته الأصولية الموجودة بأيدينا ، ومن أبرز الكتب فى علم أصول الفقه ، وقد سلفت الإشارة إلى خصائصه ودوره فى تطوير هذا العلم .

وهو يشير فيه إلى كتاب (أبكار الأفكار) (٣) وأحيانا يشير إلى كتبه الكلامية بصفة عامة (٤) ، وقد أهدى الأمدى هذا الكتاب إلى الملك المعظم (المتوفى سنة ٦٢٤هـ) كما سبق ، وتدلل مقدمته المتضمنة لكلمة الإهداء على أنه لم يكن قد فرغ من تأليفه بعد ، وقد أشار صاحب كشف الظنون ، إلى أنه قد أتم تأليفه عام ٦٢٥هـ (٥) ، وكذا فى معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (٦) ، أى بعد وفاة المعظم .

هذا وقد نسب إلى الرازى - فخر الدين - أنه ألف كتابا فى أصول الفقه بعنوان (إحكام الأحكام) (٧) ، كما ألف ابن حزم الظاهرى كتابا باسم (الإحكام فى أصول

(١) حققه ونشره شيخنا الشيخ عبد الرازق عفيفى .

(٢) انظر دائرة المعارف الإسلامية ، وبروكلمان ، وفهرس دار الكتب المصرية ج ٣ ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٣) انظر : الإحكام ١٥/١ ، ٣١٩ ، (٤) السابق ٣٢١/١ .

(٥) كشف الظنون ١٧/١ ، (٦) ص ١٠ من المعجم المذكور .

(٧) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٩٢ .

الإحكام) فى نفس العلم وقد طبع بمصر ، والآمدى يتفق معه فى هذه التسمية تماما .

٢ ، ٣ باب الألباب ، والترجيحات :

لقد رجحت من قبل أن للآمدى مؤلفات فى أصول الفقه أسبق من كتابه «الإحكام» ، ويؤيد هذا إشارته فى مقدمة كتابه المذكور إلى إنه قد أحاط من مسائل الأصول (لباب الألباب) كما قال فى مقدمة «منتهى السؤل» الآتى ذكره : ولخصنا من ذلك «لباب الألباب» وقد نص مؤرخوه على أنه قد ألف (لباب الألباب) وإن لم يحددوا موضوع هذا الكتاب ، فنجد ذلك عند ابن خلكان فى الوفيات (٢/ ٤٥٥) وابن أبى أصيبعة فى الطبقات (٢/ ١٧٥) واليافعى فى المرأة (٤/ ٧٤) وقد سماه «كتاب الألباب» واعتقد أنه تحريف ، وصاحب كشف الظنون (٢/ ١٥٤٠) وأشار إلى أنه مذكور فى «الأبكار» كما سيأتى التعرض لذلك ، ولكن الإشارات فى مؤلفات الرجل نفسه^(١) ، تدلنا على أن هذا الكتاب فى علم «أصول الفقه» ، وأنه سابق على تأليف الإحكام والمنتهى ، خاصة وقد أشار القفطى - كما أسلفنا - إلى أنه «قد قرئ عليه بمصر تصنيفه فى أصول الدين وأصول الفقه» .

غير أن صاحب هدية العارفين (١/ ٧٧) ذكر لباب الألباب ، وقال : إنه «مجلد فى المنطق» ، فهل رآه بنفسه ؟ لقد مرت بنا نماذج تدعونا إلى الآنق كل الثقة بما تذكره هذه المراجع عن محتويات الكتب ؛ فقد لا يستند إلى خبرة واقعية ولا إلى نظرة دقيقة .

على أن للآمدى كتابا آخر فى مسألة من مسائل الأصول ، وهى الترجيح بين الأدلة المتعارضة ، وهو الموضوع الذى أفرد له الآمدى القاعدة الرابعة والأخيرة من كتابيه «إحكام الأحكام» ، و«منتهى السؤل» ، وقد أسماه «الترجيحات» ، وأحال عليه فى آخر كتاب منتهى السؤل (٣/ ٧٨) وواضح أنه يمكن أن يعد فى كتبه الأصولية ، كما يمكن أن يعد أيضا من جهة أخرى فى كتب الخلاف والجدل ، كما أشار إلى ذلك ابن أبى أصيبعة فى الطبقات (٢/ ٢٨١) ، والبغدادى فى هدية العارفين (١/ ٧٠٧) وفى إيضاح المكنون (١/ ٢٨١) ، وهذان الكتابان (لباب الألباب ، والترجيحات) لانعرف شيئا عن أماكن وجودهما .

٤ - منتهى السؤل :

تذكر اكثر المراجع أنه مختصر لكتابه (الإحكام) ، والمقارنة بين الكتابين تؤكد ذلك ، من حيث تسلسل الموضوعات ، وما تحويه من مسائل رئيسة ، وإن كان أحيانا يعيد توزيع مسائل الموضوع الواحد توزيعا جديدا كما فعل فى موضوع الترجيحات (ص ٣/ ٧٢ وما بعدها) ، وايضا من حيث أسلوب العرض ، فالآمدى يبدأ فيهما دائما بذكر الآراء فى المسألة وتحقيقها ، وينتقل إلى تحرير محل النزاع فيها ، ثم إلى مناقشة الآراء المختلفة لاختيار أحدها ، أو الإدلاء برأى جديد ، أو التوقف^(١) . كما أنه يستشهد بنفس النصوص ، ويوردها بالفاظها فى الإحكام غالبا^(٢) ، كما أنه يذكر فى مقدمة المنتهى (كتاب الإحكام) قائلا : «إنه ربما قصر البعض عن الإحاطة به لاتساعه وامتداده ... فرأيت النزول عن ذلك البسط العظيم إلى مختصر لائق بأفهام أبناء الزمان ... وسميته : منتهى السؤل فى علم الأصول» وهو يحيل على الإحكام فى مواطن عدة منه^(٣) ، مما يؤكد طبيعة العلاقة بين الكتابين ، وإن المنتهى مختصر للإحكام فعلا .

وقد كان لهذا الكتاب أثر كبير فى تاريخ التأليف فى علم الأصول كما قلنا ، وذلك بعد أن اختصره ابن الحاجب فى كتابه (منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجلد)^(٤) ، فقامت على شرحه عشرات الشروح فى القرون التالية له .

وقد طبع (منتهى السؤل) فى مصر بمطبعة محمد على صبيح (غير محددة التاريخ) وقد كان مقررا للدراسة فى الأزهر فى الثلاثينيات من هذا القرن كما تدل هذه الطبعة ، وهى ثلاثة أقسام فى مجلد واحد . أما نسخته الخطية فتوجد منها نسخة فى مكتبة الجامع الأحمدي بطنطا تحت رقم عام ٤٣٨ وخاص^(٥) ٦ ، وأخرى بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٢ أصول فقه ، وفى دمشق الظاهرية تحت رقم ٥٧ / ٦ .

وقد ورد ذكره منسوبا إلى الآمدى فى كشف الظنون (١٨٥٧ / ٢) ومرشد

(١) قارن مثلا الإحكام ٩٥ / ٣ - ١٦٥ ومنتهى السؤل ٧٧ / ٢ - ٩٥ .

(٢) انظر مثلا : منتهى السؤل ٣ / ٢٣ ، ٣٢ ، ٦٨ ، ٧١ .

(٣) منتهى السؤل ١ / ٢٢ ، ٤٩ ، ٢ / ٤٧ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ١ / ٣٠ ، ٢٢ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٧٨ ،

(٤) طبع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

(٥) فهرس مخطوطات الجامع الأحمدي د. النشار وآخرين .

الأنام (١/ ٧٩٠) والأعلام (٥/ ١٥٣) ودائرة معارف القرن العشرين (٢/ ٥٦٩) وفي بروكلمان (١/ ٣٩٣) وطبقات السبكي (٥/ ١٣٠) ووفيات الأعيان (٢/ ٤٥٥) وهدية العارفين (١/ ٧٠٧) ، ومفتاح السعادة (٢/ ٤٩) وطبقات الأطباء (٢/ ١٧٥) وطبقات الشافعية لابن شهبة (٧٤/ ٤ ب) وطبقات ابن الملقن (ل ١٧٥) ومرآة الجنان (٧٤/ ٤) .

ثانيا - الجدل والخلاف :

قد أشرت إلى دراسته المستفيضة لهذا العلم ، وأنه يعد من أكثر علماء عصره إنتاجا فيه ، ويؤكد هذا المجموعة الكبيرة من المؤلفات التي خلفها فيه ، شُرْحًا لكتب سابقة أو تأليفا ، ونذكر ما أمكن معرفته منها فيما يلي :

١ - غاية الأمل في علم الجدل :

وهو عبارة عن شرح لكتاب السيد شهاب الدين المعروف بالشريف المراغي ، وهو أحد كتابين عنى بهما الآمدى منذ بدأ دراسة الخلاف والجدل في بغداد ، حيث تُجمَع المراجع على أنه حفظ طريقة الشريف المراغي ، ثم أضاف إليها طريقة أسعد الميهني (أبى سعيد أسعد بن أبى نصر الميهني المتوفى سنة ٥٢٧ بهمدان)^(١) ، وهما من أبرز المؤلفات في هذا العلم . فلما بلغ مرتبة التأليف حرص على أن يشرح كتاب المراغي في كتابه هذا ، ويبدو أنه ألفه في تاريخ مبكر نسبيا ، وأنه كان يعتز به بصفة خاصة من بين مؤلفاته العديدة في هذا الفن ، فنجده يكرر هذه العبارة في الأبكار : « وقد استقصينا تقرير ذلك ، ودفع مايرد عليه من الإشكالات في كتاب شرح الجدل وغيره من كتبنا »^(٢) .

وقد ورد ذكر هذا الكتاب عند ابن أبى أصيبعة في عيون الأنباء (٢/ ١٧٥) باسم « غاية الأمل في شرح الجدل » مع الإشارة إلى أنه شرح لكتاب الشريف المراغي ، وفي طبقات السبكي (٥/ ١٣٠) باسم « شرح جدل الشريف » وكذا في وفيات الأعيان (٢/ ٤٥٥) ، وفي مرآة الجنان للباغعي (٧٤/ ٤) وفي مفتاح السعادة (٢/ ٤٩) وفي

(١) انظر ترجمته ومكانته في علم الخلاف في تبين كذب المفترى ص ٣٢٠ .

(٢) انظر مثلاً الأبكار ل ١٣١٠/ ٢ ، ب .

إيضاح المكنون (٢٨١/١) باسم «غاية الأمل فى علم الجدل» وهدية العارفين (٧٠٧/١) والنسخة الوحيدة الموجودة من هذا الكتاب - فيما علمت - تستقر الآن فى المكتبة الاهلية بباريس تحت رعم ٥٣١٨ كما ذكر بروكلمان .

٢- المآخذ الجلية فى المؤاخذات الجدلية :

ذكره ابن أبى أصيبعة فى عيون الأنباء (١٧٥/١) والبغدادى فى هدية العارفين (٧٠٧/١) وفى إيضاح المكنون (٢٨١/١) باسم (المؤاخذات فى الخلاف) ، ولم نعرف عن هذا الكتاب غير اسمه الذى يشير إلى موضوعه .

٣- دليل متحد الائتلاف ، جار فى جميع مسائل الخلاف :

تشير إليه بعض المراجع - مثل عيون الأنباء (١٧٥/٢) - كما لو كان هو نفس كتاب «المبين» الآتى ذكره إلا أن كتاب المبين ، - وقد تبسرت لى قراءته (١) - لاعلاقة له بمسائل الخلاف . وإنما هو يشرح المصطلحات الفلسفية والكلامية ، ويذكره البغدادى فى إيضاح المكنون (٢٨١/١) ككتاب مستقل ، وكذا فى هدية العارفين (٧٠٧/١) ولا نعرف الآن عن هذا الكتاب إلا اسمه الذى يشير إلى أنه من الكتب الخلافية على الأرجح .

٤ ، ٥ التعليقة الكبيرة ، والتعليقة الصغيرة :

ذكرهما ابن أبى أصيبعة فى عيون الأنباء (١٧٥/٢) والبغدادى فى إيضاح المكنون (٢٨١/١) ونص على أنهما فى الخلاف ، وذكر فى هدية العارفين (٧٠٧/١) أن له (التعليقة الصغيرة فى الخلاف) ثم ذكر أن له أيضا (طريقة فى الخلاف) ، وجاء فى كشف الظنون (١١١٣) أن له (طريقة فى الخلاف) وأنه ذكرها فى كتاب «الابكار» وفى وفيات الأعيان (٤٥٥/٢) : «وله طريقة فى الخلاف ومختصر فى الخلاف أيضا» وفى مرشد الأنام (٧٩٠) : «وله طريقة فى الخلاف وتعليقة حسنة» ومثله تماما فى مفتاح السعادة (٤٩/٢) ، وفى مرآة الجنان (٧٤/٤) ، وفى طبقات الشافعية للسبكي أيضا (١٣٠/٥) ، وفى طبقات ابن شهبة (٤٧ل ب) : «وله طريقة فى الخلاف» .

(١) تم تحقيقه ونشره بعد ذلك فى القاهرة عام ١٩٨٣م ، وأعيد إصداره فى طبعة ثانية عام ١٩٩٢م .

وقد يظن من هذا ، أننا بإزاء أربعة كتب : التعليقتين والطريقة والمختصر ، ولكن الذى أرجحه أنهما كتابان فقط وهما : الطريقة فى الخلاف ، وهو الذى يسمى أحيانا بالعليقة الكبيرة ، والمختصر فى الخلاف أو التعليقة الصغيرة كما يسميه البعض ، وذلك لأن كلمة « تعليقة » و « طريقة » يذکران بمعنى واحد فى كتب علم الجدل والخلاف ، كما يقول ابن عساکر فى تبیین کذب المفتري (٣٢٠) عن طريقة أسعد الميهنى المشهورة : « وعلق عنه جماعة من الفقهاء ، وانتفعوا بطريقته ، ونسخ بتعليقته سائر التعاليق .. » كما أن المراجع التى تذكر التعليقتين تهمل الطريقة والمختصر ، والتى تذكر هاتين لاتشير إلى التعليقتين .

والذى يؤسف له أننا لانعرف عنهما شيئا سوى الاسم ، وأما ما ذكر فى كشف المظنون من أن الآمدى أشار إلى طريقته فى الخلاف فى كتابه « الأبيكار » فلم أجده مصرحاً بذلك ، والذى ذكره صريحاً هو (شرح المجلد) ، ثم يقول : وغير ذلك من كتبنا ...

أما كتاب الترجيحات فيمكن أن يعد فى مؤلفاته الجدلية ، كما فعل بعض مؤرخيه ، ولكنه يدرس أصلاً مسألة من مسائل الأصول اقتطعت لتكون موضوعاً لكتاب مستقل ، والمؤلف نفسه يحيل عليها فى مؤلفاته الأصولية ، فلذا ذكرتها هناك ، والأمر فى ذلك قريب .

ب- الفلسفة :

قلنا : إن الآمدى كان قد بدأ دراسته الفلسفية على يد شيخه ابن فضلان الذى كان بارعاً فى المنطق ، وأنه استكمل دراسته تلك على أيدي نصارى بغداد ، وإن لم نعرف أساتذته منهم على وجه التعيين^(١) .

وقد غادر الآمدى بغداد إلى الشام ، حيث واصل دراسته للفلسفة ومهر فى العقولات كما يجمع مؤرخوه ، وإن لم يذكر أحد منهم أية تفاصيل بهذا الشأن ، ولا يبعد أن يكون الرجل قد اعتمد على نفسه فى ذلك بعد القدر الذى حصله فى بغداد .

(١) انظر التراث اليونانى ١٣٢ ، ١٣٣ .

وللآمدى اهتمام خاص بكتب ابن سينا ، فقد شرح الإشارات فى كتابه (كشف التموهيات) وهو يشير فيه إلى كتاب الشفاء^(١) ، وإلى مؤلفات ابن سينا الطبية^(٢) ، وكثيرا ما يشير إليه فى الأبيكار بقوله : «إنه أفضل المتأخرين» ، كما يصفه فى غاية المرام بالفيلسوف المتأخر^(٣) . وهو يعرض أيضا فى المتأخذ لأقوال ديمقريطس وطاليس وغيرهما^(٤) ، ويشير فى «الأبيكار» إلى الحكماء السبعة «من أهل ملطية واثينية» ويذكر أنهم قائلون بحسوث العالم^(٥) ، ويشير إلى قول «المشائين والرواقيين» بقدّم العالم فى غاية المرام^(٦) ، ويعرض ، فيما يتعلق بتعريف الإدراك الحسى لقول الرياضيين والطبيين من الفلاسفة ، ولرأى جالينوس أيضا ، ويناقش ذلك^(٧) . كما يتعرض فى مواضيع عديدة من كتبه لنظرية الفيض ولخلود النفس وتفسير النبوة عند «فلاسفة الإسلاميين» ويناقشها وغيرها من المسائل كما سيأتى تفصيلا ، مما يؤكد قول ابن تيمية عنه : «لم يكن فى وقته أكثر تبجرا فى العلوم الكلامية والفلسفية منه»^(٨) .

ومع ذلك نجد ابن تيمية يبذى رأيا فى ثقافة الآمدى الفلسفية لانهوافق عليه ؛ إذ يقول فى مقام آخر «ولكن كثيرا من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا كأبى حامد الغزالي والرازى والآمدى وغيرهم»^(٩) واحسب أن كلامه الأول أقرب إلى الحقيقة . وإلا فهل يعتبر من يقرأ كتب ابن سينا فقط متبحرا فى العلوم الفلسفية ؟ إلا أن يكون المراد أنه متأثر بطريقة ابن سينا وآرائه . وعندئذ فلا يمكن البتّ فى هذا الأمر مالم نطلع على آثاره الفلسفية بالقدر الذى يتيح لنا ذلك ، أما مؤلفاته الفلسفية فهى :

١ - النور الباهر فى الحكم الزواهر :

وقد ذكره البغدادى فى هدية العارفين^(١٠) ونص فيه على أنه يقع فى خمس مجلدات ، ويوجد فى دار الكتب العمومية باستانبول ، كما ذكر فى كتابه (إيضاح

(١) انظر مثلا : لوحة ب من كشف التموهيات . (٢) انظر المرجع السابق لوحة ١٦ ، ب .

(٣) انظر غاية المرام ص ١٠ . (٤) انظر المتأخذ ل ١١٤ ، ١٥٠ .

(٥) انظر الأبيكار ١٨٥/١ . (٦) غاية المرام ل ١٩٦ .

(٧) انظر الأبيكار ١١٠٣/١ - ١١٠٩ . (٨) نقض المنطق ص ١٥٦ .

(٩) الموافقة لابن تيمية ٢٥١/٢ . (١٠) انظره ٧٠٧/١ .

المكتون) أن كتاب غاية الأمل هو لسيف الدين الأمدى صاحب «الباهر فى الحكم الزواهر»^(١) . ولعله أكبر كتبه الفلسفية ؛ فقد ذكروا أن كتابه (أبكار الأفكار) الذى يقع فى ١٢٠٠ صفحة يقع فى أربع مجلدات ، وهذا خمس مجلدات ، كما ذكر صاحب مفتاح السعادة أن له «كتاب الباهر فى علم الأوائل والأواخر - خمس مجلدات كبار»^(٢) .

٢- دقائق الحقائق :

وهو من أهم كتبه الفلسفية ومن أقدمها تأليفا - فيما نعلم - إذ يشير إليه فى كتابه الأبكار ويحيل عليه وحده ، أو مع كتابه الآخر (رموز الكنوز) ، ويقول أحيانا : «دقائق الحقائق وغيره من كتبنا المخصوصة بهذا الفن»^(٣) ، وقد ذكره القفطى فى (إخبار العلماء)^(٤) ، غير أنه سماه (كتاب الحقائق فى علم الأوائل) ونص على أنه ثلاث مجلدات ، كما ذكره ابن خلكان فى وفيات الأعيان^(٥) ، وابن كشير فى البداية والنهاية^(٦) وقال : إنه فى الحكمة ، وابن أبى أصيبعة فى عيون الأنباء^(٧) ، وابن شهبة فى طبقاته^(٨) ، واليافعى فى مرآة الجنان^(٩) ، والزركلى فى الاعلام^(١٠) ، وبروكلمان^(١١) وذكر أنه فى المنطق ، وأنه يوجد فى مكتبة البارودى ببيروت ، كما ورد فى مجلة المجمع اللغوى بدمشق^(١٢) وكحالة فى معجم المؤلفين^(١٣) ، مع النص على أنه فى الحكمة ، وصاحب مفتاح السعادة^(١٤) ، وسماه (كتاب الحقائق فى علوم الأوائل ٣ مجلدات) وحاجى خليفة فى كشف^(١٥) الظنون ، وذكر أنه مجلدات فى الحكمة ، والبغدادى فى هدية العارفين^(١٦) مع النص على أنه فى الحكمة . وقد ذكره أيضا ابن

(١) انظره ٢٨١/١ .

(٢) انظر الأبكار ١٥/١ ، ١٣٢ ، ب ، ٣٧ ، ب ، ٢٩٩ ب ١٢/٢ ، ١٨٥ .

(٣) انظره ١٧٠ - النسخة المخطوطة .

(٤) انظره ١٤٠/١٣ .

(٥) انظره ٧٤ / ٤ .

(٦) انظره ١٧٣/٥ .

(٧) انظره ١٣٤/٧ .

(٨) انظره ٤٩/٢ .

(٩) انظره ٧٠٧/١ .

(١٠) انظره ١٣٤/٧ .

(١١) انظره ٧٠٨/٢ .

(١٢) انظره ٧٠٧/١ .

(١٣) انظره ٧٠٨/٢ .

(١٤) انظره ٧٠٧/١ .

(١٥) انظره ٧٠٨/٢ .

(١٦) انظره ٧٠٧/١ .

تيمية في موافقة صحيح المنقول منسوباً للآمدى ، وأشار إلى أنه ذكر فيه حقائق تختلف عما ورد في كتابه أبكار الأفكار^(١) ، كما أشار إليه أيضاً في كتابه (نصيحة أهل الإيمان)^(٢) .

وهناك عدة ملاحظات حول هذا الكتاب :

أولاً - بشأن تسميته ، فإننى أرجح أنها (دقائق الحقائق) كما ذكره المؤلف نفسه في كتابه (الأبكار) فى عدة مواضع كما سبق ، واتفق عليه أكثر المؤرخين ، ولعل من اقتصر على (الحقائق) إنما قصد الاختصار .

ثانياً : وأما عن موضوعه فهو الفلسفة بصفة عامة ، وليس المنطق فقط كما ذكر بروكلمان ، ويدل على ذلك مايلي :

١ - ما ذكرته المراجع القديمة من أنه (فى علوم الأوائل) أو (فى الحكمة) كما مرّ وهى تشمل المنطق وغيره .

٢ - ما ذكره المؤلف نفسه فى الأبكار ، فمن ذلك عرضه لرأى الفلاسفة فى الحركة والسكون ، وقوله بعد ذلك : « وقد استقصينا ذلك فى دقائق الحقائق وغيره من كتبنا ، وحققناها فيه ؛ فعليك بمراجعته »^(٣) . كما عرض لاختلاف الفلاسفة حول قدم العالم وحدوثه ، ثم قال : إنه استقصى ذلك فى (دقائق الحقائق ورموز الكنوز)^(٤) . وتلك مسائل من صميم الفلسفة ، وليست من مسائل المنطق . وهناك إحالات أخرى تؤكد ذلك^(٥) ، وإن كان يحيل أيضاً على نفس هذا الكتاب بشأن بعض المسائل المنطقية ، كما فعل حينما عرض لمسألة المقولات العشر ، وغيرها^(٦) ، وكما فعل فى كتاب (الإحكام) بشأن مسألة التصورات ، وهل هى كسبية أو ضرورية^(٧) .

ثالثاً - وأما عن أماكن وجوده الآن : فقد جاء فى المجلد الخامس من مجلة المجمع

(١) الموافقة - طبع انصار السنة ٢٤٨/٢ .

(٢) انظر جهد القرحة - ملحق بصون المنطق للسيوطى . ص ٢٤٤ .

(٣) الأبكار ٥٣/٢ . (٤) السابق ١٨٥/٢ .

(٥) السابق ٢٠٩/٢ ، إذ يعرض لحقيقة النفس وآراء الفلاسفة فيها ، ويحيل على دقائق الحقائق .

(٦) السابق ٢٩٩/١ ب . (٧) انظر الأحكام ط ١٩٦٦ ١٣٠/١ .

العلمى بدمشق سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ م ص ١٣٣ - ١٣٥ مقال عن محتويات مكتبة البارودى فى بيروت بقلم السيد عيسى المعلوف فيه مايلى : « دقائق الحقائق فى المنطق وهو الجزء الاول ، لعلى بن أبى على الآمدى ، فى نحو ٥٠٠ صفحة ، وفيه اعتراضات على المناطق واصطلاح اليونانيين وغيرهم فى تعريف الحدود والأجناس ، وإطالة فى شرح الكليات والأقيسة ، ويريد النسخة أهمية أنها قرئت على المصنف المتوفى (كذا) سنة ٦٠٨ هـ وهى بغاية الدقة والضبط » وكلمة « المتوفى » هنا مقحمة خطأ - كما هو واضح - ويبدو لى أن بروكلمان قد اعتمد على هذه البيانات فيما قرره ، من أن الكتاب فى علم المنطق ، ومن البيانات السابقة يظهر أنه ألف فى القاهرة ، قبل مغادرة الآمدى لها مهاجراً إلى الشام .

وقد انتقلت هذه النسخة من ذلك الكتاب إلى أمريكا ضمن مابيع من مكتبة البارودى المذكورة ، إذ نجد فى فهرس المخطوطات بمكتبة جامعة برنستون ص ٢٧٠ ، أنه يوجد « لسيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى كتاب اسمه (دقائق الحقائق) عدد صفحاته ٢٣٧ مقاسها ٢١,٥ X ١٨,٨ سم ، وقد كتب على غلافها الخارجى ١٧ X ١٠ سم وفى كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، على ورق شرقى لامع ، نسخت بخط واضح قليل الإعجام ، وهو عبارة عن الجزء الاول من المؤلف الكامل الذى يضم المنطق والطبيعيات ، وما وراء الطبيعة . وهذا الجزء يتناول المنطق وبعض مسائل الفلسفة » ثم ذكر بداية هذا الجزء وهى « نحمد الله على نعمائه ، وإسباغ عطائه . الخ ، وخاتمته وهى : « نجز الجزء الاول ، والحمد لله رب العالمين ، وسلامه على رسله أجمعين » ثم يضيف كاتب الفهرس المذكور أنه توجد تعليقات وإضافات بهامش الكتاب ، وأنه توجد فى خاتمته إشارة إلى بداية الجزء الثانى ، كما يوجد بجانب العنوان ما يؤكد أن هذه النسخة كتبت فى حياة المؤلف ، والمخطوطة فى حالة جيدة ، لكنها متأكلة من أثر الحشرات مجلدة تجليدا شرقيا مطبوعة بخاتم ذى علامة ، ثم يختم هذه البيانات بقوله : « ومن الواضح أن المخطوطة فريدة ونادرة » وأرجح أنه تم الحصول عليها من بيروت (١) .

(١) حصلت مكتبة كلية دار العلوم على نسخة مصورة عن المجلد الاول المحفوظ بمكتبة جامعة برنستون من كتاب (دقائق الحقائق) فى أوائل السبعينات ، وهى تؤكد البيانات التى أسلفناها فى الصفحات السابقة عن طبيعة الكتاب .

ولانعرف شيئا عن نسخ أخرى من هذا الكتاب أو باقى أجزاء النسخة المذكورة آنفاً، غير أنه يوجد فى رسالة (فخر الدين الرازى وآراؤه) للمرحوم صالح الزركان ضمن الكتب المشكوك فى نسبتها إلى الرازى - مايلى : «دقائق الحقائق : نسب هذا الكتاب إلى الرازى فى فهرس أصفية بحيدار آباد برقم ٥١٥ - مطبوع ومترجم إلى الأوردية ، وجامعة أبروين برقم ٢٦٢ إلهيات - ولم أجد من يذكره غير بروكلمان فى الملحق ١/ ٩٢٣) ثم يقول : «ولعله لسيف الدين الأمدى المتوفى سنة ٦٣١ فقد ذكر له حاجى خليفة رسالة بهذا الاسم فى كشف الظنون ٢/ ٧٥٨». وتوجد نسخة من هذا الكتاب بمائشستر بالإنجلترا برقم ٢٦٢ وثلاث فى جامعة برنستون بأمريكا بالأرقام ١٠٠٢هـ، ١١٣٩هـ، ١٠٠٣هـ.

ولكن فهرس المكتب الهندى للمخطوطات العربية ، يذكر كتابا اسمه (دقائق الاخبار عما فى القرآن والحديث مما يتصل بأحوال أهل الجنة والنار) تتفق محتوياته تماما مع ما فى نسخة مائشستر، ونسخ برنستون الثلاث المذكورة، ويشير أيضا إلى أن منه نسخة فى برلين برقم ٢٧٧٨ ف ف . ويذكر أن الكتاب تأليف حمزة بن يوسف بن خليفة . فتلك هى حقيقة الكتاب الذى نسب خطأ إلى الرازى ، وظن أنه للأمدى ، وهو فى الحقيقة لغيرهما ولا علاقة له بكتابنا «دقائق الحقائق» .

٣- رموز الكنوز :

ذكره البغدادى فى هدية العارفين^(١) وقال : إنه كتاب فى الحكمة ، وابن أبى أصيبعة فى طبقات الأطباء^(٢) ، وذكره مستقلا عن «منايح القرائح» ، وابن تيمية فى (النصيحة)^(٣) ، غير أن ابن خلكان يقول فى وفيات الأعيان^(٤) : «فمن ذلك كتاب أبكار الأفكار فى علم الكلام ، اختصره فى كتاب سماه : منائح القرائح ورموز الكنوز» وقد نقل الياقعى نفس العبارة فى مرآة الجنان^(٥) ويقول صاحب كشف الظنون^(٦) : «وله أبكار الأفكار فى الكلام .. ومختصره رموز الكنوز له أيضا» .

والحق أن المنايح والرموز كتابان مختلفان ، وأن الثانى ليس مختصرا للأبكار ، بل

(٢) انظره ١٧٥/٢

(٤) انظره ٤٥٥/٢

(٦) انظره ٤/١

(١) انظره ٧٠٧/١ .

(٣) انظر جهد القريحة ص ٢٤٤ .

(٥) انظره ٧٤٠/٣ ، ٧٤٠ .

هو كتاب فى الفلسفة والأبكار فى أصول الدين، والذى يؤكد ذلك ما ذكره المؤلف فى الأبكار^(١)، إذ يذكر المقولات العشر ويقول: «ومن أراد معرفة حقيقة كل واحد من هذه الأجناس، على طريق الاستقصاء، فعليه بمراجعة دقائق الحقائق ورموز الكنوز»، وفى موضع آخر يشير إلى الفلاسفة السابقين على أرسطو ورأيهم فى حدوث العالم. ويذكر أنه استقصى ذلك فى دقائق الحقائق ورموز الكنوز^(٢)، فهذا يؤكد لنا أنه كتاب فى الفلسفة لا فى علم الكلام، وأنه سابق على (الأبكار) فكيف يكون اختصارا له؟.

وقد سبق أن نقلت عن ابن أبى أصيبعة أنه قرأ بنفسه على الآمدى كتاب (رموز الكنوز فى الحكمة) لمودة أكيدة كانت بينه وبين أبيه، ولم يكن الآمدى يدرس الفلسفة بدمشق إلا للخواص من التلاميذ، فهذا - مع الإحالات المشار إليها - يدلنا على طبيعة الكتاب وموضوعه.

ومما يؤكد ذلك أيضا قول ابن تيمية فى (نصيحة أهل الإيمان) - كما نقل السيوطى^(٣) فى جهد القريحة - عن الفلاسفة وأتباعهم: «وعامة فلسفتهم الأولى وحكمتهم العليا من هذا النمط، وكذلك من صنف على طريقته كصاحب المباحث المشرقية، وصاحب حكمة الإشراق، وصاحب (دقائق الحقائق ورموز الكنوز) وهو يشير بذلك إلى الرازى والسهورردى والآمدى، ومؤلفاتهم الفلسفية.

ومن عجب أن يذكر حاجى خليفة فى كشف الظنون^(٤) هذا الكتاب ثم يقول: «المذكور فى الأبكار، اختصره من كتابه أبكار الأفكار»، ولا يفتن إلى تناقض الأمرين، على أن موضوع الكتابين مختلف كما يظهر من نصوص المؤلف التى أشرت إليها^(٥).

(١) الأبكار ١/ ٢٩٩ ب. (٢) السابق ٢/ ١٨٥ أ.

(٣) جهد القريحة ص ٢٤٤ ضمن كتاب (صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام) للسيوطى.

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ٧٥٨.

(٥) هذا ويوجد فى مكتبة الأزهر كتاب اسمه (رموز الكنوز) برقم ١٢٥ عام ٢٥ خاص وهو عبارة عن منظومة مؤلف مجهول، نسخ عام ١١١٠ هـ أولها:

وهو الذى يظهر من وقف السواد لمن تأمل الحديث والمراد

ولعلها لكمال الدين محمد بن موسى بن عيسى البويرى المتوفى سنة ٨٠٨ هـ إذ يوجد له فى (فهرست مخطوطات برنستون - ص ٥٤١) كتاب بهذا الاسم برقم ٨٩١. وهو عبارة عن أرجوزة من ٢٠ ألف بيت فى الفقه الشافعى والإنهيات والنحو، عليها هوامش وتعليقات وبحالة جيدة، ويحتمل أنها نسخت فى القرن ١٧ م وهى نادرة جدا، وقد تم الحصول عليها من بريل - ليدن سنة ١٩٠٠ م وواضح ألا علاقة بينها - على كل حال - وبين كتابنا.

٤ - كشف الترميمات :

وهو من أهم كتبه الفلسفية ، وقد ألفه - أو أتم تأليفه - قبل سنة ٦١٧ هـ ، بحماسة وأهداه إلى أميرها « المنصور بن تقي الدين » ويبدو أن هذه الفترة ، والفترة السابقة عليها التي قضاها الآمدى بمصر ، كانتا أحفل مراحل حياته بالعمل فى حقل الفلسفة تعليماً وتليفاً .

وفى النسخة التى أتيح لى الاطلاع عليها ، يشير الآمدى إلى أهمية كتاب (الإشارات والتنبهات) ، ودقته ، وغموضه أحياناً ، وإلى طول اهتمامه به ، واشتغاله بالتعليق عليه وشرحه ، حتى بدا له أن يقدم ذلك الشرح خدمة لمن يكتفى عنه بقوله : « فلان حرس الله علّاه ، فإنه الواقف فى نهايات أقدام الحكماء ، والعالم بتفاوت درجات العلماء ، والمحقق الذى يُشار إليه فى الآفاق .. وطالما كنت أطلب من يعرف ماتعلمته فى تحصيل هذا الشرح من المشاق ... فلما انتهيت إلى حضرته .. ومررت بعثته ... وعرفت التفات خاطره إلى إتمام شرح هذا الكتاب ، لاجرم خضت فى تيار بحاره (١) . الخ » وهو هنا يشير إلى أمير حماة المنصور بن تقي الدين كما صرح بذلك ابن أبى أصيبعة (٢) . ومن الملاحظ أن الآمدى لم يُهدِ كتبه إلا للعلماء من الأمراء وهم : الملك المعظم ، والمنصور ، والعزير .

وإذا أمكننا الإطلاع على النسخة الكاملة من هذا الكتاب ، فستعطينا بُعداً جديداً لثقافة الآمدى وإنتاجه العلمى ، وهو الكتابة فى التصوف شرحاً للجزء الأخير من (الإشارات) ، وهو جانب نفتقده فى سائر كتبه المعروفة الآن .

بقيت كلمة عن أماكن وجود هذا الكتاب وحقيقة موضوعه :

توجد نسخة من هذا الكتاب بمكتبة المتحف البريطانى بلندن برقم ٢٥٣ شرقى ، إلا أنها عبارة عن قطعة من الكتاب تبلغ ٣٣ صفحة فقط ، تنتهى عند بداية الكلام على القضايا والتركيب الخبرى ، وقد نقلت عنها نسخة مصورة (ميكرو فيلم) بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، طبعت عنها صورة لمكتبة دار العلوم ، وقد قرأتها ، وعليها اعتمدت فى وصف الكتاب وتحديد مضمونه .

وقد ذكر الأستاذ الزركان في بحثه عن الرازي^(١) أن للآمدى كتابا اسمه المآخذ ينتقد فيه شرح الرازي على الإشارات ، ثم أحالنا على مفتاح السعادة وعلى مؤلفات ابن سينا للآب قنواتي .

وقد ذكر الآب قنواتي أن الآمدى ألف كتابه (كشف التمويهات) ضد فخر الدين الرازي ، وأنه توجد منه نسخة بالمتحف البريطاني (شرقى ١٣٩ - ١٤٠) وأخرى في برلين برقم ٥٠٨٤ وثالثة في جاز الله بتركيا برقم ١٣١٣ وهو أيضا يعتمد على صاحب (مفتاح السعادة) الذي ذكر أن للآمدى كتاب (المآخذ على الإمام الرازي في شرح الإشارات - مجلد)^(٢) وهو يتفق في هذا مع القفطى في إخبار العلماء بأخبار الحكماء^(٣) .

ولى في هذا الصدد بعض الملاحظات :

(١) أنه من الخطر قبول المعلومات المكتبية ، التي ترد في المراجع عن مؤلفات العلماء قبل تمحيصها وتوثيقها ، وذلك لأن هذه المعلومات لاتستند أحيانا إلى خبرة واقعية بالكتب نفسها .

(ب) أن صاحب مفتاح السعادة كان في بياناته ، عن الآمدى وكتبه ، مجرد ناقل عن القفطى كما سبقت الإشارة ، ولكن مواطنه البغدادي - صاحب هدية العارفين وإيضاح المكنون - تدل بياناته على بحث أدق ، ومشاهدة للكتب التي يوردها ، بدليل أنه يحدد أحيانا حجمها ومكان وجودها ، كما أنه يورد تفاصيل لاتوجد عند غيره ، ويكفى أنه ذكر لنا في هدية العارفين (٧٠٧ / ١) من مؤلفات الآمدى ٢٢ مؤلفا ، انفرد هو بثلاثة منها لم يذكرها غيره ، وهي (النور الباهر في الحكمة) ونص على أنه موجود بدار الكتب العمومية باستانبول ، « وفرائد الفوائد » ونص على أنه مجلد في الحكمة ، وكتاب الغرائب وكشف العجائب في الاقترنات الشرطية « مجلد » ، وهو يذكر كتابنا هذا في هدية العارفين (٧٠٧ / ١) قائلا : « وله من الكتب كشف التمويهات في شرح التنبيهات » وكذا في كتابه إيضاح المكنون (٣٥٨ / ٢) دون أن يشير فيهما إلى

(٢) مفتاح السعادة ٤٩ / ٢ .

(١) فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٧٢ .

(٣) إخبار العلماء للقفطى ل ١٧٠ .

المتأخذ، أو نقد الرازى فى شرحه للإشارات ، وقد مر بنا أنه توجد بمكتبة جاز الله نسخة من شرح الآمدى هذا .

(ج) أن النسخة التى تيسرت لى قراءتها من كشف الترمويهات - وإن كانت ناقصة - لاتدل مطلقا على نقد الرازى كما يذكر القفطى ومن تابعه ، ولاعلى نقد إشارات ابن سينا نفسه ، كما يذكر خبراء معهد المخطوطات بظاهر هذه النسخة ، بل هى مجرد شرح دقيق محايد للكلام ابن سينا فى الإشارات ، يعتمد فيه أحيانا على مؤلفات أخرى لابن سينا كالشفاء وغيره .

ولو صح أن الآمدى وضع هذا الكتاب نقدا لشرح الرازى ، لقد كان من الواجب أن يشير فى مقدمة كتابه إلى هذا الكتاب الذى ينقده - كما فعل الطوسى فى شرحه (١٦١/١ - ١٦٣) ، ولكننا لانجد أى إشارة إلى ذلك ، بل إنه لا يذكر عبارة (كشف الترمويهات) التى يبدو أنها أحد الأسباب فى اعتباره تعقبيا ونقدا لشرح الرازى ، مع أنه يحرص فى المقدمات عادة على ذكر اسم الكتاب .

وأمر آخر ، وهو أن من تعرضوا لشرح الرازى بنقد ، كالطوسى ، أو بالموازنة بينه وبين الطوسى فيما بعد ، كالمقطب التحتانى المتوفى سنة ٧٦٦ صاحب كتاب (المحاكمات بين الإمام والنصير الطوسى) الذى طبع بمصر سنة ١٢٩٠ هـ لا يشير أى منهما إلى شرح الآمدى ، مع أنه فى نفس الموضوع كما يُدعى ، رغم أن الطوسى يشير إلى كلمة بعض (الظرفاء) عن شرح الرازى « إنه جرح لا شرح » ، بل إن كتبا سابقة وتالية للمقطب التحتانى تصدر خاصة بالمحاكمة بين الرازى والطوسى فقط ككتاب محمد بن سعيد اليمنى المتوفى سنة ٧٠٧ هـ باسم (المحاكمة بين نصير الدين والرازى) وقد طبع ب طهران ، وكتاب محمد الاصفهاني (المحاكمة بين نصير الدين والإمام فخر الدين الرازى) فلم توطأ الجميع على إغفال الآمدى ، وهو فى المكانة الفلسفية مثل الطوسى ، وهما متعاصران تقريبا ٢ .

ولذا ، فإننى أقرر أن كلا من « المتأخذ » و« كشف الترمويهات » كتاب مستقل له موضوعه الخاص ؛ هذا شرح للإشارات مستقل عن شرح الرازى ، وذلك على الأرجح فى علم الكلام تلخيص ونقد لكتاب المطالب العالية للرازى ، وإن كان الامر لا يزال بحاجة

إلى مزيد من البحث والدراسة لكتاب «المتأخذ» المشار إليه، والإطلاع على وثائق أخرى، كالنسخة الكاملة من كشف الترميمات .

٦- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين :

وهو - كما يبدو من اسمه - في تعداد المصطلحات الفلسفية والكلامية، وإن كانت الكثرة الساحقة منها فلسفية - وهذا موضوع الفصل الأول منه ، ثم بيان معانيها المختلفة ، وهو موضوع الفصل الثاني منه ، والكتاب يقوم على هذين الفصلين بعد مقدمة موجزة ، يشير فيها إلى اعتزازه تقديم (هدية سنّية من الأمور العلمية والآثار النفسية .. إلى المولى الصديق الفاضل ، الحبر الكامل ، رئيس العلماء ، وسيد الفضلاء ... خاصة أمير المؤمنين .. وذلك لشرف إحيائه إلى ، وكريم امتنانه على .. حتى أشار - أعلى الله مراتبه - بوضع مختصر جامع لشرح الألفاظ المتداولة في اصطلاح الحكماء والمتكلمين ، ليكون هداية للمبتدئين ، وتذكّرة للمنتهين .. » مما يوحي بأنه يهديه إلى أمير حماة الذي كانت علاقة الآمدى به أشبه بالأخوة والولاية، منها بالتبعية والرعاية ، وقد أهدى إليه الآمدى أيضا كتابه (كشف الترميمات في شرح الإشارات) لاهتمامه بالدراسات الفلسفية ومعرفته بقيمتها .

وقد ذكر هذا الكتاب بين كتب الآمدى ابن أبي أصيبعة في طبقات الأطباء (١٧٥ / ٢) والبغدادى في هدية العارفين (٧٠٧ / ١) وفي إيضاح المكنون (٣٢٧ / ٢) والبستاني في دائرة المعارف (ط سنة ١٩٥٦) وقال إنه : نشر في مجلة المشرق المجلد ٤٨ لسنة ١٩٥٤ . وذكره بروكلمان منسوباً إلى فخر الدين الرازى ، يقول الأستاذ الزركان في بحثه عن الرازى : (المبين : لم يذكره أحد من المؤلفين (يقصد منسوباً إلى الرازى) إلا بروكلمان ، غير أنى رجعت إلى فهرس آيا صوفيا ٢٣٨٤ وهو الرقم الذى أشار إليه بروكلمان ، فلم أجد كتاباً بهذا العنوان ، لا للرازى ولا لغيره ولا أظنها إلا إحدى غلطات بروكلمان وخَلَطَه بين كتب الرازى والطوسى^(١)) وقد خلط بروكلمان هذه المرة - غير منقص ذلك من قدره - بين الآمدى والرازى ، كما صنع في كتاب (دقائق الحقائق للآمدى) إذ نسبه إلى الرازى ، كما ذكر الأستاذ الزركان

(١) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ١٥١ .

فى بحثه عن (الرازى وآراؤه) (ص ١٣٣) وتوجد نسخة من هذا الكتاب بدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ٩١٩٩ عام .

وقد وفقنى الله تعالى للحصول على صورة من نسخة الظاهرية هذه التى كتبت فى تاريخ غير محدد بعد وفاة المؤلف ، وكانت فى مكتبة الشيخ محمد قناوى ، ثم نقلت إلى الظاهرية بدمشق ، وله على هامشها بعض التعليقات وعليها اعتمدت فى وصف الكتاب ومحتوياته ، كما تيسر لى الاطلاع على ما نشر من الكتاب بمجلة المشرق البيروتية الكاثوليكية (فى العدد الثانى من المجلد الثامن والأربعين لسنة ١٩٥٤ فى الصفحات ١٦٩-١٨١) ، وهو عبارة عن نسخة خطية غير كاملة ، (تبلغ نصف النسخة الموجودة بالظاهرية) نشرت بمعرفة الأبوين ولهم كوتش ، وأغناطيوس عبده خليفة اليسوعيين عن نسخة صورها الأستاذ أحمد إتش عن النسخة الموجودة فى مكتبة على أميرى برقم ١٢٠٩ ، وقد أشارا إلى أنها سبق أن استرعت انتباه الأب بويج عندما كان مقيما فى استانبول عام ١٩٣١/١٩٣٢ فنسخها ، وقد اعتمدا أيضا على ما نسخه ، ونقلنا عنه الوصف المادى للمخطوطة ، الذى يرجح فيه أنها كتبت بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر الميلاديين .

ويلاحظ على هذه المخطوطة ، أنها أقل ضبطا من نسخة الظاهرية فضلا عن نقصها ، كما أن اسم المؤلف فيها ، (سيف الدين أبى الحسن على بن يوسف الآمدى) بينما هو فى نسخة الظاهرية (سيف الدنيا والدين أبى الحسن على بن يوسف الآمدى) وكلاهما تعوزه الدقة ، ويقول الأبوان- فى لغتهما الخاصة - «إن أبحاثا تظل ضرورية لمعرفة سيرة المؤلف .. ومحتويات هذا الكتاب تجعله يستحق النشر» ، وأرى أن تحقيق هذه الرغبة الأخيرة يحتاج ، أولا إلى تحقيق الكتاب ، ثم مقارنة محتوياته برسالة الحدود لابن سينا ، وبتعريفات الجرجاني ، وكشأف التهانوى ، وأمثال هذه الكتب لمعرفة مكانته بين هذا الضرب من المؤلفات^(١).

(١) قمت بالعمل المقترح هنا بعد الحصول على نسخة ثالثة بمكتبة الأزهر، مع مقدمة عن المصطلح الفنى العربى، وخاصة الفلسفى، ونشر بمصر مرتين كما سبق ذكره ، وبعد ظهور الطبعة الأولى بعامين اصدر الدكتور عبد الأمير الأعمش ببغداد عام ١٩٨٥م نشرته للكتاب ضمن عمله المشكور «المصطلح الفلسفى عند العرب» (ظهرت طبعة له بالقاهرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩م)، لكنه كان حريصا على أن يؤكد أنه ينشر الكتاب لأول مرة وهذا غير صحيح، وأنه يؤرخ للآمدى وجهوده العلمية لأول مرة أيضا ، برغم علمه برسالة الماجستير التى اعدتها قبل نشرته الأولى بستة عشر عاما، وإذا كنت آسف لشيء، فلضعف التواصل العلمى بين أجزاء العالمين العربى والإسلامى .

٧- فرائد الفوائد :

ذكره البغدادي في هدية العارفين ١/ ٧٠٧ ونص على أنه مجلد في الحكمة، ولم أجد هذا عند غيره، فلعله رآه بنفسه، غير أن بروكلمان (في الملحق) يشير إلى كتاب آخر للآمدى اسمه «الفريدة الشمسية» لا يعرف موضوعه، ويوجد بمكتبة المدينة بالحجاز برقم ١٤٤، ولا ندرى أهمها كتاب واحد، أم كتابان مختلفان؟ هذا، ويوجد في مكتبة مهرشاه سلطان بتركيا كتاب تحت رقم ٢٩٨، بعنوان (فرائد الفوائد في بيان العقائد) لأحمد بن محمد أمين، طبع عام ١٢٢٠هـ، ولا علاقة له بكتابنا.

ج - علم الكلام :

لاتكاد المراجع تذكر شيئا عن شيوخ الأمدى في هذا العلم، وإن كانت تشير إلى أن ابن فضلان كان يُتقن الأصلين - أصول الدين وأصول الفقه - ومن الطبيعي أن يكون الأمدى قد بدأ دراساته الكلامية في بغداد، ويبدولى أن الأمدى قد اعتمد - بعد ذلك - على نفسه إلى حد كبير في دراسة هذا العلم، حتى بلغ تلك المنزلة التي يُدلُّ بها في أوائل كتبه^(١)، والتي يشهد بها معاصروه ومن بعدهم، من أنه صار أكبر متكلم في عصره، وأبرز المشتغلين بالدراسات العقلية على وجه العموم.

وتمثل مؤلفات الأمدى بوضوح - المرحلة الثانية من علم الكلام، التي تسمى (كلام المتأخرين)^(٢) والتي اختلط فيها الكلام بالفلسفة إلى حد كبير، كما يظهر من الأبهكار و«غاية المرام» و«المبين» و«المتأخذ»، وإن كان للرجل موقف من الفلسفة سنشير إليه عند الحديث عن منهجه. وقد اعتنق المذهب الأشعري، ولعله آخر أعلامه المبرزين، ولكنه يتميز عن أسلافه من شيوخ الأشاعرة، سواء في منهجه الذى حدده والتزمه إلى حد كبير كما سنبين ذلك، أو في آرائه التي تحرر فيها من التزام الأفكار السائدة في المذهب إلى حد ما، وهو يطلق للمكتبة النقدية العنان، فتتناول كل من سبقوه حتى أبا الحسن الأشعري نفسه.

(١) انظر الأبهكار ١/ ١٢، ب وغاية المرام ص ٤.

(٢) انظر الموافقة لابن تيمية حيث يقول عن الأمدى والأمرى (٢/ ٢٣٢). وهما مع الرازى ونحوه أفضل بنى

جنسهم من المتأخرين ... وانظر ابن خلدون في المقدمة ص ٤٦٦، ٤٦٧.

أما مؤلفاته الكلامية فهي :

١- أبكار الأفكار فى أصول الدين :

وهو موسوعة كلامية حافلة المجزها أثناء مقامه بمصر فيما أرجح ، ويبدو أنه ظل ينقحها ويضيف إليها حتى أتمها فى سنة ٦١٢ هـ أى قبيل رحيله من مصر إلى الشام ، كما هو مدون على النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف الأصلية التى سنصفها .

ويجمع كل مؤرخيه على ذكر «الأبكار» فى مقدمة مؤلفاته كما فى أسماء الحكماء للقفطى (ل ١٧٠) وهو ينص على أنه أربعة مجلدات فى أصول الدين ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ٤٥٥) ويسميه أبكار الأفكار فى علم الكلام ، وكذا فى مرآة الجنان للبيهقي (٤/ ٧٤) ، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٤٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٠) ، وفى عيون الأنباء لابن أبى أصيبعة (كتاب أبكار الأفكار فى الأصول) وفى طبقات الشافعية لابن شعبة (ل ٤٧ ب) : «أبكار الأفكار فى أصول الدين» ، وفى طبقات ابن الملقن (مصنف الإحكام والأبكار) ، وفى مرشد الأنام (ص ٧٩٠) ، وفى مفتاح السعادة (٢/ ٤٩) ، وفى هدية العارفين (١/ ٧٠٧) وفى كشف الظنون (١/ ٤١٥) ، والأعلام للزركلى (٥/ ١٥٣) ، ومعجم المؤلفين لكحالة (٧/ ١٥٥) ، ودائرة معارف القرن العشرين (٢/ ٥٦٩) ، وبروكلمان (١/ ٣٩٣) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٢/ ٦١٨) ، وذكره أيضا روزنتال فى كتاب علم التاريخ عند المسلمين (٣٣٦) منسوباً إلى الرازى ونبه على ذلك مترجمه - الأستاذ صالح أحمد العلى - ونسبه إلى الآمدى اعتماداً على ماجاء فى كشف الظنون ، وذكره أيضا ابن تيمية فى كتابه (موافقة صحيح المنقول لصحيح المعقول) فى مواطن عدة ، وناقش مافيه ، بل إنه ينقل منه نصوصاً تبلغ عدة صفحات أحياناً كما فى صفحات ٢/ ٣٣١ - ٣٣٩ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٤ - ٢٤٥ من طبعة السنة المحمدية بالقاهرة ، وهذه النقول تتفق تماماً مع نسخة الأبكار التى فى معهد المخطوطات العربية الآتى ذكرها .

أما عن نسخه :

فيذكر بروكلمان فى الأصل (١/ ٤٩٤) أنه توجد منه نسخة فى برلين برقم ١٧٤١ وفى آيا صوفيا برقم ٢١٦٣ ، وذكر فى الملحق ، كما جاء فى دائرة المعارف

الإسلامية أيضاً، أنه توجد منه نسخة في سراى بتركيا برقم ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ وفي كوبريللى برقم ٧٩٤ وفي السليمانية برقم ٧٤٧ وفي بيروت ٣٨٩، ويحيل على مجلة المشرق البيروتية (٤٠٠ / ٤ - ٤٠٣) وقد رجعت إلى المجلد المذكور من المجلة الصادر في سنة ١٩٠١ فوجدت فيه مقالا للأب أنستاس الكرملى (فى ص ٤٠٠ - ٤٠٣) عن الصابغة أو المندائية ينقل فيه نصوصا تبلغ أربع صفحات من كتاب الأبرار ويقول فيه : « وقد وجدت أفضل متكلمى الأشعرية سيف الدين أبا الحسن بن أبى على الآمدى قد أحسن تمييز هذه الفرق الأربع (التى افتقرت إليها الصابغة) وفاق سائر كتبة العرب ومؤرخيهم فى وصفها ، وإنعام النظر فى تدقيق البحث عنها ، وذلك فى كتابه الجليل المترجم بكتاب أبكار الأفكار ، وهو غير مطبوع إلى يومنا هذا ، وعزيز الوجود ، ولهذا أورد كلامه هنا بتمامه ، أولا : إثباتا لدرر كلامه ومعرفة مقاله ، وثانيا : إقرارا بفضلته وعلو مكان كماله ، قال - ولله دره من قائل « ثم ينقل نصوصه وهى تقابل من النسخة المصورة بمعهد المخطوطات العربية اللوحات من ١ / ٢٢١ إلى ٢٢٣ ولا تكاد تختلف عنها إلا فى ألفاظ نادرة ، ثم يقول الأب أنستاس فى آخر مقاله - بعد أن ينقل نصوص ابن خلدون عن الصابغة - : « وبين أسماء هذه الفرق وأسماء الفرق التى ذكرها سيف الدين الآمدى بن بعيد بنّ ، غير أن الفرق التى ذكرها هذا العلامة الأخير ، هى اصح لأنها تنطبق على حقائق راهنة ، ومذاهب ذكرها أغلب المؤرخين والعلماء » .

هذا ولم يذكر الكرملى أية بيانات عن النسخة التى ينقل عنها من الأبرار، ولعله ينقل عن نسخة بيروت التى ذكرها بروكلمان ودائرة المعارف الإسلامية .

وتوجد من الكتاب عدة نسخ فى آيا صوفيا ٢١٦١ - ٢١٦٨ وقد صور معهد المخطوطات العربية بالقاهرة نسخة آيا صوفيا التى تحمل رقم ٢١٦٥ ، وفى فيض الله برقم ١١٠١ نسخة تحمل اسم (أبكار الأفكار) وقد صورت عنها نسخة أخرى لمعهد المخطوطات العربية أيضا ، وهى كتاب آخر للآمدى سأتحدث عنه فيما بعد (١) .

كما توجد فى دار الكتب المصرية نسختان كاملتان من الكتاب ، إحداهما برقم

(١) كما توجد نسخ أخرى له فى تركيا فى مكتبة ولى الدين باستانبول نسخة فى ٥٥٤ ص برقم ١٩٧٨ وفى أسعد افندى أخرى برقم ١١٣٧ وفى عاطف افندى ثالثة برقم ١٢١١ وفى داماد زاده رابى برقم ١٣٣٠ .

١٩٥٤ علم الكلام ، والاخرى برقم ١٦٠٣ علم الكلام ، وهذه الأخيرة تقع فى ٣١٩ ورقة وفى أولها فهرس مفصل لموضوعات الكتاب ، وقد تم نسخها فى الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٢٥٤ هـ بيد عبد الله بن وبرى زادة ، وليس على هامشها تصويبات إلا فى النادر القليل ، كما فى ل ٧٣ ب و ٢٣١ ب ، ١٢٩٨ ، ب .

أما النسخة الأولى ، فنقلت عنها فى تاريخ متأخر ، إذ تم نسخها فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٣ هـ وتقع فى مجلدين كبيرين : الاول : يقع فى ١٠٠٠ صفحة والثانى فى ١٣١٤ صفحة بخط نسخى جميل .

كما يوجد فى مكتبة (طلعت) بدار الكتب المصرية أيضا نسخة ثالثة برقم ٥٣٤ علم الكلام إلا أنها تحتوى على الجزء الثانى فقط من الكتاب ، وتقع فى ١٨٢ ورقة كتبت بخط دقيق ، وقد نص فى ختامها (ل ١٨٢ ب) على أنه فرغ من تأليف الكتاب سنة ٦١٢ هـ ، وتوجد على هامشها تعليقات بتوقيع مصطفى الحماى ، أما ناسخها ، أوتاريخ نسخها ، فلا توجد إشارة إليهما ، ولكن يبدو من طريقة كتابتها أنها قديمة جدا ، ولايبعد أن ترجع إلى القرن السابع الهجرى ، وبداية هذا الجزء تتفق مع بداية النسختين السابقتين وتختلف مع نسخة معهد المخطوطات العربية - مما يوحى بأنها الأصل ، لهما ولعل البحث يكشف عن وجود الجزء الاول منها .

أما نسختا معهد المخطوطات ، فإحدهما - وهى برقم ٣ توحيد فى فهرس المعهد - مصورة عن مخطوطة مكتبة فيض الله بتركيا كما سبق ، وتقول بيانات المعهد : إنها لكتاب « أبكار الأفكار » لسيف الدين الأمدى ، وإن عدد أوراقها ١٨٠ ورقة ، كتبت فى القرن السابع الهجرى .

والحقيقة أن هذه المصورة عبارة عن كتاب آخر فى علم الكلام لا صلة له بأبكار الأفكار ، أرجح أنه كتاب (المتأخذ على الإمام الرازى) وسأتحدث عنه فيما بعد .

وأما النسخة الاخرى فهى جزءان ، يحملان رقم ٢،١ توحيد فى فهرس المعهد ، وهى نسخة بالغة الأهمية والنفاسة ، وقد تم تكبير صورة عنها لمكتبة كلية دار العلوم ، وقد قرأتها ، وقارنت بينها وبين نصوص غاية المرام تفصيلا .

وفى آخر الجزء الأول من هذه النسخة (ل ١ / ١٣٠٢) مايلي : « تم النصف الأول من أفكار الأفكار فى أصول الدين للإمام العلامة سيف الدين الآمدى رحمه الله تعالى ، وهو من الأصل الذى بخط مصنفه رحمه الله ، أربعون كراسا ونصف كراس ، ويتلوه النصف الثانى إن شاء الله تعالى الأصل الأول : فى الجواهر وأحكامها ... » .

أما الجزء الثانى فبيدأ فعلا بالأصل المذكور (الجواهر وأحكامها) بعد صفحة العنوان وفى آخر لوحه منه (٢ / ٣١١ ب) مايلي : « وبما انتهينا إلى ههنا ثم الكتاب ، والله المسئول وهو المأمول أن يجعله نافعا فى الدنيا ، وذخيرة صالحة فى الأخرى ، وأن يصلى على محمد سيد الأولين والآخرين ، وعلى آله وأصحابه أعلام الدين ، والحمد لله رب العالمين ، وكان الفراغ من تأليفه فى منتصف شهر ذى الحجة من شهر سنة اثنى عشرة وستمائة » .

كما يوجد فى الصفحة الأولى من الجزئين تملك بخط خليل بن كيكلدى العلائى وآخر لتاج الدين السبكي مؤرخ بسنة ٧٦٣هـ ، مما يدل على أن النسخة كتبت قبل سنة ٧٦١هـ حيث لم يحدد تاريخ النسخ - غير أن خطها فى غاية الوضوح والجمال ، وكل من كيكلدى والسبكي من كبار شيوخ الأشاعرة المتأخرين ، فالأول هو أبو سعيد صلاح الدين خليل بن بدر الدين كيكلدى العلائى المتوفى سنة ٧٦١هـ ، وأما الثانى فهو تاج الدين عبد الوهاب السبكي صاحب طبقات الشافعية .

ويلاحظ أيضا أن هذه النسخة روجعت بعناية ، وعلى هوامشها تصحيحات كثيرة لا تكاد تخلو منها صفحة .

وقد سبقت الإشارة عند الكلام على (دقائق الحقائق) ورموز الكنوز ، أنه كثيرا ما يحيل عليهما وعلى مؤلفاته الفلسفية والمنطقية جملة فى الأبكار ، وأنه يشير إلى مؤلفات أصولية أيضا كما سبق فى الكلام على « لباب الألباب » ، كما بينت فى كلامى على « الإحكام ومنتهى السؤل » أنه كثيرا ما يذكر الأباكار ويحيل عليه فيهما ، وبينت هناك مواضع ذلك أيضا .

ويعتبر كتاب (الأباكار) أهم مؤلفات الآمدى الكلامية وأبعدها أثرا ، وهو يشبه فى هذا « الإحكام » فى علم أصول الفقه ، ويعد أحد المراجع الأساسية فى علم الكلام فقد

اعتمد عليه الإيجي في (المواقف) كما يصرح الجرجاني في شرحه له^(١)، وكان في وقت ما مع نهاية العقول والاربعين للرازي، والمواقف للإيجي، وشرح المقاصد للتفتازاني الكتب الخمسة المتداولة بين أصحاب هذا الفن^(٢).

ولعل أكثر الناس اهتماما بالآمدى وكتابه أبكار الأفكار، هو ابن تيمية في كتابه «الموافقة» كما سبقت الإشارة، وهو يذكر في هذا الكتاب موافقة أبي الثناء الأرموى للآمدى فيما يسوقه من حجج في الأبيكار على بطلان التسلسل وغير ذلك من المسائل، وينبه على احتمال تأثره به، يقول ابن تيمية: «والوجه التي ضعف بها الآمدى ما احتج به من قبله على حدوث الأجسام يوافق في كثير منها ما ذكره الأرموى، وهو متقدم عليه، فيما أن يكون الأرموى رأى كلامه وأنه صحيح، فوافقه، وإما أن يكون وافق الخاطر الخاطر^(٣)...» وفي موضع آخر يرجع تأثره به ونقله عنه^(٤).

أما اسم الكتاب فلا يعد أن يكون قد أخذه عن غيره أو توافقا عليه، كما لاحظنا في (الإحكام) وكما سنبين في (غاية المرام) إذ يوجد مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٢٨ حديث باسم (أبيكار الأفكار في مشكل الأخبار) لمؤلف مجهول يحتمل أن يكون قد عاش في القرن السادس أو بعده، لأنه ينقل عن البغوي (الحسين بن سعد بن محمد) المتوفى سنة ٥١٠ هـ^(٥)، ويشبه أن يكون كتابه هذا مختصرا لكتاب أبي جعفر الطحاوي (شرح معاني الآثار). ويوجد في مكتبة لاله لي بتركيا تحت رقم ٢١٧٠ كتاب بعنوان (جنة أبكار الأفكار) لشمس الدين الدلجي، وفي المكتبة نفسها مخطوط تحت رقم ٢٩٢ لعلي بن محمد الآمدى (وهو غير سيف الدين) بعنوان (شرح التهذيب)، وقد طبع سنة ١٢٠١ هـ في ٢٦٨ صحيفة. ويبدو أن علاقة هذه الكتب الثلاثة بكتابنا تقتصر على مجرد التوافق أو التشابه في العنوان.

هذا، وقد اختصر الآمدى كتابه (الأبيكار) في كتاب آخر هو :

(١) شرح المواقف ٤/١ ويشير إلى هذه الحقيقة الإبراهيمي وجارده في (الفكر الديني بين المسيحية والإسلام) ١٦٥/١.

(٢) انظر الرازي وآراؤه الكلامية ص ٤٧. (٣) الموافقة ٢/٢٣١، ٢٣٢.

(٤) الموافقة ٢/٢٣٣، ٢٣٤. (٥) وفيات الأعيان ١/٤٠٢.

منائح القرائح :

نص على ذلك ابن خلكان فى الوفیات (٢/ ٤٥٥) ، ونقل عنه ذلك البستاني فى دائرة معارفه (١/ ٣٥٢) ، ونص عليه أيضا اليافعى فى مرآة الجنان (٤/ ٧٤) غير أنه يسميه (مناهج القرائح) ، وهو تحريف يتابعه عليه صاحب كشف الظنون (٢/ ١٨٤٦) .

وقد أورد هذا الكتاب ضمن مؤلفات الأمدى أيضاً - دون النص على أنه مختصر للأبكار - ابن أبى أصيبعة فى عيون الأنباء (٢/ ٢٧٥) ، والسبكي فى الطبقات (٥/ ١٣٠) ، وابن الملقن فى طبقاته أيضا (ل١٧٥ ب) غير أنه يسميه (مفاتيح القرائح) وهو تحريف أيضا ، وصاحب مرشد الأنام (٧٩٠) وصاحب مفتاح السعادة (٢/ ٤٩) . والبغدادى فى هدية العارفين (١/ ٧٠٧) وهو الذى نص على أنه يقع فى مجلد واحد ، ولكنه لم ينص على موضوعه ، وسركيس فى معجم المطبوعات (١٠) .

هذا ولا نعرف مكان وجود الكتاب^(١) ، وليس من البعيد أن يكون موجودا فى تركيا ؛ لأن صاحب هدية العارفين ينص على أنه مجلد ، مع أن هذا الوصف - فيما نعلم - لم يرد عند أحد من قبله كما لا يبعد أن يكون الأمدى قد اختصر فيه كتابه الكبير (الأبكار) كما فعل فى منتهى السؤل الذى اختصر فيه الإحكام ، على أن الأمدى قد اختصر الأبكار أيضا فى كتابه الذى قمنا بتحقيقه فى الجزء الثانى من هذه الرسالة وهو :

٣- غاية المرام فى علم الكلام :

وقد ذكره ابن أبى أصيبعة - تلميذ الأمدى - فى عيون الأنباء (٢/ ١٧٥) ، كما عده البغدادى فى هدية العارفين بين مؤلفات الأمدى ، ونص على أنه مجلد مما يرجع أنه رآه ، وخاصة أن النسخة الوحيدة التى أمكنت معرفتها من هذا الكتاب توجد فى مكتبة (شهيد على) بتركيا تحت رقم ١٦٩٤ ، وقد صورت عنها نسخة مصغرة لمعهد

(١) لقد بحث فى كافة الفهارس الموجودة فى مصر ، فلم أهدأ إلى نسخة أخرى ، واستعنت بخبيرى المخطوطات المرحوم الأستاذ فؤاد السيد الأمين السابق لمخطوطات دار الكتب المصرية ، والأستاذ رشاد عبدالمطلب وكيل معهد المخطوطات بالقاهرة الذى تفضل فشاركنى فى توجيه رسالة إلى الأستاذ فؤاد سيزكين المقيم فى ألمانيا ، والذى يقوم الآن بمهمة شبيهة بتلك التى قام بها بروكلمان ، ولكن لم يصلنى رد على هذه الرسالة ، فقممت بالتحقيق معتمدا على الأصل الوحيد المصور مقارنة بأبكار الأفكار خاصة ، ثم بسائر مؤلفات الأمدى التى تيسرت لى ، وهى خمسة كتب أخرى .

المخطوطات العربية بالقاهرة طبعت منها صورة لمكتبة كلية دار العلوم ، وقد كانت هي الأصل الذى اعتمدت عليه فى عملية التحقيق التى أنجزتها فى القسم الثانى من هذه الرسالة ، ونشرها المجلس الأعلى للشفون الإسلامية ، بالقاهرة ، عام ١٩٧١ م .

ومما يؤكد ذلك الترجيح أن حاجى خليفة يقدم لنا معلومات دقيقة تدل على خبرة واقعية بالكتاب ؛ إذ يقول فى كشف الظنون (١١٩٣ / ٢) : « غاية المرام فى علم الكلام للإمام سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على الآمدى المتوفى سنة ٦٣١ ، أوله « الحمد لله الذى زلزل بما أظهر من صنعته ... الخ ، ذكر فيه أبحار الأفكار ورتبه على ثمانية قوائين » وهذه المعلومات لم يذكرها أحد غيره ، مما يؤكد رؤيته للكتاب .

وقد أشار ابن تيمية فى كتابه الموافقة إلى كتاب غاية المرام للآمدى - مع أن كل النصوص التى نقلها عن الآمدى وناقشها فى هذا الكتاب ، مأخوذة من (أبحار الأفكار) ، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها - وذلك حيث يقول بعد مناقشته لمشكلة الإرادة فى الموافقة : (والمقصود هنا التنبيه على مجاميع أقوال الطوائف الكبار وما فيها من التناقض ، وأن من عارض النصوص الإلهية بما يسميه عقليات ، إنما يعارضها بمثل هذا الكلام الذى هو نهاية أقدامهم وغاية مرامهم ، وهو نهاية عقولهم فى دراية أصولهم^(١)) وواضح أنه يشير إلى كتاب (نهاية الأقدام) للشهرستانى ، وكتاب (غاية المرام) للآمدى ، وكتاب (نهاية العقول) للرازى ، وقد ألف ابن تيمية كتابه هذا لمناقشة مناهج المتكلمين وخاصة منهج الأشاعرة بالصورة التى انتهى إليها على يد الرازى والآمدى^(٢) .

غير أنى أشير بهذه المناسبة إلى أن ابن تيمية ، رغم عنايته الفائقة بمؤلفات الآمدى ، لم يقرأ - فيما أرجح - كتاب غاية المرام خاصة ، أو فى الأقل لم يقرأه قراءة كاملة ، وذلك أنه يشير فى الموافقة إلى مناقشة الآمدى لادلة حدوث العالم وتزييفه لها ، ثم يذكر أنه اعتمد على دليل لا يقل عنها ضعفا وهو حدوث الأعراض ، وعدم خلو الجواهر عنها ، ومالا ينفك عن الحوادث حادث^(٣) ، وهذا إن صح بالنسبة لموقف الآمدى فى الأبحار ، فهو لا يصدق على موقفه فى غاية المرام^(٤) ، وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد .

(١) الموافقة - تحقيق حامد الفقى ٢٠٣/١ . (٢) انظر السابق ١ / ١٠ - ١١ .

(٣) انظر الموافقة ٢ / ٢٣١ . (٤) انظر غاية المرام ٢٢٩ وما بعدها والأبحار ل ٢ / ١٩١ .

ويبدو أن الآمدي قد اقتبس هذا العنوان - كما أشرنا بالنسبة إلى تسميته الأبيكار والإحكام ودقائق الحقائق - عن والد الإمام الرازي الذي ألف كتابا بهذا العنوان ، قال عنه السبكي : « من أنفس كتب أهل السنة وأشدّها تحقيقاً » ووصف مؤلفه بأنه كان فصيح اللسان ، قوى الجنان ، فقيها أصوليا متكلما » وتحدث عنه ابن أبي أصيبعة (٣٥ / ٢) ، وتوفى سنة ٥٥٩هـ^(١) . على أنه توجد كتب تالية كلامية وفقهية لاعلاقة لها بكتابنا منها :

١) كتاب غاية المرام شرح بحر الكلام للحسن أبي بكر القدسي الحنفى المتوفى سنة ٨٣٦هـ وهو شرح لكتاب أبي المعين النسفى (بحر الكلام) أتمه مؤلفه سنة ٨٣٢هـ ، توجد منه نسخة خطية فى مجلد واحد بالمكتبة التيمورية بالقاهرة برقم ٢٢٣ ، ونسخة فى مكتبة لاله لى ٢٢٧٠ ، وأخرى فى يحيى أفندى رقم ١٩٨ ، وأخرى بمكتبة كوبريللى ١٥٠ عقائد .

٢) وفى نفس المكتبة تحت رقم ٣٠٦ مجاميع كتاب بعنوان (غاية المرام فى عقائد الإسلام والتوسل بأسماء الله الحسنى » للشيخ أحمد الأشهب الفيومى ، وهو منظومة نونية طبعتها مطبعة الترقى بالقاهرة سنة ١٣١٨هـ ، وكان صاحب كشف الظنون (٢ / ٤٥٣) قد أشار إلى كتاب اسمه (غاية المرام فى عقائد الإسلام) ، فلعله هو .

٣) وفى التيمورية أيضا برقم ٢٤٨ كتاب للعلامة ابن سليمان الكنكائى الشيعى المتوفى سنة ١١٠٧ كتاب اسمه (غاية المرام وحجة الإسلام) طبع فارس سنة ١٢٧٢هـ .

٤) ويوجد فى مكتبة الأزهر برقم ١٧٧ عام ٧١ / خاص كتاب لمحمد بن أبى العباس أحمد الرملى اسمه (غاية المرام فى شرح شروط المأموم والإمام) .

٥) ويوجد بالمكتبة العمومية باستانبول كتاب بعنوان (غاية المرام فى أسماء الرجال) برقم ١٢٠٩ ، وتوجد نسخة أخرى من الكتاب نفسه لمحمد بازلى الكردى برقم ١٠٤٢ ، كما توجد من نفس الكتاب ونسخه أخرى بمكتبة نور عثمانية بعنوان « غاية المرام فى رجال البخارى » لمحمد بن محمد داود - البازلى برقم ٩٢١ مجلد - وهو من علماء القرن العاشر الهجرى .

(١) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٥٠ ، وانظر أيضا عن الخطيب وكتابه هذا نشأة الفكر للدكتور النشار /

ونظرا لان غاية المرام هو موضوع القسم الثانى من هذه الرسالة ، ولانى قد اعتبرت
أبكار الأفكار كالأصل له ، واستعنت به فى توثيق نصوصه وتحقيقها ، فينبغى أن أقدم
كلمة فى طبيعة العلاقة بين الكتابين :

يظهر بشكل قاطع لكل من يقرأ الكتابين أنهما مؤلف واحد ، وإن الغاية تبدو
كمختصر للأبكار ، وقد نهت فى التحقيق على مواضع عدة من الكتابين اتحدت فيها
العبارة تماما إلا من فوارق نادرة^(١) ، ولكنى أوجه النظر هنا إلى موضعين لهما أهمية
خاصة ، أما الأول فهو الورقة المفقودة من الأصل الذى اعتمدت عليه لغاية المرام ، وهى
اللوحة ١٢٧ ، ب ، وما نقلته عن الأبكار استيفاء لهذا النقص من اللوحة ١ / ١٦٢ ، ب ؛
حيث يؤكد السياق - فيما يسبق الجزء الساقط وما يلحقه - الاتفاق التام بين
الكتابين^(٢) . أما الموضع الثانى فهو كلام الآمدى فى غاية المرام على مسألة التسلسل
(ص ٩ - ١٥) وفى الأبكار (١ / ١٤٢ - ٤٣ ب) وما نقله ابن تيمية عن الآمدى فى
الموافقة (٢ / ٢٣٨ - ٢٤٠) ؛ فإننا نجد الكتب الثلاثة متفقة تماما اللهم إلا فى الفاظ
معدودة ، وليس أدل من ذلك على انتماء الكتابين المذكورين لمؤلف واحد ، فإذا كان
الأبكار - لشهرته وتعدد نسخه بين أيدينا ، وما نقلته المصادر المختلفة عنه كما سبقت
الإشارة إليه - لايشك فى نسبه إلى الآمدى ، فكذلك كتابنا هذا . وأخيرا فإنى أشير إلى
أمرين آخرين يؤكدان نسبة كتابنا هذا إلى الآمدى صاحب الأبكار :

أول هذين الأمرين : ورود بعض النصوص فى الكتابين على نحو واحد حتى
ليتكسر فيها نفس الخطأ ، فمن ذلك إيراده فى الأبكار (١ / ١٨٣) للآية الكريمة من سورة
النحل ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ على هذا النحو الخاطيء
﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ .. ﴾ ويقع فى نفس هذا الخطأ فى غاية المرام (ل ٤٩ أ) ، ويبدو أنها
التبست عليه بالآية الكريمة من سورة يس ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ ﴾ . والمهم هنا دلالة ذلك على نسبة الكتابين لمؤلف واحد ينقل ما أثبتته من
نصوص فى أحد كتابيه إلى آخر دون أن يفتن إلى ما وقع فيه من لبس وخطأ .

(١) انظر مثلا غاية المرام (ص ١٦ ، ١٧ ، ٩٠ ، ٩٨) والتعليقات بهامشها .

(٢) انظر ص ٦١ ، ٦٢ من غاية المرام ، ط أولى ١٩٧١ بالقاهرة .

أما الأمر الثانى : فهو احتواء غاية المرام على أفكار خاصة بالآمدى لم تنسب إلى سواء ، وذلك كقوله بجواز استناد القديم إلى الفاعل المريد المختار^(١) . مما أشار إليه بعض المؤلفين اللاحقين ، واعتبره قولاً انفرد به الآمدى^(٢) .

ولكن ... هل يعتبر غاية المرام مختصراً للأبكار ؟

هذا ما يبدو بوضوح لمن يقارن بين الكتابين ، إلا أنه سيلمس تطور تفكير المؤلف فى عديد من المواضع بحيث ينقد فى الغاية بعض ما أقره فى الأبكار ، مما سنشير إليه فى مواضعه من هذه الدراسة ، ونشير هنا على سبيل المثال إلى ما ذكره الآمدى حول حدوث العالم فى (الغاية) ونقده للدلالة الكلامية التقليدية كالإمكان والجوهر والعرض (ص ٢٤٦ ومابعدهما) ، وإلى وما ذكره فى الأبكار ل ٢ / ٩٤ ب ومابعدهما ؛ حيث اعتمد على دليل الجوهر والعرض لإثبات حدوث العالم ، وهذا مما يؤكد كون الغاية لاحقاً للأبكار ، إذ هو يحوى خلاصة الأبحاث الموجودة فيه ، مع إضافة تحقيقات جديدة ، وبشهاد لهذا قوله فى مقدمة (غاية المرام) ، « وضمنته أبكار الأفكار » فإنه من البعيد أن تكون هذه الكلمة مجرد استعمال مجازى ، خصوصاً إذا لاحظنا إشارة المؤلف فى مقدمة منتهى السؤل إلى كتاب (الإحكام) والاول يعد اختصاراً للأخير ، على أن العادة الجارية أن يصدر المؤلف كتابه الكبير ، ثم يوجزه فى الملخص ، ولو حدث العكس - وهذا نادر - فإنه يستأنف تأليفاً جديداً لينقل فيه عبارات كتابه الموجز بنصها فى أكثر الأحيان .

وحتى يطمئن القلب إلى هذا رأى فإنى أشير إلى عدة أمور تبدو معارضة له :

١- أن الآمدى لا يشير إطلاقاً فى غاية المرام ، سوى المقدمة ، إلى كتابه الأبكار ، أو يحيل عليه كعادة المؤلفين ، خاصة أن الاول مختصر للأخير .

٢- أن التاريخ المدون فى ختام كتاب (غاية المرام) يدل على أنه نسخ فى حياة المؤلف سنة ٦٠٣ هـ ، بينما التاريخ المسجل فى ختام الأبكار ، فى نسخة آيا صوفيا ونسخة القاهرة - طلعت ، يدل على أنه انتهى من تأليفه فى منتصف شهر صفر سنة ٦١٢ هـ كما ذكرت من قبل .

(١) انظر غاية المرام ل ١٠٢ ب . (٢) انظر الدرة الفاخرة لئلا عبد الرحمن الجامى ص ٢٧٧ .

٣- احتواء كل من الكتابين على آراء تبدو مخالفة لما فى الآخر ، مما أشرت إلى نماذج عديدة منه فى الهوامش التى قارنت فيها بين الكتابين فى غاية المرام^(١).

وردا على ذلك أقول :

١- أما مسألة الإحالة فمما يهون منها أن المؤلف لا يشير فى غاية المرام أيضاً إلى أى كتاب آخر له ، والإحالة الوحيدة فى هذا الكتاب كانت مجملة . إذ أحال فى مناقشته لمسألة المدوم على (مؤلفاته المنطقية) (ل ١٠٨) ، وكما أنه لا يحيل فى غاية المرام على الأبكاز ، فهو أيضاً لا يحيل فى الأخير على الأول ، ولو كان غاية المرام أسبق تأليفاً لقد كان من المتوقع أن يحيل عليه فى الأبكاز ، كما أحال فيه على عدة كتب أخرى منطقية وجدلية وأصولية كما أشرت فيما سبق .

على أنا نجد محقق كتاب (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه)^(٢) يشير إلى أن ابن حزم يحيل فى كتاب (التقريب) على كتابه (الفصل) ويحيل فى هذا الأخير على الكتاب الأول ، ورغم هذا يقول : إن هذا (لا يدلنا على أن التقريب سابق للفصل فى الزمن . . وقد يدل على أنه توفر على تأليف الكتابين دون استيفاء لأحدهما قبل الآخر ، وأنه كان يراوح فيما بينهما) ، ويميل برغم هذا إلى أن (التقريب) لاحق لكتاب (الفصل) . أما الآمدى فإنه لم يشر قط فى الأبكاز إلى غاية المرام أو أية مؤلفات كلامية أخرى له ، بينما أشار فى مقدمة غاية المرام إلى أبكار الافكار .

وقد يقع لبعض المؤلفين من جرت عادتهم بالإحالة كثيراً على مؤلفاتهم الأخرى أن يهمل ذلك أحياناً ، ومن نماذج ذلك ما لاحظته (اسين بلاسيوس) على كتاب (معارج القدس) للإمام الغزالي ، ومع ذلك ، فإنه لا يجد هذا الأمر وحده كافياً للشك فى نسبة هذا الكتاب المذكور إليه^(٣) .

ب- أما بالنسبة للتاريخ المسجل على مخطوطتى الكتابين وما قد يفيد من سبق الغاية للأبكاز ، فإنه لا يقوى على معارضة مضمونهما الذى يدل على عكس ذلك ، على

(١) انظره (ط ١٩٧١م) ص ٢٥٨ - ٢٧٤ .

(٢) انظر (التقريب ...) تحقيق الدكتور إحسان عباس . مقدمة المحقق ص : ب ، ج .

(٣) انظر كتاب (فى النفس والعقل) د. قاسم ص ١٠٠ .

أنه يمكن تفسيره بمثل مانقلته عن الدكتور إحسان عباس - محقق (التقريب) - بشأن كتابي ابن حزم (الفصل والتقريب) . وقد شرع الأمدى فى تأليف كتابه (الإحكام) بعد وصوله إلى دمشق سنة ٦١٧ وأهداه إلى الملك المعظم كما يقول فى المقدمة التى كتبها قبل أن يتم الكتاب ، ولم ينته من تأليفه إلا سنة ٦٢٥ بعد وفاة الملك المعظم، مما يدل على طول الوقت الذى كان يبذله فى تأليف كتبه الكبار ، فلعله بدأ فى تأليف الأبكاري ، ثم فى الغاية بعد ذلك ، ولكنه أنجزه سريعا لصغره ، ولم ينجز الأبكاري إلا فى سنة ٦١٢ هـ.

وهناك احتمال آخر ، وهو أن يكون الرجل قد أعاد تأليف كتابه الكبير مرة ثانية بعد خروجه من مصر إلى حماة ، كما حدث لغيره من المؤلفين . واحتمال أخير ، وهو أن يكون تاريخ النسخ المسجل على كتاب (غاية المرام) خاطئا ، أو محرفا ، وهو الأشبه .

جـ- وأما الاختلاف الواقع بين الكتابين ، فهو يؤكد كون الغاية لاحقا للأبكاري بعد أن ثبت أنهما لمؤلف واحد ، وذلك أننا سنبين فى هذه الدراسة أن الآراء التى نصرها فى «الأبكاري» أقرب إلى التزام السائد فى المذهب ، بينما تعبر الآراء التى انتهت إليها فى «الغاية» عن روح متحررة من هذا الالتزام إلى حد ما ، وهذا هو ما يوافق منطق التطور ، فقد بدأ الرجل أشعريا ، وعاش أشعريا طول حياته ، فمن الطبيعى أن يجرى أول الأمر على ما هو السائد بين الأشاعرة ، فإذا ما استحكمت واكتملت معارفه وأدواته ، وطال نظره فى مواضع الخلاف ، نزع إلى آراء مستقلة ، أو استقى بعض النظريات من خارج النطاق الأشعري ، إيمانا منه بقوتها وصدقها ، واستجابة لروحه النقدية الغلبة ، وهى مرحلة من مراحل التطور الفكرى ، تشبه من بعض الوجود بدايته الحنبلية مجازاة لما هو سائد فى بلده ، وانتقاله بعد ذلك إلى المذهب الشافعى فى بغداد ، بعد أن تقدم فى الدراسات الفقهية والأصولية والجدلية .

والآن فلننتقل إلى باقى كتبه الكلامية :

٤- خلاصة الإبريز - تذكرة الملك العزيز :

هى رسالة موجزة فى العقائد ألفها للملك العزيز بن صلاح الدين ، وليس العزيز بن الظاهر صاحب حلب . وصلة الآمدى بالعزيز بن صلاح الدين معروفة ، وقد رجحنا أنه جاء معه إلى القاهرة بعد أن استولى على دمشق سنة ٥٩٢ هـ ، كما جاء معه أيضا موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ، الذى ألف له أيضا رسالة فى الحديث سماها (اللواء العزيز باسم الملك العزيز) ذكرها ابن أبى أصيبعة^(١) ، وقد نص أيضا على أن الآمدى ألف كتابه هذا للملك العزيز بن صلاح الدين^(٢) . كما ذكره البغدادى فى هدية العارفين (٧٠٧ / ١) ونص على أنه فى العقائد ، وكذا فى إيضاح المكنون (٤٣٢ / ١) .

ولم أعرف شيئا عن مكان وجود الكتاب الآن ، وإن كنت أتوقع وجوده فى «أستانبول» .

٥- رسالة فى علم الله :

ذكر بروكلمان فى الملحق نقلا عن مجلة جمعية المستشرقين الألمان (عدد رقم ٩٠ ص ١١٦) أنها توجد بمكتبة المدينة بالحجاز برقم (٤٦١) وأنها للآمدى المتوفى سنة ٦٣١ ، ولانجد إشارة إليها فى مرجع آخر .

ولمسألة العلم الإلهى أهمية خاصة فى علم الكلام ، لا مجرد ماأثاره حولها الإمام الغزالى فى (التهافت) و (المنقذ) بل منذ تعرض شيخه إمام الحرمين الجوينى للاتهام بسبب ما قرره بشأنها من فكرة الاسترسال التى اعتبرت نزوعا إلى رأى ابن سينا وأمثاله^(٣) ، وإن كنت أميل إلى أن الآمدى فى تأليفه رسالة مفردة فى هذه المسألة بالذات ، لا يبعد أن يكون متأثرا بمعاصره ابن رشد الذى أفرد لها رسالة باسم (ضميمة فى العلم الالهى)^(٤) ، وذلك لما بينهما من مشابهة توحى باطلاعه على كتبه ساوضحها فيما بعد . وأرجو أن تتاح لى فرصة الاطلاع على هذه الرسالة - بعد أن بذلت محاولة

(١) طبقات الأطباء ٣ / ٣٤٦ . (٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٦٤ - ٢٨٢ .

(٤) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية للدكتور قاسم ٥١ ، ٥٢ .

للحصول عليها - فإنها فضلا عن أهمية موضوعها ، قد تلقى ضوءا على العلاقة بين الآمدى وابن رشد^(١) .

٦- ملخص المطالب العالية ونقده (المأخذ) :

تحدثت من قبل عن كتاب كشف التموهيات ، وعن اعتقاد بعض من تعرضوا لمؤلفات الآمدى قديما وحديثا ، أنه هو نفسه كتاب (المأخذ على الإمام الرازى) وبينت أن (كشف التموهيات) إنما هو شرح محايد لإشارات ابن سينا لعللاقة له بالرازى ، وليس هو كتاب المأخذ كما توقع ذلك بعض الباحثين ، والآن ماحقيقة كتاب المأخذ ؟

لقد اطلعت على النسخة المسماة خطأ (أبكار الأفكار) والموجودة بمعهد المخطوطات تحت رقم ٣ توحيد ، المنقولة عن الكتاب رقم ١١٠١ بمكتبة فيض الله بتركيا ، وعدد أوراقها ثمانون ورقة - كما تقول بيانات المعهد - كتبت في القرن السابع الهجرى ، فوجدته خاليا من أية إشارة إلى اسمه ، أو اسم مؤلفه ، ولا أدرى علام اعتمد خبراء المعهد ، أو مفهرسو مكتبة فيض الله فى اعتبارهم إياه إحدى نسخ (الأبكار) ؟ ولعلمهم اعتمدوا على مايوجد فى الصفحة الثانية من المخطوط من ترجمة لسيف الدين الآمدى منقولة عن كتاب (عفيف الدين اليافعى)^(٢) فى مناقب الأئمة الأشعرية ، تحت عنوان (ترجمة مؤلف الكتاب) ولكن هذا إن ساعد على الاعتقاد بأن الكتاب أحد كتب الآمدى فهو لايعبر عن حقيقة الكتاب نفسه .

فقد تبين لى للوهلة الاولى ، أننى بإزاء كتاب آخر لأصله «بالأبكار» كما يظهر من محتوياته التى سأصفها :

كل مايجده على ظاهر الكتاب تَمَلُّكٌ فى الصفحة الاولى كتب سنة ١٠٦٥ هـ يتضمن الآتى : (من كتب الفقير إلى الله سبحانه وتعالى محمد ... اشتراه فى شوال سنة ١٠٦٥ ، وبشمن قدره) وإلى جوار ذلك توقيع باسم إسماعيل جلبى ، ويلى ذلك ترجمة الآمدى المشار إليها آنفا ، ويوجد فى آخر لوحاته مايلى : قوله تعالى ﴿والله على

(١) هذا وقد أمكن الحصول على نسخة من هذه الرسالة تبين لى - بعد قراءتها - أنها ليست لأبى الحسن الآمدى - وإنما هى لآمدى آخر متأخر عاش فى العصر العثمانى .

(٢) عبد الله اليافعى المتوفى سنة ٧٦٨ هـ صاحب «مرآة الجنان» وغيره ، انظر معجم المؤلفين ٦ / ٣٤ .

كل شيء قدير ﴿ وفعل العبد شيء فكان مقدورا لله تعالى ، وأمثال هذه الآية كثيرة .. قوله تعالى : ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ والانتصار إما كما فى المصارعة ، أو بالبيان كما فى المناظرة ، والآية تدل على أن كل ذلك من الله تعالى . فإن قلت : إن النصر قد يكون بإزالة الخوف وتقوية القلب وبالملائكة . قلت : الآية ... عامة فتتناول كل ذلك . والله - تعالى - أعلم ﴾ وبلى ذلك ختم مكتبة فيض الله ، وحوله تعليقات غير واضحة وزخارف وخطوط ، ثم ينقطع الكتاب بصورة تدل على نقص هذه النسخة وعدم تمامها .

وأجندنى بحاجة إلى ذكر محتويات الكتاب ، فهى الدليل الوحيد على شخصيته : يوجد فى اللوحة ١٢ من الكتاب البسملة ثم دعاء (رَبِّ تَمِّمْ بِفَضْلِكَ) وبجواره رقم الكتاب بمكتبة فيض الله وختمها .

ثم يلى ذلك (الكتاب الأول فى معرفة ذات الله تعالى ، وفيه أبواب : الباب الأول : فى المقدمات ، والباب الثانى : فى إثبات العلم بالصانع وفيه قسمان ، والباب الثالث : فى الوجوب والوجود والنفس وما يشبهها وفيه مسائل ... أما بقية أبوابه وفصوله ، فهى على النحو التالى :

الكتاب الثانى فى (الصفات) وفيه أربعة أبواب : الباب الأول : فى صفات الجلال ، الباب الثانى : فى الصفات الإيجابية ، الباب الثالث : فى أسماء الله تعالى ، والباب الرابع : فى بقية صفات الله تعالى ، والكتاب الثالث : فى القدم والحدوث ، والكتاب الرابع : فى الزمان والمكان ، والكتاب الخامس : فى الهيولى ، والكتاب السادس : فى الأرواح ، والكتاب السابع : فى النبوات ، والكتاب الثامن : فى الجبر والقدر . والكتاب الأخير لا يوجد منه فى هذه النسخة إلا عدة أوراق .

وبمقارنة هذه المحتويات بما فى كتاب الأبهكار يتضح أن الكتاب لاصلة له مطلقا بأبكار الأفكار ... أما هويته فقد رجحت أن يكون مختصرا لكتاب (المطالب العالية للإمام الرازى) ، وبمقارنته بالمطالب العالية الموجود بنفس المعهد تحت رقم ٢١٨ توحيد تأكدت من صدق هذا الفرض تماما ، وأن هذا الكتاب هو مختصر لكتاب المطالب العالية ، يبلغ نصف حجمه تقريبا ، غير أنه ليس مجرد تلخيص محايد للكتاب المذكور ،

بل إنه فى مواضع عديدة من الكتاب - لا يكاد يخلو منها فصل من الفصول - يتعقب الإمام فيما يذكره ، ويرد عليه ، وذلك كما فى آخر الباب الأول من الكتاب الأول (ل ٦ ب ، ١٧) حيث يقول : قال الإمام : .. ويعدد أقواله ، ثم يقول : والجواب كذا . وفى لوحة ٧ ب يمضى فى تلخيص ما فى المطالب ، ثم يتوقف ليعلق قائلا : وأنا أقول لانسلم .. ثم يعترض على ما ذكره الرازى فى المطالب ، ومثله فى لوحات ٩ و ١٠ و ب وهكذا لاتكاد تخلو لوحة من هذه المواخذات الموجهة إلى الإمام فيما يقرره .

وهو فى بعض الأحيان يذكر اختلاف الرازى مع ابن سينا ، ويقول : قال الشيخ كذا ، أو احتج الشيخ بكذا ، ثم يقول : واحتج الإمام بكذا ، وبعد ذلك يعقب قائلا : وأنا أقول كذا ، ومن نماذج ذلك لوحات ٢٢ - ١٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٤٠ ب ، ولعل هذا هو ما دعا بعض القدماء ممن لم يدرسوا الكتاب إلى اعتباره نقدا لشرح الرازى لإشارات ابن سينا ، وقد نقل ذلك عنهم بعض المتأخرين ، وحقيقة الأمر - كما ترجح لدى - أن ذلك الكتاب هو (المأخذ على الإمام الرازى فى كتابه المطالب العالية) وليس فى شرحه للإشارات .

ولما كان (أفضل الدين الخونجى) وهو أحد الأشاعرة المشتغلين بالدراسات العقلية (١) ، قد قام بتلخيص كتاب الرازى المذكور فى كتابه « اختصار المطالب العالية » وتوجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية برقم ٨٤٠ علم الكلام ، وأخرى فى التيمورية برقم ٧٤٧ عقائد ، فقد رجعت إلى النسخة الأولى من هذا الكتاب ، ووجدته يشير فى مفتتحه (ل ١٢) إلى أنه سيقوم بتلخيص المطالب العالية ونقد بعض مافيها : « وكتاب المطالب العالية .. جامع لأكثر مباحث المتقدمين والمتأخرين ، دعانى إلى تلخيص هذا الكتاب .. وأضفت إليه من قبلى حل بعض الإشكالات التى أوردها ، وأهمل جوانبها ... وعبارتى فيما يختص بى من الكلام « ونحن نقول » ، وماعدا ذلك فهو نقل لما ذكره المصنف نفسه .. » وفى خاتمة هذه النسخة (ل ١٥٤ ، ب) دعاء تليه الإشارة إلى أنه قد تم نسخه فى الرابع من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤٣ هـ بيد محمد بن أبى بكر بن إسماعيل السيوفى . فتأكدت أنه كتاب آخر غير كتابنا وإن تشابها فى الموضوع والغاية ،

(١) راجع عنه وعن دوره فى الرد على أسفلة الملك فردريك إلى الملك الكامل - الحركة الفكرية ص ١٤٩ ، والحياة العقلية ص ١٥٤ .

فهو يتميز ببسط في العبارة ، بينما يعتمد كتابنا إلى الإيجاز الشديد حتى ليعبر عن المسائل المختلفة بالحروف بدلا من الكلمات «أما ١ فكذا وأما ب فجوابها كذا .. الخ» ، كما أن الخونجي ينص على أن سيبدأ آراءه الخاصة بقوله (ونحن نقول) بينما نجد الآمدى فى مثل هذه المواضع يعبر بقوله : (وأنا أقول) كما فى ل ١٤ ، ١٠ ب وغيرهما ، كما أن حجمه يبلغ ضعف كتابنا تقريبا .

وخلاصة القول أن هذا الكتاب « المتأخذ » لعللاقة له إطلاقا « بأبكار الأفكار » وأنه - على سبيل القطع أيضا - تلخيص (للمطالب العالية) ونقد له ، وأنه يختلف عن كتاب الخونجي فى نفس الموضوع ، وأنه كما أشرت فى كلامى على كشف الترمويهات ، قد يكون هو (كتاب المتأخذ على الإمام الرازى) الذى ذكره مؤرخو الآمدى وظنوه (كشف الترمويهات) مع أن الكشف شرح لإشارات ابن سينا ، ولعللاقة له بالإمام الرازى وآرائه ، وهذا قصارى ما أستطيع قوله الآن .

وأختم كلامى عن كتب الآمدى بذكر باقى هذه الكتب ، مما لم أستطع تحديد موضوعه ، أو العلم الذى يتناوله . ثم بكلمة موجزة عن ملامحه العامة مؤلفاً وكاتباً :

١- الكتب المجهولة الموضوع :

١- كتاب الفرائب وشرح العجائب فى الاقترانات الشرطية- مجلد :

لم يذكره غير البغدادى فى هدية العارفين (١ / ٧٠٧) وأرجح أنه فى استانبول ، ويجوز أن يكون كتابا فى المنطق ، وأن اسمه قد دخله بعض التحريف ، أو فى موضوع آخر لائتمك تحديده .

٢- الفريدة الشمسية :

ذكره بروكلمان فى الملحق نقلا عن مجلة جمعية المستشرقين الألمانية العدد ٩٠ ص ١١٦ ، وقال : « إنه يوجد بمكتبة مدينة فى الحجاز برقم ١٤٤ أ » ولا يعرف موضوعه أيضا .

٣- منتهى السالك فى رتب المسالك :

ذكره ابن أبى أصيبعة فى طبقات الأطباء ٢ / ١٧٥ والبغدادى فى هدية العارفين

٧٠٧/١ ، ولا يدري مضمونه ، ولا مكان وجوده الآن .

هذا وقد سلفت الإشارة إلى ثلاثة كتب أخرى نسبت إلى الأمدى هي : تفسيره سورة يس ، ودقائق الإخبار (نسبهما إليه بروكلمان) ، وغرر الدر - مختصر حكم الإمام على التي جمعها الشريف المرتضى (نسبها إليه واضح فهرست مكتبة المخطوطات العربية بجامعة برنستون) وقد بينتُ فيما سبق حقيقة هذه الكتب الثلاثة وأنها ليست للأمدى .

ب- بقي أن أشير إلى ملاحظات سريعة على الأمدى تميز أسلوبه في التأليف ، وتلفت نظر من يقرأ له ؛ فمن ذلك :

١- عنايته البالغة بتحقيق المذاهب والآراء حول المسألة التي يتناولها بالبحث ، وتحرير محل النزاع قبل الدخول في مناقشة الآراء وعرض أدلتها للخلوص إلى الرأي الراجح ، أو الاعتراف بالعجز عن تحديده مع ترك الباب مفتوحاً لمن يأتي بعده . ويتمثل هذا بوضوح في كتبه الكلامية والأصولية ، وقد أشرت إلى نماذج منه^(١) ، وسيأتي في القسم الثاني من هذه الدراسة شواهد عديدة على ذلك .

٢- ومحاولته هضم المسائل المختلفة المتناثرة فيما يتناوله من العلوم ؛ ليعيد ترتيبها ونظمها في مباحث كلية قليلة العدد ، وأكثر ما يتمثل هذا في كتبه الأصولية ، وقد أشرت فيما سبق إلى تنويه بعض العلماء بهذه السمة في مؤلفاته .

٣- وعنايته باختيار عناوين كتبه وأسمائها ، وتأنقه في ذلك مع غلبة طابع الجناس والسجع الذي ساد في عصره ، وإن كان لا يتحرج من استعارة بعض هذه الأسماء ممن سبقوه ، كما أشرت إلى ذلك فيما يتعلق بغاية المرام ، والإحكام وغيرهما .

٤- واختصاصه بعض أمراء عصره ، ممن عُرف عنهم الاشتغال بالعلم وتقدير أهله ، بإهداء بعض مؤلفاته إليهم ، كما أشرت إليه فيما يتعلق بالإحكام وكشف الترميمات والمبين .

٥- وعنايته بالأسلوب ، ولئن كان يبدو في بعض الأحيان معقداً غامضاً ، فرمما كان مرجع ذلك إلى طبيعة الموضوعات ودقتها من ناحية ، وإلى غلبة أسلوب الجدل

(١) انظر الإحكام - ط سنة ١٩٦٨ - ٣ / ٧٦ ، ٨١ ، ٦٩ ، وغاية المرام وخصوصاً في أول كل مسألة .

وتقسيماته المطولة من ناحية أخرى ، فضلا عن إسرافه أحيانا في استخدام الأفكار والمصطلحات المنطقية كما في غاية المرام - وقد أشرت إلى ذلك في تعليقاتي على هذا الكتاب الأخير. وربما كان أنصح كتبه أسلوبا هو كتاب (الإحكام فى أصول الأحكام) الذى ألفه فى دمشق فى أخريات حياته .

٦- واتجهاه إلى اختصار كتبه الكبار فى مختصرات موجزة كما فعل بالنسبة إلى (الإحكام) (والابكار) ، وهى ظاهرة أخذت تشيع فى عصره وفى العصور اللاحقة .

٧- وحرصه على أن يشرح كتب السابقين بدلا من التأليف إذا وجد ما يدعو إلى ذلك ، كما فعل بالنسبة للإشارات والتنبيهات ولبعض المؤلفات فى علم الجدل والخلاف قبله ، غير أنه لم يُكثر من ذلك . وهذه ناحية تكملها ناحية أخرى فى تأليفه ، وهى حرصه فى الوقت نفسه على نقد هؤلاء السابقين فيما يرى أنهم أخطئوا فيه ، ويتمثل هذا بوضوح فى موقفه من الإمام الرازى فى كتاب المآخذ الذى تحدث عنه فيما سبق ، وفى غاية المرام أيضا فهو فيه يتعقب الشهرستائى فى كثير من آرائه التى أبداها فى نهاية الأقدام ، وينقل عنه نصوصه ، ثم يناقشها دون أن يسميه ومع التصريح باسمه أحيانا كما بينته فى التعليقات على (غاية المرام) .

٨- ونلاحظ أخيراً أنه أصدر فى مصر عدیدا من الكتب التى تشمل مجالات مختلفة من الثقافة الإسلامية : كالكلام والجدل والخلاف والأصول والمنطق والفلسفة ، كما تؤكد ذلك الإحالات التى يتضمنها كتاب (أبكار الأفكار) وسبق ذكر نماذج منها . وسواء ألف هذه الكتب فى مصر أو أظهرها فيها وكانت معه عند قدومه إليها ، كما قد يفهم من عبارة بعض مؤرخيه ، فهى فترة من حياته تمتاز بالخصوبة والإنتاج وتنوع الاهتمامات ، ولاغرو فقد قضى الرجل على ضفاف النيل أهم سنى حياته مابين الأربعين والستين ، بدأها معيدا ، وانتهى خلالها إلى مرتبة التصدر ، وعاش للعلم والتعليم لم تشغله المناصب أو تثقله المسؤوليات .

بينما نجد بعد مفارقتة مصر يكاد يقتصر فى (حماة) على الإنتاج الفلسفى ، إذ أصدر هناك المبين وكشف الترميزيات ، وهى فترة قصيرة لاتزيد على خمس سنوات ، ولعله نقح فيها أعمالا سابقة شجعه على إتمامها أمير حماة ذو الميول الفلسفية كما يستفاد من مقدمة كتابه (كشف الترميزيات) .

أما الفترة الأخيرة في دمشق فقد توفّر فيها - في الأغلب - على التأليف في أصول الفقه فأصدر «الإحكام والمنتهى»، ولعل مانعرفه عن ميول الملك المعظم الذي استدعاه من حماة، وأسند إليه الإشراف على المدرسة العزيزية، وما أعقب وفاته من ظروف مضطربة غير مواتية، تجعل اقتصاره على هذا الضرب من المؤلفات أمراً مفهوماً.

بقى الآن أن نتناول (منهج الأمدى) في دراساته الكلامية، لنخلص من ذلك إلى بيان آرائه ومواقفه من مسائل الكلام في الباب الثاني بإذن الله.

الفصل الرابع

منهجه

تمهيد :

ينهج الآمدى فى دراساته الكلامية منهجاً يعتمد على النظر العقلى والدليل الشرعى معا ، غير أنه يوسع من نطاق الاعتماد على البرهنة العقلية؛ إغلافاً فى النزعة العقلية التى سادت لدى متأخري الأشاعرة واقتربت بهم من المنهج الاعتزالى . ويقف موقفاً متسامحاً من منهج (الذوق الصوفى) .

وهو يميل - من حيث صورة الفكر وصياغته - إلى استخدام المنطق الصورى الارسطى ، مع نقد صارم للمناهج الكلامية التقليدية، دون أن يجره ذلك إلى تبني الآراء الفلسفية نفسها ، بل يحتفظ دائماً بموقفه النقدى المتحرر إزاءها ، وقد يتخذ منها - كمتكلم - موقف الخصومة أحياناً كثيرة . وقد احتفظ الآمدى بروحه النقدية تلك وهو يناقش شيوخ المذهب الأشعرى نفسه مع أنه من أتباع هذا المذهب .

ولبيان هذه الملامح التى يتسم بها منهجه ، نُفرد لكل منها مبحثاً خاصاً :

الأول : عن موقفه من النظر العقلى .

الثانى : عن موقفه من المناهج الكلامية الأخرى .

والثالث : عن موقفه من المنطق الصورى .

(أ) موقفه من النظر العقلى

يبدأ الآمدى كتابه (غاية المرام) بالكلام عن إثبات « واجب الوجود » ، ولكنه لا يختم هذا « القانون » حتى يتكلم عن نفاة النظر العقلى ، ويناقش اعتراضاتهم عليه (١) . بينما نجد فى (الأبهكار) يخصص لهذا الجانب المنهجى ثلاث قواعد من بين القواعد الثمانية التى يقوم عليها الكتاب ، وهى أبحاث كلامية تقليدية فى المعرفة والنظر العقلى وطرق الاستدلال ، نجدها فى الكتب الكلامية (٢) الأخرى .

النظر العقلى والعلم :

فى القاعدة الأولى من (الأبهكار) يتكلم الآمدى عن (حقيقة العلم وأقسامه) (٣) ، فيستعرض تعريفات الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة للعلم ، ويناقشها جميعا ، حتى تعريفات (الشيخ الأشعرى) نفسه ، فيصفها كلها - بأنها (مدخولة) (٤) . ثم يقرر صعوبة تعريف العلم ، واختلاف المتأخرين فيه بسبب ذلك (٥) ، ويختار هو فى تعريفه أنه : « عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف تمييز حقيقة ماغير محسوسة » (٦) . ويلم يعد ذلك بحملة أبحاث ، ينتهى منها إلى تقسيم العلم إلى أولى - أى بديهى - وإلى نظرى - أى كسبى - والأخير يعتمد على الأول ، وطريق تحصيله منه ، هو النظر العقلى الذى يبدأ بالشك لينتهى إلى اليقين ، أو المعرفة الجازمة ، أو بعبارة أخرى : العلم .

وهنا يذكر الآمدى أن (الشك لا يبعد أن يكون مأمورا به فى الفروع الاجتهادية ، وأما الشك فى الله - تعالى - فقال الباقلانى وأبو هاشم : لا يمتنع أن يكون مأمورا به حيث وجب النظر ولا يتم لإلابة (٧) وهذا رأى - فيما يبدو - هو الذى هاج ثائرة ابن حزم فقال : « والله ماسمع سامع قطُ بأدخل فى الكفر من قول من أوجب الشك فى الله تعالى ، وفى صحة النبوة ، فرضا على كل متعلم » (٨) .

(١) انظر ص ١٥ - ٢٣ . (٢) كالمواظف ج ١ ، ٢ ، والشامل الجزء الأول ، والمننى ج ١٢ .

(٣) الأبهكار ١ / ١٢ وما بعدها . (٤) الأبهكار ١ / ١٣ .

(٥) الأبهكار ١ / ٣ ب . (٦) الأبهكار ١ / ١٣ ، ب .

(٧) نفس المرجع والصفحة . (٨) الفصل ٤ / ٢٢٧ ، وانظر أيضا الجزء ٥ / ١١١ .

أما الآمدى فإنه يرى أن النظر قد يقع من غير سابقة شك ، ولو كان النظر متوقفاً على الشك ، فليس من الواجب أن يكون مأموراً به . ولكنه لا يدع هذه المسألة حتى يحقق رأى الباقلاني ويدافع عنه ، فيقول : « إن بدء حصول الشك غير مقدور فلا يؤمر به ، أما استمراره فقد يدخل فى الأمر ؛ حيث يمكن إزالته بالنظر أو إبقاؤه بترك النظر ، والعادة جارية بوقوع العلم بعد الشك ، وإذن فرأى القاضى حق . وهكذا يتضح أن الشك الذى يقول به الباقلاني ، هو الشك الذى جرت العادة بوقوع العلم بعده ، أى هو الشروع فى البحث للتحقق من جلية الأمر وإزالة الشك طلباً لليقين ، وليس هو الكفر الذى يتحدث عنه ابن حزم (١) .

حقيقة النظر العقلى :

يستعرض الآمدى التعريفات المختلفة للنظر ، ويناقشها كمعادته (٢) ، ثم يقول : « وأما نحن فالذى نختاره أن نقول : النظر عبارة عن تصرف العقل فى الأمور السابقة ، المناسبة للمطلوبات بتأليف وترتيب ؛ لتحصيل ما ليس حاصلًا فى العقل » (٣) .

ثم يتحدث عن شروط النظر ، وأهمها سلامة العقل ، ولكن ما العقل ؟ إنه يعرفه بأنه « عبارة عن العلوم الضرورية التى لاخلو لنفس الإنسان منها ، بعد كمال آلة الإدراك ، ولا يشاركه فيها شئ من الحيوانات » (٤) .

ثم يناقش الآمدى شُبّه نفاة النظر العقلى على النحو الذى نجده فى « غاية المرام » ، ونجده مفصلاً فى الكتب المتأخرة (٥) ، وقد أشرت فى تعليقاتى على كتاب « غاية المرام » إلى تأثره فى ذلك بالإمام الغزالي فى « القسطاس المستقيم » (٦) .

وهو يرد على نفاة النظر المثبتين للمعرفة الحسية ، بأننا نصل إلى حقائق كلية ، والكليات غير محسوسة ؛ فوجب أن يكون مدركها شيئاً آخر وهو العقل (٧) ، الذى يدرك البديهيات عند اكتماله دون توقف على شئ آخر (٨) ، ويحصل على النظريات

(١) الأبيكار ١ / ١١٤ . (٢) انظر الأبيكار ١ / ١٥ ب ، ١١٦ .

(٣) الأبيكار ١ / ١٦ ب . (٤) الأبيكار ١ / ١٨ ب .

(٥) انظر غاية المرام ، والمجلدين الأولين من شرح المواقف ، وشرح النسخة ص ٦٢ - ١٧٣ ، وقارن بالمعنى ١٢ / ١٢٦ وما بعدها .

(٦) انظر ١٦ غاية المرام والقسطاس المستقيم ص ٢٥ ، ٥٦٥ .

(٧) الأبيكار ١ / ٢٣ ب ، ١٢٤٥ . (٨) انظر غاية المرام ص ١٥ وما بعدها .

عن طريقها باستخدام قواعد المنطق^(١) .

ويؤكد الآمدى التلازم بين النظر والعلم ، ولكن لاعلى النحو الذى تقول به الفلاسفة وهو (الإيجاب) ، ولمايقول به المعتزلة من (التوليد) ، كما سيأتى بيانه فى الباب التالى^(٢) ، وبعد أن يقسم الآمدى النظر العقلى إلى جلى وخفى ، ويرد تفاوتهما إلى الاستناد إلى الضروريات بوسائط قليلة أو كثيرة ، أو إلى التفاوت فى كلال القرينة وحدتها^(٣) ، ينتقل إلى الكلام عن :

وجوب النظر :

فيقول : أجمع أكثر أصحابنا والمعتزلة وكثير من أهل الحق من المسلمين ، على أن النظر المؤدى إلى معرفة الله - تعالى - واجب . غير أن مدرك وجوبه عندنا الشرع ، خلافا للمعتزلة فى قولهم : إن مدرك وجوبه العقل دون الشرع^(٤) .

ويعرض - بعد ذلك - استدلال الأشاعرة على وجوبه شرعا :

(أ) بالنصوص الدالة على ذلك ، من نحو قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِى السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ، ثم يعقب بأنها على كل تقدير ، غير خارجة من الحجج الظاهرية والأدلة الظنية^(٦) ، وهو رأى يتأثر بموقفه من الدليل السمعى كما سيأتى بيانه .

(ب) ثم بالإجماع ، ويبدو أنه يميل إليه ويؤثره ، إذ يقول الآمدى : « قالوا : أجمعت الأمة من المسلمين على وجوب معرفة الله تعالى ووجوب معرفة الله لا يتم إلا بالنظر ، إذ هو غير بديهى ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب »^(٧) .

ويتصدى الآمدى بعد ذلك للإشكالات التى ترد على هذا الاستدلال ، ومنها : « لانسلم أنه لا طريق إلى معرفة الله - تعالى - إلا النظر والاستدلال ، بل أمكن حصولها بطريق آخر ، إما بأن يخلق الله - تعالى - للمكلف العلم بذلك من غير واسطة ، وإما بأن يخبره به من لا يشك فى صدقه ، كالمؤيد بالمعجزات القاطعة ، وإما بطريق السلوك

(١) غاية المرام والأبكار ١ / ١٨ ب (٢) انظر الفصل الثالث من الباب الثانى فيما يلى .

(٣) انظر الأبكار ل ١ / ١١٩ وما بعدها . (٤) الأبكار ١ / ٢٤ ب .

(٥) الآية ١٠١ من سورة يونس عليه السلام . (٦) الأبكار ١ / ١٢٥ .

(٧) الأبكار ١ / ٢٥ ب

والرياضة ، وتصفية النفس ، وتكميل جوهرها ، حتى تصير متصلة بالعوالم العلوية عامة بها ، مطلعة على مآظهم وبطن ، من غير احتياج إلى دليل ، ولاتعلم ولا تعلم^(١) .

ويجيب عن هذا الاعتراض بما يدل على سماحته الفكرية وتفتحها العقلي إذ يقول : « نحن إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله - تعالى - بغير النظر ، وإلا فمن حصلت له المعرفة به من غير نظر ، فالنظر في حقه غير واجب »^(٢) .

اعتراضات أخرى ضد النظر :

ومن أهم الاعتراضات التي يعرض لها الآمدى في هذا الصدد ، ما يلي :

١- إن في كل عصر عوأم لا يستطيعون النظر ولا يتمكنون منه ، وقد قضى النبي ﷺ بصحة إيمانهم دون نظر .

٢- لم ينقل عن النبي ﷺ والصحابة الخوض في النظر والاستدلال على مسائل الكلام ، ولو حدث لُنُقِلَ كمسائل الفقه ، ولو كان واجبا لكانوا أولى به^(٣) .

٣- إنكار النبي ﷺ على البحث في مثل هذه المسائل ، حيث أنكر على الصحابة كلامهم في القدر ، وقال : « عليكم بدين العجائز » وهو الكف عن النظر^(٤) .

٤- إن في القول بوجوب النظر بالشرع ضربا من التناقض أو الدور ، إذ معناه أن يتوقف وجوب النظر على استقرار الشرع ، وهو لا يستقر إلا استنادا إلى النظر^(٥) . ويدفع الآمدى هذه الاعتراضات على النحو التالي :

١- فيقول بشأن الاعتراض الأول : إن المعرفة الواجبة ، تنقسم إلى ماحصولها عن معرفة الدليل الإجمالي لا التفصيلي ؛ بأن لم يكن مقدورا على تقريره وتقريره ودفع الشبه الواردة عليه ، وإلى ما حصولها عن الدليل المعلوم بجهة التفصيل ، فلا جرم اختلف الأصحاب :

(١) الأبيكار ١ / ٢٥ ب ، ١٢٦ .

(٢) الأبيكار ١ / ١٢٣ وقد نقل ابن تيمية هذا الجواب في كتابه الموافقة - النسخة المصورة - ل ١١٧٦ .

(٣) النظر الأبيكار ٢٤ ب ، ١٢٥ . (٤) النظر الأبيكار ١ / ١٢٦ ، وهذه العبارة .

(٥) الأبيكار ١ / ٢٦ ب

أ- فمنهم من قال : المعرفة بالاعتبار الأول واجبة على الأعيان ، أى فرض عين على الجميع ، والمعرفة بالاعتبار الثانى واجبة وجوب كفاية ؛ أى على العلماء خاصة .

ب- ومنهم من قال : المعرفة بالاعتبار الثانى واجبة على الأعيان ، لكن إن كان الاعتقاد موافقا للمعتقد الصحيح من غير دليل ولا شبهة ، فصاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب .

ج- ومنهم من اكتفى فى المعرفة بمجرد الاعتقاد الموافق للحق ، وإن لم يكن عن دليل وسماه علما .

وهكذا يعرض الآمدى موقف الأشاعرة من إيمان العوام والمقلدين ، ومنه يتبين أنهم رغم تفاوتهم فى السماحة والتقدير لموقف هؤلاء العاجزين عن الاستدلال النظرى ، لا يذهبون إلى حد التعسف الذى ينسبه الآمدى إلى بعض المعتزلة : « وصار أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر ، وأصحابنا مجمعون على خلافه »^(١) .

ومن هذا يتبين أن الحملة التى يشنها البعض - كابن حزم مثلاً - على الأشاعرة^(٢) ، من أنهم يوجبون على الناس الاستدلال ، ويفرضون إيمان العوام مخالفين لطريقة النبى - ﷺ ، هى حملة لأمبرر لها . ولئن تراوح القوم بين بعض التشدد - كما نجده عند عبد القاهر البغدادى مثلاً^(٣) - وفرط السماحة والتيسير على العوام - كما نجده عند الإمام الغزالى مثلاً^(٤) - فإنهم لا يذهبون فى تشددهم إلى المدى الذى قال به بعض المعتزلة الذين هم أجدر بمثل هذه الحملة من الأشاعرة .

ولقد كان ابن تيمية أكثر إنصافا حين قال عن الأشاعرة : « إنهم مع إيجابهم النظر يقولون بإيمان العامة »^(٥) .

بقى أن نقول : إن رأى الأخير من الآراء الثلاثة السابقة ، هو أقرب لما يراه الإمام الغزالى^(٦) . أما رأى الثانى فينسبه فى « الأبكاء » إلى أبى المعالى الجوينى . ويميل هو

(١) الأبكاء ١ / ٢٧ ب ، ١٢٨ . (٢) انظر الفصل ٤ / ٣٥ .

(٣) انظر أصول الدين له ص ٢٣١ ، والفرق بين الفرق ص ١٠ ، ١١ .

(٤) انظر إلهام العوام ص ٢٩٧ - ٣٠١ وبحث العقل والتقليد لاستاذنا د. قاسم ضمن « دراسات فى الفلسفة » ص ١٩١ - ١٩٤ .

(٥) انظر الموافقة - النسخة المصورة ل ١١٧٦ . (٦) قارن بالمراجع الواردة فى هامش ٣ .

إلى الراى الأول ، إذ يعرض فى موضع آخر لإيمان المقلد فىؤكد أنه صحيح ، ويرد على من اشترط من الأشاعرة كون الإيمان عن دليل ، بما ثبت عن النبى - ﷺ - من قبول إيمان الأعراب وأمثالهم من لاطاقة لهم على النظر^(١) . وهذا هو الراى الذى ينتصر له ابن حزم ويبالغ فى ذلك^(٢) ، ويؤيده ابن رشد أيضا^(٣) .

ثم يقول الآمدى لنفاة وجوب النظر شفقة بالعوام : إما أن نختار القول الثالث ، ونقول : إن النظر غير واجب أصلا ، ويكفى الاعتقاد الموافق للحق ولو عن غير دليل . وإما أن نأخذ بالرأى الأول ، وعندئذ فالواجب هو الدليل الإجمالى الذى لا يكاد يخفى على أحد من العقلاء ، أما الدليل التفصيلى فهو واجب على العلماء خاصة^(٤) .

٢- أما الاعتراض الثانى فيرد عليه الآمدى بأن عدم نقل ذلك عن النبى وأصحابه إنما يرجع إلى أنه لم يكن فى زمانهم ما يحوج إلى ذلك النقل ، أما أن يكونوا جاهلين بأدلة هذه المسائل ، وبمعرفة الله - تعالى وصفاته ، مع صفاء أذهانهم وشدة قرائحهم ، وما عُرِف من إخلاصهم فى البحث عن قواعد الدين وتحقيق مراسمه ، والكتاب والسنة مشحونان بأدلتهم مع معرفة الأحاد منا لذلك - فهو بعيد لا يعتقده من له أدنى تحصيل^(٥) .

وهذا الراى قريب مما يقرره ابن رشد قبله : « القرآن كله إنما هو دعاء إلى النظر والاعتبار ، وتنبه على طرق النظر^(٦) » وابن تيمية فيما بعد ، وقد ألف رسالة خاصة فى هذا المعنى هى « معارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه بينها الرسول » ، وفيها ينتقد هؤلاء الذين يشتغلون بالقرآن من جهة أخباره لا من جهة دلالاته^(٧) ؛ فلا يفتنون إلى ما فيه من الأدلة العقلية على إثبات الربوبية والوحدانية والنبوة والمعاد .

فإذا لم يكن قد نقل هذا عن السلف ، فليس ذلك راجعا إلى عدم وجوده ، أو اهتمامهم به ، وإنما هو لعدم الحاجة إلى نقل ذلك ومدارسته ، لاستغناء الجميع بما فى آيات القرآن من أدلة ، وما فى القلوب من يقين ، لقرب العهد بالنبوة ، فلما تطورت

(١) الأبيكار ٢ / ٢٦١ ب ، ٢٦٢ ب . (٢) الفصل ٥ / ١٠٩ - ١١٢ .

(٣) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ٨٠ ، ٨٥ ، ومناهج الأدلة ص ١١ - ١٢ ، ١٤٩ .

(٤) الأبيكار ١ / ٢٧ ب ، ١٢٨ . (٥) الأبيكار ١ / ١٢٨ ب .

(٦) مناهج الأدلة ص ١٤٩ . (٧) انظر الرسالة المذكورة ص ٩ ما يليها .

الظروف ، دعت الحاجة إلى تحرير هذه الأدلة وتدارسها على النحو المعروف لدى علماء السلف ، شأن سائر العلوم الأخرى ، يقول الآمدى : « كما لم ينقل عنهم أنهم وضعوا كتباً في التفسير والحديث ، والجرح والتعديل ، والناسخ والمنسوخ ، والأحكام الفقهية مع الترتيب الخاص ، والمراسم المعهودة فى زماننا هذا ، مع أنهم أعلم الناس بأصولها وفروعها ، وإليهم مرجعها وهم ينوعها » (١) .

٣- أما الزعم بأن النبى ﷺ أنكر على النظر العقلى وحرّمه ، فإن الآمدى يرفضه بشده ، لما ثبت من جوب النظر بالنص والإجماع ، ولثناؤه - تعالى - « على النظر والناظرين فى كتابه الكريم ، من نحو قوله سبحانه ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ... ﴾ الآية (٢) .

على أنه قد ثبت فعلاً أن النبى ﷺ وبعض الصحابة ، ناظروا وناقشوا بعض الناس فى أمور تتصل بالعقيدة ، وهنا يشير الآمدى إلى قصة ابن الزبير وغيره من أهل مكة ومجادلتهم للنبى ﷺ (٣) ، وإلى مناقشات ابن عباس والإمام على - كرم الله وجهه - للخوارج وغيرهم (٤) .

أما الآيات أو الأحاديث الواردة فى النهى عن المجادلة فى الدين ، فهى خاصة بما كان الدافع إليه الهوى ، أو حب الغلبة ، أو التشكيك فى الحق وإغواء الآخرين ، وهذا التخصيص ضرورى فى نظره حتى تتسق تلك النصوص مع النصوص الأخرى التى تحت على النظر والاعتبار وتثنى على أهلها (٥) .

والترفة بين المباح والحرم فى المناظرة فى الدين نجدها عند النسفى الماترىدى (٦) من قبل ، وعند ابن تيمية فيما بعد (٧) .

٤- أما الإشكال الأخير القائم على فكرة « الدور » فيرد عليه الآمدى بقوله : « إن الوجوب الشرعى غير متوقف على النظر ، بل على إمكان النظر » (٨) ، ويحيل على

(١) الأبيكار ١ / ٢٨ ب . (٢) الآية ١٩١ من سورة آل عمران .

(٣) انظر خبر ابن الزبير ، وإسلامه فيما بعد فى تفسير ابن كثير ٣ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤) انظر الأبيكار ١ / ٢٨ - ٢٩ ب . (٥) الأبيكار ١ / ٢٩ .

(٦) انظر بحر الكلام ص ٤ . (٧) انظر ابن تيمية السلفى ص ٥٦ .

(٨) الأبيكار ١ / ٢٩ .

ما ذكره من قبل ، وهو أن النظر إنما يجب على المكلف بالشرع الذى لا يحتاج فى استقراره إلى النظر العقلى حتى يلزم الدور ، بل يكفى فيه وجود العقل والدلائل المنصوبة ، كالمعجزات مثلاً ، فإذا آمن المرء بالنبوة عن هذا الطريق استقرت الشريعة ، ولزمته الأحكام الشرعية ، ومنها وجوب النظر العقلى^(١) .

ولكن يبدو أن الآمدى لا يطمئن تماماً إلى رده هذا ويرى أنه لا يحسم فكرة الدور نهائياً ، فيناقش المعتزلة قائلاً : وأنتم أيضاً تلزمكم فكرة الدور فى قولكم بوجوب النظر بالعقل ، فللمدعو أن يقول للنبي : لا أنظر فى معجزتك حتى أعرف وجوب النظر بالعقل ، ولا أعرف ذلك ما لم أنظر ؛ فيكون دوراً^(٢) » وبعد أن ناقش الآمدى فكرة (الخاطر) الاعتزالية ، وبين أنها منافية للمشاهد من أحوال الناس^(٣) يقول : «إن العقل يعرف الترجيح لا أنه المرجح^(٤) » ، وهذه المسألة - على العموم - تتصل من جهة بمسألة التحسين والتفريق العقليين . ومن جهة أخرى بموقف الآمدى ومتاخرى الأشاعرة من الدليل السمعى وسياتى الكلام عنهما ، ولكن الآمدى يختم رده هنا بما يدل على عدم حسمه لفكرة «الدور» ؛ إذ يقول : «وعلى الجملة فمسألة وجوب النظر ظنية قطعية»^(٥) .

ثم يعرض الآمدى للمسألة المتداولة فى علم الكلام عن (أول واجب على المكلف)^(٦) أهو المعرفة نفسها ، أم النظر ، أم أول أجزائه ، أم القصد إلى النظر ، أم الشك ؟ وبعد أن يناقش هذه الآراء ويدافع عن وجهة نظر أصحابها ، يقرر أن المقصود بالذات هو المعرفة بالله تعالى ، فإن لم يتم إلّا بالنظر ، فقد يكون من الواجب على المكلف إرادة النظر ؛ لتحصيل ذلك ، فإن مضى عليه وقت يمكن النظر والتوصل إلى المعرفة فى مثله من غير عذر ، فهو كافر ، وإلا فهو معذور كمن مات صيباً^(٧) .

والآمدى حين يعترف بالنظر العقلى طريقاً إلى المعرفة بالله ، يجرى على تقاليد

(١) انظر الأبهكار ١ / ٢٦ ب . (٢) الأبهكار ١ / ٢٩ ب .

(٣) انظر الأبهكار ١ / ٢٩ وانظر أيضاً فى نقدها أصول الدين للبغدادى ص ٢٦ - ٢٨ .

(٤) الأبهكار ١ / ٢٩ . (٥) الأبهكار ١ / ٢٩ ب .

(٦) الأبهكار ١ / ٢٩ ب ، ١٣٠ . (٧) انظر الأبهكار ١ / ١٣٠ .

المذهب الأشعري الذي قام منذ البداية على دعائمين من العقل والنقل^(١)، وظلت النزعة العقلية تنمو فيه، وتعاظم حتى بلغت أوجها على يد الرازي والآمدی، كما يلاحظ ذلك بعض العلماء القدامى والمحدثين^(٢).

والاعتداد بالعقل في هذا المجال الديني، هو سمة المدارس الفكرية الإسلامية جميعاً، عدا بعض الصوفية والباطنية وطوائف الحشوية من أدعياء السلفية. فاما الفلاسفة الإسلاميون فاعتدادهم بالعقل ومناهجه لا يحتاج إلى دليل، وكذا المعتزلة الذين هم رواد هذا الميدان بين المتكلمين. وأما الماتريدية فرموا كانوا أكثر اعتداداً بالعقل وأحكامه من الأشاعرة، يقول النسفي الماتريدي: «كل عاقل بالغ يجب عليه، بالعقل، أن يستدل بأن للعالم صناعاً كما استدل عليه إبراهيم - صلوات الله عليه - وأصحاب الكهف رضى الله عنهم .. غير أن من لم يبلغه الوحي لا يكون معذروا بخلاف ما قالت المتشقة والأشعرية»^(٣)، وهو يقصد بالمتشقة غلاة الخنابلة كما صرح به في موضع آخر^(٤).

وقد لاحظ أستاذنا الدكتور محمود قاسم وضوح الطابع العقلي في المدرسة الماتريدية، واستدل عليه بشواهد عديدة^(٥)، وهذا ماحاول المستشرق جولد تسيهر الاستدلال عليه أيضاً فأخطاه الدليل، إذ استشهد بمسألة وجوب النظر بالعقل عند المعتزلة، وبالشرع عند الأشاعرة، ثم قال عن موقف الماتريدية: «وأما الماتريدية فيقولون: إن واجب الإيمان بالله أساسه الأمر الإلهي ولكن هذا الأمر يدركه العقل، أى أن العقل وإن لم يكن المرجع للإيمان، فإنه الأداة في ذلك»^(٦)، ومن عجب أن ينقل ذلك أحد الباحثين ليستدل به على أن الماتريدية أقرب إلى الأشعرية منها إلى الاعتزال^(٧). والحق أن الماتريدية في هذه المسألة مع المعتزلة، كما يدل نص النسفي الماتريدي الذي نقلته آنفاً، ولعله أدق تعبيراً عن موقف أصحابه من جولد تسيهر، هذا

(١) انظر الشامل ١ / ٢٠٨، ٢٠٩ والاقتصاد ص ٦ والأشعري أبو الحسن ١٣٧ - ١٤١ ونشأة الفكر ١ / ٢ من المقدمة.

(٢) انظر تبیین کذب المغتری ص ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٢ ومجموعة التفسير لابن تيمية ص ٣٢٠، والأشعري أبو الحسن لمحوذة غرابة ص ١٣٨، ١٣٩ وما سيأتي في الفصل التالي.

(٣) بحر الكلام ص ٥، ٦ وهو يؤكد نفس المعنى في ص ١٢، ١٣.

(٤) نفس المرجع ص ١٤. (٥) انظر مقدمة مناهج الأدلة ص ١٢٠ - ١٢٦.

(٦) العقيدة والشرعة في الإسلام ص ١١١. (٧) انظر المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٤٨٢.

فضلا عن أن ما ينسب هذا الأخير إلى الماتريدية ، يقول به الأشاعرة أيضا ، وقد مر بنا قول الآمدى : إن العقل يعرف الوجوب المستفاد من الشرع ، وليس هو المرجع فى ذلك^(١) .

أما السلف ، فقد يُظنّ بهم البعد عن استخدام العقل فى مسائل العقيدة ، والحق أنهم يعتمدون عليه فى اتخاذ المعجزة دليلا على الرسالة ، وفى استنباط ما يحتوية القرآن والسنة من الأدلة العقلية ، وقد روى السيوطى قول الإمام السمعانى فى كتابه (الانتصار لأهل الحديث) : « لانكر النظر قدر ماورد به الكتاب والسنة ، لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين ، وثلج الصدر ، وسكون القلب »^(٢) ويقول ابن الجوزى الحنبلى : « فإن أعظم النعم على الإنسان العقل ، لانه الآلة فى معرفة الإله ، والسبب الذى يتوصل به إلى تصديق الرسل^(٣) » وقد مر بنا إنكار ابن تيمية على أدعياء السلفية الذين يحتاجون بالقرآن من جهة إخباره بالعقائد لامن جهة إثباته لها بالأدلة العقلية ، وقد أيد هذا الموقف ودافع عن النظر العقلى طريقا إلى العلم فى العقائد وغيرها ابن الوزير اليماني^(٤) ، والشاطبى^(٥) ، وابن حزم^(٦) . وقد بين أستاذنا الدكتور النشار دور أئمة السلف فى بيان العقائد القرآنية ، وتأسيس علم الكلام السنى^(٧) ، وقال :

« ومن العجب أن يكون للسلف - وقد أنكروا علم الكلام - أيضا مذهب كلامى فلسفى ، وهم يهاجمون الكلام والفلسفة »^(٨) .

وهكذا يتبين لنا أن الأخذ بمناهج العقل ، أمر تلتقى عليه المدارس الفكرية الإسلامية جميعا^(٩) ، ولم يكد يخرج على ذلك سوى الحشوية الذين يرد عليهم الآمدى فى الأبيكار : « أما قول الحشوية : إنه لأطريق إلى العلم واستدراك مطلوب من المطلوبات إلا بالكتاب والسنة ، ففى غاية البطلان ؛ فإننا لو قدرنا عدم ورود السمع والأدلة السمعية ، لقد كنا نعلم وجود الرب تعالى وحدوث العالم ، وما يتعلق بأحكام الجواهر والأعراض وغير ذلك من المسائل العقلية ، وليس مدرك ذلك كله غير الأدلة العقلية . وأيضا فيقال لهم : فبم عرفتم أن هذا كتاب الله وسنة رسوله ؟ فإن قالوا :

(١) راجع ما مر فى ص ١٥٧ . . (٢) صون المنطق والكلام ص ١٧١ .

(٣) تلبس إبليس ص ٢ ، ٣ ، وانظر أيضا ص ٧٩ منه . (٤) انظر ترجيح أساليب القرآن ص ٩٦ .

(٥) انظر الاعتصام ١ ، ٣٨ . (٦) الفصل ٥ / ١٠٩ .

(٧) انظر نشأة الفكر ١ / ١ / ٢٦٦ - ٢٩٣ . (٨) نشأة الفكر ١ / ٣٨ .

(٩) انظر هامش ص ١٨ من غاية المرام .

عرفناه به ، كان دَوْرًا ، وإن قالوا : عرفناه بغيره ، فهو المطلوب^(١) ، وهذا يشبه رد ابن رشد على هذه الطائفة في مناهج الأدلة^(٢) .

وقد سبق للقاضى عبد الجبار أن ناقش^(٣) هؤلاء الذين يقولون : إن سائر العلوم مفتقرة إلى السمع ، وشبهه الأشاعرة بهم فى قولهم بعدم وجوب الثواب والعقاب إلا بعد ورود السمع .

أما الصوفية الذين يعتقدون بمنهج الرياضة الروحية طريقا إلى المعرفة ، بأن يكشف الله لهم عن الحقائق بلا بحث ولا نظر ، فقد مر بنا موقف الآمدى منهم ، وعدم إنكاره لهذا المنهج ، وإن كان يقترح تكميله بطريق النظر ، وعرض نتائجه على العقل : « ولا بد للمرتاض من استعمال نوع من النظر أحيانا يميز به بين الكمال من المكاشفة ومادونه ، والجامع بين طريقي النظر والرياضة ، يبلغ من المعارف الإلهية مبلغا عظيما »^(٤) . وهو يتفق فى هذا مع الغزالي^(٥) وابن رشد^(٦) بل وابن تيمية أيضا^(٧) . أما الباطنية من الشيعة - ويقصد بهم الآمدى الإسماعيلية - فهو يهاجم منهجهم الباطنى فى تفسير القرآن دون شاهد من العقل أو اللغة^(٨) . ويرفض قولهم « بالتعليم » ، ويرى أنه إذا كان هناك شخص تؤخذ عنه معارف لا يشوبها الباطل فهو الرسول المعصوم^(٩) نفسه . مما يذكرنا بمحاورة الغزالي مع صاحبه الباطنى فى القسطاس المستقيم^(١٠) . وهكذا يختار الآمدى الاعتماد على العقل فى مسائل الدين . ويحدد مواقفه من الفرق المختلفة فى ضوء هذا الأصل .

ولكن الفكر الإسلامى لا يقوم على العقل وحده ، بل هو دائما يتردد بين قطبين من العقل والنقل ، وإن تفاوت اقتترابه من كل منهما حسب القضايا المختلفة ، واتجاهات المفكرين فيها . فما موقف الآمدى من الدليل السمعى ، ومن سائر المناهج الكلامية الأخرى ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فى المبحث التالى ، بإذن الله .

(١) الأبيكار ٢ / ٢١٧ ب . (٢) انظر مناهج الأدلة ص ١٣٤ ، ١٣٥ ومقدمته لاستاذنا د / قاسم ص ١١ .

(٣) فى المعنى ١١ / ٥٠٦ .

(٤) التآخذ ل ١٣ وانظر شرح النسفية ص ١٧٠ ، ١٧٣ حيث تجد مثل هذا المعنى .

(٥) انظر دراسات فى الفلسفة الإسلامية ١٦٣ - ١٦٥ .

(٦) انظر مناهج الأدلة ١٤٩ ومقدمته ٢٣ ، ٢٤ . (٧) انظر الرسالة القبرصية ٢٩ ونقض المنطق ٣٥ .

(٨) انظر الأبيكار ٢ / ١٢٤٨ .

(٩) نفس المرجع ل ٢٥٠ ب .

(١٠) انظر القسطاس ص ٧١ .

ب - موقفه من المناهج الكلامية الأخرى

تمهيد :

فى القاعدة الأخيرة من القواعد الثلاث التى خصصها الآمدى للمسائل المنهجية، فى كتابه «أبكار الأفكار» بحث «الطرق المؤدية للمطلوبات النظرية»^(١)، وقد بدأ ببيان ما يراه طريقاً صحيحاً؛ وهو عبارة عن الحد المستوفى لشروطه بالنسبة للتصورات، والبرهان العقلى المستوفى لشروطه أيضاً، من حيث المادة والصورة بالنسبة للتصديقات، وسنعالج ذلك فى المبحث الأخير من هذا الفصل.

وناقش الآمدى بعد ذلك «ما ظن أنه من الأدلة المفيدة لليقين وليس منها»^(٢)، فتناول المناهج الكلامية التقليدية بالنقد، وحدد موقفه منها، وربما كان أخطر ما يضمه هذا الفصل هو ما يتعلق بموقفه من الدليل السمعى، ولذا فسأبدأ به، ثم أتبع ذلك بالمسائل الأخرى، كل منها فى فقرة خاصة :

١ - الدليل السمعى :

عدّ الآمدى بين هذه الطرق - التى لا تحصل اليقين، وإن ظُنّ أنها كذلك - «الاستدلال بما يتوقف كونه دليلاً على معرفة مدلوله»، وذلك كالأستدلال بكلام الله تعالى على صدق رسوله ووجود البارى تعالى ونحوه، ثم يقول بعد ذلك مباشرة : «وهو دور ممتنع، حيث إننا لا نعرف المذكور من كلام الله إلا بعد معرفة وجوده وصدق رسوله . فإذا توقفت معرفة وجوده وصدق رسوله على معرفة كلامه، كان دوراً، فهذه الطرق غير يقينية، وإن كان بعضها مفيداً للظن»^(٣).

وبهذا يفصح الآمدى عن موقفه من الدليل السمعى، وأنه ليس حجة إلا فيما يعرف بالسمعيات، وهى شئون المعاد وما يتعلق به من أمور العقيدة؛ إذ يمكن أخذه سماعاً، أو عن طريق الرواية، عن النبى ﷺ بعد ثبوت وجود مُرسِله، وهو الله تعالى، وكونه هو نبياً صادقاً، دون أن تعترض ذلك شبهة الدور المشار إليها. وقد عاد الآمدى

(١) انظر الأبكار ١ / ٣٠ ب وما بعدها .

(٢) الأبكار ١ / ٣٨ أ وما بعدها .

(٣) الأبكار ١ / ٤٠ ب

إلى تفصيل أفكاره في هذا الصدد في فصل عقده للدليل السمعي من كتابه المذكور : فبدأ بتعريفه قائلا : « والدليل السمعي في العرف هو الدليل اللفظي المسموع ، وفي عرف الفقهاء : هو الدليل الشرعي ، وهو عندهم منقسم إلى : الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس والاستدلال »^(١) . وبعد أن ذكر سبب انحصاره في هذه الأقسام قال : « وقد عرفنا كل واحد في غير هذا من كتبنا »^(٢) ، ثم أضاف : « وأما في عرف المتكلمين ، فإنهم إذا أطلقوا الدليل السمعي ، فلا يريدون به غير الكتاب والسنة وإجماع الأمة »^(٣) .

وقد تحدث الآمدى عن هذا الدليل من حيث سنده ، ومن حيث مخته ، فذكر أنه ينقسم بالاعتبار الأول - إلى ماهو قطعي الثبوت ، وماهو ظني الثبوت . وبالاعتبار الثاني إلى ماهو ظني الدلالة ، وما هو قطعيها^(٤) .

ويخلص من ذلك إلى بيان دور هذا الدليل في المباحث الكلامية ، فيقول : وأما أن الدليل السمعي هل يفيد اليقين أم لا؟ .

فذهبت الحشوية إلى أنه مفيد لليقين ، حتى بالغوا ، وقالوا : « لايعلم شيء بغير الكتاب والسنة »^(٥) .

وذهب آخرون إلى أنه غير مفيد لليقين ؛ لأنه موقوف على أمور ظنية^(٦) . ويذكر الآمدى حجة هؤلاء ، وهي تلخص في أن الدليل السمعي من حيث نقله عن النبي ﷺ ، ومن حيث دلالة على معناه ، تتطرق إليه احتمالات عديدة تجعله ظنيا غير يقيني فلا ينبغي الاعتماد عليه في الأمور القطعية ، فمن ذلك أن نقله في الغالب يكون بطريق الآحاد ، وحتى لو كان متواترا فالعمل به يتوقف على ثبوت عدم تعارضه مع العقل من جهة ، ومع سائر النصوص الشرعية من جهة أخرى ، إذ قد ينسخ بأحدها أو يخصص . وبعد هذا كله ، فإن دلالة على معناه احتمالية ، وسبب ذلك أن نقل معاني ألفاظ اللغة

(١) الأبيكار ٢ / ٢١٥ ب .

(٢) الأبيكار ٢ / ٢١٥ ب ومثل هذا النص يؤيد ما رجحته من تأليفه في أصول الفقه كتبنا غير الأحكام والمنتهى اللذين فهما في آخريات حياته .

(٣) الأبيكار ٢ / ١٢١٦ . (٤) انظر الأبيكار ٢ / ١٢١٦ .

(٥) راجع ما مر في ص ١٥٧ . (٦) الأبيكار ٢ / ١٢١٧ ، ٥ ب .

عن أصحابها آحادى فى الأكثر ، على أن اللفظ الواحد ، والعبارة الواحدة ، تحتل أكثر من معنى بسبب الاشتراك والتجاوز والحذف والإضمار ، والتقديم والتأخير ، ونحوها مما يجعل الدلالة غير قطعية .

ثم ينتقد الآمدى الرأين السابقين ؛ أما رأى الحشوية ، فلأن النبوة نفسها ، لا تثبت بغير العقل كما سبق . وأما رأى الآخر ، فلأن دعواهم أن الدليل السمعى مطلقا ، لا يفيد إلا الظن ، إنما تصح أن لو لم تقترن به قرائن تفيد القطع ، وإلا فبتقدير أن تقترن به قرائن مفيدة للقطع فلا ، ولا يخفى أن ذلك ممكن (١) .

وينتقل إلى بيان رأيه الخاص قائلا : « وإذا عرفت هذا ، فاعلم أن الدليل ، إما أن يكون عقليا محضاً ، كأدلة حدث العالم ، ووجود الصانع قبل ورود السمع . ومنه ما لا يعرف بغير الدليل السمعى ، كالأحكام الشرعية من وجوب الصلاة ، وتحريم الخمر ونحوه . ومنه ما يمكن معرفته بكل واحد من الطريقتين ، كخلق الأفعال ورؤية الله تعالى » (٢) .

وبعد هذه النصوص التى تكاد تُلَمَّ بأطراف الموضوع ، ينبغى لنا أن نقارن موقفه هذا بموقف أصحابه الأشاعرة ، ثم نتلمس المصدر الذى تأثر به هو ومن يشاركونه هذا الموقف منهم ، ثم نبين مدى التزامه به فى أبحاثه الكلامية ، وأخيراً نذكر رأينا فى هذا الموقف ونناقش الأسس التى يقوم عليها .

أولاً : الأشاعرة بين النقل والعقل :

لقد أشرت من قبل ، إلى أن المذهب الأشعرى قام منذ البداية على دعائمين من العقل والنقل ، ولاغرو فقد ظل الشيخ أبو الحسن الأشعرى معتزلياً نصف عمره ، ثم تحول إلى مذهب أهل السنة والجماعة ، ولكنه اختار - أو هكذا قضت طبيعة الأمور - أقرب مدارسهم إلى المنهج العقلى ، وهى مدرسة ابن كلاب التى ترى استحسان الخوض فى علم الكلام ، وتأييد ما كان عليه النبى - ﷺ - وأصحابه بالأدلة العقلية (٣) .

ولقد وقف مؤرخو الفكر يتساءلون إزاء كتابى « الإبانة ، واللمع » للأشعرى ،

(١) الأبيكار ٢ / ١٢١٧ ، ب . (٢) الأبيكار ٢ / ٢١٧ ، ب .

(٣) انظر بغية المراتد لابن تيمية ص ١٠٧ ونشأة الفكر د/ النشار ١ / ٣٠٣ وما بعدها .

فالأول نقلى إلى حد كبير، والآخر إلى مناهج العقل أقرب^(١). ويبدو لي أن الرجل كان همه في الكتاب الأول موجهًا إلى تحديد مواقف الجديدة إزاء خصوم اليوم وأصحاب الأمس من المعتزلة، بينما كان يهدف في الكتاب الثاني إلى تأييد مواقفه تلك بما انقذح له من أدلة، ومن ثم غلب عليه الطابع العقلي.

وأيا ما كان الأمر، فالهم هو امتزاج النزعتين العقلية والنقلية في التفكير الأشعري منذ بدايته، وهو ما يؤكد الأشاعرة فيما بعد - كابن عساكر^(٢) والغزالي^(٣)، والجويني الذي يدافع عن شيخه الأشعري في استناده إلى أدلة الشرع والعقل معا في مسائل الكلام كمسألة وجود الله وغيرها^(٤). كما يؤكد غير الأشاعرة كابن تيمية^(٥) وابن القيم^(٦).

ويبدو أن هذا المزيج المتعادل من النقل والعقل ظل سائدا حتى الباقلاني، وقد رد الباقلاني في كتابه «إعجاز القرآن» على من زعم أن إثبات وحدانية الله تعالى «مما لا سبيل إليه إلا من جهة العقل؛ لأن القرآن كلام الله عز وجل، ولا يصح أن يعلم الكلام حتى يعلم المتكلم أولا»^(٧)، بأنه إذا ثبت إعجاز القرآن، وأنه لا يقدر على مثله إلا الله تعالى، ثبت صدق الرسول؛ وعندئذ يكون كل ما يتضمنه القرآن صدقا واجبا للاتباع^(٨). ومعنى ذلك أن الباقلاني يرفض الأساس الذي قامت عليه فكرة «الدور» الإعتزالية التي كانت عندئذ توشك أن تتسرب إلى الأشاعرة.

ويقول ابن تيمية - بعد أن يشير إلى طريقة متأخري الأشاعرة في إثبات بعض الصفات بالعقل، وبعضها الآخر بالسمع -: «وأما من قبل هؤلاء، فيثبتون جميع هذه الصفات بالعقل، كما كان يسلكه القاضي أبو بكر ومن قبله كآبي الحسن الأشعري، وآبي العباس القلانسي، ومن قبلهم كآبي محمد بن كلاب والحارث المحاسبي وغيرهما، وهكذا السلف والأئمة - كالإمام أحمد ابن حنبل وأمثاله - يثبتون هذه الصفات بالعقل

(١) انظر في ذلك مقدمة كتاب الملح تحقيق د/ غرابة . (٢) انظر تبیین کذب المفتری ٣٩٧ - ٤٠٠ .

(٣) انظر فاتحة كتاب الاقتصاد ص ٢، ٣ . (٤) انظر الشامل ١ / ١٦٦، ٢٠٨، ٢٠٩ .

(٥) انظر شرح العقيدة الصفيانية ص ٧ وبغية المراتد ص ١٠٧ وفتاوى ابن تيمية ٥ / ٢٤٦ .

(٦) انظر اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٤٦ . (٧) إعجاز القرآن للباقلاني ١ / ٢٢ .

(٨) نفس المصدر والصفحة .

كما ثبتت بالسمع ، وهذه الطريقة أعلى وأشرف من طريقة هؤلاء المتأخرين^(١) . ولعل هذا الموقف المنهجى ، هو الذى يفسر لنا عدم استخدام هؤلاء المتقدمين لسلاح التأويل إلا فى حدود ضيقة كما سنرى فيما بعد .

ثم ظهرت بوادر التطور المنهجى بالميل المتزايد نحو العقل على يد عبد القاهر البغدادى ، وربما نجد بادرة من ذلك قبله عند الأستاذ أبى بكر بن فورك الذى سنلاحظ أنه يؤول سائر النصوص المتعلقة « بالصفات الخيرية » خلافا لما كان عليه شيوخه المتقدمون ، ونجده يقول : « وإنما أضيفت العلوم الشرعية إلى النظر ؛ لأن صحة الشريعة مبنية على صحة النبوة ، وصحة النبوة معلومة عن طريق النظر والاستدلال ، ولو كانت معلومة بالضرورة من حس أو بديهة ، لما اختلف فيها أهل الحواس والبديهة^(٢) . وفى هذا ميل إلى أن العقل أصل للشرع ، وهى الفكرة التى كانت أساسا لمبدأ « الدور » الذى ساد عند متأخري الأشاعرة منذ الجوينى ومن جاءوا بعده .

فلما جاء الجوينى ، صرح بأن ظواهر السمع لا يسوغ الاستدلال بها فى العقليات : « والظواهر التى هى عرضة التأويل لا يسوغ الاستدلال بها فى العقليات^(٣) » ، بل نجد أنه يأخذ عن المعتزلة^(٤) تقسيمهم الثلاثى للمسائل الكلامية : ما يدرك بالعقل وحده ، وما يدرك بالسمع وحده ، وما يدرك بهما معا . ويرتب على ذلك أن وجود البارى وحياته وإن له كلاما ، لا يثبت به سمع ، فإما من أحاط بكلام صدق ونظر بعده فى جواز الرؤية وفى خلق الأفعال وأحكام القدرة - مما يقع فى هذا الفن - بعد ثبوت مستند السمعيات : فلا يمنع اشتراك العقل فيه^(٥) . وهذه هى نظرية الدور كما نجد لها عند الآمدى ، مع الاشتراك فى الأمثلة التى يتمثل بها أيضا .

وكان الغزالى الأشعرى - مع نزوعه إلى السلفية وعزوفه عن الكلام^(٦) - امتدادا

(١) شرح العقيدة الصوفانية ص ٨ ، ٧ .

(٢) أصول الدين ١٤ ، ١٥ ، وانظر أيضا الصفحات ٢٤ ، ٢٥ وسنجد فيما بعد أن فى الأشاعرة وغيرهم من يقول : إن صحة النبوة لا تتوقف على النظر والاستدلال .

(٣) الشامل ٣١ / ٣١ وانظر ص ١٦٦ أيضا ، والجوينى إمام الحرمين ص ٦٤ .

(٤) هذه نقطة ساوئحتها بعد قليل . (٥) الجوينى إمام الحرمين ص ١٤٤ .

(٦) انظر إلهام العوام ، ودراسات فى الفلسفة الإسلامية ص ١٧٢ وما بعدها .

لشيخه ؛ إذ يقول : «أمر الظواهر هين ، فإن تأويلها ممكن . والبرهان القاطع لأيدرا بالظواهر ، بل يتسلط على تأويل الظواهر ، كما في ظواهر الآيات المتشابهات في حق الله تعالى»^(١) . كما نجد عنده نفس التقسيم الثلاثي المشار إليه ، وفكرة الدور أيضا ، يقول في الاقتصاد : «إن ما لا يعلم بالضرورة ، ينقسم إلى ما يعلم بدليل العقل دون الشرع ، وإلى ما يعلم بالشرع دون العقل ، وإلى ما يعلم بهما ، أما المعلوم بدليل العقل دون الشرع ، فهو حدث العالم ووجود المحدث وقدرته وعلمه وإرادته ، فإن كل ذلك ما لم يثبت ، لم يثبت الشرع ؛ إذ الشرع ينبني على الكلام ، فما لم يثبت الكلام النفسى لم يثبت الشرع ... الخ»^(٢) .

ومن بعد الغزالي ، نجد أن المنهج العقلى قد غلب على علم الكلام كله ، كما يلاحظ ذلك أستاذنا الدكتور النشار ، ويمثل له بقول الشهرستاني : «كل ماهو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ، فهو من الأصول ، وكل ماهو مظنون ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع»^(٣) ، والشهرستاني يقول قبل ذلك : «والأصول موضوع علم الكلام ، والفروع موضوع علم الفقه» .

فلما جاء الرازى ، قرر نفس الأفكار التى نقلناها عن الآمدى أول هذه الفقرة^(٤) ، ونكتفى هنا بنص موجز عن المحصل «الدليل اللفظى لا يفيد اليقين إلا عند تبين أمور عشرة : عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ، وإعرابها وتصريفها ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالإشخاص والأزمنة ، وعدم الإضممار ، والتأخير ، والتقديم ، وعدم المعارض العقلى الذى لو كان ، لرجح عليه ؛ إذ ترجيح النقل على العقل يقتضى القدح فى العقل المستلزم للقدح فى النقل ؛ لافتقاره إليه ، وإذا كان المنتج ظنيا فما بالك بالنتيجة ؟»^(٥) ثم يقول : «النقليات بأسرها ، مستندة إلى صدق الرسول ، فكل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به ، لا يمكن إثباته بالنقل ولا لزوم الدور . أما الذى لا يكون كذلك . فكل ما كان خبرا بوقوع ما لا يجب عقلا وقوعه ، كان الطريق إليه

(١) معارج القدس ٩٢ ويؤكد نفس المعنى فى إجماع العوام - ضمن القصور العوالى ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) الاقتصاد ص ١٢١ .

(٣) نشأة الفكر للدكتور النشار ١ / ٤٦٢ وانظر الملل والنحل - بهامش الفصل ١٠٠ / ٥١ .

(٤) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ . (٥) المحصل ص ٣١ .

النقل ليس إلا . . . والخارج عن القسمين يمكن إثباته بهما معا^(١) .

وهكذا نجد أن الفكر الأشعري قد انتهى في تطوره من الناحية المنهجية إلى :

(١) أن العقل أصل للشرع ؛ ومن ثم فلا يصح الاستدلال على المسائل الكلامية المتعلقة بوجود الله وصفاته مما تتوقف عليه صحة النبوة بالدليل السمعي وإلا صار الأصل فرعاً ، وهو دور متناقض .

(ب) أن دلالة النصوص الشرعية على معانيها ظني في الغالب بحكم طبيعة اللغة ، كما أن كثيراً من هذه النصوص كأغلب الأحاديث النبوية - منقول بطريق ظني أيضاً ، ومن ثم فهي لا تقوى على معارضة الدلالة العقلية القطعية ، ولذا وجب تأويل النصوص التي يتعارض ظاهرها مع ما يقطع به العقل كالنصوص الموهمة للتشبيه . وسنرى في الفقرة التالية أن الأشاعرة يلتقون مع المعتزلة تماماً ، وبالأخص مدرسة أبي هاشم الجبائي وأصحابه ، في هذه الناحية المنهجية . وكثيراً ما نبّه أستاذنا الدكتور محمود قاسم إلى التقارب بين الأشاعرة المتأخرين والمعتزلة ، وعنى بعض فضلاء الباحثين^(٢) بهذا التقارب في المجال المنهجي بصفة خاصة ، وسأورد الآن من النصوص ما يؤكد ذلك .

ثانياً - فكرة « الدور » عند المعتزلة :

هذه الأفكار السابقة عن قيمة الدليل السمعي ، ومجال الاستدلال به في المسائل الكلامية - وخاصة فكرة « الدور » - ظهرت من قبل عند بعض مفكرى المعتزلة من مدرسة أبي هاشم الجبائي ، وبالتحديد عند القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري اللذين عبرا عنها تعبيراً واضحاً ، وحاولا الاستدلال عليها في أكثر من كتاب :

(١) يتعرض القاضي عبد الجبار لمسألة النقل والعقل والعلاقة بينهما ومجال كل منهما ، في مواضع عديدة من كتبه^(٣) ، وسأقتصر هنا على بعض النصوص الحاسمة ،

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) كالمرحوم د/ حمودة غرابية في كتابه الأشعري أبو الحسن ص ١٣٨ ، ١٣٩ والمرحوم الزركان في بحثه عن

« الرازي وآراؤه » ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٣) انظر مثلاً المغني ١٥ / ٢٦ - ٢٩ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ١٢٨ - ١٣٢ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ٣١٣ ، ٣٤٠ وشرح

الأصول الخمسة ٨٨ ، ١٩٤ .

كقوله فى المغنى : قد بينا من قبل أنه «أى الخطاب الشرعى» لا يدل على ما لولا العلم به لما علم كونه دلالة ، لأن ذلك يوجب كون الفرع دالا على أصله ، وذلك يتناقض . . فلهذه العلة ، لا يجوز أن يدل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتهما ؛ لانا لانعلمه دلالة إلا بعد العلم بجميع ذلك . . . وقد تقصينا القول فى ذلك فى مقدمة متشابه القرآن^(١) . ثم يحاول تحديد مجال الدليل السمعى : «قد بينا أنه يعقل بالسمع ماله تعلق بالتعبد ؛ لأنه إنما يريد من جهة الحكيم على طريقة الدلالة ، ولا يحق أن يدل المكلف إلا على ما يستفيد به العبادة^١ وما يتصل بأمر تعبّد وترغيب وزجر وتخويف»^(٢) . وفيما سبق تصريح بفكرة الدور ، وتحديد لنطاق الدليل السمعى فى المسائل العملية الشرعية ، وما يتصل بالثواب والعقاب ، وهو ما وجدناه تماما لدى هؤلاء المتأخرين من الأشاعرة .

وإذا كان عبد الجبار يشير إلى أنه قد بين ذلك فى كتابه «متشابه القرآن» فقد أشار فى موضع آخر من «المغنى» إلى أنه قد شرحه أيضا فى كتاب ثالث له وهو «النهاية فى أصول الفقه»^(٣) ، كما أوضحه أيضا فى كتاب آخر طبع حديثا بمصر هو «شرح الأصول الخمسة» كما أشرت آنفا . فإذا كانت هذه الأفكار قد ظهرت محددة لدى المعتزلة - قبل أن يقول بها هؤلاء الأشاعرة بأكثر من نصف قرن من الزمان ، مع ثبوت اطلاعهم - وخاصة الرازى والآملى - على كتب هؤلاء المعتزلة كما أوضحته فى الباب الأول ، فإن ذلك يعطينا الحق فى تحديد مصدر هذه الفكرة المنهجية .

ب- أما أبو الحسين البصرى فيقرر هذه الأفكار نفسها فى نص مطول فى كتابه «المعتمد» فى أصول الفقه ليجتزئ منه بما يلى : «اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل ، إما أن يصح أن تُعلم بالعقل فقط ، ككل ما كان فى العقل دليل عليه ، وكان العلم بصحة الشرع موقوفا على العلم به ، كالمعرفة بالله وصفاته ، وأنه غنى لا يفعل القبيح ، فيجب تقديم هذه المعارف على الشرع ؛ فلم يجوز كون الشرع دليلا عليها . فاما ما يصح أن يُعرف بالشرع وبالعقل ، فهو كل ما كان فى العقل دليل عليه ، ولم تكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به كالمعلم بأن الله واحد لثاني له فى حكمته . فاما ما يعلم

(١) المغنى ١٧ / ٩٣ ، ٩٤ . (٢) المغنى ١٧ / ٩٥ .

(٣) المغنى ١٧ / ١٠٣ .

بالشرع وحده ، فهو ما فى السمع دليل عليه دون العقل ، كالمصالح والمفاسد الشرعية وما له تعلُّق بهما ... نحو كون الصلاة واجبة ، وشرب الخمر حراما ، وغير ذلك...»^(١) .

وفى هذا النص ، نلتقى بفكرة الدور وبالتقسيم الثلاثى للمسائل الدينية حسب نوع الدليل المقبول فيها . أما كون الدلالة الظاهرية للنص قابلة للتأويل والصرف عن الظاهر - إن تعارضت مع دلالة العقل - فهى فكرة اعتزالية أيضا^(٢) . وربما كان الجديد الذى أضافه المتأخرون من الأشاعرة هو فكرة إسقاط المعارض العقلى المحتمل للنص التى قال بها الرازى ، ونسبها ابن تيمية إلى الرازى ومن تبعه^(٣) .

ثالثا - مدى التزام الأمدى بهذا الموقف المنهجى :

يبدو لى أن الأمدى قد التزم بموقفه هذا من الدليل السمعى فى كتابه «أبكار الأفكار» ، أما فى «غاية المرام» فقد ازداد غلوا فى الاعتماد على الدليل العقلى وحده ، وتضييق النطاق الذى يستند فيه إلى الأدلة السمعية . ودراسة آرائه الكلامية فيما بعد ستوضح لنا هذا ، ونذكر الآن عدة نماذج لذلك التطور :

(١) فى مسألة الرؤية ، وهى إحدى المسائل التى نص الأمدى - فيما سبق - على أنها مما يمكن إثباته بالعقل والشرع معا ، نجده يستند - فيما يتعلق بجواز الرؤية - إلى هذين الطريقتين معا فى «أبكار الأفكار»^(٤) ، بينما يقتصر على الدليل العقلى وحده فى غاية المرام ؛ إذ يقرر أن الدليل النقلى فى ذلك لا يصلح إلا مع المعترفين بالرسالات ، المصدقين بالنبوات^(٥) ، قائلا : «وعلى الجملة ، فلسنا نعتمد فى هذه المسألة على غير المسلك العقلى الذى أوضحناه ؛ إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية والاستبصارات العقلية ، وهى مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين ؛ فلا يذكر إلا على سبيل التقريب ، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقى...»^(٦) . وفى هذا النص ما

(١) المعتمد ٢ / ٨٨٦ ، ٨٨٧ .

(٢) انظر منهج الزمخشري فى التفسير ص ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٤٤ - ١٤٩ .

(٣) انظر موافقة صحيح المنقول ١ / ٨ وما بعدها والمتأخذ ل ١٣١ ب .

(٤) انظر الأبكار ١ / ١٣٦ ب - ١١٤٢ . (٥) انظر ص ١٧٤ .

(٦) انظر ٦٩ ب من غاية المرام

يدل على إحساسه بتطور مسلكه في هذه المسألة وتأكيد ذلك ، علما بأن الرازى - شريكه في موقفه من الدليل السمعى - يرى أن العمدة في جواز الرؤية ووقوعها إنما هو السمع^(١) . كما أن الشهرستاني لا يطمئن إلى الدليل العقلى فى بيان جواز الرؤية كل الاطمئنان^(٢) . ومن الواضح أن جواز الرؤية وعدم جوازها ، ليست مما تتوقف صحة النبوة عليه .

(ب) وفى مسألة الوحدةانية ، وقد نص المعتزلة أنفسهم - كما سبق - على صحة الاستدلال عليها بالسمع ، وفعل هو ذلك فى (الابكار) ونص على أنه يتابع فى ذلك بعض الأصحاب وحذاق المعتزلة^(٣) ، وقد رجحت فى تعليقاتى على « غاية المرام » أنه يقصد فخر الدين الرازى والجبايى والقاضى عبد الجبار وأبا الحسين البصرى^(٤) - فإنه فى « غاية المرام » لا يستدل عليها إلا بالدلة العقلية^(٥) .

(ج) وأما مسألة (الكلام) التى قال الغزالى - وهو أحد أصحاب المنهج المشار إليه أيضاً - : « إن بعض المحققين قد اعتمد فيها الدليل السمعى » ، وارتضى الرازى فيما بعد هذا الاستدلال فى بعض كتبه^(٦) - فنجد الآمدى يستدل عليها فى (الابكار) بالطريقتين العقلية والسمعى ، ويصحح الدلالة السمعية فيها وينفى عنها شبهة الدور^(٧) . بينما يرى فى غاية المرام أنها (مع تقاصرهما عن ذروة اليقين ، فالاحتجاج بها إنما هو فرع ثبوت الكلام ..) أى أنه يرفض الاستدلال بها بسبب مبدأ الدور ولكونها ظنية الدلالة^(٨) .

وهكذا سائر المسائل الكلامية لا يعتمد الآمدى فيها - فى كتابه (غاية المرام) - إلا على الدليل العقلى ، اللهم إلا فى مسائل (السمعيات) من بَعَثٍ وحشر ، وميزان ، وجنة ونار ، فإنه ينتصر فيها - بإخلاص وحرارة - لما ثبت من نصوص الشرع ، ويشدد على مَنْ رفضها أو أولئها من الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم^(٩) ، وإن كان يتحامل على

(١) انظر الأربعين ص ١٩٨ والمخلص ص ١٣٨ والمعاليم ٥٩ - ٦٧ .

(٢) انظر نهاية الأقدام ٣٥٧ ، ٣٦٩ . (٣) الابكار ١ / ١٦٧ . (٤) انظر ص ١٥٣ .

(٥) انظر ص ١٥٣ - ١٥٥ . (٦) انظر غاية المرام ل ٤٠ ب .

(٧) انظر الابكار ١ / ١٨٤ ، ٨٥ ب . (٨) غاية المرام ٤٠ ب .

(٩) انظر ل ١١٥ من غاية المرام .

المعتزلة بهذا الصدد ، كما سأوضحه في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

وهكذا نجد أن العقل قد طغى على النقل لدى هذا المفكر الأشعرى إلى حدّ تجاوز فيه ما ذهب إليه أسلافه ممن تأثروا بهذه القاعدة الاعتزالية ، بل لعله تجاوز أيضاً موقف هؤلاء المعتزلة أنفسهم . والآن سنقول كلمتنا في موقفه هذا في ضوء المناقشة الموضوعية للدواعى التى لعلها دفعته هو ومن يوافقه من المتأخرين إلى اتخاذ هذا الموقف .

رابعاً - نقد هذا الموقف من الدليل السمعى :

نجد من العرض السابق أن التوازن الدقيق ، الذى كان الأشاعرة يفخرون بإقامته ، بين العقل والنقل قد أصابه الاهتزاز ، ورجحت كفة العقل فى المسائل الكلامية ، وخاصة لدى الآمدى إلى حد كبير . ولقد كان هذا مفهوماً فى نطاق المذهب الاعتزالى الذى يقول بالتحسين والتقبيح العقليين ، ويرى جوب النظر بالعقل ولو لم يرد شرع . أما عند الأشاعرة الذين يرفضون التحسين والتقبيح العقليين ، ويرون أن النظر غير واجب لولا الشرع ، فإنه يبدو غير مفهوم ، ولذا نجد ابن تيمية يقول فى مناقشة أشعرى متأخر : « فأتى اتباع للسمع والشرع إذا لم يثبت شئ من صفات الله بالشرع ، بل وجوده كعدمه فيما أثبتوه ونقوه من الصفات ؟ فاثمتهم كانوا يثبتون الصفات بالسمع وبالعقل ، أو بالسمع ، ويجعلون العقل مؤكداً فى الفهم . فأين اتباعهم للسمع والشرع ، وقد عزلوه عن الحكم والاحتجاج به والاستدلال به »^(١) ؟ وهذا التطور المنهجى ، هو الذى دعاه إلى تأليف كتابه (الموافقة) لنقد طريقة الرازى والآمدى ومن تبعهما فى تقديم العقل على النقل^(٢) ، وسأشير فيما يلى إلى بعض ماورد فى هذا الكتاب .

ويمكن تلخيص الأسس التى بنى عليها الآمدى موقفه من الدليل السمعى ، أو من سبقه إلى مثل ذلك الموقف ، فى أربعة أمور هى :

(١) كون الأدلة السمعية - كلها أو بعضها - ظنية الثبوت ؛ فلا يُستدل بها على القطعيات .

(٢) كونها ظنية الدلالة ؛ لعدة أسباب ترجع فى الجملة إلى طبيعة اللغة العربية خاصة ، أو اللغات بعمامة .

(٢) انظر الموافقة ١ / ٨ وما بعدها .

(١) فتاوى ابن تيمية ٥ / ٢٤٦ .

(٣) فكرة الدور التي ترى في « الاستدلال بها على أصول العقائد ضرباً من التناقض ، حيث لم تثبت صحة النبوة بعد ، فكيف يستدل بالوحي المنزل على النبي ؟

(٤) أن في قبول الدلالة السمعية عند تعارضها مع العقل تقدماً للفرع على أصله ، إذ العقل أصل الشرع ، وتقديم الفرع على أصله باطل .

وسنناقشها جميعاً فيما يلي :

١ - مسألة ظنية الثبوت :

مر بنا أن الدليل السمعي عند المتكلمين ، هو الكتاب والسنة والإجماع .

أ- فأمّا بالنسبة للكتاب فتواتره جملة وتفصيلاً ، إلا ما شذّ من بعض وجوه القراءات ، مجمع عليه من المسلمين ، كما نقل ذلك الآمدي في (الإحكام) (١) ، وأكثر المسائل الكلامية ودلائلها فيه كما سبق نقله عن الغزالي وابن رشد وابن تيمية ؛ فماذا يمنع من الاستناد إلى آياته - من هذه الناحية - وكلّها قطعية الثبوت ؟

ب- وأما الحديث فقد مر بنا كيف رفض الآمدي استدلال الأصحاب به في مسألة (الكلام) ووصفه بأنه غير مرتفع عن مرتبة الظنون ، مع أنه يقرر بنفسه - في الإحكام - أن منه المواتر الذي « اتفق الكل على أنه مفيد للعلم ... وأن العلم الحاصل عنه ضروري (٢) » ، وكذا خبر الواحد إذ احتفت به القرائن (٣) . وهذه نظرة علمية دقيقة ؛ فإن من الأخبار التي لم تبلغ درجة التواتر ما ينقدح في ذهن النقاد من العلماء صحتها على وجه يقرب من اليقين (٤) ، وكان أخرى بالآمدي أن يلتزم بها بدلاً من أن يردّ الأحاديث التي تثبت كلام الله أو رؤيته ، ويصفها جملةً بأنها لا تفيد إلا الظن والتخمين . وأين هذا مما يقوله الأشعرى في الإبانة : « جملة قولنا : أننا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبما جاءوا به من عند الله ، ومارواه الثقات عن رسول الله ﷺ لانرد من ذلك شيئاً » (٥) ؟ وإن كان من الواجب أن نذكر هنا أن الآمدي يعتمد على الأحاديث في باب السمعيات متى صحت ولو لم تبلغ درجة التواتر ، كما فعل في

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام ١ / ١٤٧ - ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٨ ، (٣) الأبهار ٢ / ١٢١٧ .

(٤) انظر الباعث الحديث إلى مصطلح الحديث ص ٣٠ . (٥) الإبانة ص ٨ .

« غاية المرام » في مسألة الشفاعة ، والصراط ، وعذاب القبر ، ونحوها (١) .

(ج) وأما الإجماع ، فإن الآمدى نفسه يصرح باعتباره حجة في مسائل العقيدة ، قائلاً : « وأما التوحيد فلانسلم أن الإجماع فيه ليس بحجة » (٢) وهو يدافع عن الإجماع وإمكان وقوعه ولو لم يكن له مستند من النص (٣) ، وقد قال السلفيون وأهل الحديث بكون الإجماع دليلاً في مسائل العقيدة (٤) . ومع ندرة وقوع الإجماع ، فإنه عند تحققه قلما يخفى ، بل يتوافر الكثيرون على نقله ، مما قد يبلغ به درجة التواتر ، أو الاستفاضة التي تطمئن لها نفوس العلماء كما سبق ، وإذن فلا يمكن المجازفة بوصف الأدلة السمعية كلها ، قرآناً وحديثاً وإجماعاً ، بكونها ظنية الثبوت أو الإعراض عنها بسبب هذه الشبهة .

٢- مسألة ظنية الدلالة :

وأما كونها ظنية الدلالة بسبب نقل معاني مفرداتها وصيغها بطريق آحادى ، وبسبب مرونة قواعد النحو والتصريف والنظم البياني تقديمها ، وتأخيرها ، ومجازا ، وحذفها ، ونحو ذلك ، فساناقش تلك الأفكار أو أهمها ، معتمداً - كما سبق - على كلام الآمدى نفسه :

١- أما ما قيل بشأن نقل مفردات اللغة ومعانيها وأنه آحادى ، فغير مُسلم على إطلاقه ، فقد قال الآمدى في (الإحكام) بشأن نقل اللغات : « وأما طرق معرفتها لنا ، فاعلم أن ما كان منها معلوماً بحيث لا يشك فيه ، فنعلم أن مدرك ذلك هو التواتر القاطع . ومالم يكن معلوماً لنا ، ولا تواتر فيه ، فطريق تحصيل الظن به إنما هو أخبار الآحاد ، ولعل الأكثر إنما هو الأول » (٥) . وقد نقل السيوطى في « المزهرة » هذا الرأي ونسبه إلى الرازى والآمدى : (قال الإمام فخر الدين الرازى والآمدى : وأكثر الفاظ القرآن من الأول أى المتواتر) (٦) وإذن فلا يحق لهما وصف الأدلة السمعية بكونها ظنية ، لأن نقلها آحادى هكذا على وجه الإجمال .

(١) انظر ص ٢٨٥ وما بعدها من غاية المرام .

(٢) الإحكام ١ / ٣٠٢ . (٣) الإحكام ١ / ٣٧٥ .

(٤) انظر الموافقة لابن تيمية ٢ / ١٨٠ ، والواسطية له أيضا ص ١٦ ، وانظر أيضا

(٥) الإحكام ١ / ٧٥ . (٦) المزهرة ١ / ٥٧ وانظره أيضا ص ٣٨ ، ٤٢ .

ب- أما المجاز ونحوه من ضروب التصرفات اللغوية ، فهي وسائل للإبانة عن الغرض والملدول لا لإخفائه . وقد عرض الآمدى فى (الإحكام) أيضا مسألة المجاز ، ورد على نفاة وقوعه فى القرآن من الظاهرية والشيعة ؛ لتوهمهم أنه كذب ، وأنه من ركيك الكلام - بأن المجاز ليس كذبا ؛ لأن القرينة تدل على أن المراد المعنى المجازى لا الحقيقى ، وأنه ليس من ركيك الكلام ، بل ربما كان المجاز أفصح وأقرب إلى تحصيل مقاصد المتكلم البليغ من الحقيقة^(١) . ويمكن أن نقيس على ذلك سائر الوجوه الأخرى التى ذكروها . على أن القرآن - وهو منبع العقائد الدينية - قد احتوى على نوعين من الآيات : المحكمات والمتشابهات ، وأوجب رد الثانية إلى الأولى ، فقله تعالى : ﴿ والسماء بنيناها بأيدٍ وإنا لموسعون ﴾^(٢) لا يفهم إلا فى ضوء الآية الأخرى ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ وهو السميع البصير^(٣) ، وهذا ما بينه الآمدى نفسه فى (الإحكام)^(٤) . على أن القرآن لا يفسر بالملدولات اللغوية وحدها ، بل بالأحاديث الثابتة وأفهام السلف من الصحابة والتابعين الذين هم أقدر على فهم المراد ، مما نقله علماء التفسير وحمله الآثار^(٥) . ولذا لم يسع الجوينى - وهو أحد المتأثرين بتلك الفكرة - إلا أن يقول فى (الشامل) : « والظواهر التى هى عرضة التأويل لايسوغ الاستدلال بها فى القطعيات ، ولكن لو استدلت بها وقرنت استدلالك بها بإجماع الأمة على أنها غير مؤولة ، بل هى محمولة على ظواهرها فيحسن الاستدلال - على هذا الوجه - بظواهر الكتاب »^(٦) .

وقد ذكر ابن تيمية أنه ألف كتابا خاصا لرد فكرة (ظنية الدلالة) كما ألف (الموافقة) للرد على فكرتى الدور والمعارض العقلى- إذ يقول : « وقد بسطنا القول على ظنية نقل اللغة والنحو ، والتصريف ، ونفى المجاز ، والإضمار ، والتخصيص ، والاشتراك ، والنقل ، والمعارض العقلى للسمع . وقد كنا صنفنا فى فساد هذا الكلام مصنفنا قديما من نحو ثلاثين سنة ، وقد ذكرنا طرفا من بيان فساده ، فى الكلام على المحصل ، فذاك كلام فى تقرير الأدلة السمعية وبيان أنها تفيد اليقين والقطع وفى هذا الكتاب (يقصد الموافقة) كلام فى بيان انتقاد المعارض العقلى وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقا »^(٧) .

(١) انظر الأحكام ١ / ٤٤ - ٤٧ . (٢) الآية ٤٧ من سورة الداربات .

(٣) الآية ١١ من سورة الشورى . (٤) انظر الإحكام ١ / ١٥٣ .

(٥) انظر تفسير ابن كثير ١ / ٣ - ٦ . (٦) الشامل ١ / ٣١ .

(٧) الموافقة ١ / ٩ ، ١٠ .

٣- مسألة الدور :

وأساسها انه لا يمكن الاستدلال بالشرع ، مالم يثبت وجود الله وكمالاته وأفعاله ،
التي منها إرسال الرسل وتأييدهم بالمعجزات ، فإذا ما ثبت صدق الرسول ، أمكن أن نأخذ
عنه ما بقى من أمور العقيدة ، وهى «السمعيات» كما سبق . ولكن فى هذا كله نظرا من
وجه عدة :

(١) أنه من الممكن أن ننظر إلى آيات القرآن كنصوص مقدسة ، أو خطابات إلهية
ملزمة ، عارية عن أية حجج أو دلائل ، وعندئذ فقد تبدو هذه الفكرة وجيهة . ولكن من
الممكن أيضا أن ننظر إليها كقضايا مشفوعة ببراهينها العقلية ، فإذا طرحنا هذه القضايا فى
علم الكلام ، فما يمنعنا أن نستند إلى هذه البراهين العقلية الواردة فى القرآن الكريم ؟ إنه
لا يمكن أن يكون المانع أنها أرقى - من الوجهة المنطقية - من أدلة المتكلمين التقليدية (١)
بالإضافة إلى كونها أقرب إلى قلوب البشر ، وأقل ذهبا فى شعاب الجدل كما يقرر
الأمضى نفسه (٢) . إن ابن رشد -وهو فيلسوف قبل أن يكون فقيها- قد اختبر هذه
الأدلة وقارنها بأدلة المتكلمين ، فوجدها خيرا من هذه الأخيرة بالنسبة للعلماء وللعمامة على
حد سواء (٣) . كما فطن ابن تيمية إلى أن أصول الدين مسائل ودلائل ، وكلاهما فى
الكتاب والسنة ، غير أن بعض المنسوبين إلى السنة أخذوا بالأولى وأهملوا الثانية . ول نجد
هذا المعنى لدى بعض المتأثرين به (٤) . وقد نجد هذا المعنى لدى بعض المتكلمين أيضا
كالإمام الغزالى (٥) ، وشيخه الجوينى الذى رد على من قال : «إن الاستدلال بالقرآن على
الدهرية ونفاة الصانع لا يتحقق» بقوله : «إن شيخنا لم يستدل عليهم بنفس الآية ، وإنما
استدل عليهم بمعناها ، وهى تنطوى على وجه الحجاج» (٦) ، ولكن غلب عليهم منهجهم
الخاص .

(١) انظر مقدمة مناهج الأدلة ٨ - ١٠ ، ١٣٥ وما بعدها .

(٢) انظر المآخذ ل ٢٩ ب ، ١٣٠ ، وما مر فى أدلة وجود الله .

(٣) انظر مناهج الأدلة ١٤٨ - ١٥٤ .

(٤) انظر معارج الوصول لابن تيمية ص ٨ ، ٧ ، والموافقة ١ / ١٣ وما بعدها ، ومناهج السنة - بولاق ٣ / ٢١

- ٢٤ وانظر أيضا اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ٢٢ - ٢٤ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز ص ١٣٧ ،

وإظهار الحق لابن الوزير ١٢٣ .

(٥) انظر القسطاس المستقيم ص ٦٩ . (٦) الشامل للجوينى ١ / ١٦٦ .

على أن مازعمه المتكلمون أدلة عقلية لانقلبية ، هو - فى غالبه - أفكار وأقوال منقولة من كتب شيوخهم ، أو مروية عن فلاسفة قدماء ، فما الذى سوغ الاعتماد عليها والإعراض عن أدلة الكتاب والسنة بحجة أنها نقلية أو لفظية أو سمعية ، فهى لهذا ظنية لاتصلح للقطعيات ؟ وكما يقول ابن الوزير : «إن المتكلم ينظر فى كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد ، فكذلك من نظر فى القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد»^(١).

ب- كما أنه من الممكن للنظر فى أمور الدين أن يبدأ بإثبات النبوة أولا ، فإذا تبين له صدق الرسول بالعقل ، تبعه فى كل ماجاء به سواء فى الإلهيات التى اعتبروها - أو أكثرها - عقليات محضة ، أم فى غيرها من السمعيات والأحكام العملية التى قبلوا فيها الدليل الشرعى ، ولعل هذا هو طريق السلف كما يقول ابن الوزير : «إن الدين قد جاء به الرسول ﷺ وفرغ منه ، ولم يبق بعد تصديقه بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم الذى جاء به ، لاستنباطه بدقيق النظر كما صنعت الفلاسفة ، وعلى هذا درج السلف ، وكذلك قال مالك لمن جادله : أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنزل على محمد - ﷺ -»^(٢) » وعندئذ فلا محل للدور المزعوم .

ولقد ارتضى هذا الطريق عالم معاصر ترمس بالفلسفة والكلام والتصوف ثم اختار أخيرا هذا الموقف : نحن مع العقل حتى تثبت الرسالة ، فإذا تحقق الوحي الإلهي الصادق كان من العبث ، والمناقضة ، للعقل نفسه ، وللفلسفة الحق ، ولمنهج السلف الصالح : أن نعدل به غيره^(٣) .

ج- هذا لو سلمنا لهم بكون العقل والنظر أصلا ، والشرع فرعا عنه ، فكيف وهناك من يقول بأن صحة الشريعة لاتتوقف على النظر العقلى ، لأن «دلالة المعجزة على صدق الرسول ضرورية» وأن المنكر لما تدل عليه بعد تحقق أركانها مكابر جاحد للضرورة ، ومن هؤلاء الأمدى نفسه^(٤) ، والجوينى أيضا أول الآخذين بفكرة الدور من الأشاعرة^(٥) ؟ على أن الأمدى لا يكتفى بتقرير هذه الحقيقة ، بل يستخدمها فى الرد

(١) ترجيح أساليب القرآن ص ١٧ . (٢) إنباء الحق لابن الوزير ص ١١٥ .

(٣) هو أستاذنا الدكتور عبدالحليم محمود - انظر كتابه (الإسلام والعقل) ص ١٠٤ وما بعدها .

(٤) انظر الإبكار ١ / ١٢٦٠ . (٥) انظر الجوينى إمام الحرمين ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

على من اعترض من الخصوم على استدلال الأشاعرة لصفة الكلام بدلالة الإجماع ، وزعم أن في ذلك دورا ، من حيث إن الإجماع يستند إلى قول الرسول : « لا تجتمع أمتي متى على ضلالة » ، وصحة الرسالة مبنية على ثبوت صفة الكلام ، فيقول : « قولهم : هذا تمسك بالإجماع فيما يفضى إلى الدور ، ليس كذلك ، فإننا لانسلم أن صدق الرسول يتوقف على ثبوت كلام الله تعالى ولاعلى وجوده ، من حيث إن دلالة المعجزة على صدقه معلوم بالضرورة وبعد أن يثبت صدقه بالمعجزة فإذا أخبر عن وجود الله تعالى وصفاته وكلامه ثبت بإخباره عن غير دور^(١) » . ومع أن هذه الفكرة يمكن أن تنقض مبدأ الدور من أساسه ، إلا أن الآمدي - فيما يبدو - كان يورد هذا الكلام الخطير من الناحية المنهجية على سبيل الجدال العابر ، وإلا فهو يقرر في نفس الكتاب مبدأ الدور - كما سلف - ويرى بسببه أن الدليل السمعي مما ظن أنه مفيد لليقين وليس كذلك ، ويرفض - من الناحية التطبيقية - الاستناد إلى الدليل السمعي ، وخاصة في كتاب (غاية المرام) ، في جميع المسائل الكلامية إلا في السمعيات كما سنبين في الباب التالي تفصيلا .

٤ - تقديم العقل على السمع عند التعارض :

ونأتى إلى هذه الفكرة الأخيرة ، ولعلها من نتائج فكرة الدور ، إلا أن فكرة الدور يمكن أن تحول تماما دون الاستناد إلى النصوص الشرعية في أمهات العقائد فقط ، كوجود الله تعالى وصفاته التي تتوقف عليها صحة الرسالة . أما هذه فتضعف الاعتماد على هذه النصوص في سائر المسائل الأخرى أيضا متى بدت معارضة للعقل . وقد صور ذلك ابن تيمية في مفتتح كتابه (الموافقة) قائلا : « إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ... فما أن يجمع بينهما ، وهو محال لأنه جمع بين النقيضين ، وإما أن يردا جميعا ، وإما أن يقدم السمع ، وهو محال ؛ لأن العقل أصل النقل فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل : فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا ؛ فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يتأول ، وإما أن يفوض^(٢) » . وسماه قانون الرازي وأتباعه ، وإن أشار - بعد ذلك إلى أن الغزالي أيضا يقول به^(٣) . ويبسود من

(١) الأبيكار ٩٤/١ ب . (٢) موافقة صحيح المنقول ١/١ .

(٣) السابق ٢/١

كتاب «المآخذ» أن الآمدى يتابع الرازى فى أن دلالة السمع ظنية لاحتمال وجود المعارض العقلى، وإنها لاتعتبر يقينية إلا بعد الاستدلال على عدمه^(١). وهى الفكرة التى توفر ابن تيمية على نقدها فى كتابه المذكور، وهى فى نظرى ضعيفة للوجه التالية:

أ- أنه من الممكن معارضة القانون السابق بنقيضه، دون الإحساس بأية أزمة عقلية، يقول ابن أبى العز الحنفى فى ذلك: «فيقال إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع وجوب قبول ما أخبر به، فلو أبطلنا النقل، لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل وهذا بين واضح^(٢)». ولكن هذه المعارضة جدلية كما هو ظاهر، وقد تُضعف من الفكرة المقابلة، ولكنها لاتحل المشكلة نهائياً. فلننتقل إلى الوجه التالى.

ب- أن النقل والعقل لايمكن أن يتعارضا حقيقة، وإن بد ذلك لبعض الأفهام، فكلاهما حق، والحق لا يتناقض. وهذه فكرة كان لها مقامها الكبير عند جميع الفلاسفة المسلمين، ودورهم فى التوفيق معروف^(٣). والسلفيون أيضا يؤمنون بهذه الفكرة، وهذا ابن تيمية يفردها كتابا هو (موافقة صحيح المنقول لصريح العقول). وبين هذين الفقهاء والمحدثين والاصوليين يرون كذلك وجوب رفع التناقض الموهوم، يقول ابن الوزير: «تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض، وهذه من قواعد المتكلمين، قلنا: قد اعترضهم فى ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها فى العقل والسمع، فتقدير تعارضها تقدير محال، ومن ذكر ذلك ابن تيمية وابن دقيق العيد والزرخشى فى (شرح جمع الجوامع)^(٤). ولاشك أن الجمع بين الأدلة عمل جاد وبناء، أما إسقاط أحد الدليلين المتعارضين، فهو رفع للمشكلة بالهروب منها.

ج- أن من أكثر صور هذه الفكرة تطرفا مازعمه الرازى من أن دلالة السمع، لاتتم - أو تصل إلى مرتبة اليقين - إلا بإسقاط المعارض العقلى القائم أو المحتمل، وإلا فمع

(١) انظر المآخذ ل ١٣٠. (٢) شرح الطحاوية ص ١٣٧

(٣) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٥٦، ٥٧، ٦٥ - ٧٠.

(٤) إنباط الحق ص ١٢٣.

احتمال وجوده ، لاتزيد الدلالة السمعية عن كونها ظنية . وقد اعتبر ابن تيمية هذه الفكرة صدا عن سبيل الله^(١) ، « إذ كان أى دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفذ إذا قدر أن المعارض العقلية ناقضة »^(٢) . وإذا كان الآمدى فى « المتأخذ » يذكر هذه الفكرة ولا يعقب عليها بالنقد ، فإنه فى (الأبيكار) يرد عليها بقوله : وأما ما قيل فى بيان أن الدليل السمعى ظنى ، فإنما يصح أن لولم تقترب به قرائن تفيد القطع ، وإلا فبتقدير أن تقترب به قرائن مفيدة للقطع فلا ، ولا يخفى أن ذلك ممكن^(٣) . وهذا الرأى سبق نقله عن الجوينى فيما سبق ويبدو الآمدى غير مقتنع بهذه الفكرة الراجية – أعنى فكرة المعارض العقلية المحتمل ، ووجوب اسقاطه قبل الاستدلال بالدليل السمعى – وهو يوردها فى (الأبيكار) على لسان الغير ، ويعقب بما يدل على رفضه لها . أما سكوته عنها فى (المتأخذ) فلا يكفى دليلا على اقتناعه بها ، بخلاف فكرة الدور التى يقررها ويؤكددها ، وإن كان هناك نوع اضطراب فى موقفه إزاءها كما أشرت من قبل .

والآن ، وقد درست موقف الآمدى ومن وافقه من متأخري الأشاعرة من الدليل السمعى ، والأسس التى يقوم عليها ، لايسعنى إلا أن أخالفهم فى موقفهم هذا ، وبالإضافة إلى ما قدمته من اعتبارات ، فإننى أعتقد أنه لو قدر لعلم الكلام أن يحيا حياة جديدة ، فلن يتم ذلك إلا باستمداده ، من الكتاب والسنة ، والإفادة مما يدلان عليه من انظار عقلية وبراهين قطعية ، فيعمل على اكتشافها وتنميتها وتقديمها للعقول فى ضوء الفكر الإنسانى المعاصر ، على أن تحسم مسألة (التأويل) للنصوص الدينية : متى يجوز؟ وعلى أى أساس؟ ، فإنها هى التى فرقت بين المسلمين فى مسائل العقيدة . والله الموفق .

ويدعونى واجب الإنصاف إلى ذكر أن الآمدى – وإن اعتمد على العقل فى إثبات أكثر العقائد الدينية والبرهنة عليها – فإن تحديد هذه العقائد نفسها ليس مصدره العقل عنده ، بل الشرع فى الحقيقة . وسنرى ذلك فى مسائل الصفات وتعدادها ، ومايجوز على الله تعالى ، وما لايجوز ، فإنه كثيرا ما يرفض دلالة العقل أو يتوقف بشأنها لعدم ورود إذن الشارع فى ذلك^(٤) . ومعنى ذلك أن العقل هو المستند أو طريق

(٢) نفس المرجع ٩/١

(١) انظر الموافقة ٨/١ .

(٤) انظر ص ٩٥ وما بعدها .

(٣) الأبيكار ٢/١٢١٧ ب .

الإثبات، والشرع هو الذى يعتمد دلالة العقل أو يدعونا إلى الإعراض عنها ، أو بعبارة أخرى : المسائل عنده تستمد من الشرع والدلائل عليها من العقل ، فلو انتهى بنا العقل إلى مالم يأذن به الشرع ، لم نأخذ بحكم العقل . وهذا هو موقف الأشاعرة منذ شيخهم الأول^(١) ، وهو ما يقرره المتأخرون منهم أيضا؛ يقول السيالكوتى - فى شرح كون الأحكام الاعتقادية شرعية - : « معنى الشرعية ما يؤخذ من الشرع ، ألا يخالف القطعيات بالنسبة إلى فهم الآخذ ، لا ما يتوقف عليه ، بمعنى أنه لا يدرك إلا من خطاب الشارع . وإلا لزم خروج أكثر المسائل الكلامية عن المقسم ؛ لأن وجوده وعلمه وتوحيده لا يتوقف على الشرع ، ولكن يجب أخذها أيضا عنه لتصلح للاعتداد ، إذ كثيرا ما يعارض الوهم العقل فيوقعه فى المهلكة كما وقع للفلاسفة فى الإلهيات ، بخلاف ما إذا كان مؤيدا بالوحي المفيد للحق اليقين ، فإنه لا مدخل للوهم فيه »^(٢) ، وهو معنى تجده ، عند غيره أيضا^(٣) .

وأخيرا فإننى أستطيع القول بأن الآمدى وإن ردد أقوال الراى وغيره بشأن الدليل السمعى وكون دلالاته ظنية ، يميل إلى أنه قد تحيط به قرائن تجعل دلالاته قطعية ، بل يصرح فعلا بأن الأدلة السمعية فى البعث وما يتصل به مما عرف بالسمعيات قاطعة : « فكل ذلك (أى مسائل البعث والمعاد) ممكن فى نفسه أيضا ، وقد وردت به القواطع السمعية ، والأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ؛ فوجب التصديق به » . ومعلوم أن كافة المتكلمين يقبلون دلالة الدليل السمعى فى مثل هذه المسائل ، لكن الشئ المهم هو تصريح الآمدى هنا بكون الدليل السمعى قطعى الدلالة . أما مسألة ظنية الثبوت فلا شك أن الرجل يقطع بتواتر آيات القرآن الكريم بل وبعض الأحاديث النبوية^(٤) .

وأما مسألة إسقاط المعارض العقلى المحتمل للنص ، فقد ذكرت أن الآمدى يعارضها فى الابتكار ، وإن كان يوردها فى المآخذ دون اعتراض عليها ، غير أنه فى كتبه الكلامية الخاصة كالإبكار والغاية ، لم يستند إلى مثل هذه الفكرة أو يعول عليها قط .

(١) انظر الأشعرى أبو الحسن ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) حاشية السيالكوتى على النسفية ص ٣٦ ، وانظر شرح المواقف للجرجاني ١/ ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٨ .

(٣) ص ٢٨٥ وما بعدها من غاية المرام . (٤) انظر ما مر فى ١٧٩ - ١٨٠ .

والفكرة التي يبدو الآمدى متأثراً بها إلى حد كبير ، هي فكرة الدور ، وعلى أساسها رفض الاستناد إلى البراهين الشرعية في كافة المسائل الكلامية التي تتوقف عليها صحة النبوة وثبوت الشريعة ، وذلك في كتابيه «الغاية والأبكار» ، بل إنه في غاية المرام يرفض الاعتماد على الدليل الشرعى في مسائل عديدة لا تتوقف عليها صحة النبوة ، كمسائل الرؤية والوحدانية وغيرها مما سأبينه تفصيلاً في الباب التالى . وهذه ناحية واضحة وضوحاً قاطعاً في مسلك الآمدى من الناحية التطبيقية^(١) ، بالإضافة إلى تصريحه بها في أوائل كتابه الأبكار من الناحية النظرية ، وقد نقلت من نصوصه ما يدل على ذلك .

هذا بالرغم من أن الآمدى قد أشار - في مواضع أخرى - إلى أفكار معارضة لمبدأ الدور ، وعلى أساسها يمكن قبول الدليل السمعى في المسائل التي رفض هو استخدامها فيها ، ولكنه خضع لهذا المبدأ الاعتزالى الأصل من الناحية العملية ، على نحو معتدل في الأبكار ، وبشكل أكثر غلواً في غاية المرام .

٢- قياس الغائب على الشاهد :

أ- شيوعه لدى المتكلمين ونقد الآمدى له :

تعرض الآمدى في الأبكار لعدة طرق يستخدمها المتكلمون للاستدلال ، وبين هو أنها لا تفيد إلا الظن وكان منها هذا القياس ، والقياس بمعناه العام هو إعطاء حكم شئ لشيء آخر لاشتراكهما فى علته^(٢) . وهو بهذا المعنى مفهوم أصولى جرى عليه العمل لدى أكثر الأئمة المجتهدين فى استنباط الأحكام الفقهية العملية ، لكنه انتقل ، بعد ذلك فيما يبدو ، إلى علم الكلام ليكون طريقاً لإثبات الأحكام المتعلقة بالله - تعالى - لوجود نظائر لها فى الواقع ، وهذا هو معنى قياس الغائب على الشاهد .

ولكن القياس الفقهى مشروع ومبرر تماماً مادام الأصل والفرع مشتركين فى الوصف المؤثر فى استحقاق الحكم ، ولدينا الوسائل المختلفة لاختبار تحقق هذا الوصف فيها ، فيما يعرف (بمسالك العلة) . أما بالنسبة للمسائل الإلهية ، فكيف يمكن

(١) انظر الإحكام للآمدى ١٦٧/٣ وما بعدها .

(٢) انظر مثلاً المستصفى - دار الكتب العلمية - ٢٨٠ .

التحقق من اشتراك الغائب والشاهد في وصف يعمهما ، أو في حكم يترتب على ذلك ؟ وهل يجوز للعقل أن يطبق المقولات الإنسانية على ذات الله تعالى وما يتصل بها من صفات أو أفعال ؟ تلك هي أزمة هذا القياس الكلامي ، ومع ذلك فقد استخدمه المتكلمون بعد أن استعاروه من (أصول الفقه) ، وغاب عنهم أن كل منهج يجب أن يتناسب مع الموضوع وطبيعة العلم الذي يطبق فيه ، وشتان بين بحث موضوعه الوقائع المادية ، أو أفعال المكلفين ، وآخر موضوعه ذات الله الذي ليس كمثله شيء .

يقول الجرجاني : « وإنما يسلكونه إذا حاولوا إثبات حكم لله سبحانه - فيقيسونه على الممكنات قياسا فقهيا ، ويطلقون اسم الغائب عليه تعالى »^(١) . وقد شاع استخدامه لدى مختلف المدارس الكلامية : فالخشوية القائلون بأن الله جسم يعتمدون على أن كل موجود في الشاهد فهو كذلك^(٢) .

والمعتزلة - المشهورون بالتنزيه - أخذوا به فيما يتعلق بأفعال الله تعالى ، فحكموا بحدوثها^(٣) ، وأوجبوا عليه بعض الأمور طبقا لقواعد التحسين والتقبيح الإنسانية^(٤) وقياسا على حال الإنسان^(٥) ، ونفوا خلقه للشرور لنفس هذا السبب^(٦) ، بل ربما استخدموها في مسائل الصفات أيضا ، فهذا شيخهم عبد الجبار يستدل على كونه تعالى قادرا بقوله : « وأما الذي يدل على أن صحة الفعل دلالة على كونه قادرا ، فهو أننا نرى في الشاهد جملتين : إحداهما صبح منه الفعل كالواحد منا ، والآخرى تعذر عليه الفعل كالمريض المذنب . فمن صبح منه الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، وليس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجملة ، وهي كونه قادرا ، وهذا الحكم ثابت في الحكيم تعالى ، لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهدا وغائبا »^(٧) ، وواضح أنه هنا يستخدم قياس الغائب على الشاهد بجامع الدليل ، وقد استخدمه أيضا في إثبات كونه تعالى عالما^(٨) . ولم يكتف بذلك ، بل رد على من اعترض عليه في استخدامه إياه^(٩) ، كما استخدمه أيضا في إثبات صفة الحياة^(١٠) .

(١) شرح المواقف ٢٨/٢ .

(٢) انظر الأبكار ٣٩/١ وقارن أساس التقديس ١٤ ومناهج الأدلة ١٧٨ ومقدمته ٣٧ .

(٣) انظر مقدمة مناهج الأدلة ص ٤٨ - ٥٠ . (٤) انظر المغنى ٦١/١١ - ٧٧ ، ١٤/٢٢ - ٣٢ .

(٥) انظر المغنى ١٤/٥٥ . (٦) انظر تاريخ فلسفة الإسلام د/ هويدى ٢٦٩/١ والفصل ٩٨/٣ .

(٧) شرح الأصول الخمسة ص ١٥١ ، ١٥٢ . (٨) نفس المصدر ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٩) نفس المصدر ص ١٥٨ . (١٠) نفس المصدر ص ١٦١ .

ومع ذلك ، فهم لايسرفون فى استخدامه فى مجال الصفات إسراف الاشاعرة الذين يعترف بعضهم بذلك^(١) . والآمدى يحكى « اتفاق الاصحاب على إلحاق الغائب بالشاهد »^(٢) ولكنهم بدورهم يقللون من استخدامه بالنسبة لأفعال الله – تعالى بعكس المعتزلة^(٣) .

أما الآمدى – وهو الأصولى الذى يدافع عن القياس فى مجال الأحكام العملية-^(٤) فإنه يرفض الاعتماد عليه فى المباحث الكلامية ، وإن كان يقبله فى صورته الفقهية المعروفة بقياس التمثيل ، ويرى أنه يمكن أن يفيد الظن بالحكم ، وذلك إذا أمكن معرفة الجامع بين الواقعتين ، أما إذا تعذر معرفة الجامع – كما هى الحال فيما بين الغائب والشاهد – فالجمع تحكم محض ، ودعوى لادليل عليها، ويلزم القائل بذلك أن يعترف بصحة حكم من حكم بأن جميع الآدميين سودان ؛ إذ لم يشاهد إلا الزنوج ، وإن جميعهم لايموتون ، إذ لم يشاهد ميتا ، ولاسمع به . ولايخفى مامعه من الجهالة^(٥) .

لكن الاشاعرة ومن وافقهم من المتكلمين حين قاسوا الغائب على الشاهد ، حاولوا أن يلتصموا لذلك جامعا فقالوا : إن الحقائق أو التعريفات ، والأدلة ، والشروط ، والعلل ، يجب أن تطرد شاهدا وغائبا ، وأن تُوجِب فى الغائب ماتوجهه فى الشاهد من الأحكام ، والآمدى يحكى اتفاقهم على ذلك ويضرب له أمثلة توضيحية^(٦) ، ويشير إلى مذهب إليه الإسفرايينى من أن « كل أمرين ثبت تلازمهما فى الشاهد لزم أن يتلازما غائبا ولم يعتبر فى ذلك جامعا »^(٧) ثم يتحول إلى نقدهم قائلا :

« أما الجمع بالحد ، فإن ثبت أن حدَّ العالم من قام به العلم ، وثبت أن مسمى العالم متحد فى الغائب والشاهد ، فلا حاجة إلى القياس على الشاهد والاعتبار به .. وإن لم يثبت الحد ، أو ثبت ولكن لم يثبت اتحاد مسمى العالم ، فالإلحاق متعذر .

وعلى هذا يكون الكلام فى العلة والشرط ، ويزيد فى العلة والشرط إشكال آخر ؛

(١) انظر نهاية الأقدام الشهرستاني ص ١٨٢ وما بعدها .

(٢) انظر الأبيكار ٣٩/١ ب . (٣) انظر مناهج الأدلة – المقدمة ص ٤٩ وص

(٤) انظر الأحكام ٥/٤ وما بعدها (ط مؤسسة الحلبي) .

(٥) الأبيكار ٣٩/١ ب . (٦) انظر الأبيكار ٣٩/١ ب ، ١٤٠ .

(٧) الأبيكار ١٤٠/١

وهو احتمال كون العالم فى الشاهد معللا بالعلم أو مشروطا به لكونه جائزا ، وهذا المعنى غير موجود فى الغائب ؛ فلا يلزم التعدية ، أو لمعنى آخر لم يطلع عليه ، ولا يلزم من عدم العلم به وبدليله العلم بعدمه (١) .

وأما الجمع بالدليل فيمكن الطعن فيه بمثل ماسبق ، فهم يستدلون به على أن القابل للحوادث لا يمكن أن يتعزى عنها ، ولكن ما يدرينا أن هذا خاص بالجائزات التى نراها فى الشاهد ، أو مشروط بشرط آخر غير الجواز لا يتحقق فى الغائب ، على أنه من الصعب إثبات أن الغائب قابل للحوادث . ولو صبح ذلك لما احتجنا إلى قياسه على الشاهد أصلا (٢) .

وهكذا يشكك الآمدى فى قيمة هذا القياس أيا كان الجامع المزعوم بين الشاهد والغائب ، أما طريقة الإسفرايينى فى قياس الغائب على الشاهد بمجرد التلازم ولو لم يتحقق جامع « فيلزم عليها أن يكون البارى - تعالى - جوهر ضرورة كونه قائما بنفسه ؛ لضرورة التلازم بينهما فى الشاهد ، فإن كل قائم بنفسه فى الشاهد جوهر ، وكل جوهر قائم بنفسه ولا محيص له عنه (٣) » . ولكن هذا ظاهر البطلان (٤) .

ب- نقد هذا القياس قبل الآمدى :

برغم تغفل هذا الضرب من الاستدلال فى المدارس الكلامية المختلفة فقد تعرض لآلوان من النقد من مصادر متعددة :

(١) فابن حزم الظاهرى يندد بكل من الأشاعرة والمعتزلة لخصوعهم لهذا القياس ، هؤلاء فى مجال الأفعال وأولئك فى الصفات الإلهية يقول ابن حزم : « وهذا (أى إيجاب شئ على الله) مذهب يلزم كل من قال : لما كان الحى فى الشاهد لا يكون إلا بحياة ، وجب أن يكون المبارى تعالى حيا بحياة ، وليس بين القولين فرق ، وكلاهما لازم لمن التزم بأحدهما ، وكلاهما ضلال وخطأ .. وأما إجراؤهم الحكم على البارى بمثل مانحكم به بعضنا على بعض فضلال بين (٥) » وهكذا يكشف الرجل فساد الأصل الذى

(١) الأبيكار ١/٤٠ ، ب . (٢) انظر الأبيكار ٤٠/١ ، ب . (٣) الأبيكار ١/٤٠ ، ب .

(٤) انظر نقد هذا المنهج فى (مناهج البحث لدى مفكرى الإسلام) ص ١٣١ - ١٣٣ .

(٥) الفصل ٣/٩٨ .

يقوم عليه هذا القياس ، سواء طبق فيما يتصل بأفعال الله أو بصفاته ، ألا وهو تطبيق الاعتبار الإنسانية على الله سبحانه .

ب- كما نجد ابن رشد الفقيه الفيلسوف يحدد موقفه في حسم من هذا القياس ، ويتخذ من رفضه له أساسا لمحاولته التوفيق بين العقل والدين متمسكا دائما بقول الله عزوجل : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (١) .

ج- وأما في الوسط الكلامي فيبدو أن القوم أخذوا يشعرون بضعفه ويضيقون به ، ولكنهم لم يرفضوه تماما كمنهج للاستدلال ، بل ظلوا يترددون بين إنكاره والعمل به .

فمن المعتزلة نجد القاضي عبد الجبار يعتمد عليه أحيانا كما سبق من الأمثلة ، ولكنه ينكر على إخوانه البغداديين استخدامهم أمثلة من الشاهد في القول بالأصلح (٢) ، وقد لاحظ الجويني أن معتزلة البصرة ، لا يلتزمون دائما بقياس الغائب على الشاهد ، « فإنهم قد نقضوا هذه الدلالة في قواعد من العقائد » (٣) .

أما الأشاعرة فقد لاحظ الآمدي أنهم أيضا لا يترددون هذه الدلالة في مذهبهم (٤) ، وهم قد تراوحو أفعالا بين قبولها أحيانا وإغفالها أحيانا ، ثم تزايد نقدهم لها وهجومهم عليها حتى انتهى الأمر إلى الآمدي فرفضها تماما ولم يحاول الاعتماد عليها في أى من المسائل الكلامية الرئيسية .

١- فنجد الأشعرى في « اللمع » يعتمد على هذه الدلالة في إثبات صفة العلم متمسكا بأن كل عالم فهو ذو علم ، وفي هذا قياس الغائب على الشاهد بجامع العلة (٥) ، ولكنه يرفضها في أفعال الله تعالى ، إذ يرد على المعتزلة قولهم : « إن فاعل السفه سفه » (٦) .

٢- وأما الباقلاني فيشبهه شيخه تماما ، إذ يعتمد على هذه الدلالة وخاصة إذا كان الجامع بين الشاهد والغائب العلة أو الدليل (٧) ، ولكنه يقول في رده على المجسمة -

(١) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٥٨ - ٦٠ ونظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٦٣ .

(٢) انظر المعنى ١٤ / ٥٦ ، ٥٥ - ٧٠ - ٧٤ .

(٣) الإرشاد ٦٦ . (٤) انظر الأباكار ١ / ٥٥ ب .

(٥) انظر اللمع ٢٦ - ٣٠ . (٦) اللمع ٥٦ . (٧) انظر التمهيد ص ٣٨ ومقدمة المحققين ص ٢٣ .

الذين يقولون : « لا نجد في الشاهد فاعلا إلا جسما^(١) » . فيجب على موضوع استدلالكم هذا ان يكون القديم - سبحانه - مؤلفا محدثا مصورا ذا حيز وقبول للأعراض ، لانكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلا إلا كذلك ، فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وفارقوا التوحيد ، وإن أبوه نقضوا استدلالهم^(٢) ولكن هذا الإلزام القوي يمكن أن ينقلب على الأشاعرة وكل من يأخذ بهذا القياس .

٣- وأما عبد القاهر البغدادي فإنه يعتمد طريقا لإثبات الصفات^(٣) ، ويرفض اعتماد المعتزلة عليه في الحكمة والتعليل والمشيفة^(٤) .

٤- فلما جاء الجويني أنكر بناء الغائب على الشاهد وقال إنه لا أصل له^(٥) ، ولكن وجدته - من الناحية التطبيقية - يعتمد عليه في مسألة حلول الحوادث ؛ إذ يقول : إنه لو قبل الحوادث لم يخل منها ، لما سبق تقريره في الجواهر ... ومالم يخل من الحوادث لم يسبقها^(٦) . وفي هذا قياس الغائب على الشاهد بجامع الدليل ، وقد مر بنا نقد الآمدى لهذه الصورة وغيرها . كما نجد أنه يرفض اعتماد المعتزلة عليه فيما يتعلق بالتحسين والتقيح العقليين وما يترتب عليهما من تجوير وتعديل^(٧) .

٥- أما الغزالي فقد أفاض في نقده في (معيار العلم) إذ ذكر قياس التمثيل ، وقرر أنه هو الذي يسميه الفقهاء قياسا ويسميه المتكلمون رد الغائب إلى الشاهد ، وأنه يقوم على تحقق جامع بينهما وهذا مع صعوبته يغني عن ذلك القياس : « فإذا لاخير في رد الغائب إلى الشاهد إلا بشرط^(٨) ، متى تحقق سقط أثر الشاهد المعين^(٩) » . وهذه فكرة تتكرر عند الآمدى كما سبق . ويقول الغزالي أيضا : أعيان الشواهد تشتمل على صفات خفية ؛ فلذلك يجب اطراح الشاهد المعين وهي فكرة نجد أنها عند الآمدى أيضا في نقده السابق لهذا الدليل مما يوحى بتأثره بالغزالي في هذا الصدد . وبعد أن يفيض الغزالي في بيان وجوه النقد التي يأخذها على هذا القياس يقول : « هذا كله في إبطال التمثيل في

(١) التمهيد ١٥٢ . (٢) انظر اصول الدين ٧٨ ، ٧٩ . (٣) السابق ١٤٦ - ١٥٢ .

(٤) الجويني إمام الحرمين ص ١٤٠ - ١٤٢ وانظر أيضا مناهج البحث للشارح ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) الارشاد ص ٤٥ . (٦) انظر الإرشاد ٢٦٣ - ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢ وما بعدها .

(٧) هذا الشرط هو استواء طبيعة كل من الشاهد والغائب وإمكان التحقق من ذلك .

(٨) معيار العلم ص ٩٤ وانظر أيضا القسطاس المستقيم ص ٧٢ .

العقليات، فأما في الفقهيات فالجزئي المعين يجوز أن ينقل حكمه إلى جزئي آخر باشتراكهما في وصف .. إذا دل عليه دليل»^(١) .

٦- وقد انتقد ابن تومرت أيضا هذا القياس بجميع صورته لدى الأشاعرة والمعتزلة على السواء ، وحرص على التفرقة الدائمة بين عالم الغيب وعالم الشهادة^(٢) .

٧- ثم جاء الشهرستاني فذكر أن الأشاعرة وسائر الصفاتية ، يأخذون بهذا الاستدلال ولم يحدد لنفسه موقفا خاصا وإن كانت عبارته تدل على عدم رضاه عنه^(٣) .

٨- وأما الرازي فتجده في أساس التقديس يرفض هذا القياس بوضوح ويقرر «إن معرفة الله تعالى وصفاته على خلاف حكم الحس»^(٤) وإن لم يفصل القول في نقده كما فعل الآمدي .

وهكذا نجد أن الاتجاه يتزايد نحو التخلص من هذا المنهج في الاستدلال حتى جاء الآمدي فالتزم بذلك إلى حد كبير .

ج - مدى التزام الآمدي بموقفه منه :

حافظ الآمدي دائما على عدم الاعتماد على هذا الدليل في مباحثه الكلامية، والدراسة الآتية لآرائه تؤكد ذلك . ونذكر الآن نماذج لذلك :

١- فممنها رفضه لقياس الغائب على الشاهد لأجل اشتراكهما في الحد كما في مسألتى العلم^(٥) والجسمية^(٦) .

٢- ورفضه الجمع بينهما بسبب الشرط كما في مسألة الإرادة^(٧) ، ومسألة الحياة^(٨) .

(١) معيار العلم ص ٩٦ وانظر أيضا دراسات في الفلسفة الإسلامية ص ١٥٣ .

(٢) انظر تاريخ فلسفة الإسلام ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٢ . (٣) انظر نهاية الإقدام ص ١٨٢ وما بعدها .

(٤) أساس التقديس ١٤ . (٥) انظر غاية المرام ل ٣٦ ب .

(٦) انظر غاية المرام ل ٧٣ ب والابكار ١/ ١٤٥ ، ب .

(٧) انظر غاية المرام ٣١ ب . (٨) انظر غاية المرام ل ١٢١ .

٣- ورفضه الجمع بينهما بسبب العلة ، كما فى الطريق العامة التى سلكها أكثر الأصحاب لإثبات الصفات إجمالاً عن طريق إثبات أحكامها أولاً ، ثم القول بأن هذا الحكم معلل بعلة هى الصفة ، وقد قال الأمدى عنه : إنه « ضعيف جداً ، فإن حاصله يرجع إلى الاستقراء فى الشاهد ، والحكم على الغائب بما حكم به على الشاهد ، وذلك فاسد » (١) .

بل إن الأمدى ليتطرف فى رفضه لذلك القياس ، فلا يستخدمه فى مسألة لجحد ابن رشد ، وهو واحد من أعداء هذا القياس ، يعتمد عليه فيها ، وهى إثبات صفة الحياة ، يقول ابن رشد : « وذلك أنه يظهر فى الشاهد أن شرط العلم الحياة ، والشرط عند المتكلمين يجب أن ينتقل فيه الحكم من الشاهد إلى الغائب ، ومآقوله فى ذلك صواب » (٢) . وهو فى هذا لا يتناقض مع نفسه فقد قرر فى موضع آخر من الكتاب نفسه أن قياس الغائب على الشاهد « دليل خطيئى ، إلا حيث النقله معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب » (٣) .

ومع هذا فقد وجدت الأمدى يستخدم هذا القياس فى موضع واحد ، وذلك فى رده على ماذهب إليه بعض الأصحاب من أن البقاء صفة وجودية ، « بأنه يلزم عليه قيام الصفة بالصفة ، وهو مما لا يجوز شاهداً ولا غائباً » (٤) . وفى هذا تعدية حكم الشاهد إلى الغائب الذى لا يرتضيه الأمدى (٥) ، وإذن فموقف الرجلين متشابه (٦) .

٣- الاستقراء :

وهو يرتبط بالطريق السابق ، وربما كونا معاً دليلاً واحداً فى بعض المسائل الكلامية ، كما مر بنا فى استدلال الأشاعرة على إثبات الصفات بطريق إجمالى عن طريق إثبات أحكامها أولاً ، ثم القول بأن كل حكم منها معلل بعلة هى الصفة المعينة ، كما هو الحال فى الشاهد .

(١) غاية المرام ل ١١٩ . (٢) مناهج الأدلة ص ١٦١ ، وقارن غاية المرام ل ١٢١ .

(٣) مناهج الأدلة ص ١٤١ . (٤) غاية ل ٥٨ ب ، ١٥٩ .

(٥) وربما كانت أكبر حملة على هذا القياس بعد ذلك هى التى قام بها ابن تيمية ومدرسته ، انظر إيضاح الدلالة لابن تيمية ص ١٠ ونجريد النصيحة له أيضاً ضمن صون المنطق والكلام - ٢٢٣ - ٢٣٠ ، ٢٣١ وانظر أيضاً ابن تيمية السلفى ص ٦٦ - ٦٨ وشرح الطحاوية ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٦) غاية المرام ل ١١٩

وقد تحدث الآمدى فى غاية المرام عن نقط الضعف فى هذا المنهج، وعدم صلاحيته للمباحث العقلية، فبدأ بتعريفه بأنه «البحث والنظر فى جزئيات كلى ما عن مطلوب»^(١)، ثم قسمه إلى تام وناقص، وبعد أن أشار إلى المشكلة التى تعترض الاستقراء الناقص، وهى احتمال وجود جزئيات أخرى لم تدخل فى نطاق البحث، مما يجعل نتيجته ظنية، وهو ماعرض له الغزالى من قبل بوضوح أكثر^(٢) - ذكر أنه، حتى مع تقدير كونه تاما، لا يصلح فى المباحث الإلهية نظرا لاختلاف طبيعة كل من الغائب والشاهد: «فلا يخفى أن ماحكم به على أحد المختلفين غير لازم أن يحكم به على الآخر، لجواز أن يكون من خصائص ماحكم به عليه، دون الآخر، وذلك كما إذا حكمنا على الإنسان بأنه ضاحك مثلا أخذنا من استقراء جزئيات نوع الإنسان، فإنه لا يلزم مثله فى الفرس المخالف له فى حقيقته»^(٣).

على أن مثل هذا الاستقراء التام غير ممكن فى مجال الإلهيات إذ كيف يتناول البحث والنظر هذا «الغائب» المتعالى على وسائل الإدراك العادية؟ وحين يقدر لنا إدراك حقيقته فما أغنانا عندئذ عن تتبع أية جزئيات أخرى فى الواقع أو (الشاهد)؛ أى أن الآمدى يريد أن يقول: إن هذا المنهج فيما يتصل بالمباحث الإلهية غير ممكن، وغير مفيد أيضا: «... ولو قدر أن ذلك غير محال فالاستقراء، إما أن يتناول الغائب أو ليس، فإن تناوله فهو محل النزاع، ولا حاجة إلى استقراء غيره، وإن لم يتناوله، بل وقع لغيره من الجزئيات، فهو - لامحالة - استقراء ناقص، وليس بصادق كما بيناه، وهذا لامحيص عنه»^(٤). وقد كرر الآمدى هذه الوجوه من النقد فى مواضع عديدة من كتابيه الأبكاري وغاية المرام^(٥).

وبعد هذا النقد الدقيق يتوجه الآمدى إلى أصحابه الأشاعرة الذين ترددوا بشأن هذا القياس بين الاستدلال به فى مسألة الصفات، ورفضهم الأخذ به فى مسألة الأفعال الإلهية، وكان أخرى بهم ألا يعملوا به فيهما جميعا: «... ثم إن من قاس الغائب على الشاهد هنا «أى مسألة الصفات» فهو معترف بأنه ليس فى الشاهد فاعل موجود على

(١) غاية المرام ل ١٩. (٢) انظر معيار العلم ٩٥، ٩٦.

(٣) غاية المرام ١٩. (٤) غاية المرام ل ١٩ ب.

(٥) انظر بالإضافة لما سبق غاية المرام ل ٥٣ ب، ١٥٤ - والأبكار ١/ ١٣٨.

الحقيقة ، بل الموجود ليس إلا الاكتساب ، بخلاف ما فى الغائب ، فإذا ما وجد فى الشاهد لم يوجد فى الغائب وما وجد فى الغائب لم يوجد فى الشاهد ، فأنى يصح القياس ؟!!»^(١) .

وإذا كان الاستقراء هو المنهج العلمى الصحيح فى المجال التجريبي ، وهو أساس التقدم العلمى المعاصر ، وهو أيضا جانب هام مما قدمته الثقافة الإسلامية للإنسانية^(٢) . فإن هذا لا يدعونا إلى قبوله طريقا إلى المعارف الإلهية ، لأن استخدامه فيها غير مشروع وغير ممكن وغير مفيد كما بينه الأمدى .

٤- انتفاء المدلول لانتفاء دليله :

هذا منهج آخر من مناهج المتكلمين رفضه الأمدى وبين بطلانه ، وتعقب استدلال الأشاعرة وغيرهم به فى مباحثهم الكلامية ، كما سيظهر تفصيلا فى الباب التالى . أما من الناحية المنطقية فقد حدد موقفه منه فى موضعين من كتاب (الابكار) :

أولهما : عندما تعرض للدليل العقلى وشروطه بوجه عام ، فذكر أنه يجب « أن يكون مطردا بالاتفاق وليس من شرطه أن يكون منعكسا ، أى يلزم من انتفائه انتفاء المدلول ، خلافا لبعض الفقهاء ، فإن حدوث الحوادث دليل وجود الصانع ، ولو قدرنا عدم حدوث الحوادث لما لزم منه انتفاء الصانع فى نفسه ، وإن لم يعلم وجوده لعدم الدليل الدال عليه ، ولأنه لا مانع من قيام أدلة على مدلول واحد ، ولو لزم انتفاء المدلول عند انتفاء واحد منها لما لزم من باقى الأدلة وجود المدلول ، وخرجت من كونها أدلة ، لعدم اطرادها ، وهو خلاف الفرض »^(٣) .

ثم يشير الأمدى إلى أخذ المعتزلة بهذا الضرب من الاستدلال فى بعض المسائل^(٤) ، وهذا نص هام ، إذ هو مع بيانه لوجهة نظر الأمدى فى هذا المنهج وأسباب بطلانه يوضح لنا أيضا أن فكرته الأساسية - وهى وجوب انعكاس الأدلة - فقهية فى

(١) غاية المرام ١٩ ب ، ٢٠ .

(٢) انظر (بحث الحيال عند ابن عربى) لاساتذنا الدكتور قاسم ومناهج البحث للنشر ص ١٠٣ وما بعدها ونشأة الفكر أيضا ١/ ٥ - ٩ .

(٣) الابكار ١/ ٣٧ ب . (٤) انظر الابكار ١/ ٣٧ ب وقارن شرح الاصول الخمسة ص ١٨٥ ، ٢٠٠ .

الأصل ، ولعله يقصد بالفقهاء علماء أصول الفقه ، فقد ذكر الآمدى فى (الإحكام) خلاف الأصوليين حول هذه المسألة حين عرض لقواعد (الترجيح بين الأدلة) (١) . كما أنه يدلنا أيضا على تأثير المعتزلة بهذه الدلالة ؛ إذ التزم بعضهم - خطأ فى نظر الآمدى - أن الدليل على كون الواحد منا عالما بعلم هو جواز ذلك فى حقنا ، وأن ذلك منفى عن الله - تعالى - لعدم جواز ذلك فى حقه . ومعنى ذلك القول بانتفاء المدلول لانتهاء دليله .

وثانيهما : حينما أفرد لهذا الدليل فقرة خاصة ضمن (ما ظن أنه مفيد لليقين وليس كذلك) ، وهو يكرر فيه نفس الأفكار السابقة غير أنه يجيب على سؤالين يوردهما على نفسه، وهما :

أ- إذا لم يكن هناك تلازم بين الدليل والمدلول بحيث يلزم من وجود الدليل وجود المدلول ومن انتفائه انتفاؤه فعلى أى أساس نطمئن إلى انتفاء الغلط عنا عندما نستخلص النتائج من مقدماتها ؟

ب- وعلى أى أساس نقطع بعدم وجود جبال أو أنهار بين أيدينا مع أننا لانراها - ألا يحتمل أن تكون موجودة ونحن لا ندرکها (٢) ؟

ويرد الآمدى على السؤال الأول بأنه قد قام الدليل فعلا على انتفاء الغلط عن استدلالنا ما دمنا نستند فيها أصلا إلى البديهيات أو ما يقول إليها ، والاطمئنان إلى ذلك ليس مرده إلى عدم دليل الغلط، بل إلى وجود دليل انتفاء الغلط (٣) .

وأما العلم بعدم وجود الجبال أو الأنهار إذا لم تكن بين أيدينا فبديهي وليس مستندا إلى العلم بانتفاء دليل الوجود، وإلا كان نظريا (٤) . والسؤال الأخير كثيرا ما يعرض للأشاعة بسبب موقفهم من العلية ومن تفسير الإدراك الحسى ، مما سنعرض له فى الفصل الثانى من الباب الأخير بعون الله .

أما عن تاريخ ظهور هذا الدليل فى الوسط الكلامى وموقف المتكلمين منه : فقد

(١) انظر الإحكام ٢٤٢/٤ . (٢) انظر الأبهكار ٣٨/١ ب وانظر المواظف ٢٢/٢ - ٢٤ .

(٣) انظر الأبهكار ٣٨/١ ب . (٤) الأبهكار ٣٨/١ ب .

ذكر ابن خلدون أنه من وضع القاضى أبى بكر الباقلانى^(١) ، ولكن كلام الآمدى يدل على أن الفكرة فى الأصل فقهية فلعل ابن خلدون يقصد أنه أول من نقلها إلى علم الكلام، أو إلى الكلام الأشعرى خاصة ، وهذا الاحتمال الأخير هو الأشبه وذلك لأن القاضى عبد الجبار - وهو معاصر للباقلانى - ينتقد هؤلاء الذين يستدلون على وحدانية الله تعالى بانتفاء الدليل على وجود إله ثان . متمسكا بأن «ملا دليل على إثباته لا يجب نفيه .. وإنما يجب نفيه بحصول الدليل على نفيه»^(٢) . وقد بين عبد الجبار فى كتابه (شرح الأصول الخمسة) أن من هؤلاء الذين سلكوا هذا الطريق أبى القاسم البلخى^(٣) ، أى أن الفكرة موجودة فى الوسط الكلامى بصفة عامة قبل الباقلانى بنحو مائة عام^(٤) .

وقد نسب الآمدى إلى القاضى الباقلانى وإمام الحرمين الجوينى الاعتماد على هذا الدليل فى محاولتهما إثبات جواز الرؤية بأنه لا دليل على استحالتها . ويرفض هو تلك المحاولة قائلا : إنه «يجوز أن يكون المدلول متحققا ، وإن لم يخلق الله تعالى دليلا عليه»^(٥) ، أما أن القاضى الباقلانى أوجب الاعتقاد بأدلة الأشاعرة تبعا لما تدل عليه من العقائد ، كما يقول ابن خلدون ، فلم أجد فى كتبه (التمهيد والبيان وإعجاز القرآن) ما يدل عليه ، وإن كان هذا يصدق على عبد القاهر البغدادى الذى اعتبر أن مخالفة نظرية الجوهر الفرد «مخالفة لقواعد دين الإسلام»^(٦) ، ولذا فإن الحملة التى شنّها ابن حزم^(٧) وابن رشد^(٨) وابن تيمية^(٩) ضد الأشاعرة لهذا السبب لا تصدق على المتسامحين منهم من أمثال الآمدى ، الذى أعرض فعلا عن بعض هذه المقدمات التى كادت تعتبر جزءا من العقائد كدليل الجوهر الفرد مثلا ، وإن كانت تصدق على موقف البغدادى وأمثاله ، كما تصدق على بعض المعتزلة من أمثال جعفر بن حرب الذى كفر النظام لإبطاله الجزء الذى لا يتجزأ^(١٠) .

(١) انظر المقدمة ٤٦٦ وانظر أيضا تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ٢٩٣ ، ٢٩٤ ورسالة التوحيد للشيخ

محمد عبيد ص ١٨ ، ٢٩ ومناهج البحث لدى مفكرى الإسلام ص-١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) المغنى ٣٤٢/٤ . (٣) انظر شرح الأصول الخمسة ص ٢٠٠ .

(٤) انظر الملل والنحل ٩٧/١ وشرح الأصول الخمسة هامش ص ٢٥ بشأن الكسبي وتاريخ وفاته .

(٥) الأبتكار ١/١٣٢ ب . (٦) أصول الدين ص ٢٣١ .

(٧) انظر الفصل ٩٢/٥ وما بعدها . (٨) انظر مناهج الأدلة ص ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٩ .

(٩) انظر معارج الوصول ص ٣٣ . (١٠) انظر الفرق بين الفرق ص ١١٥ .

هذا وقد تعرض هذا الاستدلال قبل الآمدى لالوان من النقد منها ما يشير إليه ابن خلدون من نقد الجوينى والغزالى له^(١) ، وقد مربنا أن الجوينى اعتمد عليه فى بعض الامور ، فلفل موقفه منه قد تغير ، وهو فى هذا شبيه بالقاضى عبدالجبار الذى نقده فى أكثر من موضع فى كتبه^(٢) . ولكنه كما أشار الآمدى فيما سبق لم يتخلص منه تماما ، ونفس الموقف نجده عند الإمام الرازى^(٣) . ولا شك أن الآمدى قد أفاد ممن سبقوه فيما قدمه من نقد لهذا الدليل ، وإن كان يمتاز بحرصه - من الناحية التطبيقية - على التزام موقفه المنهجى بشأن هذا الضرب من الاستدلال ، كما سيتبين على وجه التفصيل فى دراسة آرائه فى الباب التالى ، وأشير هنا إلى بعض هذه النماذج التطبيقية:

(أ) إنكاره على الأشاعرة الاستدلال به على نفى صفة زائدة على السبعة ، بينما يرى هو أن الواجب هو التوقف فى ذلك ، لأنه « لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول فى نفسه وإن انتفى العلم بوجوده »^(٤) .

(ب) رده على النصارى فى قولهم بإلهية المسيح لما صدر عنه من خوارق ، وإلزامه بإباهم بتجويز إلهية كافة الناس « فإن الخوارق غايتها أنها دليل الوقوع ، ولا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول فى نفسه »^(٥) .

(ج) رده على الباقلانى والجوينى فى استدلالهم على جواز الرؤية كما سبق^(٦) .

وقد اهتم ابن تيمية بنقد هذا النوع من الاستدلال ، وتخطئة من اعتمد عليه من المتكلمين^(٧) ، وكذا شارح المواقف الذى يكاد يردد ما ذكرناه عن الآمدى^(٨) .

٥ - موقفه من أساليب الجدل :

لقد كان الآمدى موفقا فى رفضه للدالة الثلاثة السابقة بقدر ما كان حاسما فى مراعاة موقفه هذا من الناحية التطبيقية إلى حد كبير؛ فإن آخرها وهو انتفاء المدلول لانتفاء

(١) النظر المقدمة ص ٤٦٦ . (٢) انظر بالإضافة لما سبق المعنى ١٨٦/٤ .

(٣) انظر الرازى وآراؤه ص ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ والمواقف ٣٥/٢ . (٤) غاية المرام ص ١٣٥

(٥) الأبيكار ١/١٦٢ ، ب . (٦) فى ص ٢١٠ . (٧) انظر معارج الوصول ص ٢٨ ، ٢٩

(٨) انظر المواقف ٢/٢١ - ٢٨ وانظر أيضا مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

دليله باطل من أساسه ويقوم على الخلط بين علاقة العلة والمعلول، وعلاقة الدليل والمدلول. وأما الدليلان السابقان عليه فيقومان على أسس من الملاحظة والاعتبار قد تكون ممكنة بالنسبة للوقائع المادية ولكنها غير ممكنة في المباحث الإلهية والكلامية، ومن الواجب أن يتناسب منهج البحث دائما مع طبيعة الموضوع الذى يعالجه.

ولكن الآمدى - وهو بعد متكلم مناظر - لم يستطع التخلص من أسلوب الجدل، الذى غلب على الدراسات الكلامية بحكم أنها فن دفاعى قبل كل شئ، لا يهدف إلى الكشف عن الجديد بقدر ما يهدف إلى الدفاع عن عقيدة قائمة بالفعل يرى أن من واجبه الدفاع عنها^(١)، كما أن صلته بالجدل والخلاف والمناظرة، بل إمامته لهذه الفنون فى عصره، جعلت من العسير، إن لم يكن من المتعذر، تخلصه من تلك الأساليب التى كانت تستخدم فى المناظرات، وتوزع فيها المسؤوليات بين المعارض والمستدل من أجل التوصل إلى نصرة مذهب على مذهب أو رأى على رأى، لا من أجل كشف حقيقة جديدة أو اتفاق الطرفين على حقيقة قديمة. ومؤلفات الآمدى تعكس تأثيره الشديد بهذا الأسلوب الجدلى رغم تفتنه إلى عيوبه، وقلة جدواه، كما مر بنا فى الفصل السابق. ولأسلوب الجدل الكلامى سمات معينة، من حيث مادته، وأسلوبه، وغايته، نلمسها بوضوح فى ثنايا مؤلفات الآمدى :

أ- فأما مادته، فهى مُسَلَّمات الخصوم، والقضايا التى تلقى القبول عندهم بصرف النظر عن قيمتها الذاتية.

ب- وأما أسلوبه، فيتسم بالتشقيق والتقسيم وتعدد الاحتمالات، وكثرة الفروض والحجج المتتالية، وقد تغنى عنها حجة واحدة حاسمة.

ج- وأما غايته، فهى التغلب على الخصم، وغالبا ما يكون ذلك بإثبات الدعوى عن طريق إفساد الحجة المعارضة لها بدلا من إثباتها بطريق مباشر.

(١) انظر المنقذ من الضلال ١٣٢ - ١٣٧، وشرح النسفية ٣٩ - ٥٣، ومقدمة مناهج الأدلة ٨ - ١٠،

وابن رشد وفلسفته ٥٦، ٧٩، ومناقب الإسلام للعامرى ص ١٨١.

والناحية الأولى كثيرا ما تذكر في تعريف الاستدلال الجدلي لدى المناطقة^(١) ،
 وأما الناحية الثانية فتتمثل في أسلوب القسمة الذي يسود هذه المناقشات الجدلية في
 العادة ، وأما الناحية الأخيرة فمن أبرز معالمها شيوع دليل الخلف في مثل هذه المناقشات .
 وللأمدى نص دقيق في شرحه على الإشارات يتضمن هذه النواحي الثلاث التي يتميز بها
 الجدل ؛ إذ يقول : « وأما الأقيسة الجدلية فلاقناع المتعلمين في مبادئ العلوم ، ولأجل
 تقرير القضايا المشهورة التي تتم بها المشاركة الإنسانية ، ولأجل غلبة المعاند . ولأجل
 التردد في الأقيسة المشهورة وترجيح بعضها على بعض حتى ربما يتخلص منها إلى الحق ..
 ومبادئ الجدل هي المشهورات والمسلمات »^(٢) .

أ- الاعتماد على مسلمات الخصوم :

كان الغزالي - وهو خبير بعلم الكلام - صريحا في وصفه للأدلة الكلامية بأنها
 تبنى على أمور مسلمة مصدق بها لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة إنكارها ونفرة
 النفوس عن إبداء المراء فيها^(٣) ، بل لقد كان صريحا وأمينا أيضا إذ يصف منهجه هو
 كمتكلم يناقش المتكلمين : « ومعنى المجادلة بالأحسن أن آخذ الأصول التي يسلمها
 الجدلي ، وأستنتج منها الحق بالميزان المحقق على الوجه الذي أوردته في كتاب (الاقتصاد
 في الاعتقاد) »^(٤) ، وقد نص الغزالي في مقدمة هذا الكتاب على اعتماده فعلا - مع ما
 يعتمد عليه من مواد أخرى - على مسلمات الخصم ، « فإنه ، وإن لم يقم عليه دليل أو لم
 يكن حسيا ولا عقليا ، انتفعنا باتخاذها إياه أصلا في قياسنا ، وامتنع عليه الإنكار »^(٥) ،
 ويحاول الغزالي بعد ذلك أن يثبت أن القرآن يستخدم هذه الطريقة أحيانا « ... وكذلك
 تجرى بعض أدلة القرآن فلا ينبغي أن تذكر أدلة القرآن إذا أمكنك التشكيك في أصولها ،
 لأنها أوردت على طوائف كانوا معترفين بما فيها »^(٦) .

ولكننا نجد في الجانب الآخر ثلاثة من كبار المفكرين ينتقدون هذا الأسلوب ، وهم
 ابن حزم وابن رشد وابن تيمية على ما بينهم من اختلاف ، وينص آخرهم على مخالفته

(١) انظر المبين ل ٨ ب وكشف التسميات ل ٥ ب وتحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازي ص ١٨٧ .

(٢) كشف التسميات ل ١٥ ب . (٣) إلهام العوام - ضمن القصور العوالي - ص ٢٩٤ .

(٤) القسطاس المستقيم ص ٦٧ ، ٦٨ وانظر أيضا الصفحات ٦٢ ، ٣٤ ، ٦٨ .

(٥) الاقتصاد ص ١٥ . (٦) القسطاس المستقيم ص ٥٥ .

لطريقة القرآن الكريم ، فابن حزم يرى ذلك من سمات الضعف : «إن تعلق المرء بما يقوله خصمه ضعف ، وإنما يلزم المرء أن يخلص قوله مجردا ، ولا أسوة له في تناقض خصمه ، بل لعل خصمه لا يقول ذلك»^(١) . . . أما ابن رشد فأنكر على الغزالي التشبث بأقوال الخصم وإلزامه بما تفضى إليه من تناقضات ، ونصح بأن نعمل دائما على كشف الحقيقة وتمهيد طريقها للجميع^(٢) . ثم كان ابن تيمية أكثر وضوحا وتحديدا إذ يقول : «والقرآن لا يحتاج في مجادلته بمقدمة مجرد تسليم الخصوم بها، كما هي الطريقة الجدلية من أهل المنطق وغيرهم ، بل بالقضايا والمقدمات التي تسلمها الناس وهي برهانية. وإن كان بعضهم يسلمها وبعضهم ينازع فيها ذكر الدليل على صحتها»^(٣) . ثم يذكر شواهد لذلك من القرآن الكريم .

أما الآمدى فإنه - كما قلنا - لم يستطع التخلص من آثار الطريقة الجدلية، ومنها استخدام الأقوال التي يسلم بها الخصم لإلزامه بما يريد أو لإفساد قوله، بصرف عن قيمة هذه المسلمات في نفسها . وسنجد لذلك نماذج عديدة في الباب التالي، ونشير الآن إلى بعض هذه النماذج :

١- استخدامه قول الفلاسفة ، وهو يقصد المتأثرين بالفيض ، بصدور الكثرة عن المعلول الأول بسبب اختلاف جهاته أو نسبه مع قولهم بوحده في نفس الوقت - لإلزامهم بإثبات الصفات للبارى تعالى دون أن يخرج ذلك عن وحدته^(٤) .

٢- استغلاله قول بعض المعتزلة بإحالة المعاصي على الرسل قبل النبوة وبعدها ، ومن ذلك الكذب ، في إلزامهم بعكس ذلك استنادا إلى بعض الآيات التي تنسب إليهم بعض المعاصي^(٥) .

٣- إلزامه لمن قال بتجدد العلم الإلهي بتجدد المعلومات ، وقال مع ذلك إنه يسبقها بقليل من الوقت - بعكس قوله ، فإن تسليمه بالأسبقية يعنى عدم الارتباط بين العلم والمعلوم، وهذا يستوى فيه الوقت القليل والكثير والذي لانهاية له ، فعلى كل حال

(١) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) انظر غاية المرام ل ١٧ ب ، ١١٨ .

(٣) الفصول ٢٠/١ .

(٤) معارج الوصول ص ١٣ .

(٥) انظر الأفكار ١/١٧٤ .

هو سابق على المعلومات ولا يتأثر بحدوثها ومن ثم كان واحداً وقديماً^(١).

ب- طريقة القسمة والتشقيق الجدلي :

قلنا : إن الأسلوب الجدلي يتسم بالتعقيد ، وإن هذه السمة تبدو بوضوح في طريقة القسمة الجدلية . وهي تتمثل في أن يضع المرء عدة فروض ، اثنين فصاعداً ثم يعمد إلى بيان فسادها جميعاً ليبطل الأساس الذي قامت عليه ، أو إلى إفسادها ما عدا واحداً منها ليثبت أنه الفرض الوحيد المقبول ، وعندما يكون التقسيم منحصرًا بين أمرين اثنين متقابلين من كل وجه فإن فساد أحدهما يعنى ثبوت نقيضه ، كما هو الشأن في طريقة الخلف التي سنتحدث عنها في الفقرة التالية . وكل هذه الصور الثلاث ترتبط بالقياس الشرطي المنفصل كما لاحظ ذلك من قبل الإمام الغزالي وابن رشد^(٢) ، وهو القياس الذي ينبه أستاذنا الدكتور محمود قاسم على عقمه وطابعه الجدلي وعجزه عن الإفضاء إلى الحقيقة ، بينما يعتبر القياس الشرطي المتصل هو القياس العلمي بمعنى الكلمة ، إذ يقوم على الأساس الفرضي الاستنتاجي الذي يمكن أن يكشف عن الحقائق الجديدة ويضيف إلى العلم^(٣).

وأيما ما كان الأمر ، فقد شاعت طريقة القسمة لدى المتكلمين ، وهو مالا يحتاج إلى إثبات ، فلا يكاد يخلو دليل من أدلتهم من أقسام متعددة ، واحتمالات متوالية : لو صح ما قلموه فيما .. وإما .. ، وإن كان الأول فلا يخلو الأمر إما أن يكون كذا أو كذا .. إلى آخر هذه الدروب الجدلية الملتوية ، التي تشتت العقل وتبدد قواه ، وتفتح عليه من أبواب الشكوك والفتنة أكثر مما تعطيه من روح الطمأنينة واليقين ، حتى ليسخر منهم أستاذنا الدكتور محمود قاسم في تساؤله : « ومن يدرى فلعل هؤلاء كانوا يعتقدون أن أفضل البراهين ما كان متشعباً كثير الاحتمالات »؟^(٤) ومن قبل قال الغزالي : « وما أخذ به المتكلمون .. من تنقيح وسؤال ، وتوجيه إشكال ، ثم اشتغال بمنعه فهو بدعة ، وضرره في حق أكثر الخلق ظاهر »^(٥).

(١) انظر ص ٨٣ من غاية المرام . (٢) انظر معيار العلم ص ٨٩ ومقدمة مناهج الأدلة ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) انظر مناهج الأدلة ٣٦ وابن رشد وفلسفته ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) ابن رشد وفلسفته الدينية قاسم ص ١١٤ . (٥) إلهام العوام - ضمن القصور العوالي - ص ٢٦٦ .

وقد انتقد الغزالي طريقة القسمة بدقة وتفصيل في كتابه (القسطاس المستقيم) ونبه على عيوبها، وأبرزها أمران : أولهما قيامها على أساس من السبر لتحديد الأقسام المحتملة ، واعتبارها أن فساد سائر الأقسام إلا واحداً يكفي لبيان أنه الحقيقة الثابتة . ثم يوجه النظر إلى الأخطار التي تكتنف ذلك المبدأ؛ وترجع إلى صعوبة حصر الأقسام على جهه الاستقصاء ، فضلاً عن أن ذلك مما لا يهتم به المتكلمون والفقهاء^(١) . والأمرا الآخر : أنه لا يلزم من إبطال ثلاثة ثبوت رابع ، بل التركيب الذي يحصل من أربعة يزيد على عشرة وعشرين ، كما أن الأحكام تتوقف عادة على وجود أسباب وشروط كثيرة^(٢) . وهكذا يصل الغزالي من نقده لهذه الطريقة الجدلية إلى فكرة علمية ، توصل إليها المناطقة المحدثون ، وهي أن السبب مجموعة من الشروط أو الظروف^(٣) ، وليس أمراً أحادياً . ويبدو أن الغزالي قد حرص - بسبب إدراكه لعيوب القسمة المنتشرة - على أن يقتصر في كتابه (الاقتصاد) على القسمة المنحصرة بين النفي والإثبات فقط^(٤) .

وقد سبقه شيخه الجويني في نقد القسمة المنتشرة وقبول المنحصرة^(٥) ، ومن قبلهما القاضي عبد الجبار المعتزلي الذي انتقد طريقة القسمة المنتشرة ؛ لأن القسمة إذا لم تتردد بين النفي والإثبات احتملت الزيادة وكان للخصم أن يشغب فيها^(٦) .

ثم جاء الشهرستاني فكرر أفكار الغزالي السابقة^(٧) ، وإن كان يلجأ إلى طريقة القسمة أحياناً^(٨) ، وموقف الآمدى قريب منه . فقد انتقد طريقة السبر والتقسيم بمثل ما سبق عن الغزالي ، ونبه مثله أيضاً على أن السبب قد يكون مجموع الأقسام أو بعضها منها : « وإن سلم الحصر فلا بد من إبطال التعليل بكل واحد من الأوصاف المحذوفة وإبطال كل رتبة تحصل من اجتماعها »^(٩) . ومع هذا فقد استخدم طريقة القسمة في كتابيه (الابكار - وغاية المرام)^(١٠) ، شأن غيره من الأشاعرة الذين تابعوا شيخهم

(١) القسطاس المستقيم ٧٦ .

(٢) نفس المرجع ، والصفحة .

(٣) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث ص ١٧٦ . (٤) انظر الاقتصاد ص ١١ .

(٥) انظر الجويني إمام الحرمين ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٦) شرح الأصول الخمسة ص ٩٨ وهو يكرر نفس المعنى في ص ٦٢٢ .

(٧) انظر نهاية الإقدام ص ٣٦٠ . (٨) انظر نهاية الإقدام ص ١١٧ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٩) الابكار ١/ ٣٩ ب وانظر أيضاً غاية المرام ل ٦٦ ب .

(١٠) انظر الابكار ٢/ ٢٦٦ وغاية المرام ل ٢٥ ب .

الأول الذى يقول فى (اللمع) رداً على منكرى الرؤية : « وإذا كان النظر لا يخلو من وجوه أربع ، وفسد منها ثلاثة أوجه ، صح الرابع »^(١) .

على أن القسمة العقلية ليست هى المظهر الوحيد للتعقيد ، والتشقيق الاحتمالى ، الذى يتسم به الجدل ، بل هناك أيضاً أسلوب (التسليم الجدلى) ترقيا فى المجادلة ، أو تنزلاً من موقف إلى موقف ، وإلحاقاً لحجة غير حاسمة بأخرى تبدو فى نظر المجادل أكثر حسماً ، وهو أسلوب يزخر بالمداورات والقفزات العقلية المتوالية التى تبدو (استعراضية) فى أكثر الأحوال . ويبدو ذلك واضحاً فى كتب الكلام المتأخرة ، ولجده عند الآمدى أيضاً ومن أبرز أمثلته التى تلفت النظر - وهى كثيرة - مناقشته حول الآية الكريمة : ﴿ لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ إذ يشرحها بقوله : « ووجه الاحتجاج به أنه أخبر بلزوم الفساد من تقدير وجود الآلهة ، ولا فساد ، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم »^(٢) ، وهو تفسير جيد قريب من فهم ابن رشد لها كما سنبينه فى (الوحدانية) ، ولكنه للأسف يشين هذا الفهم السديد بقوله بعد ذلك : « فإن قيل سلمنا أن لله - تعالى - كلاماً ، لكن لا نسلم أن خبره يجب أن يكون صادقا ، ولا سيما على أصلكم حيث سلمتم أن الكذب غير قبيح لعينه ، سلمنا أن كلام الله تعالى النفسانى يجب أن يكون صادقا ولكن ... الخ » ويستمر الآمدى فى توقع هذه الاعتراضات من خصمه الموهوم ، بحيث تتكرر كلمة « سلمنا » أكثر من عشر مرات فى أكثر من صفحتين كاملتين^(٣) ، وفى بعض هذه المرات العشر تتعدد التقسيمات والاحتمالات أيضاً بحيث لا يقوى على استيعابها العقل . ولكن الآمدى يعود بعد عرض هذه الإشكالات ، ودون أن يترك لنا فرصة لالتقاط الأنفاس ، ليحجب عنها واحداً بعد الآخر فى نحو ثلاث صفحات أخرى^(٤) . وهو نموذج للمناقشات الجدلية التى قد تنجح فى إنهاك الخصم وإرباكه بدلا من الأخذ بيده ومساعدته على اكتشاف الحقيقة بنفسه ، كما هى روح الحجاج القرأتى البسيط والحاسم .

ج- طريقة الخلف

هى عبارة عن استدلال غير مباشر شاع فى الدراسات الكلامية ، يعتمد على

(١) اللمع ص ٦٤ وانظر مثله فى الأبانة ص ١٣ ، ١٤ . (٢) الأبيكار ٢/ ١١٧٢ .

(٣) الأبيكار ٢/ ١١٧٣ - ١١٧٤ . (٤) الأبيكار ٢/ ١١٧٣ - ١١٧٤ ب .

أسلوب القسمة بأن يردد الأمر بين احتمالين لا ثالث لهما في نظر المستدل - فإذا بطل أحدهما - وهو ما يدعية الخصم - ثبتت دعوى المستدل بدون دليل آخر ، بناء على أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان . يقول الآمدى فى المبين : « أما قياس الخلف ، فعبارة عن قول قياسى يبين صحة المطلوب بإبطال نقيضه »^(١) .

وقد اعتمد عليه المعتزلة^(٢) والأشاعرة^(٣) والماتريدية^(٤) ، ويرى الدكتور أبو ريذة والاستاذ الخضيرى فى مقدمتهما لكتاب (التمهيد) للباقلانى أن المعتزلة هم الذين أسسوا هذه الطريقة^(٥) ، ويردها أستاذنا الدكتور محمود قاسم هى وطريقة القسمة التى ترتبط بها إلى أفلاطون وجدله^(٦) .

والآمدى يجرى على هذا التقليد الكلامى فى مواطن عدة من كتابيه (الأبكار وغاية المرام)^(٧) وإن كان ينه فى أكثر من مناسبة على أن التقابل قد لا يكون تاما بين الأمرين اللذين يراد الاستدلال ببطلان أحدهما على صدق الآخر ، أى أن المتكلمين كثيرا ما يخلطون بين النقيضين والضدين ، وهذا يفسد الاستدلال من أساسه ، لأن صحة أحد القولين عندئذ أو فساده لا يعنى شيئا بالنسبة للقول الآخر^(٨) . وهو فى هذا كالإمام الغزالى الذى تنبه إلى عيوب طريقة القسمة وأخطارها ، واعتمد مع ذلك على دليل الخلف كما صرح فى مقدمات كتابه (الاقتصاد فى الاعتقاد)^(٩) .

ويبدو أن طريقة الخلف حين استقرت فى الوسط الكلامى اتسع مفهومها ليشمل أكثر مما ذكرناه ، أى أنها لم تعد تعنى بإثبات الشئ عن طريق إبطال نقيضه ، بل أصبحت لا تعنى بإثبات شئ أصلا ، وإنما هى تعنى بالهدم دون أن تتجه إلى البناء ، وذلك بأن يحاول المتكلم أن يستخرج ما يلزم عن رأى الخصم من لوازم فاسدة^(١٠) ،

(١) المبين ل ٧ ب - ١٨ .

(٢) انظر مثلا المعنى ٤ / ٢٣٤ وما بعدها وفلسفة المعتزلة د / نادر ٦٧ / ٢ .

(٣) انظر السمع للأشعرى ١٩ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٤٠ والإبانة ١٣ ، ١٤ والأشعرى أبو الحسن ص ٩١ .

(٤) انظر بحر الكلام ١٦ - ١٨ . (٥) انظر التمهيد المقدمة ص ٢٥ .

(٦) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٧ - ٩ .

(٧) انظر مثلا الأبكار ١ / ١٤٨ ، ب ، وغاية المرام ٢١ ب ، ١٧٦ .

(٨) انظر مثلا غاية المرام ل ٢١ ب - ٢٢ . (٩) انظر الاقتصاد ص ١٢ .

(١٠) التمهيد - مقدمة الحقن ص ٢٥ .

حتى ليرمى البعض منهم خصومه بالكفر أو ما هو قريب منه بسبب ما يلزم عن أقواله من نتائج لم يقصد إليها ولم يعلن التزامه بها ، وهو ما نجد له نماذج في كافة المدارس الكلامية^(١) . مما دعا بعض العلماء إلى تحذير الأمة ، والمتكلمين خاصة ، من هذه الآفة التي لا تجلب إلا الإثم على صاحبها والفرقة والاختلاف على الأمة بأسرها^(٢) . ولعل هذا هو السر في تحذير النبي - صلى الله عليه وسلم - من هذا الترامي بالكفر في صورة مشددة : « إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر فقد باء بها أحدهما »^(٣) . ولأنه من المؤسف أن نجد الآمدى متأثراً بهذه الأساليب المجدلية إلى حد كبير برغم إدراكه لعيوبها وقلة جدواها كما سبق بيانه في الفصل السابق .

* * *

(١) انظر شرح الاصول الخمسة ص ١٨٣ وبحر الكلام ص ٢٦ ، ٢٧ وأصول الدين للبيهقي ص ٣١٥ ، ٣١٦ والفصل ٢٠٤ ، ٣ .

(٢) انظر إفتار الحق على الخلق ص ٤١٥ وما بعدها .

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر - انظر رياض الصالحين ص ٣٠٦ .

جـ - موقفه من المنطق الأرسطي

وضع الآمدى ثقته في النظر العقلى ، واعتبره الأساس الذى تقوم عليه أدلة المسائل الكلامية أو أكثرها ، وانتقد المناهج الكلامية التقليدية وكشف عن عيوبها ، وتشكك فى قيمة الجدل وأساليبه - رغم تأثره به - واعترف بعجزه عن إفادة اليقين ، ولكن ما المنهج الذى ارتضاه سبيلا إلى المعرفة العقلية اليقينية؟

لقد اختار الرجل المنطق الأرسطي منهجا وطريقا ، ولكنه مزجه ببعض العناصر الأخرى ، فهو يقرر فى أوائل (غاية المرام) : « أن من حصلت عنده المواد الصادقة ، المقترنة بالصور الحقة التى يتولى بيانها المنطقى ، لم يجد فى نفسه جحدا ما يلزم عنها .. » (١) .

وهو يعرض فى (كشف التموهيات) (٢) قواعد هذا المنطق متابعا لابن سينا ومؤكدا أن الغرض من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل فى فكره (٣) . وفى « الأبيكار » يشرح منهجه الكلامى بذكر الطرق الموصلة إلى المطلوبات النظرية (٤) ، فيتحدث عن المعلومات (٥) ، وانقسامها إلى تصورات وتصديقات ، وأن كلا منهما بديهى ونظرى ، وأن الثانى إنما يكتسب من الأول ؛ فطريق اكتساب التصورات النظرية هو (الحد) وطريق اكتساب التصديقات النظرية هو (الدليل) ثم يفرد لكل منهما بابا : الأول فى (الحد) ويقسمه إلى أربعة فصول :

١- يتحدث فى أولها عن الحد : هل يرجع إلى قول الحاد أو إلى حقيقة المحدود ، وبعد أن يعرض (خلاف أئمتنا) حول هذين الرايين يختار أن الحد « لا يكون بنفس الحقيقة بل بما هو خارج عنها وهو دليل عليها » (٦) .

٢- وفى الثانى يتحدث عن تعريف الحد وبميل إلى أنه : « ما يعرف المطلوب ويميزه عما سواه » (٧) ، ثم يقسمه على النحو الذى نجده فى كتب المنطق (٨) ، وإن كان التعريف نفسه ينتمى إلى التراث الكلامى ، لا إلى المنطق الأرسطي .

(١) غاية المرام ل ٨ ب . (٢) انظر ٥ ل ٣ ب وما بعدها .

(٣) كشف التموهيات ل ٣ ب . (٤) انظر الأبيكار ١ ل ٣٠ ب إلى ٤٠ ب .

(٥) الأبيكار ١ ل ٣٠ ب . (٦) الأبيكار ١ ل ٣١ .

(٧) نفس المصدر والصفحة . (٨) الأبيكار ١ ل ٣٢ ب .

٣، ٤- وفي الثالث يتحدث عن شروط الحد وأهمها أن يكون مطردا منعكسا^(١).
وفي الأخير يذكر (ما يجب التحرز منه في الحدود)^(٢)، ويعدد العيوب التي تلحق التعريفات من نواحي لغوية أو منطقية .

أما الباب الثاني فيخصصه لأبحاث (الدليل) وتقع في سبعة فصول :

١- يبدأها بتعريفه : « ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب تصديقي »^(٣) ثم يقسمه إلى عقلي وسمعي .

٢- ثم يتحدث عن تركيب العقلي من مقدمتين معروفتين سلفا ومناسبتين للمطلوب ومرتبنتين على نحو خاص ، « فالمعاني السابقة المناسبة للمطلوب كالمادة للدليل ، والتأليف الخاص كالصورة ، وهو مركب منهما ، ولا يصح إلا بصحتهما ، وفساده يكون بفسادهما أو فساد أحدهما »^(٤) .

٣- ثم يتحدث عن « القضية » وأقسامها في الفصل الثالث بما لا يخرج عما يرد في كتب المنطق القديم^(٥) .

٤- وفي الرابع عن انقسام مقدمات الدليل إلى قطعية هي الأوليات والنظريات والملاحظات والمجربات والحديسات والمتواترات والوهميات ، ويذكر أنها هي « التي يجب إنتهاء الدليل إليها قطعاً للتسلسل ، والدليل المنتهى إليها - إن كانت صورته صحيحة - يكون قطعياً »^(٦) . وإلى ظنية : وهي المسلمات والمشهورات ، والمقبولات ، وتلك التي تشهد بها قرائن الأحوال . وإلى مخيلات وقضايا كاذبة .

٥- أما الخامس فيتحدث فيه عن (صور الدليل)^(٧) فيقسمه إلى اقتراني واستثنائي ، ويتحدث عن أشكال الاقتراني الأربعة (ويسمىها أنواعاً)^(٨) : شروطها وأضرِبها وأدلة إنتاجها ، ثم عن الاستثنائي متصلاً ومنفصلاً ، إلى أن يقول : « فهذه جملة صور الأدلة أوردناها على غاية الإيجاز ، ومن لم يقنع باليسير فعليه بمراجعة كتبنا

(١) الأبيكار ١٣٢ ، ب

(٢) الأبيكار ١ / ٣٢ ، ب

(٣) الأبيكار ١ / ٣٢ ، ب ، ١٣٣ .

(٤) الأبيكار ١ / ٣٣ ، ب ، ١٣٤ .

(٥) الأبيكار ١ / ٣٤ ، ب ، ١٣٥ .

(٦) الأبيكار ١ / ٣٤ ، ب

(٧) الأبيكار ١ / ٣٥ - ٣٧ ، ب

(٨) الأبيكار ١ / ٣٥ - ٣٧ ، ب

المخصوصة بهذا الفن»^(١) .

٦، ٧- وفي السادس يتكلم عن شروط الدليل ووجوب اطراده والخلاف حول انعكاسه كما ذكرته من قبل . وفي الفصل الأخير يتكلم عما ظن أنه من الأدلة المفيدة لليقين وليس كذلك ، كما سلف بيانه^(٢) .

ومن هذا كله يظهر أن البرهنة العقلية في نظره يجب أن تسلك طريق المنطق الأرسطي الذي يمكن أن يحفظ صورة الفكر من الخطأ والاضطراب ، فإذا كانت المقدمات والمواد أيضا صحيحة أمكن الوصول إلى الحق ، والآمدى يستخدم قواعد هذا المنطق عمليا ، وفي « غاية المرام » كثير من الشواهد على ذلك نذكر الآن نماذج منها :

١- فنجد في مسألة الصفات والرد على الدليل الأشعري لإثباتها جملة يستخدم قواعد العكس المستوى^(٣) .

٢- ويرد على نفاة الإرادة محللا دليلهم من حيث المادة والصورة ليبين أن الخطأ ناجم من المادة أو المقدمة التي تمثل رأيهم؛ لأن صورة الدليل سليمة^(٤) .

٣- وفي نفس هذه المسألة يتعرض للقضايا المعدولة والبسيطة بحسب تأخر أداة السلب أو تقدمها على الرابطة^(٥) .

٤- وبعد أن يعرض دليله على ثبوت صفة الإرادة في صورة اقترانية يعود لصياغته في صورة شرطية^(٦) .

٥- وهو يناقش الأصحاب الذين حاولوا الرد على فكرة (المعدوم) الاعتزالية فجاء ردهم (ضعيفا) بسبب خلطهم بين فكرتي التضاد والتناقض، ويقول بعد محاولته التمييز بينهما « ومن اعتصم عليه فهم هذا الفصل ههنا فعليه بمراجعة كتبنا المختصة بهذه الصناعة »^(٧) . إلى أمثلة كثيرة نبهت على بعضها في تعليقاتي على كتاب « غاية المرام » .

(١) الأبيكار ١/ ١٣٥ ، ومن الواضح أنه يقصد مؤلفاته المنطقية، راجع ما سبق عنها في الفصل الثالث من الباب الأول .

(٢) الأبيكار ١/ ٣٧ ب

(٤) انظر ل ٢٣ ب من غاية المرام .

(٣) انظر غاية المرام ل ١٢١ .

(٦) غاية المرام ل ٢٣ ب .

(٥) غاية المرام ل ١٢٣ .

(٧) غاية المرام ل ١١٠٨ .

وإذا كانت النصوص المشار إليها فيما سبق تدل على قبوله للمنطق الأرسطي وأخذه به من الناحية العملية أيضا ، فمن الممكن أن نلاحظ فيها محاولة لتعديل بعض جوانب هذا المنطق أو الإضافة إليه :

أ- فلاحظ أولا - أنه بالنسبة إلى موضوع (الحد) يركز كما سبق على فكرة التمييز الكلامية ، ويبين أن الهدف من التعريفات هو تمييز الحقائق الجزئية وتصورها على وجه ما ، سواء أكان ذلك بالذاتيات أم بالعرضيات أم باللفظ اللغوي الأكثر وضوحا .

وفكرة التمييز هذه والتعريف بالخواص والصفات ، تقابل فكرة التعريف بالكنه والجوهر أى الحقيقة نفسها عند أرسطو ، كما نبه على ذلك أستاذنا الدكتور النشار^(١) ، الذى نوه أيضا بدور ابن تيمية المفكر السلفى فى توضيح هذه الفكرة ، التى أخذ بها المناطق المحدثون ، ولم يفته أن يشير إلى مصادر فكرة الحد التيمية بقوله : « وأهم مصادر هذا البحث هو الحد الكلامى ويقترب فكر ابن تيمية فى الحد من فكر المتكلمين كثيرا »^(٢) . فلعل الأمدى - وهو أحد من قرأهم ابن تيمية بعناية - واحد من هؤلاء .

على أن الأمدى يعرض أيضا لفكرة (الكليات) التى يقوم عليها الحد الأرسطي بالنقد^(٣) ، ويقول عن فكرة (المقولات) ، وهى الأجناس العليا للموجودات فى المنطق القديم : إنها ضعيفة ، ويقول عن التقسيم المعروف لهذه المقولات إلى عشرة أجناس : « إن هذه القسمة وإن أوما إليها أفضل متأخرى الفلاسفة (يقصد ابن سينا) فهى مدخولة »^(٤) .

كما أن تمسكه بأن الماهية عين الموجود يجرى أيضا فى هذا الاتجاه الاسمى أو الواقعى المخالف لوجهة أرسطو ، وهو الاتجاه الذى يلاحظ أستاذنا الدكتور النشار أنه يضم أكثر المتكلمين المسلمين^(٥) ، ويعتبر متفقا - إلى حد كبير - مع فكرة التمييز بالخواص المشار إليها بينما نجد ابن سينا يفتقد هذا التناسق لنزوعه إلى فكرة التمييز بالخواص^(٦) مع تمسكه ، فى نفس الوقت ، بالترفة بين الماهية والوجود كما سبق .

(١) نشأة الفكر د/ النشار ١١/١ - ١٩ والمنطق الصورى منذ أرسطو ص ١٨٩ .

(٢) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ٢١٢ .

(٣) انظر الأبيكار ٢٩٩/١ ب - ١٣٠٢ . (٤) الأبيكار ٢٩٩/١ ب .

(٥) مناهج البحث للدكتور النشار ٣١ - ٤٣ . (٦) انظر ابن سينا د/ الأهوانى ص ٤٣ - ٤٥ .

ب- وأما بالنسبة للدليل فإنه في نظره أوسع نطاقاً من القياس الأرسطي كما يبدو من تعريفه له . وهو يرى أن دور المنطق فيه هو الترتيب والتأليف أو الصورة فقط ، أما المواد التي يتركب منها فلها مصادرها الأخرى من حس وتجربة وتواتر . وهو في هذا شبيه بالإمام الغزالي الذي يقول في « القسطاس المستقيم » : « فهذه الموازين صحيحة الصورة فاسدة المادة ... بل المادة الصحيحة التي تستعمل في النظر كل أصل معلوم قطعاً إما بالحس وإما بالتجربة وإما بالتواتر الكامل أو بأول العقل أو بالاستنتاج من هذه الجملة »^(١) والآمدى يعطى للمشاهدات الحسية مكاناً ملحوظاً في مصادر المعرفة ويعتبرها أول طريق يسلكه الإنسان لمعرفة ما حوله^(٢) ، كما يعتد بالتواتر طريقاً ، وهو يرى أن أقوال النبي - ﷺ - لمن يسمعه منها والأخبار التي تروى عنه إذا احتفت بالقرائن تفيد العلم ، وتصلح للاحتجاج على أمور العقيدة ، وإن كان يرى أن لها نطاقها الخاص لتأثره بفكر (الدور) كما سبق . وهذا كله معارض للوجهة الصورية الغالبة في المنطق القديم^(٣) .

هذا إلى أننا نجد الأمدى يستخدم في بحوثه الكلامية بعض مناهج أصول الفقه فهو يستدل بالإجماع أحياناً^(٤) ، ويستند إلى قواعد الترجيح بين النصوص كما نجد في مسألة الرؤية مثلاً^(٥) . وقواعد العموم والخصوص والإطلاق والتقييد^(٦) ، وهى قواعد أصولية .

ومن ثم فمن الممكن أن نقول إن منهجه الفكرى الكلامى هو ملتقى مؤثرات عدة : من المنطق الأرسطى ، والمنهج الجدلى ، وقواعد أصول الفقه ، والمنهج النقدى التاريخى ، وكلها مناهج عرفت في عصره وقبل عصره^(٧) ، ولم يكن له بد من أن يتأثر بها ، وإن كنت لاحظ أنه يؤثر القياس الأرسطى بمكانة خاصة ، ويسرف في استخدامه أحياناً كما نبهت إلى ذلك في تعليقاتى على كتاب غاية المرام^(٨) .

(١) القسطاس المستقيم ص ٥٤ ويلاحظ أن الأمدى يستخدم نفس الأمثلة الحسية التي يستعملها الغزالي في هذا الكتاب .. انظر غاية المرام ل ٨ ب . وقارن والقسطاس المستقيم ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) انظر كشف التويهات ل ٢ ب وأبكار الأفكار ١/ ٣٤ والمبين ل ١٩ .

(٣) انظر مناهج البحث د/ النشار ص ٢٢٠ وتجديد بناء الفكر الدينى د/ إقبال ص ١٤٧ .

(٤) انظر غاية المرام ، ص ٣٦٦ وما بعدها . (٥) انظر الأبكار ١/ ١٤١ ب ، ١٤٢ .

(٦) كما في غاية المرام ل ١٧١ والأبكار ١/ ١٧٣ ب ، وكما في الأبكار ٢/ ١٦٦ .

(٧) انظر نشأة الفكر ٩/ ١٨ - ١٨ . (٨) انظر غاية المرام ص ٥٠ وما بعدها .

ولم يكن الآمدى - على كل حال - أول متكلم يأخذ بالمنطق الأرسطى فى بحوثه الكلامية فمن قبله الإمام الغزالى^(١) ، بل لعل الجوينى نفسه لا يخلو من تأثر بهذا المنطق كما يلاحظ أستاذنا الدكتور النشار^(٢) ، وقد سبق لابن خلدون أن ربط بين نقد المتكلمين لمناهجهم القديمة - كبطلان المدلول لبطلان دليله - ودراستهم للمنطق وأخذهم به كمعيار تعتبر به الأدلة المختلفة ، وذكر اسم إمام الحرمين الجوينى فى هذا الصدد^(٣) .

ويبدو أن المعتزلة كانوا أسبق من الأشاعر فى التأثر بهذا المنطق وقبول أجزاء منه ؛ تدل على ذلك شواهد :

أ- منها ما يذكره البعض كالشهرستانى من تأثر أبى هاشم ومدرسته بالمنطق اليونانى تأثراً غير حميد فى نظره^(٤) .

ب- وقيام بعض المعتزلة بوضع مقدمات كلامية حول العلم والمعرفة والنظر لكتبهم فى أصول الفقه^(٥) . وهى ظاهرة يرى أستاذنا الدكتور النشار ارتباطها بتسرب المنطق اليونانى إلى علم الأصول^(٦) .

ج- واستخدام بعض المعتزلة فعلا ، وهو القاضى عبد الجبار ، لبعض قواعد المنطق الصورى كقاعدة التناقض ذى الوحدات الثمانية وهو ما يسمى بالتقابل التام ، وذلك فى رده على أحد نفاة النبوة من البراهمة فيقول القاضى : «إن هذا القول منهم قد دل على أنهم لا يميزون بين ما يخالف وما يتناقض .. فإنما يتناقض ذلك الوقت واحد والعين واحدة ، والمضاف إليه واحد ، فإذا افرقت هذه الوجوه فلا تناقض»^(٧) .

فلعل المعتزلة حين أخذوا يحسون بضعف بعض مناهجهم الكلامية عمدوا إلى تقويتها بأجزاء من هذا المنطق الأرسطى الذى تعرفه البيعة الإسلامية منذ عهد بعيد ،

(١) انظر تجريد النصيحة ص ٢٣٢ ومناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) مناهج البحث د/ النشار ص ٧٥ - ٧٧ . (٣) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٦٦ .

(٤) نهاية الإقدام ١٥٨ ، ١٥٩ . (٥) انظر المعتمد لأبى الحسين البصرى ١ / ٧ .

(٦) انظر مناهج البحث د/ النشار ص ٣٧ .

(٧) المغنى ١٥ / ١١٠ وانظر أيضا تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازى ص ١٣١ والمنطق الصورى د/ النشار

وخصوصاً أننا نجد تجربة مماثلة ومعاصرة تقريباً لدى عالم محافظ كابن حزم الذى يهاجم ادعاء هذا المنطق ، ويحاول تقريبه إلى الناس معتقداً أن قواعده «سالمة مفيدة ، دالة على توحيد الله عز وجل ، عظيمة المنفعة فى انتقاد جميع العلوم»^(١) .

وأما الأشاعرة فيبدو أنهم فى أول عهدهم عارضوا المنطق اليونانى؛ فالف الشيخ الأشعرى فى نقضه^(٢) ، والباقلانى أيضاً^(٣) ، ولكنهم مالوا بعد ذلك إلى قبوله منذ الجوينى شأن المعتزلة من قبل . ولم يتركوا مناهجهم بل حاولوا مزجها بما قبلوه من هذا المنهج الجديد ، كما أشرت إليه فيما يتعلق بالآمدى .

ولعل مما حدا بهم إلى ذلك اتجاههم إلى نقد مناهجهم التقليدية أيضاً ، وتصديهم للرد على الفلاسفة وغيرهم ممن يستخدمون هذا المنهج الأرسطى ويدلون به^(٤) ، وما أثاره أصحاب مذهب (التعليم) من تشكيك فى قيمة المعرفة العقلية^(٥) ، وما غلب عليهم من الاعتقاد بأن القرآن يدعو إلى استخدام هذه الموازين العقلية^(٦) ، بل يتضمنها أيضاً^(٧) ، وقد يضاف إلى هذا بالنسبة إلى الآمدى الحملة التى قادها ابن عربى معاصره ضد العقل وموازينه ، والتشكيك فى كل ما يصدر عنه^(٨) .

على أن هؤلاء الذين أنكروا هذا المنطق وظلوا يحاربونه ، كابن تيمية مثلاً ، لم ينكروا أنه من حيث الصورة - صيغة صالحة للاستدلال : «إن قياس التمثيل وقياس الشمول سواء ، وإنما يختلفان بالمادة المعينة .. وحقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر»^(٩) إن كل ما ينكره هو ادعاء أنه الطريق الوحيد للاستدلال ، أو أن اليقين لا يحصل بغيره^(١٠) ،

(١) الفصل ٢/ ٩٥ وانظر التقريب تحقيق د/ إحسان عباس - المقدمة ص ب ، ج وانظر أيضاً مناهج البحث د/ النشار ص ٨٢ .

(٢) مؤلفات الأشعرى بحث مقدم إلى استاذنا د/ قاسم من السيد / سعد شلبى ص ٧٩ .

(٣) انظر نقض المنطق ١٥٨ ومناهج البحث د/ النشار ٨١ .

(٤) انظر ضحى الإسلام ١/ ٣٥٦ - ٣٥٨ . (٥) انظر القسطاس المستقيم ٩ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٩ .

(٦) انظر القسطاس المستقيم ص ١٠ - ١٣ ، ٦٩ وكشف التمويهات ل ب .

(٧) انظر القسطاس المستقيم ١٨ ومناهج الأدلة ١٤٩ .

(٨) انظر بحث استاذنا الدكتور قاسم عن (موقف ابن عربى من العقل والمعرفة الصوفية) - القى بجامعة أم درمان الإسلامية سنة ١٩٦٩ - ص ٨ وما بعدها .

(٩) تخرید النصيحة ص ٢٣٠ ، ٢٣١ وانظر أيضاً نقض المنطق ص ٢٠٨ وإيضاح الدلالة ص ١٠ .

(١٠) نقى المنطق ص ١١٣ ، ٢٠٧ - ٢٠٩ .

كما أنه يحذر من ارتباط هذا المنطق بالميتافيزيقا اليونانية^(١)، ويرى أنه من أسباب ضلال الفلاسفة الإسلاميين في الإلهيات^(٢). فإذا كان الآمدى يشاركه العناية بالترقية بين المادة والصورة كما سبق، ويقف إزاء الفلسفة وأقاويلها موقفا واضحا، ويفند أكثر ما قالوه لأنه يراه منافيا للشرع كما سيتبين في هذه الدراسة، فإن البون لا يبقى شاسعا. كيف وأننا قد نجد ابن تيمية نفسه في بعض الأحيان يستخدم قواعد المنطق الصورى دون ما حرج^(٣)؟

إن العبرة هي ببقاء روح الواقعية الحسية في اختبار مواد القياس، بصرف النظر عن صورته، وعدم التورط في الميتافيزيقا اليونانية وهو ما قد نجده لدى أشد الناس إخلاصا وتقديراً لمنطق أرسطو، كالفيلسوف ابن رشد^(٤)، كما يلاحظ ذلك استاذنا الدكتور محمود قاسم^(٥)، وهو ما سنجده عند الآمدى أيضا.

وأخيرا فإن تحديد موقفه المنهجى بصفة عامة يحتاج إلى دراسة متخصصة لإنتاجه الأصولى، كما أن الاطلاع على كتبه الفلسفية سيزيدنا معرفة بحقيقة موقفه من المنطق الصورى بصورة أكمل، وخاصة كتابه (دقائق الحقائق) الذى قيل إن «فيه اعتراضات على المناطقة واصطلاح اليونانيين وغيرهم فى تعريف الحدود والأجناس، وإطالة فى شرح الكليات والأقيسة»^(٦) كما سبق.

* * *

(١) انظر نقى المنطق ١١٣، ١٥٨. (٢) نفس المرجع ص ١٦١، ١٦٢، ١٦٧. (٣) انظر نشأة الفكر / النشار ١/ ٣٩٢، ٣٩١. (٤) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٦٦ - ٧٠. (٥) انظر مقدمة مناهج الأدلة / قاسم ص ٣٥، ١١٧. (٦) انظر السيرطى: صون المنطق، ص ٢٤٤.

الباب الثانى

آراؤه الكلامية

يتضمن فى هذا الباب الفصول الآتية :

الفصل الأول : عن آراء الأمدى المتعلقة بالله - تعالى -

الفصل الثانى : عن وآرائه المتعلقة بالعالم .

الفصل الثالث : عن آرائه المتعلقة بالإنسان .

الفصل الأول

الله

ويشمل أربعة مباحث :

المبحث الأول : الاستدلال على وجوده - تعالى .

المبحث الثانى : الصفات الإلهية - أحكامها العامة .

المبحث الثالث : الصفات النفسية - أو معرفة الإثبات .

المبحث الرابع : الصفات السلبية - أو معرفة التنزيه .

المبحث الأول

الاستدلال على وجوده - تعالى

١ - الماهية والوجود :

قبل عرض استدلال الآمدى على هذه القضية الأساسية ، نذكر موقفه من الخلاف المشهور حول الوجود : أهو نفس الماهية أم زائد عليها ؟
وللمفكرين المسلمين ثلاثة آراء حول هذه المسألة :

(١) الوجود نفس الموجود وليس بزائد على حقيقته فى الواجب والممكن جميعا وهو رأى الأشعرى وأكثر أصحابه وبعض المعتزلة (١) .

(٢) الوجود غير الماهية فى الواجب والممكن جميعا ، وعليه أكثر المعتزلة ، وهو يلتقى مع الفكرة التى سادت لديهم عن المعدوم وتحقق ذاته فى العدم ، مما سأتعرض له فيما يأتى (٢) .

(٣) الوجود غير الماهية فى الممكنات ، أما واجب الوجود فوجوده عين ماهيته . وهو رأى ابن سينا والغارابى . وهو جمع - فيما يبدو - بين فكرة المعتزلة السابقة ومفهوم أرسطو للواجب أو العلة الأولى وأنه صورة محضة (٣) .

ويعرض الآمدى لهذه الآراء مؤيداً رأى الأشاعرة ومناقشاً أدلة المخالفين ، وإن كان يعبر عن اختياره لهذا الرأى فى « الأبكار » بقوله : « والأقرب إنما هو المذهب الأول » (٤) . ولكنه فى « غاية المرام » يختار عبارة جازمة : « وهذا بناء على أن إطلاق الوجود على الماهيات المتعددة ليس إلا بطريق الاشتراك لا غير » (٥) .

ويؤكد الآمدى فى كتاب ثالث أن الوجود ليس معنى واحداً فى الموجود الممكن والواجب ، بل هو مختلف ، والاشتراك بينهما إنما هو فى اسم الوجود فقط ، أى فى

(١) انظر : فخر الدين الرازى ١٦٤ - ١٧٢ .

(٢) انظر : الفصل الثانى من هذا الباب ، عن العالم .

(٣) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١١١ - ١١٤ ، وابن رشد وفلسفته ص ٩٣ .

(٤) الأبكار ١ / ٥٣ ب وهو يقصد الرأى الثالث هنا .

(٥) غاية المرام : ل ١٦ ب ، ص ٣٢ قسم ثان . وانظر : أيضاً الأبكار ١ / ٧ ب ، ١٥٣ ، ب .

اللفظ دون المعنى والحقيقة (١).

ويرى الآمدى أن إثبات الوجود لله ليس إلا محاولة لتصوّر الذات بنحو ما - لا بالكنه والحقيقة - تصورا يتيح لنا وصفها بالصفات المختلفة ؛ ولذا فهو ينقل فى (المتأخذ) كلمة الإمام الرازى : « فى معرفة ذاته - تعالى - مقام مهيب ؛ فإننا بينا امتناع تصوّر ذاته - تعالى - ، وإذا امتنع التصوّر امتنع الحكم بصفات الجلال والإكرام » (٢).

وحجة الرازى فى ذلك ، كما نقلها الآمدى فى المتأخذ أيضاً : « دل الاستقراء على أننا لا نتصور إلا ماندركه ببديهية العقل أو الحس أو الوجدان ، أو ما يركبه العقل أو الخيال من هذه الأقسام ، والبارى مخالف لهذه الأشياء من كل وجه ، إذ لو شابهها من وجه وخالفها من وجه لزم التركيب ، وإذا امتنع التصوّر امتنع التصديق » (٣).

ولكن الآمدى يعقب على ذلك الاشتباه الذى يثيره الرازى ، بما يزيله ، فيقول : والجواب عن الأول أن التصوّر قد يكتسب عن البديهى ، فلم ينحصر فيما ذكر ، وأيضاً الحكم على الشيء لا يستدعى تصويره بحقيقته ، بل باعتبار ما هو صادق عليه (٤). إن كل ما يبغيه الآمدى من مبحث الوجود هو إثبات الذات العلية ووجوب وجودها لا بيان حقيقتها وكنهها ، وهو يجرى بذلك فى الاتجاه العام للفكر الإسلامى .

٢- طرق الاستدلال على وجوده تعالى :

يمكن تصنيف أنواع الأدلة على هذه المسألة إلى : عقلية ، ونقلية ، وصوفية ، وفطرية

أ- فاما الاتجاه العقلى فيتمثل بوضوح لدى الفلاسفة الإسلاميين والمتكلمين الذين ارتضوا العقل سبيلاً إلى معرفة وجوده تعالى ، وإن أضاف بعضهم إلى ذلك الدليل النقلى أحياناً . فاما المتكلمون فتقوم أدلتهم على فكرة الحدوث (٥) ، حدوث هذا العالم بكل ما فيه واحتياجه إلى محدث ، هو الله تعالى . وهى تظهر فى صور عدة ، أبرزها صورتان ، عرفت إحداهما بطريقة الأكوان الأربعة ، والأخرى بطريقة الجوهر والعرض . وقد يلجئون

(١) المتأخذ ل ١٢ ب والابكار ١/ ٥١ ب . (٢) المتأخذ : ل ١٣ ب .

(٣) المتأخذ : ل ٢ ب . (٤) المتأخذ : ل ٣ ب .

(٥) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١٠٧ وما بعدها وشرح الطوسى على الإشارات ٣/ ٤٨٢ .

أحياناً إلى فكرة الإمكان. وقد نالت صورتان المشار إليهما من المتكلمين، على اختلاف مدارسهم^(١) اهتماماً كبيراً.

أما الأمدى فإنه يعرض عنهما تماماً فيما يتعلق بإثبات وجود الله وينتقدهما من وجوه عدة، ويختار دليلاً آخر يقوم على فكرة التناهي، وإن كان يعتمد على ظاهرة الحدوث كنقطة بداية في استدلاله، ويستعين - مع ذلك - بالنكار كلامية وفلسفية أخرى. وسيأتي لذلك مزيد بيان في المبحث التالي.

وأما الفلاسفة المسلمون فمن أبرز ما نسب إليهم (دليل التناهي) الذي أثبت به الكندي - أول فلاسفة المسلمين - حدوث العالم أى تناهيه زماناً وحركة، كما أنه متناهٍ بالمكان والحرم، وأكمل ذلك بأنه لا يمكن أن يكون علة نفسه فلا بد له من علة خارجة عنه واجبة الوجود^(٢). وقد أرجع بعض الباحثين فكرة التناهي هذه إلى المعتزلة وإلى يحيى النحوى من قبلهم^(٣).

ومن أدلتهم أيضاً دليل الوجود الذى يفخر به ابن سينا ويرى أنه قد أثبت به (الواجب) دون نظر إلى المحسوسات، بل عن طريق تأمل فكرة الوجود نفسها، وتحليلها إلى الوجود الممكن والوجود الواجب، والأول لا يوجد ولا يتحقق إلا لسبب خارج عن حقيقته، إذ حقيقته ما يقبل الوجود والعدم على السواء، وإذا فلا بد أن يستند إلى موجود واجب الوجود، وذلك بعد بطلان الدور والتسلسل^(٤). وقد قال به الفارابى قبله^(٥). بل إن بعض الباحثين يرجع به إلى أفلوطين وإلى بارمنيدس أيضاً^(٦).

ومنها أيضاً دليل الحركة الذى أخذه ابن رشد عن أرسطو وغيره من مفكرى الإغريق، فهى تستلزم وجود محرك لا يتحرك، هو الله. وإن كان ابن رشد يعرضه فى

(١) انظر: المراجع السابقة ومقدمة مناهج الأدلة ص ١٢ وما بعدها.

(٢) انظر: كتاب الكندي إلى المعتصم بالله ص ٩٢ وما بعدها، والكندى وفلسفته ص ٧٠-٨٤ مناهج الأدلة ص ٢١.

(٣) انظر: فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣٦٧ ومعاليم أصول الدين للرازى ص ٢٦.

(٤) انظر: : الإشارات والتنبيهات المجلد الثالث ٤٣٥-٤٨٣.

(٥) انظر: : عيون المسائل للفارابى ص ٤.

(٦) هو المرحوم الزركان فى بحثه عن: فخر الدين الرازى وآراؤه ص ١٧٦ وانظر: أيضاً: ديكارت تأليف عثمان أمين ١٦٦-١٩١.

صورة تختلف عن صورته لدى أرسطو^(١). وخير ما قدمته المدرسة الفلسفية من أدلة دليلاً للاختراع والعناية للذات استنبطهما ابن رشد من آيات القرآن الكريم ، وعنى بعرضهما في صورة واضحة قريبة إلى العقول والقلوب^(٢)، وإن كنا نجدهما أيضاً عند أكثر المفكرين المسلمين.

وسرى أن الأمدى لم يأخذ بواحد من هذه الأدلة كاملاً ، ولكنه انتفع بها جميعاً ، وخاصة بفكرة التناهي الموجودة عند الكندي .

ب- وأما الاتجاه النقلي فيشمل موقف (الحشوية) الذين يكتفون بمجرد إخبار القرآن الكريم والنبي - ﷺ - بوجوده - تعالى ، ويؤمنون بذلك دون طلب لدليل أو برهان . كما يشمل هؤلاء الذين ينظرون إلى آيات القرآن ، لا من جهة إخبارها بالعقائد أو تقريرها لها فقط ، وإنما من جهة ما تقيمه من أدلة عقلية لإثبات تلك العقائد أيضاً . وقد سبقت الإشارة إلى جهود ابن رشد وابن تيمية في هذا الصدد . وأضيف هنا أن الأخذ بهذه الأدلة القرآنية - على درجات متفاوتة - ينتظم سائر المدارس الإسلامية ، فكما نجد دليلى الاختراع والنظام عند ابن رشد نجدهما كذلك عند الكندي من قبل^(٣) . وربما عند ابن سينا أيضاً^(٤) . وكما نجد عند المتكلمين طريقة حدوث الأعراض أو الصفات لجدها أيضاً عند ابن تيمية الذى يثنى عليها ويعتبرها جزءاً من طريقة القرآن الكريم^(٥) . وهى إحدى طرق ست عند المتكلمين ، هى : حدوث الذوات ، وإمكانها ، ومجموعها . وحدث الصفات وإمكانها ومجموعها ، وقد كان الظن أن حصرها على هذا النحو هو من صنيع الرازى^(٦) ، ولكن ابن الوزير فى كتابه « ترجيح أساليب القرآن » ينسبها إلى أبى الحسين البصرى وأصحابه^(٧) .

وقد استدل بهذه الطريقة - طريقة تجدد الصفات وحدوثها - أبو الحسن الأشعرى فى اللمع ، وإن كان قد حصرها فى أحوال خلق الإنسان وأطوار نشأته^(٨) . ودافع عنها

(١) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) انظر : مناهج الأدلة ١٥٠-١٥٤ ومقدمته ٢٥-٢٨ .

(٣) انظر : الكندي وفلسفته ٧٨-٨٤ . (٤) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ٥٠ .

(٥) انظر : الموافقة ٢٥٤/٢-٢٦٠ . (٦) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٧) انظر : ترجيح أساليب القرآن ص ٧٩ ، ٨٠ . (٨) انظر : اللمع ١٧-١٩ .

الجويني في الشامل^(١). كما استدلل الغزالي بطريقة الإحكام والإتقان في الكون^(٢)، كما نجدها أيضاً عند ابن تومرت مع دليل الاختراع والسببية^(٣). وقد اعتمد أبو المعين النسفي الماتريدي في إثبات وجود الله - تعالى - على هاتين الطريقتين: الإتقان والاختراع، واستنبطهما من الآية الكريمة ﴿... وفي الأرض قطع متجاورات... الآية﴾^(٤). وهو في هذا يتابع شيخه أبا منصور الماتريدي الذي مال - بعد أن تمرس بأدلة الكلام التقليدية - إلى طريقتي العناية والاختراع^(٥). كما ذكر ابن الوزير أن طريقة الإحكام والإتقان هي عمدة أئمة آل البيت منذ على - كرم الله وجهه - في الاستدلال على وجوده - تعالى، ويذكر من نصوص علماء الزيدية ما يؤكد هذا^(٦). كما يذكر أن القاضي عبد الجبار المعتزلي نوه بها في كتابه (المحيط) عند حديثه عن إعجاز القرآن الكريم^(٧).

وهكذا نجد أن المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة وماتريدي يشاركون غيرهم من علماء المسلمين في الاعتماد على هذه الأدلة القرآنية، وإن كانوا - والحق يقال - لم يتوفروا على دراستها وتفصيلها، ربما لغلبة فكرة الدور التي سبق الحديث عنها على أكثرهم أو لغير ذلك من الأسباب، وانصرفوا إلى دليلى الجوهر والعرض، والممكن الواجب، وهما دون مستوى هذه الأدلة القرآنية.

والآمدى وإن أعرض عن هذين الدليلين فقد اختار دليلاً مركباً من فكرتي الحدوث والإمكان وفكرة التناهي كما سنوضحه، ولم يحاول اللجوء نهائياً إلى أدلة القرآن الكريم، لما غلب عليه أيضاً من فكرة (الدور) الاعتزالية، وإن كان ينوه - أحياناً - بما يسود العالم من إحكام وإتقان يدل على وجود فاعله بالضرورة^(٨). بل يشارك الإمام الرازي في تفضيله لأدلة القرآن على سائر الأدلة الكلامية التقليدية إذ يقول في المآخذ:

(١) انظر: الشامل ١/ ١٦٦ وما بعدها.

(٢) انظر: رسالته: الحكمة في مخلوقات الله - ص ١٥ ما بعدها، والإحياء ١/ ٧٢.

(٣) انظر: تاريخ فلسفة الإسلام د/ هويدى ١/ ٢٦٥-٢٦٧.

(٤) الآية ٤ من سورة الرعد، وانظر: بحر الكلام ص ١٤، ١٥.

(٥) انظر: مقدمة مناهج الأدلة ص ٢١-٢٣، والتمهيد للنسفي ١٢٨، والتوحيد للماتريدي ١١ وما بعدها.

(٦) ترجيح أساليب القرآن ص ١٩-٢٢، ٨٥ وما بعدها. (٧) السابق ص ٢١.

(٨) الأبيكار ٢/ ٢٦٢ ب

« وهذه الدلائل أوقع فى القلوب وأدفع للشبهات ؛ لمشاهدة الإنسان فى كل حال شيئاً منها ، وكثرة الممارسة تفيد الملكة ورسوخ الاعتقاد المانع من الإنكار ، ولما فيها ، مع الدلالة ، من المنفعة الحاملة للإنسان على الانقياد ، وأكثر هذا النوع فى الكتب الإلهية وبخاصة القرآن المجيد » (١) .

جـ- وأما الاتجاه الصوفى فإن أصحابه قد يستندون أحياناً إلى الشواهد العقلية ، وربما استعاروا فى ذلك بعض الأفكار الكلامية أو الفلسفية (٢) ، إلا أن عمدتهم فى هذه المسألة هو القلب المؤمن لا العقل المفكر ، هو الكشف الذى يخترق حجب الغيب لا البرهنة العقلية العاجزة ، يقول الكلاباذى : « وأجمعوا على أن الدليل على الله هو الله وحده ، وسبيل العقل عندهم سبيل العاقل فى حاجته إلى الدليل ؛ لأنه محدث » (٣) ، وقد قرر ابن عربى - بعده - عجز العقل ومناهجه عن الوصول إلى أية معرفة حقيقية ؛ لأنه لا يزيد على أن يقلّد نفسه ، ومن ثم أعلن عدم ثقته بأدلة المتكلمين ومناهجهم (٤) . ولا تزال المدرسة الصوفية المعاصرة تتبنى هذا الرأى وتدافع عنه (٥) .

وقد بينت فيما سبق موقف الأمدى من المنهج الصوفى بصفة عامة ، وأنه لا ينكره طريقاً إلى المعرفة أو جزءاً من هذا الطريق ، إلا أننا لا نعرف من مؤلفات الرجل أو حياته ما يدل على سلوكه لهذا الطريق فعلاً ، وإن كان ينقل فى (المتأخذ) أقوال المرتاضين المكاشفين تأييداً لفكرة وجود الله ، على سبيل الاستئناس ، أو (الاستبصار) كما يعبر ، لأعلى سبيل البرهنة (٦) .

د- وأما الاتجاه الفطرى ، ويراد به أن الإحساس بوجود الخالق أمر مغروز فى فطرة البشر جميعاً وأعماق ضمائرهم ، يشعر به كل عاقل ولو لم يستخدم طرق البرهنة المختلفة ، وإن كان يحتاج الى أن يلتفت إلى نفسه ويجردها من الغفلة ليحس به قويا واضحا .

(١) المتأخذ ل ١٦ ب .

(٢) انظر : الرسالة القشيرية ص ٣ ، ٤ والدرة الفاخرة للجاسى ٢٧٦ ، ٢٧٧ وفصوص الحكم ٨١/١ .

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٩٣ .

(٤) عن بحث : (موقف ابن عربى من العقل والمعرفة الصوفية) ألقاه استاذنا الدكتور قاسم بجامعة ام درمان الإسلامية سنة ١٩٦٩ - ص ٦-١١ ، ١٣-١٥ .

(٥) انظر : مقدمة المنقذ من الضلال لتحقيق د/ عبد الحلیم محمود ص ٨-٢٤ وكتابه (أبو الحسن الشاذلى) ص ٩٣-١٠٢ .

(٦) انظر : المتأخذ ل ١٩ وما بعدها .

ويعتمد أنصار هذه الفكرة على قول الله سبحانه : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ (١)، وعلى جملة من الأحاديث النبوية في معناها ، وينتصر لهذه الفكرة طوائف من المحدثين والمفسرين (٢)، وبعض المتكلمين أيضاً كالمازني وأبي منصور (٣)، والنسفي أبي المعين (٤)، والشهرستاني الذي يفضل شاهد الفطرة الذي يتمثل في إحساس كل عبد بالافتقار إلى خالقه على سائر أدلة المتكلمين (٥). والإمام الغزالي في بعض كتبه (٦)، والكرامية (٧)، وابن تيمية (٨)، وكثير من الصوفية (٩)، على حين يعارضه آخرون منهم : الباقلاني والبغدادي وغيرهما من أهل النظر الذين يرون أن معرفة الله لا تقع اضطراراً ، ولا تتم إلا عن طريق النظر العقلي (١٠).

أما الآمدى فإنه يرى ، برغم تمسكه بالأدلة العقلية وإيمانه بوجود النظر في مسائل العقيدة ، أن أصول العقائد وأدلتها الإجمالية ظاهرة جليلة لكل عاقل، وتكاد تكون ضرورية : « .. وإنما لم يبحث معهم (يقصد الرسول - ﷺ - مع صحابته) في حدوث العالم ووجود الصانع ودلالة المعجزة على صدق الرسول ؛ لأن أدلة هذه الأمور ظاهرة جليلة ، لا تخفى على عاقل ؛ وذلك لأن العالم في غاية الحكمة والإتقان ، فدلالته على وجود الصانع الفاعل له ضرورية ، ودلالة كونه مفعولاً لفاعل على كونه حادثاً ضرورية أيضاً ، وإلا كان الفاعل محصلاً للحاصل ، وهو محال . ودلالة المعجزة على صدق الرسول فضرورية أيضاً ، كما سبق تعريفه . وإنما وقع الإشكال والتطويل في دفع ما أورده المخالفون من الشبه » (١١) . وقد سبق للإمام الرازي أن قرر هذه الفكرة نفسها ، كما حكى ذلك ابن تيمية الذي يتهمه مع الآمدى بالتناقض ؛ لقولهما هذا واقتناعهما بفكرة

(١) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ١٨٠-١٨٧ وتفسير النسفي ٨٥/٢ وابن كثير ١٥٠/٢ .

(٣) انظر : شرح الطحاوية ص ١٨٦ . (٤) انظر : بحر الكلام ١٠-١٢ .

(٥) انظر : نهاية الأقدام ١٨٠-١٨٧ . (٦) انظر : الإحياء ط / الحلبي ٤/٢١٢ .

(٧) انظر : نشأة الفكر ١/٦٣٣ ، ٦٤٤ . (٨) انظر : موافقة صحيح المنقول ١/٥١ .

(٩) انظر : محمد كمال جعفر : التستري ومذهبه الصوفي ، ص ٢١١ وما بعدها .

(١٠) انظر : أصول الدين للبغدادي ص ١١ والتمهيد للباقلاني ص ١٨ .

(١١) الأبيكار ٢/٢٦٠ ، ب .

(الدور) التى سبق الكلام عنها فى نفس الوقت، مع ما بين الفكرتين من تناقض^(١) .
وهكذا نرى أن الآمدى يقف موقفاً متفتحاً إزاء هذه الطُرق جميعاً ، ولكنه ينضمُّ إلى
أنصار الاتجاه العقلى بصفة خاصة ، وإن كان يُعْرِضُ عن الأدلة التقليدية التى سبقت
الإشارة إليها لدى هؤلاء ، ويختار هو دليلاً ينتفع فيه بعدة أفكار مما تتضمنه أدلة الفلاسفة
والمتكلمين .

٣- استدلال الآمدى على وجود الله :

يعتمد الآمدى على دليل عقلى يقوم - كما سنرى - على الأفكار التالية : الحدوث ،
والإمكان ، والتناهى . ويُعْرِضُ الرجل - تماماً - عن الأدلة الكلامية التقليدية : الجوهر
والعرض ، والممكن والواجب ، وما على شاكلتهما . ويقدم دليله المِشار إليه فى كل من
كتابه (الابكار)^(٢) ، و(غاية المرام)^(٣) .

وقد عد الآمدى فى (المأخذ)^(٤) الأدلة الأربعة التى اعتمد عليها الفلاسفة
والمتكلمون فى إثبات (العلم بالصانع) ، وأولها دليل الوجود الذى استند إليه ابن سينا ،
وثانيها دليل الممكن والواجب المنسوب إلى الجوينى ، وثالثهما دليل الجواهر والأعراض
المشهور لدى سائر المتكلمين ، ثم دليل حدوث الصفات أو العناية المعروف لدى ابن
رشد . وبعد أن أفاض فى شرحها متابعاً للإمام الرازى فى (مطالبه العالية) عَقَّبَ بما يفيد
أن أقوى هذه الأدلة فى نظره ، من الوجهة العقلية ، هو الأول^(٥) . أما الدليل الثانى
فيفصفه بالضعف لقيامه على فكرة تماثل الأجسام وهى فى نظره مشكوك فيها^(٦) . وأما
الثالث فإنه يثير مشكلات عدة يصعب حلها ، فضلاً عن أنه - كسابقه - لا يغنى عن
الدليل الأول^(٧) .

ثم يقرر أن أفضل هذه الأدلة جميعاً إنما هو الرابع ؛ وذلك لأسباب نفسية أكثر منها
عقلية ؛ منها تأثر الإنسان بما يتكرر تحت نظره ، وتتعلق به فائدته . ولأسباب شرعية منها

(١) انظر : الموافقة لابن تيمية ١ / ٥٣ . (٢) انظر : الابكار ١ / ٤١ أو ما بعدها .

(٣) انظر : غاية المرام ل ١٣ . (٤) انظر : التأخذ ٤ وما بعدها .

(٥) انظر : التأخذ ل ١٢ ب .

(٦) انظر : التأخذ ل ١٢ أ ، ب والموافقة لابن تيمية ٢ / ٢٥٦ - ٢٦٠ وما سياتى فى مبحث حدوث العالم .

(٧) انظر : التأخذ ل ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ .

أن هذا الدليل قد تكرر في القرآن الكريم في أكثر من ثمانين موضعاً^(١).

وليت الآمدى قنع بهذا الدليل الأخير ، ولكنه فيما يبدو كان - في كتاب المآخذ - يدور في فلك الإمام الرازى الذى اتجه في أخريات أيامه إلى الاعتماد على القرآن الكريم فى العقائد وأدلتها ، والمطالب العالية هو آخر مؤلفاته جميعاً^(٢). أما فى كتبه الخاصة كالأبكار وغاية المرام فإن الآمدى لا يعتمد إلا على الدليل الذى يمر بالخطوات الثلاث الآتية :

(١) البدء بملاحظة الحوادث المشاهدة الموجودة فعلاً بعد العدم ، وتلك بداهة حسية لا تحتاج إلى دليل .

(٢) استخلاص فكرة (الإمكان) من تجدد هذه الحوادث بعد أن كانت معدومة ، وهى خطوة عقلية تحتاج إلى بيان .

(٣) إبطال فكرتى الدور والتسلسل حتى تنتهى هذه الحوادث الممكنة إلى موجود أول هو واجب بذاته لا بغيره .

أولاً - يبدأ الآمدى استدلاله بداية موفقة ، أى بملاحظة ما نشاهده فى الواقع من الأمور التى توجد بعد أن لم تكن موجودة ، يقول فى الأبكار : « ومنشأ الاحتجاج على ذلك مانشاهده من الموجودات العينية ، ونحققه من الأمور الحسية »^(٣) ، وهو نفس كلامه فى (غاية المرام)^(٤) ، وهكذا يبنى الآمدى استدلاله على قاعدة راسخة من المشاهدات الواقعية والبداهات الحسية ، وإلا فهل ينكر أحد منا أنه وجد ، أو بعبارة أخرى ولد بعد أن لم يكن شيئاً مذكوراً ؟ وهو بذلك يجنب نفسه - منذ البداية - خطر الاعتماد على مقدمات يصعب إثباتها كحدوث العالم كله ، أو إمكانه كله ، أو تركبه من الجواهر والأعراض ، التى يبدأ أكثر المتكلمين والفلاسفة أدلتهم بها . ومما يؤكد ذلك أنه يلجأ إليها لإثبات وجود الله - تعالى - فى كتابه (أبكار الأفكار) مع أنه كان عندئذ لا يزال مقتنعاً بإمكان الاستدلال على حدوث العالم بفكرة الجواهر والأعراض ، كما سنرى

(١) راجع ما سبق عن موقفه من الاتجاه النقلى وانظر المآخذ ل ١٥ ب .

(٢) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٦٢١ .

(٣) الأبكار ١/ ١٤١ ، ب . (٤) انظر : غاية المرام ل ١٣ ، ب .

في الفصل التالي .

ولا شك أن حدوث العالم بكل ما فيه دعوى عريضة يصعب إثباتها ويسهل الشك فيها ، فضلاً عن أن إثبات وجود الله ممكن حتى لو صرفنا النظر عنها تماماً ، كما فعل الآمدي ، وكما نجده عند ابن رشد من قبل^(١) .

أما فكرة ابن سينا الخاصة بتأمل معنى الوجود نفسه وتحليله إلى الوجود الممكن والوجود الواجب ، والأول منهما لا يتحقق إلا بالاستناد إلى الثاني ، تلك التي يراها أشرف من البدء بالمحسوسات أو المخلوقات وأجدر بالصدّيقين من العلماء^(٢) - فإنها في نظر بعض العلماء ليست إلا بداية للمخلوقات والأفعال كالطريقة الأخرى ، وإلا فكيف استطاع ابن سينا تصور الوجود الممكن؟^(٣) والآمدي رغم عنايته بفلسفة ابن سينا ، وشرحه لكتاب الإشارات ، يُعَرِّض عن هذه البداية أيضاً ولعله قد اطلع على نقد الرازي والغزالي لها^(٤) ، ذلك النقد الذي نجد قريباً منه عند ابن رشد^(٥) وابن تيمية^(٦) وغيرهما^(٧) . ولعلنا نجد في هذا دليلاً على روح الواقعية الحسية التي تحدّثنا عنها من قبل ، والتي لم يغيرها تماماً أخذُه بالمنطق الصوري ، كما يدلنا على تأثره بطريقة القرآن الكريم التي تبدأ عادة مثل هذه البداية^(٨) ، خاصة والآمدي نفسه يصورها على النحو التالي : «إنا نشاهد أفعالاً وصفات لا لبس عليها ، كطلوع الكواكب وغروبها وحصول الليل والنهار والفصول الأربعة ، والأصوات والظلال ، وما فيها من المصالح العظيمة ... ثم الإنسان وما في تركيب جسمه وتعقلاته من قوة نفسه . وكل ذلك دليل وجود الإله القادر»^(٩) .

وبعد أن يمتدح هذه الدلائل ويشير إلى ورودها في القرآن الكريم أكثر من ثمانين

(١) انظر : مناهج الأدلة ص ٢٥ - ٢٨ .

(٢) انظر : الإشارات والتنبيهات مجلد ٣ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٣) انظر : ملخص المطالب العالية للخونجي ل ١٣ ، فخر الدين الرازي وآراؤه ص ١٨٨ .

(٤) انظر : الرازي وآراؤه ص ١٨٨ ، وموافقة صحيح المنقول لابن تيمية - النسخة المصورة - ل ١٢٣٧ ، والمنفذ

للغزالي ١١٨ - ١٢٧ . (٥) انظر : مناهج الأدلة ٢١٠ .

(٦) انظر : ابن تيمية السلفي ص ٧٤ - ٧٨ ، وصون المنطق للسيوطي ص ٣٢٠ .

(٧) انظر : الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي محمد البهي ٢ / ٢٢١ - ٢٢٥ ، وديكارت لعثمان أمين ١٨١ - ١٩١ .

(٨) انظر : مناهج الأدلة ص ١٥٠ والجانب الإلهي ٢ / ٢١٣ . (٩) التآخذ ل ١١٥ .

مرة، يقول : «إن حدوث التأليفات العجيبة فى بدن الإنسان المعلومة بالتشريح من غير فاعل حكيم قادر عليهم مستحيل بالضرورة»^(١) . مما يذكرنا بقول الغزالي (فى المنقذ) : «ولا يطالع التشريح وعجائب منافع الأعضاء مطالع إلا ويحصل له هذا العلم الضرورى بكمال تدبير الباني لبنية الحيوان ، ولا سيما بنية الإنسان»^(٢) .

ومن الواضح أن بداية النظر ومنشأ التفكر الذى يوصى به القرآن هو دائماً بدايات حسية ووقائع مشاهدة . ولقد كان من الافضل أن يكتفى الآمدى بهذا النوع من الادلة ، ولكنه يتابع طريقه متأثراً بأسلوب المتكلمين .

ثانياً : ينتقل الآمدى من المشاهدات الحسية إلى ملاحظة عقلية هذه المرة ، فيخلع على هذه (الحوادث) صفة الإمكان ؛ وذلك بأن يستخلص من (واقعة) حدوثها (فكرة) إمكانها ؟ إذ المستحيل لا يدخل فى الوجود أبداً ، والواجب الذى يستمد وجوده من ذاته لا يتعدم أبداً ، فلم يبق إلا أن تكون هذه الحوادث، التى توجد بعد أن لم تكن وتغنى بعد أن كانت موجودة، ممكنة، أى قابلة - كما هو مشاهد - للعدم أحياناً وللوجود أحياناً أخرى ، وهذا هو الإمكان الحقيقى فيما يرى ابن رشد^(٣)، وليس الإمكان القائم على الافتراض النظرى الذى يصفه بأنه ضرب من الجهل^(٤).

وإذا فالعقل يقضى بأن هذه الحادثات الممكنة تستند إلى سبب آخر تستمد منه وجودها ، إذ الممكن لا يترجّح جانب وجوده على عدمه إلا بمرجح : « فإن وجودها إما أن يكون لذاتها أو لغيرها : لا جائز أن يكون لذاتها ، وإلا لما كانت معدومة ، وإن كان لغيرها فالكلام فى ذلك الغير كالكلام فيها»^(٥) وهذه خطوة عقلية سائغة حقاً ، ولكن هل هى ضرورية لهذا الاستدلال ؟ ولماذا لم يتجه الآمدى مباشرة من إثبات الحدوث إلى إثبات الصانع أو المحدث ، شأن أكثر المتكلمين؟^(٦) .

يجيب ابن تيمية عن هذا التساؤل إجابة ليست فى صالح الآمدى : «إن طريقة بعض نظار المسلمين ، مثل القاضى أبى بكر والقاضى أبى يعلى وأبى الحسين البصرى وأبى

(١) السابق ل ١٦ ب . (٢) انظر : المنقذ من الضلال ١٤٥ . (٣) انظر : مناهج الادلة ص ٢١٠ .

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة وانظر : أيضاً : للمنطق الحديث ومناهج البحث لاستاذنا الدكتور قاسم ص ٧٠-٧٣ ومناهج البحث عند مفكرى الإسلام د/ النشار ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٥) غاية المرام ل ١٣ وانظر : الابكار ٤١/١ . (٦) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١١٠ - ١١٢ .

المعالى وابن عقيل وابن الزاغواني من أن الحادث لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخصص خير من طريقة الذين احتجوا بأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح ، كما فعل ذلك ابن سينا والسهورردى المقتول والرازي والآمدى ، وأمثال هؤلاء ، فإنهم بنوا ذلك على أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح .. وطريقة نظار المسلمين كانت خيرا من هذه رغم طولها وضررها»^(١).

ولنا على هذا الكلام ملاحظتان :

أولاهما : أن الآمدى لم يكن وحده فى التحول من فكرة الحدوث إلى فكرة الإمكان ، كما يستفاد من كلام ابن تيمية نفسه ، بل لقد بدأ ذلك قبله بزمان ليس بالقصير ، يقول الدكتور الألوسى : «فإننا نرى ابتداءً من الغزالي أن المتكلمين صاروا يعتمدون على مقولة الإمكان بدلا من الحدوث ، وذلك لاقتناعهم بنقد الفلاسفة لهم .. بأن القول بأن الحاجة إلى الله هى لإحداث العالم فقط يجعل هذه الحاجة غير لازمة بعد إحداث الله للأشياء»^(٢).

وقد سبق لابن سينا أن قرر أن طريقته تثبت حاجة الممكنات إلى الله من جهتين جهة الحدوث وجهة الاستمرار فى الوجود^(٣) ، كما أشار إلى أن طريقة الحدوث هى طريقة (ضعفاء المتكلمين)^(٤) وهذا ما يميل إليه الآمدى نفسه^(٥) . بل إن فكرة الإمكان قد بدأت - أصلاً - فى الوسط الكلامى ، واستعارها الفلاسفة منه ، وليس العكس ، وقد نبه على ذلك أستاذنا الدكتور محمود قاسم^(٦) ، وبما يؤكد ذلك أن ابن تيمية نفسه يقول عنها إنها «مسروقة من طريقة الحدوث الكلامية»^(٧) . ونحن نجد الباقلانى فى «التمهيد» - وقد مات قبل ابن سينا بربع قرن - يذكر فكرة الإمكان ، ويدعم بها دليل الجوهر والعرض القائم أصلا على فكرة الحدوث^(٨).

(١) موافقة صحيح المنقول - النسخة المصورة - ل ١٢٢٨ ، ب .

(٢) حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١١١ .

(٣) انظر : النجاة ٢٣٦ ، ٢٣٧ والجانب الإلهى من التفكير الإسلامى ٢/ ٢١٦ - ٢٢١ .

(٤) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١١١ . (٥) المآخذ ل ١٥ .

(٦) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٢ - ٩٤ ونظرية المعرفة عند ابن رشد ص ٨٥ ، ١١١ ، ١١٤ .

(٧) ابن تيمية السلفى ص ٧٧ . (٨) انظر : التمهيد ص ٤٥ .

وإذاً فنحن نستطيع القول بأن المتكلمين بدءوا بالاعتماد على فكرة الحدوث وحدها ثم مالوا إلى الجمع بينها وبين فكرة الإمكان ، ثم آثروا الاعتماد على هذه الأخيرة ، كما نجده عند الجويني . ويمكن أن يُعَدَّ الآمدى ممن جمعوا بين الفكرتين مع ملاحظة التحديد السابق وهو أنه بدأ بالحدوث المشاهد المحسوس ، وانتقل منه إلى الإمكان الحقيقي لا الذهني الافتراضي ، ليخلص إلى إثبات حاجة هذه (الحادثان الممكنة) إلى محدث واجب الوجود .

أما الملاحظة الثانية فهي أنه ربما كان هناك ما يدعو الآمدى إلى استخدام فكرة الإمكان في استدلاله ، فقد تعرَّضَ - في التأخذ - للخلاف بين المتكلمين حول الاستناد إلى الحدوث في بيان الحاجة إلى الفاعل المؤثر أو إلى الإمكان ، وبعد أن عرض أدلة الطرفين مال هو إلى أن حاجة الممكن إلى فاعله ضرورة^(١) ، وهي فكرة أخذها في الإبهكار أيضا : « إذا ثبت أن الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات الممكن متساويان ، فاحتياج وقوع أحد المتساويين إلى المرجح معلوم بالضرورة »^(٢) . أما مجرد الحصول والحدوث فهو لا يدل بداهة على الحاجة إلى المؤثر مالم نلاحظ معنى الإمكان^(٣) .

ومن حق الآمدى أن يختار أى المذهبين شاء مادام قد قدَّم لنا مبرراته لهذا الاختيار ، خاصة أن المتكلمين قد أخذوا يعدلون عن فكرة الحدوث ، ويتنازل الكثير منهم عن بداهة استلزامها للمحدث مباشرة دون ملاحظة معنى الإمكان ، وأنه يتحدث عن ضرب من الإمكان يختلف عن ذلك الإمكان الاحتمالي الذى يتكلم عنه غيره من المتكلمين^(٤) ، بل هو إمكان حقيقى مستخلص من واقعة التحقق الفعلى .

ثالثاً - أما الخطوة الأخيرة في استدلال الآمدى فهي إبطال الدور والتسلسل ، إذ قد يقول البعض بأن هذه الممكنات الحادثة لها سبب مماثل لها ، وللسبب سبب إلى ما لانهاية له في الماضى .

ونلاحظ أن الآمدى لا يهتم كثيراً بإبطال الدور لظهوره وعدم اختلاف العلماء في بطلانه ، حتى إنه ليهمله في كتابه (غاية المرام) إهمالاً ، أما في (الإبهكار) فإنه يستدل

(١) انظر : التأخذ ل ١٣ ب ، ١١٤٥ ، ب .

(٢) الإبهكار ١٤٧/١ .

(٤) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ١٦-١٨ .

(٣) التأخذ ل ١١٥ .

على بطلانه باستلزامه للتناقض إذ إنه يفضى إلى كون الشيء الممكن مقوماً لنفسه وهو باطل^(١).

أما التسلسل فرغم اقتناع الآمدى ببطلانه أيضاً ، نراه ينتقد أدلة المتكلمين^(٢) فى هذا الصدد :

(١) فينتقد دليل التطبيق الذى يقوم على افتراض سلسلتين من الممكنات اللامتناهية فى جانب الماضى ، ولكنهما متفاوتتان ، كأن تبدأ إحدهما من الطوفان مثلاً وتتسلسل فى الماضى إلى ما لانهاية له ، والأخرى من ميلاد المسيح . ويتصورُ انطباق هاتين السلسلتين سنجد أن تساويهما محال وزيادة الأولى على الثانية محال أيضاً ؛ إذ فالنتيجة الواحدة المقبولة هى زيادة الأخيرة ، ولكنها تزيد على الأخرى بعدد متناهٍ ؛ إذ فكلتاهما متناهيتان ؛ لأن ما زاد على المتناهى بعدد متناهٍ فهو متناهٍ مثله .

ويرى الآمدى أن هذا الدليل يتضمن مغالطة ؛ إذ هو يفترض قبول غير المتناهى لنفس النسب والأحكام التى قبلها الكميات المتناهية وهذا غير مسلم^(٣) . ومن ناحية أخرى فإنه من الممكن أن تتفاوت المقادير بكميات

متناهية دون أن تكون هى متناهية بالضرورة ، فإن عقود الحساب مثلاً لانهاية لها ، وإن كانت الأوائل أكثر من الفوائى ، والفوائى أكثر من الثالث بأمر متناهٍ^(٤) .

ونجد مثل هذا النقد - مع وجوه أخرى - لدى ابن تيمية فيما بعد^(٥) ، وعند ابن رشد من قبل^(٦) .

(ب) ثم يعرض الآمدى لمحاولة ابن سينا - ويسميه الفيلسوف المتأخر - تصحيح هذا الدليل نفسه ، ولكن فى حدود الموجودات ذات الترتيب الوضعى : كالأبعاد

(١) الأبيكار ١/٤١ ب وانظر : المتأخذ ل ١٩ .

(٢) انظر : الانحصار ص ١٦ ، ٢١ ، ٣١ ، ٣٣ ونشأة الفكر ١/٥١٤ - ٥٢٠ والكندى ولفلسفته ص ٦٢ وكتاب الكندى إلى المتعصم بالله ص ٩٢ - ٩٤ ومقدمة مناهج الأدلة ص ٢١ وفيدرون للنشر ص ٢٣٢ .

(٣) غاية المرام ص ٩ - ١٨ . (٤) الأبيكار ٢/٤٣ ، وانظر : غاية المرام ص ١١ .

(٥) انظر : منهاج السنة - بولاق ١/١٢٠ وموافقة صحيح المنقول ٢/٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٦) فى تهافت التهافت حيث يقول : لا توجد نسبة بين عظمين كل واحد منهما يفرض لانهاية له ، وأما إذا لم يكن هناك نهاية فلا كثرة هناك ولا قلة ... ج ١ ص ٧٧ .

والامتدادات ، أو الترتيب الطبيعي : كالعلل والمعلولات ، فهي وحدها المتناهية ، أما غيرها كالحركات السماوية والنفس الإنسانية مما لا امتداد له ولا اجتماع لآحاده فتسلسله أو عدم تناهيه غير محال ؛ وذلك لأن فرض التطبيق ممكن بالنسبة للنوع الأول ، أما النوع الثاني فلا يمكن افتراض التطبيق فيه^(١).

ويرى الآمدى أن هذه التفرقة لا مبرر لها ؛ إذ المسألة افتراضية بحثة : « فكما أمكن فرض الزيادة على ما فرض الوقوف عنده من نقطة ما من البعد المفروض أو وحدة ما من العدد المفروض ، فلا يخفى إمكان فرض الوقوف على جملة من أعداد الحركات أو النفوس الإنسانية المغارقة لأبدانها وجواز الزيادة عليها أيضاً »^(٢).

وقد سبق لابن رشد أن انتقد هذه التفرقة وقال إنها منافية لأصول القوم ، وذكر أن التفرقة الصحيحة هنا هي أن ما يوجد بالفعل لا بد أن يتناهي ، أما ما هو بالقوة فعدم تناهيه غير محال : « ولا نعرف أحداً فرق بين ما له وضع وما ليس له وضع إلا ابن سينا فقط ، وأما سائر الناس فلا أعلم أحدا منهم قال هذا القول ، ولا يلائم أصلاً من أصولهم ، فهي خرافة ، لأن القوم ينكرون وجود ما لا نهاية له بالفعل سواء كان جسماً أو غير جسم . . . ولعل ابن سينا إنما قصد إقناع الجمهور لكنه قول قليل الإقناع . فإنه لو وجدت بالفعل أشياء لا نهاية لها لكان الجزء مثل الكل ، وذلك مستحيل ، وهذا كله إنما يلزم إذا وضع ما لانهاية له بالفعل لا بالقوة . . »^(٣).

ويشير الآمدى إلى أخذ المتكلمين بهذا الدليل ، ونحن نجده عند الغزالي في الاقتصاد^(٤) وابن حزم في الفصل^(٥) ، وعند التفتازاني وغيره من شراح العقائد النسفية^(٦) . ثم يقول الآمدى : إنهم أضافوا أدلة أخرى على بطلانه، منها :

ب- دليل الشفعية والوترية ، وهو في الحقيقة فكرة ساذجة ، ويعرضها الآمدى

(١) انظر : النجاة ١٢٤-١٢٧ ، ٢٥٢-٢٥٥ والشفاء - الفن الثالث من الطبيعيات بتحقيق أستاذنا الدكتور قاسم

ص. ٧٠ ، (٢) غاية المرام ل ١٤

(٣) تهافت التهافت -- ط المعارف سنة ١٩٦٤ - ٨٩/١ وانظر : مثل هذه المناقشة عند ابن تيمية في المرافقة

١٩٢/٢ - ١٩٤٠ ، (٤) انظر : الاقتصاد ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥) انظر : الفصل ١٦/١ - ١٨ .

(٦) انظر : شرح العقائد النسفية ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

بإيجاز في الأبحاث وغاية المرام^(١)، وقد اعتمد عليها الغزالي في الاقتصاد، وصاغها على النحو التالي :

« دورات الفلك إن لم تكن متناهية فهي إما شفع وإما وتر، وكلاهما محال. ولأن الشفع إنما يصير وترًا بواحد، والوتر إنما يصير شفعا بواحد، فكيف أعوز مالا يتناهي واحد^(٢)؟ ويتمسك الآمدى بالفكرة التي قال بها ابن رشد قبله : وهي عدم قبول مالا يتناهي لحكم مسا يتناهي^(٣)، ويلزم المتكلمين بمراتب العدد بمقدوراته - تعالى - ومعلوماته ؛ فالأوليان غير متناهيتين، والمعلومات تشمل مالا يدخل تحت القدرة^(٤). مع أن برهان التطبيق وبرهان الشفعية والوترية يمكن إجراؤه في هذه الأمور التقديرية، كما أمكن إجراؤه في الموجودات الفعلية، دون فرق يعتد به، ومع ذلك فأنتم تسلمون بعدم تناهي الأولى، وتتمسكون به في إثبات تناهي الثانية، ولا أدل من ذلك على فساد هذين البرهانين^(٥).

ج- ثم يعرض الآمدى للفكرة القائلة : إن مالا يتناهي لا يحصره حاصر، فلو وجد لحصره الوجود، وهذا تناقض^(٦). ويرد عليها بأن ذلك يقتضى بيان أن الوجود نفسه متناه حتى يتم الاستدلال، ومعنى ذلك أنه ليس ببرهان مستقل، إذ هو نفسه بحاجة إلى برهان. ثم يضيف : « هذا إن قيل بأن الوجود زائد على الوجود، وإلا فلا حاصر أصلا^(٧) ». ونجد مثل هذا الرد عند ابن تيمية فيما بعد^(٨).

د- ويعرض الآمدى أيضا لقول المتكلمين : إن مالا يتناهي لا ينقضى، فلو قررنا وجود مالا يتناهي من العلل والمعلولات فما من وقت نفرضه إلا وهي متناهية ومنقضية فيه، وانتهاء مالا يتناهي محال. ونجد مثل هذا عند الجويني في (الإرشاد)^(٩)،

(١) انظر : غاية المرام ل ١٤، ب والأبحاث ١/ ٤٣، أ، ب.

(٢) انظر : الاقتصاد ص ٢١، ٢٢. (٣) انظر : غاية المرام ٩ - ١٨.

(٤) نجد هذا القول عند الغزالي في الاقتصاد ٢٢، ٢٣ وقد قال به أيضا السعد في شرح النسفية فيما بعد ص ٢١٤، ٢١٥.

(٥) انظر : غاية المرام ل ٤، ب، ١٥ والأبحاث ١/ ٤٣، ب.

(٦) نجد هذه الفكرة عند ابن حزم في الفصل ١/ ١٥، ١٦، ١٨.

(٧) غاية المرام ل ١٥، وانظر : ما مر من مسألة الوجود والماهية، والأبحاث ١/ ١٤٣.

(٨) انظر : الموافقة ٢/ ٢٤١، ٢٤٢. (٩) الإرشاد ص ٢٦.

والغزالي (فى الاقتصاد)^(١) ، ويُردّ عليه بأن وجوب النهاية فى أحد الطرفين لا يستلزم وجوبها فى الطرف الآخر . وأظهر مثال لذلك عقود الحساب فهى متناهية من جهة البداية ولا آخر لها، ولا دليل على استحالة عكسه، وهو ما يدعيه الخصم هنا^(٢) . وقد أخذه عنه ابن تيمية، وأشار إلى تأثير الأرموى بالآمدى فى هذا الموضوع^(٣) . وقد عرض الآمدى فى المآخذ لهذه الأقوال وغيرها فى بطلان التسلسل وضعفها جميعاً^(٤) .

استدلاله على بطلان التسلسل :

ومع ذلك فالآمدى يرى بطلان التسلسل ويقول بتناهى الموجودات الممكنة إمكاناً حقيقياً فى جانب الماضى ، ويقدم على ذلك دليلين :

(١) عرض أولهما (فى غاية المرام) ، وهو يقوم على أن تسلسل العلل والمعلولات إلى غير نهاية يفضى إلى عدم وجود شىء أصلاً ، مع أن الوجود - كما سبق بيانه - بدهية حسية .

(٢) والثانى فى (الأبكار) وبناء على أن التسلسل يفضى إلى كون الحادث أزلياً والأزلى حادثاً وهو تناقض صريح .

١- الدليل الأول ذو شقين يهدف أحدهما إلى إبطال تسلسل العلل والمعلولات على سبيل التعاقب ، والآخر إلى إبطال تسلسلها وهى مجتمعة فى الوجود .

(١) فاما الشق الأول : فيقوم على أنه لو فرضنا تعاقب العلل والمعلولات إلى ما لانهاية له ، وكل منها ممكن الوجود ، «فما من واحد من هذه الموجودات المتعاقبة نفرد به بالنظر إلا وفرض وجوده متعذر ، فإنه مالم يفرض وجوب وجود علته فلن يوجد ، وكذا القول فى علته وهلم جرا . وما علق وجوده على وجود غيره قبله ، وذلك الغير أيضاً مشروط بوجود غيره قبله ، إلى ما لا يتناهى ، فإن وجوده محال»^(٥) . وهذا قريب مما يقوله ابن رشد بأن وجود مالا يتناهى بالفعل لا سبيل إليه كما سبق . غير أن الآمدى يدعم استدلاله هذا بمثال الدراهم المعروف لدى المتكلمين مع أنه ينتقده فى (الأبكار)

(١) انظر : الاقتصاد ص ١٦ . (٢) انظر : غاية المرام ل ١٥ والأبكار ٤٣/١ ب .

(٣) انظر : الموافقة ٢/٢٤٣ ، ٢٤٤ . (٤) انظر : المآخذ ١٩-١١ ب .

(٥) غاية المرام ل ١٥ ، ب ، ص ٩ ، ١٠ ق ث

يمثل ما انتقده به ابن رشد (فى مناهج الأدلة)^(١). ويستند أيضاً إلى ما ذكره ابن سينا فى استحالة وجود بُعد لانهاية له ، «فما من نقطة يفرض التلاقى عندها إلا ولابد أن يكونا قد تلاقيا قبلها عند نقطة أخرى، إلى ما لا يتناهى، وذلك محال»^(٢). كما يستند إلى الفكرة القائلة بأن الجملة المكونة من آحاد كل منها مسبوق بالعدم ، فهى أيضاً مسبقة بالعدم^(٣). وقد عارض ابن تيمية فى (الموافقة) هذه الفكرة وزعم أن الآمدى قرر ما يعارضها فى كتابه (دقائق الحقائق)^(٤) غير أن مفكراً متأخراً كصدر الدين الشيرازى يؤيد فكرة الآمدى ، وينسبها إلى أفلاطون ويقول : «إن الحدوث لما كان هو المسبوقية بالعدم فإذا الكل مسبوق بالجزء ، والجزء مسبوق بالعدم فكان الكل مسبوقاً بالعدم، بل له مسبوقية بعدم كل جزء من أجزائه ، فله مسبقيات بأعدام كثيرة غير محصورة»^(٥). ثم يؤكد ماسبق أن قرره ابن رشد من أن «ما اشتهر بين الجمهور من أن تعاقب الاشخاص لا إلى حد يوجب التسلسل فليس إلا بمجرد الفرض، ويستحيل أن يتحقق فى الواقع ؛ لأن المتحقق فى الواقع لا يكون إلا متناهماً ..»

ب- وأما الشق الثانى : وهو يخص القائلين بالعلية - كما يقول الآمدى - فوجه بطلان هذه الجملة المجتمعة فى الوجود، من العلل والمعلولات اللامتناهية أنها إما أن تكون واجبة أو ممكنة ، لا جائز أن تكون واجبة ، مع أن كل آحادها ممكنة ، فإن كانت ممكنة فهى بالضرورة تحتاج إلى مرجح ، والمرجح إما أن يكون خارجاً عنها أو داخلاً فيها ، لاجئ أن يكون داخلاً فيها ؛ لأنه عندئذ أحد أفراد الجملة فيصير مقوماً لنفسه ، إذ مقوم الجملة مقوم لجميع أفرادها أيضاً ، والمتقوم بنفسه هو الواجب ، وقد فرض أن جميع أفراد الجملة ممكن كما سبق . أما إن كان خارجاً فهو إما واجب وإما ممكن : لا سبيل إلى الثانى لأنه سيدخل فى الجملة ، فلم يبق إلا أن يكون المرجح خارجاً عن الجملة واجباً بنفسه ، وهو المطلوب^(٦).

وقد عرض الآمدى فى المآخذ هذه الحجة ، ودافع عنها طويلاً ، وقرر أنها أقوى الحجاج على بطلان التسلسل^(٧)، ولكن ابن تيمية يتعقب هذا الاستدلال ويضعفه ،

(١) انظر : غاية المرام ١٣ - ١٤ . (٢) غاية المرام ل ٥ ب ، وانظر : النجاة ص ١٢٤ وما بعدها .

(٣) غاية المرام ل ١٥ ب . (٤) انظر : موافقة صحيح المنقول ٢/ ٢٤٤ - ٢٥٣ .

(٥) الأسفار الأربعة ص ٤٩٤ . (٦) انظر : غاية المرام ل ٥ ب . (٧) انظر : المآخذ ١٩ ب .

متمسكاً بأن حكم الجملة قد يختلف عن حكم أفرادها ، وإن فكرة التلازم بين العلة والمعلول في الزمان هي من قول ابن سينا ، وللفلاسفة أقوال غيرها ، ويرمى الرازي والآمدى بعدم الإلمام بتلك الأقوال . غير أن الآمدى لم يبن استدلاله على فكرة ابن سينا هذه - كما ينسبها ابن تيمية - ولكنه يبنى البرهنة على بطلان التسلسل على افتراض تسلسل العلل والمعلولات متعاقبة إلى ما لا نهاية أو على فرض اجتماعها في الوجود . وإن كان هناك من نقد يوجه إليه هنا له فهو غموض فكرته هذه بالنسبة لما اختاره في (الابكار) ؛ وهو الدليل الثاني الذي أشرنا فيما سبق إلى قيامه على فكرة التناقض بين الأزلية والحدوث .

وخلصته أنا لو افترضنا سلسلة من العلل والمعلولات المتعاقبة مع كون كل منها حادثاً ، فإما أن نتصور أنه قد وجد شيء منها في الأزل أولاً ، والأول محال ؛ لأن الشيء الأزلي هو غير المسبوق بالعدم والحادث هو المسبوق به ، فاجتماع هذين الوصفين في شيء واحد تناقض صريح .

أما الاحتمال الثاني وهو عدم حصول شيء من تلك الحوادث المتعاقبة في الأزل فمعناه أن جملتها أيضاً مسبوق بالعدم كأفرادها ، وإن لها مبدأ وهو المطلوب^(١) .

إن من التناقض الواضح أن نقول بحادث أزلي أو بأزلي له بداية ، والعقل الإنساني - بل قوة الخيال أيضاً كما يقول الشيرازي - يعجز عن تصور ذلك . لكن ابن تيمية ، وهو حريص على نقض كل أدلة بطلان التسلسل لما يراه من صحة قيام الحوادث بذات الله تعالى ، يعارض هذا الاستدلال أيضاً متمسكاً بنفس الفكرة وهي اختلاف حكم الجملة عن حكم الأفراد ، مع أن الآمدى يعتمد هنا على تحليل معنى الحادث والأزلي وبيان استحالة اجتماعها ، يقول ابن تيمية معارضاً حجة الآمدى : «لأنه ليس شيء بعينه موجوداً في الأزل ، ولكن الجنس لم يزل متعاقباً»^(٢) .

وكأنما كان الآمدى يتوقع هذا الاعتراض ، فقد عرضة مفصلاً في (الابكار)^(٣) ثم

(١) الابكار ١/٤٤ وقد نقله ابن تيمية في الموافقة ٢/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢) الموافقة ٢/٢٤٦ وانظره أيضاً ص ٢٤٥ وما بعدها ، وقد أشار ابن تيمية إلى أن الأرموى سبقه بهذا الاعتراض ، وانظر : مثل هذا الاعتراض في شرح الطحاوية ص ٦٥-٦٧ .

(٣) انظر : الابكار ١/١٤٦ .

أجاب عنه بأنه إذا كان كل واحد من الآحاد لا وجود له في الأزل ، وهو بعض الجملة ، فليس بعض من أبعاد الجملة يكون موجوداً في الأزل ، ولا وجود للجملة دون وجود أبعادها^(١) . وبينما تتسم فكرة الآمدى بالوضوح ، فإن قول ابن تيمية بأن كل فرد من الأفراد مسبوق بالعدم لكن جنسها لا أول له^(٢) ، لا يبدو مفهوماً لدى بعض هؤلاء الذين أخلصوا لابن تيمية وأيدوا آراءه ، فنجدهم يترددون بشأن هذا الرأي ويتوقفون في قبوله^(٣) . على أن الآمدى يريد باستدلاله هذا إبطال تسلسل العلل والمعلولات ، وهو ما يوافق ابن تيمية على بطلانه ويراه ضرورياً ويحكي اتفاق العقلاء عليه : « ومعلوم بضرورة العقل أن المحدث لابد له من محدث ، وأنه يمتنع تسلسل المحدثات بأن يكون للمحدث محدث وللمحدث محدث إلى غير غاية ، وهذا يسمى تسلسل المؤثرات والعلل الفاعلة ، وهو ممتنع باتفاق العقلاء كما قد بسط في مواضع »^(٤) .

هذا ويشير ابن تيمية في مناقشاته هذه إلى أن الآمدى مسبوق في فكرته تلك بالرازي حيث قال : « إما أن يقال : حصل في الأزل شيء من هذه الحركات أو لم يحصل ، فإن لم يحصل في الأزل شيء وجب أن يكون لمجموع هذه الحركات والحوادث بداية وأول ، وهو المطلوب . وإن حصل في الأزل شيء من هذه الحركات فتلك الحركة الحاصلة في الأزل : وإن لم تكن مسبقة بغيرها كانت أولى الحركات وهو المطلوب . وإن كانت مسبقة بغيرها لزم أن يكون الأزل مسبوقاً بغيره وهو محال »^(٥) . ونحن نلاحظ أنه رغم التشابه الواضح بين الفكرتين فإن الرازي يجعل الاحتمالات ثلاثة ، ويعد من بينها حصول شيء من الحركات في الأزل ويتخذ منه دليلاً على الأولوية ، مع أن هذا الاحتمال مرفوض تماماً في نظر الآمدى ، وفي هذا تتركز فكرته القائمة على التناقض بين الأزلية والحدوث وهي جوهر استدلاله هذا .

على أنه لا بأس بالآمدى لو استعان بفكار سابقيه ، وقد أشرت إلى أنه في الخطوتين الأخيرتين من استدلاله على وجود الله - تعالى - يستعين بفكار كلامية وفلسفية^(٦) ، ولكن استدلاله هذا قد حظى بالقبول حتى عند بعض السلفيين المحافظين

(١) انظر : الأبيكار ١/١٤٩ . (٢) انظر : الموافقة ٢/٢٣٦ .

(٣) كالشيخ الهراس في كتابه (ابن تيمية السلفي) ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) مجموعة تفسير ابن تيمية ... ط بومباي ص ٢٤٦ . (٥) الموافقة ٢/٢٤٥ .

(٦) انظر : حوار بين الفلاسفة والمفكرين ، ص ٢٢-٢٥٠ .

المتأثرين بابن تيمية ؛ يقول ابن أبي العز الحنفى ، فى مواجهة خصم معطل : « فإن قال أنا لا أثبت شيئاً بل أنكر وجود الواجب ، قيل له : معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه ، وإما ممكن . إما قديم أزلى ، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن . إما مخلوق مفتقر إلى خالق ، وإما غير مخلوق .. وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث بعد أن لم يكن والحادث لا يكون واجباً بنفسه ولا قديماً ولا أزلياً ولا خالقاً لما سواه . فثبت بالضرورة وجود موجودين أحدهما غنى ، والآخر فقير ، أحدهما خالق والآخر مخلوق... »^(١) .

وفى هذا ملامح استدلال الآمدى كلها ، وإن كانت الخطوة الأخيرة مجعلة ، غير أن ابن أبى العز يوافق على بطلان تسلسل العلل والمعلولات فى نفس كتابه هذا ، وهى الخطوة الأخيرة عند الآمدى^(٢) ، ويصرح بذلك فى موضع آخر : « قال تعالى : ﴿ هو الأول والآخر ﴾ .. والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر فى الفطرة ، فإن الموجودات لا بد أن تنتهى إلى واجب الوجود لذاته قطعاً للتسلسل ، فأتت تشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك ، وهذه الحوادث وغيرها ليست متمتعاً ؛ فإن المتمتع لا يوجد ، ولا واجبة بنفسها ؛ فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم ، وهذه كانت معدومة ثم وجدت .. وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن بنفسه موجوداً (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) ؟ وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها ما يعود إلى بعض ما ذكر فى القرآن .. »^(٣) .

إن هذه بعينها هى طريقة الآمدى فى إثبات وجود الله ، يحاول هذا المتكلم الفقيه أن يربطها بالقرآن الكريم ، ويعترف بأنها توجد لدى المتكلمين والفلاسفة كما يظهر من كلامه ، بل يدافع عن طريقة هؤلاء فى الاستدلال .. « ولا نقول : لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية ؛ فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية . وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها .. ولا شك أن العلم بالصانع

(١) شرح الطحاوية ٤٢ ، (٢) انظر : شرح الطحاوية ص ٦٧ وما بعدها .

(٣) شرح الطحاوية ص ٥١ ، والآية الواردة فى النص هى رقم ٣٥ من سورة الطور .

ضرورى فطرى ، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبه ما يخرجهم إلى الطرق النظرية ..» (١) .

على أن تيمية نفسه يرى صحة الدلالة على وجود الله المبنية على فكرة الإمكان وبطلان التسلسل ويقرر أنها « صحيحة ومقتضية وجود واجب ، غير أنهم لإثبات تعينه يحتاجون إلى دليل آخر» (٢) .

والآمدى لا يبنى من دليله أكثر من إثبات موجود واجب الوجود ، أما كمالاته وصفاته المختلفة فتثبت بأدلة أخرى ، ولذا يحق له أن يختتم كلامه فى إثبات واجب الوجود بقوله : « فقد تقرر — كما أشرنا إليه — أنه لا بد من القول بوجود موجود وجوده لذاته لا لغيره . وهو حسبى ونعم الوكيل» (٣) .

(٢) انظر : ابن تيمية السلفى ص ٧٦ .

(١) نفس المصدر ص ٥٢ .

(٣) غاية المرام ل ٩ .

المبحث الثانى

الصفات الإلهية - أحكامها العامة

تمهيد :

إذا كانت المسألة السابقة تكشف لنا عن روح النقد التى يتمتع بها آدمى فإنها لا تكفى لتحديد اتجاهه الكلامى ، أما فى هذه المسألة فنستطيع أن نراه متكلماً اشعرياً متحرراً ، يحافظ على المواقف الأساسية للمذهب ، ولكنه يمارس حريته بوضوح فى :

(أ) التماس أدلة جديدة لتأييد هذه المواقف .

(ب) وفى رفض بعض الأفكار الجزئية فى المذهب الأشعرى ، أو الترويج بين المسائل الخلافية فيه .

(ج) وفى تأويل بعض الآراء والأقوال المعروفة لدى الأشاعرة على نحو جديد .

وتبين هذه الملامح فى كلامه عن (الصفات الإلهية) ، التى سنبداً منها بالأحكام العامة والبحوث الإجمالية التمهيدية ، ليتبع ذلك الكلام على الصفات النفسية الإيجابية ، ثم الصفات السلبية .

أولا - هل يمكن معرفة حقيقة ذاته تعالى وكنهها ؟

وقد بدأت بهذا التساؤل خاصة ؛ لأن موقف الآمدى منه يمكن أن يمثل الروح العامة لآرائه فى المسائل الالهية ، وما تتسم به من نزعة تنزيهية غالبة .

وتتصل هذه المسألة بما سبق الكلام عنه أول هذا الفصل ، بشأن الوجود والماهية ، وقد كان الآمدى مع جمهور الأشاعرة فى أن الوجود غير زائد على الماهية ، ومما يوضح موقف الآمدى وجمهور الأشاعرة بهذا الصدد اختباره أن « واجب الوجود مخالف بذاته وحقيقته لباقى الذوات ، ولا مشاركة بينه وبينها فى غير التسمية »^(١) ويؤكد فى (غاية المرام) : « أن إطلاق اسم الوجود على الماهيات المتعددة ليس إلا بطريق الاشتراك فى اللفظ لا غير »^(٢) . وفى المآخذ أيضا يقول : « إن البارى مخالف لسائر الذوات لذاته المخصوصة ، وليس الاختلاف بالصفات مع تساوى الذوات ، كما يذهب إليه بعض المتكلمين »^(٣) .

ومن هذا يتبين أن إثبات الوجود - لله تعالى - والإيمان بهذا الوجود لا يعينان الإحاطة بحقيقته أو إدراك كنهه تعالى أو معرفة ذاته المخصوصة التى هى مخالفة لسائر الذوات ، كما أن صفاته مخالفة لسائر الصفات ، وأفعاله مخالفة لسائر الأفعال . وكون الوجود نفس الماهية لا يعنى إلا أن الوجود ليس بزائد على ماهيته تعالى ، ولا هو عارض لها كما يقول المفرقون بين الماهية والوجود . على أن وجوده - تعالى - لا يشترك مع وجود أى موجود آخر إلا فى التحقق والانية للذات الإلهية ، أما طبيعتها وكنهها فشىء آخر .

ومع وضوح هذا فإن الباحث الفاضل الأستاذ صالح الزركان - رحمه الله - يرتب على قول الأشاعرة بأن الوجود ليس بزائد على الماهية أنهم قائلون بإمكان معرفة ماهيته تعالى وحقيقة ذاته الخاصة ، ويرى أن ذلك من الواضح بحيث لا يحتاج إلى بيان^(٤) . ويبدو أنه متأثر بالرازى الذى صرح بهذا رأى فى المحصل^(٥) ، وقد تابعة عليه بعض المتكلمين^(٦) .

(١) الأبيكار ٥٠/١ ب وانظر : ل ١٥١ ، ٥١ ب (٢) غاية المرام ، ص ٤١ .

(٣) المآخذ ل ١٥ ب . (٤) انظر : (فخر الدين الرازى وآراؤه) ص ٢٠٢ .

(٥) انظر : المحصل ص ١٣٦ . (٦) انظر : شرح الدوائى على العضدية ص ٦٤ .

ولافتناع الرازي بهذه الفكرة فقد حاول إلزام ابن سينا القول بالتفرقة بين الوجود والماهية في ذات الله بناء على قول ابن سينا بإمكان معرفة وجوده تعالى وعدم إمكان معرفة حقيقة ذاته^(١)، والحق أنه لا تلازم بين التفريق بين الماهية والوجود وعدم إمكان معرفة ذات الله الخاصة، ولا بين القول بأن الوجود غير زائد على الماهية، وإمكان معرفة حقيقة الذات الخاصة. ولذا فقد رد الطوسي على الإلزام المشار إليه بأن الحقيقة التي لا تدركها العقول هي وجود الذات الخاص المخالف لسائر الوجودات بالهوية الذي هو المبدأ الأول للكل. والوجود الذي تدركه هو الوجود المطلق الذي هو لازم لذلك الوجود ولسائر الوجودات وهو أولى التصور. وكون حقيقته - تعالى - غير مدركة وكون الوجود مدركا يقتضى مغايرة حقيقته - تعالى - للوجود المطلق المدرك لا لوجوده الخاص^(٢).

وموقف الآمدى شاهد على ذلك، فهو مع تأكيد أنه الوجود غير زائد على الماهية، وإثباته لوجود الله، يؤكد أيضا أن حقيقة ذاته - تعالى - غير معلومة لنا في الدنيا^(٣). بل إنه ليكشف لنا حقيقة هذا الخلاف وأنه أقرب إلى أن يكون خلافا لفظيا، إذ يتساءل في (الابكار) عن حقيقة واجب الوجود أي الآن معلومة أم لا؟ ثم يجيب: «وقد اختلف فيه: فقال بعض المتكلمين من أصحابنا والمعتزلة: العلم بحقيقته في الآن حاصل، ومنهم من منع ذلك. ثم اختلف القائلون بالمنع في أنه هل يجوز أن تصير حقيقته معلومة؟ فمنهم من منع أيضا كالفلاسفة وبعض أصحابنا كالغزالي وإمام الحرمين، ومنهم من توقف كالفاضل أبي بكر، وضرار بن عمر»^(٤). ثم يذكر حجج المانعين وتتلخص في:

(١) العقل متناه وحقيقته - تعالى - غير متناهية.

(٢) ذاته وحقيقته مخالفة لذاتها لسائر الذوات، وكل ما نعرفه من صفاته لا يمنع من وقوع الشركة فيه، ولذا نحتاج بعدها إلى إثبات الوجدانية.

(١) شرح الرازي على الإشارات مجلد ٣/ ٤٦١.

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة، وانظر: أيضا تلخيص المحصل للطوسي ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) انظر: التأخذ ١٥ ب، ١١٦، والابكار ١/ ١٢٢.

(٤) الابكار ١/ ١٢٢.

(٣) الطريق إلى معرفة واجب الوجود إنما هو وجود الممكنات ، وإسنادها إلى واجب وجود قطعاً للتسلسل والدور ، وليس فى ذلك ما يدل على كنه حقيقته . وما نعرفه من الصفات إما خارج عن الذات كالصفات النفسية من علم وقدرة ونحوها ، أو مجرد إضافات ككونه مبدأً أو خالقاً ونحوه أو هو سلوب وتزيهات ككونه ليس بجوهر ولا بعرض ونحوه . وكل ذلك لا يدل على كنه الحقيقة والذات .

(٤) ثم الدليل النقلى كقوله تعالى ﴿ولا يحيطون به علماً﴾ (١) .

ثم يذكر أدلة القائلين بمعرفة حقيقة الذات وكنهها :

١- الحكم على ذاته بصفات الكمال وبسلب النقص يقتضى تصورهما ، إذ الحكم فرع التصور . ولذا فإن من قال : (ذاته ليست معلومة) لزمه أن تكون معلومة له .

٢- إذا كان وجوده ذاته ، وذاته هى وجوده ، فإذا كان وجوده معلوماً كانت ذاته معلومة .

٣- أما الآية فلا حجة فيها ، إذا التزمير فى (به) يرجع إلى معلومات الله تعالى المشار إليه فى قوله : ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ﴾ لا إلى ذاته (٢) .

هذا هو الخلاف حول حقيقته تعالى ، وهل هى معلومة الآن أم لا ؟ يذكره الأمدى مع حجج الطرفين . ونستطيع أن نكتشف ببساطة أنه خلاف لفظى ، لا يصح أن يخذعنا عن حقيقته ذلك التراشق بالحجج ؛ فالأولون ينفون معرفة الكنه والآخرين يثبتون أن الذات معلومة أى متصورة ، وكلاهما على حق بشرط ألا ينفى الأولون مطلق العلم بالذات ، وألا يدعى الآخرون الإحاطة بكنه الذات نفسها . وهذا ما فطن له الأمدى فقال : « لا شك أنه - تعالى - معلوم الوجود ، ومعنى ذلك أن ذاته معلومة ، أما عند من يرى أن الوجود نفس الماهية فظاهر . وأما عند من قال بزيادته فلأنه حكم تصديقى يستدعى تصور المحكوم عليه ، فإن تصور الشيء يكون تارة بمعرفة ذاتياته ومقوماته ، وتارة بتصور خواصه ولوازمه

(١) الآية رقم ١١٠ من سورة طه، ونصها : ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً ﴾ . وفى آية الكرسي - وهى رقم ٢٥٥ من سورة البقرة - يقول الله تعالى : ﴿ .. يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما يشاء .. ﴾ .

(٢) انظر : الأبيكار ١/ ٤٢ ، أب ١١٤٣ .

وعلى هذا فمن قال إنها متصورة بالطريق الثانى فقد قال حقا ، ومن قال إنها متصورة بالطريق الاول فقد قال حقا . وأما إن وقع النزاع بالنفى والإثبات على أحد الطرفين فالتأفى فى الطريق الاول مصيب ، وفى الثانى مخطئ ، والمثبت بعكسه^(١) .

وهكذا يفصل الأمدى فى هذا الخلاف الذى ظنه البعض حقيقيا ، ويوضح لنا موقف الأشاعرة وأنه لا يعنى أكثر من معرفة الذات بلوازمها وخواصها ، لا بكنهها وجوهرها ، فهذا ما لا سبيل إليه فى هذه الدنيا . وسنجد أن هذا هو الاتجاه السائد لدى المفكرين المسلمين والأشاعرة ، وأن الذين يرون أن ذات الله – تعالى – مغايرة لسائر الذوات بذاتها وبصفاتها ، هم أدنى إلى هذا الاتجاه السائد من المعتزلة القائلين بأن الذوات فى الأصل متساوية وإنما تتمايز بالصفات . وقد نسب ابن الوزير إلى أكثرهم القول بأن ذات الله معلومة الآن^(٢) .

على أن هذا الباحث الفاضل حكى عن الباقلانى والجوينى والغزالى نفیهم المعرفة بذات الله الخاصة مع أنهم من القائلين بعدم التفرقة بين الماهية والوجود ، وحكى نفس الموقف عن الفارابى وابن سينا وهما لا يفرقان بين الماهية والوجود بالنسبة لواجب الوجود خاصة^(٣) ، كما أن الرازى نفسه – مع اختلاف رأيه بين التسوية والتفرقة بين الماهية والوجود – انتهى إلى القول بعدم إمكان معرفة ذاته الخاصة – سبحانه وتعالى –^(٤) وهذا مما يؤكد ألا علاقة بين الأمرين .

وقد تبين لنا أن أكثر شيوخ الأشاعرة قالوا بعدم إمكان معرفة الذات الخاصة ، وأن هذا هو رأى الفارابى وابن سينا^(٥) . وقد اختاره ابن رشد أيضا قائلا بأننا لو عرفنا حقيقة الله أو حقيقة صفة من صفاته ، كالعلم مثلا ، لما كنا بشرا ، أو لكان الله نفسه مجرد إنسان أزلى^(٦) . ويبدو أن هذا هو رأى الكندى أيضا^(٧) ، وقد نسبته الرازى فى المحصل

(١) الأبهكار ١/ ١٤٣.

(٢) انظر : ترجيح أساليب القرآن ص ١٢٩ ، ١٣٨ وانظر : إظهار الحق على الخلق ص ١٩١ .

(٣) انظر : فخر الدين وآراءه ص ٢٠١ ... ٢٠٣ . (٤) انظر : المرجع السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٥) انظر : شرح العقائد المضطربة ص ٦٤ - ٦٥ . (٦) انظر : مناهج الأدلة - المقدمة ص ٤٥ .

(٧) انظر : الكندى وفلسفته ص ٨٥ ، ٨٦ .

إلى (الحكماء) دون تفصيل^(١).

وهو رأى الصوفية أيضا ، وتمثله كلمة الجنيد التي رواها الغزالي في المقصد الأسنى :
«والله ما عرف الله غير الله» . وقرر الغزالي نفسه أن معرفة الله بالكنه طريق مسدود فى
وجوه البشر^(٢) . وهذا هو رأى ابن عربى أيضا الذى يقول :

«فإن العلم بالله محال ، فلم يبق العلم به إلا الجهل ، وهذا علم العلماء بالله ، وما عدا
هؤلاء من أصحاب النظر فكل واحد منهم يزعم أنه قد علم ربه . فما منهم من يقول إن
الله معنى العلم به ، بل هو فارح مسرور بعقيدته ، وأنه عند نفسه عالم بربه وكذلك هو ،
فذلك حظه من علمه بربه ، فما فى الوجود من هو ممنوع العلم بالله ، لا الجاهل به ولا
العالم^(٣)» وحكاه الطرطوشى عن المحاسبى^(٤) ، ونسبه الكللاباذى إلى أكثر الصوفية^(٥) ،
وحكاه الرازى عن جمهور المحققين من الصوفية^(٦) ، ونسبه الجلال الدوانى – والشيخ
محمد عبده أيضا – إلى الصوفية مطلقا دون تفصيل^(٧) .

أما عن السلف فقد حكى ابن الوزير اليمانى هذا رأى أيضا عن على – كرم الله
وجهه – وأبى بكر الصديق رضى الله عنه دون خلاف من أهل الصدر الاول^(٨) ، ونسبه
إلى العترة من أهل البيت وإلى الإمام الشافعى^(٩) . واختاره ابن حزم أيضا ، إذ يقول فى
الفصل : «فصح يقينا أننا نعلم الله – عز وجل – حقا ، ولا نحيط به علما^(١٠)» ، وقرر
ابن تيمية فى الفرقان : (أن وجوده – تعالى – ليس هو كوجود مخلوقاته)^(١١) .

ولعل فى هذا دليلاً كافياً على أن الاتجاه السائد لدى العلماء المسلمين من مختلف
الطوائف ، إنما هو القول بالعجز عن إدراك كنه الذات الإلهية وحقيقتها .

(١) انظر : المحصل ص ١٣٦ . (٢) المقصد الأسنى ص ٢٧ .

(٣) الفتوحات المكية – نص اعطانيه الأستاذ الدكتور محمود قاسم .

(٤) انظر : ترجيح أساليب القرآن ص ١٣٨ . (٥) انظر : التعرف ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٦) ذكر ذلك ابن الوزير فى ترجيح أساليب القرآن ص ١٣٩ .

(٧) انظر : شرح المعشدة ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٨) ترجيح أساليب القرآن ص ١٢٩ – ١٤٠ وإيضاح الحق ص ١٨٩ ١٩٣٠ .

(٩) ترجيح أساليب ص ١٣٩ . (١٠) الفصل ١٧٥/٢ .

(١١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٩٦ .

أما ما ينسب إلى بعض المعتزلة - وحكاياه ابن الوزير عن بعض معاصريه - من أن الله لا يعلم من ذاته غير ما نعلمه^(١)، فإنه لم ينسب إلى أحد شيوخيهم، ولا إلى شخص معين منهم فهو لا يمكن أن يعبر عن موقف المعتزلة الحريص دائما على تنزيهه تعالى. ولذا نجد ابن أبي الحديد المعتزلي المتشيع أو الشيعة المعتزلي، ينكر الإحاطة بكنه الذات^(٢)، وضرار ابن عمرو الذى أثبت لله ماهية يقول بأنها لا تدرك فى الدنيا، وإنما يخلق الله للمؤمنين يوم القيامة حاسة سادسة يرون بها ما هيته^(٣)، بينما يحكى الأشعرى فى المقالات إجماع المعتزلة على إنكار القول بالماهية.. وقالوا: «اعتقاد ذلك فى الله - سبحانه - خطأ وباطل»^(٤).

وهكذا يحق لنا أن نقرر واثقين إجماع علماء المذاهب المعتبرة على عدم الإحاطة بكنه - ذاته تعالى - فى هذه الدنيا. أما فى الآخرة فالصواب فى ذلك قول ابن الوزير: «إنه لا حاجة بنا الآن إلى التطويل بالخوض فى أحكام الآخرة»^(٥)، وإذن فالخلاف المروى فى ذلك لا يبدو أن يكون خلافا لفظيا كما يرى الأمدى، أو كما حكى ابن الوزير عن بعض سابقيه: «إن الخلاف بين المسلمين فى هذه الأشياء لفظى» ثم قال: «ومما هو ببعيد»^(٦).

ثانيا- هل للبارى-تعالى-«وصف أخص» به يتميز عن سائر المخلوقات؟

هذا بحث آخر أثاره المتكلمون حول صفات الله بوجه عام، ويبدو أن المعتزلة هم الذين بدءوا بذلك^(٧)، ثم تابعهم الأشعرى وأصحابه فى تناوله.

وقد حكى الأمدى عن المعتزلة ذهابهم إلى أن اخص وصف لله - تعالى - إنما هو القسدم^(٨)، وهذا ما قرره رواية المذهب الاعتزالى عبد الجبار بن أحمد فى المغنى وغيره^(٩).

(١) ترجيح أساليب .. ص ١٢٩. (٢) انظر: إنباء الحق ص ١٩١.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ٣١٤/١. (٤) السابق ٢٥٦/١.

(٥) ترجيح أساليب .. ص ١٤٠. (٦) نفس المرجع ص ١٣٨.

(٧) انظر: ترجيح أساليب .. ص ١٣٨ والشامل للجوينى ١٣٧/١ وما بعدها.

(٨) غابة المرام لـ ١١٨ وقارن بالإرشاد ص ٩١.

(٩) انظر: المغنى ٢٥١/٤ وشرح الأصول الخمسة ص ١٩٥-٢٠٠.

أما الأشاعرة فقد حُكي اختلافهم في ذلك حيث مال بعضهم إلى نفيه؛ لأن ذاته - تعالى - متميزة عن سائر الذوات بنفسها . وقال الآخرون بل له أخص وصف يتميز به ؛ لأن كل حقيقتين معقولتين فلا بد من تمايزهما بأخص وصفيهما ، ولابد أن يكون ذلك وصفاً إيجابياً ، إذ السلوب لا تكفى للتمييز بين الحقائق^(١) ، ومن هؤلاء الشيخ الأشعري نفسه . الذى ذهب إلى أن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيها غيره ، اخذ ذلك من قوله سبحانه ﴿ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾^(٢) . ومنهم الجويني إمام الحرمين^(٣) والغزالي ، وإن كان كل منهما يرى استحالة الإحاطة بهذا الوصف الأخص^(٤) . ويجب أن ننبه هنا إلى أمرين هامين :

أولهما : أن هذا البحث يؤكد الاتجاه التنزيهي لذات الله وصفاته لدى المتكلمين ، فالكثيرون منهم لا يقولون بوصف أخص ، أو يرون استحالة إدراكه على حقيقته ، ومن عيّن الوصف الأخص منهم رده إلى معنى لا يحدد كنه الذات ، وهو القدم عند المعتزلة ، أى عدم أولية الوجود وهو أمر سلبي ، أو القدرة على الاختراع عند الأشعري ، وهو أمر يرجع إلى الفعل والتأثير ، أو علاقة الله بمخلوقاته لا بطبيعته ذاته وكنهها . وقد علمنا أن الآمدى يميل فيه إلى أكثر الاتجاهات الثلاثة إيجاباً في التنزيه ، وهو نفى هذا الأخص أصلاً ، وعدم القول به ولو مع العجز عن إدراكه ؛ لأن ذات الله لا يماثلها شيء من الذوات .

ثانيهما : أن لهذا البحث قيمة طيبة ينبغي استغلالها في بيان اتجاه المدرستين الكبيرتين في علم الكلام ، فيما يتعلق بالصفات الإلهية ، وبالمباحث الكلامية الأخرى :

فنحن نجد أن الوصف الأخص الذى قال به المعتزلة يرجع إلى أمر سلبي ، يؤكدون به تنزيهه تعالى ، ووصفه بالتفرد والأزلية وعدم مشابهة المخلوق ، فى حين يرجع الوصف الأشعري إلى معنى إيجابى يؤكد القدرة والفاعلية فى صفات الخالق عز وجل . ولا شك أن الاتجاه الاعتزالي العام فى الصفات ، هو التأكيد على التنزيه ، والاهتمام بصفات السلب ، وإبراز جانب التفرد والوحدانية ولو على حساب غيرها من الصفات ، على حين

(١) انظر : الأبيكار ١٥١ وقارن بنهاية الأقدام ١٠٨ ، ١٠٩ . (٢) نهاية الأقدام ص ٩١ .

(٣) الجويني فى الإرشاد ص ٩١ ، والشامل ١/ ١٣٧-١٤٤ .

(٤) انظر : المرجع السابق ومعارج القدس ١٥٧ ، والمقصد الاسنى ص ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ .

يتوفر الاشاعرة فى ميدان الصفات على تأكيد صفات المعانى أو الصفات الإيجابية وإبراز جانب القدرة ولو على حساب بعض الجوانب الأخرى . فإذا انتقلنا إلى مسائل العالم والإنسان وجدنا المعتزلة يؤكدون مسائل الحكمة والعناية والسببية والحرية الإنسانية ، ولو على حساب شمول القدرة الإلهية ، على حين تحظى هذه الصفة بكل اهتمام الاشاعرة ، وإن مالوا قليلاً نحو الجبر ، ونفوا الغرض فى أفعاله تعالى ، وقالوا بمفهومهم الخاص فى العلية .

إن هذا البحث يأتى عابراً بين المسائل الكلامية ، ولكنه يصلح مؤشراً دقيقاً على الاتجاه الأصيل لدى المذهبين الكبيرين ، وتلخيصاً للروح العامة التى تسرى فى كل منهما ، وتفسيراً لكثير من مواقفهما الكلامية .

٣- الأسماء الحسنى وعلاقتها بالصفات :

اتفق المتكلمون على مجموعة من الصفات تمثل جوانب الكمال الإلهى ، وأقاموا الأدلة العقلية والنقلية على ثبوتها لله تعالى ، وإن تفاوتت آراؤهم فى طبيعة هذه الصفات وعلاقتها بالذات ، كما اختلفت كلماتهم فى تعدادها أحياناً كما سيأتى بعد قليل .

وهناك أسماء إلهية وردت فى الكتاب والسنة ، تعبر عن محامد وكمالات لله -تعالى- تلقاها المفكرون بالقبول ، فلاسفة كانوا أو متكلمين^(١) ، ولم يخرج على هذا الإجماع إلا الإسماعيلية الذين رفضوا وصفه - تعالى - بأى وصف ، أو تسميته بأى اسم ، وزعموا أن الله - تعالى - يمدح بنفى أسمائه وصفاته ، وقد اعتبر ابن الوزير ذلك من أعظم مكائدهم للإسلام^(٢) .

وهناك محاولات عدة للتفريق بين الاسم والصفة ، وكلها لا يتميز بالحسم والدقة ، ويمكن أن نعتبرها مجموعة من الأمور التى يمكن أن توضح الأمر نوع إيضاح :

(١) فالصفات هى تلك الأمور التى قام الدليل العقلى على اتصافه - تعالى - بها ، والأسماء هى التى وردت فى الخبر الصحيح كتاباً أو سنة ، وهذا ما يمكن استخلاصه من

(٢) انظر : إنباز الحق ١٦٨ ، ١٦٩ .

(١) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ٢٠٦ ، ٢٠٨ .

كلام البيهقي والغزالي بهذا الصدد^(١)، وربما اتفق أكثر المتكلمين عند هذا الحد ، وهناك استثناءات ؛ فبعض المعتزلة يرى إثبات الأسماء عن طريق العقل أيضا ما لم تستلزم نقصا^(٢).

(ب) إن الاسم يراد به في القصد الأول الذات والماهية لنفسها ، أو من حيث اتصافها بصفة أو أمر ما ، بخلاف الصفة ؛ فيراد بها هذا المعنى القائم بالذات ، أو الأمر المتعلق بها ، وتدل على الذات تبعا ، ولعل هذا ما يريده الرازي والجويني قبله^(٣).

(ج) أما ابن عربي فإنه يسوى بين الأسماء والصفات ويقول بأنهما نسب للذات .

وواضح أن هناك علاقة ما بين الأسماء والصفات ، لأن كل اسم أو مجموعة من الأسماء تدل على صفة من صفات الذات ، إن لم تدل على الذات نفسها ، فالصفات هي خلاصة للمعاني التي تدل عليها الأسماء أيضا ، ولكن على نحو مفصل ، والآمدى - وإن لم يحاول تعريف كل من الصفة والاسم أو تحديد العلاقة بينهما - يبدو أنه يتصورها على النحو الذي ذكرناه ، إذ هو يعود بكل اسم من هذه الأسماء أو كل مجموعة منها إلى صفة من الصفات النفسية أو السلبية أو الفعلية ، ويقول في تقسيمه لها : « إن الأسماء منها ما هي صفات نفسانية كالعلم والقدرة ، ومنها ما هي صفات فعلية كالتخلق والرازق ، ومنها ما هي صفات سلبية كالغنى .. »^(٤) وفي العبارة تجوز والمقصود منها ما يرجع أو يدل على كذا وكذا ، وهو يحاول بعد ذلك رد هذه الأسماء بالتفصيل إلى الصفات المختلفة .

هذا وقد بحث الأمدي الأسماء الحسنی بحثا مستفيضا في الأبيكار^(٥) - وعمله في (المآخذ) لا يبدو تلخيص أقوال الرازي في هذه المسألة - حيث ختم موضوع الصفات بفصل عن مسألة (الاسم والمسمى والتسمية) ، وهو مبحث قليل الجدوى كما يلاحظ الغزالي^(٦) ولا أجد فيه جديدا^(٧). غاية ما في الأمر أننا نلاحظ ، بشأن تلخيصه لرأى

(١) انظر : الأسماء والصفات للبيهقي ص ٨ والمقصد الاسنى للغزالي ص ١١٢-١١٤ .

(٢) كالجبالى مثلا - انظر : الفرق بين الفرق ص ١٦٨ .

(٣) الأبيكار ١ / ١٢٩٨ . (٤) انظر : المآخذ ١٤٨ - ١٥٢ .

(٥) انظر : الأبيكار ١ / ١٢٩٢ - ١٢٩٤ . (٦) للمقصد الاسنى ص ١٠ .

(٧) انظر : الأبيكار ١ / ١٢٩٢ وما بعدها .

الأشاعرة في هذه المسألة ، أنه يحكى اتفاقهم . بل اتفاق العقلاء - على المغايرة بين التسمية والمسمى ، وذهاب أكثرهم إلى أن التسمية وهى إطلاق الأقوال الدالة غير الاسم الذى هو المقول ، أما العلاقة بين الاسم والمسمى ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه نفس المسمى مطلقاً . وبعضهم إلى أن من الأسماء ما هو عين المسمى كالموجود والذات ، ومنها ما هو غير المسمى كاسم الخالق ، فإن المسمى بكونه خالقاً هو ذاته والاسم هو الخالق ، وهو غير الذات ، ومنه ما ليس نفس ذاته ولا غيرها ، كاسم العالم أو القادر ، فإن المسمى ذاته والاسم ليس نفس الذات ولا غيرها . ويبدو أن الآمدى يميل إلى هذا الرأى^(١) .

وأهمية هذه الملاحظة دلالتها على أن حصر الآراء فى هذه المسألة فى ثلاثة هى : أن الاسم هو المسمى وغير التسمية ، وعليه جمهور الأشاعرة والماتريدية ، وأن الاسم هو التسمية وغير المسمى ، وهو قول المعتزلة ، وأن الكلمات الثلاث متغايرة المدلول ، كما هو رأى الغزالى - امرؤ فيه نظر .

إن هذا الحصر فى هذه الثلاثة غير دقيق ، فضلاً عن أنه لا يمثل رأى الأشاعرة ، فإن هناك طائفة منهم تذهب إلى التفصيل الذى أشرنا إليه والذى اختاره الآمدى ، ولا تقول بأن الاسم عين المسمى مطلقاً . ويلاحظ كذلك إغفال الآمدى لرأى الغزالى المشار إليه آنفاً فى بيانه لآراء الأشاعرة ولا ندرى سبب هذا ، مع أن الرازى معاصره يميل إلى هذا الرأى فى بعض كتبه^(٢) .

والآمدى يتبع هذا الفصل بفصل آخر عن مآخذ هذه الأسماء ، فيذكر أنه السمع لا العقل ، وأنه يكفى فى ذلك الدليل السمعى الصحيح الظاهر ، ولا يشترط أن يكون قطعياً كما يذهب إليه بعض الأصحاب .

ثم يخصص الفصل الأخير لبيان معانى هذه الأسماء ، وهو أهم هذه الفصول الثلاثة ، وفيه يشرح معانيها فى إيجاز ويحاول أيضاً ردها إلى صفة من الصفات بأقسامها الثلاثة المشار إليها آنفاً . وكل ما نلاحظه أنه يخضع فى بيان معانيها للمفاهيم الأشعرية ، فمثلاً اسم (الحكيم) يشرحه بقوله : « قيل معناه الحاكم ، وقد سبق تفسيره . وقيل معناه

(١) السابق . (٢) فخر الدين الرازى ص ٢١٣ - ٢١٥ .

العليم وهو صفة علمية ، وقيل هو المحكم المتقن للأشياء فيرجع إلى صفة فعلية ..»^(١) ونلاحظ أنه لا يشير مطلقاً إلى معنى الحكمة ، بخلاف الغزالي في المقصد الاسنى^(٢) .

كما نلاحظ كذلك أنه يعتمد في بيان معاني الأسماء على اللغة ، وقد يستشهد أحياناً بالشعر كما في شرحه لاسم (الصمد)^(٣) . وينقل كثيراً عن شيوخ الأشاعرة في بيان معاني الأسماء ، ولا يخرج عن قولهم^(٤) ، بخلاف الغزالي في المقصد الاسنى الذى ينزع أحياناً إلى بعض الأفكار الفلسفية^(٥) ، وإن كان الآمدى قد يلم أحياناً قليلة ببعض المعانى الفلسفية أيضاً كتفسيره اسم (الحق) بواجب الوجود لذاته^(٦) . كما أنه لا يستخدم الألفاظ الفارسية ولا المعانى الصوفية كما فعل فى المآخذ ، متابعاً للإمام الرازى^(٧) ، وخاصة فى بيان معنى قوله تعالى ﴿قل هو الله أحد﴾^(٨) .

وآخر ما نلاحظه أن هذه العناية من جانب الآمدى بموضوع الأسماء الإلهية تصلح رداً على القول الذى وجهه ابن الوزير إلى المتكلمين : « وعادة المتكلمين هنا أن يقتصروا على اليسير من الأسماء ، ولا ينبغي ترك شئ منها ولا اختصاره ، فإن ذلك كالاختصار للقرآن الكريم ، ولو كان منها شئ لا ينبغي اعتقاده ولا ذكره ما ذكره الله تعالى فى القرآن الكريم»^(٩) .

هذا ، وقد تناول الآمدى فى (غاية المرام) موضوعاً يتصل بهذه المسألة (هل الصفة نفس الوصف أم غيره) وهو يعتبر صدى للمبحث الخاص بالاسم والتسمية والمسمى ، وقد قرر فيه أن «حاصل النزاع فى ذلك مما لا مطمح فيه لليقين ، بل هو مستند إلى الظن والتخمين»^(١٠) ، غير أنه يحاول - فيما يبدو لى - مناقشة حرص المعتزلة على التسوية بين الوصف والصفة بأنهم «بنوا على ذلك انتفاء الصفات عن البارى - تعالى - فى الأزل؛ لضرورة استحالة القول بوجود الواصف فى القدم»^(١١) .

-
- (١) الأبيكار ١/ ٢٩٨ .
 (٢) انظر ص ٣٣ ، ٣٧ .
 (٣) الأبيكار ١/ ١٢٩٨ .
 (٤) انظر : الأبيكار ١/ ١٢٩٧ ، ب .
 (٥) انظره فى ص ٢٠ وما بعدها .
 (٦) انظر : الأبيكار ١/ ١٢٩٧ ، ب .
 (٧) انظر : المآخذ لوحة ٤٨ ب ، ١٤٩ .
 (٨) انظر : المآخذ لوحة ١٥٠ ، ٥١ ب ، ١٥٢ .
 (٩) إنباء الحق على الخلق ص ١٦٩ .
 (١٠) غاية المرام ل ٦١ ب .
 (١١) غاية المرام ١٦١ .

هذا وقد أورد الآمدى فى الأبتكار على لسان أحد المعتزلة القول بأن «أسماءه - تعالى - كانت له فى الأزل بالقوة والإمكان ، ويجب أن يحمل اتفاق العقلاء على وجود أسمائه فى الأزل على ذلك » . ثم يتصدى للرد على هذا القول (١).

وهذا النص قد يشرح كلام الآمدى السابق ، غير أنه يدل على أنه قول لمجهولين من المعتزلة لا يعبر عن رأى المذهب ، وأنه لا يفيد نفيتهم الصفات أو الأسماء فى الأزل ، وإنما هى ثابتة بالقوة على حد تصورهم ، وإن كان الوصف والتسمية بالفعل غير حاصلين ، لضرورة استحالة القول بوجود الواصف أو المسمى فى القدم وهذا شئ غير الانتفاء التام . والآمدى هنا رغم تسامحه وحرصه على إنصاف المعتزلة يلزمهم بمثل الإلزام الذى وجهه إليهم شيخه الأشعرى فى (الإبانة) بأن دعواهم خلق القرآن ستفضى إلى القول بحدوث أسمائه تعالى ، وأنها مخلوقة (٢) ، حيث يروى كذلك عن الإمام أحمد أنه يرى فى دعوى المعتزلة بخلق القرآن الذهاب إلى كون الأسماء الإلهية مخلوقة ، وذلك خطير فى نظره (٣).

وقد تناقل الأشاعرة هذا الإلزام عن شيخهم كما بين ذلك أستاذنا الدكتور النشار ، إلا أنه أخذ شكل الإلزام بحدوث الصفات والأسماء عند الشهر ستانى بناء على حدوث الواصف والمسمى ، والانهزام بالقول بقدم العالم عند الإسفراينى ، بناء على أن إطلاق الاسم على الله يستلزم وجود المسمى ، وفى هذا إثبات القديم بجانب القديم . وبهذا يكشف أستاذنا أن ذلك إلزام محض لم يلتزمه المعتزلة أو يقولوا به ، ولا يخلو من تحامل من جانب خصومهم الأشاعرة ، وكيف يقول المعتزلة بحدوث الصفات مطلقاً وهى نفس الذات عندهم ، أو يذهبون إلى قدم العالم وهم القائلون بأنه - تعالى - خالق كل شئ ، وهو وحده المتفرد بالقدم (٤) ؟

٤ - أقسام الصفات وعددها :

يجرى الآمدى على تقسيم غيره من متكلمي الأشاعرة (٥) للصفات بأنها :

(١) الأبتكار ١/ ٢٩٢ ب ، ١٢٩٣ . (٢) الإبانة ص ٢٨ وانظر : أيضاً مقدمة مناهج الأدلة ٣٨-٤٠ .

(٣) انظر : الإبانة ص ٣٨ . (٤) انظر : نشأة الفكر ١/ ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٥) انظر : غاية المرام ص ٢٧ ، ٣٨ ، وفخر الدين الرازى وآراؤه ٢٢٢ .

(١) صفات ذاتية : ويسمىها هو (الصفات النفسية) وقد تسمى أيضا صفات المعانى أو الصفات الحقيقية ، وهى تلك المعانى القديمة الزائدة على الذات القائمة بها ، كالعلم والقدرة وسائر الصفات السبعة^(١) .

(٢) وصفات فعلية : وهى التى تدل على أمور خارجة عن ذاته تعالى تتصل بأفعاله وتصرفاته وعلاقته بمخلوقاته ، ولهذا يسميها أحيانا الصفات الإضافية ، وذلك كالحالق والرازق ونحوهما ، وهى فى نظره حادثة^(٢) .

(٣) وصفات سلبية ، وهى صفات لا تدل على أحد الأمرين السابقين ، ومعناها نفى النقص عنه تعالى ، وذلك كالغنى والاول والآخر ونحوها^(٣) .

وقد يطلق الآمدى - أحيانا- كلمة الصفة الحالية على ما قاله بعض المعتزلة من أمور إثباتية لموجود ، غير متصفة بالوجود ولا بالعدم^(٤) . مثل العالمية والقادرية غير أنه يذكر ذلك كمصطلح كلامى فقط ، أما هو فيرى بطلان القول بالأحوال بهذا المفهوم كما سنبينه .

وقد يستعمل أيضا لفظ الصفة الحكمية بمعنى الصفة الحالية ، إذ يقول فى المبين : «وأما الصفة الحكمية ويعبر عنه بالصفة المعللة ، فما كانت فى الحكم بها على الذات تفتقر إلى قيام صفة أخرى بالذات ، ككون العالم عالما ، والقادر قادرا ، وأما الصفة غير المعللة فلا يفتقر الحكم بها على الذات إلى قيام صفة أخرى بالذات كالعلم والقدرة ونحوها ، وقد يعبر عنها بالصفات النفسية»^(٥) . وواضح أن الصفات الحكمية ليست إلا نتائج أو أحكاما للصفات النفسية ، وعليها يقتصر المعتزلة ، أما الأشاعرة فيثبتون عللها أو أسبابها ، وهى الصفات النفسية .

وأما (الصفات الخبرية) وهى المستفادة من النصوص التى تثبت بظاهرها يدا وعينا وجنبا لله تعالى ، ونحو ذلك ، مما لا تثبته الأدلة العقلية ، وإن ورد فى النصوص

(١) انظر : الأبيكار ١/ ١٢٩٨ . (٢) انظر : الموضع السابق ول ١٢٢ من الأفكار وبحر الكلام ص ١٦ .

(٣) انظر : الأبيكار ١/ ١٢٩٨ . (٤) للمبين ل ١٦ ب .

(٥) المبين ل ١١٦ ، ب .

الصريحة؛ فإن الآمدى يقف منها موقفا حاسما فيؤول ما جاء منها فى نص صحيح ، ويرى أن الصفات لا تثبت إلا بالدلة القطعية ، أما هذه فظواهر تقابلها احتمالات أخرى ينبغى المصير إليها دفعا للتشبيه كما سنوضحه بعد قليل . وهو فى هذا يتابع ما استقر عليه متأخرو الأشاعرة ، وخاصة الإمام الرازى الذى أُلّف فى هذه الصفات كتابه (تأسيس التقديس) ، وأهداه إلى العادل الأيوبي خلافاً لشيوخ المذهب الأوائل (١) .

المعتزلة هم أصحاب هذا التقسيم الثلاثى للصفات إلى ذاتية وفعلية وسلبية (٢) ، وتابعهم الأشاعرة على ذلك ، ووافقوهم فى القول بحدوث صفات الفعل (٣) . ويقال إن التفرقة بين صفات الذات وصفات الفعل ترجع إلى الإمام أبى حنيفة (٤) ، وقد قال بها أيضا عبد الله بن كلاب (٥) . أما الماتريدية فهم يقسمون الصفات أيضا إلى صفات ذات وصفات فعل ، ولكنهم يؤكدون قدمها جميعا وينتقدون الأشاعرة لقولهم بحدوث صفات الأفعال (٦) . ويرى الفلاسفة أن الصفات إما سلوب وأعدام هدفها سلب النفاخص عن الله ، وإما إضافات ونسب للذات ، وهى كمالات تتصف بها ، لكنها لاتدل إلا على الذات نفسها مع اعتبارات ذهنية (٧) فحسب . وهو الرأى الذى يميل إليه ابن عربى أيضا (٨) .

أما عن تعداد الصفات النفسية الإيجابية فإن الآمدى يجرى فى الأبتكار وغاية المرام على إثبات الصفات السبع المعروفة : « مذهب أهل الحق من الأشعرية أن الواجب بذاته قادر بقدرة مريد بإرادة عالم بعلم متكلم بكلام سميع بسمع بصير ببصر حى بحياة ، وهذه كلها صفات وجودية أزلية زائدة على ذات واجب الوجود » (٩) ، وإن كان يجمع بين السمع والبصر - وفى كلا الكتابين أيضا - فيما يسميه (الإدراك) عند إثبات هذه

(١) انظر : الرسالة المدنية لابن تيمية ص ١١، ١٢ . (٢) انظر : نشأة الفكر د/ النشار ٥٠٥/١ .

(٣) انظر : مناهج الأدلة ص ٣٨، ٤٢ . (٤) انظر : نشأة الفكر ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ .

(٥) المرافقة ١/ ١٨٩ .

(٦) انظر : بحر الكلام ص ١٥، ١٦ ومقدمة مناهج الأدلة ٤٩، ٥٠ ونشأة الفكر ٢٣٥/١ .

(٧) انظر : تسع رسائل لابن سينا ص ١٣٥ والأبتكار ل ١/ ١٥٤ ومناهج الأدلة - المقدمة - ص ٤٠ وحوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ٢٩ .

(٨) كما أخبرنى استاذى الدكتور محمود قاسم ، وانظر « عقيدة فى التوحيد » لخبى الدين بن عربى ط القاهرة بدون تاريخ ، ص ١٦ .

(٩) الأبتكار ١/ ٥٣ ب ، ١٥٤ وانظر : ص ٥٢ من غاية المرام ، وما بعدها .

الصفات تفصيلاً^(١)، أما صفة (البقاء) فهي كالقدم عنده لا تعنى أكثر من استمرار الوجود فليست صفة وجودية، وكتلتاهما ترجعان إلى انتفاء سبق العدم لوجوده ولحوقه له كما سيأتي، وإن كان في (المتأخذ) يتابع الإمام الرازي في (المطالب العالية)^(٢) فسي تعداده الصفات الوجودية ثمانى لاعتباره البقاء واحداً منها، دون أن ينبه على وجهة نظره التي عبر عنها في كتبه الخاصة من أن البقاء ليس صفة وجودية^(٣)، ولكنه في هذا الكتاب نفسه يعرض للقول الذي أورده الرازي في (المطالب العالية) على وجه الاستنكار، بشأن من أثبت المعاني الثمانية مع الذات وأنه أدخل في الكفر من القائل بالثلاثة^(٤)؛ فيقول: «وقيل: من أثبت الثمانية القديمة قال بتاسع تسعة فهو أولى بالكفر من القائل بثالث ثلاثة، وأنت عرفت أنه لا يلزم من المشاركة في القدم المشاركة في الإلهية»^(٥)، أى أن القول بقدم الصفات لا يلزم منه تعدد الآلهة، لما سبق من أن القدم ليس هو اخص وصف الإله عند الأشاعرة.

كما يعرض لصفة التكوين التي أثبتها الماتريدية صفة إيجابية قديمة كمبدأ لسائر الأفعال من الخلق والرزق ونحوهما^(٦)، فيذكر الخلاف في إثباتها صفة أزلية مستقلة عن القدرة والإرادة، ويعرض حجة الطرفين مؤيدا الرأي القائل إن التكوين هو المكون، وليس بمعنى إيجابى، بل هو أمر اعتبارى يحصل من نسبة الفاعل إلى المفعول، أى أنه عبارة عن العلاقات الحادثة لصفة القدرة وليس صفة مستقلة^(٧). كما أنه يختلف مع الماتريدية في تفرقتهم بين المشيئة والإرادة^(٨)، ويعتبرهما شيئا واحدا كما سيأتي.

والآمدى في تأييده لموقف جمهور الأشاعرة في الاقتصار على إثبات الصفات السبع يختلف مع ابن تيمية ومتكلمي السلف الحريصين على إثبات كل ما وصف الله - تعالى - به نفسه أو وصفه به رسوله دون تفرقة، فالعلو والوجه واليد والاستواء كلها صفات حقيقية من حيث أخبر بها الشرع، ولا تعارض العقل عندهم^(٩)، كما يختلف أيضا مع

(١) الأبيكار ١/ ١٩٩ وما بعدها، وغاية المرام ص ١٢١ - ١٣٣.

(٢) فخر الدين الرازي وآراؤه ٢٢٤ ويلاحظ أنه ينبه على قوله بالانحصارها في السبعة في كتب أخرى له.

(٣) المتأخذ ل ٤٦ ب. (٤) فخر الدين الرازي وآراؤه ٢٢٤، ٢٢٥. (٥) المتأخذ ل ١٥٠.

(٦) انظر مناهج الأدلة (المقدمة) ص ٤٩، ٥٠ وشرح النسفية ٢٣٤، ٣٠٨ - ٣٢٤.

(٧) المتأخذ ل ١٤٨ والأبيكار ١/ ١١٢١، ب. (٨) انظر: بحر الكلام ١٥ وشرح النسفية ٢٣٤.

(٩) انظر: الفصل، الجزء الثاني ١٤٩ - ١٥٣.

ابن حزم الظاهري الذي يعارض في تسمية هذه الكمالات الإلهية صفات ، كما يعارض في حصرها في ثمانية^(١) ، كما يختلف مع ابن عربي الذي يسوى بين الأسماء والصفات وإن كان يؤثر ، كابن حزم ، كلمة أسماء على كلمة صفات^(٢) .

غير أنه لا يتطرق كغيره من الأشاعرة فينفى ما سوى الصفات السبع ، بل إنه يثبتها لقيام الدليل عليها ، ويتوقف فيما عداها ، إذ لم يقم الدليل عنده على إثباته أو نفيه ، وقد سبقه إلى هذا الرأي الإمامان الغزالي والرازي^(٣) ، يقول الآمدي في المتأخذ : « زعم المتكلمون انحصار الصفات في ثمانية ، هي كونه تعالى حيا عالما قادرا مريدا سميعا بصيرا متكلما باقيا ، إذ دل الدليل عليها دون غيرها فوجب إثباتها ونفى ما عداها .. وهو ضعيف لأن عدم الدليل ليس دليل العدم .. والأولى الجزم بما ثبت والتوقف في الباقي »^(٤) . وهو يؤكد موقفه هذا في غاية المرام والأبكار^(٥) . ونلاحظ هنا أن الآمدي يطبق القاعدة المنهجية . القاضية بعدم بطلان المدلول لبطلان دليله التي عرضناها من قبل ، كما أنه يقف موقفاً وسطاً بين بعض الأشاعرة الذين يقولون بنفى ما عدا السبع^(٦) ، أولئك الذين يصفهم ابن تيمية بالغلو في قوله : « الأشعرية يقولون : إن له صفات سبعة : الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر ، وينفون ما سواها . وغلاتهم يقطعون بنفى ما سواها »^(٧) ، وبين بعضهم الآخر ، الذين يثبتون البقاء والوجه واليدن والعينين والاستواء ، وغيرها صفات قديمة لله تعالى ، كالشيخ الأشعري وبعض الأصحاب ، وهو يناقش هؤلاء الشيوخ المتقدمين فيما أثبتوه من الصفات^(٨) الخيرية مؤولاً لها جميعاً ، كما سيأتي بيانه في (معرفة التنزيه) .

٥ - الصفات الإيجابية وعلاقتها بالذات :

يجري الآمدي على مذهب الأشاعرة في الصفات الإيجابية من حيث خصائصها

(١) انظر : الرسالة المدنية لابن تيمية ص ١١ ، ١٢ ، ونقض المنطق له أيضاً ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) كما أفادني بذلك أستاذي الدكتور قاسم ، وقارن رسالة ابن عربي إلى فخر الدين الرازي ، ط عالم الفكر بالقاهرة ، ص ١٥ ، وص ٤٤ من رسالة التنبيهات ، له .

(٣) انظر : غاية المرام ص ١٣٥ - ١٣٧ وانظر : المحصل ص ١٣٦ وفخر الدين وآراؤه ص ٢٢٤ .

(٤) المتأخذ ل ٤٦ ب ، ١٤٧ . (٥) انظر : غاية المرام ص ١٣٥ .

(٦) انظر : الفرق بين الفرق للبهادى ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ والأبكار ١/ ١١٢ .

(٧) الرسالة المدنية ص ١١ . (٨) انظر : غاية المرام ص ١٣٥ - ١٣٧ .

وعلاقتها بالذات مع بعض التصرف في عرض المذهب :

(أ) فهي عبارة عن معان وجودية زائدة على الذات ومغايرة لها من حيث المفهوم .

(ب) وهي مع هذا قائمة بالذات واجبة لها لاتنفك عنها، وهي جزء من مفهوم اسم الله تعالى ، وهذان هما المبدآن اللذان يعبر عنهما الأشاعرة بالصيغة المشهورة (ليست الصفات عين الذات ولا غيرها) . والآمدى يعرض لهذه الصيغة ويشرحها شرحا واضحا جديدا .

(ج) وهي تبعا لهذا قديمة قدم الذات نفسها .

(د) وهي ليست واجبة بنفسها بل بالذات ، ولذا فهو لا يمانع - إذا دعا الأمر - في وصفها بأنها ممكنة بهذا المعنى .

ولقد جرى السلف من الصحابة والتابعين على الإيمان بالله الواحد المتصف بسائر كمالاته التي ثبتت بالكتاب أو بالسنة الصحيحة ، وانصرفوا عن الجدل حول ذلك إلى ما هو أجدى على الدين والحياة من الدعوة إلى الله وتثبيت أركان حضارتهم الجديدة^(١) .

ثم ظهرت جماعة تدعو إلى التجسيم والتشبيه وتتمسك بظواهر النصوص^(٢)، فنصدى لها علماء الإسلام ، وكان منهم متكلمو المعتزلة الذين حرصوا على تأكيد العقيدة الأولى للإسلام وهي (الوحدانية)، وعلى تنزيه الله - تعالى - عن كل مشابهة بالخلق ، فقالوا بالتسوية بين الذات والصفات ، فالله عالم بذاته وقادر بذاته وليس بعلم أو قدرة ، وليس في الأزل إلا الذات وحدها ، فصفاته تعالى عين ذاته كما قال واصل بن عطاء شيخ المعتزلة ، وقد حافظ تلاميذه على نفس الروح وإن حاولوا الاقتراب من جمهور الأمة ، فقال العلاف : (إن الله عالم بعلم وعلمه عين ذاته) فالموجود هو الذات وحدها والصفات وجوه لها . ثم قال أبو هاشم وأتباعه « بالاحوال » أى أنهم يشبهون أمورا وراء الذات لا توصف بوجود ولا عدم ، فالموجود القديم هو الذات التي لا تعدد فيها^(٣) . وهذا قريب مما ذهب إليه الفلاسفة وابن عربى .

(١) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٧ ، ٣٨ ونشأة الفكر ١/ ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

(٢) مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٨ ، ٣٩ ، وغاية المرام ل ١٧٢ .

(٣) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٦ وما بعدها ، وفلسفة المعتزلة لالبيبر نادر ١/ ٣٧ ، ٤٣ والمعتزلة لزهدي جابر الله ٣٥ ، ٣٦ .

وظهر أيضاً علماء تشبثوا بموقف السلف، وواجهوا التيارات الجديدة التي تحاول وضع مسألة الصفات والذات موضع البحث بأمرين، الأول: إثبات ما جاء من صفات الله - تعالى - في الكتاب والسنة مع نفى مماثلته بالخلق، والثاني: الامتناع عما وراء ذلك من نزوع إلى التجسيم على يد المشبهة، أو ميل إلى النفي والتأويل على يد خصومهم، وتمثل ذلك كلمة الإمام مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة» (١).

أما الإمام أبو حنيفة - وكان أقرب من بيعة المعتزلة - فقد أنكر على المبالغين في التشبيه والتنزيه كليهما (٢)، إلا أنه خطا خطوة أخرى في تصوير مذهب السلف فاثبت الصفات السبع قائلاً إنه - تعالى - عالم بعلم قادر بقدره متكلم بكلام، وفي هذا مخالفة واضحة لمعاصره وأصل شيخ المعتزلة (٣)، ولكنه تحرك قليلاً من النقطة التي وقف عندها الإمام مالك.

فلما كان القرن الثالث وجاء أحمد بن حنبل وابن كلاب جرياً على آثار السلف من الإثبات والتنزيه إلا أنهما أنكرا قول المؤولة إن الصفات هي عين الذات، وإن لم يطلقا عليها في الوقت نفسه أنها غير الذات «فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات، ليست الصفات خارجة عن مسمى اسمه» (٤)، ويصور ابن تيمية موقف الرجلين بكلمته: «إنا لانطلق على صفاته أنها غيره على ما عليه أئمة السلف كالإمام أحمد بن حنبل وغيره، وهو ما عليه حذاق الثبنتين كابن كلاب وغيره» (٥).

ولكن اتجاه المعتزلة في تأويل الصفات، وردّها إلى الذات، ظل ماضياً في طريقه واكتسب قوة جديدة على يد من سموها (فلاسفة الإسلام)، الذين أثبتوا الذات وحدها وجعلوا الصفات اعتبارات لها، لا تدل على أكثر من السلوب أو الإضافات (٦)، وكان ممثلهم عندئذ الكندي وكان معتدلاً في هذا الاتجاه الذي تأكد فيما بعد على يد الفارابي

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ٥٧، ٥٨ ومقدمة مناهج الأدلة ص ٣٩.

(٢) نشأة الفكر للدكتور البشار ١/ ٢٣٤، ٢٤٣. (٣) نفس المرجع ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٤) انظر: الموافقة ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨ ومقالات الإسلاميين ١/ ٣٢٥.

(٥) نفس المصدر ١/ ٢٨٧.

(٦) انظر: مناهج الأدلة ٤، والرسالة المدنية لابن تيمية ٨ - ١٢.

وابن سينا (١) .

وعلى رأس القرن الثالث ظهر أبو الحسن الأشعري فاثبت الصفات الإيجابية، ولكنه توقف عن القول بأنها عين الذات أو أنها غير الذات ، ووافق على ذلك معاصره أبو منصور الماتريدي أيضا (٢)، وجرى اتباعهما على ذلك ، بل إن الماتريدي صرحوا من بعد بأن « الله تعالى بجميع صفاته واحد، وبجميع صفاته وأسمائه قديم أزلي من غير تفصيل، وصفات الله وأسماءه لا هو ولا غيره كالواحد من العشرة » (٣) ومن هذا العرض يتبين كيف نشأت هذه الصيغة الأشعرية المشهورة، وأنها ليست تخص الأشعري ولا الأشاعرة (٤) .

هذا وقد تعرض الآمدي لمسألة علاقة الصفات بالذات في « غاية المرام » فقال : « فالذي ذهب إليه الشيخ أبو الحسن وعامة الأصحاب أن من الصفات ما يصح أن يقال هي عينه وذلك كالوجود ومنها ما يقال إنها غيره . . ومنها ما لا يقال إنها عينه ولا غيره ، وهي كل صفة امتنع مفارقتها بوجه ما ، كالعلم والقدرة وغيرها من الصفات النفسية بناء على أن معنى المتغايرين كل موجودين صحت مفارقة أحدهما للآخر بجهة ما كالزمان والمكان ونحوه (٥) » .

ولكنه لا يوافق بالنسبة للصفات النفسية على هذا الحكم، لأن معنى الغيرية لا يقتصر على ما فسره به أبو الحسن الأشعري (٦) من صحة المفارقة، والتحقيق في نظره يقضى بأن كل ذات قامت بها صفات فالذات غير تلك الصفات مادام المفهوم من كل منهما عند انفراده غير المفهوم من الأخرى ، فإن قيل إن الشرع يمنع من أن تقول إن ذات الله وصفاته متغايران، فهذا مقبول ، أما النظر المجرد فيقضى بأنهما متغايران ، أى من حيث المفهوم (٧) .

(١) حاول الكندي ضم بعض الصفات الإيجابية إلى الصفات السلبية لتأكيد الفعالية والتأثير للذات الإلهية ، انظر الكندي وفلسفته ٨٤ وما بعدها، وتسع رسائل لابن سينا ١٣٥ .

(٢) مناهج الأدلة ٤٣ ، وغاية المرام ٦٠ ب ، ٦١ ، وبحر الكلام ص ١٥ وما بعدها .

(٣) بحر الكلام ص ١٥ . (٤) فخر الدين الرازي وآراؤه ٢١٦ .

(٥) انظر : غاية المرام ٦١ ب ، ١٦٢ . (٦) انظر : مناهج الأدلة المقدمة ص ٤٢ .

(٧) انظر : غاية المرام ص ١٤٤ - ١٤٧ .

ولكن إذا كان الآمدى يقول بأن الصفات غير الذات، ولا يتحرج كشيخه الذى تصور الغيرية على نحو لا يتعين القول به، فإنه يحرص على أن يؤكد أن مدلول اسم الإله المشتق من الصفة كالعالم أو الموضوع للذات وصفاتها من غير اشتقاق كلفظ الجلالة (الله) لا يصح أن نقول إن الصفة غيره أو عينه، لأنها فى الحقيقة جزء من مفهومه، ولا يصح أن يقال إن جزء معنى الشئ غيره، وإلا لصح أن يفهم بدونه، ولا أنه عينه لافتقاره إلى غيره حتى يكتمل معناه، فإن مدلول اسم الله هو مجموع الصفات مع الذات، ثم يقول الآمدى: «ولعل هذا ما أراده الخذاق من الأصحاب فى أن الصفات النفسية لاهى هو ولا هى لا غيره» (١).

ويحكى ابن تيمية عن ابن حنبل فى (الموافقة) مثل ما قاله الآمدى تماماً فى شرح هذه العبارة (٢).

وكما يبدى الآمدى رأيه فى هذه القاعدة المشهورة مؤولاً لها على هذا النحو، فإنه يتصدى لنفاة الصفات النفسية الإيجابية وينقض عليهم أدلتهم؛ وهم فى نظره الفلاسفة، وهو يقصد أولئك المتأثرين بنظرية الفيض كالفارابى وابن سينا كما يظهر من مناقشاته (٣). والشيعية وهو يقسمهم إلى طائفتين: من يثبتون الأسماء الحسنى وينفون الصفات الزائدة على الذات؛ ويبدو أنه يقصد شيعة عصره من متأخري الإمامية وبعض الزيدية بعد أن تسرب الاعتزال إليهم (٤). ومن ينكرون الأسماء الحسنى والصفات جميعاً وهم الباطنية من الإسماعيلية وقد سبق التعرض لذلك من قبل. وهم ولا شك أقصى طرف التعطيل بين المسلمين، وابن الوزير اليمانى يحاول تفسير دوافعهم الظاهرة والباطنة فى ذلك مؤكداً أنه أطلع على ما يثبت ذلك إذ يقول: «مذهب القرامطة الباطنية تأويل الأسماء الحسنى كلها ونفيها عن الله على سبيل التنزيه.. بل قالوا: لا يعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم وهو المسمى (الله) والمراد بلا إله إلا الله؟، وأنا ممن

(١) انظر: الموافقة ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) انظر: موافقة صحيح المنقول ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨ ومنهاج السنة ١/ ٢٣٥، ٢٣٦ وفتاوى ابن تيمية ٥/ ٧٢

وشرح الطحاوية ٦٤، والتعرف لمذهب أهل التصوف ٣٦، ٣٧.

(٣) انظر غاية المرام ص ٣٨ وما بعدها.

(٤) انظر: غاية المرام ص ٢٧، ٣٧، ١٤٤ - ١٤٧، وعقيدة أهل السنة ص ١٣.

وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائهم ومعالقهم^(١). ومنهم أيضاً - في نظرة - المعتزلة وهم فعلاً ينكرون الصفات الإيجابية باعتبارها معاني وجودية أزلية زائدة على الذات . إلا أن الآمدى لا يرميهم بالنفي مطلقاً ، فيقول : « وأما المعتزلة فموافقون للنفاة وإن كان لهم تفصيل مذهب في الصفات كما سيأتى »^(٢) .

ولكنه يركز في ردوده على موقف الفلاسفة والمعتزلة مما قد يوحي باعتقاده أن الشيعة بشقيهم ليسوا إلا متأثرين بهاتين الطائفتين .

وحجة الفلاسفة - وقد تنبأها المعتزلة أحياناً - تعتمد على بطلان فكرتى (التركيب والتكثر) ، فإذا كانت هذه الصفات مقومة لذات واجب الوجود فهو أمر يتنافى مع مفهوم الواجب بالذات ؛ إذ التركيب علامة الحاجة إلى الغير . وإن قيل إنها ممكنة فمعنى ذلك ألا يكون الواجب واجباً من كل وجه ؛ إذ ستكون ذاته قابلة وفاعلة ؛ من حيث هى محل للصفات ومؤثرة فيها ، والواجب بالذات واحد من كل جهة ، لا تكثر فيه على نحو ما^(٣) .

وأبرز حجج المعتزلة اثنتان أيضاً : أولاهما أن زيادة الصفات على الذات ستؤدى إلى تعدد القدماء والقدم أخص وصف الإلهية . والثانية أن إثبات صفات قائمة بالذات يفضى إلى إثبات خصائص الأعراض لتلك الصفات ، وأظهرها الحلول فى الحيز تبعاً للذات ، وهذا محال على الواجب تعالى^(٤) .

وبعد أن يعرض الآمدى هذه الحجج يتصدى للرد عليها :

(١) فاما الحجة الاولى فممنشأ الغلط فيها عدم تحديد معنى « الواجب بذاته » ، فإن أردتم به ما ليس له صفات أصلاً فهذه قضية لا تزال محل النزاع ، فبناء الدليل عليها يكون مصادرة على المطلوب . وإن أردتم به ما لا افتقار له إلى غير ذاته فهذا ما نوافقكم عليه ، إذ قد دل الدليل على وجوب موجود وجوده لذاته لا لغيره ، تستند جميع الحادثات إليه

(١) إنباز الحق ١٢٩ ، ١٣٠ . (٢) غاية المرام ل ١٥ ب . (٣) انظر : غاية المرام ص ٣٨ وما بعدها .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ، حيث يعتمد على هذه الفكرة فى نفي الصفات باعتبارها معاني وجودية زائدة على الذات من ١٩٥ - ٢٠٠ ، والأبكار ١ / ١٥٥ .

قطعا للتسلسل ، ولكن هذا لا ينافي اتصافه بالصفات الذاتية ، ما دامت هذه الصفات لا تنفقر إلى أمور خارجية ؛ فإننا نستطيع أن نقول إنها واجبة بنفسها . فإن تشبثتم بأن تعدد الواجبين سيفضى إلى التركيب والحاجة ؛ من حيث إنهما لابد أن يشتركا فى أمر ويختلفا فى أمور أخرى، قلنا إن وجوب الوجود الذى يشتركان فيه ليس إلا مفهوما سلبيا لا يستلزم أى تركيب ؛ فهو لا يعنى أكثر من عدم الافتقار إلى العلة الخارجية ، وليس فى إضافة هذا السلب إلى الذات المعبر عنها بكونها واجبة الوجود ما يوجب جعل الواجب مفتقرا إلى غيره .

ثم يضيف الآمدى : إن هؤلاء الفلاسفة يعتمدون فى نفي الصفات على الوجوب بالذات الذى يعنى عندهم الوحدة من كل وجه ، ويعتمدون فى إثبات هذه الوحدة على بطلان الصفات ، وهذا دور ممتنع^(١) .

(ب) وأما الحجة الثانية للفلاسفة فتعتمد على أن معنى (الممكن) ما يفتقر إلى فاعل ، مع أنه قد يعرف بما لا يتم وجوده ولا عدمه إلا بأمر خارج عن ذاته ، سواء أكان هذا الأمر فاعلا أم قابلا ، وعندئذ فيمكن أن يقال إن الوجود وسائر الصفات مثلا ممكنة ، وإمكانها افتقارها إلى القابل لا إلى الفاعل ؛ فإن وجودها لنفسها إلا أنها تحتاج إلى قابل هو الماهية . وهذا شبيه بقولكم إن العقل مؤثر فى إيجاد الصور الجوهرية والنفوس الإنسانية بذاته ، وإن كان تأثيره فيها متوقفا على القوابل لما تقتضيه ذاته^(٢) . وواضح أنه يلجأ هنا إلى حجة جدلية ، فقد عرفنا موقفه من الوجود والماهية ، ولكنه يتنزل إلى القول بإمكان الصفات بهذا المعنى ، ويستغل هذا الجزء من نظرية الفيض لكى يرد على حججهم فى إنكار الصفات الإيجابية ، وقد سبقه إلى ذلك الشهرستانى فى (نهاية الأقدام)^(٣) .

على أنه يتحول إلى زاوية أخرى يبطل بها حججهم معتمدا على جزء آخر من أجزاء نظرية الفيض فيقول : ثم ما المانع من أن يكون تأثير ذات واجب الوجود بالفاعلية والقابلية لا يتوقف على صفات حقيقية تستلزم التكثير ، بل على سلوب أو إضافات لاتوجب شيئا من ذلك ؟ كما قلتم فى صدور الكثرة عن المعلول الأول بسبب اعتبارات له متعددة لا

(١) انظر : القسم الثانى ص ٣٢ ، ٣٣ . (٢) انظر : غاية المرام ص ٤١ - ٤٢ .

(٣) انظر : نهاية الأقدام ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .

توجب تعددا فيه ولا كثرة ، مثل كونه ممكنا ، وكونه يعلم ذاته ويعلم ومبداه ، وما الفرق بين حالتنا هذه ، وما قلتم به (١) وقد سبقه إلى هذا ابن رشد والشهرستاني أيضا (٢) .

(ج) وأما تمسك المعتزلة بأن القدم أخص وصف الإلهية ، فإن أرادوا أنه خاص به - تعالى - على وجه لا يشاركه فيه غيره من الموجودات الأخرى فهذا صحيح ، إذ كلها مخلوقة له مستندة إليه في وجودها . وإن أريد أنه غير متصور أن يعم شيئين ولو كانا داخلين في مدلول اسم الإلهية فهو لا يعدو أن يكون مصادرة على المطلوب ، فضلا عن أنه يتناقض مع مذهبهم - أو مذهب البعض منهم - في المعدوم ، وأنه ذات ثابتة في القدم في حالة العدم على ما لا يخفى (٣) . وقد سبق بمثل هذا النقد الجويني في الإرشاد (٤) ، وتابعه عليه ابن تيمية في (منهاج السنة) (٥) ، إذ يرد على تهمة ابن المطهر للأشاعرة بالقول بتعدد القدماء لإثباتهم الصفات ، وهي تهمة يوجهها إلى الأشاعرة آخرون كابن عربي مثلا (٦) .

(د) أما حجة المعتزلة الأخرى فإنما تستقيم أن لو كان قيام الصفات بالذات كقيام الأعراض بالجواهر مثل السواد والبياض وسائر الأعراض بمحالتها ، أى أنها تفتقر إليها في وجودها ولا تقوم إلا بها ، وليس الأمر كذلك فإن القيام بالغير أعم من ذلك ؛ ألا ترى إلى الصور الجوهرية فإنها لا تقوم وحدها ولا توجد إلا في مادة ولكنها ليست أعراضا لموادها ، ولا تثبت لها خصائص الأعراض لمجرد قيامها بها . أما إذا اعتبرتم مجرد القيام بالغير خاصة للعرض ، فلا مانع عندئذ من تسمية الصفات أعراضا ، ولكنه يبقى على أية حال مصطلحا خاصا لامشاحة فيه مادام المعنى واضحا ، وهو أنها لا تفتقر إلى محلها افتقار التقوم به كما في الأعراض المادية (٧) ، وإن كانت لا توجد إلا معه .

(١) انظر : غاية المرام ص ٤٢ .

(٢) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد د / قاسم ٨٥ - ٩٠ ، ١١٠ ونهاية الأقدام ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) انظر : غاية المرام ٤٣ . (٤) انظر : الإرشاد ص ٩١ .

(٥) انظر : منهاج السنة ٢٣٤ - ٢٣٧ ونشأة الفكر ١/٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٦) انظر : الفتوحات ٢/٦١٩ .

(٧) انظر : غاية المرام ص ٤٤ ، والأبكار ١/٥٥ وأقارن النجاة ٩٨ - ١٠٢ وتسع رسائل ٨٢ - ٨٤ .

ويلاحظ أن الآمدى فى رده على حجة الفلاسفة الأولى يختار القول بوجوب الصفات ومشاركتها للذات فى الوجوب ، وقد سبقه الغزالى إلى التصريح بذلك^(١) ، وتابعه بعض المتأخرين من الأشاعرة فيما بعد^(٢) . لكننا نلاحظ أنه فى رده على الحجة الثانية قد اضطر إلى القول بإمكان الصفات كما فعل الرازى قبله^(٣) ، غير أن الرازى وقف أمام الصعوبة الناجمة عن ذلك مستسلما ؛ وهى كيف توصف الصفات بالأزلية وهى ممكنة ؟ وقد جعل الإمكان طريق إثبات الواجب وأمانة الحاجة إلى الفاعل المرجح ؟ ولم يسعه إلا الاعتراف بصعوبة المشكلة ، وتفويض الأمر فى حلها إلى الخالق : « هذا السؤال صعب ، وهو مما نستخير الله – تعالى – فيه »^(٤) ، وقد نبه السعد التفتازانى إلى هذه الصعوبة أيضا فى شرحه للعقائد النسفية^(٥) ، أما الآمدى فهو يستطيع اجتياز هذه الصعوبة ، إذ هو لا يعتمد فى إثبات الواجب بذاته على فكرة الإمكان وحدها ، بل الإمكان بشرط الحدوث كما سبق البيان ، وإذًا فهذا الممكن الأزلى – إن جاز التعبير – الذى لا يعنى الإمكان فيه سوى قيامه بالغير^(٦) لا يعترض طريقه فى إثبات الواجب بذاته ؛ لأنه لا يعتمد فى هذا على الإمكان المطلق ، بل على الممكن الحادث فعلا ، كما سبق أن بيناه فى المبحث الأول من هذا الفصل .

على أن اعتبار الصفات واجبة بالذات لا يخلو أيضا من صعوبة ، بل هو أشد خطرا من القول بإمكانها – كما يرى عصام الدين الإسفرائينى – إذ هو منافٍ لأصل الإيمان وهو التوحيد^(٧) . ولكننا نعلم أن الصفات عند الآمدى لا تغاير الذات إلا من حيث المفهوم ، وهى فى الحقيقة داخلة فى مفهوم (الإله) المتصف بكمالاته أزلا كما سبق ، وليس الاشتراك بينهما فى الوجوب إلا معنى سلبيا لا يفضى إلى تكثر فى ذات واجب الوجود ولا يחדش التوحيد .

(١) فخر الدين الرازى وآراؤه ٢١٧ . (٢) انظر : شرح النسفية ٢٢٠ ، ٢٣١ .

(٣) انظر : الأربعين ص ١٦٢ والمعالم ص ٤٩ والأبكار ١ / ١٥٨ ب .

(٤) الأربعين للرازى ص ٤١ . (٥) شرح النسفية ٢٣٣ .

(٦) ياخذ ابن تيمية بفكرة التفرقة بين الحاجة إلى القابل والحاجة إلى الفاعل فى الرد على حجة الفلاسفة المذكورة .

انظر : ابن تيمية السلفى ٩٢ -- ١٠١ .

(٧) حاشية العصام على شرح النسفية ٢٣٣ .

ولكن يبقى بعد ذلك أن تحليل الذات الإلهية على هذا النحو إلى أجزاء ، وإخضاعها لمقولات الإمكان والوجود والعرضية والذاتية وغيرها من الاعتبارات الإنسانية، أو صفات المواد الكائنة الفاسدة، ليس إلا خضوعاً لروح القياس الذى انكره الأمدى طريقاً إلى المعارف الإلهية ؛ وهو قياس الغائب على الشاهد . ولقد كان أولى به أن يكتفى بإثبات إله واحد متصف بكمالات الألوهية دون التعمق إلى ما هو أبعد من ذلك من إمكان الصفات أو وجوبها، فهو تكلف لا يفضى إلا إلى مثل هذه الإشكالات، التى إن حللنا بعضاً منها فقد نعجز عن حل حاسم لها جميعاً .

ومما يلاحظ أيضاً أن الأمدى يصرح بوصف هذه الصفات بالقدم والأزلية ، وإن كان يؤثر لفظ الأزلية، فى كل من الأفكار والغاية (١) ، عند الكلام على هذه الصفات إجمالاً .

وقد حكى الأشعرى فى المقالات توقف بعض الأصحاب عن وصف الصفات - على حيالها - بالقدم (٢) ، هذا مع تسليمهم بالمعنى المراد وهو أن الله - بصفاته - قديم . ويبدو أنه كان لهذا الأمر أهمية خاصة عند المعتزلة القائلين بأن القدم أخص وصف الإلهية ، ولذا يشتدون على الأشعرى لتصريحه بقدم الصفات (٣) ، يقول القاضى عبد الجبار : « وعند الكلابية أنه - تعالى - يستحق هذه الصفات لمعان أزلية ، وأراد بالأزلى القديم إلا أنه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله لم يتجاسر على إطلاق القول بذلك . ثم نبغ الأشعرى وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة، لوقاحتها وقلة مهالاته بالإسلام والمسلمين » (٤) .

وهذا النص يعكس حقن المعتزلة على الأشعرى، ويدل فى الوقت نفسه على خطورة وصف الصفات بالقدم فى نظر هؤلاء المتكلمين القدماء . وقد جرى الماتريدي على وصف الصفات بأنها أزلية قديمة (٥) ، وقال بذلك أيضاً بعض الكرامية (٦) ، كما يوافق على

(١) انظر : الأباكل ٥٢/١ ب وغاية المرام ١٢٥ ، ب - ص ٣٠ .

(٢) المقالات ١/٢٣١ / ٢٣٢ . (٣) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٤١ .

(٤) شرح الأصول الخمسة ١٨٣ .

(٥) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ٤٣ ، ٤٩ و بحر الكلام للنسفى ص ١٥ ، ١٦ .

(٦) انظر : نشأة الفكر ١/٦٣٨ .

هذا أيضا ابن تيمية ، مع تفصيل سنعرض له في مسألة قيام الحوادث^(١) بذاته تعالى ، ويحكى القاضى عبد الجبار أن بعض الصفاتية منعوا أن توصف هذه المعاني بالحدوث أو القدم^(٢) .

ويستدل الآمدى على القدم بغير طريقة الأشعرى في التقسيم : إما أن تحدث الصفات في ذاته تعالى فتكون محلا للحوادث ويلزم حدوثها ، أو في غيره فيكون عالما بعلم غيره مريدا بإرادة غيره وهذا ظاهر البطلان ، أو أن يحدثها لا في محل وهو لا يقل بطلانا عن سابقه لأن معناه قيام الصفة بنفسها وهذا يفضى إلى تعدد القدماء المستقلين ، وإذا فيجب أن تكون قديمة^(٣) . ويؤثر الآمدى الاستدلال على قدمها ببطلان تسلسل الحادثات ، فإن الإرادة أو القدرة مثلا لو كانتا حادثتين لاحتاجتا في إحداثهما إلى قدرة وإرادة أخرى تخصصهما وتوجد هما ، وكذا القول في الثانيةين إلى ما لانهاية له ، وهو فرض غير مقبول ؛ لما يودى إليه من المحالات ، فوجب القول بأن الصفات قديمة^(٤) .

٦- الصفات وطريقة إثباتها :

هل من طريق لإثبات الصفات إجمالا ، أم لابد من إثبات كل منها على حدة بدليل خاص ؟

يعرض الآمدى لهذه المسألة في (غاية المرام) فينتقد الطرق التى اتبعها المتكلمون لإثبات الصفات إجمالا ، ويفعل مثل ذلك فى (الأبرار) مع زيادة سنشير إليها فى النهاية ، وهى اقتراح طريقة جديدة لإثبات الصفات جملة يمكن أن نسميها « طريقة الكمال » فلنبدا الآن بنقده لطرق القوم ، ثم نعرض فكرته المقترحة .

الطريقة العامة :

وهى التى سلكها أهل الإثبات كما يقول الآمدى فى (غاية المرام)^(٥) ، بل إنها أو أجزاء منها هى طريق المعتزلة أيضا كما سنرى^(٦) ، وهى تقوم أساساً على مبدأ قياس الغائب على الشاهد . ولذا يرفضها الآمدى طبقاً لمنهجها الذى سبق بيانه . ولهذا الطريق

(١) انظر : ابن تيمية السلفى ١٠٨ - ١١٨ .

(٢) شرح الأصول ١٨٣ .

(٣) انظر : غاية المرام ص ٥٩ - ٦٣ .

(٤) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٤١ .

(٥) انظر : شرح الأصول الخمسة ١٥١ - ١٨٢ .

(٦) انظر : غاية المرام ص ٤٤ .

مرحلتان كما يقول الآمدى : « وهو أنهم تعرضوا لإثبات أحكام الصفات أولاً، ثم توصلوا منها إلى إثبات العلم^(١) بالصفات؛ قالوا : العالم فى غاية الحكمة والإتقان، ومثله مع إمكانه لا يصدر إلا عن مريد له قادر عليه عالم به كما هو الحال فى الشاهد ، وإذا ثبتت هذه الأمور لصانع العالم فلا بد أن يكون حياً إذ الحياة شرط هذه الصفات فى الشاهد ، فكذا فى الغائب ، ويلزم من كونه حياً أن يكون سميعاً بصيراً متكلماً ، فإن من لم تثبت له هذه الأشياء يتصف بضدها من عمى وطرش وخرس طبقاً لما فى الشاهد أيضاً، والخالق منزّه عن كل نقص . وهذا هو القدر الذى يتفق فيه المعتزلة والأشاعرة ثم يختلف طريقاهما بعد ذلك .

ويرى الآمدى أن هذا الطريق « مما يضعف التمسك به جداً » على حد قوله، لأنه يبنى على الاستقراء ثم قياس الغائب على الشاهد وهو فاسد^(٢). وبفيض الآمدى فى بيان ذلك بما لا يخرج عما عرضناه فى الباب السابق ، وإن كنا نشير هنا إلى تنبيهه إلى خطورة هذا القياس على مبدأ التنزيه ، إذا ما انسقنا إلى إثبات كل أحكام الشاهد للغائب مع ما فيها من نقص . ويخص^(٣) الأشاعرة بنقد خاص لأنهم مع قولهم به يقررون أن الفاعل فى الشاهد مخالف للفاعل فى الغائب، فليس هنا إلا الاكتساب لا الفعل الحقيقى، وإذا فالوجود فى الغائب، غير الموجود فى الشاهد ، والموجود فى الشاهد غير الموجود فى الغائب ، « فأنى يصح القياس »^(٤) ١٩ وقد سبقت الإشارة إلى أن الأشاعرة يحرصون بالنسبة لأفعاله تعالى على إبطال حكم هذا القياس على حين يصححونه فى مسائل الصفات، وأن المعتزلة على العكس من ذلك بوجه عام .

ويرى الآمدى أنه متى بطل الأساس الذى يقوم عليه هذا الاستدال فقد انهارت سائر أجزائه الأخرى^(٥) ، وإن كان يواصل نقده له ؛ فإن الأشاعرة زادوا على ما سبق أنه « إذا ثبتت هذه الأحكام فهى لا محالة فى الشاهد معللة بالصفات، فالعلم علة كون العالم عالماً ، والقدرة علة كون القادر قادراً، إلى غير ذلك من الصفات ، والعلة لا تختلف شاهداً ولا غائباً أيضاً »^(٦) . وينقد الآمدى هذه المرحلة أيضاً بأنها ليست إلا ضرباً من ضروب

(٢) انظر : الإبهكار ١/ ١٥٥، ب

(٤) غاية المرام ل ١٢٠ .

(٦) غاية المرام ل ١١٩ .

(١) انظر : غاية المرام ص ٤٤ .

(٣) انظر : غاية المرام ص ٤٨ .

(٥) انظر : غاية المرام ص ٤٩ .

القياس المذكور، وقد عرف بطلانه (١) .

ثم يعترض من جهة أخرى على الأشاعرة، بأن إثبات الصفات عن طريق التوصل إليها من أحكامها يعنى أن الأحكام عند المثبت أعرف من الصفات نفسها، فكيف تعرفون الأحكام بواسطة هذه الصفات وتقولون : القادر هو من قامت به القدرة ؟ أليس فى هذا دور واضح (٢) ؟

ويلاحظ الآمدى أيضاً عدم اقتناع شيوخ الأشاعرة أنفسهم بهذه الطريقة ، ولذا عدل بعضهم (٣) إلى طريقة أخرى ؛ هى ادعاء البديهة والضرورة فى دلالة الأحكام والاتقان على أحكام الصفات ، وادعاء الضرورة أيضاً فى دلالة هذه الأحكام على الصفات نفسها . وإذا كان الآمدى يوافق على الخطوة الأولى (٤) . فهو يرى أن الخطوة الثانية ليست إلا من قبيل (التحكم) وإلا فكيف نفسر مخالفة كثير من العقلاء فيها كالمعتزلة والفلاسفة ، وهل ينبح لهم أيضاً أن يتمسكوا بالبدهة فيما يقولون (٥) ؟

أما فكرة (الاعدام) وعليها يعتمد الشيخ الأشعرى نفسه فى إثبات بعض الصفات - كما سيأتى - فإن الآمدى يرفضها معتمداً على بيان معنى (التقابل) وأقسامه ، والمتقابلات هنا تتمثل فى كل من السمع والبصر والكلام من ناحية والطرش والعمى والخرس من ناحية أخرى، وتقابلها هو من قبيل تقابل العدم والملكة، ومعلوم أنه لا يلزم من نفى الملكة تحقق العدم ، ولا من نفى العدم تحقق الملكة ، ولهذا يصح أن يقال إن الحجر ليس بأعمى ولا بصير ، نعم إنما يلزم من (العدم) المذكور ارتفاع (القوة) الممكنة للشيء ، والمستحقة له أو لذاتى له ، كما بينا ، والقول بارتفاع مثل هذه القوة فى حق البارى يجر إلى دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب وهو غير معقول (٦) . فليس فى يد صاحب هذا الدليل برهان على أن طبيعة ذات البارى تستحق مثل هذه القوى من سمع وبصر وكلام .

أما المعتزلة فإنهم يشتركون مع الأشاعرة فى النصف الأول من الطريق ، وقد عرفنا ما

(١) انظر غاية المرام ل ٢١ ، ب . (٢) انظر غاية المرام ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) كالباقلاوى والجوهنى ، انظر : غاية المرام ص ٥٠ ، والابكار ٥٥/١ ب .

(٤) انظر : الابكار ٢٦٢/١ . (٥) غاية المرام ل ٢١ ب .

(٦) غاية المرام ل ٢٢ ب ، وانظر : الابكار ١٥٦/١ ب ، والمبين ل ١٥ .

فيه ، ولكنهم ينفردون بالقول بأن هذه الأحكام مستحقة للبارى - تعالى - لذاته ، أو لأمور ثابتة لهذه الذات ليست بموجودة ولا معدومة ، وهى ما يسمونه (الأحوال) ، لكنها على أية حال ليست مستحقة له المعانى قائمة بذاته كما يدعى الأشاعرة^(١).

ويهتم الأمدى بإبطال ما يخص المعتزلة من هذه الطريقة ، وهو ادعاؤهم عدم تعليل هذه الأحكام بناء على أنها واجبة لله تعالى ، والواجب لا يفتقر إلى علة^(٢) . ويلاحظ الأمدى بحق أن القوم هنا يعدلون عن قياس الغائب على الشاهد^(٣) . ولكنه ينتقدهم بأنه إذا كان مرادهم بوجوبها عدم افتقارها إلى علة فهو عين المصادرة على المطلوب وإن كان المقصود أنه لا بد منها لواجب الوجود فذلك مما لا ينافى التعليل بالصفة ؛ فإن الشيء قد يكون ملازماً لأن علته ملازمة أيضاً^(٤) . ونجد مثل هذا الرد على المعتزلة فيما بعد عند ابن تيمية^(٥).

ثم يعرض الأمدى هنا لمحاولة إمام الحرمين الجوينى الرد على فكرة المعتزلة فى أن الواجب لا يعمل بأن ذلك منتقض طرداً وعكساً^(٦) ، وينقدها بأنها قائمة أيضاً على مبدأ قياس الغائب على الشاهد ، مع أن «للخصم أن يسلم بثبوت هذه الصفات للبارى - تعالى - على وجه تكون النسبة بينها وبين أحكام ذواتنا على نحو النسبة القائمة بين ذاته وذواتنا ، وإذ ذاك فلا يلزم من تعليل أحد المختلفين أن يكون الآخر معللاً»^(٧) ، ويتمسك بالرد الذى عرضناه آنفاً .

أما ادعاؤهم - أو البعض منهم - للأحوال ، فقد أفرد له الأمدى فصلاً خاصاً فى غاية المرام^(٨) ، كما تحدث عنه فى الأبهكار^(٩) ، وهو ينسب القول بها إلى أبى هاشم الجبائى من المعتزلة وإلى الكرامية ، وبعض الأشاعرة كالقاضى أبى بكر وأبى المعالى

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٨٣ وما بعدها .

(٢) اعتمد المعتزلة فعلاً على هذه الفكرة ، انظر : شرح الأصول الخمسة ١٧٢ ، ١٩٩-٢٠١ ، ونهاية الأقدام ١٨٣ .

(٣) انظر : الأبهكار ٥٦/١ وغاية المرام ل ١٢٠ ، ب .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٤٧ - ٤٨ . (٥) انظر : الموافقة ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٦) انظر : ص ٣٩ من غاية المرام ، وقارن الإرشاد ٨٤ - ٩٠ والأبهكار ١/١٥٢ .

(٧) غاية المرام ١٢١ . (٨) غاية المرام ل ١٠ وما بعدها .

(٩) انظر : الأبهكار ٢/١١٤ وما بعدها .

الجويني^(١)، فاما أبو هاشم وأتباعه من المعتزلة فقد اشتهر ذلك عنهم^(٢). وأما الكرامية فلم أستطع الحصول على نصوص تثبت ذلك إلا أن تكون (الأحوال) عندهم هي المعاني التي تقوم بذاته - تعالى - فتنشأ عنها المخلوقات المختلفة كما نقل عن ابن الهيثم^(٣). وأما الباقلاني فنحن نجد في (التمهيد) يرفض الأحوال بمعناها الاعتزالي ويصفها بأنها غير موجودة^(٤)، وقد ذكر الأمدى في الأبيكار أنه تردد قوله في الأحوال بين النفي والإثبات^(٥). وأما الجويني فإن الشهرستاني ينسب إليه أنه قال بها أولاً ونفاهاً أخيراً^(٦)، مع أننا نجد يرفض الأحوال في كتاب (الشامل)^(٧) ويقبلها في (الإرشاد)^(٨) وكتاب (الإرشاد متأخر عن الشامل تأليفاً)^(٩).

وبعد مناقشة منطقية حول إمكان تعريف الحال عن طريق الحد أو الرسم^(١٠) ينتهي الأمدى إلى أنها «عبارة عن صفة إثباتية لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم»^(١١) ثم يذكر أنها تنقسم عندهم إلى معللة وغير معللة، ثم يتجه بعد ذلك إلى مناقشة حجة مثبتى الأحوال :

إن الذوات المختلفة كالسواد والبياض مثلاً تتفق في شيء هو (اللونية) ثم تختلف بعد ذلك في السوادية والبياضية، وما وقع به الاتفاق غير ما وقع به الافتراق، فاللونية ثابتة وهو المطلوب، ثم إن إنكار الأحوال يفضي إلى إنكار القول بالحدود والبراهين، فهي تعتمد على مثل هذه المعاني والأحكام من اللونية والحيوانية والناطقية، واستحالة إثبات صفات الرب - تعالى - إذ منشأ القول بها ليس إلا قياس الغائب على الشاهد^(١٢).

فاما بالنسبة للشق الأول فإن اللونية وسائر المعاني الكلية لا وجود لها في الأعيان،

(١) انظر : غاية المرام ص ٢٧ .

(٢) انظر مثلاً : الفرق بين الفرق ١٦٤ - ١٨٢ والملل والنحل ٩٨/١ - ١٠٨ .

(٣) انظر : نشأة الفكر ١/٦٣٠ ، ٦٣١ . (٤) التمهيد ص ١٥٣ - ١٥٥ .

(٥) الأبيكار ل ١١٤/١ ب ١١٥٠ . (٦) نهاية الأقدام ١٣١ .

(٧) انظر : الشامل ١/٧١ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ . (٨) انظر : الإرشاد ٨٠ - ٨٤ .

(٩) انظر : مقدمة الشامل ٧/١ . (١٠) انظر غاية المرام ل ١٠ ، ب .

(١١) غاية المرام ل ١٠ ب ومثله في الأبيكار ١١٥/٣ أ والمبين ل ١٦ ب .

(١٢) انظر غاية المرام ل ١٢٢ .

وإنما هي موجودة في الأذهان ، يستخلصها العقل من السواد والبياض وسائر الألوان الجزئية المشخصة الموجودة في الخارج ، واللونية في السواد ليست زائدة على ذاته من حيث هو سواد بل هي داخلة في مفهومه وحقيقته ، ولذا فلا يمكن تعقل السواد بدون تعقل اللونية أولا « وما لاتتم الذات إلا به وهو مقوم لها كيف يكون زائدا عليها » (١) ، ونحن نشبت هذه الأمور الكلية ولا نقول إنها مجرد الفاظ وأسماء كما ذهب البعض ، ولكننا لا نقول : « إنها ليست موجودة ولا معدومة ، بل الواجب أن يقال إنها موجودة في الأذهان معدومة في الاعيان » (٢) . وبهذا يتمهد طريق العلم دون حاجة إلى الأحوال بالمعنى الذي يريدون ، ويمكننا أن نشبت كل المطلوبات ومنها الصفات الإلهية ، على أن الآمدى يرى أن إثبات الصفات لا يتوقف على قياس الغائب على الشاهد كما زعموا ، بل هناك طرق أخرى ، وطريقتهم هذه هي مما يضعف التمسك به جدا ، كما سبق أن قال .

وبعد مناقشات غير قصيرة يقول الآمدى : « وإذا تحقق ما ذكرناه . علم منه القول بنفي الأحوال إلا على ما أشرنا إليه من الاحتمال ، ولقد كثرت طرق المتكلمين ههنا في طرفى النفى والإثبات لكن أثروا الإعراض عنها شحا على الزمان من التضيق فيما لا يتحقق به كبير غرض والله الموفق للصواب » (٣) .

والحق أنها مناقشات غير مجددة ، وهي تتسم بالطابع المنطقى المجرد ، وقد سبق أن نقلنا عن الشهرستاني قوله بأن المعتزلة - وهم أول الفائلين بالأحوال - تأثروا في ذلك بكلام المناطق عن الأجناس والأنواع ، وأيا ما كان المصدر الذى استمدوا منه هذه الفكرة ومدى علاقتها بفكرة الكليات المنطقية (٤) ، فيبدو لى أنهم لجئوا إليها كحيلة فكرية تتيح لهم إثبات الصفات كأمور وراء الذات أو أحوال لها ، دون أن يخرجوا على روح المذهب الاعتزالى نفسه القائمة على التوحيد وانفراد الإله بالقدم ، فإن هذه الأحوال رغم ثبوتها لا توصف بوجود ولا عدم وبالتالي لا توصف بحدوث ولا قدم ، وهي أيضا تتصل بفكرتهم القائلة « إن عدم ذات » كما هو واضح .

(١) غاية المرام ل ١١٣ . ب .

(٢) غاية المرام ص ٣٣ .

(٣) غاية المرام ل ١١٥ .

(٤) النظر : المنطق الصورى د / النشار ١٧٨ - ١٨٧ .

ولكن لماذا يقول بها الباقلاني والجويني ؟ يبدو لي أن ذلك متصل برأى الباقلاني في أفعال العباد ، فإن قدراتهم تؤثر ، عنده ، في تلك الأفعال من حيث صفاتها أو أحوالها التي تقع عليها من طاعة أو معصية ، لا من حيث ذواتها ، فإيجاد تلك الذوات يستند إلى إرادة الله وحده ، فالهدف قريب منه عند أبي هاشم ، ولكن صرح هذا فإنه يمثل نموذجاً لتبادل الأسلحة بين المذهبين المتصارعين منذ وقت مبكر ، وأما الجويني فيبدو أنه لجأ إليها كطريق لإثبات صفات المعاني عن طريق إثبات أحكامها أولاً ، كما ذكر الآمدي فيما سبق .

طريق الكمال :

ولكن إذا كان الآمدي ينتقد طرائق المتكلمين في إثبات الصفات على وجه الإجمال ، فهل يوجد لديه طريق آخر لذلك ؟ إنه يجيب عن هذا بالسلب في غاية المرام : « فإذا السبيل الدليل في إثبات الصفات إنما يتضح بالتفصيل ، وهو أن نذكر في كل واحدة منها طرفاً ونذكر ما يتعلق به من البيان ويختص به من البرهان » (١) .

ولكنه في الأبحاث يقول : « وأعلم أن هنا طريقة رشيقة يمكن طردها في إثبات جميع الصفات النفسانية وهي مما ألهمني الله - تعالى - إياه ، ولم أجدها على صورتها وتخبرها لأحد غيري ، وذلك أن يقال : المفهوم من كل واحدة من الصفات المذكورة إما أن يكون صفة كمال للموصوف بها وإلا كان حال من اتصف بها في الشاهد أنقص من حال من لم يتصف بها . وهو خلاف ما نعلمه بالضرورة في الشاهد ، فلم يبق إلا القسم الأول وهو أنها في نفسها وذاتها كمال ، وعند ذلك فلو قدر عدم اتصاف الباري - تعالى - بها لكان ناقصاً بالنسبة إلى من اتصف بها من مخلوقاته ، ومحال أن يكون الخالق أنقص من المخلوق » (٢) .

والحق أنها طريقة سهلة ولا تخلو من رشاقة كما يصفها الآمدي ، الذي يحرص على إبعادها عن شبهة قياس الغائب على الشاهد بمحاولة إثبات أن هذه الصفات كمالات في الواقع ونفس الأمر ، بصرف النظر عن اتصف بها في الشاهد ، وهو يرد على من عارضه في ذلك متمسكاً بأن هناك بعض الكمالات كالذوق والشم ونحوها ، ومع ذلك لا يطلقونها على الله ، بقوله إنه لا بد من أن تكون هذه الصفات كمالات في نفسها ، أو

(١) غاية المرام لـ ٢٢ ب ٠٠ ص ٤٢ من القسم الثاني . (٢) الأبحاث ٥٧/١ ب ١٥٨ .

ليست كذلك ، ولا واسطة بين ذلك فى نظر العقل ، وأما ما ذكرتموه فنحن لا نمانع فى أن كل كمال فى المخلوق يجب أن يثبت للخالق إلا أن يستلزم نقصا من جهة ما ، ومن ادعى أن العلم والقدرة وسائر الصفات تجر نقصا إلى ذاته - تعالى - فعليه البيان ، وعلينا أن نجيبه فى عرضنا التفصيلي لهذه الصفات واحدة واحدة (١) .

ولعل ابن رشد قد سبق الآمدى إلى طريقة الكمال هذه وإن سماها طريقة التشبيه (٢) ، كما نجدها أيضا عند النسفى الماتريدى دون تفصيل فى معرض استدلاله على قدم الصفات (٣) ، وفيما بعد نجد ابن تيمية يهتم بهذه الطريقة ويجعلها عمدته الأساسية فى إثبات صفات البارى (٤) ، ومثله فى هذا تلميذه ابن القيم (٥) ، وبعض المتأثرين به كابن أبى العز الحنفى (٦) ، بل نجد بعض المعاصرين يلجأ إلى هذه الطريقة كالشيخ محمد عبده فى حاشيته على العقائد العضدية (٧) .

بقى أن حديث الآمدى عن هذه الطريقة فى الأبكار قد يلقى ظلا من الشك على ما رجعته من تقدم (الأبكار) على (غاية المرام) ، ولكن ما يهون منه أن الآمدى يلجأ فعلا - وعلى وجه التفصيل - إلى طريقة الكمال فى إثبات الصفات فى كتابه (غاية المرام) ، كما ستؤكداه الدراسة التفصيلية لموضوع الصفات فيما بعد .

٧- هل الصفات متغايرة فيما بينها ؟

تعرض المتكلمون من مثبتة الصفات لهذا السؤال ، واختلفت كلمتهم فى الإجابة عنه - كما يحكى الأشعرى - على ثلاث مقالات : فقال بعضهم : « الصفات تتغاير ، وهى أغيار ، وليست هى مع ذلك غير البارى . وقال قائلون : كل صفة لا هى البارى ولا هى غيره . وقال قائلون : كل صفة لا يقال هى الأخرى ولا يقال هى غيرها ، ولم يقولوا لا هى الأخرى ولا هى غيرها » (٨) ونلاحظ أنهما رأيان اثنان فقط فى علاقة الصفات بعضها ببعض الآخر : فالبعض يقطع بالتغاير ، وآخرون لا يريدون القطع بهذا ولا ينقيضه .

(١) انظر : الأبكار ١/ ٥٨ ، ب (٢) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٢٣ .

(٣) انظر : بحر الكلام ص ١٦ . (٤) انظر : ابن تيمية الحنبلى ١١١ ، ١١٦ .

(٥) انظر : مدارج السالكين ١/ ٣١ . (٦) انظر : شرح الطحاوية ٢٩ ، ٤٠ .

(٧) انظر : شرح العقائد العضدية ١٥٧ . (٨) مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

وقد ورث الأشاعرة هذا السؤال الخطير الذى تتبع خطورته من أنه من الممكن أن يجرهم إلى الاعتزال أو يؤكد عليهم تهمة تعدد القدماء^(١)، وقد فر بعضهم من مواجهته عقليا إلى التمسك بالسمع الذى أثبت أكثر من صفة، يقول الشهرستاني، مصورا هذا الموقف فى ختام كلامه عن الصفات: «... ثم هل تشترك هذه الحقائق والخصائص فى صفة واحدة أو ذات واحدة فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين، حتى فر القاضى أبو بكر الباقلانى - رضى الله عنه - منها إلى السمع، وقد استعاذ بمعاذ والتجأ إلى ملاذ. والله الموفق»^(٢).

ويبدو أن بعضهم صرح بعدم تغاير هذه الصفات ورجوعها إلى معنى واحد لا هو نفس الذات ولا غيرها، وقد أشار الآمدى إلى ذلك فى غاية المرام دون تحديد، وفى كتاب (المضنون به على غير أهله) المنسوب إلى الإمام الغزالى: «يتخيل بعض الناس كثرة فى ذات الله تعالى، عن طريق تعدد الصفات، وقد صبح قول من قال فى الصفات لا هو ولا غيره، وهذا التخيل يقع عن توهم التغاير، ولا تغاير فى الصفات»^(٣). ثم يضرب لذلك بعض الأمثلة مؤكدا ألا تغاير بين العلم والقدرة والكلام إلا من حيث الاعتبار^(٤).

وقد نزع الإمام الرازى فى بعض كتبه إلى اعتبار الصفات وجوها للذات أو مجرد نسب وإضافات فاقترب إلى حد كبير من موقف المعتزلة والفلاسفة^(٥).

أما الآمدى فيحكى لنا فى (غاية المرام) أن الذى عليه الشيخ أبو الحسن وعامة الأصحاب أن الصفات النفسية لذات واجب الوجود، كالعلم والقدرة وغيرها «لا يقال إنها عينه ولا غيره. بناء على أن معنى المتغايرين كل موجودين صحت مفارقة أحدهما

(١) يشير الغزالى إلى خطورة هذا السؤال من هذه الجهة فى (الاقتصاد) ٥٧٩، ولكنه يحاول الإجابة عنه باختيار تغاير الصفات فيما بينها مع وحدة كل منها ذاتها، ولكنه يشير إلى أنه يثير إشكالات عويصة، غير أنها أقل من إشكالات أى اختيار آخر، ولا سبيل إلى حسم مثل هذه الإشكالات فى أمر كهذا يتعلق بذات الله وصفاته المتعالية على أفهام الخلق. انظر: الاقتصاد ص ٧٩ - ٨١.

(٢) نهاية الأقدام ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) المضنون به على غير أهله. ضمن مجموعة القصور العوالى ص ٣١١.

(٤) السابق. (٥) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢١٩.

للآخر بوجه ما كالزمان والمكان ونحوه، وهذا الكلام بعينه جار في تغاير الصفات النفسية بعضها مع بعض أيضا» (١) وهذا يدل على أن الأشعري قد اختار الموقف الأخير فيما نقلناه آنفاً عن (المقالات)، وتابعه أكثر أصحابه على ذلك .

ولكنه لا يرضى عن هذا ويعقب على ما سبق بقوله : « وهذا مما لا أرى حاصله يرجع إلى أمر يقيني ولا إلى معنى قطعي ، وإنما هو راجع إلى أمر اصطلاحى » (٢)، ثم يوضح ذلك بأن الصفات تتغاير فعلا من حيث المفهوم ، فإن المعنى الذى تدل عليه كل واحدة منها غير ما تدل عليه الأخرى ، ويمكن فهمه مستقلا عن غيره ، وهذا أوضح معانى الغيرية (٣).

ولكن هل يعنى ذلك التغاير الحقيقى ، أو تعدد الصفات حقيقة ، وهل يجوز لنا التصريح بذلك ؟ إنه يرى أن الشرع لم يبح ذلك (٤) ، فضلا عن أنه لا تتعلق به ضرورة اعتقادية ، فما على المؤمن إلا أن يثبت الكمالات المختلفة التى شهد لها العقل ونطق بها السمع دون دخول فى هذه المضايق التى وقع فيها بعض الأصحاب فعجزوا عن تحقيق الجواب . ويعرض الآمدى بعد ذلك لإجاباتهم مبرهنا على ضعف جواب القائلين بتعدددها وتغايرها ، ويشير إلى ما يرد عليه من إشكالات ، وكذا بالنسبة إلى من قال باتحادها ورجوعها جميعا إلى معنى واحد ، مؤكدا أن الموقف السليم - حتى من الناحية العقلية - هو الإعراض عن مثل هذا البحث الذى لا يوصل إلى يقين ولا يفضى إلى خبر ، ولا يستخفنا تهويل المهولين بمثل هذا السؤال الذى ليس فى يدنا إمكانيات الفصل فيه ، بل ولا يهمنى التصدى (٥) له أصلا : « إذا ثبت القول بكونه محيطا بالموجودات وعالما بها ومخصصا لها فى وجودها وحدوثها ، وثبت له غير ذلك من الكمالات المعبر عنها بالصفات ، فهو ما طلبناه وغاية ما رمناه » (٦) .

ولقد اختار الآمدى بذلك التوقف الموقف السليم الذى سبقه اليه ابن رشد ودعا إلى

(١) غاية المرام ل ١٦١ ، ٦٢ ب . (٢) غاية المرام ٦٢ ب .

(٣) السابق . (٤) نفس الموضع السابق .

(٥) انظر : غاية المرام ل ١٥١ - ٥٣ ب .

(٦) غاية المرام ل ٥٢ ب

الآخذ به فى مثل هذه المضائق ، يقول أستاذنا الدكتور محمود قاسم - فى مقدمته لمناهج الأدلة - : « فليس من شأن العامة ولا المتكلمين إذا أن يشغلوا أنفسهم بما لا طاقة لهم به ، وينبغى لهم أن يعترفوا بتعدد الصفات » ، وأن يدعوا رجال البرهان والفلسفة يقررون هذه الحقيقة الكبرى وهى أن الصفات لا يمكن إلا أن تبدو متعددة من وجهة النظر الإنسانية ، وأما فى حقيقة أمرها فهى فوق مستوى عقولنا جميعا . وهذه حقيقة يرى ابن رشد أنه من الواجب ألا يصريح بها للجمهور لا لأنها خاطئة ، ولكن لأنهم يعجزون عن فهمها » (١) .

ونختم بذلك هذه المسائل التمهيدية بعد أن اتضح لنا موقف الآمدى من مسألة الصفات ومشاكلها الرئيسية بصفة عامة . ويتبين لنا منها دقته فى النظر وجراته فى نقد شيوخه الذين يجلهم ويقدرهم كالباقلانى والجوينى والشيخ الأشعرى نفسه ، ونزعتهم التنزيهية الواضحة ، وحرصه فى نفس الوقت على تأكيد الكمالات الإيجابية للذات الإلهية التى يسميها (الصفات النفسية) ، أى أنه بعبارة أخرى يحرص على الجمع بين طريقى « التشبيه والتنزيه » ؛ أعنى طريقى الإثبات والنفي ، ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم .

* * *

المبحث الثالث

الصفات النفسية أو معرفة الإثبات

تمهيد عام :

إذا كانت معرفة حقيقة ذات الله - سبحانه - غير ممكنة للعباد، فليس معنى ذلك أن المعرفة به تعالى - ولو على وجه الإجمال - مستحيلة، أعنى المعرفة الممكنة في الحياة الدنيا، بل هي متاحة لكل عاقل، أو بالأحرى واجبة على كل مكلف، في نظر الآمدى وغيره من المتكلمين .

والطريق إلى هذه المعرفة الممكنة الواجبة في الوقت نفسه - الممكنة بالعقل والواجبة بالشرع - مكنون، فيما يرى الآمدى، من مرحلتين : أولاهما مرحلة الإثبات أو التشبيه، أى إثبات كل كمال أخبر به الشرع، وحكم العقل بأنه كمال فيمن يتصف به، لله سبحانه؛ إذ لا يعقل أن يكون الخالق أنقص من المخلوق، ولكن مع مراعاة التفرقة بين صفات المخلوق وصفات الخالق، حتى فيما هو من قبيل الكمالات .

والثانية هي (مرحلة التنزيه) وهي سلب كل سمات النقص والقصور التي نجدها في البشر وفي سائر الموجودات المادية، الكائنة الفاسدة، المحصورة في المكان والزمان، عن الله - سبحانه - الذى هو مبدأ الكائنات وخالق ما سواه من الموجودات، والمتعالى فوق كل القيود والحدود التي تخضع لها المخلوقات .

ومن ثم نجد الآمدى - فى كتابه غاية المرام - يجعل كلامه عن صفات الله سبحانه - بعد أن أثبت وجوده - فى قانونين : أحدهما (فى إثبات الصفات وإبطال تعطيل من ذهب إلى نفيها من أهل المقالات)^(١)، والآخر فى (إبطال التشبيه وبيان ما يجوز وما لا يجوز على الله سبحانه) وإن كان قد فصل بينهما بالحديث عن (وحدانية البارى تعالى)^(٢) فى قانون مستقل، وهو، ولا شك، من قبيل معرفة التنزيه؛ إذ هو يهدف إلى سلب التعدد عن ذات البارى تعالى .

كما نجده فى الأبيكار يفرد فصلاً لإثبات الصفات النفسية^(٣) وآخر لما لا يجوز على

(٢) انظر ص ١٤٩ من غاية المرام

(١) انظر ص ٢٧ وما بعدها من غاية المرام

(٣) انظر الأبيكار ١/ ١٥٤ .

البارى تعالى^(١) : إنها طريقة التشبيه والتنزيه التى دعا إليها ابن رشد وأثبتها فى كتابه (مناهج الأدلة)^(٢) ووطن لها الماتريدى والغزالي أيضا^(٣) من قبل .

والآمدى يركز على كلتا الطريقتين فى التعرف على الله - عز وجل - بصورة متوازنة إلى حد ما رغم أشعريته الواضحة ، وقد سبق أن لاحظنا من قبل عند الحديث عن (أخص وصف الله) أن الروح الأشعرية أميل إلى تأكيد الصفات الإيجابية أو المعنوية الزائدة على الذات ، من أجل تأكيد وتعميم القدرة والإرادة الإلهيتين ، بينما تنزع الروح الاعتزالية إلى تأكيد التنزيه والتفريد والتوحيد ، وتعتمد من أجل ذلك إلى التركيز على الصفات السلبية والتسوية بين سائر الصفات والذات الإلهية ، ولكن الآمدى كانت له - فيما يبدو - أسبابه الخاصة للعناية بكلتا الطريقتين ، والمزج بين روحى هاتين المدرستين .

فهو من جهة يرى أن (التمييز بين الذوات لا يحصل بالصفات السلبية ، ككونه لا حد له ولا نهاية له ولا جسم ولا عرض ، ونحوه)^(٤) ، وذلك (لأن السلب عدم محض ، وذلك لا تأثير له فى التمييز والتخصيص ، إذ ما ليس بشيء لا يكون مستوعبا لما هو شيء ، ولأنه لا فرق بين قولنا إنه لا يميز وبين قولنا إن المميز عدم)^(٥) . كما أن النسب والإضافات لا تكفى أيضا لهذا التمييز : « قد بينا أن الاختلاف يستدعى مميزا ، وما قيل من أنه يجوز أن يسند إلى النسب والإضافات فمندفع »^(٦) . وهذه فكرة جلييلة عنى بها ابن تيمية من بعد ، حيث قرر أن الكمال الحقيقى لا يكون إلا أمرا وجوديا ، وأن الأمور السلبية لا تكون كمالات إلا إذا تضمنت أمرا وجوديا ، إذ العدم المحض ليس بشيء فضلا عن أن يكون كمالاتا ، ولذا فهو ينتقد الفلاسفة والشيعة والمعتزلة ، بل والأشاعرة أيضا ؛ لإسرافهم فى السلوب التى يرى هو أنها ليست من شأن الموجود الحقيقى ، فإن الذى تنحصر صفاته فى السلوب هو العدم المحض ،^(٧) وقد امتدت هذه الفكرة فى تلاميذه

(١) انظر : الأبيكار ١/ ١٤٢ وما بعدها .

(٢) انظر مناهج الأدلة - المقدمة ص ٤٤ - ٤٨ ، ١٦٨ ، ١٧٠ - ١٧٦ .

(٣) انظر مقدمة مناهج الأدلة ص ٤٤ ، فخر الدين الرازى وآراؤه ٢١٧ .

(٤) انظر : الأبيكار ١/ ٥٠ ب وقارن المقصد الاسنى ص ٦ ، ٢٧ .

(٥) الأبيكار ١/ ٥٠ ب . (٦) غاية المرام ل ١٣٤ .

(٧) انظر : ابن تيمية السلفى ١١١ - ١١٦ وانظر : نقض المنطق ٥٠ ، ٣٢ والعقيدة الواسطية ٣ ، ٤ وعقيدة اهل

والمثاليين به^(١) .

ولعل هذا المعنى هو الذى حدا بالمعتزلة، بعد شيخهم واصل إلى أن يعدلوا عن موقفه من الصفات الإيجابية خشية أن يفضى بهم ذلك إلى التعطيل وإلى جعل الإله فكرة مجردة لا مضمون لها ، فمالوا إلى إثبات اثنتين منها، ثم إلى أكثر من ذلك ، وإن عبروا عنها بالأحوال . وقد نبه إلى هذا التحول ومغزاه أستاذنا الدكتور محمود قاسم فى مقدمته لكتاب (مناهج الأدلة)^(٢) .

ولذا فنحن نستطيع القول بأن علماء أهل السنة ومتكلميهـم، من مثبتة الصفات، كانوا مدفوعين الى تأكيد هذا الجانب الإيجابى من صفات الله - عز وجل - لا مجرد الخضوع للنصوص الواردة فى ذلك؛ فإن هذه النصوص تضم من أمثال قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء ﴾ و ﴿قل هو الله أحد - السورة ﴾ الكثير أيضا ، ولا غفلة عن القاعدة التى تقضى بالتفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة، فهم جميعا على اختلاف مذاهبهم يحاربون التشبيه والتمثيل ، ولكن من أجل مقاومة تيار النفى الذى شاع لدى الفلاسفة والمعتزلة والشيعية المتأخرين، وخاصة لدى الفلاسفة الذين تأثروا بالتصور الأرسطى للإله أو العلة الاولى المتعالية على كل ما يتصل بالوجود المادى حتى لا تكاد تعرف من أمر العالم شيئا - لأنهم يجدون أن الذات الإلهية التى تطالعنا من القرآن الكريم ذات عالمة قادرة فعالة مريدة مهيمنة على الملك والملوكوت ، تمد بفضلها ورعايتها كل كائن فى هذا الوجود ، وتعنى بشأنه وتمسك الكون كله أن يزول ، وتفصل فى أمره بدءاً ونهاية ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ، له الحكم وإليه ترجعون ﴾^(٣) .

ومن جهة أخرى فإن الآمدى يحرص على التنزيه، حتى نجده بين الأشاعرة فى أقصى طرف التنزيه، فهو يرى أنه لا يمكن أن يكون لله تعالى (وصف معين) هو أخص صفات ذاته يميزها عن سواها ، وحتى لو وجد هذا الوصف فإنه لا يمكننا إدراكه ، وذلك لأن ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات لنفسها ، لا لأنها تختلف عنها بالصفات فحسب^(٤) . وهو

(١) انظر : شرح الطحاوية ٤٣-٤٩ وإيثار الحق ١٢٩، ١٣٠ واجتماع الجيوش ٣٣-٣٥، ١٦٤ .

(٢) مقدمة مناهج الأدلة ٣٨ ، ٣٩ . (٣) سورة القصص (٨٨) .

(٤) انظر ما سبق فى هذا الفصل عن أخص وصف الله .

أيضا يقف من الصفات الخيرية موقفا متطرفا فينفيةها جميعا كصفات قديمة ، ويؤولها إلى معان آخر من الاستيلاء والغلبة والعلو المعنوى والقرب الروحى ونحو ذلك ، مخالفا بذلك القدماء من شيوخ المذهب كالأشعرى والباقلانى . وهو يرفض كل تغير فى الذات الإلهية ويعارض أقرب أسلافه إليه ، وهو الإمام الرازى ، فيما رآه بشأن حلول الحوادث فى ذاته تعالى ، مما سنبينه فيما بعد .

لقد بدأ الأشاعرة يستخدمون سلاح التأويل ، ويقترّبون من المعتزلة بوضوح فى هذا الصدد بعد الباقلانى ، وكان للجوينى دور بارز فى هذا الشأن ، استمر على يد تلميذه الغزالى ، حتى إذا جاء الرازى وألف (تأسيس التقديس) الذى اعتبره ابن تيمية (تقديس الجهمية) ضاقت مسافة الخلف بين الأشاعرة والمعتزلة إلى حد كبير ، ولآمدى دور واضح فى هذا كما سنبينه فيما بعد .

والآمدى يصّر على وصف هذه الصفات الإيجابية بالنفسية ، مع أنها عند الأشاعرة تسمى كثيرا بالصفات المعنوية لدلالاتها على معان مغايرة للذات قائمة بها عندهم . أما النفسية فهي عندهم (كل صفة إثبات لنفس لازمة ما بقيت النفس غير معللة بعلة قائمة بالموصوف)^(١) كما يقول الجوينى فى الإرشاد ، ويمثل لها بالتحيز للجوهر ، والوجود لله تعالى وقدمه وبقائه . ومثل هذا التقسيم للصفات عند الأشاعرة وتحديد المراد بالنفسية والمعنوية ، نجده عند ابن رشد^(٢) . ولكن الآمدى يخرج على هذا المصطلح ربما لتأكيد أن هذه الصفات ، وإن كانت مغايرة للذات فى المفهوم ، هي داخلية فى مفهوم لفظ الجلالة ، والمقصود بالإله المعبود إنما هو مجموع الذات وهذه الصفات القائمة بها .

* * *

(١) انظر : الإرشاد ص ٣٠ وانظر أيضا ص ٦١ وما بعدها .

(٢) مناهج الأدلة ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١) صفة الإرادة

أ- الآراء حولها :

يبدأ الآمدى أبحاثه حول هذه الصفة فى (غاية المرام)^(١) وفى (الأبهكار)^(٢) ببيان موقف المفكرين المسلمين منها :

أ- فأهل الحق - ويبدو وأنه يقصد بهم الأشاعرة وأهل الحديث والسنة من مثبتى الصفات الإيجابية - يقولون إنه - تعالى - يريد على الحقيقة ، أى أنهم يقولون بالإرادة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى .

ب- وأما الفلاسفة والمعتزلة والشيعة فيذهبون إلى أنه - تعالى - غير يريد على الحقيقة ، ولكن الآمدى يحدد حكمه هذا فيقول ما خلاصته :

معنى كونه مريداً عند الفلاسفة المسلمين صدور أفعاله عنه دون كراهية أو جبر ، وقد وافقهم على ذلك النجّار من المعتزلة والذى يعرضه الآمدى هنا عن الفلاسفة يتسم بالإنصاف والأمانة ، وهو ما نجدّه فى كتب الفارابى وابن سينا^(٣) وفى الدراسات الحديثة عن القوم^(٤) ، أما كلمته « غير يريد على الحقيقة » فليست حكاية لمذهبهم بقدر ما هى حكم شخص متأثر بالموقف المذهبى .

٢- وأما المعتزلة فإنه يفصل مواقفهم على النحو التالى :

- ذهب النظام والكعبى إلى أن إرادته - تعالى - لأفعاله خلقه لها ، ولأفعال العباد أمره بها . وهو أيضاً نقل دقيق لآرائهما^(٥) . وإن كان الآمدى فى (المتأخذ) ينقل عن الرازى أن الكعبى والجاحظ وأبا الحسين قالوا بأن الإرادة هى داعية الإحسان^(٦) .

- وأما الجاحظ فإنه أنكر الإرادة فى الشاهد وفسرها بعدم السهو والغفلة من الفاعل

(١) انظر : ص ٥٢ من غاية المرام . (٢) انظر : الأبهكار ١/ ٦٤ ب وما بعدها

(٣) انظر : عيون المسائل للفارابى ص ٥ والإشارات ٣/ ٥٦١

(٤) انظر : مقدمة مناهج الأدلة لاستاذنا د/ قاسم ص ٦١ ، ٦٢ ونظرية المعرفة عند ابن رشد له أيضاً ٢٦٣ ،

٢٦٤ وحوار بين الفلاسفة والمتكلمين د/ الالوسى ص ٥٦ = ٦٣ .

(٥) انظر : الملل والنحل ١/ ٦٩ ، ٨٢ ونشأة الفكر ١/ ٥٦٦ (٦) المتأخذ ل ١٣٩

، وهذا يتفق مع ما يذكره الشهرستاني^(١) ، وإن كان هو والبغدادى ينسبان إليه القول بأن نصيب الإنسان من فعله ليس إلا الإرادة^(٢) ، وذلك عند بيانهما لموقفه من خلق الأفعال .

— وأما البصريون من المعتزلة فقالوا : إنه — تعالى — يريد بإرادة قائمة لا فى محل ، وهذا هو ما حكاه الأشعرى فى (المقالات) عن أصحاب أبى الهذيل^(٣) . ولعله يرى أن الشيعة كالمعتزلة ، إذ تبنى متأخروهم أكثر آراء المعتزلة .

٣— وأما الكرامية فقالوا : إنه — تعالى — يريد بإرادة حادثة فى ذاته ، فخلق الإرادة أو القول فى ذاته يستند إلى القدرة القديمة وليس محدثاً بإحداث ، بل هو حادث غير محدث ، فقد فرقوا بينهما^(٤) . وهذا يتفق مع ما ينسبه غيره إلى أصحاب هذا المذهب ذى النزعة التشبيهية الواضحة^(٥) .

ب- تعريفها :

يرى الآمدى — إزاء هذه الاختلافات الواسعة — أنه لابد من تعريف الإرادة ؛ « ليكون التوارد بالنفى والإثبات على معنى واحد »^(٦) فيشير إلى تعريف الأصحاب لها بالقصد إلى المراد ، أو إشار المراد ، أو اختيار الحادثات ، أو المشيئة المجردة وينسبه للبالقلاني . ثم ينتقدها جميعاً من نواح عدة ، منها أنها جميعاً تعريفات لفظية^(٧) ، وأن التعريف الثانى يشعر بسابقة التردد بين أمرين أحدهما أثر من الآخر « والإرادة أعم من ذلك ، فإنها قد تكون حيث لا تردد »^(٨) . وهذا النقد يذكرنا بتعريف ابن رشد للإرادة الإلهية بأنها الاتجاه إلى أفضل وضع ممكن مباشرة ، وبلا سبق تردد كما هو الحال فى الشاهد^(٩) ، ولكن الآمدى وإن نفى التردد كابن رشد فهو أيضاً ينفى الحكمة والغرض عن أفعاله — تعالى — بخلاف ابن رشد الذى يرى أن ذلك النفى مما يتنافى مع الكمال الإلهي^(١٠) .

(١) الملل والنحل ٩٤/١ ، ٩٥ . (٢) الملل والنحل ٩٥/١ والفرق بين الفرق ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ . (٤) انظر : غاية المرام ل ٧١ ب .

(٥) انظر : الفرق بين الفرق ٢٠٤ ، ٢٠٥ ونشأة الفكر ١/٦٣٥ ، ٦٣٦ .

(٦) الأبيكار ١/١٦٥ . (٧) نفس المصدر والصفحة . (٨) الأبيكار ١/١٦٥ .

(٩) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٢٠٠ ٢٠٥ ومقدمة مناهج الأدلة ٦١ ، ٦٢ . (١٠) السابق

ويختار الآمدى في تعريفها أنها « عبارة معنى من شأنه تخصيص أحد الجائزين دون الآخر »^(١) ، ثم يفرق بينها وبين القدرة وسائر الصفات ، وبينها وبين الشهوة والتمنى والعزيمة والرضا^(٢) .

ج- الاستدلال عليها :

يفغل الآمدى تماماً استدلال الأشعرى : لو لم يكن الله تعالى مُتَّصِفًا بالإرادة لا تصف بأضدادها من السهو والكراهة والآفة^(٣) ؛ لأن الضدين قد يرتفعان معاً كما سبق^(٤) .

وينزع الآمدى (فى الأفكار والمآخذ) إلى الاستدلال الذى شاع لدى الأشاعرة بعد شيخهم ؛ وهو أنه قد ثبت أن لهذا العالم مبدعا وفاعلا ، وهذا المبدع الفاعل إما أن يكون فى فعله مختارا أو موجبا ، وإذا بطل الإيجاب ثبت الاختيار ، والشواهد تدل على الاختيار ، ومن أبرزها أن فعل الموجب لا يتنوع ، بل يسير على وتيرة واحدة ، وإذا فالله يريد مختار^(٥) . وهو استدلال لا بأس به لولا ما يرتبط به من فكرة الإمكان التى انتقدها ابن رشد وغيره^(٦) .

أما فى غاية المرام فنجده يطبق (قاعدة الكمال) فيقول : لو لم يصدق كونه ذا إرادة لصدق أنه ليس بذى إرادة ، وكل ما ليس بذى إرادة فهو ناقص بالنسبة إلى من له إرادة ، فإن من كانت له الصفة الإرادية فله أن يخصص الشيء وله أن لا يخصصه شاهداً ، فالعقل السليم يقضى أن ذلك كمال له ، وأن من لم يتصف به - شاهداً أو غائبا - أنقص ممن هو متصف به ، وإذا فلو لم يصدق كونه ذا إرادة للزم أنه أنقص ممن هو ذو إرادة ، وكيف يتصور أن يكون المخلوق أكمل من الخالق؟! إن البديهة تقضى برّد

(١) الأفكار ١/ ٥١٦٥ ب

(٢) انظر: الأفكار ١/ ٦٥ ب ، ١٦٦ والمآخذ ل ٣٨ ب ، ٣٩ .

(٣) انظر: اللمع ص ٣٧ - ٤٠ ومقدمة مناهج الأدلة ٣٨ .

(٤) انظر : ما سبق فى الأحكام العامة للصفات فى نقد هذه الطريقة .

(٥) انظر الأفكار ١/ ٦٦ ب والمآخذ ل ٣٩ ، ١ ، ب وقارن بالإرشاد ١٣١ ، ١٣٢ ، ٩٤ والاقتصاد ص ٦٠ .

(٦) انظر مناهج الأدلة ص ٢٠٠ - ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ والخيال عند ابن عربى ، لاستاذنا الدكتور قاسم ص

ذلك وإبطاله (١).

وهذا استدلال بسيط ومقنع، لولا أن الآمدى عرضه فى أقيسة منطقية متوالية شرطية مرة واقترائية مرة أخرى ، تتخللها مصطلحات الموضوع والمحمول والرابطة والكبرى والموجبة والسالبة والمادة والصورة، مما قلل من قيمته وأضعف من أثره .

د- إيضاحات :

ويفرغ الآمدى بعد ذلك لتوضيح هذا الاستدلال الأخير عن طريق الإجابة عن بعض التساؤلات حوله، وللدرد من خلال ذلك على بعض وجهات النظر الكلامية التى سبق عرضها بشأن حقيقة الإرادة:

١) هذا الاستدلال مبنى^١ على تحقق الإرادة فى الشاهد، أى إرادة الإنسان ، وإنها كمال لصاحبها، فبم الرد على ما ينسب إلى الجاحظ من إنكارها ؟

ويجب الآمدى عن هذا السؤال ببساطة : كل عاقل يجد من نفسه القصد والعزم، كما يحس فى باطنه بقدرته وعلمه ، وهذا مما لا ينكره عاقل إلا عنادا ، وقد ذكر ابن الوزير فى إثبات الحق « أن هذا القدر من معنى الإرادة لاختلاف عليه » (٢).

٢) إذا وجب أن نصف الله - تعالى - بكل كمال فى خلقه فما هو قولكم فى الشم والذوق وغير ذلك من الكمالات الموجودة فى الشاهد ؟

والآمدى لا يمانع - ويحكى ذلك عن المحققين - فى إثبات سائر الكمالات لله ، لكن بشرط انتفاء الأمور المادية المقترنة بها فى الشاهد الموجبة للحدوث والتجسيم، وهما محالان على الله . غاية ما فى الأمر أنه يتخرج من إطلاق ذلك على الله - تعالى - لعدم ورود الإذن الشرعى بذلك؛ مما يؤكد ما أشرت إليه فى الباب السابق - بشأن موقفه من الدليل السمعى - أن أساس الصفات عنده هو قيام الدليل العقلى مع الإذن الشرعى، كما هو الحال عند الغزالي وابن تيمية أيضا (٣).

(١) انظر: غاية المرام ل ٢٣ ، ب .

(٢) انظر: الغاية ل ١٢٤ والأبكار ١٦٥/١ وإثبات الحق ٢٤٧ .

(٣) انظر : ص ٥٤ من غاية المرام، ومجموعة الرسائل والمسائل ٤٦/١ والاقتصاد ص ٦٧ .

(٣) إذا سلمنا بما سبق فهل معنى ذلك أن إرادة الله - تعالى - من جنس الإرادة في الشاهد ؟

وهنا يجب الأمدى : لنا أن نقول بالمجانسة ، وغاية ما يترتب عليها احتياجها - كما في الشاهد - إلى المحل المقوم ، وذلك مما لا نأباه . وقد سبق للأمدى أن قبل وصف الصفات بالإمكان بمعنى الحاجة إلى الذات كمقوم لا كفاعل أو مؤثر^(١).

ولنا أن نقول بعدم المجانسة ، فإن ذاته لا كالذوات وصفاته لا كالصفات ، ولا عبرة بمن يقول : إن إرادة من جنس آخر هي شيء غير مفهوم ولا متصور ، فإن وجوده تعالى مخالف للوجود الممكن من حيث الوجوب والاستمرار أزلا وأبداً ولا مثيل لذلك في الشاهد ، ومع ذلك فإن العقل يتصوره بل يثبت بالدلائل المختلفة^(٢). وهذا الجواب الأخير هو الجواب الصحيح المثق مع النزعة التنزيهية عند الأمدى ، أما الأول فينطوى على نوع من المماثلة بين الغائب والشاهد ، ولت الأمدى تخلص من الروح الجدلية التي تدعوه إلى تشقيق الاحتمالات وتكثير الحجج دون موجب أو جدوى ، واقتصر على الجواب الحاسم القائم على عدم المجانسة .

ثم يعرض الأمدى لبعض التساؤلات الأخرى ، مثل : لماذا لا تكون الإرادة عبارة عن سلب الكراهية والإجبار كما قالت الفلاسفة ؟ ويجب : لأن السلب عدم وليس بكمال حقيقي ، وهو جواب مشتق من قاعدة الكمال التي سبق الحديث عنها .

ومثل : لماذا لا تكون الإرادة قائمة لا في محل كما قال بعض المعتزلة ؟ ويجب الأمدى بأن مثل هذه الإرادة إن كانت حادثة فسيفضى الأمر إلى التسلسل وأن يكون مريدا بإرادة ليست في ذاته ، وكلاهما باطل ، وإن كانت قديمة بقى المخطور الآخر وهو تعدد القدماء^(٣) ، وهذا قريب مما لجده عند الغزالي والشهرستاني^(٤).

هـ- صعوبات القول بالإرادة القديمة الشاملة :

هناك صعوبات يثيرها القول بقدوم الإرادة وعمومها ، يأتي بعضها من الوسط الفلسفي

(١) راجع ما سبق في الأحكام العامة للصفات .

(٢) انظر : هذا الجواب بشقيه في ص ٥٦ ، ٥٥ من غاية المرام . (٣) انظر : ص ٥٦ من غاية المرام .

(٤) انظر : الاقتصاد ٦٣ ونهاية الأقدام ٢١٥ - ٢١٦ .

والبعض الآخر من المتكلمين :

١- فمن الصعوبات التي يثيرها الفلاسفة قولهم^(١) : إذا كان المخصص قد يما فنسبة الأوقات والأحوال إليه واحدة ، فما الذى رجح وقتنا على وقت أو حالا على حال ؟ وهو سؤال خطير ينشأ عن تمسك الأشاعرة بقديم الإرادة وبحدوث المرادات فى نفس الوقت ، وهما أمران يصعب الجمع بينهما فى أكثر العقول ، كما لا حظ ذلك ابن رشد^(٢).

ويتصل هذا الاعتراض بمسألة العلة التامة التى سيعرض لها الآمدى فى حدوث العالم وهو يتشبث فى الإجابة عنه - هنا وهناك - بمفهوم الإرادة عند الأشاعرة وأنها عبارة عما يتأتى به التخصيص لا ما يلازمه التخصيص . وإذا فليس قدم الإرادة مستلزما بالضرورة قدم المخصص بها . والسؤال خطأ من أساسه ؛ لأن من يقول : لم كانت الإرادة مخصصة كمن يقول لم كانت الارادة إرادة أو الإنسان إنساناً ؟ وهو غير مقبول^(٣).

وهذا الرد يتفق مع روح المذهب الأشعرى فى تصويره للإرادة الإلهية اختياراً مطلقاً لا يخضع لغائية أو حكمة أو مرجع من خارج تلك الإرادة نفسها . وقد نجد أصل هذا الرد عند الشيخ الأشعرى نفسه^(٤) ، وهو موجود لدى أكثر أتباعه^(٥).

ويذكر بعض الباحثين أن مثل هذا الجواب قد ظهر فى اللاهوت المسيحى منذ القرن الرابع الميلادى عند القديس أو غسطين ويوحنا النحوى بعده^(٦).

وأيا ما كان الأمر فهو جواب غير حاسم ويشبه أن يكون هروبا من المشكلة ، وقد انتقده ابن رشد كما ذكرته آنفا وابن تيمية أيضا^(٧) . ويبدو أن الآمدى يحس بأن جوابه غير حاسم ، فليجأ إلى إلزام الفلاسفة بمثل هذا الإشكال فى قولهم بقديم المؤثر وتراخى أثره ، حيث أسندوا كل ما يحدث ويتجدد فى هذا العالم إلى الإرادات النفسية القديمة

(١) انظر: النجاة لابن سينا ٢٥٢

(٢) انظر: مناهج الأدلة ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ومقدمته ص ١٤ ، ١٥ ، ٦١ ، ٦٢

(٣) انظر: ص ٦٠ من غاية المرام ، (٤) انظر: اللمع ص ٣٧ ، ٤١

(٥) انظر: مثلاً نهاية الأقدام ٤٠ ، ٤١ والأربعين للرازى ص ٥٣ والمحصل له ص ٩١ - ٩٧ والاقتصاد

للغزالي ص ٦٤ والإبكار ٤٧/١ ب (٦) انظر حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٧) انظر: ما سياتى فى قدم العالم وحدثه ، والمواقفة ٢١٥/١ ، ٢١٦ .

للأجرام الفلكية ، ولم يلزم من قدمها قدم مفعولاتها^(١).

٢- وصعوبة أخرى يثيرها الفلاسفة أيضاً : لو صح تفسيركم للإرادة لكان البارى - تعالى - قاصدا لمفعولاته ومراداته طالبا لها، وهذا يتضمن أنه متكامل بفعلها مستفيد به شرفا^(٢). ويجب الآمدى بأن ذلك إنما يلزم القائلين بالغرض الموجبين للصالح والأصلح على الله، أما نحن فنقول إنه تعالى ويتقدس عن الأغراض التي إن وجدت فهي عائدة إلى المفعول المرجح لا إلى الفاعل المرجح^(٣).

ثم يحاول إلزام الفلاسفة أيضا بقولهم : إن الانفس الفلكية هي المخصصة للحركات الدورية بإرادتها ومعنى ذلك أن يتوقف كمالها على حصول معلولها أى أن يتوقف كمال الأشراف على المشروف . ويضيف أنه إلزام « لاختلاص لهم منه »^(٤).

٣- ومن الصعوبات التي يثيرها المعتزلة قولهم : لو كانت الإرادة صفة نفسية لما تعلقت ببعض الإرادات دون البعض، وهو مبنى على رأيهم فى أن الإنسان يريد لأفعال نفسه وأن الله لا يريد الشرور ولا الظلم ولا المعاصي^(٥).

ويسارع الآمدى إلى معارضتهم بمثل حججهم : ونحن نقول لكم إن القدرة صفة نفسية قديمة عندهم، ومع ذلك فقد زعمتم أنها لا تتعلق بأفعال العباد . فهذا السهم إنما يصيبكم أنتم، أما نحن فنقول بأن كل كائن ومحدث فهو بإرادة الله - تعالى - وقدرته، ولو حدث شيء بدون إرادته لكان - سبحانه - أنقص ممن تعلقت به إرادته من المختارين . أما القول بأن يريد الشر شرير ومريد الظلم ظالم فسبيل الرد عليه : أن إرادة الله - تعالى - إنما تتعلق بالأشياء من حيث وجودها بدلا من عدمها، وهى لا توصف من هذه الناحية بالشرية ، بل إن الشر نفسه ليس وصفا ذاتيا للأشياء ، ولا هو أمر وجودى ، بل هو معنى نسبى وأمر إضافى . ثم لندع أفعال العباد جانبا ، فما قولكم فى الزلازل والكوارث الكونية ؟

(١) انظر : ص ٦٣ من غاية المرام ، والأبكار ٤٧/١ ب .

(٢) انظر الإشارات والتنبيهات بشرح الطوسى ٥٥٤/٣ - ٥٥٩ .

(٣) انظر ص ٦٣ من غاية المرام .

(٤) انظر ص ٦٤ من غاية المرام ، والأبكار ١٦٢/١ ب .

(٥) انظر ص ٦٥ من غاية المرام ، والأبكار ١٦٨/١ ب ومناهج الأدلة ص ٥٦ .

ألستم تنسبونها إلى الخالق وتحاولون التماس الحكمة من ورائها ؟ فما الفرق بين الأمرين ؟ على أنكم فى هذه المسألة تجرون على قياس الغائب على الشاهد ، وهو غير مقبول ؛ لأن الواحد منا إنما يوصف بما سبق لأنه يخالف العرف أو المصلحة أو الشريعة وكل ذلك غير متحقق بالنسبة إليه تعالى^(١) . وفى هذا الرد أفكار أشعرية وفلسفية واضحة ، وهو قريب مما نجده عند ابن سينا والغزالي وابن رشد^(٢) وابن عربى أيضا^(٣) .

ثم يعرض لتمسك المعتزلة ببعض النصوص من نحو قوله تعالى : ﴿ وما الله يريد ظلما للعباد ﴾^(٤) وقوله سبحانه : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾^(٥) قائلا إنها ظواهر نقلية « لا يسوغ التمسك بها فى مسائل الأصول »^(٦) ثم يفرق بين الأمر والإرادة أو بين التكليف والخلق ، فالأول خاص بالحسن والمحبوب والمرضى والثانى عام لكل شئ يوجد . وعلى هذه القاعدة يمكن فهم هذه النصوص دون تعارض^(٧) ، وهى فكرة قيمة نجدها عند ابن تيمية بشكل واضح فيما يسميه الإرادة القدريّة والإرادة الشرعية ، وإن كان هذا الأخير ينسبها إلى الجنيد^(٨) .

٤- أما قول المعتزلة : إن الإرادة السابقة على المراد لا تكون إلا عزمًا وهو يتضمن سبق الفكر والتردد ، فإن الآمدى يراه تحكما ؛ فإن الإرادة هى تخصيص الممكنات ، وذلك لا يستلزم التردد الذى هو نقص لا ينبغى أن ينسب إلى الله - تعالى - على أن هذا التردد إن كان لازما فى إرادة الإنسان « فإنه غير لازم فى حق الغائب كما سلف »^(٩) .

و - وحدة الإرادة :

ثم يعرض الآمدى لبيان وحدة الإرادة وعدم تعددها فى ذاتها بتعدد متعلقاتها من

(١) انظر ص ٦٦ من غاية المرام .

(٢) انظر : الإشارات ٧٢٩/٣ - ٧٤٦ والنجاة ٢٨٤ - ٢٩٠ والمقصد الاسنى ص ٣٦ ومناهج الأدلة -

المقدمة ص ٦١ (٣) انظر : الفتوحات المكية ٤٦/١ ، ٤٧ .

(٤) جزء من الآية ٣١ من سورة غافر . (٥) جزء من الآية ٧ من سورة الزمر .

(٦) ٦٩ من غاية المرام . (٧) انظر : الأبيكار ١٦٦ - ١٦٧ .

(٨) انظر : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٩) غاية المرام ص ٦٩ .

المرادات المختلفة كما زعم البعض ^(١)؛ فإن التعدد فى المتعلق لا يعنى تكثر المتعلق أو تعدده ، وذلك على نحو تعلق الشمس بما قابلها واستضاء بها ، فإنه وإن كان متعددا لا يوجب تعددها فى نفسها . « وهذا هو الأقرب الى الإنصاف والابعد عن الاعتساف ، من جهة أن العقل قد دل على وجود أصل الإرادة فالقول بنفيها تقصير والقول بتكثرها إفراط ، وكلاهما خارج عن حوزة الاحتياط » . ^(٢) فضلا عن أنه مما لم يشهد له دليل عقلى ولا نص شرعى .

ويفيض الآمدى فى بيان وحدة الإرادة ، ويبدو أنها مسألة هامة منذ نشأة المذهب الأشعرى فابن تيمية ، الذى يميل إلى تجدد الإرادات مع قدمها من حيث الجنس ^(٣) ، يقول مستنكرا عن ابن كلاب والأشعرى : إنهما أثبتا الصفات ، مع القول بأن كلا منها واحدة لا تعدد فيها ، فإرادة واحدة وعلم واحد الخ وأنهما - مع آخرين - يقولان بأن « جميع الحادثات صادرة عن هذه الإرادة الواحدة العين المفردة . . التى ترجح أحد المتماثلين لا لمرجح » ^(٤) .

ز- تعقيب :

رأينا كيف يتمسك الآمدى - والأشاعرة جميعا - بقديم الإرادة وشمولها ونفوذها فى كل الحوادث وهو موقف لا يخص الأشاعرة وحدهم ، بل يشاركهم فيه الماتريدية ^(٥) والحنابلة ^(٦) وأهل الحديث والسنة ^(٧) والصوفية ^(٨) ، وكثير من الزيدية ^(٩) ، وابن رشد من الفلاسفة وإن كان يوصى بعدم الإلحاح على قدمها للمعنى الذى سلفت الإشارة إليه ^(١٠) . أى أنه موقف جمهور المسلمين وهو الذى تعبر عنه الكلمة الماثورة : « ما شاء الله كان » . هذا يظهر أن ما اختاره المعتزلة ، ومن تأثر بهم ، من القول بعدم نفوذ الإرادة

(١) انظر : الاحتجاج بالقدر ص ٥٩ ، ٦٠ . (٢) غاية المرام ٦٣ .

(٣) الموافقة ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٥/٩٣ - ١١٧ . (٤) الاحتجاج بالقدر ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٥) انظر : بحر الكلام ص ١٥ ، ١٦ .

(٦) انظر : للعبة لابن قدامة ص ٢٠ ، ٢١ و بحر الكلام ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٧) انظر : شرح الطحاوية ص ٥٣ ، ٤٥ .

(٨) انظر : التعرف ص ٣٥ ، ٣٦ والرسالة للقشيري ص ٧ .

(٩) انظر : إنباء الحق ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

(١٠) انظر : مناهج الأدلة ص ١٦٢ ومقدمته ص ٦١ ، ٦٢ .

الإلهية أو عدم شمولها لكل ما يقع فى العالم ، فالله - تعالى - لا يريد كفر الكافر بل أراد منه الإيمان ، وكفره يقع على خلاف مراده تعالى ، وأن هذا ليس نقصا بل النقص أن يريد الشر والمعاصى ويخلقهما .

- هذا الموقف الاعتزالى يبدو نشازا فى الوسط الإسلامى ، ولعله هو الذى حمل الاشاعة على الإلحاح على فكرة عموم الإرادة وأنه -تعالى- مرید للخير والشر جميعا ، وأنه خالق للشرور كما هو خالق للخيرات وأنه أيضاً غير مقيد فى فعله بشريعة ولاغرض ، بل صرحوا بأن ليس لأفعاله حكمة من أجل تأكيد المعنى المشار إليه آنفاً .

وكلا الموقفين لا يخلو من تطرف ، وكثيراً ما يخلق التطرف الخلاف دون مبرر ، وقد لاحظ أستاذنا الدكتور محمود قاسم أن خلاف المتكلمين حول هذه المسألة يشبه أن يكون لفظياً ، بدليل أن ابن رشد استطاع أن يقضى على هذا التعارض الموهوم عندما تمكّن من حل مشكلة وجود الشر فى العالم ^(١) . ولقد تعرض ابن الوزير اليماني لهذه المسألة فقرر أن كلا الطرفين عدل موقفه منها حتى غدت خلافاً لفظياً : « ذلك أن ظواهر عبارات المعتزلة والاشاعة فى غاية المنافرة ، وتحقيق مذاهبهم يقضى باجتماعهم على أن الله - تعالى - قادر على هداية من يشاء باللفظ والتيسير ، وعلى أن الله - تعالى - لا يريد المعاصى والقبائح . وهذا عجيب لا يكاد أحد يصدق به » ^(٢) . ثم يوضح هذا التلاقى باتجاه الاشاعة إلى أن الشر ليس بموجود حقيقى ، وهو ما سبق بيانه عند الآمدى ، وإن كان هو ينقله عن نهاية الأقدام للشهرستانى ^(٣) . كما أن المعتزلة عدلوا موقفهم الخاص بعدم قدرته -تعالى- على هداية سائر المكلفين ، فسلموا بقدرته على هداية جميع العصاة بتغيير بنيتهم التى لا تصلح لغير الكفر والمعاصى إلى بنية أخرى . ثم يقول : وإذا فالخلاف بينهم وبين غيرهم على هذه المسألة لفظى . ومحافظتهم على ذلك مجرد لجأ مع الخصوم وزيادة فى المراء المذموم ^(٤) .

وهذه نظرة دقيقة تفصح عن روح بناءة ، وكم فى الخلافات الكلامية من مسائل يمكن الاتفاق حولها كهذه المسألة لولا الخضوع للتقليد ونوازع الجدل والخصام .

(١) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٦٠ ، ٦١ . (٢) إيتار الحق على الخلق ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) نفس المرجع والصفحة . (٤) نفس المرجع ، ص ٢٩٢ .

٢- صفة العلم

أ- الآراء حولها :

يبدأ الآمدى - كعادته - ، بعرض آراء العلماء حول هذه الصفة :

(أ) فمذهب أهل الحق أن الله - تعالى - تعالى عالم بعلم واحد، قائم بذاته، قديم أزلى، متعلق بجميع المتعلقات . ثم يذكر أنه خالفهم فى ذلك طوائف من الفلاسفة والمتكلمين :

(ب) فاما الفلاسفة فيذكر أنهم ثلاث فرق :

١- من أنكروا علمه - تعالى - بذاته وبغيره . وينطبق كلامه هذا على فلاسفة الأفلاطونية المحدثة الذين غلّوا فى تأكيد وحدة المبدأ الأول حتى نفوا عنه العلم بأى شىء ولو بذاته نفسها^(١) . وقد أشار الجوينى فى « الشامل » إلى هذه الطائفة من الفلاسفة، ثم قال : (وإليه مال بعض الباطنية)^(٢) ، وأحسبه يقصد الإسماعيلية وقد مر بنا موقفهم من الصفات بعامة ، ورأى الآمدى فى تأثرهم بالفلسفة^(٣) .

٢- ومن أجازوا علمه بذاته دون غيره ، وينطبق هذا على ما ينسب لارسطو وأتباعه^(٤) .

٣- أما الفرقة الأخيرة فقالت : إنه يعلم ذاته وبغيره، لكن علمه لا يتعلق بالجزئيات إلا على نحو كلى^(٥) . ويضيف الآمدى فى الأبهكار بعد ذكر هذا رأى الأخير : « وهو ما ينصره أبو على بن سينا »^(٦) . وقد ذكر الرازى فى (الأربعين) هذه الآراء الثلاثة للفلاسفة^(٧) ، بينما اقتصر الشهر ستانى فى نهاية الأقدام على الرايين الآخرين^(٨) .

(١) انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية لبوسف كرم - ط ٤ - ص ٢٩٠ .

(٢) الشامل ١/ ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) انظر: الأبهكار ٢/ ٢٥٠ ب ، ١٢٥١ ، ص ١٤-١٨ ، ٢٩٩ ، ٣٢٤ - ٣٢٦ ، ٤١٨ من هذه الدراسة .

(٤) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١٤٥ ، ١٤٨ والكندى وفلسفته ص ٨٣ وابن رشد وفلسفته

الدينية ص ١٢٤ . (٥) انظر غاية المرام ص ٧٧ .

(٦) الأبهكار ١/ ٧٢ ب وقارن بالإشارات والتنبيهات ٣/ ٧٠٩ - ٧٢٨ .

(٧) الأربعين ١٣٦ - ١٣٩ . (٨) انظر: نهاية الأقدام ٢١٥ .

(ج) ثم يذكر الآمدى أقوال المخالفين من المتكلمين :

١- فالمعتزلة قائلون بالعالمية دون العلمية ، ويقتصر على هذا فى (غاية المرام)^(١) ، ولكنه فى (الأبكار) يفصل مواقفهم^(٢) ؛ فالعلاف يقول : « إن الله عالم بعلم هو ذاته »^(٣) . وضرار بن عمرو يذهب إلى أن « معنى كونه عالماً أنه ليس بجاهل »^(٤) ، والجبايان قالوا بالعالمية ، ولكن عند الأب : هو عالم بذاته دون علة أو حال ، وعند ابنه أبى هاشم أنه عالم بذاته ، أى ذو حالة زائدة لا توصف بوجود ولا عدم^(٥) . وأما أبو الحسين البصرى فاتفق مع هشام بن الحكم فى قوله : إن علمه بالكلية أزل وبالجزئيات متجدد ، وقد قال الرازى عن مذهب أبى الحسين « إنه لا يتمشى إلا بالتزام هذا المذهب » أى مذهب هشام^(٦) ، كما قال عنه الشهرستانى : « قد مال إلى مذهب هشام بعض الميل »^(٧) . ثم يشير الآمدى إلى من قالوا : إنه - تعالى - لا يعلم ما لانهاية له من المعلومات ، بل معلوماته متناهية دون أن يعينهم . وقد نُسب هذا القول إلى العلاف وجهم بن صفوان قبله^(٨) .

٢- والجهمية قالوا : إنه عالم بعلم لا فى محل ، وهو مع ذلك متجدد بتجدد الحوادث متعددة بتعدد الكائنات^(٩) . وهذا تصوير دقيق لما يُحكى عن جهم بن صفوان^(١٠) الذى كثيراً ما اتهم بإنكار العلم الإلهى .

ب- الاستدلال عليها :

١- يبدأ الآمدى بعرض استدلال الفلاسفة الإسلاميين على هذه الصفة ، وخلاصته : إن طبيعة الوجود الإلهى عقلية محضة ، فلا بد له من أن يعلم ذاته ، وأن تكون حقيقته

(١) انظر غاية المرام ، ص ٧٦ . (٢) انظر : الأبكار ١/ ٧٢ ب ، ٧٣ .

(٣) هذا ما نقله عنه الأشعرى فى المقالات ١٥٧/ ٢ ، وانظر عنه نشأة الفكر للدكتور النشار ١/ ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٤) انظر : مقالات الإسلاميين ١٥٩/ ٢ ، ونشأة الفكر ٢٢٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٥٨ .

(٥) انظر : الأبكار ١/ ١٧٣ ونشأة الفكر ١/ ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٦) انظر : الأربعين ص ١٤١ .

(٧) انظر : نهاية الأقدام ٢٢١ ، وانظر أيضاً الصفحات ٢١٥ ، ٢١٧ .

(٨) انظر : مقالات الإسلاميين ١٥٨/ ٢ ، والموافقة لابن تيمية ١٧٣/ ٢ ، ونشأة الفكر ١/ ٥١١ - ٥١٥ .

(٩) انظر : غاية المرام ل ١٣٥ .

(١٠) انظر : مقالات الإسلاميين ١٦٤/ ٢ ونهاية الأقدام ٢١٥ ، ٢١٧ ونشأة الفكر ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٩ .

حاصلة له ؛ لان الحائل دون العلم فى نفوس الكائنات الاخرى إنما هو حلولها فى المادة أو تعلّقها بها ، وإذا علم ذاته فإنه يعلم غيره من الكائنات الاخرى من حيث هو علة لها ومبدأ^(١).

ويشير الآمدى إلى سر اختيارهم لهذا الدليل - فيما يراه هو - بأنهم لما لم يستطيعوا الاستناد إلى الدليل القائم على ثبوت صفة الإرادة لله - وهو الدليل الذى يفضله هو والراى قبله - لنفيهم القصد عن الله وردهم الإرادة إلى مجرد العلم وعدم الغفلة ، ولا الاستناد إلى الدليل القائم على الإحكام والإتقان فى العالم ؛ لأنهم لو أخذوا به لالتزموا علمه - تعالى - بالجزئيات ، وهو ما لا يقولون به ، ومن ثم عدلوا إلى الدليل المذكور^(٢).

ثم يتصدى الآمدى لنقده من عدة وجوه ، أبرزها :

- أ- أنه يبنى على تصورهم للذات الإلهية وأنها عقل محض ، وهذا غير مسلم لهم .
- ب- أن هذا الدليل قد يفيد إمكان علمه - تعالى - بذاته ، ولكنه لا يفيد وجوب ذلك ، فالشئ لا يتحقق بمجرد زوال المانع من وجوده ؛ بل بوجود المقتضى له أيضا .
- ج- أنه إن صح هذا الاستدلال فهو يدل على العلم مطلقا ، فلا وجه لقصره على الكليات دون الجزئيات^(٣).

٢- ثم يذكر الآمدى بعد ذلك دليله المفضل ، وخلاصته أن الله تعالى فاعل لكل شئ بالقصد والاختيار ، وهذا يستلزم بالضرورة الإحاطة بما يقصد إليه ويخلقه وإلا لما أمكن له تمييزه عما سواه ، أو تخصيصه ببعض الأمور دون بعض ، ومن كان هذا شأنه فى الخلق لزم أن يكون عالما بكل ما يخلق^(٤) ، ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير^(٥).

٣- ثم يذكر الآمدى الدليل القائم على فكرة الإتقان والإحكام فى الكون مما يوحى

(١) غاية المرام ل ١٣٥ ، والابكار ١/١٧٣ ، ب . (٢) انظر غاية المرام ص ٧٨ .

(٣) السابق : ص ٧٩ . (٤) نفس المصدر والصفحة .

(٥) سورة الملك : ١٤ .

أن خالقه قادر عالم فمجرد الإيجاد قد لا يستلزم العلم لكن إيجاد المحكمات المتقنات يستلزم علم الصانع الموجد .

٤- والدليل المعتمد على فكرة الكمال ، فإنه لو لم يكن -تعالى- متصفا بالعلم لكان أنقص ممن اتصف بها من مخلوقاته وهو محال^(١) .

فأما دليل الإتيان والإحكام فإنه رغم قوته واستناد الكثير من المتكلمين وغيرهم إليه^(٢) - ينتقده من وجوه :

أ- أنه يرتبط بفكرة الحكمة والغائية ، وهى غير مسلمة عند الأشاعرة فكيف يستدلون به^(٣) ؟ وهذا نقد له ما يبرره .

ب- ثم يشكك فى فكرة الإحكام نفسها بأنه ربما رد البعض ما فى الكون من ذلك إلى الصدفة كما يقوله الطبيعيون^(٤) . وهذا نقد ما كان ينبغي له أن يلجأ إليه وهو الذى يقول بالإحكام فى الكون ويرى أن دلالة على الفاعل له ضرورة كما سبق فى الاستدلال على وجود الله -تعالى- .

ج - أن دليل الإحكام يقوم على ضرب من المماثلة بين الغيب والشهادة، فالبناء المحكم هنا لا بد له من بان عالم بصنعه، ولكن قد يختلف حكم الغائب عن الشاهد . وحتى لو سلم هذا فإنه لا تتم دلالة فى الشاهد إلا إذا راعينا أن بانيه متصف بالقصد والاختيار، لكى يترتب على ذلك أنه متصف بالعلم ، ومعنى ذلك أنه محتاج بدوره إلى دليل آخر^(٥) ، أى إلى دليله المختار المعتمد على ثبوت الإرادة .

وقد سبق للرازى أن انتقد دليل الإحكام من تلك الوجوه أيضا^(٦) ، ولعل الآمدى متأثر به فى إعراضه عن هذا الدليل وإشاره لدليل القصد والإرادة ، فضلا عن تطرفه فى رفض قياس الغائب على الشاهد الذى يتصل بهذا الدليل ، ويبدو أن التشكيك فى دليل

(١) انظر ص ٧٨ من غاية المرام . والأبكار ١/ ٧٤ ب وما بعدها .

(٢) انظر: اللمع للأشعرى ٢٤ ، ٢٥ وشرح الأصول الخمسة ص ١٥٦ والتمهيد ٤٧ والاقتصاد ٥٩ ، والأربعين للرازى ١٣٣ ومناهج الأدلة لابن رشد ص ١٦٠ ، ومقدمته لأستاذنا الدكتور قاسم ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٣) انظر غاية المرام ص ٧٩ ، والأبكار ١٧٤ ، ب . (٤) انظر: الأبكار ١/ ١٧٥ .

(٥) انظر: ١٧٥ ، ب من الأبكار . (٦) انظر: المآخذ ل ١٤٠ ، ب وفخر الدين الرازى وآراؤه ص ١٦١ .

الإحكام سابق على الرازى والآمدى كليهما ، فإننا نجد القاضى عبد الجبار يعرض لما وجه إلى هذا الدليل من اعتراضات ، وأهمها التفرقة بين حال الصانع فى الغائب والصانع فى الشاهد ، ويحاول الإجابة عنه متمسكاً بأن « صحة الفعل المحكم منه دلالة كونه عالماً فى الشاهد ، وإذا ثبت فى الشاهد ثبت فى الغائب ؛ لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهداً ولا غائباً » (١) .

أما دليل الكمال فهو فى نظره صالح لإثبات هذه القضية (٢) ، ولكنه يؤثر فيها دليل القصد والاختيار . ومن الواجب أن نشير هنا إلى أنه قد خُصّ هذا الدليل الأخير من أكبر عيوبه عند الرازى ، وهو ربطه بإياه بفكرتى التصور والتصديق الإنسائيتين (٣) . كما أنه تنبه إلى أنه يتضمن الدلالة على العلم وعلى شموله للكيات والجزئيات فى نفس الوقت (٤) ، وإن كان يعترف بأن دليل الإتيان يشاركه هذه الميزة كما أسلفناه فى نقده لدليل الفلاسفة .

وأخيراً فإن الآمدى يغفل تماماً الاستدلال الأشعرى القائم على أن من لم يتصف بالعلم اتصف بضده وهو الجهل ، وذلك محال على الله ، ولعله اكتفى بنقده له فى دراسته للصفات إجمالاً ، كما سلف بيانه .

ج - العلم معنى وجودى قديم :

والعلم هو الإحاطة بالمعلوم وانكشافه عند العالم ، ولكن كيف ذلك ؟ هل هو بحصول صورة المعلوم وانطباعها فى نفس العالم كما يقوله بعض الفلاسفة (٥) ؟ أو هو مجرد نسبة وإضافة بين العالم والمعلوم ؟

لا يقبل الآمدى هذين التفسيرين ويستدل على بطلانهما (٦) مؤثراً أن يكون العلم صفة حقيقية للعالم ذات نسبة وتعلق بالمعلوم ، فليست النسبة والإضافة هى حقيقة العلم وجوهره بل هو معنى إيجابى ، وإن كان له نسبة إلى المعلوم ، وهو ما يُعرف لدى المتكلمين

(١) شرح الأصول الخمسة ١٥٨ ، ١٥٩ . (٢) انظر غاية المرام ص ٧٨ .

(٣) انظر : فخر الدين الرازى وأراؤه ص ٣٠٨ والمآخذ ل ٤٠ ب .

(٤) انظر : الأبهكار ١/ ١٧٥ ب . (٥) انظر : المآخذ ل ٣٩ ب .

(٦) انظر : الأبهكار ١/ ٧٩ ب والمآخذ ل ٣٩ ب ، ١٤٠ ، غاية المرام ص ٨٥ .

(بالتعلق)، ومن الممكن أن تكون الصفة قديمة وبعض تعلقاتها حادثة، كما هو الشأن في بعض الصفات الأخرى^(١) .

ويناقش الآمدى من زعم من المتكلمين أن العلم معنى عديمى بمثل ما سبق في الإرادة^(٢). ثم يعرض لوحدة العلم في ذاته مع عدم تناهيه أو تناهى متعلقاته ، والمقصود بعدم تناهيه أنه إحاطة شاملة وانكشاف سابق لكل شىء على الإطلاق ، والمقصود بعدم تناهى المتعلقات أنها غير متناهية إمكانا، والعلم صالح للتعلق بها جميعا، وإن كان ما تحقق من التعلقات بالفعل متناهيا^(٣). ويستعين الآمدى هنا بمثال الشمس كما سبق في الإرادة فإنها واحدة، وإن كان ما تعلق به أشعتها واستضاء بها متعددا ، ولم يلزم من تعدده تعددها ، فهذا مثال من الواقع .

كما يستعين بمثال آخر من الفلسفة إذ يقول :« وهذا على نحو ما يقوله الخصم في العقل الفعال لنفوسنا ، فإنه متحد وإن كانت متعلقاته متكررة ومتغايرة »^(٤). وهذا ما نجده عند الإمام الغزالي في الاقتصاد^(٥)، والشهرستاني في نهاية الأقدام^(٦). وربما كان هذا هو المقصود من فكرة الاسترسال عند الجويني، التى اتهمه الذهبي من أجلها بما قالتة الفلاسفة من إنكار العلم بالجزئيات، وحاول السبكي تفسيرها بنحو ما سبق^(٧).

ثم يعود الآمدى ليؤكد أن العلم معنى وجودى « وهو - مع ذلك - قديم ، قائم بذات الرب - تعالى - متعلق بجميع الكائنات ، متحد لاكثرية فيه ، غير متناه بالنظر إلى ذاته ومتعلقاته »^(٨).

والآمدى في تأكيدده على وحدة العلم وقدمه - على هذا النحو - يختلف عن الإمام الرازى الذى تردد بين موقف الأشاعرة القائلين بالوحدة ، وموقف أبى الحسين

(١) انظر: الأبيكار ١ / ١٨٠ ، وغاية المرام ص ٨٤ .

(٢) انظر: غاية المرام ص ٧٩-٨٠ ، والأبيكار ١ / ٧٥ ب وما بعدها .

(٣) انظر: الأبيكار ١ / ٧٢ ب .

(٤) غاية المرام ل ٣٦ ب ، ٣٧ ، وانظر : الأبيكار ١ / ٨٢ ب حيث يستشهد بمثله أخرى .

(٥) انظر: الاقتصاد ص ٥٩ . (٦) انظر: نهاية الأقدام ص ٢٣٥ .

(٧) انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٦١ - ٢٧٢ .

(٨) غاية المرام ل ٣٥ ب .

البصرى القائل بالتعدد كهشام بن الحكم^(١).

هذا وقد عرض ابن رشد لمسألة (وحدة العلم الإلهي) فأكد ذلك رغم إحاطته بالمعلومات المتكثرة، واعتمد في بيانه على تفرقته الحاسمة بين عالم الغيب وعالم الشهادة^(٢). وقد قال الآمدى أيضا بهذه التفرقة، وقرّر أن العلم القديم غير مشارك للعلم الحادث في حقيقته، ولا ينطبق عليه ما ينطبق على هذا الأخير من الحدود والأوصاف^(٣)، واعتمد على هذه التفرقة في حل كثير من المشكلات حول هذه المسألة، وإن لم يصل إلى المدى الذى ذهب إليه ابن رشد فى ذلك، كما سيتبين فى الفقرة التالية.

د- مشكلات حول العلم :

هناك مشكلات حول تصوّر العلم الإلهي نجمت كلها تقريبا من النظر إليه فى ضوء الاعتبارات الإنسانية، وقياس علم الله - تعالى - على علوم المخلوقين. والآمدى يعرض لبعض هذه المشكلات ويتصدى للإجابة عنها، وهى :

١) لو كان لله - تعالى - علم لوجب أن يكون إما ضروريا أو نظريا. ومعنى ذلك أنه يشبه العلم الحادث فى حقيقته، وذلك ما لا يجوز على الله - تعالى -، ويشير الآمدى إلى أن المعتزلة هم الذين أثاروا هذه الشبهة^(٤).

٢) علم الله - تعالى - كلى لا يتناول الحوادث الجزئية إلا على نحو كلى، وإلا لزم التكرار والتعدد فى ذات الله - تعالى - وهو واحد من كل وجه^(٥)، وقد سبق أن أشار الآمدى إلى أنه الراى الذى ينصره ابن سينا.

٣) العلم الإلهي حادث ومتجدد، ضرورة تجدد موضوعاته، وإلا لزم من قدم العلم قدم المعلومات، أو انقلاب العلم جهلا لعدم مطابقته الواقع. وقد ذكر الآمدى أن هذه الشبهة «هى مستند ضلال الجهمية»^(٦).

(١) انظر : فخر الدين الرازى وآراءه ص ٣١١. (٢) انظر فخر الدين الرازى وآراءه ص ٣١١.

(٣) انظر : غاية المرام ص ٨٠. (٤) انظر : الأباكار ل ١/ ١٧٧.

(٥) انظر : غاية المرام ص ٨٠. (٦) انظر : غاية المرام ل ٣٦ ب.

١- ويرد الآمدى على الاعتراض الاول بأن وصف العلم الإلهى بكونه بديهيا أو نظريا « إنما ينفع أن لو تبين قبوله لهذا الانقسام وإلا فلا . ومجرد القياس على الشاهد فى ذلك مما لا يفيد كما أسلفناه^(١) » . ولكن إذا كان معنى البديهية فى العلم أن يحصل بلا نظر واستدلال، ولا تصح مفارقتها لصاحبه بحال من الأحوال، فإن الآمدى يرى أن هذا هو الشأن فى علم الله سبحانه ، وإن لم يصح إطلاق هذا الوصف عليه لعدم ورود الشرع به . أما إن عني بالبديهية غير ذلك من العلوم الحادثة فلا يصح إطلاقه على الله تعالى^(٢) .

ثم يقرر الآمدى قاعدة تصلح للإجابة عن هذا الإشكال وغيره ، وهى المفارقة التامة بين علم الله - سبحانه - وعلوم البشر، فيقول : « والاشتراك بين العلم القديم والحادث إنما يلزم أن لو اشتركا فيما هو أخص صفة لكل واحد منهما أولا حدما، وليس كذلك ، بل صفة العلم الربانى وجوب تعلقه بسائر المعلومات، من غير تأخر، على وجه التفصيل . وأخص وصف العلم الحادث جواز تعلقه بالمعلومات لا نفس وقوع التعلق . ولا يخفى إذ ذاك انتفاء الاشتراك بينهما »^(٣) .

ويعتمد الآمدى على هذه التفرقة أيضا فى كتابه (الاهكار)^(٤) غير أنه لم يذكر فيه هذا الوصف الهام « من غير تأخر »، أى أن العلم الإلهى سابق لوجود الأشياء على حين أن علم البشر لاحق لها . وهى فكرة عني بها ابن رشد من قبل، كما عني أيضا بتأكيد أن علمه - تعالى - متعلق، ضرورة، بجميع المعلومات على وجه التفصيل^(٥) . وهما فكرتان نجدهما من قبل عند المعتزلة والأشاعرة والماتريدية^(٦)، وإن لم تؤسس عندهم بصورة واضحة على مبدأ التفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة كما هو الحال عند الآمدى وابن رشد^(٧) .

غير أن الأمر الذى ينفرد به ابن رشد ولا نجدّه عند المتكلمين ومنهم الآمدى هو ما

(١) غاية المرام ل ٣٦ ب . (٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) غاية المرام ل ٣٦ ب . (٤) انظره ل ١٧٧/١ .

(٥) انظر: ابن رشد وفلسفته الدينية ٥٨ - ٦٠ ، ١٢٣ - ١٣٠ ومناهج الأدلة ٥٣ ، ٥٤ ، ونظرية المعرفة عند ابن رشد ١٧٢ - ١٩٧ ، ٢٠١ وما بعدها .

(٦) انظر : الأشعري أبو الحسن ص ١٦٠ وشرح الاصول الخمسة ١٦٠ وبحر الكلام ص ٤ ، ١٦ ، ١٧ .

(٧) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ٥٨ - ٦٠ ، ١٢٣ - ١٣٠ .

قرره ابن رشد - في مجال التفرقة المذكورة - من أن العلم الإلهي سبب في وجود الأشياء وليس كعلمنا مسببا عنها ، ومن ثم وجب أن يكون شاملا ومحيطا بها وسابقا على وجودها، وأن يكون واحدا في نفسه غير متكرر بتكثيرها ولا متجدد بتجدها، وأن يستحيل وصفه بالكلية والجزئية وسائر الاعتبارات الإنسانية التي تنشأ لاحقة له (١). أي أنه استطاع على أساس مبدأ التفرقة ، وخاصة ما يتضمنه من فكرة السببية المشار إليها ، حل جميع المشاكل المتعلقة بالعلم الإلهي . وقد أوضح أستاذنا الدكتور محمود قاسم قيمة هذه الفكرة ، وتأثيرها البالغ على اللاهوت المسيحي واليهودي في القرون الوسطى (٢). كما أشار إلى أن ابن سينا قد لمح هذه الفكرة من قبل، ولكن في صورة غير محددة، كما أنه خلط بها مفهوما فيزيا قتل من قيمتها (٣). ويمكن أن نجد مثل هذه اللمحة عند الغزالي أيضا (٤). ولكن أحدا لم يكتشف قيمة هذه الفكرة (العلم الإلهي سبب في وجود الأشياء) ويعطها دورها في حل المشاكل المتعلقة بالعلم الالهي سوى ابن رشد فيما نعلم .

٢- أما الشبهة الخاصة بالكلييات والجزئيات ، وهي التي سُمّمت الجو ضد الفلسفة، واستند إليها الغزالي - ضمن ما استند إليه - في تكفير الفلاسفة الإسلاميين (٥)؛ فإنما نشأت من توهم التكرر والتعدد في العلم الإلهي بسبب تعدد متعلقاته وتكثيرها، وقد بين الآمدى وحدة العلم واستحالة تكثره بما أنه سابق على وجود المعلومات المتكررة نفسها ، ومن ثم تنتفي هذه الشبهة القائمة على توهم التجدد والحدوث في علم الله تعالى . ولعلها هي الأساس البعيد لهذه الشبهة التي نناقشها ، فإن الجزئيات المتجددة حادثة بعد العلم ، فلو قلنا إن العلم يتناولها بوصفها هذا للزم حدوثه وتجده تبعاً لها؛ ومن ثم كان العلم الإلهي كلياً لا جزئياً . ولذا يركز الآمدى في رده هنا على فكرة سبق العلم للأشياء؛ لأنها هي التي تبطل كلتا الشبهتين المشار إليهما : « السابق هو العلم بأن سيكون والعلوم بأن سيكون هو نفس العلم بكونه في وقت الكون من غير تجدد ولا كثرة . وإنما المتجدد هو

(١) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ٢٠٨ - ٢١٣ .

(٣) انظر : المرجع السابق ١٤٨ ، ١٤٩ وانظر أيضا الإشارات والتنبيهات ٧٠٩/٣ .

(٤) انظر : المقصد الاسنى ص ٥٢ ومعارج القدس ص ١٤٤ .

(٥) انظر : المنقذ من الضلال ص ١١٥ .

نفس المتعلق به . وذلك مما لا يوجب تجدد المتعلق بعد سبق العلم بوقوعه وفرض استمراره إلى ذلك الوقت ^(١) . وبضرب الآمدى لذلك مثالا : « إن من علم بالجزم بأن سيقوم زيد مثلا فى الوقت الفلانى فإنه لا يجد نفسه محتاجة إلى علم متجدد بوقوعه فى ذلك الوقت إذا انتهى إليه ، وفرضنا بقاء علمه السابق إلى ذلك الوقت ^(٢) . وهى فكرة لجدها عند الاشاعة قبل الآمدى وبعده ، وربما استند بعضهم إلى هذا المثال أو قريب منه ^(٣) .

ولكن قد يجد المرء فى نفسه فرقا بين العلم السابق حتى لو كان جازما والعلم اللاحق المشاهد . وبشرح الآمدى هذا الفرق بقوله : « وما يجده الإنسان من نفسه من التفرقة بين قبل الكون وبعده ، فإنما هو عائد إلى إدراكات حسية وأمور خارجية عن العلم لم تكن قبل الكون ، أما فى نفس العلم فلا ^(٤) » إن العلم الإلهى أزل على وجود الأشياء ؛ ومن ثم لا يتجدد معها ، وبالتالي فلا شأن له بالكلية والجزئية والاعتبارات التى ينتزعها العقل الإنسانى من الأشياء فيما بعد ، إنه علم غير زمانى ، ولذا « فهو مع وحدته محيط بالأشياء ومع إحاطته واحد ^(٥) » . كما يقول الشهرستانى .

٣- ويشير الآمدى إلى أن هذه الردود السابقة تدفع شبهة الجهمية أيضا ، فما دام العلم سابقا على وجود الأشياء فكيف يتجدد بحدوثها ؟ غير أنه يضيف إلى ذلك أن القول بحدوث العلم يقضى إلى تسلسل العلوم الحادثة وهو محال ^(٦) . ثم يلزم القائلين بحدوث العلم بما ذهب إليه بعضهم من أن العلم سابق على المعلوم بشيء يسير - وهو رأى ينسب إلى هشام بن الحكم وغيره ^(٧) - فيقول لهم : متى سلمتم بسبقه فمعنى ذلك أنه غير مرتبط بحدوث موضوعه ، ولا فرق عندئذ بين السبق بوقت يسير والسبق بوقت غير مستناه ^(٨) . وهو - فى الحق - إلزام قوى ، وبدل من جهة أخرى على إحاطته بمذاهب القوم .

(١) انظر : غاية المرام ص ٨١-٨٢ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) انظر : الأشعرى أبو الحسن ١٦٠ ، ١٦١ ، ونهاية الأقدام ٢١٨ - ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ وشرح النسفية ٢٧٥ ،

٢٧٦ وشرح العنصرية ١٠٩ - ١٣٩ .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٨٢ .

(٥) نهاية الأقدام ص ٢٣٢ .

(٦) انظر : غاية المرام ص ٨٣ .

(٧) انظر : مقالات الإسلاميين ١٦٤/٢ ، ونهاية الأقدام ٢٢٠ ونشأة الفكر ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٨) انظر : غاية المرام ص ٨٢-٨٣ .

وهكذا نجد أن الآمدى يستند فى علاجه لهذه المشكلات الثلاث على التفرقة بين علم الله وعلم البشر ، التى لجدها عند ابن رشد قبله مع البعد الخاص الذى انفرد به هذا الأخير وهو أن العلم الإلهى سبب فى وجود الأشياء، أما علوم البشر فمُسَبَّبة عنها كما سبق . فضلا عما يبيده من سماحة وعطف إزاء العوام إذ يوصى بعدم الإلحاح . معهم على قدم العلم وسائر الصفات مع اقتناعه به ، حتى لا تعرض عقولهم لازمة الجمع بين قدم الصفات وحدوث متعلقاتها^(١) .

* * *

(١) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٢٧ - ١٣٠ ، ومقدمة مناهج الأدلة ص ٥٤ ، ٥٥ .

٣- صفة القدرة

أ - معناها :

إذا كانت الإرادة هي ما يتأتى به التخصيص والتمييز ، والعلم ما يتأتى به الإحاطة والانكشاف ، فإن القدرة « عبارة عن صفة وجودية من شأنها تأتى الإيجاد والإحداث بها ، على وجه يتصور ممن قامت به الفعل بدلا من الترك ، والترك بدلا عن الفعل .. »^(١) . وتلك هي الصفات الثلاث التي يعنى بها الأشاعرة لتأكيد أبرز خصائص الألوهية في نظرهم ؛ وهي القدرة على الاختراع والإيجاد والانفراد بهما .

ويوضح الآمدى هذا التعريف بقوله : « ليست القدرة عبارة عما يلزمه الإيجاد ، بل ما يتأتى به الإيجاد »^(٢) . وإذن فلا محل للقول بلزوم قدم المقدرات من قدم القدرة . ثم يؤكد أنها معنى وجودى قديم ، قائم بالذات ، متحد لاكثرية فيه ، متعلق بجميع المقدورات ، غير متناه بالنظر إلى ذاته ولا بالنظر إلى متعلقاته . كما سبق بيانه في الصفتين السابقتين^(٣) .

ومما يلفت النظر في بيان الآمدى لمعنى القدرة أنه يعرض عن الرأى الذى مال إليه الرازى في بعض كتبه ؛ إذ فسرها بقدرته - تعالى - على الفعل فقط ، أما الترك فهو بقاء على العدم فلا يستند إلى الصفة المؤثرة ، مما انتقده عليه بعض الباحثين قائلا : « إن القرآن يدل على أن الله يقدر على الترك ﴿ ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورها من دابة ﴾ فالترك ههنا مقدور لله ، وهو شبيه بالفعل ، بل الترك فعل سلبى^(٤) » . والحق أن القادر هو الذى يفعل إذا شاء ، ويترك إن لم يشأ - كما يقول الإمام الغزالي^(٥) . بل هو الذى إن شاء أن يفعل فعل ، وإن شاء أن يترك ترك - كما يقول ابن الوزير اليماني - مقترحا تعديل الصيغة المشهورة : « ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » إلى « ما شاء الله كان وما شاء ألا يكون لا يكون » ، مالم يثبت رفعها إلى النبى ﷺ^(٦) .

(١) الأبكار ٥٨/١ ب . (٢) غاية المرام ١٣٨ ، ب .

(٣) انظر : المرجع السابق نفس الصفحة ، والأبكار ٥٩/١ ب .

(٤) هو المرحوم الأستاذ صالح الزركان في بحثه : (فخر الدين الرازى وآراؤه) ص ٣٠٠ .

(٥) انظر : المقصد الاسنى ص ٨٦ ، ومعارج القدس ١٤٦ .

(٦) انظر إيقار الحق على الخلق ص ٢٤٧ .

ب- الاستدلال عليها :

يحيل الآمدى فى غاية المرام ، بشأن إثبات هذه الصفة - على ما أسلفه فى مسألتى « العلم والإرادة » والقدر المشترك بين هاتين المسألتين ، والذي يصلح هنا فى هذه الصفة هو « دليل الكمال » واعتقد أنه يشير إليه .

١- أما فى « الأبكار » فقد بدا هذا المبحث بالإشارة إلى استدلال بعض الأصحاب بالنصوص السمعية ، من نحو قوله - تعالى - : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾^(١) ، وهو على كل شيء قدير^(٢) . وعقب عليه بقوله : « وبالجملة فطريق الاستدلال فى هذا الباب بالنصوص المذكورة لا يخرج عن الظن والتخمين وهو غير مكفى به فى اليقينيّات »^(٣) . وهو ما يعكس موقفه من الدليل السمعى كما أوضحته فى الباب السابق .

٢- ثم عرض بعد ذلك الدليل العقلى القائم على ثبوت حدوث العالم واحتياجه إلى سبب من خارجه ، أى إلى الفاعل المؤثر وهو الله ، إلا أنه لا يستند إلى مجرد ذاته - تعالى - إلا للزم قدم العالم ولوازم أخرى باطلة ، فوجب استناده إليها مع صفة أخرى يتأتى بها الإيجاد والإعدام وفقاً للإرادة والعلم وهى القدرة ، ولابد أن تكون معنى وجوديا قديماً قائماً بالذات مثل ما سبق بيانه فى الإرادة والعلم^(٤) .

وهذا الدليل لا يختلف عما عرضه فى المآخذ ونسبه إلى جمهور الأصحاب^(٥) ، وإذن فهو مع معارضته للاستناد إلى الدليل السمعى يقلد جمهور أصحابه فى الاستناد إلى هذا الدليل الأخير . ولعل موقفه فى « غاية المرام » حيث يؤثر الاستدلال عليها بدليل الكمال ، أكثر توفيقاً وإقناعاً .

ج- شمول القدرة الإلهية وانفرادها بالتأثير :

يقرر الآمدى أن قدرة الله - تعالى - لا تتعلق إلا بالممكنات إذ الواجب لا يحتاج إلى مؤثر من خارجه والمستحيل لا يقبل الحصول^(٦) ، إما الممكنات كلها فهى مقدورة لله - تعالى - ولا تتحقق إلا بتأثيره وحده .

(١) الآية ٥٨ من سورة الداريات .

(٢) الآية ١٢٠ من سورة المائدة، ومثلها كثير فى آيات القرآن الكريم .

(٣) الأبكار ١ / ١٥٩ . (٤) انظر : الأبكار ١ / ٥٨ ب - ٥٩ ب .

(٥) انظر المآخذ ل ٣٨ ، ١٣٩ . (٦) انظر : الأبكار ١ / ١٦١ ب ، غاية المرام ص ٨٧ .

ويعرض الآمدى - فى هذا الصدد - لما يورده الخصوم من اعتراضات على مبدأ
عمومية القدرة وشمولها لكل الممكنات . وأهم هذه الاعتراضات ما يأتى ، فيما يبدو ،
من جانب المعتزلة ، إذ يقولون :

(١) كيف تدعون أن كل ممكن مقدور لله - تعالى - ألا يلزم من هذا أن تكون أفعال
العباد والحيوانات الاختيارية المقدورة لهم مقدورة له أيضاً ، أى أن يقع مقدور بين قادرين
وانتم لا تسلمون به ؟ (١) .

ب) إنا نشاهد أن أكثر الموجودات يتولد بعضها من بعض ، كتولد حركة الخاتم عند
حركة اليد ، وكذا كل متحرك بحركة ما هو قائم به ملازم له (٢) .

ويرجى الآمدى الجواب عن المسألة الأولى إلى حين تعرضه لأفعال العباد (٣) . أما
الثانية فيتصدى لها متسائلاً عن معنى « التولد » هل يريدون به أن حركة الخاتم كامنة فى
اليد وتظهر عند حركتها كما يظهر الجنين فى بطن أمه ؟ .

إن أرادوا هذا وهو المعنى الظاهر للفظ التولد ، فالمشاهدة لا تدل عليه كما زعموا ،
وكل ما نشاهده هو مجرد التلازم بين الحركتين ، وهذا لا يعتبر فى الاصطلاح اللغوى
تولداً ، على أنه من الجائز أن يتلازم أمران وكلاهما مخلوق لشيء ثالث كعلمنا وحياتنا ،
فهما متلازمان تلازم الشرط والمشروط . أو كالنار والتسخين وهما متلازمان تلازماً عادياً ،
ومع ذلك فكل أولئك مخلوق لله - عز وجل (٤) .

أما ادعاؤهم أنها لو كانت مستندة لقدرة الله وليست تابعة لحركة اليد لوجدت عند
سكونها فهو خطأ ؛ لأنه كما تتوقف حركة الخاتم على حركة اليد ، ولا توجد إلا معها ،
فكذلك تتوقف حركة اليد على حركة الخاتم ولا توجد إلا معها . « فعلى هذا ليس جعل
حركة اليد علة لحركة الخاتم لتوقفها عليها بأولى من العكس ، بل الواجب أنهما معلولان
لعلة واحدة ، وإن قدر تلازمهما فى الوجود » (٥) .

(٢) انظر : غاية المرام ص ٨٦ .

(١) انظر : غاية المرام ص ٨٥ .

(٤) نفس المصدر والصفحة .

(٣) انظر ما سياتى عنها فى الفصل الأخير .

(٥) غاية المرام ل ٣٨ ب ، ٣٩ .

ويتفق الآمدى فى رده هذا مع من سبقوه من شيوخ المذهب^(١)، وهدف الجميع هو تأكيد شمول القدرة الإلهية وانفرداها بالتأثير ، وهو ما صرح به الشهرستاني بعد عرضه لراى الأشاعرة فى القدرة الحادثة : « والسردى دفعا إلى ذلك عموم تعلق قدرة البارى - سبحانه وتعالى - وقادريته »^(٢). وسنعرض لهذا الموضوع فى مناسبات أخرى من هذه الدراسة .

د- تعلق القدرة بخلاف المعلوم :

يختتم الآمدى بحثه لمسألة القدرة فى « غاية المرام » بالتعرض لمسألة « دقيقة » على حد قوله ، وهى : هل يقدر الله - تعالى - على ما علم أنه لا يقع ؟ وهو سؤال يرتبط بسؤال آخر : هل يقع التكليف بالمتنع - او كما يعبر عادة فى كتب الكلام والاصول : هل يقع التكليف بما لا يطاق ؟

ويقرر الآمدى فى ذلك قاعدة تصلح أساسا للبت فى هاتين المسألتين ، بل فى إنهاء الخلاف حولهما بين الأشاعرة والمعتزلة أيضا . فيقول :

إن ما علم الله عدم وقوعه يشتمل على نوعين من المتنعات : المتنوع لذاته كاجتماع الضدين ، وكون الشئ الواحد فى محلين فى وقت واحد . ومنه ما يمتنع حصوله ، لا لذاته ، بل لأمـر خارج ، ويمثل له بوجود عالم آخر وراء هذا العالم أو قبله . فالأول غير مقدور بلا خلاف . أما الثانى فيمكن وصفه بأنه مقدور ، لأن القدرة - من حيث هى قدرة - لا يمتنع تعلقها بما هو - فى نفسه - ممكن ، متى قطع النظر عن غيره . والممكن - من حيث هو ممكن - لا ينبو عن تعلق القدرة به ، وإذن فإطلاق لفظ المقدور عليه جائز عرفا واصطلاحا .

وأما وصفه بأنه غير مقدور بناء على أنه يلزم منه المحال باعتبار أمر خارج ، وهو انقلاب العلم القديم جهلا ، والقول بأن القدرة لا تتعلق به ، أى أنها لا تخصصه بالوجود الفعلى ، فهو أيضا جائز ومقبول ، وإن كان مخالفا للإطلاق المعهود ؛ « فالمنازعة فيه عندئذ

(١) انظر : الأبكار ١/٦٣ ، ب ، والتمهيد ٥٩ - ٦١ ، والإرشاد ٢٣٠ - ٢٣٤ ، ونهاية الاقدام ٥٥ ، ٥٦ ،

(٢) نهاية الاقدام ٨٢ ، وانظر الأشعرى أبو الحسن : ١٠٠ - ١٠٢ ، والفصل لابن حزم ٥٤/٣ وما بعدها .

لا تكون إلا فى إطلاق اللفظ لا فى نفس المعنى»^(١).

وهكذا يفتن الآمدى إلى أن الخلاف حول المسألة - وما يرتبط بها من التكليف بما لا يطاق - إنما هو خلاف لفظى لا حقيقى . وهو يؤكد فكرته هذه فى «الابكار» إذ عرض لقسمى الممتنع وقرر أن الأول منهما «غير مقدور إجماعاً ، أما الثانى فاختلف فيه : فمذهب أئمتنا وأكثر المعتزلة أنه مقدور خلافاً لعباد ، وحاصل النزاع فى هذه المسألة آيل للعبارة»^(٢).

وقد سبق أن أشرت - فى مسألة الإرادة إلى ما حكاه «ابن الوزير» من رجوع المعتزلة عن قولهم : «إن هداية العصاة أو الكفار غير مقدورة لله - تعالى - وإنهم رجعوا إلى قول أهل السنة فى هذا ، بعد التعسف الشديد فى تأويل القرآن والسنة ، واجتمعت الكلمة فى الحقيقة على أن الله - تعالى - على كل شىء قدير . وما بقى إلا اللجاج فى المراء بين أهل الكلام»^(٣).

وقد عرض ابن الوزير - أيضاً - لمسألة التكليف بما لا يطاق ورأى أنها والمسألة السابقة «مسألة واحدة وهى المعروفة فى علم الأصول بالممتنع لغيره لا لذاته ، والتكليف بذلك جائز بالإجماع ولا يسمى محالاً وفاقاً ... وقد بين الحلبي الشيعى المعتزلى فى (شرح مختصر المنتهى) أن الذى جوزَه الغزالى هو نفس هذا القدر ، وقد بين ذلك العلامة ابن أبى الحديد فى (شرح نهج البلاغة) . وقد قال السبكي فى (جمع الجوامع) : والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات ، وتسميتهم لهذا الجنس بالممتنع من قبيل المجاز»^(٤) ثم يقول ابن الوزير : «قلت بل ذلك جائز عند المعتزلة وجميع المسلمين إلا من زعم أن الله - تعالى - لا يعلم الغيب ، ممن يدعى الإسلام من الغلاة فى نفى القدر»^(٥).

ثم ينقل عن ابن الحاجب أن التكليف بما لا يطاق إلزام ألزم به الأشعرى ، ولم يقل به صراحة «ثم تعصب له أصحاب الأشعرى على توهم أنه مذهب ، وقدموه على نصوص كتاب الله - تعالى - ونص رسوله»^(٦).

(١) انظر : غاية المرام ص ١٣٩ .

(٢) الابكار ١/ ١٦٤ ، ب .

(٤) السابق : ص ٣٦٣ .

(٣) إنباط الحق على الخلق ص ٢٩٣ .

(٦) نفس المرجع ص ٣٦٥

(٥) نفس المرجع والصفحة .

ولكن إن صح هذا بالنسبة لبعض الأشاعرة ، فإن الآمدى كما رأينا يوضح الموقف ، ويحدد المقصود بقولهم بالتكليف بما لا يطاق ، وبأصل المسألة وهو « كون خلاف المعلوم أزلا ممكنا أو محالا مقدورا أو غير مقدور » .

وينبغي أن نذكر هنا أن الآمدى لم يبتدع القاعدة ، فلها أصل عند شيوخ المذهب منذ الشيخ الأشعرى نفسه^(١) . والجديد عنده هو أنه عمل على رفع الخلاف في هذه المسألة المتعلقة بالقدرة الإلهية ، وما ترتب عليها بشأن التكليف ، باستخدام هذه القاعدة ، وقد تبعه في ذلك بعض المتأخرين^(٢) .

(١) انظر الملح للأشعرى ٩٩ - ١٠٥ ، والتمهيد للباقلاني ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، وأصول الدين للبغدادي ٢١٢ ، ٢١٣ ، ونهاية الأقدام ٤٩٩ .

(٢) انظر هامش ص ٨٧ من غاية المرام .

٤ - صفة الكلام

(١) الخلاف حولها :

لقد طال الخلاف واشتد حول هذه الصفة ، وما يرتبط بها من القول بقدوم القرآن أو حدوثه ، وكونه مخلوقاً أو غير مخلوق ، والآمدى يلخص الآراء فى ذلك :

أ- فاهل الحق ، وهم - فى نظره - الأشاعرة ومن وافقهم ، يقولون بكونه تعالى « متكلماً بكلام قديم أزلى نفسانى أحدى الذات ، ليس بحروف ولا أصوات ، مغاير للعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات » (١) . وهو - أى هذا الكلام القديم نفسه - مع كونه متحد الذات منقسم ، ولكن باعتبار المتعلقات ، كما سيأتى بيانه .

وهكذا يصور الآمدى مذهب الأشاعرة فى إثبات الكلام النفسانى صفة قديمة أزلية قائمة بذات الله ، واعتبار الكلام اللفظى - الذى هو الآيات والصور التى جاء بها جبريل إلى محمد ﷺ وغيره من الرسل - تعبيراً عن هذا المعنى القديم الواحد أو - بالأحرى - متعلقات له حادثة مخلوقة لله تعالى ، وهى مع ذلك معجزة لإحكامها وبلاغتها ولما تدل عليه .

وهذا هو الذى اختاره الأشاعرة بعد شيخهم الأول الذى تمسك بموقف الإمام أحمد بن حنبل والسلف فى القول بأن القرآن كله كلام الله ، وهو غير مخلوق ، ولم يفرق فى ذلك بين لفظ ومعنى كما فعل أتباعه (٢) ، بل نص على منع القول بأن لفظ القرآن مخلوق أو حتى من التوقف فى ذلك (٣) .

ويبدو أن هذا التحول عن رأى الأشعرى إلى موقف ابن كلاب بدأ بالباقلانى ؛ فقد ذكر ابن تيمية فى « فتاواه » أن القاضى أبابكر الباقلانى تكلم فى مسألة خلق القرآن فى ثلاثة مجلدات من كتابه الكبير « النقص » ، وهو فى أربعين سفراً ، « وتكلم على القائلين بقدوم الحروف . وقال : من زعم أن السنين من (بسم) الواقعة بعد الباء ، والميم بعد

(١) غاية المرام ص ٣٩ ب ، ومثله فى الأباكر ١/ ٧٢ ب ، والإحكام ٣/ ٥ ، ٦ .

(٢) انظر : الإبانة ص ٩ ، ٢٣ ولللمع ص ٣٣ وما بعدها ، وانظر أيضاً مقدمة مناهج الأدلة ص ٦٦ - ٧٠ ، والأشعرى أبو الحسن ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) انظر : الإبانة ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ وما بعدها ومقالات الإسلاميين ١/ ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ومقدمة مناهج الأدلة ص ٦٦ .

السين الواقعة بعد الباء ، لا أول له فقد خرج عن المعقول . . ثم يرد عليه ابن تيمية بعد ذلك (١).

والآمدى يحاول أن يوفق بين آراء أبى الحسن وآراء أتباعه ، رغم صعوبة ذلك كما سنبين ، ولكنه لم ينسب إليه صراحة القول بالكلام النفسى ، كما فعل الشهرستانى مثلاً فى « نهاية الأقدام » (٢) ، وابن أبى العزفى « شرح الطحاوية » (٣).

أما نظرية التفرقة بين كلام نفسى قديم ، وآخر لفظى حادث ، فتنسب إلى ابن كلاب وإلى أبى حنيفة من قبله (٤) ، والنصوص المنسوبة إليه تساعد على ذلك (٥) ، أما ما نسب إليه ، من إطلاق القول بخلق القرآن كله (٦) ، فهو متعارض مع النصوص الأخرى التى تؤكد غير ذلك (٧) ، فضلاً عن أنها أخبار مطعون فيها (٨) . ولكن إن صحت فلها محامل عدة ، منها القول بأن اللفظ مخلوق والمعنى قديم وهو الأقرب ، أو ما قاله السلف من أن القرآن غير مخلوق بلفظه ومعناه إلا أن المداد والرق وأصوات القارئین كلها حادثة مخلوقة ، فإنه لم يقل أحد بأن ذلك كله قديم قائم بذات الله إلا الحشوية من غلاة المشبهة الذين غلا بعضهم فقال : إن الجلد والغلاف أيضاً قديمان (٩) .

وقد أخذ بنظرية التفرقة هذه - عدا الأشاعرة - الماتريدية منذ شيخهم الأول (١٠) ، والفيلسوف ابن رشد (١١) ، وجماهير من متأخري أهل السنة (١٢) ، إلا ابن تيمية وأتباعه

- (١) فتاوى ابن تيمية ١٨٨/٥ . (٢) نهاية الأقدام ٣٢٠ ، ٣٢١ .
 (٣) انظر : شرح الطحاوية ١٠٥ . (٤) انظر : نشأة الفكر ١ / ٢٣٨ ، ٢٨١ - ٢٨٦ .
 (٥) انظر : الفقه الأكبر ص ٢ ، ٣ . (٦) انظر : الإبانة ص ٣٥ وما بعدها .
 (٧) انظر : الفقه الأكبر ٢ ، ٣ ، والإبانة ٣٥ - ٣٩ وما بعدها وفخر الدين الرازى وآراؤه ٣٢٦ .
 (٨) يعلق الشيخ زاهد الكوثرى على نسخة من كتاب الإبانة بخطه منتقداً الخبر الذى أورده الأشعرى عن قول أبى حنيفة بخلق القرآن بأن فيه أبا نعيم ضرار بن صرد الكذاب المعروف ، كما وقع فى الخطيب وغيره التصريح بذلك ، وسليماً - وليس سليمان - كما فى النسخة المشار إليها - والكلام فيه معروف ، ثم بضيف : والقول بخلق القرآن حدث بعد وفاة حماد بمدة كما يظهر من شرح السنة للالكلى وغيره فظهر بذلك ما فى السند والخبر من الاختلال ، وانظر : الإبانة ص ٣٥ - ٣٩ .
 (٩) انظر : ابن تيمية السلفى ص ١٢٥ - ١٣٨ .
 (١٠) انظر : بحر الكلام للنسفى ٢٩ - ٣٤ ومقدمة مناهج الأدلة ص ٧٠ والعقيدة والشرعية فى الإسلام ١١٦ ، ١١٧ .
 (١١) انظر : مناهج الأدلة ١٦٢ - ١٦٤ ومقدمته ٧١ ، ٧٢ .
 (١٢) انظر : الموافقة ١٣٧ / ٢ ونشأة الفكر ٢٨٩ / ١ ، ٢٩١ وما بعدها ومقدمة مناهج الأدلة ٧٠ ، ٧١ .

الذين قالوا : الكلام صفة قديمة ذاتية أزلية ، وهو فى الوقت نفسه صفة فعلية ، متعلقة بمشيئة الله وقدرته ، يتكلم إذا شاء ، وهو بالاعتبار الأول قديم ، وبالاعتبار الثانى حادث متجدد ، وإن لم يكن له أول ، وإن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت ولكن غير مشبه لحروفنا . ويؤكدون أن هذا هو قول السلف وأهل الحديث والسنة (١) .

ولكن بعض العلماء عدل عن قول من قال : اللفظ حادث والمعنى قديم ، وعمن قال : الصوت والحرف قديمان أيضا ، واكتفى بما عليه جمهور المسلمين من أن القرآن كلام الله ، « وأما كونه مخلوقا أو بحرف أو صوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئا من هذا » (٢) وقد نسب مثل هذا إلى الإمام أحمد نفسه (٣) .

ب- ثم يتعرض الآمدى لمخالفى المذهب الحق - فى نظره - فيقسمهم إلى نفاة للصفة الكلامية ومثبتين لها ، أما النفاة فهم فى نظره الفلاسفة الذين أنكروا الكلام الإلهى نفسيا ولفظيا (٤) ، ولم يقولوا إن الله متكلم إلا بضرب من المجاز ، أى أنه يسخر الكائنات لإرادته ، أى أنه متكلم بلسان الحال ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين ﴾ (٥) .

أما الوحى الذى يتلقاه الأنبياء فهم لتصفية نفوسهم يستطيعون الاطلاع على بعض الأمور الغيبية ، تفيض عليهم من النفوس العلوية ، وقد يستمعون أثناء ذلك من الأصوات ويرون من الصور المتخيلة مثل ما يقع للنائم فى منامه ، إنها رؤية داخلية وسماع داخلى ولا شىء وراء ذلك (٦) .

هكذا يحكى الآمدى مذهب فلاسفة الإسلام فى الوحى والنبوة ، وهو يتفق مع ما يقوله ابن سينا والفارابى (٧) .

(١) انظر : الموافقة ١٣٧/٢ وشرح الطحاوية ١٠٤ ، ١٢٤ وابن تيمية السلفى ١٢٠ - ١٣٣ .

(٢) ابن تيمية السلفى ص ١٣٣ . (٣) المعتزلة لجار الله ص ٧٦ .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٨٨ . (٥) الآية رقم ١١ من سورة فصلت ، وانظر : غاية المرام ص ٨٨ .

(٦) انظر : غاية المرام ص ٩٢-٩٣ ، والأبكار ١/٧٤ ب .

(٧) انظر : تسع رسائل فى الحكمة ٢٥ - ٢٩ ، ٦٣ - ٦٧ ، والنجاة ١٦٧ - ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ومنهج وتطبيقه ص ٨١ وما بعدها ، وابن سينا بين الدين والفلسفة ص ١٣٧ - ١٤٣ ، وشرح الطحاوية ص ١٠٥ والاقتصاد

ج- ويعتبر الآمدى أن سائر الفرق بعد ذلك تثبت هذه الصفة لله ، وإن اختلف تصورهم لها ، وهو يشبه في هذا الشهرستانى الذى يقول : « ولم نجد فى الملة الإسلامية من يخالفنا فى كون البارئ تعالى متكلمًا بكلام ، ولم يخالفنا فى ذلك إلا الفلاسفة والصائبة ومنكرو النبوات »^(١) . وهذا موقف يختلف على كل حال عن اتهام الأشعرى للمعتزلة بالتعطيل وإنكار الصفات^(٢) ، بل إن الآمدى ليبلغ فى إنصاف المعتزلة إلى حد الدفاع عنهم أحيانا ضد بعض الأصحاب الذين يلزمونهم بما لا يلزمهم^(٣) .

ولكن هذه الفرق - مع إثباتهم للكلام - افترقوا :

١) فقال بعضهم : إن الكلام قد يطلق على القدرة على التكلم ، وقد يطلق على الأقوال والعبارات ، وعلى كلا الاعتبارين فهو قائم بذات الرب تعالى^(٤) ، وإن كان باعتبار الأول قديما متحدا وبالثنائى حادثا متكترا ، وهؤلاء هم الكرامية^(٥) ، كما ينص الآمدى على ذلك وهذا نقل دقيق لمذهبهم^(٦) ، ويلاحظ أنهم لا يعترفون بكلام النفس ، والقديم عندهم هو مجرد القدرة على الكلام .

٢) وقال البعض الآخر بأن الكلام هو « المركب من الحروف والأصوات ، المجانس للأقوال الدالة والعبارات »^(٧) ، أى أنهم لا يعترفون أيضا بالكلام النفسى ، وأنهم يماثلون بين الغيب والشهادة ، ولا يفهمون كلاما غير المسموع من اللفظ ذى الحروف والمقاطع الصوتية ، غير أنه يذكر أن هؤلاء أيضا طائفتان :

أولاهما : الحشوية الذين ذهبوا إلى أن هذا الكلام بحروفه وأصواته قديم قائم بذات الرب عز وجل^(٨) . وهذا رأى بعض الحنابلة وغيرهم من أدياء السلفية وغلاة المثبتين للصفات^(٩) . وأما رأى السلف الحقيقى فهو أن القرآن كلام الله غير مخلوق بلفظه ومعناه ، إلا أنهم لا يماثلون بين كلام الخالق وكلام المخلوق . وقد أنكر ابن تيمية أن يكون

(١) نهاية الأقدام ص ٢٦٨ (٢) الإبانة ص ٥٤ وما بعدها ومناهج الأدلة (المقدمة) ص ٥١ ، ٥٢

(٣) انظر : الأبيكار ١/ ١٧٣ ، غاية المرام ص ٩٤ . (٤) غاية المرام ل ٣٩ ب .

(٥) انظر : غاية المرام ص ٨٩ .

(٦) انظر : الملل والنحل ١/ ١٦٤ ، ونهاية الأقدام ٢٨٨ والفرق بين الفرق ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وشرح الطحاوية

١٠٥ ، ونشأة الفكر ١/ ٢٢٣-٢٢٦ . (٧) انظر : غاية المرام ص ٨٨ .

(٨) انظر : غاية المرام ص ٨٨ . (٩) انظر : المواقف ٨/ ٩٢ .

الحرف والصوت المعينان قديمين ، أو أن يكون هذا هو قول السلف ، وقال - فى تفسير سورة الإخلاص - : « إن أبا حامد فى الإحياء سمع ما يضاف إلى الحنابلة ، وقالته طائفة منهم ومن غيرهم من الشافعية والمالكية ، من قدم الأصوات المسموعة من القراء ، وأن الحروف المتعاقبة أزلية ... وهذا مما لا يخص الحنابلة ولا تخلو منه طائفة » (١) . ويقول - فى الفتاوى - : « إن القرآن كلام الله تعالى ، تكلم به سبحانه ، وهو منه وقائم به ، وما كان كذلك لم يكن مخلوقا ، إنما المخلوق ما يخلقه من الأعيان الحديثة وصفاتها » (٢) .

وأما الباقيون : فذهبوا إلى أنه حادث موجود بعد عدم مخلوق لله تعالى ، وليس قائما بذاته سبحانه وهؤلاء - فى نظره - هم المعتزلة . وقد عرض لموقفهم بالتفصيل فى الأبهكار (٣) ، وبين اتفاقهم على أن الكلام صفة فعلية لا ذاتية ، وهذا ما يقرره المعتزلة أنفسهم (٤) ، والخوارج وقد نقل الأشعرى إجماعهم على خلق القرآن (٥) ، والإمامية وهذا ما تنسبه إليهم المصادر القديمة والدراسات الحديثة (٦) .

ب- إثبات الكلام صفة ذاتية لله تعالى :

وبعد هذا العرض الدقيق لآراء الفرق المختلفة ، يتعرض الآمدى للأدلة التى اعتمد عليها جمهور المتكلمين لإثبات أن الكلام صفة ذاتية لله عز وجل ، وينقدها ، فمن ذلك :
١ () إذا كان الله خالق العباد فالعقل يقضى بجواز تكليفه إياهم أمرا ونهيا ، فإذا كان هذا الطلب الموجه إليهم قديما فهو المطلوب ، وإلا لزم التسلسل وهو باطل ، فوجب استناده إلى صفة قديمة قائمة بذات الرب تعالى ، قطعاً للتسلسل (٧) .

(١) تفسير سورة الإخلاص ١٠١ وانظر : نقض المنطق ص ١١٨ وما بعدها .

(٢) فتاوى ابن تيمية ٤٧/٥ والموافقة ٦٤/٢ ، ١٦٨ وما بعدها .

(٣) انظر : الأبهكار ٧٣ ب .

(٤) انظر : المعنى ٦/٧ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٥٨ ، ٨٤ ، ٢٠٨ ، وشرح الأصول الخمسة ٥٢٩ - ٥٤٨ .

(٥) المقالات ١/١٨٩ ، وانظر : تاريخ فلسفة الإسلام د/ هويدى ١/٦٤ - ٦٦ .

(٦) انظر : الأبهكار ١/١٧٣ ، ومقالات الإسلاميين ١/٣٦٦ والموافقة لابن تيمية ١/٦٣ ، ٦٤ ، ونشأة الفكر

(٧) انظر : الأبهكار ١/٩٠ ب . ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٩٢ .

ويرى الآمدى أن هذا الاستدلال مصادرة على المطلوب ، فالمعتزلة مثلا يسلّمون بالأمر الإلهي ولكن يجعلونه نفس الإرادة الحادثة ، ويرفضون كون الكلام صفة نفسية قديمة، ويقولون بأن الكلام المحتوى على الأمر مخلوق لله تعالى ، وفعل من أفعاله الحادثة، ولم يلزم من التسليم بالأمر الإلهي القول بالكلام القديم القائم بذاته تعالى^(١) . وقد ذهب بعض الأشاعرة أنفسهم إلى ذلك كالإمام الرازي في بعض كتبه^(٢) .

وقد سبق للإمام الغزالي أن وصف هذا الدليل بأنه مصادرة على المطلوب^(٣)، ولكن الشهرستاني- بعده - ارتضاه^(٤) ، وحاول أن يدعم به الدليل الأشعري المشهور الذي سنعرضه بعد دليل الإسفرائيني .

٢) الباري - تعالى - متصف بالعلم ، ومن علم شيئا يستحيل ألا يخبر به، فالعلم والإخبار متلازمان والإخبار إنما يكون بالكلام^(٥) وقد نسب الشهرستاني هذا الدليل إلى الأسفرائيني ودافع عنه^(٦) .

ويرى الآمدى أنه - كسابقه - مصادرة على المطلوب ، إذ لا دليل على أن كل من علم شيئا يجب أن يخبر به ، وحتى لو صح ذلك فيما بيننا فما الدليل على صحته بالنسبة لله عز وجل؟^(٧) .

٣) ثم يعرض دليل الأشعري^(٨) ويسميه (الطريق المشهور) وقد سماه الشهرستاني (طريق الأشعرية) : الباري تعالى حتى فلو لم يكن متصفا بالكلام لاتصف بالخرس ، وهو نقص ينافي معنى الألوهية^(٩) .

ويشير الآمدى إلى أن هذا الدليل قائم على أساس أنه ما لم يثبت الشيء ثبت ضده^(١٠) ، وهي طريقة باطلة عنده ، كما سبق بيانه في الأحكام العامة للصفات ، وأشار

(١) انظر : غاية المرام ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) انظر : المتأخذ ل ٤٥ ب - ٤٦ ب ، وفخر الدين الرازي وآراؤه ص ٣٣٤ .

(٣) الاقتصاد ٦٨ . (٤) نهاية الأقدام ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٥) الأبهكار ١ / ٨٨ ، وغاية المرام ص ٩٠ . (٦) نهاية الأقدام ٢٦٩ . (٧) انظر : والأبهكار ١٨٨ .

(٨) انظره في اللمع ص ٣٦ ، ٤٢ والإبانة ص ٢٥ وانظر أيضا مقدمة مناهج الأدلة ٦٨ .

(٩) انظر : الأبهكار ١ / ١٨٨ ، ب ، وغاية المرام ص ٩٠ . (١٠) نفس المصدر والصفحة .

الشهرستاني إلى نقد البعض لهذا الدليل بأنه غير برهاني وغير مطرد^(١). كما انتقده ابن حزم من قبل بأنه يقوم على الماثلة بين الغائب والشاهد^(٢).

٤) يذكر الآمدي أن بعض الأصحاب حين أحس بضعف هذه الأدلة العقلية آثر الاستدلال على الكلام بالأدلة السمعية ، وهذا ما فعله الرازي في بعض كتبه^(٣).

ولكن الآمدي يرى أن حاصل الاستدلال على ثبوت الكلام بهذه الطريقة ، يرجع إلى ما الاستدلال به فرع ثبوت الكلام ، وهو دور ممتنع ، وتلك مسألة سبق بيانها في الباب السابق^(٤).

غير أن الإمام الرازي - مع تسليمه بفكرة الدور - يرى أنه يمكن الاستدلال على صفة الكلام بالنصوص الشرعية ، لأنها ليست في نظره من الأصول التي تتوقف عليها صحة النبوة ، «لأننا إذا علمنا عدم جواز ظهور المعجزة على يد الكاذب علمنا صدق الرسول، سواء علمنا كلام الله - تعالى - أم لم نعلمه»^(٥). أما الغزالي فيقول : «ومن رام إثبات الكلام بالإجماع أو بقول الرسول فقد سام نفسه خطة خسف ومن أنكر كون الباري متكلماً فبالضرورة ينكر تصور الرسول»^(٦).

ويخلص الآمدي من نقده هذا إلى أن الاستدلال السليم في هذا الباب هو الذي يقوم على قاعدة الكمال؛ فالتكلم أكمل من غير المتكلم ، والله - تعالى - أولى بكل كمال^(٧)، وقد سبق للغزالي أن اعتمد عليها في إثبات صفة الكلام^(٨).

ثم يدعم الآمدي هذا الاستدلال بفكرة أخرى^(٩) سبق أن عرضها في «الابكار» واعتمد عليها وحدها دون قاعدة الكمال ، حيث قال : « والمعتمد في ذلك أن يقال : أجمع أهل الملل قاطبة على وقوع البعثة وتبليغ الرسل - إلى الكافة - أنواع التكليف ، ولو

(١) نهاية الأقدام ٢٧٠ . (٢) الفصل ٩/٣ .

(٣) انظر : المحصل ١٢٤ والأربعين : ١٧٠ ، ١٧٢ وفخر الدين الرازي وآراؤه ص ٣٢٩ ، ٣٣٢ .

(٤) انظر : نقده التفصيلي للأدلة السمعية على إثبات الكلام في الابكار ١/ ١٨٥-١٨٧ ، وقارن غاية المرام

ص ٩٠-٩١ . (٥) فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٣٣٣ .

(٦) الاقتصاد ص ٦٨ . (٧) انظر : الابكار ١/ ١٩٢ .

(٨) الاقتصاد ص ٦٨ . (٩) انظر : غاية المرام ص ٩١ .

لم يكن لله تعالى كلام لما تحقق معنى التبليغ والرسالة ، فإنه لا معنى للرسول إلا المبلغ لكلام المرسل ، فلو لم يكن لله - تعالى - كلام وراء كلام الرسول المخلوق فيه - له عندهم ولله تعالى عندنا - لكان هو الأمر بأمره والنهائي بنهيهِ ... ولما تحقق - أيضا - معنى الطاعة والعبودية لله - تعالى - ... ومن أنكر ذلك من أهل الملل كان محجوجا بما دلت عليه المعجزات القاطعة الدالة على صدق من ظهرت على يده من الرسل المتقدمين الذين شاهد ذلك منهم من حضرهم ، وتواترت أخبارهم إلى من غاب عنهم ...» (١) .

ونلاحظ على هذه الفكرة :

أ) أنها توجد عند الشهرستاني من قبل (٢) ، وأن الآمدى اعتمد عليها لإثبات صفة الكلام في الأبيكار، ولم يشر إلى دليل الكمال . أما في الغاية فهو يعتمد على الدليل المذكور كما سبق ، ويؤيده بهذه الفكرة ، وهذا من مظاهر تطور فكره بالنسبة لمسألة الصفات وطريق إثباتها .

ب) أنها تختلف عن الدليل الأول ، الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين - فيما سبق - في أنها تقوم على تحقق ظاهرة النبوة بالفعل، وإجماع أهل الملل والأديان على حصول الوحي، بينما كان الدليل المشار إليه يعتمد على «تجويز» صدور الأوامر عن الخالق وأن الأمر لا يعنى غير الكلام .

ج) أنها تختلف عن الدليل القائم على النصوص السمعية ، فهو هنا يعتمد فقط على فكرتَي النبوة والوحي في عمومهما ، بصرف النظر عما أنزل على رسول معين ، وينظر إلى مجرد حصولها بصرف النظر عما تتضمنه أو تسفر عنه من نصوص منزلة يعتمد عليها أصحاب الدليل السمعى . ولكن يبقى بعد هذا كله أنه قد يُعترض عليها بمثل ما اعترض به الآمدى على الدليل السمعى ، فإن كثيرا من الناس لا يثبتون النبوة ولا يعترفون بوحي ، ولعل الآمدى نفسه أحس بذلك فقال - بعد عرضه هذه الفكرة في غاية المرام - : «وذلك لازم في حق المعترف بالنبوات المصدق بالرسالات» (٣) .

(١) الأبيكار ١/ ٩٢ ، وكان تلخيصه لهذه الأفكار في غاية المرام ص ٩١ .

(٢) نهاية الأقدام ٢٧٤ - ٢٧٩ . (٣) غاية المرام ل ١٤١ .

بل لعلها لا تلزم المعترفين بالنبوات أيضا ، فالمعتزلة ينفون الكلام باعتباره صفةً نفسية قديمة - وهو ما يريد الآمدى إثباته بهذه الفكرة - مع تسليمهم بالوحى والرسالة ، ولكنهم لا يرون أن الرسالة تستلزم قيام صفة الكلام بذات المرسل وأن التبليغ لا يكون إلا للكلام الذى يقوم به تعالى ، بل هو للكلام الذى خلقه - سبحانه - وحمله للملك لينزل به إلى الرسول كى يبلغه إلى الناس - كما يحكى الآمدى ذلك عنهم^(١) . فإين الإلزام ؟

وإذن فالحجة العقلية الصحيحة لإثبات الكلام هى حجة (الكمال) التى اعتمد عليها الغزالى قبله - كما أشرت - وابن تيمية فيما بعد^(٢) ، أو ذلك الدليل القائم على ثبوت صفتى العلم والقدرة على الاختراع الذى اعتمد عليه ابن رشد فى (مناهج الأدلة) ، وأثبت به كلاماً نفسياً قديماً لله - تعالى - وآخر حادثاً ، وهو الألفاظ المعبرة^(٣) . هذا بالإضافة الى النصوص الشرعية التى تنسب إلى الله الكلام والتكليم بالنسبة لمن ثبت لديه صحة الرسالة وصدق الرسول .

ج- الكلام النفسى : معناه ووحدته وقدمه :

ثم يتعرض الآمدى بعد ذلك لتوضيح المراد بالكلام النفسى ، وللدرد على اعتراضات الخصوم على إثباته صفة لله - تعالى ، ويؤكد من خلال تلك المناقشات قدم الكلام النفسى ووحدته . وهو ينسب الاعتراضات التى يتصدى لها بالرد والتفنيد إلى المعتزلة والفلاسفة^(٤) ومنها :

١ - ولعله أهمها - التشكيك فى أن الكلام كمال لله ؛ لأن الكلام إما أن يكون من قبيل الكلام اللسانى العادى ، وهو « عبارة عن تقطيع الأصوات ، وذلك يستدعى أن يكون البارى جرماً وهو ممتنع »^(٥) ، وإما أن يكون من قبيل ذلك الكلام النفسى وهو غير خارج عن القدرة والإرادة والعلم وليس بصفة جديدة . وما وراء هذين الاحتمالين فغير معقول ولا متصور ، فضلاً عن أن يكون كمالاً يثبت به العقل للبارى تعالى . وهذا اعتراض

(١) انظر : غاية المرام ل ١٤٢ ، ب . (٢) انظر : ابن تيمية السلفى ١٣٠ - ١٣٣ .

(٣) انظر : مناهج الأدلة ١٦٢ - ١٦٤ ومقدمته ص ٧١ ، ٧٢ .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٩١ - ٩٤ . وقد سبقه الشهرستانى فى نسبتها إلى هاتين الطائفتين . انظر : نهاية الأقدام ص

(٥) غاية المرام ل ١٥٠ ، وانظر : الأبهكار ١ / ١٩٣ ، ب . ٢٧٠ ، ٢٧٩ .

ينسبه الآمدى إلى الفلاسفة وإن كان يختلط فيما يبدو بأفكار اعتزالية كتفسير الامر الإلهى بالإرادة^(١) . ثم يعرض بعد ذلك لاعتراضات أخرى ينسبها إلى المعتزلة .

٢) ومنها : المتكلم من فَعَلَ الكلام لا من قام به الكلام ، فالكلام فعل من أفعال الله - تعالى - لا صفة من صفات ذاته .

٣) النصوص السمعية نفسها دالة على حدوث القرآن والكلام الإلهى المنزل المحدث ، فكيف يكون صفة ذاتية قائمة بذات الله تعالى ؟

٤) القرآن معجزة الرسول ﷺ ، فيجب أن يكون - كسائر المعجزات - فعلا لله - تعالى - لا صفة من صفات ذاته .

٥) القرآن المجمع على أنه كلام هو هذا المسموع الملفوظ ، كما صرح القرآن نفسه بذلك فى قوله - تعالى - ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾^(٢) ، فهو إذن لفظ وصوت حادثان ، والحوادث لا تقوم بذات الله - تعالى .

٦) الكلام أمر ونهى وخبر واستخبار ، فكيف يكون الأمر ولا مأمور فى الأزل ، والخبر ولا مخبر عنه ؟ إن هذا يفضى إلى الكذب .

٧) الكلام أمر ونهى وخبر واستخبار ، فإن كان كل ذلك قديما تعددت القدماء ، فكيف تقولون القديم واحد^(٣) ؟

ثم يتصدى للإجابة عنها كما يلى^(٤) :

١- أما الاعتراض الاول فالعقل يقضى بان من له الكلام اكمل ممن ليس له الكلام - كما سبق فى مسألة الارادة تماماً ، وكل ما فى الامر أن ننفى عنه لوازم النقص التى فى البشر من الحاجة ونحوها ، « ونحن لا نريد بالكلام غير المعنى القائم بالنفس ، وهو ما يجد الإنسان من نفسه عند قوله لعبده : ايتنى بطعام أو اسقنى بماء »^(٥) وهذا يسمى كلاما فى اللغة .

(١) انظر : المصدرين السابقين نفس المواضع (٢) سورة التوبة : ٦ .

(٣) انظر : غاية المرام ص ٩١-٩٦ . (٤) غاية المرام ١٤٣ ، ٥٠ ب وانظر : : الأبيكار ١/٩٦ .

(٥) انظر : غاية المرام ص ١٤٣ .

أما تفسير الكلام بالإرادة فهو خطأ ؛ ولنأخذ أحد أقسام الكلام ، وهو الأمر الذى ادعى بعض المتكلمين أنه يرادف الإرادة ، فنجد أن الله تعالى قد يأمر بما لا يريد كتكليفه أبا جهل بالإيمان ، وأمره إبراهيم بذبح ولده ، ويريد ما لم يأمر به كالشروع والمعاصى ؛ إذ الإرادة تخصيص الممكن بزمان وقوعه ، ولو لم يردها لما وقعت .

بل إن ذلك غير صحيح حتى عند المعتزلة المدعين لذلك ، فالله أمر بأفعالنا ولا يمكن أن يردها ؛ لأنها مخلوقة لنا عندهم ، ولو تعلق إرادته بفعل الغير لكانت مجرد تمن وشهوة ، وذلك على الله ممتنع .

وأما القدرة فهي معنى يتأتى به إيجاد الممكن ، فهي أعم من الأمر والنهى اللذين لا يتعلقان إلا ببعض الممكنات ؛ كما أن الأمر - عند القائلين بجواز التكليف بما لا يطاق - أعم من القدرة ، فكيف يكونان متحدتين والعلاقة بينهما إما العموم والخصوص المطلق أو العموم والخصوص الوجيه ؟ .

وأما العلم فإنه أيضا يتعلق بما يتعلق به الأمر والنهى وبما لا يتعلقان به ، فالعلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ وإذن فالعلم غير الكلام .

ثم يقدم الآمدى توضيحا آخر للكلام النفسى ، فيقول : إنه ليس أحاديث النفس « التى هى تقديرات العبارات اللسانية » (١) ، فهذه لا تنصور فى حق من لا يعرف لغة أصلا مع اتصافه بالكلام النفسى ، وهو المعانى التى قد يعبر عنها بالإشارات والرموز ونحوها . فهذا هو المقصود بكلام النفس ، أما الأحاديث المشار إليها فهي كلام لفظى غير أنه يتم وينظم فى الضمير وإن لم يصحبه صوت (٢) .

٢- أما القول بأن المتكلم هو من فعل الكلام ، فهو متعارض مع نطق المحموم فى هذيانه ، ومخاطبة الحجر والذراع المسموم للنبي ص فقد سُمى ذلك كله كلاما ، مع أنه ليس من فعل المتكلم طبقا لأصول المعتزلة أنفسهم (٣) . ويعترض الآمدى بصفة خاصة على « النجارية » الذين يأخذون بمقالة المعتزلة فى شأن الكلام الإلهى ، ويوافقون الأشاعرة فى أن الله - تعالى - خالق لأفعال العباد ، قائلا : « أياكون الله - تعالى - متكلمًا بكلامنا

(١) غاية المرام ل ٤٤ ب . (٢) انظر : غاية المرام ص ١٠٠ ، والابكار ١/ ١٩٤ - ٩٧ ب .

(٣) انظر غاية المرام ص ١٠١ - ١٠٢ ، الإبانة ص ٢٩ - ٣١ ونهاية الأقدام ص ٢٨٤ .

مصوتاً بأصواتنا ، بما أنه فاعل لها باعتراككم ، والمتكلم هو من فعل الكلام ؟ وأيضا لو كان المتكلم هو من فعل الكلام لكان المرید والقادر والعالم كذلك ، ولم تقولوا به أو تقيموا دليلاً على الفرق بينه وبينها . ثم يقول : « هذه الألفاظ - التي يخلقها - أَلْهَا مدلول عنده أم لا ؟ لاسيبل إلى الثاني فهذا شأن المعتوهين والجانين . والأول هو الكلام النفسى الذى تنهرون من إثباته » (١) .

٣- أما استدلالكم على ما تذهبون إليه فى شأن كلام الله - تعالى - بالأدلة السمعية ، فهو تناقض منهجى لا يتفق مع أصولكم (٢) ، فضلا عن أن الظواهر التى تتمسكون بها يمكن حملها على معانى آخر . فالجعل مثلاً فى قوله تعالى ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربيا ﴾ (٣) كما يفسر بالإبداع والتصيير يمكن تفسيره بالوصف والتسمية ، كما فى قوله تعالى مثلاً فى نفس السورة : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا ﴾ (٤) . وهكذا سائر ما ذكرتموه فهو معارض بما ذكره (الأصحاب) وغيرهم (٥) .

٤- وأما قولكم : إن القرآن معجزة الرسول ﷺ فهو فعله - تعالى - كسائر المعجزات فمغالطة ؛ لانا نتفق معكم فى أن القرآن الذى هو الكلام اللفظى هو المعجز ، وفى أنه ليس بقديم ، ولكننا مختلفون فيما وراء ذلك ، وهو الكلام النفسى الذى أوضحناه ، فأنتم لا تقولون بشيء وراء الألفاظ المسموعة مع أنها متقضية لا بقاء لها عندهم ، وإذن فما نقرؤه الآن هو على مثال كلام الله وليس بكلامه ، وتلك هى العقبة التى دعت شيخكم الجبائى إلى مكابرة الواقع وجحد الضرورة حين زعم أن الله - تعالى - متكلم مع كتابة كل كاتب وقراءة كل قارئ ولم توافقه عليه ، فأينا المخالف للإجماع ؟

ويحدد الآمدى هذه النقطة بقوله : « فلا تنازع فى أن ما جاء به الرسول من الحروف المنتظمة والأصوات المقطعة معجزة له وأنه يسمى قرآنا وكلاما ، وإن

(١) انظر : غاية المرام ص ١٠٢-١٠٣ . (٢) راجع ما سبق عن فكرة الدور فى الباب السابق .

(٣) الآية ٣ من سورة الزخرف . (٤) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٥) انظر : الأبيكار ١/ ١٨٨ - ١٨٩ ، وغاية المرام ص ١٠٩-١١٠ ، وانظر أيضا الإبانة ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٤ ،

ونشأة الفكر ١/ ٢٥٣ - ٢٦١ ، ومقدمة مناهج الأدلة ٦٣-٦٩ .

ذلك ليس بقديم ، وإنما النزاع فى مدلول تلك العبارات هل هو صفة قديمة أم لا؟ (١) »
ويذكر أن طريق البت فى هذا النزاع الأخير هو التفرقة بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء ،
فالأول -وهو المعجز- حادث عندنا وعندكم ، والآخر قديم وأنتم ترفضون الخضوع
للدليل القاضى بإثباته (٢) .

٥- وبما سبق يندفع اعتراضكم بأن القرآن المعجز مجمع على أنه الفاظ وأصوات وهى
حادثة وغير قائمة بذاته -تعالى؛ لأنها منزهة عن حلول الحوادث بها فنحن نوافقكم على
كل هذا ، أما قولكم لو لم يكن كلامه - تعالى - صوتاً لما سمعه موسى - عليه السلام -
فإنما يرجع الخطأ فيه إلى تفسيركم معنى السماع بالإدراك بالأذن ، مع أنه قد يطلق أيضاً
بمعنى الطاعة والخضوع ، وقد يطلق بمعنى الفهم والإحاطة « وإذا عرف ذلك فمن الجائز أن
يكون قد سمع موسى كلام الله - تعالى - القديم ، بمعنى أنه خلق له فهمه والإحاطة به ،
إما بواسطة أو بغير واسطة ، والسماع بهذا الاعتبار لا يستدعى صوتاً... » (٣) .

وهنا يذكر الآمدى أن هذه الشبهة ، وهى انعقاد الإجماع على أن القرآن المعجز هو
الأصوات والألفاظ ، هى التى دفعت الحشوية لعدم فهمهم الكلام النفسى إلى القول بقديم
الألفاظ والأصوات وقيامها بذاته تعالى . ثم يقول : « فانظر إلى هاتين الطائفتين كيف
التزم بعضهم التعطيل خوف التجسيم ، والتزام بعضهم التجسيم خوف التعطيل » (٤)
مشيراً إلى أن الحق وسط بين تطرف العقليين النفاة للكلام الأزل ، وتطرف الحشوية
القائلين بقديم الأصوات المسموعة والألفاظ المنظومة (٥) .

وهو مع ذلك يفرق بوضوح بين قول هؤلاء الحشوية الذى « لم يدل الدليل القاطع

(١) غاية المرام ل ٤٨ ب ، ص ١٠٨ من النص المطبوع . وانظر الأبهكار ١/ ١٨٦ - ١٨٧ ، والغنية للجبلانى ص ٦٥ ، ٦٦ .
(٢) انظر : غاية المرام ص ١٠٨ - ١٠٩ ، وانظر بشأن التفرقة بين التلاوة المتلو الاسماء والصفات للبيهقى ٢٥٨ -
٢٦٩ ، والاقتصاد ص ٧٥ وانظر بشأن قول الجبائى المذكور : الفرق بين الفرق ١٦٨ ، ١٦٩ والملل والنحل للشهر
ستانى ١/ ٩٩ .

(٣) غاية المرام ل ٤٩ ب ، والأبهكار ١/ ٨٥ ب ، ٨٦ وانظر : بشأن ماسمعه موسى عليه السلام ، الاقتصاد ٧٢ ، ٧٣
والاسماء والصفات ١٩٢ - ٢٠٨ ونهاية الأقدام ٣٠١ والغنية للجبلانى ٦٥ ، ٦٦ وبحر الكلام ٣٣ ، ٣٤
والفصل ٣/ ١١ - ١٣ . ومقدمة مناهاج الأدلة ص ٧٠ ونشأة الفكر ١/ ٦٨٠ - ٢٨٦ .

(٤) غاية المرام ل ١٥٠ .

(٥) انظر : ما سبق عن قول الحشوية وموقف علماء السلف منهم فى بداية هذا الفصل .

على إثباته من جهة العقول أو من جهة المنقول»^(١)، وبين ما ذهب إليه بعض السلف من «أن كلامه بحروف وأصوات لا كحروفنا وأصواتنا، كما أن ذاته وصفاته ليست كذاتنا وصفاته». فالحق أن ذلك غير مستبعد^(٢). والآمدى ينسب هذا القول الأخير إلى بعض السلف؛ لأن إثبات الحرف والصوت لله - حتى مع نفى المماثلة - هو موضع خلاف بين المحدثين وأهل السنة، فنجد ابن تيمية مثلاً يثبت معتمداً على بعض النصوص الشرعية^(٣)، بينما ينكر البيهقي في الأسماء والصفات ذلك، ويشرح الأحاديث المتضمنة لذلك بما لا يستوجب نسبة الصوت والحرف إلى الله - تعالى - المنزه عن الجوارح والمخارج^(٤).

ولا يدع الآمدى مسألة الحرف والصوت إلا بعد أن ينكر على من مال من الأصحاب إلى مقالة الحشوية، إذ أثبت حروفاً قديمة وزعم أنها روحانية تتجلى في الأصوات المادية، وهو - على الأرجح - يقصد بذلك الشهرستاني الذي عرض هذا الرأي في نهاية الأقدام وبالغ في نصرته واعتبره قول السلف^(٥)، وقد حكاه عنه ابن تيمية في (الموافقة) وانتقده وأنكر كونه رأي السلف وإن كان أقرب إلى الحق - في نظره - من قول أصحابه الأشاعرة^(٦).

وهكذا يحافظ الآمدى على ما انتهى إليه الأشاعرة بعد شيخهم الأول، دون أن يميل نحو المعتزلة كما حدث من الرازي مثلاً، أو نحو الجانب الآخر كما فعل الشهرستاني. ويستخدم كل طاقته في نصرة هذا الموقف الوسط الذي كان له دور كبير في إنهاء النزاع حول هذه المشكلة التي كان أثرها خطيراً في تاريخ المسلمين^(٧).

٦، ٧ - وحين يعرض الآمدى للاعتراضين الأخيرين يؤكد من خلال مناقشته لهما، وحدة الصفة الكلامية، فهي في نظره «متحدة لا كثرة فيها»^(٨). أما تعدد أقسام الكلام

(١) غاية المرام ل ١٥٠. (٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) النظر: الموافقة ٢/ ١٦٠، ١٦١ وابن تيمية السلفي ١٣٠ - ١٣٣.

(٤) النظر: الأسماء والصفات للبيهقي ٢٧٣-٢٧٦، ونشأة الفكر ٣٠١/١، وغاية المرام ص ١١٢.

(٥) النظر: نهاية الأقدام ٣١٣ - ٣١٧.

(٦) النظر: موافقة صحيح المقول ٢٠/ ١٦٠ - ١٦٢، ١٧٠ - ١٧٤.

(٧) النظر: مقدمة مناهج الأدلة ص ٦٩ - ٧٢. (٨) غاية المرام ١٤١.

إلى أمر ونهى وخبر واستخبار ونحوها فهو تعدد فى الإضافات والنسب لا فى حقيقة الكلام هذا إن سلمنا أنها أقسام للكلام نفسه كما هو «مذهب أبى الحسن الأشعرى، وإلا فإن سلكتنا مذهب عبد الله بن سعيد فى أن الأمر والنهى وغير ذلك لا يكون إلا عند تحقق المتعلقة، وأن الكلام خارج عنها.. فلاشكال يكون مندفعاً»^(١).

وأحب أن أشير هنا إلى أن هذا الخلاف يؤكد ما أشرت إليه فى أول الكلام على هذه الصفة من أن الأشعرى نفسه لم يأخذ بفكرة التفرقة بين الكلام النفسى والكلام اللفظى، ولذا كان من الطبيعى أن يقول بأن الكلام القديم ينقسم إلى هذه الأقسام. أما ابن كلاب وهو صاحب التفرقة المذكورة فقد تمسك بوحدة الكلام القديم وقال إن هذه الأقسام لا تكون الا فيما لا يزال^(٢)؛ أى فى المتعلقة.

ولذا كان من الصعوبة بمكان للآخذين بفكرة التفرقة - والمقتنعين بوحدة الكلام القديم - أن يوجهوا كلام شيخهم بشأن هذه الأقسام التى يتنوع إليها الكلام منذ الأزل، وقد حاول الآمدى أن يجتاز هذه الصعوبة بالاستعانة بفكرة المتعلقة الكلامية، وبفكرة أخرى فلسفية وهى أن تعدد النسب والإضافات للشيء لا يضر وحدته ولا يخذلها^(٣)، فيشبه قول الأشعرى المذكور بما قاله الفيلسوف فى المبدأ الأول، حيث قضى بوحدة وإن تكثرت أسماءه بسبب سلوب وإضافات وأمور لا توجب صفات زائدة على الذات^(٤).

ويحاول الآمدى بعد ذلك رد هذه الأقسام الخمسة (الأمر والنهى والخبر والاستخبار والنداء) إلى معنيين اثنين هما الطلب ويشمل الأمر والنهى والنداء، والخبر ويشمل الاستخبار أيضا لأن الاستخبار الحقيقى على الله - تعالى - محال. بل يرد هذين المعنيين إلى معنى واحد فى النهاية هو الإخبار أو الإعلام، غير أنه إن تعلق بما حكم الله بفعله أو تركه كان طلبا وإن تعلق بغيره سمي خبرا^(٥). وهذه المحاولة تجدها من قبل عند الغزالى

(١) غاية المرام ٤١ ب، وانظر: أيضا الأبيكار ٩٨/١ ب، ١٩٩.

(٢) انظر: غاية المرام ١٤١، ب والأبيكار ١٩١/١ ب وأصول الدين للبيهقداوى ص ١٠٨ والوافقة لابن تيمية ١٧٥/٢ وما بعدها ومقدمة مناهج الأدلة ٦٧ - ٦٨ ونشأة الفكر ٢٨٤/١ - ٣٠٢ وما سبق أول هذا البحث

(٣) انظر: مناهج الأدلة ص ٤٠. (٤) انظر: غاية المرام ل ٤١ ب

(٥) انظر: غاية المرام ١١٣-١١٦، والأبيكار ١٩٠/١.

والشهرستاني^(١). وهي تؤكد لنا أن هؤلاء الذين أخذوا بفكرة التفرقة كان لابد لهم أن يعدلوا عن قول أبي الحسن في قدم الأقسام المذكورة وتنوع الكلام إليها في الازل ، ماداموا يحسون بصعوبة تبريرها وتحقيق الاتساق بينها وبين ما انتهوا إليه من قول ابن كلاب ، ولذا نجد الآمدى -رغم إلحاحه على وحدة الكلام واجتهاده في إثباتها - يستشعر الصعوبة الناجمة عن الجمع بين مذهبين مختلفين في حقيقتهما ، فيقول في «الابهكار» : « والحق أن مذكروه من الإشكال على القول بوحدة الكلام فمشكل ، وعسى أن يكون عند غيرى حله »^(٢) . وهي نفس الصعوبة التي حملت الرازى على أن يقول في بعض كتبه : (إنه لادليل على وحدة الكلام)^(٣) .

أما الاعتراض الخاص بلزوم الكذب في خبره تعالى لو قلنا بقدم الكلام ، فيرى الآمدى أن دفعه يسير بالنسبة لمن يأخذ بقول ابن كلاب ، أما على قول الأشعرى فجوابه أنه إخبار على تقدير وجود المخبر عنه ، وطلب على تقدير وجود المطلوب منه ، « فإنه غير بعيد أن يقوم بذات الله تعالى خبر عن إرسال نوح مثلا ، ويكون التعبير عنه قبل الإرسال : أنا مرسله . وبعد الإرسال : إنا أرسلنا ، فالمعبر عنه يكون واحدا على مر الدهور وإن اختلف المعبر به »^(٤) . وإنما تأتي الشبهة لمن غاب عنه وحدة الكلام النفسى أو توهم خضوع الصفات الإلهية لأحكام الزمان وتقلب الأحوال ؛ « ومن فهم كلام النفس ، ورفع عن وهمه الأزمان المتعاقبة والأحوال المختلفة .. وجد الأمر على ما ذكرناه »^(٥) ؛ أى من وحدة الكلام وقدمه ، ووجوب صدقه رغم تأخر وجود المطلوب منه والمخبر عنه .

والآمدى يتابع في رده على هذا الاعتراض إمام الحرمين الجوينى^(٦) والشهرستاني^(٧) والإمام الرازى في بعض كتبه^(٨) ، ويرفض رد الغزالى الذى يتمسك فيه بالتزام المعتزلة القول بوجود المأمور وانقضاء الأمر ويرتب على ذلك جواز وجود الأمر دون المأمور . ويرى الآمدى فى ذلك إلزاما للقوم بما لا يلزمهم ، فإن هناك فرقا بين الأمرين ، ولا قياس مع الفارق^(٩) .

(١) انظر : الاقتصاد ص ١١٥ ، ١١٦ ونهاية الأقدام ٢٨٨ . (٢) الابهكار ١ / ١٩٨ .

(٣) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣٣٣ . (٤) انظر : غاية المرام ل ١٤٧ .

(٥) نفس المصدر والصفحة . (٦) انظر : الإرشاد ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٧) انظر : نهاية الأقدام ٢٨٨ وما بعدها . (٨) انظر : المحصل ص ١٣٤ .

(٩) انظر : غاية المرام ص ١١٨-١١٩ ، وقارن بالاقتصاد ص ٩١ ، ٩٢ .

وأخيرا فإن المرء قد يعجب بمثل هذا الجهد العقلى الذى يبذله مفكر ينتصر للآراء التى يؤمن بها . ولكنه يعود فيتساءل : أليس من الأفضل للمسلم فى عقيدته، أن يكتفى بإثبات الصفة الكلامية لله - تعالى؛ فإنها كمال أفاضه على بعض خلقه فلا يعقل خلوه عنه ، وأن يعتقد مع هذا أن القرآن هو كلام الله الذى أنزله على قلب محمد ﷺ هدى للعالمين وإعجازا باقيا إلى يوم الدين؟ وقد يغنيه فى هذا تأمل القرآن نفسه ودراسته عن الدخول فى هذه الدروب الكلامية .

٥ ، ٦ السمع والبصر

(١) المذاهب فيهما :

ويجمعهما الآمدى فيما يسميه « الإدراكات » فى كتابيه : « غاية المرام » ، « والابكار » . ويبدأ كعادته ، بتفصيل آراء المتكلمين حول إثباتهما وحقيقتهما :

أ- فمذهب أهل الحق أن الله سميع بسمع ، بصير ببصر ، كل منهما قديم أزلى قائم بذاته ، كما سبق .

ب- وأما المعتزلة فيذكر لهم اتجاهات ثلاثة :

١- فالكعبى يقول : إن معنى كونه سميعا بصيرا أنه لا آفة به ، عالم بالمسموعات والمبصرات لا غير .

٢- ويذهب الجبائى ومن تابعه إلى أن معنى كونه سميعا بصيرا أنه لا آفة به .

٣- ومن المعتزلة من قال : إن معنى كونه سميعا بصيرا أنه مدرك للمسموعات والمبصرات ، والإدراك يزيد على العلم^(١) .

والنص على هذا الاتجاه الأخير لدى المعتزلة من الأهمية بمكان ، فقد نقل الأشعرى عنهم فى الإبانة^(٢) أنهم يرجعونهما إلى العلم ، وقد أشار المرحوم الأستاذ الزركان ، فى دراسته عن الرازى ، إلى أنه قد حكى عن المعتزلة أن جمهورهم يقولون بأن السمع والبصر زائدان على العلم ، وقال : إن رواية الرازى غير صحيحة فى نظره ؛ « لأن الأشعرى - وهو الأعراف منه بمذاهب القوم - يقول غير هذا القول »^(٣) . ولكن ما يذكره الآمدى هنا من تفصيل لمذهب المعتزلة يؤكد دقة نقل الرازى عنهم ، ويدل على أن الأشعرى لم يقصد فى الإبانة إلى استقصاء مذاهبهم ، بل قصد الرد على من فسر منهم السمع والبصر بالعلم ، وهو الاتجاه الذى غلب على المعتزلة البغداديين خاصة ؛ لأنه فى مقالات الإسلاميين - وهو كتاب مشهود له بالدقة - يفصل آراءهم بقريب مما ذكره الآمدى فيما سبق :

(١) انظر : غاية المرام ل ٥٣ ب ، والابكار ١/ ١٩٩ . (٢) انظر : الإبانة ص ٥٩ .

(٣) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣١٧ ، وقارن المحصل ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

أ- العلم بالمسموعات والمبصرات .

ب- نفى العمى والصمم .

ج- إثبات إدراك يزيد على العلم؛ حيث يقول : « من قال : إن القول عالم ، إثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم ، فكذلك يقول : قولى سميع إثبات لله ومعه علم بمسموع ، وقولى بصير ، إثبات اسم لله ومعه علم بمبصر . . ومن قال : اختلف القول عالم وقادر ؛ لاختلاف ما نفيا عن الله من الجهل والعجز ، فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير ، لاختلاف ما نفيا عن الله من الصمم والعمى . ومن قال : اختلف القول عالم وقادر لاختلاف المعلوم والمقدور ، فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير ، لاختلاف المسموع والمبصر ، أو لاختلاف الفوائد التى تقع عند قولنا سميع وبصير » (١) .

فتلك هى الاتجاهات الثلاثة التى ذكرها الآمدى موجزة واضحة . وأهم من ذلك أن نصوص المعتزلة أنفسهم تؤكد أيضاً . يقول عبد الجبار : « فعند شيوينا البصريين أن الله تعالى سميع بصير مدرك للمدركات ، وأن كونه مدركاً صفة زائدة على كونه حياً ، وأما عند مشايخنا البغداديين هو أنه تعالى مدرك للمدركات على معنى أنه عالم بها وليس له ، بكونه مدركاً ، صفة زائدة على كونه حياً » (٢) ، ثم يأخذ فى نصرة قول البصريين ويؤكد ذلك فى المغنى أيضاً (٣) . وهذا ما تؤكد مصادره أخرى (٤) ودراسات حديثة (٥) أيضاً .

ويقتصر الآمدى على بيان موقف الأشاعرة والمعتزلة ، ومعلوم أن الماتريدية أيضاً وكذا ابن رشد يوافقون الأشاعرة فى هذا ، وإن كان ابن رشد ينصح بعدم الإلحاح على قدم السمع والبصر مع حدوث متعلقاتهما ، حماية للعامة من الشكوك الناجمة عن ذلك (٦) .

أما الفارابى وابن سينا فيردانهما إلى العلم (٧) . وأما الكرامية فقد أثبتوا السمع

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٤ . (٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٦٨ .

(٣) المغنى ٤/ ٣٣ ، ٣٥ ، ٨١ ، ٢٤٢/٥ . (٤) الملل والنحل ١/ ١٠٨ ونهاية الأقدام ٣٤١ .

(٥) نشأة الفكر للنشار ١/ ٥٠٥ - ٥٠٩ واهو الهذيل العلاف ٣٩ ، ٤٠ .

(٦) مناهج الأدلة ١٦٥ ، بحر الكلام للنسفى ١٥ ، ١٦ .

(٧) انظر : ابن سينا بين الدين والفلسفة ١٠٧ ، ١٠٩ وعيون المسائل للفارابى ٦٥ ، ٦٥ .

والبصر^(١)، ولكن فرقوا بين ثبوتهما أزلا وتعلقهما بالمحدثات وهو ما يحدث من التسمع والتبصر وكلاهما حادث عندهم. ولهذه الفكرة أصل عند المعتزلة^(٢).

ب- إثباتهما :

ثم يعرض الآمدى للدالة التي ساقها المتكلمون لإثبات هاتين الصفتين :

١- فيذكر دليل الأشعري المشهور : « لو لم يتصف بهما لاتصف بضدهما، وذلك نقص في حق البارئ تعالى » ويذكر حجة الأشعري في ذلك : البارئ تعالى حي ، والحي إذا قبل معنى وله ضد ولا واسطة بينهما لم يخل عنه أو عن ضده ، ولا محالة أن كونه حيا مما يوجب قبوله للتسمع والبصر ، والدليل على قبوليته لهما ما نراه في الشاهد ، فإن الموجب لقبولية الإنسان وغيره من الحيوان للتسمع والبصر كونه حيا^(٣).

وهذا دليل يقوم على الاستقرار وقياس الغائب على الشاهد ، والآمدى - كما سبق - يرى بطلان الثاني وضعف الأول ، وعدم صلاحيتهما جميعا في المباحث الإلهية ، لأنه تعالى لا يشترك مع غيره في وصف يعمهما ، حتى يمكن قياسه على غيره قياسا تمثيل أو تعديا حكم الشاهد إليه ؛ فدون ذلك مخاطر واستحالات عديدة ينه إليها الآمدى^(٤).

٢- وهناك دليل آخر ينسبه الآمدى إلى المعتزلة وخلاصته : « إن الله تعالى حي لذاته، وكل حي لذاته يدرك المدرك عند وجوده »^(٥). وقد اعتمد عليه الأشاعرة والماتريدية أيضا^(٦). ولكن الآمدى ينتقده في الأبهكار بأنه « مبني على أن الحياة علة الإدراك في الشاهد فيلحق الغائب به وهو معيب »^(٧).

وهكذا يلاحظ الآمدى أن الدليلين صورتان لفكرة واحدة تقوم على المماثلة بين

(١) انظر : الفرق بين الفرق ٢٠٤ ، ونشأة الفكر ١/ ٦٢٥ - ٦٢٨ .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) انظر : غاية المرام ص ١٢٢ ، والمآخذ ل ١٤٥ ، ب ، وقارن للمع للأشعري ٢٥ ، ٣٦-٣٧ ، والإبانة ٦٣ ، وكذلك التمهيد للباقلاني ٤٧ ، ونهاية الأقدام للشهرستاني ٣٤١ ، وقد انتقده الغزالي في الاقتصاد ١١ ، وعبد الجبار في المغنى ٥/ ٢٢٩ .

(٤) انظر : ص ١٢٢ من غاية المرام ، والأبهكار ١/ ١١٠٠ ، ب .

(٥) الأبهكار ١/ ١١٠١ ، ١٠٢ ، ب ، وقارنه بالمغنى ٥/ ٢٤١ وشرح الأصول الخمسة ١٦٨ .

(٦) للمع ٢٥ وفخر الدين الرازي وآراؤه ص ٣١٩ .

(٧) الأبهكار ١/ ١٠٢ ، ب .

عالمى الغيب والشهادة وهو ما لا يرضيه ، ولذا يقول فى (المآخذ) : « وفيه ما فى الاول » يقصد دليل الاشاعة السابق^(١).

٣- ويشير الآمدى إلى استدلال بعض « الأصحاب » عليهما بالأدلة السمعية ، ولعله يشير إلى الامام الرازى الذى مال إلى الاستدلال عليهما بالآيات والأحاديث ، وإن لم يرض الإجماع دليلا^(٢) . أو الغزالى الذى جمع بين حجة الكمال والآيات القرآنية لإثباتهما^(٣) . على أن هذا لا يقتصر على الاشاعة^(٤) . ولكن الآمدى - طبقا لمنهجهم - لا يرضى هذا الاستدلال ، ويراه من قبيل الظنيات التخمينيات ، وذلك لا مدخل له فى اليقنيات^(٥) ، التى تقوم عليها أصول العقائد فى نظره .

٤- « فإذا السبيل فى الدليل ههنا ليس إلا ما أشرنا اليه فى مسألة الإرادة »^(٦) ؛ هو يقصد حجة الكمال ، وقد اعتمد عليها فى الابتكار أيضا ، وسبق للغزالى أن استدلى بها كما أشرت لذلك آنفا ، واعتمد عليها الرازى فى بعض كتبه دون البعض الآخر^(٧) . وهى أكثر إقناعا وأبعد عن مظان التشبيه التى تلزم بعض الأدلة الأخرى .

ج- شبهات حول إثبات السمع والبصر :

يقول الآمدى : إنه ربما ترد على هاتين الصفتين تشكيكات وخيالات لا بد من مناقشتها^(٨) ، وهذا صحيح ، لأن هاتين الصفتين مرتبطتان فى الشاهد بالحواس المعروفة ، فقد يتوهم من إثباتهما لله تعالى التشبيه ؛ ومن تلك التشكيكات :

أ) ما الداعى إلى إثبات السمع والبصر ، صفتين لله تعالى ، والعلم يغنى عنهما ؛ فإنه يتعلق بسائر المعلومات ومنها المسموعات والمبصرات^(٩)

ويتمسك الآمدى فى رده على هذه الشبهة بما يجده المرء فى نفسه من معارف جديدة عند إدراكه الحسى لما سبق علمه بطريق آخر ، كالوصف والروية أو البرهنة العقلية

(١) المآخذ ل ٤٥ ب .

(٢) انظر : الأربعين ١٧٠ - ١٧٢ والمحصل ١٢٤ وفخر الدين الرازى وآراؤه ٣٢٠ وما بعدها .

(٣) الاقتصاد ٦٥ . (٤) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣١٩ .

(٥) غاية المرام ل ٥٤ ب ، وانظر : الابتكار ١١٠٢/١ . (٦) غاية المرام ل ٥٤ ب .

(٧) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ٣٢٣ . (٨) انظر : ص ١٢٤-١٣١ من غاية المرام .

(٩) انظر : ص ١٢١ من غاية المرام .

مثلا : « والإنسان قد يجد من نفسه معنى زائدا عند السمع والبصر على ما كان قد علمه بالدليل أو الخبر .. فالمعنى بالإدراك ليس إلا هذا المعنى »^(١) . وقد قال القاضي عبد الجبار ، فى مواجهة مثل هذه الشبهة : « والفصل بين كونه مدركا لسائر المدركات يعرفه العاقل من نفسه ، كما يعرف الفرق بين كونه مدركا وكونه عالما ، وما حل هذا المحل ، فالتنبية عليه يغنى عن تحديده بعبارات ، لأنه يقع به من الكشف والإلهام أكثر مما يقع بالعبارات »^(٢) . وهذه التفرقة بين معطيات الإدراك الحسى ، وبين العلم بها بطريق آخر ، نجدها عند ابن رشد وهى عمدته فى إثبات صفتى السمع والبصر^(٣) . وعند الإمام الغزالى^(٤) والشهرستانى^(٥) أيضا .

ب) اذا كان الإدراك معنى زائدا على العلم فمعنى ذلك ان الواحد منا يدرك بإدراك ، وهذا يلزم عليه ان يكون بين يديه فيل عظيم أو جبل شامخ ، ومع ذلك فيجوز الا يدركه متى لم يخلق فيه ذلك الإدراك ، وهذا إلزام يوجه عادة إلى الاشاعرة لقولهم بان الإدراك من خلق الله سبحانه ، جرت به العادة عند اكتمال أسبابه العادية . بينما يحرص خصوصهم من المعتزلة وغيرهم على تأكيد الارتباط الضرورى بين توفر شروط الإدراك وحصوله للمدرك^(٦) . والآمدى يرفض هذا الإلزام ، ويوضح فكرة الاشاعرة فيقول : أجل نحن نسلم بالجواز العقلى فقط فى مثل هذه الحالة التى ذكرتموها ، ولكننا نقول باستحالته عادة ، أى أنه لابد أن يدركهما ، وقد جرت بذلك عادة الله - عز وجل - أو سننه ، فإنه كما يستحيل عادة انتفاء الإدراك للفيل عند حضوره بين يدى ذى البصر السليم ، كذلك يستحيل القول بانتفاء خلق الإدراك فى مثل تلك الحالة أيضا^(٧) . وهى من نتائج موقف الاشاعرة من (العلية) ، وسيأتى بيانه .

ج- لو سلمنا بان الإدراك أمر زائد على العلم ، فلم لا يكون سلبيا كما فسره الجبائى بنفى الآفة عمن له الحياة ؟^(٨) ويجيب الآمدى باننا « قد بينا ان الانسان يجد من نفسه

(١) انظر : ص ١٢٧ من غاية المرام والأبكار ١٠٤ / ١ - ١٠٥ ، والتاخذ ايضا ٤٤ ب ، ٤٥ ب .

(٢) للفنى ٨١ / ٤ .

(٣) انظر : : مناهج الأدلة ١٦٥ .

(٤) انظر : المقصد الاسنى ٥٤ ، ٥٥ . (٥) انظر : نهاية الاقدام ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٦) غاية المرام ل ١٥٦ = ص ١١٦ قسم ثان وانظر : الأبكار ١١٥ / ١ ب .

(٧) انظر : هذا الإلزام والمناقشات حوله فى الفنى ٣٩ / ٤ .

(٨) انظر : رأى الجبائى مفصلا فى الفنى ٤ / ٥٠ - ٥٨ ، ٢٢٩ / ٥ ، ٢٣٠ ، وفى نهاية الاقدام ٣٤٦ ، ٣٤٧ والأبكار ١١٠ / ١ ، ب حيث يرد عليه الآمدى من وجوه سبعة يستمد بعضها من مذهب الجبائى نفسه .

تفرقة بين الإدراكات ، وذلك لابد وان يكون بأمر زائد على الحياة وانتفاء الآفة ، وإلما وقع الفرق . ثم كيف يصح أن يقال : السميع والبصير هو الذى لا آفة له ، ويقال لمن يسمع ويبصر وهو مثوف ناقص^(١) ؟ . فإن قال الجبائي فى تفسير رأيه : « ليس السميع هو من سلبت عنه الآفة مطلقا ، بل من سلبت عنه الآفة فى محل السمع^(٢) » فهذا فى نظر الآمدى عودة إلى نفي الآفة مطلقا مع تكرار بغيض ، لأن معناه : السميع هو من له السمع فى محل السمع فإذا حذفنا الجزء الأخير لكونه مكررا ، وفسرنا السمع بمعنى سلبى كان معناه : السميع هو من لا آفة به ، وعادت المناقشة السابقة . على أن الجبائي نفسه لم يفسر العلم والقدرة بالسلب فنحن نقول فى السمع مقالته فى العلم والقدرة^(٣) .

د- ألا يمكن أن يؤدى القول بقدّم السمع والبصر إلى القول بقدّم المسموع والمبصر فيلزم عن ذلك قدّم العالم ؟ والإجابة عن هذا سهلة يسيرة تعتمد على فكرة (التعلقات) فالصفة قديمة أزلية ، ومتعلقاتها حادثة ، والتجدد فى المتعلقات أو التعلقات لا يعنى أى تغير فى الذات ، إذ التعلق مجرد نسبة وإضافة بين الصفة ومتعلقاتها ، وهى فى ذلك كالعلم وسائر الصفات « فإن تعلق السمع والبصر بمتعلقاتهما الحادثة لا يتقاصر عن تعلق العلم بمتعلقاته الحادثة ، فما به دفع الإشكال ثم به دفعه ههنا^(٤) » .

هـ- الإدراك فى الشاهد مستلزم للبنية المخصوصة والجوارح المعينة من عين وأذن ونحوها ، وهذا محال على الله ، أما إذا نفيت البنية المخصوصة فإنه يلزمكم أيضا اختلاط الإدراكات المختلفة ، أو أن تصلح حاسة واحدة لكل الإدراكات ، وهو ممتنع ، كما نلاحظه فى الشاهد . وهو اعتراض يوجه - عادة - إلى سائر المتكلمين ، وهم يتمسكون جميعا فى هذا المقام بالتفرقة بين الغائب والشاهد ، فإذا كانت الحواس ضرورية للإدراك بالنسبة إلى الإنسان والحيوان فالله بخلاف ذلك^(٥) . وربما كان الاعتراض أشد على المعتزلة ، فهم

(١) انظر: ١٢٨ من غاية المرام .

(٢) غاية المرام ل ٥٦ أقسم ثان وقد نقل عبد الجبار هذا التفسير عن كتاب للجبائي اسمه (التولد) انظر : المعنى

٥١ / ٤ . (٣) انظر : ١٢٨ - ١٢٩ من غاية المرام ، والابكار ١ / ١٠٥ .

(٤) غاية المرام ل ٥٦ ب ، وقارن : شرح الأصول الخمسة ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) شرح الأصول الخمسة ١٧٣ والمقدمة النظامية ص ٢٢ ونهاية الأقدام ٣٤٧ وفخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣١٩

والمآخذ ١٤٥ ، ب .

القائلون بالبنية المخصوصة^(١). ولكنهم يتخلصون منه بأن «أحدنا إنما يحتاج في إدراك هذه المدركات إلى الخواس لأنه حي بحياة، والحياة لا يصح الإدراك بها إلا بعد استعمال محلها في الإدراك ضرباً من الاستعمال، والقديم تعالى حتى لذاته ففارق أحدهما الآخر»^(٢). وهو هنا يستخدم التفرقة بين الله والخلق، مستعيناً في تأكيد ذلك بالفكرة الاعتزالية عن علاقة الصفات بالذات. أما الأشاعرة فرغم قولهم بأن الله حي بحياة، سميع بسمع... فإنهم لا يشترطون - أصلاً - البنية الخاصة للإدراك، ويقولون بجواز خلق الله له، دون البنية المعنية من عين وأذن ونحوها، وهذا الشرط عادى يجوز تخلفه في الشاهد، فكيف بالله - سبحانه، وإذن فهم بمنجاة من هذا الاعتراض.

أما الآمدى فقد علمنا رفضه لكل قياس للغائب على الشاهد، وتشبيهه بالتنزيه. ولقد كانت هذه التفرقة تكفيه في رد هذا الاعتراض، ولكنه مبالغ في رده يقول: إن المعتزلة أنفسهم، وهم أصحاب فكرة (البنية المخصوصة)، يلزمهم القول بالإدراك دون بنية، وذلك لقولهم بالجزء الذى لا يتجزأ، وتفسيرهم الإدراك بأنه الحياة وانعدام الآفة، وإذا فكل جزء من الحى تُداخله الحياة يجب أن يكون مُدرَكًا، ويلزم ألا تكون البنية المخصوصة شرطاً^(٣).

وينبغى أن نتنبه إلى أن قيام الإدراك بالجوهر الفرد ليس رأياً للمعتزلة، وإنما هو إلزام لهم لا يلتزمون به جميعاً كما يشير إلى ذلك الآمدى نفسه^(٤)، وإن قال به بعضهم^(٥). على أن مثل هذا الإلزام قد وجه إلى الأشعرى أيضاً^(٦) وإلى القاضى الباقلانى^(٧).

(١) انظر: المغنى ٤/ ٥٠ - ٦٤ وأصول الدين للبغدادى ١٠٥، ١٠٦ والابكار ١/ ١٠٣.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٧٣.

(٣) انظر: تفصيل هذا الإلزام في غاية المرام ١٢٩-١٣٠، والابكار ١/ ١٠٤، ب، ١٠٧، أ، ب.

(٤) انظر: المراجع في الهامش السابق.

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين ١٠/ ٢.

(٦) انظر: : أساس التقديس ص ٤٠ وأصول الدين للبغدادى دى ص ٢٨، ٢٩ ويقول المرحوم الزركانى في دراسته

عن الرازى: (أنه ليس لدينا من النصوص ما يدل على ثبوت ذلك أو نفيه) فخر الدين الرازى ص ٢٤٧.

(٧) انظر: كتاب البيان ص ٦٨.

ثم يعود الآمدى إلى إلزام المعتزلة من وجه آخر : لو كانت البنية شرطا لوجب طردها شاهداً وغائباً كما ذهبوا اليه واعتمدوا عليه فى الاشتراط ، ولو كان كذلك لوجب كون البارى ذا بنية مخصوصة ، لضرورة الاعتراف بكونه مدركا^(١) ، ولكنه يفتن - هنا - إلى تمسك المعتزلة بأن اشتراط البنية إنما هو فى حق المدرك بإدراكه ، فلم يلزم فى حق الله ، لأنه مدرك بذاته لا بإدراكه ، كما سبق نقله عن القاضى عبد الجبار وهو يرى أن ذلك جهل وباطل ؛ لأنه « مناقضة لأصولهم » أى مخالفة لمنهجهم وتلاعب فى تطبيقه » حيث إنهم جعلوا الحياة شرطا فى الشاهد لكون العالم عالما ، ثم طردوا ذلك فى حق الغائب حتى قالوا : إن الحياة شرط كونه عالما ، وإن لم يكن عالما بعلم ، ولم يجعلوا البنية شرطا لكون المدرك مدركا ، متى لم يكن مدركا بادراكه لضرورة كونها شرطا لكون المدرك مدركا بادراكه ، ولم يعلموا أنهم فى ذلك متحكمون .. وأنهم لو سئلوا عن الفرق لم يجدوا إليه سبيلا^(٢) .

وأما دعوى الالتباس بين الإدراكات فغير مقبولة ، لأن الالتباس بين الأشياء لا يكون بسبب اتحاد محلها ، وإلا لما تصور قيام عرضين مختلفين بمحل واحد كالسواد والطول مثلا ، إنما يكون الالتباس بين الأشياء بسبب التشابه بينها فى أنفسها ، وقد ثبت أن الادراكات متميزة ، وأن الحاصل من كل واحد منها غير الحاصل من الآخر^(٣) .

ويواصل الآمدى نقد فكرة المعتزلة عن الإدراك الحسى ، فيقول : إنهم يتوهمون خروج شىء من العين أو محل الادراك يتصل بالمبصر أو المدرك ، وهذا خطأ ، وتلزمه محالات عدة^(٤) ، ويستدل على بطلان نظريتهم « بمن يقف فى الظلمة ويرى من فى الضوء »^(٥) . ولا شك أن هذا النقد صحيح ، وهو أكثر توافقا مع حقائق العلم مما يؤثر عن المعتزلة ، كالذى يقرره القاضى عبد الجبار فى المغنى من « أن الراى منا لا يرى إلا بشعاع ينفصل من عينه »^(٦) هذا ، بالرغم من أن معاصرين له كابن سينا والحسن الهيثم يؤكدان خطأ مثل هذا القول^(٧) .

(١) غاية المرام ٣٠ .

(٢) غاية المرام ١٥٧ ، وقارن هذا النقد القاسى للمعتزلة بدفاعه عنهم ضد إلزام الغزالى لهم فى مسألة أمر المعدوم والأمر بالمعدوم ل ٤٧ ب ، ٤٨ من غاية المرام .

(٣) انظر : ١٣٠-١٣١ من غاية المرام ، والابكار ١٠٨/١ .

(٤) انظر : ص ١٣١ من غاية المرام والابكار ١٠٣/١ ب - ١٠٩ ب .

(٥) الابكار ١٠٩/١ ب . (٦) المغنى للقاضى عبد الجبار ٥٩/٤ - ٦٩ .

(٧) انظر : النجاة ص ١٦٠ - ١٦٢ ورسالة الحسن بن الهيثم فى الضوء ص ٢٢ .

ولكن الآمدى ، إمعانا منه فى التهورين من أمر الشروط العادية للإدراك ينفى اتصال شىء من المبصر بالبصر سواء على جهة الانفصال المادى^(١) أو على سبيل الانطباع والتمثيل^(٢) ، ويستدل على ذلك بظواهر تمكن مناقشتها ، وواضح أنه يخالف التفسير العلمى الصحيح لظاهرة الإبصار هذه المرة ، وأنه يريد دعم فكرته فى أن البصر والسمع لا يستلزمان أى نوع من الماسة أو الاتصال أو العلاقة الحسية ، وأن « الإدراك ليس إلا معنى يخلفه الله تعالى للمدرك ، مع قطع النظر عن الانتقال والانطباع فى الآلات والادوات ، وحيث لم يكن للعين أواليد وغير ذلك من الجوارح قوة الادراك فليس لعدم صلاحية الإدراك ، بل لان الله تعالى لم يخلق الإدراك »^(٣).

وهكذا يسفر الرجل عن أشعرية خالصة طالما وجهت إليها سهام النقد من المتمسكين بفكرة العلية من المسلمين^(٤) ، وله حقه فى الانتصار للرأى الذى يختاره . وكل ما يمكن قوله فى هذا الصدد هو أن إثبات السمع والبصر ، صفتين لله تعالى ، لايتوقف على مثل هذا التفسير الخاص للإدراك الحسى ، ويكفى فيه التمسك بمبدأ التفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة^(٥).

و— أما التمسك بالشهم والدوق فقد سبق للآمدى أن حدد موقفه منهما ، إذ أشار إلى إنكار بعض الأصحاب لهما ، لأنهما — فى نظرهم — لا يحدثان بدون ماسة أو اتصال حسى^(٦) ، وهذا هو موقف المعتزلة حتى المثبتين للسمع والبصر منهم^(٧) . أما هو فلا يرى — مع التفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة — مانعا عقليا من نسبتها إلى الله عز وجل ، ولكنه يتوقف عن ذلك ، لعدم ورود الشرع به .

ومن ذلك يبدو تمسك الآمدى بالموقف الأشعرى من هذه المسألة ، وإن كان يستدل عليه بطريقة تختلف عن كل من سبقه من أسلافه .

(١) ينسب الآمدى ذلك إلى الطبيعيين من الفلاسفة : الأبهكار ١٠٩/١ وقد نسب مثل هذا للنظام من المعتزلة انظر : أصول الدين للبغدادى ١٦ ، ١٧ ونشأة الفكر د/ النشار ٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٢) ينسبه فى الأبهكار إلى ابن سينا ل ١٠٨/١ ب ، ١١٠٩ .

(٣) غاية المرام ل ١٥٨ ، ب ، وانظر : الأبهكار ١١١٠/١ .

(٤) انظر : المغنى ٥٦/٤ ، ٥٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ومناهج الأدلة ١٨٦ — ١٩٠ ومقدمته ١٦ ، ١٧ ونقض المنطق لابن تيمية ص ٢٨ ورسالة الواسطة بين الحق والخلق له أيضا ص ١١ — ١٥ .

(٥) مناهج الأدلة ص ١٦٥ . (٦) وانظر : ١٢٤ — ١٢٥ من غاية المرام .

(٧) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٧٣ .

(٧) صفة الحياة

أ (الآراء حولها :

هذه آخر الصفات الإيجابية ، والآمدى يتحدث عنها فى أقل من سطرين من كتابه غاية المرام ، قائلاً فى ختام حديثه عن السمع والبصر : « وعند هذا فينبغى أن يعلم أن المستند فى إثبات صفة الحياة ما هو المستند فى الإدراكات وباقي الصفات »^(١). وواضح أنه يقصد طريقة الكمال التى تقضى بأن خالق الحياة والأحياء لا يمكن إلا أن يكون حياً ، ولكنه يفصل كلامه عنها فى « الأبهكار » إلى حد ما^(٢) ، وإن كان يتسم بالإيجاز أيضاً ، وليس غريباً أن يوجز كلامه عن هذه الصفة ، فإن الغزالي يقرر فى « الاقتصاد » أن « النظر فى صفة الحياة لا يطول »^(٣) ؛ لما أنها – فى نظره – ضرورة متى أثبتنا العلم والقدرة .

والآمدى يبدأ كعادته بذكر الآراء حولها ، فيشير إلى الإجماع على كونه تعالى - حياً^(٤) ، ثم يفصل الآراء على النحو التالى : « فذهب أصحابنا إلى أن الله تعالى - حى بحياة ، وأن الحياة صفة وجودية زائدة على ذات الرب تعالى .. واتفقت المعتزلة على كونه حيا لا بحياة ، لكن منهم من قال : معنى كونه حيا أنه لا يمتنع عليه أن يعلم ويقدر كآبى الحسين البصرى »^(٥) ، وذهبت الفلاسفة إلى أن معنى كونه حيا أنه ليس بميت^(٦) ، وهذا عرض موجز وصحيح لموقف الطائفتين^(٧) .

وقد ذكر ابن رشد صفة الحياة ضمن الصفات السبعة التى هى من قبيل « أوصاف الكمال الموجود فى الإنسان » أى أنها عنده صفة كمال إيجابية ، وليست مجرد سلب الموت^(٨) . وانتقد القاضى عبد الجبار هذه الفكرة بأننا يمكن أن نصف الجماد بأنه ليس بميت ولا يوجب ذلك كونه حيا ، كما انتقد تفسير الحياة بالمعنى المنسوب إلى أبى الحسين - حسب رواية الآمدى السابقة - مما يدل على أن الفكرة ظهرت قبل أبى الحسين فى

(١) انظر : غاية المرام ص ١٣٣ . (٢) انظر : الأبهكار ١/ ١١١ - ١١٢ .

(٣) الاقتصاد ص ٦٠ . (٤) الأبهكار ١/ ١١١ .

(٥) السابق . (٦) الأبهكار ١/ ١١١ .

(٧) انظر : شرح الاصول الخمسة ص ١٦٠ - ١٦٧ والمغنى ٥/ ٢٢٩ - ٢٣١ وعيون المسائل ص ٥٠ والكندى وفلسفته ص ٨٦ ، ومقدمة مناهج الأدلة ص ٤٠ .

(٨) انظر : مناهج الأدلة ١٦٠ - ١٦١ .

الوسط الاعتزالي^(١) .

أما الماتريدية فإنهم يعتبرونها إحدى صفات الذات القديمة التي هي عندهم ليست نفس الذات ولا غيرها^(٢) ، وإذا فالانحياز العام لدى أكثر المتكلمين هو اعتبار صفة الحياة معنى إيجابيا ، وليست مجرد سلب للموت أو العجز أو الجهل^(٣) ، ولقد كان لهذه الصفة أهمية خاصة منذ الصدر الأول ، فقد روى الإمام أحمد وغيره أحاديث تدل على أن قوله تعالى في آية الكرسي وغيرها^(٤) ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ يحوى اسم الله الأعظم^(٥) . فالحياة الكاملة الحقيقية ثابتة لله عز وجل .

ب- الاستدلال عليها :

١- يستعرض الآمدى (فى الأبكار) الأدلة التى سلكها المتكلمون لإثبات هذه الصفة ، وينتقدها بادئا بالطريق المشهور الذى سلكه الأشاعرة والمعتزلة^(٦) ، وهو أن الحياة شرط للاتصاف بالعلم والقدرة فى الشاهد فكذا الغائب ، ولقد استدل به ابن رشد فى مناهج الأدلة أيضا - وهو الحريص دائما على التفرقة بين عالم الغيب والشهادة - قائلا : « وذلك أنه يظهر فى الشاهد أن من شروط العلم الحياة ، والشروط عند المتكلمين يجب أن ينتقل فيه الحكم من الشاهد إلى الغائب ، وما قالوه فى ذلك صواب »^(٧) . لقد وجد ابن رشد أن تعدية حكم الشاهد هنا إلى الغائب مقبول عقلا ، فغير الحى لا يمكن أن يتصف بالعلم ، وقد سبق له أن قال عن قياس الغائب على الشاهد : « وهو دليل خطيئى إلا حيث النقلة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب »^(٨) .

أما الآمدى فإنه يتمسك برأيه فى هذا الضرب من القياس ، ويقول بعد عرض الدليل المذكور : « وهو ضعيف لما سبق من إبطال إلحاق الغائب بالشاهد »^(٩) .

(١) الملفى ٢٢٩/٥ وشرح الأصول الخمسة ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) انظر : بحر الكلام ص ١٥ ، ١٦ . (٣) انظر : المحصل ص ١٢١ .

(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة . (٥) انظر : تفسير ابن كثير ١/٣٠٤-٣٠٨ .

(٦) انظر : الملح ص ٢٥ ، والإرشاد ٦٣ والتمهيد ص ٤٧ ، وأصول الدين ١٠٥ ، والاقتصاد ص ٦٠ والفرق بين الفرق ٣٢٥ والمواقف ٨/٨٠ .

(٧) مناهج الأدلة ص ١٦١ . (٨) المصدر نفسه ص ١٤١ . (٩) الأبكار ١/١١١ ، ب .

٢- وهناك دليل آخر ينسبه الآمدى أيضا إلى الأشاعرة ، وقد استخدمه القاضى عبد الجبار المعتزلى لدعم الدليل السابق ،^(١) وخلاصته أن الذوات تنقسم إلى ما يصح أن يعلم ويقدر إلى ما لا يجوز عليه ذلك ، وهى من حيث كونها ذوات متشابهة ، فوجب رجوع هذا الاختلاف إلى صفة غير الذات هى الحياة^(٢) . ولكن الآمدى يعقب على هذا الرأى بأنه يمكن أن تكون صحة قبول القادرية والعالمية مستندة إلى نفس الذات لا إلى أمر خارج عنها^(٣) وقد سبقه الرازى إلى هذا النقد ،^(٤) وقد اطلع عليه الآمدى لأنه يلخصه عنه فى كتاب (المآخذ)^(٥) .

٣- أما المسلك الثالث فينسبه إلى بعض المتأخرين من الأصحاب ، ويقصد به الإمام الرازى فهو الذى سلك هذا المسلك اللفظى المعقد لإثبات كون الحياة صفة ثبوتية^(٦) زائدة على الذات . ويعرضه الآمدى بقوله : (أجمعنا على كون الرب - تعالى - حيا ، فقولكم الحى هو الذى لا يمتنع عليه أن يعلم ويقدر إشارة إلى سلب الامتناع ، والامتناع سلب يتطلب أمراً ثبوتيا) ويقرر الآمدى أن هذا مسلك ضعيف ولا يدل على المطلوب^(٧) وقد قال المرحوم الزركان فى بحثه عن الرازى : إن بحث صفة الحياة من أضعف أبحاث الرازى بناء^(٨) .

٤- ثم يختار الآمدى فى (الأبكار) مسلكا آخر خلاصته : قد ثبت أن البارى تعالى قابل للاتصاف بالعلم ، والقدرة ، والأرادة ، والأما صح اتصافه بها ، وهذه القابلية زائدة على نفس الذات وعلى الصفات المذكورة ، فإننا قد ندرك نفس الذات ، وندرك كلا من هذه الصفات ، ولجهل فى نفس الوقت قبول الذات لها ، والمعلوم غير ما ليس بمعلوم ، وتلك القابلية الزائدة هى الحياة . ثم يستدل على كونها معنى وجوديا بقريب من طريقة الرازى اللفظية التى سلفت . واعتقد أن هذا الدليل ليس جزءاً مما سبق للآمدى نقده ، وإن

(١) شرح الأصول الخمسة ص ١٦١ .

(٢) انظر : المصدر السابق والأبكار ١١١/١ ب ، والمواقف ٨/٨ .

(٣) الأبكار ١١١/١ ب . (٤) المحصل ص ١٢١ .

(٥) المآخذ ل ٤٦ ب . (٦) العالم للرازى ص ٤٤ وانظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٣١٥ - ٣١٧ .

(٧) الأبكار ١١١/١ ب . (٨) فخر الدين وآراؤه ص ٣١٧ .

لم يخل من التأثير بفكرة الشرط الكلامية التي يبدو أن الآمدى رغم نقده لها لم يتخلص منها تماماً . وخير من هذه الأدلة جميعا اللجوء إلى طريقة الكمال التي اختارها في (غاية المرام) ؛ فإنه من غير المعقول أن يكون مصدر حياة كل حي وحافظها خلواً من الحياة بالمعنى الذي يليق به عز وجل .

* * *

المبحث الرابع

الصفات السلبية - أو معرفة التنزيه

تمهيد - نزعة التنزيه والتأويل وتطورها عند الأشاعرة :

رأينا كيف يحرص الآمدي على إثبات الصفات النفسية ، وتأكيده الكمالات الإلهية الإيجابية ، وبقي أن نعرف موقفه من تنزيه الله تعالى عن كل مشابهة بخلقه ، وسلب كل نقص يمكن أن يخطر في العقول حول ذاته أو صفاته . فبهذين معاً تكمل الطريق إلى المعرفة الصحيحة الممكنة بالله - عز وجل - عند المتكلمين . ولقد كان الآمدي يهتم في المرحلة الأولى بالإثبات ، بينما يهتم في الأخرى بالنفي ، وكانت الكمالات الأولى إيجابية ، أما هذه فلسفية ، وكانت الوسيلة في الأولى مزيجاً من التشبيه والتنزيه تعبر عنه « قاعدة الكمال » ، أما هنا فالطريق تنزيهي خالص لا يلزم بشيء من التشبيه ، وكان الخصوم في المرحلة السابقة هم المعتزلة والفلاسفة والباطنية ممن يسرفون في التنزيه أو التعطيل ، وأما خصوم هذه المرحلة فهم الحشوية والمشبّهة والمجسمة والكرامية من أدعياء السلفية ، والمنسوبين إلى السنة ، ومن غلاة المذاهب الأخرى الذين نزعوا إلى التشبيه والتجسيم والتمثيل .

وإذا كان الآمدي لا يختلف - فيما سبق - عن أسلافه الأشاعرة إلا في المنهج العام الذي حدده لنفسه ، والأدلة التفصيلية التي اختارها تطبيقاً لهذا المنهج ، فإنه هنا يقف على قمة النزعة التنزيهية في المذهب الأشعري ، ويفوق كل من سبقوه فيها ، ويحتاج هذا لشيء من البيان :

بدأ الشيخ أبو الحسن مذهبه الجديد بداية سنية ذات طابع عقلي - كما أشرت من قبل - فتمسك بالنص والعقل معاً ، وتأثر في هذا بشخصيتين مختلفتين وهما : الإمام أحمد ، وابن كلاب ، والأول سلفي بحث يرى عدم الخوض في علم الكلام ، والثاني سني متكلم يستحسن الكلام ويخوض (١) فيه . هذا فضلاً عن أن الأشعري نفسه - كما يقول ابن تيمية - « عاش أربعين سنة يقرأ على أبي على الجبائي » (٢) .

(١) انظر فتاوى ابن تيمية ٥/ ٢٨٥ - ٢٨٧ والإبانة ص ٨ ، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٢) انظر ابن تيمية السلفي ص ٤٢-٤٣ .

ولذا فقد جاء مذهبه مناصراً لمواقف أهل السنة ، متابعاً للسلف مع شيء من « التجهم » أخذه عن ابن كلاب فيما يرى ابن تيمية أيضاً ، أى أنه نزع إلى التنزيه والنفي الذى لا يرضى عنه ابن تيمية الذى يقول : « أنواع التجهم ثلاثة : الجهمية الأولى النافية لكل صفة أو اسم ، ثم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى فى الجملة لكن ينفون صفاته ، ويؤولون بعض الأسماء ، والثالثة هم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية ، لكن فيهم نوع من التجهم كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته فى الجملة . لكن يردون طائفة من الأسماء والصفات الخبرية ويتأولونها ، وذلك كآبى محمد بن كلاب ومن اتبعه . وفى هذا يدخل أبو الحسن الأشعرى وطوائف من أهل الفقه والكلام » (١) ، ومع ذلك فقد كان أقرب أمثاله إلى السنة ، وله فى نصرها جهاد مشكور (٢) .

ولكن أى تجهم عند ابن كلاب حمله عنه الأشعرى ؟ إنه الإنكار لحلول الحوادث فى ذات الله تعالى وتأويل كل ما يفيد بظااهره ذلك من النصوص كما يرى أستاذنا الدكتور النشار . وقد نتج عن هذا الأصل أثران هامان : قوله بحدوث صفات الأفعال موافقاً للمعتزلة ، وذهابه إلى قدم الكلام النفسى وحدوث اللفظي (٣) . وقد أخذ أبو الحسن بهذا الأصل الكلامي عن حلول الحوادث ونتيجته الأولى بشأن صفات الأفعال ، ثم جاء أصحابه فآخذوا بذلك وبحدوث الكلام اللفظي أيضاً ، وزادوا على شيخهم وأستاذه ابن كلاب أيضاً القول بنفى الصفات الخبرية ولو لم يكن لها علاقة بحدوث شيء فى ذات الله ، كاليد والقدم والاستواء ، ونحوها مما كان يثبتته هذان الشيخان (٤) .

ولكن هذا التطور لم يتم سريعاً فقد جرت الطليقتان الأوليان من رجال المذهب على طريقة الأشعرى المتوسطة بين الإثبات والتنزيه ، وحافظوا على موقف وسط بين المعتزلة ورجال الحديث مع نزوع قليل نحو الاعتزال ، يقول ابن تيمية - عن خبرة - : « ومذهب الأشعرى نفسه وطبقته كآبى العباس القلانسي ونحوه ، ومن قبله من أئمتته كابن كلاب ، ومن بعده من أئمة أصحابه الذين أخذوا عنه كآبى عبد الله بن مجاهد شيخ القاضي أبى

(١) فتاوى ابن تيمية ٤٢/٥ .

(٢) انظر نقض المنطق ص ١٠ ، ١١ ، وابن تيمية السلفى ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٣) انظر بنية المراتد لابن تيمية ص ١٠٧ ومقدمة مناهج الأدلة ٤٨ - ٥٠ ، ونشأ الفكر ٢٨١/١ - ٣٠٥ .

(٤) انظر فتاوى ابن تيمية ٢٨٨/٥ ، وتبين كذب المفسر ٣٩٣ ، ٣٩٨ .

بكر الباقلاني ، وأبى الحسن الباهلي شيخ ابن الباقلاني وأبى إسحاق الإسفرائيني وأبى بكر بن فورك ، وكأبى الحسن على بن مهدي الطبري . . والطبقة الثانية التي أخذت عن أصحابه كالقاضي أبى بكر إمام الطائفة وأبى بكر بن فورك ، وأبى إسحاق الإسفرائيني ، وأبى على بن شاذان ، وغير هؤلاء - إثبات الصفات الخبرية التي جاء بها القرآن أو السنن المتواترة ، كاستوائه على العرش والوجه ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك ، وقد رأيت كلام من ذكرته من هؤلاء يثبت هذه الصفات «(١)» .

ونلاحظ على كلام ابن تيمية هذا - مع التسليم به في الجملة - أن الباقلاني «إمام الطائفة» قد أول ما يؤهم التغير في ذات الله تعالى من الصفات الخبرية كالرضا والغضب ونحوهما» (٢) ، وكذا صاحبه أبو بكر بن فورك الذي أثبت ما جاء في القرآن من اليد والوجه والعين صفات قديمة ليست كصفاتنا ، وأول ما في الأحاديث من نحو الأصابع والقدم والساق وما يفيد التغير النفسى كالغضب والرضا(٣) - وبهذا تزايد النزوع نحو التنزيه الاعتزالي ، وإن لم يصل إلى الحد الذي نجده عند المتأخرين .

وقد جرت العادة بالإشارة إلى أبى المعالي الجويني كراس لهؤلاء المتأخرين ، وكثيراً ما نجد هذا عند ابن تيمية (٤) . والجديد عند هؤلاء المتأخرين هو نفى كل الصفات الخبرية التي قد توهم التشبيه كاليد والعين ونحوهما ، أو بالأحرى تأويلها ، سواء ما تعلق منها بالتغير وحدوث شيء في الذات الإلهية ، أو ما أوهم تشبيهها بالمخلوقات ، وخاصة الجنسية ولوازمها كما سنرى . وهم في هذا يتفقون تماماً مع المعتزلة ، اللهم إلا في شيء واحد وهو (إثبات الرؤية) وهذا ما يلاحظه ابن تيمية أيضاً (٥) ، ويلاحظ معه أن الصراع التقليدي بين الأشاعرة والمعتزلة كاد يختفي من كتب هؤلاء المتأخرين ليحل محله الصراع ضد المجسمة والمثبتة (٦) ، فأخذ الصراع يشتد بين الأشاعرة وغلاة الحنابلة والحشوية ومجسمة الكرامية وغيرهم ، وكان من ذلك ما عُرف بالفتنة القشيرية في بغداد (٧) ، ووقائع الرازي مع الكرامية في المشرق (٨) ، وصراع الأمدى مع بعض الحنابلة والمحدثين في

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٨٨/٥ . (٢) انظر التمهيد ص ٤٨ .

(٣) انظر مشكل الحديث وبيانه ص ٤٥ وما بعدها . (٤) انظر بغية المراتد ص ١٠٧ والرسالة المدنية ص ١١ .

(٥) الفتاوى ٤٢ / ٥ . (٦) انظر فتاوى ابن تيمية ٤٢ / ٥ ، ٢٨٨ .

(٧) انظر : تبين كذب المقرئ ص ٣١٠ ، والاعتصام للشاطبي ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ .

(٨) انظر فخر الدين الرازي وآراؤه ص ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ انظر أيضاً روضة المناظر في اخبار الأوائل والآخر

لأبن الوليد محمد بن الشحنة بهامش تاريخ ابن الأثير ج ١٢/١١٤ ، ١١٥ .

دمشق ، وهو الصراع الذى واصله تلميذه العز بن عبد السلام من بعده^(١) . وكلها تدل على اتجاه هؤلاء المتأخرين ، وتفسر اشتداد النزعة التنزيهية عندهم .

ولكن متى بدأ هذا التحول ؟ يشير ابن تيمية - فى الإجابة عن هذا السؤال إلى إمام الحرمين الجوينى ويعتبره رأس هؤلاء المتأخرين^(٢) ، ويُسمى (إرشاده) «زهور المتأخرين» وينقل عنه : «قال أبو المعالى : ذهب أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل . قال : والذى يصح عندنا حمل اليدين على القدرة ، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود . قلت (أى ابن تيمية) : فأتضح أن أئمة الكلاية والأشعرية يثبتون هذه الصفات ، فإنه خالف أئمته ووافق المعتزلة»^(٣) ، ويواصل نقده متهماً له بقلّة معرفة السنن والآثار ، والتأثر بالمعتزلة؛ «لكثرة مطالعته لكتب أبى هاشم بن الجبائى»^(٤) ، والنص السابق موجود فعلاً فى كتابه «الإرشاد»^(٥) .

وقد جرى من جاء بعده من الأشاعرة فى هذا الاتجاه ، إلا أن بوادر هذا التحول قد بدت قوية واضحة قبله عند عبد القاهر البغدادي (توفى سنة ٤٢٩) الذى يصرح فى كتابه (أصول الدين) بتأويل الوجه واليد والعينين والاستواء على العرش وسائر الصفات الخبسية^(٦) . وقد استطاع عبد القاهر أن يؤثر بنزعته التأويلية هذه فى بعض المحدثين والصوفية المائلين إلى المذهب الأشعرى كالقشيري^(٧) والبيهقي^(٨) ، حتى جاء الجوينى فأكد هذا التطور ، وحمله لتلاميذه من بعده . وبهذا ضاقت مسافة الخلف بين الأشاعرة والمعتزلة فيما يتعلق بالمسائل الإلهية إلى حد كبير .

وقد اقترن هذا فى الوقت نفسه بنزعة إلى الغلو فى الإثبات من جانب بعض المحدثين ، وغيرهم من الحنابلة والمتسبين إلى السلف^(٩) ، مما دفع بعض علماء الحنابلة

(١) انظر : نقض المنطق ١١٨ وما بعدها ، وطبقات السبكي ٦٩/٥ ، وابن تيمية السلفى ١٤ ، ١٥ .

(٢) انظر فتاوى ابن تيمية ١٥٦/٥ ، ٢٥٢ وبغية المراتد له ص ١٠٧ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ٢٤١/٥ . (٤) نفس المصدر والجزء ص ٢٤٣ - ٢٥٢ .

(٥) انظر الإرشاد ١٥٥ . (٦) أصول الدين : ١٠٩ - ١١٤ .

(٧) انظر الرسالة ص ٣ ، ٤ ، ٥ . (٨) انظر الأسماء والصفات ص ٢٠١ .

(٩) انظر الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ص ٥٦ ، والقول الفصل لمصطفى صبرى ص ٥٨ ، ونشأة الفكر ١/٦٤٠ ،

وتبين كذب المفتري : ٣٨٨ - ٣٩٠

أنفسهم إلى مقاومة هذه الموجة من التشبيه والحشو كابن عقيل ، الذى ينقل عنه ابن الجوزى قوله : « هلك الإسلام بين طائفتين : بين الباطنية والظاهرية ، فاما أهل البواطن فإنهم عطّلوا ظواهر الشرع بما ادعوه من تفاسيرهم التى لا برهان لهم عليها . وأما أهل الظاهر فإنهم أخذوا بكل ما ظهر مما لا بدلهم من تأويله » (١) .

فإذا كان بعض الحنابلة يتصدون لمقاومة هذا الاتجاه ويستخدمون فى ذلك سلاح التأويل فكيف بالأشاعرة ؟ ولكن كيف كان الآمدى قمة هذا الاتجاه التنزيهى ؟ سيتبين لنا هذا تفصيلاً فيما يلى ، ولكننا نقول الآن على وجه الإجمال : إن الجوينى تردد فى نزعتة التأويلية وكاد يتراجع عنها فى (عقيدته النظامية) (٢) . وأما الغزالى فإنه مع اتجاهه لتأويل الصفات الخبرية ، يحرم ذلك على العوام ، بل وعلى كثير من الموسمين بالعلم من المتكلمين (٣) . وأما الشهرستانى فقد مر بنا أن الآمدى يرميه بالتشبيه ، لقوله بقدم الحروف الروحانية (٤) . وأما الرازى - صاحب تأسيس التقديس - فقد مال إلى القول بحلول الحوادث ونزع إلى التفويض فى آخر حياته (٥) . بينما حافظ الآمدى على موقفه التنزيهى ، ولم يتردد فيه أو يتراجع عنه ، وهذا ما سيتأكد فى المباحث التالية .

* * *

(١) انظر تلبس إبليس ١٠٥ .

(٢) انظر العقيدة النظامية ص ١٦ ، ٢٥ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) انظر : الاقتصاد ص ٣٣ ، وألجام العوام (ط المبرية) ص ١١ ، ٥ وما بعدها .

(٤) راجع ما سبق فى هذا الفصل ص ٢٧٦ . (٥) انظر ما سياتى ص ٣٧٤ وما بعدها .

١ - القدم والبقاء

ويُقصد بهما عدم أولية الوجود أو ابتدائه ، وعدم آخريته أو انتهائه ، وهما في نظر الآمدى وصفان سلبيان لا يعينان أكثر من استمرار الذات أزلاً وأبداً ، بل هما متضمنان في وجوب الوجود ؛ إذ يقول في آخر دليل الوجود : « فقد بان أنه لا بد من وجود موجود هو واجب الوجود لذاته ، وأنه يجب أن يكون أزلياً أبدياً ، لا يتصور عليه العدم متقدماً عليه ولا متأخراً عنه^(١) » . ويصرح في (غاية المرام) بأن القدم « ليس نعتاً وجودياً أو وصفاً حقيقياً ، بل حاصله « يرجع الى سلب الأولية^(٢) » ، وأن البقاء « ليس زائداً على معنى استمرار الوجود ، وذلك لا يزيد على نفس الوجود^(٣) » .

والآمدى في هذا يخالف الماثور عن بعض شيوخ المذهب ، ويتفق مع المعتزلة في اعتبارهما وصفين سلبيين^(٤) . أما الأشاعرة فقد ذهب جمهورهم ومعهم الشيخ أبو الحسن نفسه إلى أن القدم وصف سلبى لا يفيد معنى زائداً على الذات . إلا أن ابن كلاب والقلانسى قالا : إنه تعالى قديم بقدم هو قائم بذاته^(٥) ، وينقل ابن تيمية عن الأشعرى تردده بين كونه سلبياً أو ثبوتياً^(٦) .

أما البقاء فقد نقل البغدادى عن الأشعرى أنه يقول إن الله باقٍ ببقاء^(٧) ، ونسب إليه أيضاً قوله : « إن الله يفنى الجسم بقطع البقاء عنه^(٨) » ، مما يؤكد كونه في نظره وصفاً ثبوتياً ، ويقول البغدادى أيضاً : إن جميع الأشاعرة تابعوا شيخهم في كونه ثبوتياً إلا الباقلانى فإنه « منع كون البقاء معنى زائداً على وجود ذات الباقي شاهداً وغائباً^(٩) » ، وهناك رواية تدل على تردد الأشعرى بين هذين الرأيين أيضاً^(١٠) .

ويجزم الآمدى في (الأبهكار) بأن أبا الحسن الأشعرى وابن كلاب يقولان إن الله باقٍ ببقاء وأن الباقلانى خالفهما في هذا ، وقال : هو باقٍ بنفسه^(١١) ، ولكنه ينقد رأى

(١) انظر الأبهكار ١ / ٥٠ والمبين : ل ١٦ ، (٢) غاية المرام ل ١١٨ ، (٣) غاية المرام ل ٥٨ ب .
(٤) انظر المغنى ٥ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وشرح الأصول الخمسة ص ١٨١ ، ويستفاد من كلام النسفى الماتريدى انهما ليسا زائدين على استمرار الوجود - انظر : بحر الكلام ص ١٧ .
(٥) انظر المحصل ص ٥٧ وأصول الدين ص ٨٨ ، ٨٩ .
(٦) الموافقة ٢ / ٢٢٥ .
(٧) أصول الدين ص ٩٠ . (٨) السابق ص ٨٧ . (٩) السابق ص ٩٠ .
(١٠) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٩٣ . (١١) انظر التمهيد ص ١٤ والأبهكار ١١٤ ب .

الشيخين وينصر رأى الباقلاني ، الذى يبدو أنه قد تابعه سائر المتأخرين^(١) . وكلام البغدادى ينصب على من قبل الباقلاني من شيوخ المذهب ، ولذا يقول ابن تيمية إنه « قول الأشعرى وطائفة معه »^(٢) ، ويرى أن هذا الخلاف اعتبارى لفظى ، وأنه نتيجة لمسألة : « هل الصفات زائدة على الذات أم لا ؟ »^(٣) . ولئن صبح ما يراه من أنه خلاف لفظى فإنه - على كل حال - يُعد بادرة من بوادر الخروج عن اتجاه الإثبات إلى موقف آخر قريب من موقف المعتزلة ، وهذا لا يخلو من مغزى ، وقد يدل على أن للباقلاني دوره فى التقارب الفكرى بين المذهبين ، ويقابله على الجانب الآخر موقف أبى هاشم ومدرسته من الصفات ، واقترباها من موقف أهل السنة وخاصة فيما يتعلق بعموم الإرادة والقدرة كما سبقت الإشارة .

والآمدى يستدل على كونهما وصفين سلبيين بأن البقاء لو كان صفة موجودة زائدة لاحتاج لبقاء وهكذا فيتسلسل الأمر وهو محال^(٤) ، على أنه يلزم من ذلك أيضاً قيام الصفة بالصفة وهذا مالا يجوز شاهداً ولا غائباً^(٥) . ويستدل على سلبية القدم فى (الابكار) بنفس الطريقة^(٦) . وينبغى أن أنه إلى أن رأى الآمدى هنا هو الحالة الوحيدة التى وجدته يعدى فيها حكم الشاهد إلى الغائب ، وهو يتمسك بهذا ليرد على اعتراض لابن كلاب ، ذكره فى «الابكار» ، هو أن يقال : ذات البارى باقية بقاء زائد عليها ، أما صفة البقاء فباقية ببقاء هو نفسها ، وهو رأى لجده عند النصير الطوسى أيضاً فى تلخيصه للمحصل^(٧) . أما الآمدى فيرد على ابن كلاب بأن فى قوله إبطال قاعدة العلل والمعلولات ، وإلا لجاز لنا أن نقول أيضاً أن السواد أسود بسواد هو نفسه ، والعلم عالم بعلم هو نفسه^(٨) . وإذا كان الآمدى قد سبق له أن رفض قاعدة العلل هذه فى إثبات الصفات لأنها جزء من طريقة قياس الغائب على الشاهد الذى لا يقبله ، فهو يستغلها هنا ليلزم المعترفين بها من الأصحاب العدول عن رأيهم فى إيجابية البقاء .

(١) انظر الإرشاد ص ١٣٨ والمقصد الاسنى ٩٦ ، والاقتصاد ٢٣-٢٥ ، والموافقة لابن تيمية ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) الموافقة ٢/٢٢٥ .

(٣) السابق ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٤) انظر : الابكار ١/١١٣ . ب ، ولجد مثل هذا عند الغزالي فى الاقتصاد ٢٣ ، والرازي فى الأربعين ١٨٩ ، والمحصل ١٢٦ .

(٥) انظر : غابة المرام ل ٥٨ ب ، ١٥٩ .

(٦) انظر تلخيص المحصل ص ٥٧ .

(٧) الابكار ١/١١٤ ب .

(٨) الابكار ١١٣ ب ، ١١٤ .

الاستدلال عليهما :

يرى الآمدى أن الامر لا يحتاج إلى تدليل ، إذهما متضمنان في نظره في وجوب الوجود ، وليسا بصفتين على الحقيقة زائدتين على ما سبق من الصفات ، ولذا يهمل الاستدلال عليهما في الأبحاث وغاية المرام تماماً^(١) . ولكنه في المآخذ يشير إلى الحجج المستخدمة في إثباتهما فيذكر الحجة المشهورة لدى المتكلمين ؛ وهي أنه لو لم يكن الباري قديماً لكان حادثاً فيحتاج لمحدث وهكذا ؛ فيلزم التسلسل وهو محال . وهو جزء من دليل وجوب الوجود^(٢) الذي سبق عرضه . وكل ما ثبت قدمه امتنع عدمه ، وهو معنى البقاء^(٣) .

ويشير الآمدى في المآخذ إلى حجة الفلاسفة لإثبات الأزلية والأبدية : « إن ما يتبدل وجوده بعدمه ، وعدمه بوجوده قابل لهما ، والقابل لهما ممكن بذاته ، لا واجب بذاته ، وقد ثبت وجوب وجوده^(٤) . وواضح تآثر الآمدى بهذه الحجة فيما نقلناه من نص الأبحاث الدال على أن القدم والبقاء عنده متضمنان في وجوب الوجود ، وقد سبق للرازي أن استخدم هذه الفكرة الفلسفية أيضاً^(٥) .

وللقاضى عبد الجبار طريقة أخرى ، فى إثبات أن القديم لا يجوز عليه العدم ، تقوم على أسس ثلاثة : أحدها ، أن القديم باقى (أى موجود الآن ومستمر الوجود ، طبقاً لادلة وجود الله) ، والثانى : أن الباقي لا ينتفى إلا بضد أو ما يجرى مجرى الضد ، والثالث : أن القديم لا ضد له ولا ما يجرى مجرى الضد^(٦) ؛ لانه واحد ، وإذن فالقديم لا ينعدم ، وهو استدلال لا بأس به .

* * *

-
- (١) انظر الأبحاث ١/ ١١١ ، ب ، وغاية المرام : ل ٨ ، ب ١٥٩ .
 (٢) انظر المآخذ ل ٢٤ ب ، وانظره فى الاقتصاد للغزالي ٢٣ ، والأربعين ٩٢ ، وبحر الكلام للنسفى الماتريدى ١٧ ، وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلى ص ١٨١ .
 (٣) المآخذ : ل ٢٤ ب ، وقد سبق لافلاطون أن ربط بين القدم والبقاء كما بين استاذنا الدكتور قاسم فى كتابه فى النفس والعقل ص ٥٢ ، ادعى الجوينى فى الشامل ١/ ٨٩ ، ٩٢ إجماع العقلاء على ذلك واستدل عليه من وجوه عدة .
 (٤) المآخذ ل ٢٤ ب .
 (٥) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٨٩ - ٢٩١ .
 (٦) انظر تفصيل هذه الطريقة فى شرح الأصول الخمسة ص ١٠٨ - ١١٠ .

٢- الوجدانية

معناها :

تُعتبر هذه العقيدة شعار الإسلام وركنه الأول ، وهى الرسالة الأولى لكل دين سماوى، بل هى عقيدة الفطرة لدى القبائل البدائية التى لم يشهوَ التطور الاجتماعى عقائدها الأولى^(١) . ويهتم الأمدى بإثبات الوجدانية، بمعنى نفى الشريك لله عز وجل فى الألوهية وصفاتها^(٢) . ، وذلك لبيان هذه العقيدة الإسلامية فى مواجهة خصومها من القائلين بتعدد الآلهة . ولكن معنى الوجدانية - عنده - أوسع من هذا، فهو يشمل نفى الشريك ، وإبطال القول بتعدد الآلهة ، كما يشمل وحدة الإله بمعنى نفى التكثير والتبعض عن ذاته ، وهو يحل محل معنى (الواحد) فى كتابيه (الابكار ، والمبين) لينتهى إلى تأكيد هذين المعنيين السابقين بالنسبة لله عز وجل^(٣) . ولعلنا نذكر تفسيره للمغايرة بين الصفات والذات وهو أنه مجرد التغاير بين مفهوم كل صفة ، وبين مفهوم الذات المجردة عن الصفات ، إذا أمكن للعقل أن يتصورها أو يترجمها على هذا النحو المجرد . ولكن لفظ (الله) يتضمن الدلالة على الذات بصفاتها وكمالها الأزلية، وإذا فلا تكثر ولا انقسام فى مفهوم الألوهية^(٤) .

وتفسير الوجدانية بهذين المعنيين موجود عند سائر المدارس الإسلامية من معتزلة^(٥) وأشاعرة^(٦) وماتريدية^(٧) وفلاسفة^(٨) . أما مدرسة ابن تيمية فتهتم بمعنيين للتوحيد ، يُسمَّى أولهما : (توحيد الربوبية) ويعنى به وجود خالق واحد يرعى العالم ويحفظه، والثانى : (توحيد الألوهية) ، ومعناه وحدة الإله المستحق للعبادة أى أفراد هذا الرب الخالق بالطاعة والمحبة الكاملتين، وهو يرى أن الأول فطرى فى النفوس لا يكاد ينكره أحد ،

(١) انظر ابن رشد وفلسفته الدينية لاستاذنا د/ قاسم ص ١٢ ومبادئ علم الاجتماع الدينى ترجمة د / قاسم ص ١٩٢ ، ١٩٥ رص ٢٢٩ وما بعدها .

(٢) انظر غاية المرام ل ٦٢ ب م ، والابكار ل ١٦٧/١ وما بعدها .

(٣) انظر المبين : ل ١٤ ب ، ١١٥ والابكار ١٦٦/١ ب ، ١١٦٧ .

(٤) راجع ما سبق فى احكام الصفات العامة (٥) انظر : للمغنى ٤/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٦) انظر : الإرشاد ٥٢ ، ٥٣ ونهاية الأقدام ٩٠ ، ٩١ والاقتصاد ٤٥ .

(٧) انظر : التوحيد للماتريدي ل ١١٠ ، وبحر الكلام للفلسفى ص ١٧ ، ١٨ .

(٨) انظر : عيون المسائل للفارابى ص ٥ ، والإشارات والتبهيئات ٤٥٦/٣ - ٤٨٣ .

ولا ينبغي الإلحاح عليه كما فعل المتكلمون، أما الثاني فهو الذى جاءت الشرائع لإثباته وتأكيده، لغفلة أكثر الخلق عنه، وهو مع هذا يتشكك فى الوحدة بمعنى نفى التكثر والتقسيم، ويخشى أن تفضى إلى التعطيل وإنكار الصفات^(١).

ولكن هل الوحداية صفة سلبية أم ثبوتية ؟

يميل الآمدى إلى رأى الثانى، ويقول فى «الأبكار» جواباً عن مثل هذا السؤال : «اختلفوا : فذهب أبو هاشم إلى أن معنى الواحد يرجع إلى صفة نفى، وأن حاصله يرجع إلى نفى ماعدا الموجود الفرد، وذهب القاضى أبو بكر إلى أن حاصله يرجع إلى صفة إثبات، هى صفة نفس غير معلة، ولعل الأشبه ما ذكره القاضى»^(٢). ثم يأخذ فى نصرة رأى القاضى مستخدماً أدلة جدلية معقدة، ويلاحظ أنه وقد اختار كونها صفة نفسية غير معلة؛ يرى أنها - وإن لم تكن مجرد سلب فى نظره - ليست تضيف أمراً زائداً على وحدة الذات نفسها، كما هو الحال فى الصفات السبعة، بل هى تثبت التفرد لله تعالى فى كل ما يتصل به ذاتاً وصفات وأفعالاً^(٣)، وإذا فهمى تؤول إلى (التنزيه) على كلا الرأيين ولا تتضمن إثبات معنى وراء الذات. وقد ذهب الرازى إلى قريب من هذا الرأى فى بعض كتبه^(٤)، وفسرها الغزالي بقريب من هذا المعنى^(٥)، بينما صرح إمام الحرمين بكونها صفة سلبية^(٦).

الاستدلال عليها :

(أ) استدلال الفلاسفة :

يشير الآمدى فى «غاية المرام» وفى «الأبكار» إلى أنه لا خلاف بين جميع المتكلمين والفلاسفة الإسلاميين حول كونه تعالى واحداً، وإنما الخلاف حول طريق إثبات ذلك^(٧). فاختار الفلاسفة الطريق المبني على أن مفهوم واجب الوجود نفسه يحيل وقوع

(١) انظر : الموافقة لابن تيمية ج ٢ / ١٣٤ - ١٣٨ والرسالة القبرصية له من ١٨-٥، واجتماع الجيوش الإسلامية

لابن القيم ص ٣٣-٣٥، وشرح الطحاوية ٢٠-٢٨، وابن تيمية السلفى ٨٤-٨٧.

(٢) الأبكار ١/ ١١٦، (٣) انظر نهاية الأقدام ص ٩٠.

(٤) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٣١، ٢٣٢، والمأخذ ١٣٤.

(٥) انظر الاقتصاد ص ٤٥. (٦) انظر العقيدة النظامية ص ٩ ب.

(٧) انظر ص ١٤٧، ١٥١ من غاية المرام، والأبكار ١/ ١٥٤، ١٦٧ ب.

الشركة فيه، وهو يتفرع إلى شعبتين : الأولى : لو وُجد واجبان لاشتركا في الوجوب واختلفا في غيره ، فيكون كل منهما مركباً، ويصيران ممكنين محتاجين إلى مركب .
والثانية : إذا اتفقا في شيء واختلفا في آخر كان في ماهية كل منها جزء قابل هو المعنى المشترك ، وجزء فاعل هو المخصص ، مع أن الواجب بالذات يجب أن يكون واحداً من كل وجه ، وحقيقته عين ذاته^(١)، ولا تركيب فيه بحال ما لا حداً ولا كماً^(٢).

ويرد الآمدى على أصل فكرتهم بأن وجوب الوجود وصف سلبي لا يعنى أكثر من عدم الافتقار إلى الغير ، فالاشتراك فيه لا يؤدي إلى التركيب ، ووجود صفات أخرى لا يؤدي إلى ما توهموه من وجود شيء قابل وآخر فاعل ، فإن هذه الصفات لا تحتاج إلى فاعل من خارج ، بل هي تستند إلى الذات الواجبة نفسها، والمحذور إنما هو الاحتياج إلى علة فاعلة من خارج الذات^(٣).

والآمدى يعارض هذا الاستدلال لسببين ، أحدهما : أن المبالغة في تصور معنى الوحدة قد تفضى إلى إنكار قيام الصفات بالذات ، مع أن طريق الإثبات لابد منه لمعرفة الله عز وجل^(٤) . وثانيهما : أنه (أى الاستدلال الفلسفى) يحتوى في نظره على دور أو مصادرة على المطلوب فى مجالين هما : نفى الصفات ، وإثبات الوجدانية «فالتقوم يعتمدون فى نفى الصفات على ثبوت الوجوب بالذات ، وهو يعنى عندهم الوحدة من كل وجه ، ويعتمدون فى إثبات الوحدة على بطلان الصفات ، وهذا دور ممتنع»^(٥).

وباختصار لا يمانع الآمدى من التركيب المعنوى فى واجب الوجود ، بمعنى مجرد التغاير فى المفهوم بين الذات وصفاتها حسبما بيناه مراراً، وهو لا يؤدي إلى التعدد أو التكثر الذين يبتزعه عنهما - سبحانه وتعالى - ولا ينافى الوجدانية ولا وجوب الوجود ، فى نظره، مادام الموجود منذ الازل هو الذات بكماالاتها الازلية، وهو المقصود من إطلاق

(١) انظر ما سبق فى عرض وجهة نظرهم ورد الآمدى عليها فى مبحث الصفات وأحكامها العامة ص وما بعدها، وانظر غاية المرام ١٥ ب، ١١٦، والابكار ١٦٧/١ ب، ١١٦٨.

(٢) انظر كتاب الكندى إلى المعتصم بالله ص ٩٠ - ٩٢ ، والكندى وفلسفته ص ٨٤ ، ٨٥ والإشارات والتنبيهات ٤٥٦/٣ - ٤٨٣ والمآخذ ل ٣٢ ب ، ١٣٣ ومقدمة مناهج الأدلة ص ٢٩ - ٣١ و ٤٠ .

(٣) راجع ما سبق فى أول هذا البحث . (٤) انظر فيما سبق .

(٥) المآخذ ل ٣٢ ب ، ١٧٣ .

لفظ الإله . وقد حكى ابن تيمية هذا النقد عن الإمام الرازى (١)، ومع هذا، فقد اعتمد الرازى على هذا الاستدلال فى بعض كتبه (٢). وأول من عرف استخدامه لهذا الدليل هو الكندى (٣)، وعنه أخذه الفلاسفة وغيرهم .

ب- استدلال المتكلمين :

أما المتكلمون فقد اعتمدوا جميعاً على ما يُعرف بديل التمانع الذى ظنوا أنه المذكور فى الآية الكريمة ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ (٤)، وهو يقوم على افتراض تعلق إرادة الإلهين بشيء واحد أحدهما يريد إيجاداً ، والآخر إعدامه ، أو يريد أحدهما تحريكه مثلاً ، والآخر تسكينه ، فإن نفذت إرادة كل منهما اجتمع النقيضان ، وإن لم تنفذا ارتفعاً ، وكلاهما محال ، وإن نفذت إرادة واحد منهما أدى ذلك إلى عجز الآخر فلا يكون إلهاً . ويضيف الآمدى زيادة - يبدو أن المعتزلة هم أصحابها - وهى : لو عجز أحدهما لكان عاجزاً بعجز قديم والعجز لا يكون إلا عن معجز عنه ، وذلك يفضى إلى قدم المعجز عنه وهو ممتنع (٥).

وينتقد الآمدى هذا الدليل من حيث إن فرض الاختلاف يقوم على تجويز تعلق إرادتهما مجتمعتين بالتحريك والتسكين لشيء واحد ، وهذا محال فى ذاته ، فلا يكون متعلقاً للقدرة ولا للإرادة . فضلاً عن أن قولهم بالعجز القديم المفضى لقدم المعجز عنه يعارض قولهم بقدم القدرة وحدوث المقدورات (٦) . وهو يرى فى الابهكار « أن التخلص

(١) انظر : ابن تيمية السلفى ٨٥، ٨٦ . (٢) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٣٥ .

(٣) انظر مناهج الأدلة ص ٢٩ ، والكندى وفلسفته ص ٨٤ .

(٤) نجد هذه الفكرة فى المعنى للقاضى عبد الجبار المعتزلى ٤ / ٢٥٣ وما بعدها . والآية هى رقم ٢٢ من سورة الأنبياء .

(٥) غاية المرام ٦٢ ب = ص ١٥١-١٥٢ ، وانظر دليل التمانع عند الأشعرى فى اللمع ٢٠، ٢١ ، والتمهيد للباقلانى ٤٦، ١٥١ ، ١٥٢ ، وأصول الدين للبغدادى ٧٥ ، ٨٥ ، والإرشاد للجوينى ٣٥ ، والمحصل للرازى ١٤٠ ، وفى شرح المواقف ٨/ ٤٢ ، ٤٣ وشرح النسفية ٢١٦ - ٢٢٩ ، وانظره أيضاً عند عبد الجبار فى المعنى ٤ / ٢٤١ - ٢٤٥ ، ٢٧٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، وفى كتاب التوحيد للماتريدى ل ١١٠ ، ٤٣ ب وانظر مقدمة مناهج الأدلة ص ٣١-٣٣ .

(٦) انظر غاية المرام ٦٢ ب والابهكار ١/ ١١٦٩ ، ب .

من هذا النقد صعب جداً ، وعسى أن يكون عند غيرى جوابه^(١) ، وفى (الغاية) يقطع بكون هذا الدليل خطأ وغلطا^(٢).

ويعتبر الآمدى أول أشعرى يسقط هذا الدليل عن رتبة الاحتجاج ، فقد اعتمدوا عليه جميعاً منذ الأشعرى حتى الرازى ، الذى استند إليه فى أكثر كتبه^(٣) . أما الغزالى فقد خلط بين فكرة الكمال وفكرة التمانع فى استدلاله على الوحانية^(٤) ، غير أنه انتقد دليل التمانع فى إلجام العوام بإمكان الاتفاق بينهما ، وشرح آية ﴿لو كان فيهما آلهة.. على النحو الذى سنجده مفصلاً عند ابن رشد^(٥) .

ولعل ابن رشد هو أقوى من نقد هذا الدليل فى كتابه (مناهج الأدلة) من نواح عدة ، أبرزها أنه غير مقنع للعامه الذين قد يتساءلون : ولماذا لا يتفق الآلهة فيما بينهم على توزيع العمل وهو أليق بهم من الخلاف ؟ كما أنه ليس هو الدليل الذى تضمنته الآية ، فقد تخيل المتكلمون أن القياس الذى تحويه شرطى منفصل ، فعددوا فيه الاحتمالات وكرروها ، مع أن الأمر لا يعدو احتمالاً واحداً يفضى لنتيجة واحدة تشهد بها التجارب الإنسانية الواقعية ؛ هى أنه لو تعدد الخالقون لاختل نظام العالم ، وهو قياس شرطى متصل . وبينه ابن رشد إلى أن الفرق كبير بن القياسين^(٦) . ويوضح استاذنا الدكتور قاسم ذلك بأنه هو الفرق بين الطريقة العلمية الفرضية الاستنتاجية ، والطريقة الجدلية العقيمة التى تبدد الجهود وتثير الشكوك^(٧).

وإذا فهذا الدليل ليس هو بالبرهان العقلى القطعى ، ولا بالشرعى الذى نبه عليه القرآن الكريم .

ويبدو أن بعض المتكلمين قد أحس بما فى هذا الدليل من ضعف وما يمكن أن

(١) الأبيكار ١/١٦٩ ب . (٢) انظر ص ١٥٢ من غاية المرام .

(٣) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٣٤ . (٤) انظر الاقتصاد ص ٤٥ ٤٧٠ .

(٥) انظر إلجام العوام (طبع المنيرة) ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٦) انظر مناهج الأدلة ١٥٥-١٥٩ ، ومقدمته ص ٣٤ - ٣٦ ، وابن رشد وفلسفته الدينية ص ١١١-١٢٠ .

(٧) انظر مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٤ وابن رشد وفلسفته ص ١١٦ ، والمنطق الحديث ومناهج البحث ص ١٣٧ وما بعدها

يوجه اليه من اعتراضات ؛ فنجد أن القاضي عبد الجبار يحاول دفع احتمال الاتفاق ، بناء على أن القادر بذاته لا تتناهى مقدوراته ، وأن كل ما كان مقدوراً للإله فيجب أن يكون حاصلًا من جهته وبفعله ، وإذا فلو فعلاه معًا لاجتمعت قدرتان معًا على مقدور واحد ، وهذا لا يجوز ، ولو أراد أحدهما الإيجاد ، والآخر الإعدام فمعنى ذلك التمانع ، وهو مفض إلى المحال أيضًا ، فيبطل التعدد^(١) . ولجد مثل هذا عند الغزالي^(٢) أيضًا ، كما حاول الشهرستاني أيضًا^(٣) سد هذه الثغرة بأن افترض استقلال كل منهما بعمل يخصه يعنى استغناء عن الإله الآخر في مجال عمله الخاص واستعلاءه عليه ، من جهة نفوذ إرادته دونه ، كما يعنى أيضًا تعطل كل منهما من فعل ما يصح صدوره عنه ، وذلك يناهى كمال الألوهية .

والحق أن الاعتماد على هذا الدليل لا ينسجم تمامًا مع أصول كل من المعتزلة والأشاعرة ، ولذا نجد البغدادى الأشعرى يهاجم المعتزلة فى كتابه «أصول الدين» ، ويقول إنه « لا يصح لهم مع تمسكهم بأصولهم الاستدلال بدلالة التمانع^(٤) » وهو يشير بذلك إلى موقفهم من أفعال العباد ، وقولهم بجواز اجتماع إرادتين نافذتين ، وقدرتين خالقتين فى هذا العالم .

ومن جهة أخرى نجد أن القاضي عبد الجبار المعتزلى يقول أيضًا : إنه لا يصح للأشاعرة الاستناد إلى دليل التمانع مع قولهم بتجوز نسبة النقص والشر والظلم إلى الله تعالى فإنه لا يدل إلا على استحالة وجود الهين كل منهما مطلق الكمال ، وهو يشير بذلك إلى رفض الأشاعرة لفكرة التحسين والتقبيح العقليين ، وفكرتى الصلاح والأصلح بناءً على ذلك^(٥) .

ولكن هذا الدليل يتعرض ، بعد ابن رشد والآمدى ، لنقد ابن تيمية وأتباعه الذين يرون أنه وإن كان صحيحاً فليس هو الدليل الذى تتضمنه الآية الكريمة ﴿لو كان فيهما آلهة...﴾ وأمثالها ، فهم يرون - خلافاً لابن رشد - أنها لا تتعلق بتوحيد الربوبية بل

(١) انظر المغنى ٤ / ٢٥٩ وما بعدها وخاصة صفحتى ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢) انظر الاقتصاد ص ٤٦ ، ٤٧ . (٣) نهاية الأقدام : ٩٢ وما بعدها .

(٤) أصول الدين ص ٨٢ . (٥) المغنى ٤ / ٢٤١ وما بعدها .

بتوحيد الألوهية ، فإن أمور العالم لا تنتظم إلا بالعبادة والخضوع لإله واحد (١) . أما الدليل على ما يريدونه من وحدة الرب الخالق ففى الآية الكريمة ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ (٢) فاننتظام أمر العالم دليل على أن خالقه ومدير أمره واحد (٣) .

أما ابن عربى فإنه ينتقد هذا الدليل أيضاً ، مفضلاً عليه طريقة ابن رشد فى تفسير الآية الكريمة ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ : « وقد وجد الصلاح وهو العالم ووجوده ، فدل على أن الموجد لو لم يكن واحداً ما صلح وجود العالم . » وينبه على أن ما تضمنته الآية هو قياس شرطى متصل ، لا منفصل كما توهم المتكلمون ، الذين وقعوا بصنعهم هذا فى الخطأ وسوء الأدب ؛ « وقد تكلف قروم الدلالة عليه بطريق آخر - (يقصد التمانع) - وقد حوا فى هذه الدلالة ، فجمعوا بين الجهل بما نصبه الحق دليلاً على أحديته ، وبين سوء الأدب : الجهل من حيث لم يعرفوا موضع الدلالة ، وسوء الأدب معارضتهم لها بما أدخلوا فيها من الأمور القادحة ، فجعلوا نظرهم فى توحيده ، اتم فى الدلالة من ما دل به الحق على أحديته (٤) وهو يلتقى فى رأيه هذا مع ابن رشد .

ونجد عند السعد التفتازانى اعتراضاً شبيهاً بما ذكره ابن رشد ، وقد رتب عليه أن هذا الدليل خطابى إقناعى لا برهانى حاسم ، ولا بأس أن يحتوى القرآن على ذلك أحياناً (٥) . كما أن النصير الطوسى يرى أن دليل الفلاسفة فى امتناع وجود واجبى الوجود لذاتهما أفضل من هذا الدليل الذى إن صح فهو يدل على امتناع وجود إلهين متساويين تماماً ، مع أن قول أكثر المشركين هو آلهة متعددة مع قدرة الأعلى منها على منع الأدنى مما يريده دون عكس ، وهذا الدليل لا يفيد امتناعه (٦) .

٢- ويذكر الآمدى دليلاً آخر ، ينسبه إلى أبى بكر الإسفرايينى وجماعة من المعتزلة ،

(١) الموافقة لابن تيمية ١٣٤/٢ - ١٣٨ ، واجتماع الجيوش الإسلامية ٣٢-٣٥ ، وشرح الطحاوية ٢٠-٢٨ ، وابن السلفى ٨٤ وما بعدها . (٢) جزء من الآية رقم ٩١ من سورة (المؤمنون) . (٣) ابن تيمية السلفى ٨٩ إلى ٩١ ، وشرح الطحاوية ٢٦-٢٨ . (٤) انظر الفتوحات المكية ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ . (٥) انظر : فكرة السعد ومناقشتها فى شرحه على النسفية وحواشيه ص ٢٢٢ وما بعدها . (٦) شرح المحصل للغوس ١٤٠ .

وهو أن الدليل على وجود الله - وهو هذا العالم من حيث حدوثه وإمكانه - لم يدل على أكثر من خالق واحد ، فبقى ما زاد على ذلك دون دليل^(١) . وينتقده من حيث إنه يقوم على قاعدة بطلان المدلول لبطلان دليله ، وقد تبين فسادها^(٢) . وقد عرض القاضي عبد الجبار هذا الدليل فى المغنى وقال : إن قصارى ما يدل عليه هو التوقف بشأن ما زاد على الواحد لا نفيه على سبيل القطع ، كما يجب التوقف فى سائر ما لا دليل عليه^(٣) . وقد أشرت من قبل إلى أن عبد الجبار قد انتقد القاعدة المشار إليها فى عدة مواضع من كتبه ، فلعل الآمدى متأثر به .

٣- ثم يذكر الآمدى مسلماً آخر هو أنا لو فرضنا وجود إلهين لكل واحد منهما من صفات الإلهية ما للآخر لتعذر العلم بهما ، لأن كل موجودين لا يمكن تمييز أحدهما من الآخر فالعلم بهما يكون ممتنعاً . ويعقب الآمدى على ذلك بأن « هذه الطريقة مما اعتمد عليه بعض حذاق المعتزلة ، والأصحاب ، وهى بعيدة عن التحصيل ، فإنه وإن تقرر عدم امتياز أحدهما عن الآخر بالصفات الزائدة على ذاتيهما فلا يمتنع التمايز بالنظر الى ذاتيهما ، ويكون الاختلاف بينهما لذاتيهما وإن اشتركا فى الصفات العامة^(٤) » .

وقد ذكر المرحوم الأستاذ الزركان هذا الدليل بين ما اعتمد عليه الرازى ، ولكنه ينقده من نفس الزواية التى انتقدها الآمدى^(٥) .

ج - استدلال الآمدى :

إذا كان الآمدى ينقد الأدلة العقلية التى استند إليها الفلاسفة والمتكلمون قبله ، فما طريقه إلى إثبات هذه العقيدة الأساسية ؟ وإجابة هذا السؤال تستلزم شيفاً من التفصيل ؛ فالآمدى يعتمد فى (إبكار الأفكار) على الأدلة النقلية قائلاً : « فإذا كانت الطرق العقلية الدالة على الوحدةانية مضطربة غير يقينية ، فالأقرب فى الدلالة إنما هو الأدلة السمعية على ما ذهب إليه حذاق المعتزلة^(٦) . وأغلب ظنى أنه يشير إلى القاضي عبد الجبار وأبى

(١) انظر هذا الدليل عند الشهرستانى حيث يدافع عنه فى نهاية الأقدام ص ٩٦ وما بعدها ، وقارن المغنى ٤/٣٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة ، والإبكار ١/١٦٨ ب .

(٣) المغنى ٤/٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ . (٤) الإبكار ١/١٧١ ب .

(٥) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٣٥ . (٦) الإبكار ١/١١٧٤ .

الحسين البصرى، وهما من أصحاب (فكرة الدور) التى كانت أساساً لتحديد مجال كل من الدليل العقلى والدليل النقلى، وعنهما تسرب هذا المفهوم وتناحجه إلى الأشاعرة منذ الجوينى كما بينته فى الباب السابق. ويتبين مما سبق من النصوص التى أوردتها هناك أن الوجدانية فى نظرهما ليست مما يتوقف عليه صدق الرسول، وإذا فمن الممكن الاستدلال عليها بالسمع، وقد اعتمد الرازى - أيضاً - على الأدلة السمعية فى إثبات الوجدانية: لنفس هذا السبب مما يؤكد متابعتة المعتزلة فى هذا. ويشير الآمدى إلى ذلك (١) أيضاً فى الأبيكار.

ومن هذه الملاحظة نستطيع القول إن أخذ الآمدى فى «الأبيكار» بالدليل السمعى، مع اعتماده فى نفس المسألة على الحجج العقلية فى «غاية المرام»، لا يعارض ما رجحناه من تقدم الأول على الأخير فى التأليف، بل ربما ساعد على هذا الترجيح؛ فإن الرجل فى «الأبيكار» يتابع بدقة المنهج الذى سبقه به «حذاق المعتزلة» كما يقول، وسبقه به الرازى معاصره، وللآمدى عناية خاصة به وبكتبه، فهو لا يمثل تطوراً فى موقفه العام من الدليلين السمعى والعقلى الذى التزم به فى كل من «الغاية والأبيكار»، بل هو تطبيق لهذه الفكرة بنفس الصورة التى طبقها بها أصحابها أنفسهم، أما نزوعه فى «غاية المرام» إلى الاعتماد على الدليل العقلى وحده فى هذه المسألة وفى مسائل أخرى لا تتوقف عليها صحة النبوة ولا صدق النبى - كمسألة الرؤية مثلاً - هذا النزوع هو الذى يُعد إلى حد ما تطوراً، أو عدولاً عن الطريقة التى طبق بها المعتزلة والرازى فكرتهم المشار إليها.

وسنلاحظ فعلاً أن الآمدى فى غاية المرام لا يعتمد قط على الدليل السمعى وحده إلا فى مسائل البعث والمعاد وما يتعلق بهما، مما يدل على توسيعه النطاق الذى يُستخدم فيه الدليل العقلى، بحيث يصبح مجاله أوسع مما تصوره المعتزلة، والرازى الذى رأى أن يستخدم الدليل السمعى فى صفات الكلام والسمع والبصر، بينما أصر الآمدى على التمسك بالدليل العقلى فيها جميعاً كما سبق بيانه. غير أن الآمدى لم يصرح فى غاية المرام بعدم جواز الاستدلال بالسمع فى هذه المسألة بل سكت عن ذلك، فلا مانع أن تكون هذه المسألة مما يجوز - فى نظرهم - الاستناد فيها إلى العقل والسمع معاً، كما هى

(١) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٣٣. والأبيكار ١ / ١٧٤، وقارن الفنى للقاضى عبد الجبار ٤ / ٣٢٨ - ٣٢٩، والمعتمد لأبى الحسين البصرى ٢ / ٦٨٨ - ٨٨٨ وشرح النسفية ٢٣٤.

روح تلك القاعدة المنهجية المشار إليها ، وربما ساعد على هذا أنه في كتاب له متأخر عن الكتابين المذكورين ، بل من أواخر مؤلفاته وهو (الإحكام فى أصول الأحكام) ، يصرح بجواز الاعتماد على الإجماع ، وهو إحدى الحجج السمعية ، فى بعض المسائل العقلية الدينية ومنها مسألة الوحدانية ، كما يعتمد عليه فى المسائل الشرعية العملية : « فالجمع عليه إما أن يكون من أمور الدين أو الدنيا فإن كان من أمور الدين فهو حجة مانعة من المخالفة إن كان قطعياً من غير خلاف عند القائلين بالإجماع ، وسواء كان المتفق عليه عقلياً كروية الرب لا فى جهة ، ونفى الشريك لله تعالى ، أو شرعياً كوجوب الصلاة والزكاة ونحو ذلك (١) » .

ولكن يبقى أن الآمدى يقرر فى « الأبكار » ضعف المسالك العقلية المستخدمة لإثبات الوحدانية واضطرابها ، ومن بينها المسلكان اللذان اختارهما فى « غاية المرام » ، وتفسير هذا - فيما يظهر لى - أن الآمدى قد اقتنع بعد طول التأمل بصواب هذين الدليلين ، خاصة أنه لم يحكم بطلانها فى « الأبكار » ولكنه أبدى عليهما بعض التحفظات التى تجنبها فى صياغته لهما فى « غاية المرام » كما سيتبين .

ولا أدرع هذه النقطة قبل أن أنص على أن تفسير الآمدى للآية ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ﴾ يختلف نوعاً ماعن تفسير المتكلمين ، ويقرب كثيراً من تفسير ابن رشد فى « مناهج الأدلة » ، والغزالي فى « إلهام العوام » (٢) ؛ فهى فى نظره تعبر عن تلازم شرطى بين فرض واحد ونتيجة لازمة له ، فإذا انتفى هذا اللازم انتفى الملزوم أى بطل الفرض : « أخبر بلزوم الفساد من تقدير وجود الآلهة ، ولافساد ، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم » (٣) . وأما دليل انتفاء اللازم فهو أن الفساد هو الخراب والانحلال والاضطراب « ولا يخفى أن الأرض وما هى عليه من التاليف والتركيب غير منحل ولا مضطرب ، وأن ما هما عليه من الأحوال ، من سير الكواكب والأفلاك ، وشروق النيرات وغروبها وصعودها وهبوطها ولزوم الفصول لها فى أوقاتها ، وجميع ما يلازمها من الآثار العلوية والسفلية ، فعلى غاية الاعتدال وحسن النظام فى نظر كل عاقل متبحر ، حتى إنه لو أراد مرید تقدير حالة السماء والأرض فى أكمل مما هى عليه ، لقد كلف نفسه شططاً » (٤) .

(١) الإحكام ٤٠٧/١ . (٢) مناهج الأدلة ص ٣٤-٣٦ ، وإلهام العوام ص ٣٦٥ .

(٣) الأبكار ١٧٢/١ ، ب .

(٤) الأبكار ١٧٤/١ ، وهذا نص مهم ولكن يبدو مضطرباً بعض الشيء ، ولا يبعد أن يكون فيه سقط .

وهذا عرض يلتقى تماماً مع تفسير ابن رشد لهذه الآية في «مناهج الأدلة» ، غير أن الآمدى دخل - وهذا مما يؤسف له - فى مناقشة جدلية معقدة حول فهمه لهذه الآية ، ويظهر فى هذه المناقشة طابع الجدل والاعتراضات المتتالية ، ثم التصدى للإجابة عن هذه الاعتراضات ، التى يعجز القارئ عن متابعتها إلا بجهد جهيد ، كما سلفت الإشارة إلى ذلك .

أدلته العقلية فى غاية المرام :

يستند الآمدى فى هذا الكتاب إلى دليلين :

(١) لو فرضنا وجود الإلهين فيما أن يشتركا فى كل شيء ، أو يختلفا فى كل شيء ، أو يتفقا من وجه ويختلفا من آخر ، ولكن الاحتمال الأول يعنى عدم التعدد فى الحقيقة ؛ لانه لا تعدد مالم يتميز أحدهما عن الآخر . والاحتمال الثانى يعنى أنهما لم يشتركا فى وجوب الوجود وفى سائر الكمالات الإلهية الأخرى ، وإذا فأحدهما ليس بآله . أما الثالث فيقول عنه الآمدى : كيف أمكن أن يختص كل منهما بوجوه تميزه عن صاحبه بعد اتفاقهما فى القدر المشترك بينهما ؟ وما مبرر هذا التخصيص ؟ هل مرد ذلك الى ذاته فقط ، أم الى إرادته الإلهية ، أم إلى صاحبه ؟ لا ينبغى القول بالاحتمال الأول ، لأنهما متفقان فى الذات وفى بعض الصفات أيضاً ، فكان من الواجب أن يشتركا فيما بقى ، لأن مقتضى - وهو الذات فيهما - واحد . ولا بالثانى لأن معناه تحقق إلهيته واكتمال وجوده دون هذه المميزات ، وهو خلاف الفرض . ولا بالثالث لأنه يعنى توقف تعيين كل منهما على صاحبه ، وهو دور غير مقبول ، فضلاً عن أنه يفضى إلى أن كلاً منهما يحتاج إلى علة من خارجه ؛ أى أنه ممكن وليس بواجب الوجود (١) .

(٢) الدليل الثانى : لو فرضنا وجود إلهين ، وفرضنا حادثاً ما فيما يسند وجود هذا الحادث إليهما أو إلى أحدهما ، لا يمكن القول بالاول لأننا - عندئذ - نكون أمام احتمالين : إما أن يسند إليهما معاً مع القول بأن كلاً منهما قد فعله وأوجده على سبيل الاستقلال ، وهذا ظاهر البطلان ؛ إذ كيف يمكن الجمع بين اشتراكهما فى التأثير واستقلال أى منهما بالخلق ؟ وإما أن نسند إليهما معاً بحيث لو فرض عدم أحدهما لما

(١) انظر : الابتكار ١/١٦٧ ب ، ١١٦٨ ، غاية المرام ص ١٥٣ .

صح وجوده ، وهذا أيضاً فاسد ؛ لأن الإله هو الذى يخلق الحوادث بإرادته وقصده استقلالاً ، وفى هذا الفرض يستحيل إرادة كل منهما إيجاداه كاملاً ، لتعذر استقلاله به ، كما يستحيل توجه إرادته إلى جزء منه لتعذر وقوع هذا الجزء بناء على تلك الإرادة وحدها كما هو الفرض ، وإذاً فلن يقع حادث أصلاً مع أننا فرضنا وقوعه ، والواقع يشهد بوقوعه أيضاً .

أما إسناده إلى أحدهما فمعناه تعطيل الآخر عن الفعل ، وليس أحدهما أولى بذلك من الآخر ، وذلك يفضى إلى إسقاط تأثير كل منهما ، وامتناع حصول الحوادث . وهو خلاف المفروض والواقع أيضاً (١) .

ولنا بشأن الدليل الأول ملاحظات :

أولاً - أن الآمدى قال بعد عرضه له فى الأبحاث : « إنه وإن دق النظر فيه ، وحسن تحريره ، فإنما يصح الاستدلال به أن لو كان ما به الاتفاق والافتراق بين الإلهين وجودياً (٢) » .

وهذا يدل على عدم رفضه لهذا الاستدلال ، إذا خلا من هذا العيب الذى كان سبب رفضه لدليل الفلاسفة .

ثانياً - أن النص السابق يدلنا على الفرق بينه وبين دليل الكندى أو الفلاسفة ، رغم تشابههما فى الجزء الأول ، وهو الاحتمالات الثلاثة الواردة فيهما ، لكن طريق إبطال الاحتمال الأخير وهو أن يتفقا من جهة ويختلفا من جهة أخرى - عند الفلاسفة ، هو أنه يفضى إلى التركيب فى ماهية الإله ، والتركيب يحوج إلى المركب والأجزاء الداخلة فى التركيب ، وذلك محال على الله - تعالى .

أما الإمكان هنا فليس سببه التركيب كما هو الحال عند الفلاسفة ، وإنما سببه الاحتياج إلى مخصص من خارج الإله نفسه ، وهذه فكرة كلامية خالصة لافلسفية (٣) .

(١) انظر غاية المرام ل ١٦٣ = ص ١٥٤ من النسخة المطبوعة ، والأبحاث ١ / ١٦٨ ب .

(٢) الأبحاث ١ / ١٧٠ ب . (٣) انظر حوار بين الفلاسفة والمتكلمين للآلوسى ص ١٦٧ وما بعدها .

ثالثاً - أن هذا الدليل لا يخلو - مع ذلك - من التأثير بروح دليل الكندى ، لا فى تعداد الاحتمالات الثلاثة فقط ، ولكن من حيث قيامه على الفكرة القائلة إن مفهوم الإله نفسه يحيل القول بتعددده ، وقد كان لهذا المفهوم ، أثر واضح عند الغزالى الأشعرى^(١) ، وابن حزم الظاهرى^(٢) ، وعند الجبائى والكعبى^(٣) ، وأبى الهذيل^(٤) من شيوخ المعتزلة . وهذا نموذج محدد للعلاقة الوثيقة والمبكرة نسبياً بين الفلسفة والكلام ، ومعلوم أن أبى الهذيل معاصر للكندى وله صلاته الوثيقة بالفلسفة^(٥) .

أما بالنسبة للدليل الثانى :

فألاحظ - أولاً - أن فيه ملامح من استدلال ابن رشد بالآية الكريمة ﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض﴾^(٦) من حيث أن الفكرة الأساسية فى كل منهما هى وحدة الفعل الإلهى واستقلال الإله بالخلق^(٧) ، وإذاً فلو تعددت الإرادات الإلهية لما وُجد عنها عالم واحد متسق كما يقول ابن رشد ، أو لما وُجد عنها شىء مطلقاً كما يرى الآمدى ، وكلا الفرضين يكذبه الواقع المشهود .

كما ألاحظ من جهة ثانية أنه يعتمد على القول بامتناع مقدور واحد بين قادرين ، وهى فكرة اعتزالية فى الأصل^(٨) ، والآمدى نفسه يشير عند عرضه فى الأبيكار لهذا الاستدلال إلى أن تمسك المعتزلة به لا يستقيم ؛ لأنه يتعارض مع بعض أصولهم^(٩) . ونحن نجد هذا الاستدلال فى صياغته يختلف عن صياغة عبد الجبار فى المغنى^(١٠) .

واعتقد أن أدلة الآمدى على الوحدةانية ، وإن كانت أفضل من طريقة التمانع ، لا تخلو بدورها من الطابع الجدلى الذى اتسمت به الطريقة المذكورة ، وأفضل من كليهما

(١) انظر الاقتصاد ص ٦٥ ، ٤٦ (٢) انظر الفصل ١/ ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) انظر المغنى ٣١٨ - ٣٢٠ . (٤) المغنى ٤/ ٣١٩ .

(٥) انظر نشأة الفكر للدكتور النشار ١/ ٥٠١ - ٥٠١ . وأبو الهذيل الملاف ٣٣ - ٤٩ .

(٦) الآية ٩١ من سورة المؤمنون . (٧) انظر مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٤ .

(٨) المغنى ١٠٩ - ١٦١ . (٩) انظر الأبيكار ١/ ١٧١ ، ب .

(١٠) انظر المغنى ٤/ ٢٦٧ وما بعدها ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، أيضاً ، وقارن غابة المرام ص ١٥٤ .

الاعتماد على براهين القرآن الكريم التي عُنِي ابن رشد باستخلاصها وعرضها ، أو اللجوء إلى طريقة الكمال التي استخرج منها الرازي دليلاً على الوجدانية يفوق دليلى الآمدى (١) السابقين ، ومزجها الغزالي من قبل بفكرة وحدة الفعل الإلهي واستقلاله في كتابه «الاقتصاد» (٢) .

وعلى كل حال فقد ختم الآمدى أبحاثه عن الوجدانية بالتعرض لمشكلة الشر في العالم (٣) ، وهي من أكبر شبه القائلين بالتعدد ، ولذا بدأ ابن حزم كلامه على الوجدانية في «الفصل» بإبطالها (٤) ، كما عُنِي بها الباقلاني في «التمهيد» (٥) ، وهو يكرر ما أشرت إليه في بحث الإرادة ، ويزيده إيضاحاً ، فليس الشر ذاتاً ولا وجوداً حقيقياً (٦) ، وإنما هو إما عدم الذات أو نقص كمال الذات كما يقول الفلاسفة ، أو عبارة عن مخالفة الأغراض كما يقوله المتكلمون : «وليس ذلك من باب الإحداث والإيجاد في شيء ، فلا يكون مراد الحدود والوجود» (٧) .

ونحن نجد مثل هذا الجواب ، أو قريباً منه عند الغزالي (٨) ، والشهرستاني (٩) من الأشاعرة ، كما نجد عند ابن حزم في الفصل (١٠) ، وابن تيمية في الفرقان (١١) ، وكذا عند ابن رشد (١٢) ، والفارابي (١٣) ، وابن سينا (١٤) من الفلاسفة ، بل وعند ابن عربي (١٥) شيخ الصوفية أيضاً .

ولا عجب أن تتقارب إجاباتهم ، فالآمدى يصرح هنا بأن أصل إجابته يرجع إلى المبدأ الفلسفي المتمثل في أن الشر عدم محض ، وإلى الفكرة الأشعرية في نفي التحسين

-
- (١) فخر الدين الرازي وآراؤه ٢٣٦ . (٢) انظر الاقتصاد ٤٦ - ٤٧ .
 (٣) انظر ص ١٥٥ من غاية المرام ، والابكار ١٧٤/١ ب .
 (٤) انظر الفصل ٣٥-٤٥ . (٥) انظر التمهيد ص ٦٨ وما بعدها .
 (٦) انظر غاية المرام ص ٦٣ ب-١٦٤ = ١٥٥ من النسخة المطبوعة .
 (٧) الابكار ١٧٤/١ ب . (٨) الاقتصاد ٤٨ . (٩) نهاية الأقدام ٢٥١ ، ٢٥٣ .
 (١٠) الفصل ١/٣٨ ، ٣٩ . (١١) الفرقان : ١٠٩ - ١٢٧ .
 (١٢) انظر مناهج الأدلة ١٠٢ ، و ١٠٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ .
 (١٣) انظر عيون المسائل ص ٨ .
 (١٤) انظر النجاة ٢٨٤ - ٢٩١ ، والقرن الثاني من طبيعيات الشفاء تحقيق د / قاسم ص ٥٣ .
 (١٥) انظر : الفتوحات المكية ١/٤٦ ، ٤٧ .

والتقييح العقليين ، وهما تلتقيان في أن الشر ليس له وجود حقيقى ، وإنما مرده إلى ضرب من العدم أو إلى نظرة الإنسان إلى بعض الموجودات ، وإذن فلا ضرورة لنسبته إلى خالق آخر . ويشير الأمدى إلى أن مثل هذا السؤال قد تصعب الإجابة (١) عنه ممن يقولون بالتحسين والتقييح العقليين وبوجوب الصلاح والأصلح على الله ، وهو يعنى بذلك المعتزلة وقولهم بأن الله ليس بخالق للشر وأن الإنسان مستقل بأفعاله . والحق أن المعتزلة بمنجاة من هذا السؤال الصعب ، لأن أخص وصف لإله عندهم ليس هو الخلق والإيجاد كما تقول الأشاعرة ، بل هو التفرد بالقدم والأزلية ، والاستغناء عما سواه ، كما سبق بيانه من قبل ، فمثل هذه الشبهة لا ترد عليهم (٢) .

* * *

(١) انظر ل ١ / ١٧٤ ب من الأبهكار .

(٢) انظر غابة المرام ص ١٥٥ .

٣- نفى الجسمية عن الله تعالى

أ- طبيعة المسألة :

هذه مسألة ثار فيها الخلاف بين المسلمين بعد الصدر الأول ، كما حدث فيمن قبلهم من الأمم ، فقد نزع اليهود إلى تصور الله تعالى في صورة الإنسان ، كما رفع النصارى الإنسان إلى مستوى الألوهية (١) . وقد قال الآمدى ، وهو يتحدث عن « الكرامية » ، وقولهم بأن الله مماس للصفحة العليا من العرش ، وأنه تجوز عليه الحركة والانتقال وتبدل الجهات : « وإلى ذلك ذهب اليهود لعنهم الله (٢) » .

وذلك أنه من الصعب على العقل العادى - كما يقول الرازى وينقله عنه الآمدى فى « المتأخذ » - تصور وجود « موجود ليس بجسم ولا حال فيه ، ولا متحيز داخل العالم ، ولا مقتناه فى شىء من الجهات » (٣) ، وهو يذكر أن قوماً من المسلمين ادعوا أن استحالة ذلك أمر بديهي ، ويأخذ فى مناقشتهم متمسكاً بوجوب التفرقة بين عالمى الغيب والشهادة : « حكم الوهم والخيال غير مقبول فى أفعاله تعالى ؛ فإن إحداث الشىء من غير مادة ومدة وآلة ، وتغيير فى ذات الفاعل ، وجلب منفعة ودفع مضرة فى حقه ، غير مقبول عند الخيال والوهم ، مع أن أفعاله كذلك باتفاق المسلمين . ولا فى صفاته أيضاً ؛ فإن وجود موجود يعلم جميع المعلومات ، ويعلم الشىء الذى لا يتناهى دفعة ، ويدبر مقصورات لا تتناهى ، ولا يشغله شأن عن شأن ، غير مقبول عندهما . مع أن المسلمين على أنه تعالى كذلك ، فلأن لا يقبل فى ذاته مع بعدها عن مناسبة الحس والخيال أولى » (٤) .

والحق أنه لا يكتمل التنزيه الخالص لله - عز وجل - إلا بالتمسك بهذه التفرقة الحاسمة بين عالم الغيب وعالم الشهادة ، مع الإيمان بكل ما تعرّف الله به إلى خلقه على لسان رسله دون تمثيل ولا تعطيل . ولكن الطريق إلى ذلك صعب عسير ، فالناس تتفاوت فى هذا الصدد ، وأكثرهم نزاع إلى التمثيل والتشبيه ولا يكاد يؤمن بغير المحسوس ، وربما كان هذا أكبر دواعى الانحراف عن العقيدة الصحيحة كما يقول ابن الجوزى : « كل

(١) انظر المتأخذ ل ٢٦ ، ومقدمة مناهج الأدلة ص ١٠ ، ودفع شبه من شبه ص ٦ ، والمواقف ١٩/٨ ، وشرح الطحاوية ٥٩ ، ٦٠ . (٢) الأبيكار ١/ ١١٥٠ (٣) المتأخذ لوحة ١٢٥ .

(٤) المتأخذ ٢٥ ب ، وتوجد الفكرة عند الأشمى فى اللمع ٦٧ ، ٦٨ والباقلانى فى التمهيد ص ١٥٢ .

محنة لبس بها إبليس على الناس فسببها الميل إلى الحس، والإعراض عن مقتضى العقل، ولما كان الحس يأنس بالمثل دعا إبليس - لعنه الله - خلقاً كثيراً إلى عبادة الصور، وأبطل عند هؤلاء عمل العقل بالمرة» (١).

ولصعوبة هذا المقام أوصى ابن رشد - مع إيمانه بأن الله تعالى ليس بجسم - ألا نتعرض مع جماهير المؤمنين لنفى الجسمية ولا لإثباتها، وأن نقف بهم عند حدود قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ كيلا نستدرجهم إلى التعطيل وإبطال الشريعة، إذ الموجود عند الجمهور إنما هو المحسوس، والمعدوم عندهم غير المحسوس (٢). ويرى ابن عربى رأياً قريباً من رأى ابن رشد إذ يقول: «فلما اختلفت الأمجة كان في العالم العالم والأعلم، والفاضل والأفضل، فمنهم من عرف الله مطلقاً من غير تقصير. ومنهم من لم يقدر على تحصيل العلم بالله حتى يقيد بالصفات التي لا توهم الحدوث، وتقتضى كمال الموصوف. ومنهم من لم يقدر على العلم بالله حتى يقيد بصفات الحدوث، فيدخله تحت حكم ظرفية الزمان وظرفية المكان والمقدار، ولما كان أمر العلم بالله في العالم في أصل خلقه على هذا المزاج الطبيعي المذكور أنزل الله الشرائع على هذه المراتب.. فعمت الشرائع ما تطلبه أمجة العالم..» (٣).

وهكذا نجد أن التشبيه والتنزيه كلاهما طريق لأحد منه، غير أن التطرف والغلو في أولهما قد يفضي إلى التجسيم والتشخيص، كما أن التطرف في الجانب الآخر قد يفضي إلى النفي والتعطيل، وهي حقيقة نبه إليها الكثير من العلماء كالغزالي (٤)، وابن رشد، وابن تيمية (٥)، والإمام الطحاوي المصري (٦).

ولتعارض هذه الاعتبارات واختلاف مواقف الناس منها - كما أشار إلى ذلك ابن عربى - وقع الخلاف بين المسلمين حول إثبات الجسمية؛ فصرح البعض بالإثبات، والبعض بالنفي، ومال آخرون إلى التوقف؛ عن النفي أو الإثبات، مع اقتناعهم بتنزيه تعالى عن مشابهة الأجسام وسائر الحداثات، كما نقلناه عن ابن رشد، وكما سيتبين من موقف ابن تيمية.

(١) تلبس إبليس ٥١. (٢) مناهج الأدلة ١٧٥.

(٣) الفتوحات ٢/ ٢٩٠. (٤) إجماع الغوام - ط المنيرة ص ٤٤، ٤٥.

(٥) انظر الواسطية ص ١٦، ١٥، ومناهج الأدلة ١٧٥.

(٦) انظر شرح الطحاوية ص ٥٧ - ٦٠، ١٢٥، ١٢٦.

ب- مثبتو الجسمية وحكمهم :

ينسب القول بالتجسيم إلى الحنابلة مطلقاً^(١) ، أو إلى البعض منهم^(٢) ، وإلى الحشوية^(٣) ، وإلى الكرامية^(٤) ، وإلى طوائف من الشيعة^(٥) . وينبغي تحديد ذلك :

أ- أما الحنابلة : وقد نسب إليهم الأمدى القول بالتجسيم متابعا للرازي^(٦) . فالمنقول عن الإمام أحمد نفسه أنه أنكر على من يقول بالتجسيم ، وقال : « إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسماك وتركيب وصورة وتاليف . والله تعالى خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يسمى جسما لخروجه عن معنى الجسمية . ولم يجيء في الشريعة ذلك ، فبطل »^(٧) . كما أنه حرص على قبول آيات الصفات كما وردت ، ولكن مع تنزيهه تعالى عن كل مشابهة بالخلق ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(٨) .

أما أتباعه فقد جروا على نهجة السلفي ، ولكن ظهرت فيهم طائفة نزعت إلى التشبيه والتجسيم ، « ومنهم ابن حامد والقاضي وتلميذه وابن الزاغوني ، وهؤلاء من ينتمي إلى الإمام ويتبعهم الجبهة بالإمام أحمد .. وبالعوا في الافتراء إما لجهلهم وإما لضغينة في قلوبهم ، كالغيرة بن سعيد [أحد غلاة الشيعة] وأبي محمد الكرامى ، لأنهم أفرأخ السامرة في التشبيهية ويهود في التجسيم ... قال ابن حامد في قوله تعالى : ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ ، وقوله : ﴿ إلا وجهه ﴾ ، ثبت له وجهها لا رأسا ، وقال غيره : يموت إلا وجهه . وذكروا أشياء يقشعر الجسد من ذكر بعضها »^(٩) .

فقام طائفة من علماء الحنابلة ، يقاومون هذا الغلو المخالف لما عليه السلف والأئمة جميعا ، ومنهم أحمد بن حنبل . وكان من هؤلاء الإمام ابن عقيل وأبو الحسن التميمي

(١) انظر مناهج الأدلة ص ١٧١ والمآخذ ل ١٢٥ .

(٢) انظر فخر الدين الرازي وآراءه ص ٢٤٠ .

(٣) انظر الأبيكار ٢/ ١٢٥٦ ونشأة الفكر ٦٠١ وما بعدها ، وغاية المرام ص ١٨٠-١٨١ .

(٤) انظر غاية المرام ص ١٨٠ .

(٥) انظر الأبيكار ٢/ ٢٥٧ ب ، ١٥٨ ، ب ، ونشأة الفكر ٢/ ٢٩٣ وما بعدها .

(٦) للمآخذ ل ١٢٦ . (٧) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٢٩٨ .

(٨) دفع شبه من شبه ص ٥ ، ٦ والأشعرى ص ٧٥ .

(٩) دفع شبه من شبه ص ٦ ، وقارن نقض المنطق ١١٨ وما بعدها .

وابن الجوزى وأبو بكر الحصنى وغيرهم^(١). وقد صرحوا بنفى التجسيم وإنكاره ، ونقل ابن القيم عن الأشعرى أنه نسب الى أهل السنة واصحاب الحديث « أنه تعالى ليس بجسم ولا يشبه الأشياء »^(٢).

حتى جاء ابن تيمية فوقف موقفا غريبا فى هذه المسألة؛ إذ قرر أن « لفظ التجسيم لا يوجد فى كلام أحد من السلف لأنفيا ولا إثباتا، فكيف يحل أن يقال مذهب السلف نفى التجسيم أو إثباته بلا ذكر لذلك اللفظ أو معناه عنهم؟ »^(٣). وهذا يخالف المنقول عن الإمام أحمد - كما ذكرت من قبل - ويخالف المعهود من شأنه إزاء كل بدعة، وقد عرف التشبيه والتجسيم على يد مقاتل بن سليمان، ومن سبقوه من الحشوية^(٤) كما سذكره فيما بعد ، ومع هذا فإن ابن تيمية لم يحافظ على موقفه الوسط بين مثبتى الجسمية ونفاتها ، بل مال أحيانا الى الأولين بعض الميل ، وربما دافع عنهم^(٥) ؛ لأنه كان يرى أن خطر التشبيه والتمثيل دون خطر النفى والتعطيل^(٦). كما أنه كان يثبت ما جاء من الصفات الخبرية كالنزول والاستواء ونحوهما ، مقررًا أنه على حقيقته، دون أن يشفع ذلك دائما بنفى مماثلته لاحوال المخلوقين فى الشاهد مما قد يتبادر الى الأذهان^(٧). مع أننا نجد ابن قدامة مثلاً - وهو معاصر للآمدى ورئيس لحنابلة دمشق - يقول : « وقال الإمام أحمد : قول النبى ﷺ (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا - وإن الله يرى يوم القيامة) وما أشبه ذلك ذلك يؤمن بها ، ونصدق بها ، لا كيف ولا معنى ، ولا نرد شيئا منها ، ونعلم أن ما جاء الرسول به حق . . . بلا حد ولا غاية . . . ولا نعلم كنه ذلك »^(٨). بل إن ابن تيمية يصرح أحيانا بنسبة الحركة الاختيارية الى الله تعالى^(٩)، ويهتم كثيرا بإثبات عدم تماثل الأجسام^(١٠)، مما دعا خصومه إلى اتهامه بالتجسيم .

ولكن الإنصاف أن نقرر أن الرجل كان دقيقا فلم يصرح قط - فيما قرأت له -

(١) انظر تلييس إبليس ٥١، ١٠٥. ودفع شبه من شبه ص ٦ وما بعدها ، ونقض المطلق ١٣٥ وما بعدها ، ومنهاج السنة ١٢٣/٢، ١٢٤.

(٢) اجتماع الجيوش ١٤٥. (٣) نقض المطلق ١٢٥، وانظر الموافقة ١/١٤٤.

(٤) نشأة الفكر ١/٦٠٤ وما بعدها. (٥) انظر نقض المطلق ١١٨ وما بعدها.

(٦) انظر ابن تيمية السلفى ٦٤، ١٤٣ - ١٤٥. (٧) انظر الموافقة ٢/١٨٣ وما بعدها.

(٨) لمعة الاعتقاد لابن قدامة ١١، ١٢. (٩) انظر الموافقة ٢/١٨٣، ١٨٤ ومنهاج السنة ط بولاق ٢/٢٦.

(١٠) انظر الموافقة ٢/٢٥٩ - ٢٥٩.

بلفظ التجسيم منسوباً إلى الله - تعالى، وكل ما فى الأمر أنه يتساهل مع المجسمة، ويدافع عنهم أحياناً، وقد ثبت ما يرى غيره أنه من لوازم التجسيم كالحركة مثلاً^(١)، ويشد مع النفاة. وكان أخرى به كإمام سلفى أن ينكر على من صرح بإثبات الجسمية؛ لأنه بهذا خارج عن عقيدة السلف ومنحرف عنها طبقاً لنقله هو لها، ولما ينقله عن أصحابه من تكفيرهم المجسمة والمشبهة: «وأكثر أهل السنة من أصحابنا يكفرون المشبهة والمجسمة»^(٢)، ويرى أن قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ يدل على انتفاء التجسيم والتشبيه^(٣)، كما صرح بذلك فى «الرسالة المدنية» وربما كان هذا هو الموضع الوحيد الذى صرح فيه ابن تيمية بنفى التجسيم.

ب- وأما الحشوية: فإن الآمدى ينسب إليهم القول بالتشبيه والتجسيم، ويذكر منهم كهمس ومضر والهيجمى وغيرهم، ممن «نقل عنهم أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة والمعانقة للمخلصين، وأنهم يرونه فى الدنيا ويرونه، ومنهم من قال إن معبوده جسم، وله جوارح وأعضاء، وأنهم أجروا كل ما ورد من أخبار الصفات - على ما تقدم فى إبطال التشبيه - على ظاهرها»^(٤). وقد كان كهمس وزميله من قدماء الحشوية المنسوبين إلى الحديث والسنة، وقد قالوا بهذه الآراء ومهدوا لمقاتل بن سليمان - زعيم المشبهة بخراسان - الذى يذكر الآمدى أنه من القائلين بأن «الله جسم كالأجسام، ومركب من لحم ودم»^(٥)، ولقد ذكرت من قبل أنه كان من بين المحدثين والمنسوبين إلى السنة من غلا فى الإثبات حتى مال إلى التشبيه كالبريهارى عدو الأشعرى، والاهوازى - الذى رد عليه ابن عساكر^(٦) - وهو أحد السالمية الذين حاربهم الأشاعرة لتشبيههم.

ج - وأما الكرامية فهم يقولون بالجسمية، وإن حاول بعضهم - كابن الهيثم - تخفيفها^(٧). ولذا يقول الآمدى فى الأبكاز: «إن فرقهم متعددة.. غير أننا اقتصرنا على أقوال زعيمهم والمشهور منهم، وقد اتفقوا على أن الله مستقر على العرش، مماس له من

(١) انظر منهاج السنة ٢٦/٢ وموافقة صحيح المنقول ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٢) الرسالة المدنية ط انصار السنة سنة ١٩٤٦ ص ٨. (٣) الرسالة المدنية ص ٢٢.

(٤) انظر الأبكاز ٢٥٦/٢ ب، وغاية المرام ص ١٨٠. (٥) الأبكاز ١٤٣/١ ب.

(٦) انظر تبين كذب المفتري لابن عساكر ص ٣٦٩، ٣٩٢.

(٧) انظر نشأة الفكر د/ النشار ١٦٧/١ وما بعدها.

الصفحة العليا ... ومنهم من أطلق لفظ الجسم عليه تعالى»^(١) . ولقد كانت الكرامية أخطر وأكبر فرقة من المشبهة، والقائلين بالجسمية الذين ورثوا آراء من سبقوهم وصاغوها بلغتهم ، وقد تأثر بآرائهم بعض المفكرين المسلمين من الطوائف الأخرى ، وكان شيوخ الأشاعرة - ومنهم الآمدى - هم الذين تصدوا لها وحاربوها فى قوة ، ونقلوا آراءها فى حيدة ونزاهة الى حد كبير^(٢) .

د- وأما الشيعة فقد نسب الآمدى التجسيم إلى بعض غلاتهم ، والقدماء منهم كالهشامين ابن الحكم والجوابلى ، وإن كان قد نسب إلى الشيعة أيضاً - كما سبق - نفى الصفات الإيجابية ، مما يدل على إدراكه للتطور الذى أصاب الشيعة المتأخرين حيث مالوا إلى الاعتزال ، أما القدماء فيقول عنهم : « فمنهم [أى المشبهة] غلاة الشيعة كالسبئية والجناحية والخطابية والذمية والهشامية والرزامية والنصيرية والإسحاقية ، على ما حققناه من مذاهبهم القائلة بالتجسيم والحركة والانتقال والحلول فى الأجسام ، إلى غير ذلك »^(٣) .

وقد عُرف التصريح بالجسمية عن هشام وغيره من شيعة عصره باعتراف الشيعة أنفسهم^(٤) ، إلا أن له فيه مفهومًا يختلف عن قول غيره من الجسمية ؛ فالله - تعالى - عنده جسم لا كالأجسام ، وغرضه من التصريح بالجسمية تأكيد الوجود الحقيقى للذات كما ينقل الأشعرى فى المقالات : « وقال هشام بن الحكم : معنى الجسمية أنه موجود . وكان يقول : إنما أريد بقولى جسم أنه موجود ، وأنه شئ ، وأنه قائم بنفسه . »^(٥) ولعله يريد بذلك تأكيد الوجود الحقيقى لله تعالى ، ومعارضة التنزيه الغالى للمعتزلة ، كما يرى باحث شيعى معاصر : « كان هشام من أنصار الصادق وتلاميذه ، فخرج بنظرية جديدة فى التجسيم .. فقال فى إلزامه لأبى الهذيل - برواية الشهرستاني - : فيكون عالماً لا كالعالمين فلم لا يقول هو جسم لا كالأجسام . »^(٦)

(١) الأبيكار ١ / ٢٥٢ ب ، وانظر غاية المرام ص ١٨٠-١٨١ .

(٢) انظر نشأة الفكر / النشار ١ / ٦٣٩ - ٦٤١ .

(٣) الأبيكار ٢ / ٢٧٥ وانظر ٢ / ١١٤٤ - ١١٥٢ .

(٤) انظر الصلة بين التصوف والتشيع ١ / ١٤٦ - ١٥٠ . (٥) مقالات الإسلاميين ٢ / ١٦٠ .

(٦) الصلة بين التصوف والتشيع للدكتور مصطفى كامل الشيبى ١ / ١٤٦ .

أما غلاة الشيعة فقد عرف عنهم القول بالجسمية والحلول والتشبيه في أغلظ معانيه (١)، ولكن الآمدى ينسب إلى هشام التجسيم الصريح دون هذا القيد الذى يشير إليه الأشعرى والشهرستانى، وإن كان يفرق فى الحكم على المحسمة بين من يستلزم قوله الكفر، ومن يجب ألا يحكم عليه بغير الخطأ والبدعة، وهو يشير إلى من كفر المحسمة مطلقاً من الأصحاب لقولهم «بأن الله جسم، وكونهم عابدين للجسم، وقد قال تعالى ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم﴾» (٢)، وإنما كفرهم لقولهم بأن الله هو غير الله، ثم يقول: «والختار إنما هو التفصيل، وهو أن ما كان من البدع المضلة والاحوال المهلكة يرجع إلى اعتقاد وجود إله غير الله، وحلول الله فى بعض أشخاص الناس، كما هو المنقول عن بعض غلاة الشيعة؛ كالحائطية والغرابية والجناحية والخطابية والذمية والرزامية والنصيرية والإسكافية.. فذلك لا نعرف خلافاً بين المسلمين فى التكفير به. وأما غير ذلك مما أشرنا إليه من المقالات المختلفة فلا يمتنع أن يكون معتقدها وقائلها مبتدعاً غير كافر» (٣). ويرد على من كفر كل من قال بالتجسيم على الإطلاق: «وأما قولهم من اعتقد كون الجسم إلهاً فقد اعتقد غير الله إلهاً، فقد كفر؛ لقوله تعالى ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم﴾ قلنا أمكن أن يكون تكفير من اعتقد كون المسيح إلهاً لكونه جسماً كالأجسام، وذلك غير متحقق فيما نحن فيه فلا يلزم التكفير» (٤). ويؤكد الآمدى موقفه هذا فى غاية المرام (٥)، وفى المآخذ أيضاً (٦)، وهو يتفق فى ذلك مع كثير من شيوخ الأشاعرة، كابى الحسن الأشعرى والباقلانى والجوينى والشهرستانى (٧)، ومن غيرهم كابن حزم (٨) وإن رشد (٩) والشاطبى (١٠). ويختلف عمن كفرهم من الأشاعرة (١١) والمعتزلة (١٢) والماتريدية (١٣). أما الغزالى

(١) انظر نشأة الفكر للنشار ٢/٢٩٣ وما بعدها والأبكار ١/١٥٥ - ١٥٨ ب.

(٢) الآية ١٧ من سورة المائدة. (٣) الأبكار ٢/٢٥٨ ب وانظر ٤٣ ب، ١٤٥ ب من نفس الجزء.

(٤) السابق ٢/٢٥٩ ب. (٥) انظر هامش ص ١٨٣ من غاية المرام.

(٦) المآخذ ١٢٨ ب. (٧) غاية المرام ص ١٨٣.

(٨) الفصل ٢/١٢٠. (٩) انظر مناهج الأدلة ١٨٩ - ١٩١.

(١٠) انظر الاعتصام ٢/١٩٧. (١١) كالبغدادى انظر الفرق ٢١٥ وأصول الدين ٣٣٧.

(١٢) كالحياط فى الانتصار ٨٠، ٨١ وقد نسب المرحوم الزركان مثل ذلك إلى عبد الجبار (الرازى وآراؤه ٢٤٠).

وهو فى شرح الأصول الخمسة يفرق بين من أثبت جسماً كالأجسام ومن قال هو جسم لا كالأجسام انظره ٢١٧ - ٢٢٤.

(١٣) انظر بحر الكلام ١٨، ١٩ وفخر الدين وآراؤه ٢٤٢.

والرازي وابن تيمية فقد تردد قولهم بين التكفير والتخطفة (١).

ج- إبطال الجسمية :

ومع هذا الموقف المتسامح فقد عني الآمدي ، كآسلافه من شيوخ الأشاعرة (٢) وغيرهم (٣) ، بإبطال القول بالجسمية ، بل تجاوز ذلك إلى إبطال كل لوازمها من النهاية والحد والزمانية والمكانية بما في ذلك الجهة، والحلول والاتحاد ، وحلول الحوادث بذات الله تعالى . ومن يقرأ كلامه، في « غاية المرام » في تنزيه الله - سبحانه - عن ذلك كله، لا يكاد يفرق بينه وبين كلام المعتزلة في هذا الشأن، اللهم إلا في شيء واحد، وهو نفى هؤلاء للرؤية وإثباته هولها كغيره من الأشاعرة (٤).

ويأخذ الآمدي كعادته في إبطال أدلة المتكلمين لينتهي إلى ما يختاره هو ، ويبدأ من ذلك في (غاية المرام) بما ساقوه دليلا على بطلان التشبيه جملة : إن المقادير والأشكال والأحوال متساوية جميعا ، فلو اختص الباري منها بشيء لاحتاج إلى مخصص فيكون حادثا . وهي فكرة يجدها عند البغدادى والشهرستانى (٥) . ولكن الآمدي يراها ضعيفة؛ لأنها تنبنى على تساوى الممكنات ، وهي مسألة يتعذر إثباتها جدا (٦) . وهو يقترب بهذا من نقد ابن رشد لفكرة الإمكان الكلامية (٧) . على أنه لو سلم بتساويها فلا يلزم الحدوث إلا إذا كان المخصص له بإحداها خارجا من ذاته، ولعل صاحب هذه المقالة يقول بأن المخصص هو ذات الباري أو إرادته القائمة بها ، فلا يكون حادثا بذلك ولا محتاجا إلى غيره (٨).

-
- (١) انظر الاقتصاد ٢٥، ٢٦ وإجماع العرام ٢٤١، ٢٤٢ . وفخر الدين وآراؤه ٢٤٢ وما بعدها، ونقض المنطق ١٢٥ .
 (٢) انظر البيع ٢٣، ٢٤، والتمهيد ٢٤٨ - ١٥٢ والفرق بين الفرق ٢٠٢-٢١٢ والإرشاد ٤٢، ٤٣ والاقتصاد ٢٦ والمثل والنحل ١٤٧/١ - ١٥٤ ونهاية الأقدام ١٠٥ والحصل ١١٤ وأساس التقديس ٢٠ - ٢٦ .
 (٣) انظر شرح الأصول الخمسة ٢١٩-٢٢٦ والفصل ١١٧/٢ و١٢٢ وبحر الكلام ١٨، ١٩ .
 (٤) انظر ص ١٨١ غاية المرام، وقارنها بشرح نهج البلاغة ١٩٠-١٩٨، ومقالات الإسلاميين ٢١٦/١-٢١٨، وانظر ١٤٣/١ ب - ١٤٥ من الأبكار أيضا .
 (٥) انظر : أصول الدين ٢٧٣ ونهاية الأقدام ١٠٥ . (٦) انظر : ص ١٨٢ غاية المرام .
 (٧) انظر : مناهج الأدلة ١٤٤ ومقدمته ١٥-١٨ ونظرية المعرفة عند ابن رشد ٨٧ - ٩١ وابن رشد وفلسفته الدينية ٩٤-٩١ .
 (٨) انظر : ص ١٨٢-١٨٣ غاية المرام .

ونحب ان نشير هنا إلى أن الآمدى يعتمد على فكرة تساوى المقادير والأشكال واتحاد الأجسام، ويستخلص منها عدة أدلة لإبطال الجسمية فى كتابه (الأبكار) ، ولكنه ينتقدها فى « غاية المرام » مما يدل على تطور نظريته إلى هذه المسألة^(١)، وقد اعتمد الرازى قبله على هذا الاستدلال غير أنه انتقد فكرة تماثل الأجسام مما يضعف من احتجاجه بها^(٢).

وفكرة تماثل الأجسام موجودة لدى الأشاعرة والمعتزلة ، وهى معتمدتهم فى نفى الجسمية^(٣) عن الله - تعالى . أما ابن تيمية فقد ضعفها ، ونقل مثل ذلك عن الرازى والآمدى^(٤)، بل إنه ينسب ذلك إلى الأشعرى أيضا^(٥). وما ذكرناه يتبين أن نقله هذا دقيق .

كما يعتمد الآمدى فى الأبكار - أيضا - على أن القول بالجسمية يفضى إلى المحال، من حيث إن الجسم مركب من الأجزاء أو الجواهر الفردة ، وكل منها يصح قيام الصفات به من العلم وغيره ، وهذا يفضى إلى تعدد الآلهة والقدماء حقيقة ، أو إلى عدم اتصافه تعالى بتلك الصفات ؛ لأن كل جزء ليس أولى من الآخر ؛ ولأن المتحد لا يقوم بالمتعدد^(٦). وهذه حجة استخدمها الرازى قبله أيضا، وهى تقوم على أساس غير مسلم به؛ وهو أن البنية ليست شرطا فى الشاهد للاتصاف بالصفات المذكورة^(٧) ، كما أنها تعتمد على نظرية الجوهر والعرض وقد انتقدها الآمدى فى (غاية المرام) كما سيأتى ، ولذا نجده فى هذا الكتاب الأخير يعرض عن هذه الحجة أيضا ، ويكتفى فى إبطال الجسمية بإبطال الجوهرية كما فعل الغزالى فى الاقتصاد^(٨) : « فإنه متى انتفى أعم الشئيين انتفى الأخص قطعاً »^(٩).

(١) انظر : الأبكار ١ / ١٤٤ ب، وغاية المرام ٧٣ ب- ١٧٤ .

(٢) انظر : فخر الدين الرازى وآراءه ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٣) انظر : التمهيد للباقلانى ٢٣، ٤٢، ١٥٢ والشامل للجوينى ١ / ٥٧ - ٥٩ وأصول الدين للبغدادى ٣٥ ، ٥٠ وتأسيس التقديس ص ٢٢ وشرح الأصول الخمسة ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٤) انظر : الموافقة ١ / ٥٠ وما بعدها ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٩ وقارنه بما فى المآخذ ٢٣ ب، ١٢٤ وغاية المرام ١٧٢ .

(٥) الموافقة ١ / ٥٥ . انظر : الأبكار ١ / ١٤٣ ب، ١١٤ .

(٦) فخر الدين الرازى وآراءه ص ٢٤٨ . (٨) الاقتصاد ص ٢٦ .

(٩) غاية المرام ٧٣ ب وهذا أحد أدلته فى الأبكار أيضا ، انظر : ١ / ١٤٤ ب .

ويبدو أنه يطلق الجوهر على جزء الجسم المادى مطلقا ، ولاشك أن كل جسم مادى له أجزاء سواء قلنا بنظرية الجوهر الفرد أم لم نقل ، ومصطلح الجوهر موجود حتى عند منكرى نظرية الجوهر الفرد كابن سينا مثلا^(١)، والآمدى فى «المآخذ» يستعرض معانى الجوهر وينفيها عن الله ؛ لأنها من خصائص الموجود المتحيز المتصف بالصفات المتغيرة ، أى الكائن المادى ، إلا معنى واحداً هو «الموجود لا فى موضوع» فهو سلب محض ومعناه أنه ليس كالصفة أو العرض الذى يحتاج إلى محل يقومه ، وهذا متحقق - من حيث المعنى - فى البارى جل وعلا ؛ لاستغنائها عن كل شىء . وهو فى «غاية المرام» يقبل هذا المعنى الأخير وإن كان يعارض فى تخصيص سلب الموضوع بحقيقة الجوهر ، كما يقبل قول من قالوا : إنه تعالى جوهر لا كالجواهر ، ويقول : إنه تسليم بالمطلوب ؛ من حيث إنهم نفوا كل المعانى المادية للفظ الجوهر ، فلم يبق إلا حرصهم على أنه تعالى ذات وموجود وهذا حق لا مرية فيه . غير أنه يقول لهم : إن إطلاق الأسماء على البارى تعالى يتوقف على الإذن الشرعى ولا يكفى فيه التجويز العقلى^(٢) .

ولكن إذا كان الآمدى يرى بطلان الجوهرية ، فما أدلته على ذلك ؟

يعتمد الآمدى فى «غاية المرام» على حجتين لإبطال الجوهرية ؛ أولاها : أنه لو كان البارى جوهرًا لكان إما واجبًا بذاته أو ممكنًا ، أو ممتنعًا ، لا جائز أن يكون ممتنعًا وإلا لما وجد ، ولا ممكنًا وإلا لافتقر إلى مرجع خارج عن ذاته كسائر الممكنات ، ولا واجبًا بذاته وإلا لجاز أن نتساءل ولماذا يختص هو بالوجوب دون سائر الجواهر المتحيزة^(٣) ؟ .

والثانية أنه لو كان جوهرًا لم يكن القول بكونه مرجحًا لغيره من الجواهر بأولى من العكس^(٤) ، فثبت أنه تعالى ليس بجوهر ، وأنه مخالف بحقيقته لسائر الجواهر . أما إن كان مراد مثبتى الجوهر تأكيد الوجود والذاتية والاستغناء ، مع اعترافهم بأنه لا مثل له ، وأنه مخالف بحقيقته لسائر الجواهر فهذا المعنى مسلم لهم ، ويقتصر الخلاف على جواز

(١) انظر : رسالة الحدود له حيث يعرف الجوهر ص ٨٨ ، وانظر : النجاة ١٠٢-١٠٤ حيث ينقد نظرية الجوهر والعرض .
(٢) انظر : ص ١٨٢-١٨٣ غاية المرام .

(٣) انظر : ص ١٨٢ غاية المرام ، والأبكار ١/١٤٤ ، ب .

(٤) انظر : ص ١٨٣ غاية المرام ، والأبكار ١/١٤٢ ، ب .

إطلاق هذا اللفظ عليه تعالى كما سبق بيانه . أما الزعم القائل بأن ماليس بجسم ولا جوهر ولا عرض فهو غير موجود فقد سبق الرد عليه .

ينبغي أن أذكر أخيراً أن الآمدى يعتمد على حجج أخرى لإبطال الجوهرية لاختلف عما سبق ، وهو مسبوق في استخدام الحججتين السابقتين بغيره من المتكلمين كالجويني والرازي^(١)، ولكنه لم يتعرض للحجج النقلية التي اعتمد عليها الرازي^(٢) ؛ من نحو قوله تعالى ﴿والله الغني وأنتم الفقراء...﴾^(٣) وهو ينسب القول بالجوهرية إلى الفلاسفة - وإن كان يستثنى منهم ابن سينا - وإلى النصاري^(٤)، وهو يتابع في ذلك الباقلاني والجويني والشهرستاني وغيرهم ، وقد قال بالجوهرية بعض مجسمة المسلمين ومنهم الكرامية كما نفاها بعض فلاسفة المسلمين ، غير ابن سينا ، كالكندى^(٥).

والآمدى في معرض نفى الجسمية يتعرض لإبطال أن يكون سبحانه وتعالى عرضاً وهي قوله شنيعة نسبت إلى بعض الكرامية^(٦)، ولذا نجد بعض المتكلمين يهتمون بالرد عليها كعبد الجبار (في شرح الأصول الخمسة)^(٧) والجويني (في (الشامل)^(٨) والغزالي (في الاقتصاد)^(٩) فيقول : إن معنى العرض ما يحتاج إلى المكان المقوم أو مالا بقاء له ، ولكن الله سبحانه وتعالى غني عن كل ما سواه ولا يتطرق إليه العدم أزلاً ولا أبداً ، فوصفه بالعرضية محال^(١٠).

ولعل أقوى حجة عقلية في تنزيه الباري سبحانه عن الجسمية والجوهرية وما يتصل بهما من العرضية وغيرها هي التمسك بمبدأ التفرقة الفاصلة بين عالم الغيب وعالم الشهادة ، وهي إحدى من هذه الحجج ذات التقسيمات الجدلية ، وإن كانت الحجة الثانية

(١) انظر : ١٨٣-١٨٥ من غاية المرام والتعليقات عليها .

(٢) انظر : غاية المرام ل ٧٠ ب والابكار ١/ ١٤٢

(٣) انظر : معالم أصول الدين ٢٩ ، ٣٠ وأساس التقديس ١٦ - ٤٥ ، والآية هي رقم ٣٨ من سورة محمد ﷺ

(٤) الابكار ١/ ١٤٢

(٥) انظر ١٨٢ غاية المرام وما هنالك من تعليقات . (٦) انظر الفرق بين الفرق ٢١٢ - ٢١٤ .

(٧) ص ٢٣٠-٢٣٢ . (٨) ص ٦٨/١ .

(٩) ص ٢٦ ، وانظر إلجام العوام له حيث يصرح بنفى الجسمية وكل لوازمها .

(١٠) انظر : غاية المرام ١٨٦ .

فيما سبق ترتبط بهذا المبدأ ، كما أن الرد على توهم المجسمة ، بأن كل ما ليس جسماً ولا
 جوهراً ولا عرضاً لا يكون إلا عدماً ، يجسد المبدأ نفسه بصورة واضحة أيضاً ؛ فالله تعالى
 مخالف لسائر الموجودات الحادثة ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فلا محل لقياسه عليها ، أو
 لمماثلته لها ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (١) .

على أن الآمدى لا يكتفى في التنزيه بإبطال المجسمة ، بل يتتبع سائر لوازمها بالإبطال
 ، تحقيقاً للتنزيه وإبطالا للتشبيه ، وهذا هو ما دعاه إلى الإلحاح في تأويل الصفات الخيرية .

* * *

٤- تأويل الصفات الخبرية

الصفات الخبرية هي تلك الصفات الإيجابية الواردة في الكتاب والسنة ، وليست داخلية في السبعة التي قال بها الأشاعرة ، وليس عليها دليل عقلي وراء النص ، بل قد يتوهم من إثباتها - بحسب ظواهرها - تشبيه الله تعالى بالخلوقات ذوات الجرم والأبعاد والأنفعالات والتغيرات ، وذلك كالوجه واليدين والعينين والرضا والغضب ونحوها .

وقد ذكرت فيما سبق أن الأشاعرة المتأخرين - البغدادى ومن جاء بعده - اتجهوا إلى تأويل هذه النصوص بمعنى آخر تعود إلى الصفات السبع ، فالوجه هو الذات ، والعين هي البصر ، واليد هي القدرة .. الخ ، ونفوا أن تكون صفات قديمة لله عز وجل حتى مع نفى الماثلة ، كما قال المتقدمون منهم : له يد لا كالأيدى وعين لا كالأعين ووجه لا كالوجوه .. ونحو ذلك . وقد كان الآمدى واحداً من هؤلاء المتأخرين الذين منعوا أن تكون هذه الأمور صفات قديمة لله - تعالى ، وصرفوها عن المعنى الظاهر - ولو مع قيد عدم الماثلة - إلى معانى آخر تليق في نظرهم بالله - سبحانه ، المنزه عن أى شبه بالخلوقين^(١) .

وقد اختار الآمدى هذا الموقف مع علمه بمخالفته الشيوخ الأوائل من مؤسسى المذهب ، فهو يقول - بعد إثباته الصفات السبع - : « ومن الأصحاب من زاد على هذا ، وأثبت العلم بوجوب صفات زائدة على ما أثبتناه ، وذلك مثل البقاء والوجه والعينين واليدين ، ومن الحشوية من زاد على ذلك حتى أثبت له نورا وجنبا وقدماء ، والاستواء على العرش والنزول إلى سماء الدنيا . وعند التحقيق فهذه الصفات مما لا دليل على ثبوتها . »^(٢)

والأصحاب هنا هم الأشعرى والباقلانى وطبقتهما كما سبق بيانه^(٣) ، قال الشيخ الأشعرى : « وإن الله مستقر على عرشه كما قال : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ، وإن

(١) انظر : ص ١٥٧ - ٢٠٠ من غاية المرام ، والأبكار ١/ ١١٣ - ١٢٠ .

(٢) انظر : غاية المرام ٥٨ ب .

(٣) راجع ما سبق عن تطور النزعة التنزيهية لدى الأشاعرة في بداية هذا الفصل .

له وجهها كما قال: ﴿وببقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ ، وإن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ ، وكما قال: ﴿بل يدها مبسوطتان﴾ ، وإن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ .. «(١)» .

أما الباقلاني فقد ثار الجدل حول قوله بالصفات الخبرية^(٢) ، حتى نشرت نسخة أخرى لكتاب التمهيد في بيروت ، فتأكد قوله بهذه الصفات الخبرية من اليدين والعينين ونحوها صفات قائمة بالله سبحانه بلا كيف ولا تمثيل^(٣) ، ثم كان البغدادي وبعده الإسفرائيني ثم إمام الحرمين هم أوائل القائلين بتأويلها إلى معانٍ آخر كما سبق ذكره .

وقد ذكرت البغدادي كبدية لهذا التطور ، وإن كان ابن تيمية يذكر أن أبا بكر فورك - وهو من طبقة الباقلاني ، وتوفي سنة ٤٠٤ هـ - بين هؤلاء المؤولة المتأثرين بالجهيمة والمعتزلة ، ويشير إلى كتاب له اسمه (التأويلات) - ويبدو أنه يقصد كتابه (مشكل الحديث وبيانه) - ويشبهه بتأسيس التقديس للرازي ، ولكن يبدو أنها كانت بداية محدودة لم تقنع ابن تيمية أن يجعله على رأس هذا الاتجاه فركز في مواضع عديدة من كتبه على إمام الحرمين الجويني^(٤) ، والحق أن الجويني لم يكتف بالتأويل بل أوجبه ودعا إليه ، وقال إن التوقف عن التأويل بعد إحالة المعنى الظاهر لا يخلو من أخطار^(٥) .

ولكن لهذا الاتجاه الأخير - وإن كان يمثل تطورا لدى الأشاعرة ، ويعتبر اقترابا من الاعتزال- أصلا في نشأة المذهب كما ذكرت من قبل ، وهو تأويل الشيخ الأشعري والباقلاني من بعده لكل ما يشعر بحلول الحوادث في ذاته- تعالى - متباعدة لابن كلاب^(٦) ، وذلك كالأرض والغضب والحب والكراهة ونحوها مما يستلزم التغير النفساني ، وهو جانب من الصفات الخبرية أوله المعتزلة وابن كلاب والأشاعرة ، وتمسك بإثباته الماتريدي والسلفيون كصفات أزلية^(٧) ، قائمة بذاته تعالى . وكل ما في الأمر أن

(١) الإبانة (طبعة الهند) ص ٨ . (٢) انظر : التمهيد (ط مصر) ٢٦٤ - ٢٦٦ والموافقة ١١/٢ ، ١١ .

(٣) انظر : فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٢٠٨ .

(٤) انظر : نشأة الفكر ١/٢٨٢ ، ٢٨٣ ومجموعة تفسير ابن تيمية ص ٣٢٠ والموافقة ١١/٢ .

(٥) انظر : الإرشاد ٤١ ، ٤٢ .

(٦) انظر : ما سبق في أوائل هذا الفصل ، وانظر : أيضا الأشعري أبو الحسن ١٩٧ ، ١٩٨ ، والتمهيد ص ٤٨ . (٧) انظر : بحر الكلام ٧٣ والأشعري أبو الحسن ١٩٧ - ٢٠٠ والموافقة ١٢٦/٢ وما بعدها .

التأخرين تمسكوا بالأصل الكلابى المذكور وهو نفى كل ما يستلزم الحدوث أو مشابهة المخلوقين عن الله عز وجل ، وصرفه إلى معانى أخرى تليق به ، ووسعوا من دائرة تطبيقه بحيث يشمل التغيرات النفسانية كالمتقدمين منهم ، وسائر الصفات الخبرية التى توهم بظاهاها التبعية والجسمية أو التغير المادى ، مما كان يقبله أسلافهم ، فتناولوها ونزهوا الله تعالى عن معانيها الظاهرة .

ويظهر من كلام الآمدى أن الذى دفعه إلى هذا الموقف سببان :

الاول : اعتقاده أن قبول المعنى الظاهر لهذه النصوص يفضى إلى التجسيم والتشبيه ، أو هو على حد تعبيره : « .. انخراط فى سلك نظام التجسيم ، ودخول فى طرف دائرة التشبيه ، وسنبن ما فى ذلك من الضلال ، وفى طيه من المحال ، إن شاء الله . بل الواجب أن يقال : ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ وهو السميع البصير ﴿ ١ ﴾ » أى أنها عنده من لوازم الجسمية لا تنفك عنها ، فيجب تنزيه الله سبحانه عن تلك المعانى الظاهرة ، تمسكا بمبدأ التفرقة الفاصلة بين عالمى الغيب والشهادة . .

الثانى : أنها مجرد نصوص نقلية قابلة للتأويل محتملة له ، فدالتها غير قطعية ، « فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضايا العقول (٢) » . وهى مع ذلك محتملة لمعانى عدة : « فإن قيل بأن ما دلت عليه هذه الظواهر وأثبتناه من الصفات ليس على نحو صفاتنا ولا على ما نتخيل من أحوال ذواتنا ، بل مخالفة لصفاتنا كما أن ذاته مخالفة لذواتنا ، وهذا مما لا يقود إلى التشبيه ولا يسوق إلى التجسيم . فهذا - وإن كان فى نفسه جائزا - لكن القول بإثباته من جملة الصفات يستدعى دليلا قطعيا ، وهذه الظواهر ، وإن أمكن حملها على مثل هذه المدلولات ، فقد أمكن حملها على غيرها أيضا ، ومع تعارض الاحتمالات وتعدد المدلولات ، فلا قطع ، ومالا قطع فيه من الصفات لا يصح إثباته للذات » (٣) .

ومن الواضح أن الآمدى هنا يطبق منهجه فى عدم الاستدلال بالسمع على المسائل

(١) ل ١٥٩ غاية المرام - ص ١٣٨ من النسخة المطبوعة ، وانظر : رد ابن تيمية على هذه الفكرة فى نقض المنطق

ص ٤ . (٢) غاية المرام ص ١٣٦ .

(٣) نفسه ١٥٩ ، ب ص ١٣٨ من النسخة المطبوعة .

العقيدية التي يتطلب فيها اليقين ويتوقف عليها ثبوت صحة النبوة وصدق النبي وهما أساس الدليل النقلي .

ويتبين من النص السابق أيضا أن الآمدى - رغم وقوفه موقفاً معتدلاً من رأى السلف فى إمرار هذه النصوص كما وردت، مع نفى المماثلة بين الله وخلقه (١) من حيث المبدأ - لا يقبل هو شخصياً القول بمضمون هذه النصوص حتى مع نفى الكيف والمماثلة؛ لأنها فى نظره ظنية الدلالة ، فلا تثبت بها الصفات الإلهية . وهذا قد يختلف عما يحكيه ابن تيمية عن الآمدى فى قوله : « وأما أبو المعالى وأتباعه فهؤلاء خالفوا الأشعرى وقدماء أصحابه فى الصفات الخبرية فلم يثبتوها ، لكن منهم من نفاها فتناول الاستواء بالاستيلاء وهذا أول قولى أبى المعالى ، ومنهم من توقف فى نفيها وإثباتها كالرازى والآمدى ، وآخر قولى أبى المعالى المنع من التأويل . » (٢) وإذا كان الآمدى يتوقف فعلاً فيما وراء الصفات السبع ، ولا يمنع من جواز وجود صفات غيرها من الناحية النظرية ، فهو قد جزم بشأن الاستواء وغيره من الصفات الخبرية بالتأويل ، ورفض اعتبارها صفات حتى مع اشتراط عدم المماثلة بين يد ويد واستواء واستواء ، معتمداً على السبب الأخير من السببين السابقين .

ثم يأخذ الآمدى فى تأويل هذه النصوص السمعية؛ فاليدان : القدرة ، والعين : الحفظ والرعاية ، والوجه : الذات ومجموع الصفات ، والنور : الهداية ، والكشف عن الساق : ظهور أهوال القيامة ، والاستواء : التسخير والتصرف ، والنزول : تنزل اللطف والرحمة . إلى غير ذلك من المعانى التى يراها اليقى بكمال الله - سبحانه من الظواهر التى تدل عليها هذه العبارات (٣) .

وقد بينت فى التعليقات التفصيلية على هذه النصوص أنه لا يكاد يخرج عما عرف عن المتأخرين من أصحابه وأن تفسيره لأكثر هذه النصوص يختلف عما قرره الشيخ الأشعرى نفسه فى « اللمع والإبانة » ، وما نقله عن ابن كلاب فى « المقالات » (٤) ، ولكنى أشير هنا إلى أنه أيضا لا يكاد يختلف مع تأويل المعتزلة لهذه النصوص نفسها ، كما نجده

(١) انظر : منهاج السنة ١٢٥/٢ وما بعدها ، وغاية المرام ١٣٤-١٤٣ .

(٢) مجموعة تفسير ابن تيمية ص ٣٢٠ .

(٣) انظر : ص ١٣٩-١٤٣ من غاية المرام وهوامشها ، والأبكار ١١٥-١٢٠ . (٤) السابق .

عند عبد الجبار في «شرح الأصول الخمسة» ، الذي يوردها كشيء يتعلق بها المشبهة من القائلين بالجسمية . مما يدل على اقتراب المذهبين واتفاقهما أخيراً حول هذه المسألة ، كما لاحظته ابن تيمية بحق فيما نقلناه عنه^(١).

وأعتقد أن الآمدى كان على حق في تأويل بعض هذه النصوص ، فهي في لسان العرب أظهر في مثل هذه المعاني وأقرب ، كتأويله كشف الساق باشتداد الهول^(٢) ، وتقليب القلب بين الأصابع بالتصرف والتدبير^(٣) ، والنور بالهداية^(٤) ، والتفريط في الجنب بالتقصير في الطاعة^(٥) ، ولذا فقد وافقه - أو وافق هو - عليها بعض المفسرين الأثرين كابن كثير ، وبعض المحدثين كالبهقي ، وبعض الشيوخ المثبتين للصفات الخبرية كالشيخ الأشعري والنسفي الماتريدي^(٦) بل يحكى الغزالي بعض هذه التأويلات عن أحمد بن حنبل نفسه ، كتأويل حديث التقليب بين الأصابع^(٧).

ولقد كان الآمدى ذكياً ، إذ ختم حديثه عن هذه النصوص بقوله : « وليس تأويل هذه الظواهر وحملها على هذه الحامل بمستبعد ، كما حمل قوله تعالى ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ وقوله ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ﴾ على معنى الحفظ والرعاية ، وكما حمل قوله - عز وجل - على ما أخبر به نبيه - عليه السلام - (من أتاني ما شيا أتيت إليه هرولة) على معنى التطول والإنعام ، فإن لم يُقَل بالثأويل ثمَّ وجب ألا يقال به ههنا ، وإن قيل به ههنا وجب أن يقال به ثمَّ^(٨) ؛ إذ لا فرق بين الصورتين ، ولا فاصل بين الحالتين^(٩) . والحقيقة أن المعية في الآيتين أولت بالعلم ، وحكى ذلك ابن تيمية نفسه عن شيخ السلفية أحمد بن حنبل^(١٠) ، كما فسر البهقي الحديث الثاني بسرعة المغفرة والإجابة^(١١) .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر : غاية المرام ل ١٦٠ = ص ١٤١ من المطبوعة . (٣) انظر : الأبيكار ١١٦ أ ، ب .

(٤) انظر : غاية المرام ١٦٠ = ص ١٤٠ من النسخة المطبوعة . (٥) السابق : ص ١٢٩ وهواشها .

(٦) انظر : غاية المرام ص ١٣٤-١٤٣ ، والتعليقات عليها .

(٧) انظر : إجماع العوام ضمن مجموعة القصور العوالي ٢٤١-٢٤٢ .

(٨) وقد سبقه إلى هذا الإلزام الجويني في الإرشاد ص ٤٠ .

(٩) غاية المرام ل ١٦١ = ص ١٤٣ من النسخة المطبوعة .

(١٠) انظر : الفرقان لابن تيمية ١٠٧ - ١٠٩ .

(١١) انظر : الاسماء والصفات للبيهقي ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

ولكن يبقى بعد هذا أن هناك تأويلات يمكن مناقشتها ، ولا تبدو متعينة ، ولا راجحة ، كتأويل قدم الجبار بمن سبق في علمه تعالى استحقاقهم للنار^(١) ، والاستواء بالتسخير والافتقار^(٢) ، والنزول بالتلطف والإقبال^(٣) ، فإنها قد تحمل معانى أخر . بل إن تفسير العينين بالرعاية ، واليدين بالقوة ، والوجه بالذات مع الصفات ، كل أولئك يمكن مقابله ومعارضته بتأويلات أخرى^(٤) ، وليس في روح النص نفسه - كما فى النصوص التى ذكرتها قبل ذلك - ما يوجب هذا التأويل أو يهدى إليه . فكان الأسلم التفويض وعدم الخوض فى تأويلها ، مادامنا ننزه الله سبحانه عن مشابهة المخلوق ، ونصفه بما وصف به نفسه دون كيف أو تمثيل . وإذا كان البعض يعتبر هذا ضربا من التأويل أيضا ، فهو على كل حال أحزم وأسلم من الإسراف فى التأويل ، الذى ما جلب غير ضعف العقيدة والاستهانة بالشرعية ، كما يقول ابن رشد^(٥) . وقد عدل إلى هذا الموقف كثير من أسرفوا على أنفسهم فى التأويل كالرازى والجوينى^(٦) ، ويسعنا فى هذا ما وسع السلف الذين ملأوا الأرض علما وحضارة وخيرا^(٧) .

ولو صبح ما يدعيه الآمدى من أنه لا يجد فرقا بين ما اتفق على تأويله وما اختلف فى تأويله من النصوص ، فإنه أحرى أن يدفع العلماء إلى وضع قانون للتأويل ، تصان به هبة الشريعة وحرمة نصوصها ، بدلا من ترك الامر للأهواء والميول المذهبية ، أو للثقافات المختلفة ، أو للترجيح الشخصى^(٨) ، وهو أمر استشعر الغزالى ضرورته ، ودعا إليه فى كتابه (إلجام العوام)^(٩) ، وحاول ابن رشد إنجازه أو الإسهام فى تحقيقه فى خاتمة كتابه (مناهج الأدلة)^(١٠) ، وسعى إليه ابن تيمية وتلاميذه فقدموا قدرا من التوضيح لفكرة التأويل ومدى خطورتها^(١١) . ولا تزال هذه المسألة تنتظر جهوداً مخلصه من الفكر الإسلامى المعاصر .

(١) انظر : ص ١٤١ غاية المرام . (٢) السابق . (٣) انظر : ص ١٤٢ غاية المرام .

(٤) انظر : مثلا إلجام العوام ٢١-٢٣ .

(٥) انظر : الأشعرى أبو الحسن ١٩٩ - ٢٠٠ ومناهج الأدلة ١٧٣-١٨٥ .

(٦) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٠ وشرح الطحاوية ١٤٥ ، ١٤٦ والعقيدة النظامية ص ١٦ وطبقات السبكي ٣/ ١٦٣ ، ٢٦٤ ونقض المنطق ٢١-٢٦ والمواقفة ١١/ ٢-١٢ .

(٧) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٨) انظر : مثلا : اضطراب النسفى الماتريدى بين التأويل لبعض الصفات الخبرية كالجوىء ، والنزول والاستواء والقدم ، والإثبات لبعضها الآخر كاليد والنفس - بحر الكلام ١٩-٢٦ ، ٦٣-٦٤ .

(٩) انظر ص ٣٩ وما بعدها (طبعة المنيرية) . (١٠) انظر : مناهج الأدلة ص ٢٤٨ وما بعدها .

(١١) انظر : المواقفة ٤/ ١-١١ ونقض المنطق ٣-١٢ وشرح الطحاوية ١٣٢-١٣٧ .

٥- عدم حلول الحوادث بذاته تعالى

أ- ظهور المشكلة وموقف المتكلمين منها :

يربط الآمدى هذه المسألة بمسألة «الجسمية» إذ يقول فى ختام حديثه عن الأخيرة: «فإذاً قد ثبت أن البارى - تعالى - ليس بجوهر ولا عرض ، ولا محدث بل أبدى لم يزل وسمدى لا يزال ، وهو مع ذلك لا تحله الحوادث ولا تقوم به الكائنات (١)» .

ويبدأ الآمدى دراسته لهذه المسألة فى «الابكار» بتحديد محل النزاع وهو «الموجودات الحادثة بعد العدم» ثم يضيف مباشرة: « وهذا ما أجمع العقلاء على نفيه عن الله تعالى سوى المجوس والكرامية» (٢) . وقد حكى المتكلمون قبله عن الكرامية قولهم بحلول الحوادث بذاته تعالى (٣) ، وقد فصل الآمدى فى هذا المقام مقاتلهم فى «غاية المرام» و«الابكار» (٤) ، أما المجوس فسيحدث عن مقاتلهم فى إطار خلق العالم وأفعال واجب الوجود ، وأنه لا فاعل إلا الله تعالى (٥) . أما ادعاؤه إجماع العقلاء على ذلك - غير هذين الفريقين - ففيه نظر ؛ إذ قد عرف عن اليهود وتصورهم لله ما يستلزم قيام الحوادث بذاته (٦) . بل إن ابن تيمية يقول فى الموافقة : « وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقى وابن مالك الحضرمى وعلى بن سهم وأتباعهم ، وطوائف من متقدمى أهل الكلام والفقهاء ، كأبى معاذ التومنى وزهير الأثرى وداود الأصبهاني وغيرهم ، كما ذكره الأشعرى فى المقالات (٧) » ويذكر فى موضع آخر أنه قول أبى البركات صاحب المعبر (٨) ، بل يصل إلى أن يقول : « بل أكثر طوائف المسلمين يجوزون ذلك » (٩) وهو يشبه فى هذا الرازى الذى ألزم به الجميع (١٠) .

(١) غاية المرام ١٧٤ = ص ١٨٦-١٨٧ من غاية المرام .

(٢) الابكار ١ / ١١٤٦ .

(٣) انظر : نهاية الأقدام ١٠٣ ، ١١٤ والفرق بين الفرق ٢٠٢-٢١٩ والإرشاد ٤٤-٤٦ .

وانظر : ايضا نشأة الفكر د/ النشار ١/ ٦١٩-٦٤١ .

(٤) انظر : ص ١٨٠ غاية المرام ، والابكار ١/ ٢٥٨ ب ، ٢٦٠ ب .

(٥) انظر : ص ٢٠٦ غاية المرام ، والابكار ١/ ٢٢٥-٢٢٨ ب وانظر : ايضا التمهيد ٦٨ ، ٨٥ ونهاية الأقدام ٦٥-٦٧ ، ٦٩ .

(٦) انظر : الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ٢٤٨-٢٦٨ .

(٧) الموافقة ٩٣/٢ . (٨) السابق ١١٤/٢ . (٩) السابق ١٧٨/٢ ، وانظر ١٨٤ ، ١٨٥ .

(١٠) انظر فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٦ .

ولقد ظل المسلمون لا يعرفون هذه البدعة ، فلما ظهرت تصدى لها المتكلمون من جميع الفرق ، وهذه حقيقة تاريخية سجلها ابن تيمية أيضاً « ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها فى حق الله تعالى بذلك نفياً ولا إثباتاً ، بل قول القائل : إن الله جسم أو ليس بجسم أو جوهر أو ليس بجوهر أو متحيز أو ليس بمتحيز أو فى جهة أو ليس فى جهة ، أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به ونحو ذلك ، كل هذه أقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف والأئمة فيها (١) » .

وهذا نص هام يدل على أن ابن تيمية نفسه فى قوله بحلول الحوادث بذاته - تعالى - يخالف السلف ، و(يتكلم) فيما أعرضوا عنه ، مما أحدثه أهل الكلام المحدث ، وهى إحدى المسائل التى تغلت فيها مذهب السلف من قبضته العنيدة الجبارة ، وإن كان هو يحاول تبرير ذلك بقوله : « وقد يقع فى محاورته إطلاق هذه الألفاظ لأجل اصطلاح ذلك النافى ولغته ، وإن كان المطلق لها لا يستجيز إطلاقها فى غير هذا المقام » (٢) ، ولكن يبدو أن هذه الفكرة فى ذهنه أعمق من مجرد المشكلة مع أسلوب النفاة ، ويرى أستاذنا الدكتور النشار أنه ذهب إلى قوله هذا متأثراً بالكرامية (٣) ، الذين أورثوه أشياء أخرى .

أما الأشاعرة فقد تصدوا للكرامية ومقاتلتها المنافية للتنزيه فى نظرهم ، « وشغلت المجادلات بين الاثنين الجامع الإسلامية جميعاً ، وملأت هذه المجادلات كتب الشعري وإمام الحرمين والغزالي وفخر الدين الرازى والآمدى . » (٤) كما يقول أستاذنا الدكتور النشار .

وقد أشرت من قبل إلى أن الأشاعرة ورثوا هذا الأصل التنزيهى عن ابن كلاب الذى وافق فيه المعتزلة هو والحارث المحاسبى أيضاً ، كما روى ابن تيمية (٥) . ويقول ابن القيم فى (اجتماع الجيوش) عن ابن كلاب : « هو أول من عرف عنه إنكار قيام الأفعال الاختيارية بذات الرب - تعالى . » (٦) وقد أنكر من أجله قدم صفات الأفعال .

(١) الموافقة ١/ ١٤٤ ، ١٤٥ . (٢) الموافقة ١/ ١٤٥ .

(٣) النظر : نشأة الفكر ١/ ٢٨٩ - ٢٩٣ ، ٦٣٧ ، ٦٤٠ والنظر : أيضاً ابن تيمية السلفى ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) نشأة الفكر ١/ ٦٣٩ . (٥) السابق ١/ ٢٨٩ .

(٦) اجتماع الجيوش صفحة ١٣٥

وهنا ينبغي أن أشير إلى أن المرحوم الأستاذ الزر كان يرى أن القول بحدوث صفات الأفعال ما يفضي إلى القول بحلول الحوادث بذاته تعالى^(١)، والحق أن القول بحدوث صفات الأفعال كان توقيفا لفكرة حلول الحوادث بذاته - سبحانه . فلو كان الخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة صفات قديمة قائمة بالذات ، وهى مع ذلك مرتبطة بالحوادث المتجددة ، لربما أفضى ذلك إلى حلول الحوادث بذات الله ، ولذا ذهب القوم - ابن كلاب والمعتزلة ثم الأشاعرة من بعدهم - إلى القول بأن هذه الأمور من أفعاله تعالى لا من صفات ذاته ، ولما كانوا يرون أن الفعل هو نفس المفعول ، ففى حالة الخلق ليس هناك إلا الخالق والمخلوق ، الأول قديم والثانى حادث ، وليس هناك ثالث - كما قالت الماتريدية مثلاً إن هناك خالقاً ومخلوقاً وتخليقاً - ومن ثم فإنه لا يأتى الإلزام المذكور ، ولا يتجدد فى الذات شئ ، وإنما تتجدد الحادثات نفسها وتعلقات القدرة الإلهية بها^(٢) .

ب- موقف الآمدى :

وقد جرى الأشعرية جميعاً على هذا الأصل إلى أن جاء الرازى فأكد فى بعض كتبه^(٣) ، وإن صرح فى البعض الآخر بأن القول بحلول الحوادث يلزم الطوائف جميعاً بما فيهم الأشاعرة والمعتزلة والفلاسفة^(٤) ، وحكى الآمدى عنه ذلك فى المتأخذ ، ولكنه أبرز أدلة المانعين^(٥) ، ثم حرص هو بعده أن يتصدى لهذه المقالة التى تورط فيها الإمام ، ومال بها نحو الكرامية خصومه اللدءاء^(٦) ، وتمسك الآمدى بفكرة الأشاعرة : إن التغير فى التعلقات والمتعلقات لا يعنى تغيراً فى الذات ، ولا فى صفة من الصفات القائمة بها ، حتى يلزم مثل هذا . أما الشبهة التى عرضت للرازى ، ووقع من أجلها فى قول أبى الحسين البصرى : « العلم يتغير بتغير المعلوم »^(٧) ، فقد سبق الجواب عنها بأن العلم

(١) فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٦ .

(٢) انظر : نشأة الفكر ٢٨٨-٢٩٣ وشرح العقائد النسفية ٣٠٨-٣٢٤ ونهاية الأقدام للشهرستانى ص ١١٥ .

(٣) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٧ .

(٤) المصدر السابق ٢٢٦ . (٥) انظر المتأخذ ل ٣١ ب ، ١٣٢ .

(٦) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ٢٨٨ والموافقة ٦٥/٢ وابن تيمية السلفى ١٤١ ، ١٤٢ ، والابكار

١١٥٠/١ .

(٧) انظر : المتأخذ ١٣٢ وفخر الدين وآراؤه ٢٢٨ .

الإلهي سابق على وجود المعلومات نفسها ، وهو لا يخضع للزمان فلا يتغير بتغيره ، وإنما تتغير المعلومات فقط^(١) .

وأما شبهة الكرامية : عند حدوث المسموعات والمبصرات فهل يعلمها أم لا ؛ لاسبيل إلى الثاني لاستحالته ، فإذا علمها ثبت تجدد الإدراك في ذاته ، وإلا كانت هي قديمة لامحالة – فالآمدى يرى أنها دعوى بلا دليل وتحكم مردول ؛ فإن لنا أن نقول : إن الإدراك قديم ، والمتجدد هو تعلقه بالمدرّك فقط عند حصوله ، فإن السمع والبصر صفتان قديمتان ولكن شرط تعلقهما بالمدرّكات هو وجود هذه المدرّكات بالفعل ، فإذا وجدت تعلقا بها . أى أنه يريد أن يقول إن قسمتهم التي ساقوها غير حاصرة ، فهناك قسم ثالث ، وهو أن تكون المدرّكات حادثة والإدراك قديما ، والمتجدد هو المدرّك والتعلق به فقط ، وهذا التعلق هو مجرد نسبة وإضافة بين الصفة ومتعلقاتها كما سبق ، فهو لا يمثل حدوث شيء حقيقى الوجود فى الذات الإلهية ، وليس للكرامية أن يستنكروا هذا منا . وقد قالوا بأن كل ما يحدث فى ذات الله يبقى ولا يفنى ، فإذا جاز الانصاف بالإدراك مع عدم المدرّك فلا فرق بين أن يكون قد سبق له وجود ثم عدم – حسب قولهم – أو لم يسبق له وجود من قبل كما هو قولنا^(٢) .

ويهتم ابن تيمية بدعوى الرازى المشار إليها آنفاً ، ويقف عليها جزءا كبيرا من كتابه (الموافقة)^(٣) ، ويتعقب فيه ردود الآمدى على الرازى ، وردود غيره من الأشاعرة – كالجوينى – على الكرامية وينقضها^(٤) . ويقول عن رد الآمدى المشار إليه فيما سبق : «إنه لافرق بين تجدد النسب وحدوث الحوادث إلا من حيث اللفظ، وأن الدليل الذى يتمسك به الآمدى نفسه على بطلان حلول الحوادث بذات الله يمكن إجراؤه فى هذه النسب المتجددة والإضافات ، فلماذا يقبلها؟»^(٥) ويحاول الاستدلال على أن ما ألزم به الرازى الجمهور هو قيام أمور وجودية حادثة بالذات ، ما دام يرى المبصرات ويسمع المسموعات بعد وجودها ولم يكن يراها من قبل^(٦) . وقد بينت وجهة نظر الآمدى بهذا الصدد ، لكن الأستاذ الهراس فى دراسته عن «ابن تيمية السلفى» يعقب على إلزامه هذا

(١) راجع ما سبق فى صفة العلم ، و ١٩٢ فى غاية المرام . (٢) انظر : غاية المرام ١٩٢-١٩٣ .

(٣) انظر : ٤١/٢ وما بعدها من الموافقة ؛ (٤) السابق ٩٤/٢ وما بعدها وخاصة ص ١٢٦ .

(٥) الموافقة ١٢٦ / ٢ (٦) انظر الموافقة ١٢٧/٢ وما بعدها .

للآمدى بأنه يبنى على أن لا واسطة بين الموجود والمعدوم، وإن لا فرق بين الموجود والوجودى والمعدوم والعدمى ، ولعل خصوم ابن تيمية لا يسلمون له بذلك (١) . واعتقد أن حسم هذه المسألة لا يتم الا بالتمسك بعدم قياس الغائب على الشاهد، والتفتن دائما إلى أن فكرة الزمان الإنسانية لا يمكن أن تنطبق على البارى تعالى ، فذاته أزلية دائمة غير زمانية ، فكذا صفاته وأفعاله أيضا ، فلا يمكن وصفها بالحدوث كالموجودات الزمانية (٢) . أما كيف تخترق هذه الأفعال - مع هذا - حدود الزمان والمكان ، أو كيف تتعلق هذه الصفات بالموجودات المتمكنة المترمنة ، فهذا سر الخلق الإلهى الذى لا يمكن لابن تيمية ولا للمتكلمين الإحاطة به ، أو معرفة كنهه؛ ﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم﴾ (٣) .

لكن ابن تيمية يتمسك بما يحكيه عن أحمد بن حنبل «لم يزل الله متكلمًا إذا شاء .. السخ» (٤) ، وبرأيه هو فى التسلسل التعاقبى للآثار وعدم تناهيه ؛ بحيث يكون جنسه لا أول له وكل شخص منه حادثا ، وهذا أصله فى حلول الحوادث فى ذاته تعالى ، وأنه لا يستلزم حدوثه عز وجل ، بل هو مظهر كماله وقدرته وحياته الكاملة (٥) ، وينتهى منه إلى قوله بقديم «جنس الصفات والأفعال الإلهية مع حدوث آحادها طبقاً لإرادته تعالى واختياره ، وهو يمثل حجر الزاوية فى آرائه فى الصفات .. ويتخذ أساساً للتوفيق بين ما قام عليه الدليل من قدم الله تعالى بصفاته ، وما جاءت به النصوص من إرادته تعالى للمحادثات ، وعلمه بالتجددات ، وسماعه لما يحدث من الأصوات .. ومن كونه يتكلم بحرف وينادى عباده تعالى بصوت ، إلى غير ذلك مما يدل على قيام الحوادث بذاته تعالى من السمع ، فضلا عن دلالة العقل الذى يحكم بأن من يقدر على هذه الأمور بإرادته واختياره أكمل ممن لا يقدر عليها بإرادته واختياره» (٦) .

ولكن هذا الرأى الذى بنى عليه نظريته لا يبدو بيبناً بنفسه لواحد من أقرب الناس صلة

(١) ابن تيمية السلفى ١٤٢، ١٤٣ . (٢) انظر : شرح الطحاوية ٣٩٨ .

(٣) الآية ٥٦ من سورة الكهف ، وانظر : فى هذا مقدمة مناهج الأدلة ٤٥ - ٥١ وشرح الطحاوية ٦٢-٦٤ .

(٤) انظر : الموافقة ١٥٥/٢ وما بعدها .

(٥) السابق ١١٥/٢ وما بعدها وابن تيمية السلفى ١٤٠ - ١٤٣ . (٦) ابن تيمية السلفى ١٣٦، ١٣٧ .

بفكر ابن تيمية ، فيتساءل كيف تكون الجملة أو الجنس قديما أزليا ، مع أن كل أفراده حادثة بعد العدم ؟ وهل يمكن لعقولنا أن تتخيل هذا التسلسل التعاقبي في جانب الماضي إلى غير نهاية؟ (١) ويبدى عدم رضاه عن غلو ابن تيمية في هذه المسألة ومتابعته للكرامية فيها ، وإن كان ينبه على الفرق بينه وبينهم من حيث يقولون بأن للحادث في ذاته ابتداء ، وأنه لا يقبل العدم بعد حصوله فيها ، بينما يرى هو أن الله تعالى لم يزل فاعلا خالقا بارادته واختياره ، فكلماته قديمة بالجنس لا أول لها ، وإن كان كل فرد من أفرادها حادثا (٢) .

أما الآمدى فإنه كعادته ينقد أدلة المتكلمين على بطلان قيام الحوادث بذاته - تعالى - أولاً :

(١) بادئا بدليل الأشاعرة المشهور : لو جاز قيام الحوادث بذاته لاستحال خلوها عنها ، وما استحال خلوها من الحوادث حادث ، وذلك محال عليه تعالى . وقد اعتمد عليه الجويني في الإرشاد (٣) ، والغزالي في الاقتصاد (٤) . ولكن الآمدى يرى أنه ضعيف جدا ، وذلك لاستناده إلى عدة قضايا خاطئة أو مشكوك فيها ؛ كقولهم ؛ كل ما لا يخلو عن الحوادث حادث وهذه يمكن الشك فيها (٥) ، ولئن سلمت فلا يلزم من كونه تعالى قابلا للحوادث ألا يخلو عنها ، إلا على أساس قاعدة أنه لا يخلو عن الاتصاف بالشئ أو ضده التي قال بها الأشعرى ، وقد سبق إبطالها بأن الضدين قد يرتفعان ، كما أنه لا يلزم من حدوث شئ أن يكون ضده حادثا مثله (٦) . وقد سبق للرازي أن انتقد هذا الدليل من بعض هذه الوجوه (٧) ، ونقل ذلك عنه ابن تيمية وزاد عليه (٨) ، وربطه بفكرة الجوهر والعرض التي يرى فسادها (٩) ، ويبدو الآمدى متأثرا في نقده هذا برفضه لفكرة الجوهر والعرض .

(١) هو الأستاذ الهراس في كتاب ابن تيمية السلفى ٥٠ ، ١٣٧ .

(٢) السابق ١٣٤ . (٣) ص ٤٥ . (٤) ص ٨٦ .

(٥) غاية المرام ١٧٤ ، ويتفق الآمدى في تشكيكه في هذه القاعدة مع ابن رشد (المنهاج ١٤١-١٤٤) ويلتقى معهما ابن تيمية (المواقفة ٩٧/٢ ، ٩٨) وابن أبي العز (شرح الطحاوية ٦٦ - ٧٤) .

(٦) انظر : الأبيكار ١/٤٦ ب وص ١٨٧-١٨٨ من غاية المرام .

(٧) انظر : فخر الدين الرازي وأراؤه ص ٢٢٧ . (٨) انظر : المواقفة ٩٤/٢ - ١٠٠ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٩) السابق ١٠٥/٢ - ١٠٦ .

(٢) ثم يعرض الآمدى للدليل القائل : لو حلت الحوادث بذاته - تعالى - لكان متغيرا والتغير يحوج إلى مغير ومرجح ، والله منزّه عن ذلك . وقد اعتمد عليه الشهرستاني قبله (١) ثم جاء الرازى فأنكره واعتبره مصادرة على المطلوب ؛ لأنه يشبه القول : لو قامت به الحوادث لقامت به الحوادث فلا معنى للتغير إلا هذا (٢) .

ويرى الآمدى أنه دليل غير حاسم ، إذ قد يتمسك الخصم بأن المرجح لهذه التغيرات هو الذات نفسها ، فلم يلزم الاحتياج إلى الغير ، وهو المجمع على تنزيهه - تعالى - عنه (٣) .

ج - استدلاله الخاص :

وبعد أن نقد الآمدى حجج أصحابه على هذه المسألة وضعفها جميعا (٤) ، اختار هو الاعتماد على قاعدة الكمال :

لو جاز قيام الحوادث به ، فعند اتصافه بها هل أفاد كمالا لم يكن فيه ، أو نقصا ، أولا نقص ولا كمال ؟ لا سبيل إلى القول بالآخر ، فإن وجود الشيء فى ذاته أشرف من عدمه ، فإذا وجد شيء لشيء وهو فى نفس الوقت لا يسبب له نقصا ولا يفوت عليه كمالا آخر ، فلا محالة أن اتصافه به أولى من اتصافه بعدمه . كما لا سبيل إلى الأول ؛ لأنها لو أوجبت له كمالا لزم قدم هذا الكمال ضرورة ألا يكون البارى ناقصا قبل حصوله . فلم يبق إلا أن تفيده نقصا ، وهذا ظاهر البطلان ؛ إذ البارى لا يكون مشروفا ولا ناقصا بالنسبة إلى المخلوق كما سبق بيانه (٥) .

وقد سبق للرازى أن اعتمد على هذه الحجة فى بعض كتبه ولكنه عاد فضعفها وأعرض عنها فى البعض الآخر (٦) ، كما انتقدها ابن تيمية بأنه من الممكن أن يقال : إن ما اقتضت الحكمة حدوثه فى الذات فى وقت معين لم يكن عدمه قبل ذلك نقصا ، بل الكمال وجوده إذا اقتضت الحكمة وجوده ، وعدمه إذا اقتضت عدمه ، كما فى الأفعال

(١) انظر نهاية الإقدام ١١٥ ، ١١٦ . (٢) انظر الموافقة ٢ / ١٠٠ .

(٣) انظر غاية المرام ٧٤ - ١٧٥ والأبكار ١٤٧ / ١ . (٤) انظر : الأبكار ١٤٧ / ١ ب - ١٥٠ .

(٥) انظر : عرضه لها فى غاية المرام ١٩١ - ١٩٢ ، وفى الأبكار ١٤٨ / ١ ، ب .

(٦) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٢٢٧ والمآخذ ل ١٣٢ والموافقة ٩٤ / ٢ ، ٩٥ .

المنفصلة . أو إن الكمال هو جنس الأفعال الحادثة، فلا يلزم أن يكون كل حادث منها كاملا حتى يستحق القدم . ثم إن الحوادث يستحيل قدمها ، ولا توجد إلا متعاقبة ، وما استحال وجوده في القدم لا يكون عدمه نقصا . إلى وجوه أخرى ينتقد بها هذه الدلالة (١) .

وربما أمكن الدفاع عن حجة الآمدى ضد هجوم ابن تيمية ، ولكنه في نظري جهد ليس له ما يبرره، وخير منه التمسك بالتفرقة بين الله وخلقه ، وأنه سبحانه فوق مقولتي الزمان والمكان ، إنه - تعالى - متصف بكمالاته منذ الأزل ، وهو في الوقت نفسه فعال لما يريد ، كل يوم هو في شأن ، لا يشغله شأن عن شأن (يدبر الأمر يفصل الآيات (٢)) . أما تحديد كيفية الارتباط بين العلى المتعالى وبين الموجودات الكائنة الفاسدة ، بين الأزلى والمتزمن ، بين المطلق والمحدود ، فهو دخول في سر الخلق الإلهي بل في سر الذات نفسها، ولا شك أن الكلام عن قدم الأفعال الإلهية وحدوثها ، وعن حلول الحوادث في ذاته وعدمه ، وإن كان الهدف منه عند النفاة هو التنزيه ، وعند المثبتين تأكيد الفعالية الإلهية والخلق المستمر ، هو في نفس الوقت خضوع للمعايير الإنسانية - وبخاصة فكرة الزمان - وقياس للغائب على الشاهد، وهو سبب الكثير من المشكلات الكلامية، وتنكب لطريق النظر الصحيح في الأمور الإلهية؛ (تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته فتهلكوا) (٣) .

(١) انظر : الموافقة ١١٤، ١١٥، ١٧٨، ١٨٥ - (٢) جزء من الآية ٢ من سورة الرعد .
(٣) روى هذا الحديث الطبراني في الأوسط ، والبيهقي في الشعب ، وغيرهما ، وفي إسناده نظر ، ولكن تعدد الروايات واجتماعها بقوة ، والمعنى صحيح كما - قال السخاوي - انظر تعليقات رشيد رضا على رسالة التوحيد ص ٤٨ .

٦- نفى الزمانية عنه تعالى

ليس معنى ما سبق أن الآمدى قد أغفل التفرقة بين الله وخلقه من حيث الزمان ، فهو يعقد فصلا في الأبيكار لهذه المسألة (وجود الرب تعالى ليس في زمان)^(١) وينقل فيه اتفاق العلماء على ذلك ، غير أنه يضيف ملاحظة ذكية : « وإن كان مذهب المجسمة يجر إليه كما يجر إلى التحيز والمكان »^(٢).

وقد سبق للكندى أن ربط بين الزمان والجسمية « فالزمان زمان الجسم أى مدة وجوده »^(٣) ، كما ربط ابن حزم بين الزمان والحركة ؛ « لأن البارئ تعالى ليس في زمان ولا له مدة ، لأن الزمان إنما هو حركة كل ذى الزمان ، وانتقاله من مكان إلى مكان ، أو مدة بقائه ساكنا في مكان واحد ، والبارئ تعالى ليس متحركا ولا ساكنا ولا شك أنه ليس في زمان ولا له مدة »^(٤).

وقد اختتم الآمدى هذا المبحث في « المآخذ » بكلمة تروى عن الإمام عليّ في جواب من سأل : أين الله ؟ فقال : من أين الأين لا يقال له أين^(٥).

ويستدل الآمدى على نفى الزمانية عنه تعالى بأن الزمان لا يمكن أن يكون قديما لقيام الدليل على حدوث كل ما سوى الله تعالى ، فإن كان حادثا قلنا بأن الله تعالى زمانى ، لزم حدوثه . أما إن قيل بجواز وجود البارئ تعالى دونه ، فهو المطلوب ، ويثبت أن وجود البارئ ليس بزمانى^(٦) . وسيثبت هذا ويتأكد بتعريفه للزمان في الفصل التالى .

ثم يقول الآمدى : نعم غايته أنه يصدق عليه أنه مقارن للزمان في وقتنا ، وذلك لا يوجب كونه زمانيا ، كما أن وجوده في الآن مقارن لوجود المكان ، وليس وجوده مكانيا^(٧) .

وقد حكى الرازى اعتراف (المشبهة) بأن الزمان حادث ، وأن الله تعالى يوجد دونه ، وهو يحاول إلزامهم بمثله في المكان أيضا^(٨) . وقد سبق للشهرستانى أيضا أن

(١) انظر : الأبيكار ١/ ١٥٤ ب ، ١٥٥ . (٢) السابق ١/ ١٥٤ ب .

(٣) انظر : الكندى وفلسفته ٦٢ وانظر أيضا : رسائل الكندى الفلسفية ١/ ١١٧ .

(٤) الفصل ١/ ١٨ . (٥) المآخذ ل ب . (٦) انظر : الأبيكار ١/ ١٥٥ .

(٧) انظر : السابق ١/ ١٥٥ . (٨) أساس التقديس ١١ ، ١١٠ .

استخدم هذا الإلزام نفسه (١).

وكل ما يؤخذ على الآمدى أنه لم يستخدم هذه القاعدة التنزيهية فيما يتعلق بأفعال الله أو حلول الحوادث بذاته ؛ فكما أن ذاته غير زمانية فكذلك صفاته وأفعاله فوق الزمان، ولعل هذا كان أجدى عليه مما ساقه من دليل قابل للأخذ والرد فيما سبق .

٧- تنزيهه تعالى عن المكانية

(مسألة الجهة)

إذا لم يكن بين المسلمين من قال بأن وجود الله - تعالى - زمانى ، فقد اختلفوا حول كونه فى المكان ، وحول استوائه على العرش ، وكوله فى جهة السماء أو فى جهة فرق :

أ- فبدأ المعتزلة بنفى الجهة والمكانية عن الله ، لأن كونه عدلاً لا يتم إلا بالغنى المطلق ، ومن ذلك استغناؤه عن الجهة والمكان وسائر لوازم الجسمية . أما الاستواء فهو الاستيلاء والغلبة ، والعرش نفسه قد يؤول بالملك^(١) . وقد تقول المعتزلة إنه تعالى ليس فى مكان ، أو إنه فى كل مكان ، ومعنى ذلك تنزيه ذاته عن المكان ، وإن علمه وتديره محيط بكل الامكنة ، كما يفيداه قوله تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ ، كما نقل ذلك عنهم الأشعرى فى مقالاته^(٢) . ومع ذلك فإن الأشعرى نفسه ، وآخرين^(٣) من خصومهم ، يهتمونهم بما يشبه الحلول والكون فى جميع الامكنة ، حتى الحشوش والأخيلة . وهى فى الحق تهمة جائرة ، لا تتفق مع منهج المعتزلة وموقفهم العام ، ولا مع ما يحكيه عنهم هؤلاء الخصوم أنفسهم .

ولو كان المعتزلة يقولون بأنه تعالى فى كل مكان بذاته ، لما احتاجوا إلى تأويل الاستواء على العرش بالاستيلاء فقط ، كما ينقله عنهم الأشعرى وغيره^(٤) .

ب- أما الماتريدية فقد أنكروا الجهة والمكانية ، وأولوا النصوص المتعلقة بذلك كالأستواء وغيره بما لا يخرج عن تأويلات المعتزلة ومتأخرى الأشاعرة^(٥) ، وإن كان الماتريدى نفسه - مع نفيه للجهة والمكانية عن الله تعالى - يتحرج من تأويل الآيات المتعلقة بذلك^(٦) .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ٢١٣-٢٣٢ والإبانة للأشعرى ص ٤٣ ، والمغنى ٧/٤ - ١١ ، ٨٣ - ٩٩ ومقدمة مناهج الأدلة ٧٤ ، ٧٦ ومقالات الإسلاميين ١/ ٢١٦-٢١٨ .
(٢) ٢١٧/١ - ٢١٨ والآية هى رقم ٤ من سورة الحديد .
(٣) انظر : الإبانة ٤٣-٤٤ وبحر الكلام للنسفى الماتريدى ص ٢٦ ، ومقدمة مناهج الأدلة ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ .
(٤) انظر : الإبانة ص ٤٣ واجتماع الجيوش ٨٢ ، ١٤٦ .
(٥) انظر : بحر الكلام ص ٢٦ ، ٢٩ .
(٦) انظر : كتاب التوحيد للماتريدى ٣٢ ب وما بعدها وخاصة ٣٥ ب .

ج- وأما الشيعة الإمامية فقد نفى المتأخرون منهم الجهة والمكان عن الله - سبحانه (١) ، وهذا طبيعي بعد اختلاط الاعتزال بالتشيع ، ولكن من غالوا ومالوا إلى التجسيم قد لا يتفوقون معهم ، وقد قال الطوسي .. وهو شيعي معتدل : « جميع المجسمة اتفقوا على أنه تعالى في جهة » (٢) ونقل الآمدى عن بعض هؤلاء الغلاة قوله بالمكان والاستواء الحقيقي (٣) ، كما نقل الأشعري عن الهشامية منهم - أتباع هشام بن الحكم : « أنه قد كان لا في مكان ، ثم حدث المكان بأن تحرك الباري فحدث المكان بحركته فكان فيه ، وزعم أن المكان هو العرش » (٤) ونسب البغدادى إلى الهشامية أيضاً القول بأنه تعالى في مكان مخصوص مماس له (٥) ، وهى نقول تحتاج الى تمحيص .

د- وأما الصوفية فقد حكى الكلاباذى تنزيهم لله تعالى عن الجهة والمكان (٦) ، وروى القشيري عن أبي بكر بن فورك - المتكلم الأشعري - عن أبي عثمان المغربي الصوفي : « كنت أعتقد شيئا من حديث الجهة ، فلما قدمت بغداد زال ذلك عن قلبي ، فكتبت إلى أصحابنا بمكة أنى أسلمت الآن إسلاما جديدا » (٧) .

ولكن ابن القيم فى « اجتماع الجيوش » يتهم القشيري بالخروج عما عليه أئمة التصوف من إثبات الجهة والفوقية ، وشكك فيما حكاه القشيري عن ذى النون ، وروى ابن القيم عن شيوخ القوم نصوصا عديدة فى إثباتها (٨) .

ويبدو أن الصوفية كسائر الطوائف الكبار فيهم المثبتة المتمسكون بالنصوص القائلة هو فى السماء وعلى العرش مع عدم المماثلة أو التشبيهية ، وفيهم المؤولة النفاة للجهة والمكانية الحاملون لهذه النصوص على معانى أخرى ، ويمثل هؤلاء القشيري والكلاباذى ، وكلا الاتجاهين موجود فى أهل السنة ، فمن تمسك بالسلفية مال إلى الأول ، ومن تأثر بالكلام نزع إلى الثانى .

وقد قرر ابن عربى أن الاستواء على العرش لا يعنى أبدا ظرفية المكان (٩) .

(١) انظر : عقائد الإمامية ل محمد رضا المظفر ص ١٣ . (٢) شرح الطوسي للمحصل ص ١١٤ .

(٣) انظر : الأبيكار ٢٥٦/٢ ب . (٤) المقالات ١٠٢/١ .

(٥) أصول الدين ٨٦ . (٦) التعرف ص ٣٤ .

(٧) الرسالة القشيرية ، وانظر الأبيكار ١١٥٠/١ . (٨) انظر اجتماع الجيوش ١٣٠ - ١٣٥ .

(٩) انظر الفتوحات ٦٩٢/٢ .

هـ - ومن الطبيعي أن ينفي الفلاسفة الإسلاميون كل ما يتعلق بالمكان والجهة وسائر لوازم الجسمية عن الله تعالى^(١)، إلا أن ابن رشد مال في (مناهج الأدلة) إلى التفرقة بين الجهة والمكانية، ومال إلى إثبات الأولى ونفى الثانية، ورأى ألا تناقض في هذين القولين، فإنه لا مكان وراء العالم، والخلاء لا وجود له، والله موجود ولكنه ليس بجسم، فهو عند نهاية العالم، ولكن لا مكان يحتويه. ولذا فقد أوصى بعدم تأويل النصوص الدالة على الجهة وأنه تعالى في السماء حفظاً لعقائد العامة، ولأن العلماء يمكنهم فهمها على النحو الذي بينه. وينتقد أستاذنا الدكتور قاسم موقفه هذا، ويرى أن من المشقة البالغة - حتى على العلماء - تصور موجود غير جسمي في جهة معينة^(٢).

ويبدو أن ابن حزم قد سبق ابن رشد إلى هذا الرأي؛ فإنه مع إنكاره أن يكون الله تعالى في مكان يذكر أن العرش هو منتهى الخلق ونهاية العالم، وأن الله مستقر على العرش^(٣)، إذن فهو يثبت الجهة وينفي المكان. والجديد عند ابن رشد أنه يؤيد ذلك بأفكار أرسطية وبراهن أحفظ لعقائد الجمهور؛ لأن أكثر الناس لا يمكنهم تصور موجود ليس خارج العالم ولا داخله، ولا مكان له ولا جهة، فهذا عندهم هو المعلوم بعينه^(٤).

و- ولكن طوائف من المسلمين قالت بالجهة، وأن كونه تعالى فيها ككون الأجسام - كما يحكى الآمدى - ويعد منهم الكرامية، الذين قالوا: إنه تماس للعرش وإنه يسط من تحته. وقال بعضهم إنه يفضل على العرش بأربعة أصابع من كل جانب. وقد شبه الآمدى مقاتلهم هذه بما ذهب إليه اليهود كما سبق ذكره. وذكر منهم أيضاً مشبهة الحشوية؛ مضر، وكهمس، والهجمي، الذين قالوا إنه تعالى يعائق المخلصين من المسلمين. وآخرين ممن قال بأنه تعالى محاذ للعرش من غير تماس. ثم اختلفوا فقال بعضهم إن بينه وبينه مسافة متناهية، وقال آخرون بل غير متناهية^(٥). ولكن هؤلاء

(١) انظر المقصد الأسنى ص ١٠٥ والإشارات ٣/ ٤٣٦.

(٢) انظر: مناهج الأدلة ص ١٧٦ - ١٨٥ ومقدمته ص ٧٩ - ٨١. (٣) الفصل ٢/ ٩٨، ١٢٥.

(٤) انظر: مناهج الأدلة ١٧٦ - ١٨٠، وقد أورد ابن القيم كلام ابن رشد ليستدل على أن الحكماء والفلاسفة

اثبتوا علو الجهة، انظر: اجتماع الجيوش ١٥٩ - ١٦١.

(٥) انظر: الأبهكار ١/ ١٥٠، ب وغاية المرام ل ٧٦ ب = ١٩٣ من النسخة المطبوعة.

الحشرية جميعا اتفقوا على أنه فى الجهة وأنها جهة فوق (١) .

ز- وقد تمسك الحنابلة بالاستواء على العرش والفوقية وأنه تعالى فى السماء دون تاويل، ونعوا على من قال إنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه . ونصر ذلك ابن تيمية وتلاميذه (٢) ، ولكنه قال فى (الواسطية) : « وكل هذا الكلام الذى ذكره الله ، من أنه فوق العرش وأنه معنا ، حق على حقيقته ، لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة ، مثل أن يظن أن ظاهر قوله فى السماء أن السماء ثقله أو تظله ، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان » (٣) . وذكر مثله فى (التدمرية) أيضا (٤) .

وهذا هو مذهب السلف ، إثبات العلو والفوقية والاستواء ، وسائر ما جاء فى القرآن وصحيح السنة ، دون صرفها إلى معانى أخرى ، مما يقول به المتكلمون من الاستيلاء وغيره ، ولكن مع عدم المماثلة بين الله وخلقته (٥) .

وقد نقل الأشعرى فى المقالات عن ابن كلاب « إن البارى لم يزل ولا مكان ولا زمان ، وأنه على ما لم يزل عليه ، وأنه مستو على عرشه كما قال ، وأنه فوق كل شىء » (٦) .

وقال به هو أيضا فى الإبانة (٧) ، وقد نقل ابن القيم عن عدة كتب للأشعرى مثل قوله فى الإبانة ، ولكن بدون تصريح بلفظ الجهة أو المكان ، مع إثبات كل ما جاء من الاستواء والعلو والفوقية ونحوها . بل إنه ليرى أيضا عن الأشعرى ما قاله ابن كلاب : « إن الله لم يزل لا فى مكان وهو اليوم لا فى مكان » (٨) . وهذا ما تؤكدته مئات النصوص التى نقلها ابن القيم عن أئمة السلف ومتقدمى الأشاعرة ، غير أنه يصرح أحيانا بلفظ الجهة ، وإن كان ينفى المكان (٩) . ويستغل فى ذلك تفرقة ابن رشد بينهما ، واعتقد أنه لم يرد فى النصوص الشرعية كلمة (الجهة) ولا كلمة (المكان) ، وحتى إذا كان لفظ (الفوقية) يستلزمها فيجب الاختصار عليه ، كما هو دأب السلف فى مثل هذه المواطن (١٠) .

(١) انظر : غاية المرام ١٩٣-١٩٥ .

(٢) انظر : نقض المنطق ١١٩-١٢١ وشرح الطحاوية ١٥٧-١٦٣ واجتماع الجيوش الإسلامية ١٣٥ وما بعدها

(٣) الواسطية ١٦ ، ١٧ . (٤) الرسالة التدمرية ٥٢ ، ٥٦ .

(٥) مقدمة المناهج ٣٦ ، ٣٧ والأسماء والصفات ٤٠٥ ، ٤٣٣ . (٦) المقالات ١/٣٢٥

(٧) ص ٤٢-٤٧ . (٨) اجتماع الجيوش ١٤٤ ، ١٤٥

(٩) السابق ١٢٦ ، ١٦١-١٦٣ . (١٠) انظر : إجماع العوام ١٣-٢٤ .

ولقد غلا بعض الحنابلة فى الإثبات حتى جنحوا إلى التشبيه والحسية ، وأكدوا العلو والاستواء حتى كاد يشبه التمكن الحقيقى ، وهذا خطأ منهم ، ولكن لا ينبغي نسبته إلى جميع الحنابلة أو إلى مذهب السلف (١) ، والآمدى ينسب فى (غاية المرام) إلى الحشوية : « . . فى الجهة ليس ككون شىء من الحادثات » (٢) . ونسب مثل ذلك أيضا إلى بعض المشبهة فى الأبهكار (٣) ، ولعله بهذا يشير إلى الحنابلة ، أما تسميته إياهم بالحشوية (٤) فربما كان ذلك من آثار صراعهم معه ، ولا يختلف هذا عن موقف السلف إلا فى التصريح بلفظ الجهة ، وهو مع القيد المذكور ينفى عنهم التشبيه أو التجسيم أو المكانية الحقيقية ، ويبقى الخلاف بينهم وبين من نفى الجهة والمكان مطلقا خلافا لفظيا ، وهى فكرة قالها الغزالى من قبل (٥)

والآمدى نفسه يصرح بهذا فى (غاية المرام) : « فإن لم يكن متحيزاً ، ولا هو مما تحيطه الأبعاد والامتدادات ، ولا هو واقع فى مسامطة الغايات والنهايات ، فلا معنى لكونه فيها إلا من جهة اللفظ فقط » (٦) كما قال فى الأبهكار : « وإن كان فى الجهة لا ككون الأجسام ، فالنزاع آيل للفظ دون المعنى ، والأمر فى الإطلاق مستوقف على ورود الشرع . » (٧) ويلاحظ أن كلمة الآمدى « ولا هو واقع فى مسامطة الغايات والنهايات » تعنى رفض تأويل الجهة بمثل ما يقوله ابن رشد وابن حزم ويميل إليه ابن القيم من وجوده تعالى عند حافة العالم .

جـ- أما الأشاعرة فقد بدأوا بإثبات الاستواء والعلو والفوقية دون كيف أو تمثيل ، ولكن دون تأويل أيضا كما سبق نقله عن الأشعرى . وتابعه فى ذلك أصحابه وتلاميذه ، وتلاميذ أصحابه أيضا كالباقلانى ، الذى أثبت الاستواء أيضا وعارض تأويله بالاستيلاء والملك (٨) ، وإن كان ينفى المكانية صراحة عن الله تعالى ، وربما كان التصريح بنفيها هو الفرق الوحيد بينه وبين شيوخه الأشعرى الذى وافق السلف ، وحكى قول أصحاب الحديث

(١) انظر : نقض المنطق ١٣٥ وما بعدها . (٢) غاية المرام ١٧٢ . (٣) الأبهكار ١/١٥٠ ، ب . (٤) ومثله فى هذا الجوينى فى الإرشاد ٣٩ ، ٤٠ وقد سبق للمعتزلة أن سماه أهل السنة جميعا بالحشوية - انظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص ٩٦

(٥) إجماع النوام ص ٤٧ . (٦) غاية المرام ٧٧ ب . (٧) الأبهكار ١/١٥١ . (٨) انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ١٤٦ ، ١٤٧ ، وفخر الدين الرازى وآرؤه ٢٥٣ ، والتمهيد ١٤٩ .

وأهل السنة فى المقالات، ثم قال : « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب » (١) . وهو يتفق فيه مع ابن كلاب كما سبق بيانه أيضاً .

ولكن هل اقتصر الباقلانى على عدم تأويل الاستواء ونفى المكانية ؟

إن الأمدى ينسب إليه القول بنفى الجهة أيضاً إلا إذا قيدت بعدم التحيز (٢) . وإذا صح هذا فالباقلانى لا يقبل لفظ المكان ولا لفظ الجهة ، وإنما يقر الاستواء والفوقية والعلو لورود النص بها ، شريطة أن ينفى عنها كل معانى التحيز والتمكن بمكان مخصوص إذ هى من لوازم الجسمية ، ولعلنا نجد من مؤلفاته المفقودة ما يعين على تحديد أكثر لموقفه .

أما من بعد الباقلانى فقد جنحوا إلى نفى الجهة والمكان صراحة وإلى تأويل الاستواء ، واقتربوا بهذا من المعتزلة الذين قالوا بذلك من قبل ، ولعل أول من عرف عنه تأويل الاستواء ونفى الجهة من الأشاعرة هو الأستاذ أبو بكر بن فورك - توفى سنة ٤٠٤ هـ ، أى بعد وفاة الباقلانى بعام واحد- وقد روى القشيري عنه ذلك فى الرسالة كما سبق ، ويذكر الرازى أن ابن فورك تصدى لمحمد ابن الهيصم فى دعواه الجهة والاستقرار على العرش ، وقامت بينهما مناظرة حول هذا مما يدلنا على سر عناية بهذه المسألة ، واتجاهه إلى مزيد من التنزيه لمقاومة النزعة التجسيمية ، فضلاً عن تأثره بأبى عثمان المغربى الصوفى (٣) ، وقد عبر هو عن اتجاهه هذا فى كتابه (مشكل الحديث وبيانه) (٤)

ثم جاء من بعده أبو إسحاق الإسفرائينى - المتوفى سنة ٤١٨ هـ - الذى روى عنه تلميذه الإمام أبو المظفر - توفى سنة ٤٧١ هـ - فى (التبصير فى الدين) (٥) نفى المكانية لأنها، تعنى النهاية والتحديد وهما محالان على الله ، ويؤول الاستواء بالاستيلاء والعرش بالملك كما سبق نقله عن المعتزلة . ثم جاء البغدادى أبو منصور - توفى سنة ٤٢٩ هـ - الذى رفض الجهة والمكان ، وأول العرش بمثل ما أوله الاسفرائينى ، واستدل مثله على نفى المكانية والجهة بنفى الحدود والنهاية عن الله ، ومثله الجوينى فى «الإرشاد» الذى ادعى أن «مذهب أهل الحق قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيز والتخصيص بالجهات»

(١) المقالات ١/ ٣٢٥ . (٢) الأبيكار ١/ ١١٥٠ .

(٣) انظر : تأسيس التقديس ٧٦ - ٩٨ ونهاية الأقدام ١٠٩ - ١١٤ ، وما مر فى ص ٣٤٨ .

(٤) ص ٤٥ - ٥٠ . (٥) ص ١٠٠ .

وهو يستدل على ذلك بفكرتى التحيز والتخصص ، وبالتناهي والاجتماع والافتراق ، ويؤول الاستواء بالاستيلاء ومعانى أخرى ، ولكنه لا يؤول العرش نفسه ، كما فعل البغدادى والإسفرائينى ، وهو يضيف إلى ذلك رفض التوقف الذى عرف عن السلف عن تحديد معنى الاستواء ولا يكتفى من خصمه بإحالة المعنى الظاهر للاستواء حتى يتجاوزته إلى معنى يليق به تعالى كالاستيلاء وغيره . وهذا لعمري معارضة صريحة لموقف السلف الذى عبر عنه مالك فى كلمته المشهورة ، ولكن الآمدى كما سبق ذكره لم يذهب إلى هذا الحد^(١) . ولعل من نسبوا إلى الجوينى أنه أول أشعري وافق المعتزلة على رأيهم فى نفي الجهة قصدوا إلى هذا^(٢) .

وقد جرى الغزالي على نهج أستاذه إلا أنه لا يسرف فى مسألة التأويل ؛ إذ كان يقيده بقيود ويحرمه على العامة كما أشرت من قبل^(٣) ، وتابعهما الشهرستاني فى ذلك ، وزاد بأن ربط بين فكرة الجهة وفكرة حلول الحوادث بذاته تعالى ، ولو أن الآمدى ينتقده فى هذا الربط لأنه يرى ألا تلازم بينهما^(٤) ، ثم جاء الرازى فتابع أسلافه الأشاعرة فى نفي الجهة والمكانية وتأويل النصوص المتعلقة بذلك ، واستدل على ذلك بالعديد من الأدلة^(٥) غير أنه عاد فالتزم موقف السلف أخريات حياته وتوقف عن التأويل وأجرى هذه النصوص على ظواهرها مع التمسك بقوله تعالى ﴿ليس كمثله شئ وهو السميع البصير﴾ .

ثم جاء الآمدى فجرى على رأى هؤلاء المتأخرين من الأشاعرة ، وقد ذكرت من قبل تأويله للاستواء بالاستيلاء والتصرف ، وإن كان يبقى لفظ العرش على ظاهره ، ويقول إن إشارته بالذكر لما أنه أعظم مخلوقات الله تعالى ، هذا ولم يعرف عن الآمدى أى تغير أو تعديل فى موقفه كالرازى أو الجوينى مثلاً ، غير أن الآمدى يمتاز على ذلك :

(أ) بموقفه المتسامح من القائلين بالجهة بالمفهوم الذى لا يستلزم الجسمية ولا التحيز

(١) الإرشاد ٣٩-٤٢ . (٢) انظر : مثلاً مناهج الأدلة ص ١٧٦ .

(٣) انظر : الاقتصاد ٣٢-٣٧ وإلجام العوام ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) انظر : نهاية الأقدام ١٠٥-١١١ وص ٧٧ من غاية المرام .

(٥) انظر : تاسيس التقديس ٥٦-٩٦ ، والأربعين ١٠٧-١١٥ ، وفخر الدين الرازى وآراؤه ٢٥٥-٢٦٢ ،

والمآخذ ١٢٥ ، ب .

وهو يشبه في هذا إلى حد كبير الإمام الغزالي الذي رأى أن التأويل مع كونه حقاً للعلماء فهو ليس بضروري ولا واجب ، متى نفينا المعنى الظاهر الموجب للتشبيه والجسمية (١) .

(ب) وبطريقة استدلاله على هذه المسألة ، حيث يعتمد على بطلان التحيز والجوهرية بالنسبة له تعالى ، فقد عرض الآمدى للطرق التي استعملها الأصحاب قبله لإبطال الجهة وانتقدها جميعاً (٢) .

ومع هذا فإننا نجد في الأبيكار يعتمد على حجة قريبة مما أنكره على أصحابه (٣) ، ولكن يبدو أن الآمدى بعد مزيد من التأمل أعرض عنها وعدل في (غاية المرام) إلى دليل آخر ربما كان أوضح منها وأكثر بساطة يقوم على فكرة التحيز يقول فيه :

لو كان الباري في جهة فإما أن يكون متحيزاً بها أولاً : فإن لم يكن متحيزاً بها فمعناه أنه ليس بذي مكان ولا هو متحيز في جهة معينة ، ولا بأس بذلك إلا من ناحية إطلاق لفظ الجهة فقط ، والامر فيه يسير ، وإن كان متحيزاً بها كان جوهرًا أو مشاركاً للجوهر في بعض خصائصه ، وقد سبق إبطال ذلك . ثم يستدل بعد ذلك ، على أن التحيز (٤) مسن خصائص الجواهر .

ويختم الآمدى بحثه لهذه المسألة بمناقشة فكرة الكرامة (٥) ؛ التي نراها تتردد عند ابن تيمية وتلاميذه ، بل عند ابن رشد أيضاً : لو لم يكن في جهة لما كان خارج العالم ولا داخله ، وإثبات لوجود هذا حاله غير معقول ولا متصور ، فيجب كونه في جهة . ثم يشير إلى محاولة بعض الأصحاب - وهو الشهرستاني - التخلص منها بكونها مصادرة على المطلوب ، قائلاً : إن الإنصاف يقضي بأنها ليست كذلك . وهو بذلك يحترم الفكرة ويتصدى لمناقشتها بما تجده عند الغزالي وابن توموت (٦) والرازي من قبله ؛ من أن حكم الخيال غير مقبول في مثل هذا الشأن ، فما دام البرهان القاطع قد أثبت شيئا فيجب قبوله

(١) انظر : الاقتصاد ص ٣٣ وإجماع العوام ١٣-٢٤ . (٢) انظر : الأبيكار ١/١٥٠ ، ب وما بعدها .

(٣) انظر : الأبيكار ١/١٥١ . (٤) انظر : غاية المرام ل ٧٧ ب .

(٥) انظرها والإجابة عنها بقريب مما هنا عند الرازي في تأسيس التقديس ٧٦-٩٨ ، والأربعين ١١٣-١١٥ ، وعند الشهرستاني في نهاية الأقدام ٢٠٩-١١٤ ، والغزالي في الاقتصاد ٣١-٣٥ ، والبغدادى في الفرق بين الفرق ٢٠٢-٢٠٨ ، وانظر الأبيكار ١/١٥٢ ب ١١٥٣ .

(٦) انظر : تاريخ فلسفة الاسلام د/ هويدى ١/٢٦٩ .

ولو عجزنا عن تخيله ، وإلا لما أمكن القول بوجود الصفات غير المحسوسة كالعلم والقدرة والإرادة ونحوها لعدم حصولها في الخيال وامتناع وقوعها في المثال (١) .

ويضيف الأمدى إلى ذلك شيئا من التوضيح ، إن أردتم بالاتصال بين ذات الله والعالم قيام أحدهما بذات الآخر ، فنحن نقول إن الباري والعالم كل واحد منهما منفصل عن الآخر بهذا الاعتبار ، ولكن ذلك لا يوجب كون كل منهما في جهة ، اللهم إلا إذا صح قبولهما جميعا للكون فيها . وليس قولكم هذا إلا « كما لو قال القائل : وجود شيء ليس هو بعالم ولا جاهل محال . فيقال : إنما هو محال فيما هو قابل لهما ، وكذا في كل ما هو قابل لأحد نقيضين ، فإن خلوه عنهما محال . أما إن وجد مالا يقبلهما أصلا فخلوه عنهما ليس بمحال (٢) » .

أما الأدلة النقلية التي يتمسك بها مثبتو الجهة كالأيات والأحاديث المتضمنة للفقوية والاستواء والنزول وكونه تعالى في السماء ، فإن الأمدى - كما هو دأبه - يقول عنها في غاية المرام : « إنها ظواهر ظنية ، ولا يسوغ استعمالها في المسائل القطعية ، فلهذا آثرنا الإعراض عنها ، ولم نشغل الزمن بإيرادها (٣) » . ويرى أستاذنا الدكتور محمود قاسم في هذا ضربا من الهروب ، ولكنه في الأبيكار يورد (٤) كثيرا من النصوص القرآنية والنبوية ويؤولها تفصيلا بما لا يخرج عن سبقه من الأشاعة والمعتزلة والماتريدية (٥) .

والآن .. هل لنا أن نقول : إن الإيمان بعلوه تعالى عن سائر خلقه ، واستوائه على عرشه ، دون تكييف ذلك أو محاولة للبحث عن كنهه ، أيسر للعقل المؤمن ممن شبهوا العرش بكرسى الملك ، أو من أولوه بمعاني الغلبة والسيطرة ؟ فالله تعالى هو المقوم للعرش ، وليس العرش هو المقوم له (٦) . وما دام الله - تعالى - مخالفاً للمخلوقات في ذاته وصفاته وأفعاله ، فيجب تنزيهه عن خصائصها من الحاجة إلى المكان أو الزمان ، ونحوها من صفات الموجودات الكائنة بعد العدم والمنتھية إليه بعد الوجود ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (٧) .

(١) انظر : غاية المرام ل ١٧٩ . (٢) غاية المرام : ل ١٧٩ .

(٣) السابق : ل ٧٩ ب . (٤) ١١٥٣ - ١١٥٤ .

(٥) انظر : بحر الكلام ٢٤-٢٧ ، وشرح الأصول الخمسة ٢١٣ - ٢٢٧ ، وتأسيس التقديس ٧٦ وما بعدها ،

وأصول الدين ٦٨ ، ٧٦ . (٦) انظر : مناهج الأدلة ص ٧٣ وما بعدها ، ١٧٠ - ١٨٥ .

(٧) الآية ١١ من سورة الشورى .

٨- إبطال الحلول والاتحاد

أ- القائلون بهما :

إذا بطلت الجهة والمكانية والتعيز والاتصال بالأجرام بالنسبة لله - تعالى، فمعنى ذلك بطلان دعوى الحلول أو الاتحاد بين الله تعالى وبعض مخلوقاته، التي ذهب إليها الرواقيون^(١) من الفلاسفة - وقد عرفهم الآمدى وتحدث عن ذهابهم إلى قدم العالم كما سيأتي - كما ذهب إليها بعض أصحاب الديانات : كالنصارى ؛ وقد نسب إليهم الآمدى القول بالحلول والاتحاد، وتتبع مقالاتهم فرقة فرقة على النحو الذى نجده عند الباقلانى فى التمهيد^(٢) . وكالصابغة الحرائية ، وهم إحدى فرق الصابغة الأربعة التى تحدث عنها الآمدى فى الأبيكار^(٣) ، وذكر من مقالاتها : « إن الله المعبود واحد فى ذاته، وإنه أبدع أجرام الأفلاك وما فيها من الكواكب، وجعل الكواكب مدبرا لما فى العالم السفلى . وإله تعالى يظهر فى الكواكب السبعة، ويتشخص بأشخاصها عن غير تعدد فى ذاته، وقد يظهر أيضا فى الأشخاص الأرضية الخيرة الفاضلة . »^(٤)

وقد ذهب إلى ذلك أيضا بعض المنتسبين إلى الإسلام وهم طوائف من غلاة الشيعة؛ كالنصيرية والإسحاقية على نحو ما يحكى الآمدى فى الأبيكار^(٥) . ويذكر الرازى أن هاتين الفرقتين هما أول من أظهر هذه المقالة فى الاسلام^(٦) . وقد أنكر عليهم المعتدلون من الشيعة قولهم بالحلول والاتحاد، بل عدوهم كفارا بالله - جل اسمه - وشرًا من اليهود والنصارى والمجوس ، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضللة^(٧) .

وقد نسب عبد القاهر البغدادى الحلول إلى السبئية من قدامى الشيعة الذين قالوا : « بأن عليا صار إليها بحلول روح الإله فيه » وأضاف إليهم سبع فرق أخرى من غلاة

(١) انظر : عن الرواقية وميلها إلى الحلول العرب والفلسفة اليونانية لفروخ ١١٢، ١١٣ وتاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ٢٢٦ - ٢٣٣ والفلسفة الرواقية للدكتور عثمان أمين ١٥٧ - ١٦٩ - ١٨٣ .

(٢) انظر : التمهيد ص ٧٨ - ٩٣ والأبيكار ١٥٦/١ ب - ١٦٢ ب .

(٣) الأبيكار ١٢٨/٢ - ١٣٣ ب . (٤) الأبيكار ١٣٣/٢ ب . (٥) انظر : الأبيكار ١١٥٥/١ .

(٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشرىين ص ٧٣ ، وانظر أيضا عنهم مقالات الإسلاميين ٧٤/١ وما بعدها، والمواقف ٢٩/٨ ، ٣٠ ، وجمال الدين الأفغانى حياته وفلسفته ص ١٥٥ ، ونشأة الفكرة ٢/ ٣٢٠ - ٣٢٢ .

(٧) انظر : الصلة بين التصوف والتشيع ١٥٢ ، و: عقائد الإمامية ص ٥٩ .

الشيعية؛ وهم البائية والجناحية والخطابية والنصيرية والمقنعية والرزامية والبركوكية، بالإضافة إلى ثلاث فرق من الصوفية؛ هي: الحلمانية التي تقول بحلوله تعالى في الصور الحسنة من البشر وكانوا يسجدون لها، وقد حكى البغدادي مناقشة بينه وبين أحدهم، والحلاجية المنسوبة إلى الحلاج الذي يقول عنه عبد القاهر: إنه قد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية وإن كان أكثر المتكلمين على تكفيره لقوله بالحللول، وجماعة ثالثة ظهرت ببغداد، يدعون العذافة نسبة إلى شيخهم، الذي سمى نفسه (الروح القدس) وادعى أن الآله حل فيه، وقد قتله الخليفة الراضي مع بعض أصحابه^(١).

وقد نسب القول بالحللول والاتحاد إلى آخرين من الصوفية؛ منهم البسطامي^(٢)، ومنهم أيضاً - فيما يرى ابن تيمية - ابن عربي والتلمساني وابن سبعين وابن الفارض^(٣). وقد قال الأشعري في المقالات: «وفي النساك من الصوفية من يقول بالحللول وأن الباري يحل في الأشخاص»^(٤). وسواء كانت هذه الاتهامات صحيحة أو غير ذلك، فإن كثيراً من الصوفية قد أنكروا على القائلين بالحللول والاتحاد وأبطلوا مقالاتهم كالقشيري والجنيد والغزالي وغيرهم^(٥).

هذا ويضيف الآمدي إلى قائمة القائلين بالحللول والاتحاد بعض المشبهة، ويدخل في هذا مشبهة أهل السنة أيضاً، وقد أشار أستاذنا الدكتور النشار إلى أن مذهب الكرامية الجسم تمهيد طبيعي لفكرة وحدة الوجود، التي ظهرت فيما بعد في البيئة الإسلامية وإنها وضعت بالفعل فكرة الحللول^(٦). وكان الإمام الغزالي قد لاحظ من قبل الارتباط بين فكرتي الحللول والجسمية^(٧)، كما لاحظ الباقلاني العلاقة بين الاتحاد والجسمية في التمهيد^(٨).

(١) انظر: الفرق بين الفرق ٢٤١-٢٥٠ ونشأة الفكرة ٢٠٨/١-٢٠٩ والكندى وفلسفته ص ٨٧، والبصرة في الدين ص ١١٣ وما بعدها.

(٢) انظر: العقيدة والشرعية في الإسلام ١٥٥-١٨٥، والمقصد الاسنى ٩٩-١٠٣، وفخر الدين وآراؤه ص ٢٧٣ وما بعدها، وفي الفلسفة الإسلامية د/ مذكور ٤٢، ٤٣.

(٣) انظر: الفرقان لابن تيمية ١٠٠-١٠٩. (٤) المقالات ٨٠/١.

(٥) وإن كان أستاذنا د/ هويدى ينسب إلى الجنيد أيضاً ضرباً من الحللول انظر له: محاضرات في الفلسفة الإسلامية ص ٧٦ وقارن: الفرقان لابن تيمية ص ١٠٠ والرسالة القشيرية ص ٣-٧ والمقصد الاسنى ٩٧-١٠٣، واللمع للطوسي ص ٤٩، ٥٠ والعقيدة والشرعية في الإسلام ١٧٥، ١٧٦.

(٦) انظر: نشأة الفكر ٦١٩/١-٦٣١. (٧) المقصد الاسنى ص ١٠١.

(٨) التمهيد ص ٨٧، ٨٨، ٩١.

وعلى كل فقد تصدى المتكلمون لهذه الأفكار المنحرفة « في أمة آمنت بالتنزيه المطلق »^(١) ، وفي مقدمتهم شيوخ الأشاعرة كالبقلاني والبغدادى والغزالي والرازي^(٢) ، ومعهم الآمدى أيضا الذى يولى هذه المسألة أهمية خاصة؛ فينتج شبه القائلين بالحلول والاتحاد ويناقشها^(٣) فى عناية وجدية وقوة، لولا ما يشوبها من لغة جدلية.

ب- إبطال الحلول : يورد الآمدى فى الأبيكار ثلاثة أدلة على هذا البطلان، نذكر منها واحدا يعبر عما تنسم به جميعا من الطابع الجدلى : لو حلت ذاته فى المحل فإما أن يكون هذا المحل قديما أو حادثا ، لا يجوز القول بالاول وإلا تعددت القدمات . فإن كان حادثا فحلولة فيه واجب أو جائز ، لا يجوز القول بالاول لانه يلزم عليه أن يكون البارى ممكنا لانه محتاج ، وأن يكون المحل قديما وقد فرضناه حادثا ، وأن يحتاج المكان إلى البارى ليخلقه ويحتاج إليه البارى ليحل فيه، وهذا دور فاسد . أما إن كان الحلول فى هذا المحل الحادث جائزا ، فإن كان البارى يتقوم به فهو ممكن الوجود لا واجب الوجود، وإن كان قائما بنفسه كان غير محتاج إلى المحل . وهى حجة معقدة قد يغنى عنها الاحتمال الأخير فقط ، لو كان البارى محتاجا الى المحل المقوم لما كان غنيا كما وصفه القرآن، أو لما كان واجب الوجود كما يقول الفلاسفة وبعض المتكلمين . وهو فى نظرنا كاف ومقنع، وإن سبق للرازي أن انتقد هذا الدليل ولم يرتج اليه^(٤).

على أننا نجد الآمدى فى المآخذ بلخص عن الرازي دليل الغزالي الذى بينه فى المقصد الأسنى^(٥) . وهو يقوم على تحليل فكرة الحلول؛ إذ يقول: «الحلول» قد يعنى به الحصول فى الحيز تبعا لحصول المحل فيه، وقد يعنى به الاختصاص بالشىء والافتقار إليه . وهما على الله تعالى محال وقد سبق بيانه . ولانه لو جاز حله لجاز حله فى كل معروض، وعدم دليل الحلول من ظهور آثار الإلهية لا يدل على عدمه^(٦) . ولقد كان هذا الدليل أنسب لطريقة الآمدى فى (غاية المرام) إذ يعتمد فيه بشأن إبطال الجسمية

(١) نشأة الفكرة ٦٣١/١ وانظر : منهاج السنة ٩٣/٣ - ٩٦ .

(٢) انظر : المراجع السابقة لهؤلاء الأشاعرة والمغنى ٢٧٠/١٥ - ٢٧٩ وفخر الدين الرازي وآراؤه ص ٢٧٣-٢٨٣

(٣) الأبيكار ١١٥٥/١ - ١٥٨ ب .

(٤) انظر فخر الدين الرازي ص ٢٧٧ - ٢٧٩ والمحصل ١١٣

(٥) المقصد الأسنى ٩٩ وما بعدها .

(٦) المآخذ ل ٣١ ب .

ولوازمها على بطلان الجوهريّة، غير أنه لم يعرض لمسألتي الحلول والاتحاد في هذا الكتاب .

ج- إبطال الاتحاد : أما مسألة الاتحاد فإنه يعتمد في الرد عليها - في الابتكار والمآخذ - على الدليل الذي نجده عند الرازي^(١) والغزالي^(٢) من قبل، وتوجد فكرته عند الباقلاني أيضا^(٣)، وعند ابن حزم في الفصل^(٤)، وعند ابن سينا في الاشارات والتنبيهات^(٥)؛ وخلاصته أن الحقيقتين المتحدتين إن بقيتا بعد الاتحاد اثنتين فهما شيخان لا شيء واحد، وإن عدمتا جميعا فلا اتحاد أيضا، لأنهما معدومان لا موجودان، وإن فنيت إحدهما وبقيت الأخرى صار المعلوم عين الموجود وهو محال^(٦).

ويشير الآمدي الى شبهة النصارى في الحلول والاتحاد؛ وهى ما ظهر من الخوارق على يد عيسى - عليه السلام- ولا يستطيعها البشر، فيحتج عليهم بأن مثل ذلك قد وقع لغيره من الانبياء كموسى - عليه السلام- مثلاً، فلم لم تقولوا بالوحيته؟ ويستعين هنا بفكرة أن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول، لكى يلزمهم بالوحيّة موسى أيضاً، وإلا فهو يرى أن القول بذلك تلاعب بالعقل والدين^(٧).

ويذكر أيضا أن منهم طائفة قالت بأن المسيح عبد الله ورسوله، خلقه فى بطن مريم، وأنه ابنه بالتبني لا بالولادة. ونحن نجد مثل هذا عند ابن حزم، وهو على صلة أوثق بالانجيل والمصادر المسيحية^(٨). على أن الآمدي يذكر من نصوص الإنجيل ما يدل على أن المسيح بشر مربوب، يلجأ إلى ربه ويدعوه ويعتمد عليه، وليس إلهاً كما زعموا، وهى نفس النصوص التى نجدّها عند الباقلاني فى التمهيد^(٩). وهكذا يتتبع الآمدي سائر لوازم الجسميّة من المكانيّة والزمانيّة، وتغير الصفات، والقول بحلول الحوادث بذاته تعالى، والحلول والاتحاد، فينفىها عن الله تعالى لكى يحفظ له التنزيه المطلق. بل يضيف الى ذلك تأويل ما قد يوهّم الجسميّة كالكيد والعين ونحوهما، مما ورد فى

(١) انظر المحصل ١١٢ والمعال ٣٦ . (٢) المقصد الاسنى ص ٩٩-١٠٠ .

(٣) انظر التمهيد ص ٨٧ - ٨٩ . (٤) الفصل ١/ ٥٣، ٥٤ .

(٥) انظر الاشارات والتنبيهات ط الحزيرة بمصر ص ٦٧، ٦٨، فى الفلسفة الاسلاميّة . منهج وتطبيقه ١/ ٥٣ .

(٦) انظر الابتكار ص ١٥٩، ١٦١ ب، والمآخذ ٣١ ب (٧) الابتكار ١٦٢ ب

(٨) انظر الفصل ١/ ٤٨ . (٩) انظر التمهيد ص ٦٤ - ٩٦ .

نصوص قطعية الثبوت ، فيؤولها بمعانٍ آخر ويفرض كونها صفات قديمة .

ويضيف إلى ذلك أيضاً في كتاب المآخذ نفى النهاية والحد عن الله تعالى . ولكن هل يعنى ذلك أن نصفه - تعالى - باللا نهاية ؟ يقول الآمدى : إن لهذا المصطلح معنيين : أحدهما سلب الحد والطرف والمقطع التى لا تكون إلا للمقدار ، وهذا المعنى صادق على الله تعالى ، لأن هذه الأمور لا تكون إلا فى المقدار والعدد . والمعنى الآخر عدم انتهاء العدد والمقدار إلى حد ومقطع ، بل كل ما قدر من ذلك وجد شيء خارج عنه ، واللا نهاية بهذا المعنى لا تطلق على الله - تعالى ، إلا عند بعض المجسمة الذين يقولون إن قدرته وعاليته متجددة متعددة وهى دائمة فلا حد لها فى الماضى ولا فى المستقبل (١) .

كما أنه فى هذا الكتاب نفسه ينفى عن الله تعالى اللذة ، حسية أو عقلية ، وينزعه عنها . وهذا يلتقى مع رأيه فى بطلان حلول الحوادث بذات الله ، ويدل أيضاً على تحفظه إزاء الفلسفة على الرغم من اشتغاله بدراساتها ، فقد نسب القوم إليه - تعالى - أنه ملئد وأنه عاشق ومعشوق ، وأنه يتهيج بإدراك ذاته ، ونحو ذلك من التصورات الإنسانية (٢) . ولكن الآمدى يستدل على بطلان ذلك بأن علمه - تعالى - يختلف عن علمنا ، وإذن فلا يلزم منه الابتهاج كما يلزم من إدراكنا نحن للكمال أو الملائم كما يقول الفلاسفة (٣) . أما الألم ، جسمانياً أو عقلياً ، فهو يقول إن العقلاء مجمعون على تنزيهه تعالى عنه ، بل إنه فى الأبهكار ينفى عن الفلاسفة قولهم بأن الله ملئد ؛ لأنهم لا يقولون إنه ملئد بلذة ، وهى عندهم إدراكه لما يلائم ذاته من كمالاته ، فحاصله يرجع الى تفسير اللذة بالإدراك ، ونحن لا ننزع فيه من جهة المعنى ، بل من جهة الإطلاق اللفظى ، إذ هو متوقف على ورود الشرع ، ولا سبيل إلى إثباته (٤) .

(١) المآخذ ل ٢٩ ب ، ١٣٠ ، وانظر نفى النهاية عن الله فى اللمع للطوسى ١٠٧ ، ومشكل الحديث وبيانه ص ٣ المقدمة .

(٢) انظر عيون المسائل للغرابى ص ٥ ، والنجاة ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والأشعار ٣/ ٧٨٢ - ٧٨٤ .

(٣) المآخذ ل ١٣٢ ب ، (٤) الأبهكار ١/ ١٦٤ ب .

مسألة الرؤية

١ - طبيعة المسألة والخلاف حولها :

كل من أثبتوا الجسمية قائلون برؤيته تعالى بالأبصار يوم القيامة ، وكذا من أثبتوا الجهة وأنكروا الجسمية أو توقفوا فيها ، ومن هؤلاء الكرامية والمشبهة^(١) ، وطوائف من المحدثين وأهل السنة القائلين بالجهة^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، والسالمية^(٤) ، والبكرية^(٥) ، وقدماة الشيعة ممن قالوا بالجسمية والجهة^(٦) . فهؤلاء جميعاً لا يجدون صعوبة فى إثبات الرؤية لاعترافهم بالجسمية أو بالجهة؛ إذ أن نفاة الرؤية إنما يستندون إلى نفى الجسمية والجهة، ويرون الرؤية بالبصر لا تكون إلا للجسم ، ولما كان فى مقابلة الرائي، ومن هؤلاء الجهمية ، والمعتزلة ، ومن تابعهم من الخوارج والشيعة^(٧) والنجارية^(٨) والفلاسفة^(٩) ، والآمدى يدعى إجماع الفلاسفة على نفى الرؤية^(١٠) . غير أن ابن سينا يحكم فى آخر رسالته (فى القوى الإنسانية وإدراكاتها) يحكم بإمكان رؤية الله (بالبصر الأخرى) وجواز وقوعها^(١١) . وهؤلاء النفاة أيضاً منطقيون مع أنفسهم، ماداموا يرون أن الرؤية لا بد لها من شروط مادية معينة ، هى مستحيلة بالنسبة لله - عز وجل -^(١٢) المنزه عن المادة والحس ولوازمهما .

ولكن الصعوبة الحقيقية إنما تواجه الأشاعرة المجمعين على نفى الجسمية عن الله تعالى ، والذين قال المتأخرون منهم بنفى الجهة والمكانية أيضاً ، وأثبت قدمائهم الجهة والاستواء صفتين قديمتين ولكنهم أيضاً نفوا التمكن والاستقرار، ومع تمسكهم جميعاً بنفى الجسمية

(١) انظر : المحصل ٣٧ ، والمآخذ ل ١٢٩ ، ب . (٢) شرح الطحاوية ص ١٢٦ .

(٣) النظر : لعة الاعتقاد لابن قدامة الحنبلى ص ٢٠ . (٤) انظر : بغية المراد لابن تيمية ص ١١٥ .

(٥) الفرق بين الفرق ص ٢١٠ . (٦) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٧) انظر : المآخذ ل ٣٠ ، ب ، وغاية المرام ١٥٩ ، والآبكار ١/ ١٢٥ ، ب ، وشرح الطحاوية ص ١٢٦ ، وشرح الأصول الخمسة ٢٣٢ وما بعدها ، والمغنى ٤/ ٤٨ وما بعدها .

(٨) الفرق : ١٩٦ .

(٩) انظر : المحصل ١٣٧ والإشارات والتنبيهات ٤٣٥/٣ - ٤٤٠ ، ومنهاج السنة ٩٧/٣ .

(١٠) انظر : ص ١٥٩ من غاية المرام .

(١١) انظر : الرسالة المذكورة ضمن تسع رسائل فى الحكمة والطبيعيات ص ٦٩ ، ٧٠ .

(١٢) انظر : المآخذ ل ١٣٠ ، ب ، والمغنى ٤/ ٩٨ وما بعدها ، ومنهاج الأدلة ص ١٨٥ ، ١٩٠ ، ومقدمته ص

وتشدد المتأخرين منهم فى نفى سائر لوازمها أيضا ، وتأويل ما قد يوهمها من النصوص ، فإنهم اتفقوا جميعا على إثبات الرؤية لله تعالى بالبصر يوم القيامة ، كما اخبرت بذلك النصوص الثابتة ، بلا كيف ولا إحاطة (١) . ومن هنا نشأت الصعوبة التى كان لا بد لهم أن يواجهوها ، ويشاركهم فى ذلك الماتريدية أيضا (٢) .

وقد أشار إلى هذه الصعوبة القاضى عبد الجبار المعتزلى (٣) ، والفيلسوف ابن رشد (٤) ، والإمام الرازى (٥) ، ولعلها هى التى دفعت « ضراراً » من قبل ، و« حفصاً » الفرد ، إلى ادعائهم الحاسة السادسة (٦) ، التى تتيح للمؤمنين رؤية ماهية الله فى الآخرة (٧) . وهى الصعوبة التى حملت المعتزلة على التعسف فى رفض الاحاديث المتكاثرة بحجة أنها آحاد ، وتأويل الآيات القرآنية (٨) مع ما فى ذلك من صعوبات ، وحملتهم - أحياناً - على الاعتراف بضرب من الرؤية القلبية أو « المعرفة الضرورية » بالله سبحانه فى الآخرة على حد تعبير القاضى عبد الجبار (٩) . وهى نفس الصعوبة التى جعلت ابن سينا يعترف ، أو لا يرى مانعا من « الشهود » أو الرؤية التى لاتشبه فيها ولا تكييف ، وهى ضرب من الكشف أو الإدراك يجعله الله فى عضو البصر الذى يكون بعد البعث (١٠) . ويبدو أنه مسبوق فى هذا المعنى بالفارابى كما يقول ابن تيمية (١١) .

وهذا الحل نفسه كمحاولة للجمع بين الرايين السابقين ، هو الذى لجأ إليه بعض متأخرى الأشاعرة ومنهم الآمدى فيما يبدو لى .

لقد لجأ بعض نفاة الجسمية المثبتين للرؤية ، فى حل هذا الإشكال نفسه ، إلى السمع

(١) الأشعرى أبو الحسن ص ٧٥ .

(٢) انظر : كتاب التوحيد للماتريدى ل ٣٧ ب ، وبحر الكلام ٢٧ - ٢٩ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، (٤) انظر : مناهج الأدلة ١٨٥ - ١٨٦ .

(٥) انظر : المحصل ١٣٧

(٦) انظر : نقد القاضى عبد الجبار لهذه الفكرة فى شرح الأصول ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٧) انظر : الفرق بين الفرق ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٨) انظر : شرح الأصول ٢٣٣ وما بعدها والمغنى ٤ / ١٣٧ وما بعدها .

(٩) انظر : شرح الأصول ص ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وانظر ايضا مقدمة مناهج الأدلة ص ٨٢ .

(١٠) فى القوى الإنسانية ضمن تسع رسائل لابن سينا ص ٦٩ ، ٧٠ .

(١١) انظر : منهاج السنة ج ٣ / ٩٧ .

والتمسك بإثبات الرؤية ، لأن النصوص الثابتة قد جاءت بها ، والاكتفاء بنفى التكيف والتشبيه والإحاطة عنها ، ومن هؤلاء أبو المعين النسفى^(١) ، وهو من أكبر أتباع أبى منصور الماتريدى ، والإمام الرازى فى بعض كتبه^(٢) ، أو إلى القول بضرب من الرؤية القلبية ، كما ذهب إليه أبو منصور الماتريدى وبينه أستاذنا الدكتور محمود قاسم فى مقدمته لكتاب (مناهج الأدلة)^(٣) .

أما الأشعرى نفسه ، والكثير من أصحابه ، فقد تمسكوا فى إثبات الرؤية البصرية - رغم تناقضها مع أصولهم ، واعترافهم بتعذر الشروط العادية للرؤية^(٤) - بالأدلة العقلية . وهو أمر بالغ العسر إلا باللجوء إلى بعض الحلول المشار إليها آتفاً ، وهو ما لم يحدث إلا من المتأخرين من أصحاب الأشعرى ، الذين سئموا ترديد حجج عقلية وأهية يمثلها ابن رشد بالرجل المنافق الذى يدعى الفضيلة ، وليس به من حقيقتها شىء^(٥) .

أما الصوفية فهم يثبتون الرؤية ، ينقل ذلك القشيري عن التستري وغيره^(٦) ، بل يحكى الكلاباذى إجماع القوم عليه^(٧) ، ويربطها بعضهم بمعنى المحبة الإلهية والاشتياق إلى الله سبحانه؛ قال أبو الحسن النورى : شاهد الحق القلوب ، فلم يرقبها أشوق اليه من قلب محمد - ﷺ ، فأكرمه بالمعراج؛ تعجيلاً للرؤية والمكاملة^(٨) .

ومن عجب أن نجد ابن تيمية ، يربط أيضاً بين الرؤية وفكرة المحبة الإلهية ، ويؤكد لذة المؤمنين بالنظر إلى وجهه - تعالى - معتمداً على بعض الأحاديث ، ويهاجم المعتزلة والفلاسفة ومن تأثر بهم فى رايه ؛ لإنكارهم ذلك : « والمنكرون لرؤيته من الجهمية والمعتزلة ينكرون هذه اللذة ، وقد يفسرها من يتأول الرؤية بمزيد العلم ، وهذا قول متصوفة الفلاسفة والنفاة ؛ كالفارابى وكابى حامد وأمثاله ؛ فإن ما فى كتبه من الإحياء وغيره من لذة النظر إلى وجهه هو بهذا المعنى ، والفلاسفة تثبت اللذة العقلية ، وأبو نصر

(١) انظر : بحر الكلام ٢٧ - ٢٩ ، وانظر : أيضا كتاب التوحيد ل ٣٧ وما بعدها ، والمواقف ٨ / ١٢٩ .

(٢) انظر : المحصل ١٣٨ والأربعين ١٩٨ وفخر الدين وآراؤه ص ٢٦٩ - ٢٢١ .

(٣) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) انظر : مناهج الأدلة ص ١٨٥ وما بعدها ، ومقدمته ص ٨٦ - ٨٨ .

(٥) مناهج الأدلة ص ١٨٥ ، ١٨٦ . (٦) الرسالة القشيرية ص ٤ ، ١٦٠ .

(٧) التعرف للمذهب أهل التصوف ص ٤٣ . (٨) الرسالة القشيرية ص ٤ ، ٥ .

الفارابي وأمثاله من الفلاسفة تثبت الرؤية واللذة وتفسرهما بهذا المعنى. (١). ثم يتهم الأشعري والباقلاني والجويني وابن عقيل بإنكار هذه اللذة؛ لإنكارهم أن الله يُحِبُّ ويُحَبُّ، ويرى أن هذا أثر من جهم وشيخه الجعد بن درهم، توارثه المتكلمون بعده من معتزلة وأشاعرة، ثم يبين أن أئمة السلف وجمهور الأمة متفقون على أنه تعالى يُحِبُّ ويُحَبُّ (٢).

وقد وجه أستاذنا الدكتور النشار أنظار الباحثين إلى أهمية نظرية الحب عند ابن تيمية (٣)، ولكنه يخطئه في اتهامه للأشاعرة، ويجيب بأنهم عارضوا أن يُحِبَّ الله لذاته، ويُؤنذ بالنظر إليه، ليعارضوا أقوال الصوفية في «العشق الذاتي»؛ أي أنه تعالى راعه بهاؤه وجماله في الأزل، فاحب أن يُعرف، فخلق الخلق (٤) لذلك، وما رددته الحشوية والمشبهة من أنه سبحانه سبيكة صافية، فالأشاعرة لا ينكرون محبة الله للناس ولا محبة الناس له، وإنما يقرون بلذة رؤيته، لا على أنها مجرد شعور حسي (٥)، بل على أنها ضرب من المعرفة.

ب- إثبات الرؤية :

يعرض الآمدي أدلة الأشاعرة على جواز الرؤية عقلا قبل إثبات الوقوع الفعلي، بادئا: بالدليل الأشعري المشهور، وهو أن متعلق الرؤية من الموجودات المختلفة المتنوعة إلى جواهر وأعراض، إنما هو الذات والوجود، وأما ما سواه مما يقع به الاتفاق والافتراق بين الذات وأمور لاتتعلق بها الرؤية. وإذا فאלله تصبح رؤيته لأنه موجود (٦). وهذا هو دليل الشيخ الأشعري (٧) - بقریب مما نلجده عند الجويني في الإرشاد - وهو الدليل الذي خالف

(١) منهاج السنة ٩٧/٣ .

(٢) منهاج السنة ٩٧/٣ .

(٣) انظر : نشأة الفكر ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٤) حديث موضوع يورده الآمدي في الأحكام : انظر : ما سبق في ص ٤٢ من هذه الدراسة .

(٥) نشأة الفكر ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ . (٦) انظر : ص ١٥٩ من غاية المرام ، والأبكار ١ / ١٢٣ .

(٧) انظر : : الألبانة ص ١٨ ، ١٩ ، والملع ص ٦٧ ، ٦٨ ، وقد تأثر به بعض الماتريدية انظر : شرح النسفية ٣٢٥

- ٣٣١ ، وانظر الإرشاد ١٧٧ .

فيه الأشعرى شيخه ابن كلاب الذى زعم أن مصحح الرؤية هو القيام بالنفس^(١). وتوارثه الأشاعرة من بعده^(٢)، وصاغوه فى صيغ عدة؛ ومنها الصيغة التى ينسبها الآمدى فى الأبكار إلى الباقلانى، ونجدها مفصلة - فيما بعد - عند الشهرستانى^(٣). والصيغة المنسوبة للإسفرائينى، وقد فصلها الجوينى فى الإرشاد^(٤)، بخلاف يسير عما نقلناه فيما سبق^(٥). ومنها صيغة البغدادى التى عرضها فى أصول الدين^(٦). وقد عرض ابن رشد لهاتين الصيغتين الأخيرتين بالنقد فى (مناهج الأدلة)^(٧).

ومع اشتهار هذا المسلك بصيغته المختلفة، فإن الأشاعرة أنفسهم أخذوا - منذ الغزالى - يحسون بضعفه، فالغزالى يستند عليه فى الاقتصاد^(٨)، ولكنه ينتقده فى (القسطاس المستقيم)^(٩)، ثم جاء الرازى فأوسع نقدا فى عديد من كتبه^(١٠)، والآمدى يتابع هؤلاء فى نقد هذا الدليل ويرى أن المعتمد عليه «منحرف عن سواء الطريق»^(١١)، ثم يحدد وجوه النقد التى يأخذها على هذا الدليل كما يلى :

١- أن تعلق الرؤية بجميع الجواهر والأعراض أمر يمكن النزاع فيه، ولم يقم عليه دليل حاسم.

٢- أنه يتعارض مع أصول الأشاعرة بعامه، والقائلين منهم بالأحوال بخاصة، وذلك لأننا لو اعتبرنا الوجود أمرا عاما مشتركا بين سائر الدوات فهو، عندئذ، حال لا تصح رؤيتها كما يصرح بذلك الجوينى مثلا، وإن لم يكن مشتركا بأن كان الوجود نفس الموجود، فلا اشتراك عندئذ بين الدوات الموجودة شاهدا وغائبا فى وصف الوجود، حتى يكون هو متعلق الرؤية فيها جميعا.

(١) انظر: أصول الدين للبغدادى ص ٩٧، والأبكار ١/ ١٢٣، وانظر: نقد عبد الجبار لراى ابن كلاب فى المغنى ١٨٠/ ٤ - ١٨٣.

(٢) انظر: أصول الدين للبغدادى ص ٩٨، ٩٩ والإرشاد للجوينى ١٢٧ والاقتصاد للغزالى ٣٨، ٣٩.

(٣) انظر: نهاية الاقدام ٣٥٧، والشهرستانى نفسه ينسبها إلى الباقلانى أيضا ص ٣٦٢ من نهاية الاقدام.

(٤) انظر: الإرشاد ص ١٧٧ وما بعدها. (٥) انظر: ١٦٠ من غاية المرام.

(٦) أصول الدين ص ٩٨، ٩٩. (٧) انظر: مناهج الأدلة ص ١٨٧، ١٨٨.

(٨) انظر: الاقتصاد ٣٨، ٣٩.

(٩) انظر: القسطاس ص ٧٥، ٧٦ وانظر: مثل هذا النقد فى معارج القدس ١٣٥ - ١٤٠.

(١٠) انظر: الحاصل ١٣٨، والمعالم ص ٥٩ - ٦٧ وفخر الدين وآراؤه ص ٢٦٦ وما بعدها.

(١١) ص ١٦٠ من غاية المرام.

٣- من الممكن أن يقال إن الرؤية إنما تتعلق بما به الاختلاف والافتراق بين الذوات لا بالذوات نفسها ، كما قاله بعض المعتزلة . وردُّ الأشاعرة على هذا القول بأن المعتزلة لا يسلمون بتعلق العلم بهذه الأمور مستقلة عن الذوات رد ضعيف ؛ لأن الإدراك ، وهو أخص من العلم ، قد يتعلق بها من غير الجهة ، التي هي متعلِّق العلم ، هذا فضلا عن أن المعتزلة ليسوا مجمعين على منع تعلق العلم بالأمور المذكورة مستقلة عن موضوعاتها .

٤- ما المانع من أن يكون ما به الافتراق بين الذوات من جملة المصحح للرؤية ؟ وإذا كان هذا الفرض جائزا فلا بد لمن يأخذ بهذا الدليل من أن يثبت أن البارئ تعالى مشارك للذوات الموجودة في أمثال هذه الأمور التي يكون بها الافتراق ، وذلك مما لا سبيل إليه (١) . هذا وقد سبق للقاضي عبد الجبار أن نقد هذا الدليل من بعض هذه الوجوه ومن وجوه أخرى (٢) ، كما انتقده الرازي من وجوه عدة منها الوجه الثاني فيما سبق (٣) . أما ابن رشد فقد تناول في نقده ، ما يقرب من الوجهين الأخيرين ، إذ تمسك بأن الشيء إنما يُدرَك بما فيه من لون خاص ، ولولا ذلك لما أمكن التفرقة بين الأسود والأبيض ، ولا جاز للبصر أن يُدرَك فصول الألوان ، ولاختلطت الأمور واستحال العلم ، ويقول « ولولا النشأة على هذه الأقاويل وعلى التعظيم للقائلين بها لما أمكن أن يكون فيها شيء من الإقناع ، ولا وقع التصديق بها لأحد سليم الفطرة » (٤) . ولكننا نجد في الآمدى واحدا من هؤلاء الذين غلبت فيهم سلامة الفطرة على دواعي التقليد .

ويتبعت الآمدى الصنيع الأخرى التي ظهر فيها هذا الاستدلال ، كصيغة الباقلاني التي يتبناها الشهرستاني في نهاية الأقدام ، وينقلها عنه الآمدى بالفاظها تقريبا (٥) ، ولا أرى موجبا لتفصيل نقده لها ، لأنها لا تكاد تختلف عن سابقتها من ناحية ، ولأن الشهرستاني نفسه يورد اعتراضات المعتزلة عليها (٦) ، ويحاول دفعها في غير طائل ، فيلجأ إلى السمع في جواز الرؤية وفي وقوعها جميعا (٧) .

(١) انظر : هذه الوجوه الأربعة في : الأبيكار / ١٣١ ب ، وص ١٥٦-١٦٠ من غاية المرام .

(٢) انظر : المغني ٤ / ٧٧ - ٨٩ وشرح الأصول الخمسة ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣) انظر : فخر الدين وآراؤه ٢٦٧-٢٦٨ . (٤) مناهج الأدلة ص ١٨٩ .

(٥) انظر : نهاية الأقدام ٣٥٨ - ٣٦٠ وقارن ص ١٦١ غاية المرام .

(٦) انظر : نهاية الأقدام ٣٥٨ وما بعدها وقارن بشرح الأصول الخمسة ص ٢٧٤ وما بعدها .

(٧) نهاية الأقدام ص ٣٦٩ .

وهكذا ينتهى الفكر الأشعري ، على يد قطبين من أقطابه هما الرازى والشهرستانى ، إلى الاعتراف بالعجز عن إثبات جواز الرؤية عقلا ، وعن إزالة التناقض الذى أشرت إليه فى أول هذا المبحث على نحو يرضى العقول ؛ ومما يؤكد ذلك أن الغزالى الذى لجأ إلى تأويل الرؤية على النحو الذى سنلتقى به عند الآمدى ، لم يفعل ذلك إلا بعد محاولات فاشلة لتصحيح الفكرة الأشعرية التقليدية : « كل موجود تصح رؤيته » ؛ وذلك عن طريق أفكار غير مقبولة كمثال المرأة الذى يرد به على المعتزلة فى اشتراطهم المقابلة بين الرائى والمرئى ، وكأنما يحس هو بضعفه فيقول : « وإياك إن تستحق هذا الإلزام » (١) .

وقد اعتبره ابن رشد من قبيل المغالطة « فإن المرئى هو الخيال لا الشخص ، وهو فى مقابلة الرائى فعلا » (٢) . ويحس الآمدى بما ينطوى عليه هذا المثال من مغالطة فيقول : « ومن الأصحاب من أورد فى دفع ذلك [أى اشتراط المقابلة والجهة] رؤية الإنسان نفسه فى المرأة ، لكن فيه نظر ، وهو مما لا يكاد يقوى » (٣) . على أن الغزالى لم يكن مبتكر هذا المثال ، فقد استند إليه الأشاعرة قبله بنحو قرن كامل ، إذ نجد القاضى عبد الجار يعرض له فى المغنى وغيره من كتبه ، وينقده من زاوية غير التى عرض لها ابن رشد ، تنبئ على تفسيره للإدراك البصرى بأنه يتم بواسطة شعاع ينبعث من العين ويسقط على المرئى (٤) .

أما الآمدى فإنه يصر على إثبات جواز الرؤية بالعقل كأساس فى الاستدلال عنده ، ثم بالسمع كمؤيد له ومقنع لمن لا يقوى على استيعاب الدليل العقلى : « وعلى الجملة فلسنا نعتمد فى هذه المسألة [جواز الرؤية] على غير المسلك العقلى الذى أوضحناه ؛ إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية والاستبصارات العقلية ، وهى مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين ، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب ، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقى ، إذ رب شخص يكون انقياده إلى ظواهر الكتاب والسنة واتفاق الأمة أتم من انقياده إلى المسالك العقلية والطرق اليقينية ، لخشونة معركتها وقصوره من مدركها » (٥) ، وتمسك الآمدى هنا بالدليل العقلى يدل على توسيعه لدائرة الدليل العقلى فى العقائد إلى أبعد مما

(١) الاقتصاد ٣٩ . (٢) المناهج ص ١٨٧ . (٣) غاية المرام ٦٧ ب .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والمغنى ٤ / ٦٦ ، ٧٤ ، ١١٦ ، وانظر : نقد الرازى لهذا المثال أيضا فى ص ١٣٩ من المحصل ، ٢١٣ من الأربعين . (٥) غاية المرام ل ٦٩ ب .

تصوره المعتزلة والمتأثرون بهم منهجيا ، فإن إثبات الرؤية أو نفيها ليس من المسائل التي يتوقف عليها صحة الوحي أو صدق الرسل ، ويمكن - بناء على هذا - أن يُستند فيها إلى الدليل السمعي دون دور أو تناقض كما صرح بهذا المعتزلة أنفسهم^(١) ، وبعض الأشاعرة كالجويني^(٢) ، أما هو فيرى أن السمع - حتى في هذه المسألة - قاصر عن إفادة اليقين ، ولكن إذا كان الأمر كذلك فما الدليل العقلي الذي يختاره؟.

يرى الآمدى أن الطريق السليم لبيان جواز الرؤية يتمثل في تفسير المقصود بالإدراك أو الرؤية في هذا المقام وذلك إحساس واضح منه بالصعوبة المشار إليها ، فإن الإدراك الحسى العادى في حياتنا هذه يثير كثيرا من الإشكالات التى تصعب الإجابة عنها أو تتعذر ، فإما أن نلتزم السمع ، وفى النفوس ما فيها ، وإما أن نوضح المقصود بالإدراك كى تزول هذه الإشكالات ، ويطمئن العقل بوسائله الخاصة إلى جواز الرؤية وإمكانها .، وقد آثر الآمدى الطريق الثانى وبينه بقوله : « الإدراك عبارة عن كمال يحصل به مزيد كشف على ما يخيل فى النفس من الشيء المعلوم من جهة التعقل بالبرهان أو الخبر »^(٣).

ويوضح ذلك ويقر به بما نجد من التفرقة بين كون الشيء معلوما للنفس مع قطع النظر عن تعلق الحاسة الظاهرة به وبين كونه معلوما مع تعلق الحاسة به^(٤) . ثم يذكر أن الإدراك بهذا المعنى ليس إلا معنى يخلقه الله فى الحاسة المخصوصة ، بل إنه يستطيع - تعالى - خلقه فى أى عضو آخر ، لأن البنية الخاصة فى ذلك ليست بشرط لفعله تعالى حتى فى عالمنا هذا^(٥) . وإذا كان الأمر كذلك فما المانع من أن يخلق الله تعالى للمؤمنين به فى الآخرة زيادة كشف ومعرفة به - سبحانه - على ما حصل فى نفوسهم من معرفته بالبرهان والفطرة فى الحياة الدنيا^(٦) ١١٩

وينبغى أن نفطن هنا إلى أن الآمدى يتحدث عن لون من (الكشف) غير الذى نمارسه فى هذه الحياة بحواسنا العادية ، وإن كان كلاهما من خلقه تعالى طبقا للأصول الأشعرية ، ومادام الأمر كذلك فلا محل لاشتراط الظروف العادية للرؤية الحسية ، ولا

(١) انظر : شرح الاصول الخمسة ص ٢٢٣ . (٢) انظر ما سبق فى الفصل الأخير من الباب الأول .

(٣) غاية المرام ل ١٦٧ . (٤) السابق

(٥) هذه فكرة أشعرية خالفها المعتزلة النظر : فى اشتراطهم البنية والرد عليهم : ترجيح أساليب القرآن لابن

الوزير ص ١٧١ - ١٨٩ . (٦) غاية المرام ل ١٦٧ .

للحديث عن الموانع التي تحول دونها في هذه الحياة الدنيا: «وبما حققناه يندفع مايهول به الخصوص . . وهو قولهم إن الرؤية تستدعى المقابلة، والمقابلة تستدعى الجهة ، والجهة توجب كونه جوهرًا أو عرضًا» (١) ، لأن «الإدراك ليس إلا نوعًا من العلوم يخلقه الله تعالى في البصر ، وذلك لا يوجب في تعلقه بالمدرَك مقابلة ولا جهة أصلاً» (٢).

وبعد هذا البيان يستعين الآمدي بفكرة سبق لغيره من الأشاعرة استغلالها (٣) ، ولكنها في هذا الإطار من الأفكار السابقة ذات مغزى خاص ، وهي أن من يعترف بكون الباري رائيًا لنفسه لا يسعه التمسك بالشروط العادية للرؤية ، لأن الباري تعالى بالاتفاق ليس في جهة ولا هو في مقابلة نفسه ، أي أننا يمكن أن نتصور الرؤية الأخروية ، مع فريق كبير من المعتزلة ، ضريباً من الرؤية دون مواجهة ، ولو أنها لا تقارن بصفة البصر الإلهية إطلاقاً ، إلا أنها غير مشروطة بالشروط العادية للإدراك البصري في حياتنا هذه (٤) .

غير أن الآمدي يربط هذا الكمال والإدراك بعضو البصر أو بالعين خاصة ، وهذا لامانع منه بالنسبة لقدرة الله ، كما يؤكد ابن سينا فيما سبق ، كما أنه في الوقت ذاته مهم بالنظر إلى النصوص الصحيحة التي صرحت برؤيته تعالى بالأبصار رؤية واضحة لاشك فيها (٥) .

ويبدو أن هذا المفهوم قد أخذ يتسرب إلى الفكر الأشعري قبل الآمدي ، إذ نجده عند الرازي في بعض كتبه (٦) ، والغزالي في «الاقتصاد والاحياء» (٧) ، غير أن الرازي لم يستثمره جيداً ولم يقتنع به فلجأ إلى السمع وحده ، كما أن الغزالي ، مع إفاضته في تفسير الإدراك على هذا النحو ، يلجأ إلى الأدلة الأشعرية التقليدية ، ويحاول دعمها بما سبق ذكره من مثال المرأة وغيره ، مما قد يوحي بعدم انقذاح هذا المعنى عنده ، وإلا لما قارن بين الرؤية

(١) غاية المرام ل ٦٧ ب . (٢) نفس المصدر .

(٣) كالجويني في الإرشاد ص ١٨١ ، والغزالي في الاقتصاد ص ٣٩ ، وانظر : رد المعتزلة على هذا الإلزام في المعنى ٤ / ١٧٦ إلى ١٧٩ ، وشرح الأصول الخمسة ٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، مما يدل على قدمه ، ونحن نجده فعلاً لدى الأشعري في الإبانة ص ١٩

(٤) انظر : غاية المرام ص ١٦٧ ، والأبكار ١ / ١٣٢ ب . (٥) انظر : ص ١٦٦ من غاية المرام .

(٦) انظر : الأربعين للرازي ١٩٠ ، ١٩١ والمحصل ١٣٧ والمعال ٥٩ ، ٦٠ .

(٧) انظر : الاقتصاد ٤٠ - ٤٢ ، والإحياء ٩٣ / ١ ومعارج القدس ص ١٣٥ - ١٤٠ .

العادية الحسية ورؤيتنا له - تعالى - فى الآخرة ، وقرر كغيره أنها إنما تتعلق بالوجود والذات فقط ، إلى غير ذلك من الأفكار ، التى رفضها الآمدى كما سبق ، وقرر أنها لا تقوى على محك النظر ويتعذر إثباتها جدا .

وبرغم هذا فإن الآمدى - ولاء منه لشيخه ومذهبه ، أو ترويجا منه لفكرته - يصر على نسبتها إلى أبى الحسن وإلى (أهل الحق) : « ومن عرف سر هذا الكلام عرف غور كلام أبى الحسن ، فى قوله : إن الإدراك نوع مخصوص من العلوم ، لكنه لا يتعلق إلا بالموجودات . وإذا عرف ذلك فالعقل يجوز أن يخلق الله تعالى فى الحاسة المبصرة ، بل وفى غيرها ، زيادة كشف بذاته وبصفاته على ما حصل منه بالعلم القائم فى النفس ، من غير أن يوجب ذلك حدوثا ولا نقصا ، وهذا هو الذى سماه أهل الحق إدراكا » (١) .

ولكن كلمات (السر) و (الغور) تكاد تشي بأن هذا تاويل لكلام أبى الحسن ، وليس مجرد نقل أو متابعة له (٢) . ومما يدل على اعتداد الآمدى بهذا التأويل ، ودوره فى اجتياز الصعوبة المشار إليها فى مطلع تناولنا لهذه المسألة ، قوله : « ومن عرف ما نعى بالإدراك هان عليه الفرق ، وسهل لديه فهم معنى الرؤية ، واندفع عنه الإشكال وزال الخيال » (٣) . وهو يرى أن لا مبرر للخلاف حولها بعد هذا البيان « فللنازعة - إذا - بعد تحقيق هذا المعنى وإيضاحه إما أن تستند إلى فساد فى المزاج ، أو إلى محض الجحد والعناد » (٤) . وهذا حكم قاس على نفاة الرؤية .

ويلجأ الآمدى لدعم الاستدلال العقلى على جواز الرؤية إلى الاستشهاد بأدلة النقل ، وينص على أنه إنما يسوقها للمؤمنين المصدقين بالوحى والرسالة ، ويفيض فى شرح الآية الكريمة ﴿ أرنى أنظر إليك ﴾ وغيرها مما يثبت جواز الرؤية بالنسبة لله تعالى (٥) . كما يستدل على وقوعها بالفعل بالنصوص أيضا ، وهو ما لا طريق له إلا السمع بعد ثبوت الجواز العقلى ، بإجماع المثبتين للرؤية من المتكلمين وغيرهم . ولا يكاد الآمدى يخرج فى تفسير هذه النصوص ، ورد تأويلات المعتزلة لها ، عما نجده لدى أسلافه الأشاعرة (٦) .

(١) غاية المرام ٦٧ ب .

(٢) انظر : اللع للأشعرى ٦١ - ٦٨ والإبانة ٢٠ - ٢٣ حيث نجد الأشعرى لم يتعرض لمثل ما ذكره الآمدى .

(٣) غاية المرام ص ١٧٠ (٤) غاية المرام ص ١٦٧ .

(٥) انظر : السابق ١٧١ ، والأبكار ١ / ١٣٤ ب إلى ١٣٦ ب .

(٦) انظر : غاية المرام ص ١٧١ - ١٧٨ ، والأبكار ل ١ / ١٣٦ - ١٤١ ب .

الفصل الثانى

(العالم)

تمهيد :

يبحث المتكلمون فى العالم باعتباره فعل الله وصنعه (١) أو باعتباره دليلاً عليه - تعالى - ولذا تباينت أنظارهم فيه تبعاً لاختلافهم حول الذات الإلهية ، صفاتها وأفعالها . مثلهم فى ذلك مثل الفلاسفة القدماء ؛ إذ تأثرت أبحاثهم فى الطبيعة بنظرياتهم الميتافيزيقية (٢) . ولعل الفصل بين المجالين لم يتم إلا فى الفلسفة الحديثة ، وبعد ظهور « العلم » بوسائله التجريبية ، ولذا فمن الواجب أن ننظر إلى هذه البحوث الكلامية فى الطبيعة أو العالم الآن كتراث عقلى له قيمته التاريخية والفكرية فحسب .

وستتناول فى هذا الفصل المباحث التالية :

- (١) حدوث العالم وخلقه .
- (٤) الحركة والسكون .
- (٢) طبيعة الأجسام وتغيراتها .
- (٥) العلية والعادة
- (٣) الزمان والمكان .
- (٦) الحكمة والغاية .

(١) انظر : الاقتصاد ص ٣ ، وغاية المرام لوحة ٢ ب ، ٧٩ وما بعدها ، ومناهج الأدلة ص ٢٠٣ وابن رشد وفلسفته ص ١٦٦ ودراسات فى الفلسفة ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) انظر : شرح الطوسى على الإشارات ٣/ ٤٩٧ .

المبحث الأول

قدم العالم وحدوثه ، ومشكلة الخلق

أ- الخلاف حول المسألة :

اختلف المسلمون في موضوع قدم العالم وحدوثه ، وفي علاقته بمبدعه وكيفية صدوره عنه ، ففريق قال بالحدوث والخلق عن طريق الإيجاد من العدم، ويشمل جميع المتكلمين من أشاعرة وماتريدية ومعتزلة ، وعلماء السلف، وبعض الفلاسفة والصوفية . وفريق آخر قال بقدم العالم، وأن العلاقة بينه وبين الله هي علاقة المعلول بعلته ، أو المظهر بحقيقته ، ففسر الصدور بالفيض أو التجلي . ولعل أن الفريق الثاني كان متأثراً -بشكل أو بآخر - بفلسفات وأفكار من خارج البيئة الإسلامية^(١) .

والآمدى من رجال الفريق الأول الذين يصفهم هو بأنهم «أهل الحق من الإسلاميين وغيرهم من أهل الشرائع الماضين ، وجماعة من الحكماء المتقدمين»^(٢) . ويبدو من هذا النص أن الآمدى كان متأثراً بالفكرة التي شاعت بين المسلمين من أن الفلاسفة قبل أرسطو قائلون بحدوث العالم ، ومما يؤكد هذا قوله في موضع آخر : « مذهب أهل الحق من المتشرعين أن كل موجود سوى الواجب بذاته فوجوده بعد العدم .. ووافقهم على ذلك جماعة الحكماء المتقدمين ، والأساطين السبعة من أهل ملطية وساميا وأثينية ، وإن كان لهم اختلاف في المعلول الأول لواجب الوجود ، وكيفية صدور الكائنات عنه »^(٣) ، ونجد مثل هذا عند بعض من سبقوه أو جاءوا بعده^(٤) ، بل لقد نسب الفارابى إلى أرسطو القول بالحدوث^(٥) ؛ وزعم الشيرازى في (الأسفار الأربعة) « أن القول بحدوث العالم مجمع عليه بين الأنبياء عليهم السلام والحكماء .. وأنهم متفقون على اعتقاد حدوث العالم بجميع جواهره وأعراضه ، وأفلاكه وأملاكه ، وبسائطه ومركباته »^(٦) ، وعسد من هؤلاء الحكماء « أفلاطون وأرسطاطاليس »^(٧) .

(١) انظر : دراسات في الفلسفة الإسلامية لاستاذنا د/ قاسم ص ٩٧، ٩٩، ١١٤ وما بعدها ونشأة الفكر د/

النشار ٢٠٩/١ . (٢) غاية المرام لوحة ١٩٦ ، ب . (٣) الأبيكار ١٨٥/٢ .

(٤) انظر نهاية الإقدام ص ٥ ، ١٦٧ ، والنشأت ص ٨٦ ، ومنهاج السنة ١٠٠/١ ، والموافقة ٨٨/٢ - ٩٠ والأسفار الأربعة ٤٨٧ - ٤٩٥ .

(٥) انظر : الأصول الأفلاطونية - فيدون ص ٢٣١ ، ٢٤١ ، واللمعة للحلبى ص ٣٤ ، ونقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٣-٥ . (٦) الأسفار الأربعة ٤٩٠ . (٧) السابق ص ٤٩١ - ٤٩٥ .

والحق أنه لا أفلاطون ولا أرسطو ولا من سبقهما من فلاسفة اليونان عرفوا فكرة الخلق من العدم المحض ، بل العالم فى نظرهم - بمادته وصوره أو بمادته فى الأقل - قديم مساوق للإله فى وجوده ، الذى يقتصر دوره على أن يكون هدفا لحركة العالم وغاية لها ، أو منظما لمادة العالم مفيضا للصور والأشكال عليها^(١) .

أما أهل الشرائع الذين يذكروهم الآمدى فيبدو أنه يقصد بهم أهل الأديان السماوية كالمسيحية واليهودية ، وقد حكى عنهم ابن تيمية القول بحدوث العالم^(٢) ، ويرى بعض الباحثين^(٣) أن فكرة الخلق من العدم لا تنتمى إلى الكتب السماوية أو تعاليم الأديان الثلاثة ، بقدر ما تنتمى إلى اللاهوت اليهودى والمسيحى والإسلامى ، وقد سبق أن أشار ابن رشد^(٤) إلى أن ظواهر النصوص الدينية تدل على أن العالم خلق من مادة سابقة وفى زمان^(٥) ؛ وذلك لأنه ليس فى وسع الجمهور - وهم غالب من تتجه إليهم الرسالات - أن يدركوا الخلق الحقيقى ، أى من غير مادة ولا فى زمان ؛ إذ لا يعرفون لذلك مثلاً فى الشاهد . كما توجد هذه الفكرة عند الرازى أيضا^(٦) ، بل إنها توجد عند بعض مفكرى السلف كابن تيمية^(٧) وابن أبى العز الحنفى^(٨) .

ثم يعرض الآمدى لمواقف المخالفين فى ذلك من القائلين بالقدم ، فيذكر منهم الفلاسفة ، وينص على المشائين والرواقيين^(٩) ، وقد علمنا أنه رأى أفلاطون وأرسطو وسائر فلاسفة الإغريق ، ثم يضيف الآمدى أنه قول « من تابعهم من فلاسفة الإسلاميين »^(١٠) ، ويعرض بعد ذلك فكرة الفارابى وابن سينا عن الحدوث الذاتى والقدم الزمانى^(١١) ، ويشرح فكرتهما « فى الصدور » فى موضع آخر من غاية المرام^(١٢) - : إن

- (١) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ١٦٦ ، ١٦٧ ، والأصول الأفلاطونية ص ٢٥٢ ، ونشأة الفكر ١/ ٤٧٢ ، ومذهب الذرة عند المسلمين ٣٥ وما بعدها . (٢) منهاج السنة ١/ ١٠٠ .
(٣) هر الدكتور حسام الدين الألوسى فى كتابه : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ٧ .
(٤) سبقه إلى ذلك الفارابى ، انظر : اللغة ص ٢٤ . (٥) منهاج الأدلة ٢٠٤ - ٢٠٧ .
(٦) انظر : فخر الدين الرازى وآرؤه ص ٣٦٨ - ٣٧٤ .
(٧) المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ٦٨ . (٨) انظر : شرح الطحاوية ص ٧٢ .
(٩) انظر : بشأن الرواقية فى هذه المسألة : الملل والنحل للشهرستانى ٣/ ٣٤ - ٣٧ ، والفلسفة الإغريقية ٢/ ١٢٦ - ١٦٥ ، وتاريخ الفلسفة اليونانية ٢٢٣ - ٢٢٩ ، والرواقية د/ عثمان أمين ١٥١ - ١٥٣ .
(١٠) غاية المرام ص ٢٤٦ . (١١) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١٠ - ١٣ .
(١٢) انظر : غاية المرام ص ٢٠٨ .

المبدأ الأول واحد من كل وجه ، ولا يمكن أن يصدر عنه إلا واحد، وإذا فالصادر الأول أو المبدع الأول هو عقل ، وعن هذا العقل الأول . . يصدر عقل ونفس وجرم الفلك الأقصى ، ثم تتدرج سلسلة الصدور حتى العقل العاشر المشرف على ما تحت فلك القمر ، وعن طريقه توجد العناصر والمركبات .

والآمدى ينسب فكرة الفيض إلى « المعلم الأول ومن تابعه من الحكماء المتقدمين ومن قفا أثره من فلاسفة الإسلاميين »^(١) ، ويبدو أنه وقع في اللبس الذي أصاب غيره من علماء العرب ، إذ نسبوا أفكار أفلوطين إلى أرسطو^(٢) ولذا تجده ينسب نفس هذه الأفكار في كتابه (الأبقار) أيضا إلى « أرسطاطاليس ومن نصر مذهبه من اليونانيين وفلاسفة الإسلاميين كآبي نصر الفارابي ، وآبي عبد الله الحسين ابن سينا »^(٣) وهذا في الحقيقة هما أبرز رجال المدرسة الفلسفية الإسلامية المتأثرين بالفيض^(٤) ، وإن كان هناك غيرهم كثيرون خلطوا بين المشائية والأفلاطونية والأفلاطونية المحدثة ، كالرازي الطبيب^(٥) وإخوان الصفا في^(٦) المشرق ، وابن مسرة وابن باجه في المغرب^(٧) .

ولعل ابن رشد والكندى هما الفيلسوفان اللذان تنزها عن الفيض وخرجا على تفسير الخلق الإلهي بهذه الطريقة الأفلوطينية ، وقررا أن العالم خلق من العدم المحض وفي غير زمان ، وأن الله - تعالى - الذي خلقه على هذا النحو هو الذي يحفظ عليه دوامه وبقائه ، أي أنهما يقولان بالخلق المباشر والمستمر^(٨) . ولذا فإن الآمدى كان موفقاً في تحديده للفارابي وابن سينا بدلا من رمى الفلاسفة بالقول بقديم العالم دون تفصيل .

(١) غاية المرام ل ٧٩ ب .

(٢) انظر : المراجع الخاصة بهذا اللبس وآثاره عند المسلمين بهامش ص ٢٠٨ من غاية المرام النسخة المطبوعة .

(٣) الأبقار ٢ / ١٨٥ ، وانظر : أيضا محاضرات في الفلسفة الإسلامية د / هويدى ص ٦١ وما بعدها .

(٤) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ٨٥ - ٩١ .

(٥) انظر : تاريخ الفلسفة الإسلامية لديبور ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، محاضرات في الفلسفة الإسلامية ص ٦٨ ، ومذهب الدررة عند المسلمين ص ٣٥ وما بعدها . (٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : محاضرات في الفلسفة الإسلامية / هويدى ص ٧٦ ، وتاريخ فلسفة الإسلام له أيضا ٢٥٣ / ١ و ٢٥٧ وما بعدها .

(٨) انظر : نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١١٨ - ١٢٣ وابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٦٦ - ١٦٧ ومناهج الأدلة ١٩٣ - ٢٠٧ ، والكندى وفلسفته ص ٦٢ - ٧٥ ، وكتاب الكندى إلى المتعصم بالله ص ٨٥ وما بعدها .

ولكن هل كان الفلاسفة هم وحدهم الذين مالوا إلى القول بقدم العالم في البيعة الإسلامية ؟ نستطيع القول بأن الاتجاه السائد والغالب على الفكر الإسلامى هو القول بالحدوث ، ولكن فكرة القدم قد تسربت إليه بنحو أو بآخر ، أو فى الأقل حامت كشبهة ، حول بعض الفرق أو الأفراد ، كالشيعة ، والصوفية ، والمعتزلة ، وبعض السلفيين كابن تيمية . وسأتحدث عن حقيقة موقف هؤلاء نظرا لتعرض الآمدى لموقفهم من مسألة القدم والحدوث ، أو لارتباط هذا الموقف بآراء الآمدى نفسه دون قصد منه إلى ذلك .

أولا - الشيعة :

لم يعرف عن الإمامية القول بقدم العالم وينتصر علماءهم لفكرة الحدوث^(١) ، بينما صرح الزيدية بالخلق من العدم^(٢) . ولكن الإسماعيلية تأثروا بفكرة الفيض والقدم ، وقالوا - كما يحكى الآمدى - بالمبدأ الأول ، ثم العقل أو المبدع الأول ، ثم النفس التى عن حركتها صدرت البسائط ، وتوسط العناصر البسيطة كانت المركبات المختلفة ، ومنها الإنسان أشرفها جميعا^(٣) . وهو ما يتفق مع نصوص الإسماعيليين أنفسهم^(٤) .

ثانيا - الصوفية :

لم يعرض الآمدى لموقف الصوفية ، غير أن لهذا الموقف صلة بآرائه ولذا سنعرض له : يقول أكثر الصوفية بالحدوث والخلق من العدم ، وقد صرح بذلك الإمام الغزالي ، والسراج الطوسى ، والقشيري^(٥) ، وروى ذلك عن الجنيد وغيره من الشيوخ^(٦) . ولكن بعض الصوفية مالوا إلى فكرة القدم واعتبروها مذهبهم ؛ يقول عبد الرحمن الجامى : « وأما الصوفية .. فجوزوا استناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار ، وجمعوا بين

(١) انظر : الأسفار الأربعة للشيرازى ص ٤٩٠ وما بعدها ، ومعالم الفلسفة الإسلامية ص ٦٦ وما بعدها ، وعقائد الإمامية ص ١٨ .

(٢) مقالات الإسلاميين ١/ ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٣٩ . (٣) الأبيكار ٢/ ٢٥٠ ب .

(٤) انظر : الرياض للكرمانى ص ١٤ - ٣٥ ، ١٠١ وما بعدها ، وتاريخ فلسفة الإسلام د/ هويدى ١/ ١١٦ - ١٢٤ .

(٥) انظر : اللمع لطلوسى ٣٢ ، ٤٩ ، والرسالة للقشيري ٣-٥ ، والإحياء للغزالي ١/ ٧٠ وما بعدها .

(٦) الرسالة للقشيري ٣-٥ .

إثبات الاختيار والقول بوجوب الاثر القديم ، فإنهم قالوا : أفاد الكشف الصريح أن الشيء إذا اقتضى أمراً لذاته .. فلا يزال على ذلك الأمر ويدوم له مادامت ذاته ، كالقلم الأعلى فإنه أول مخلوق حيث لا واسطة بينه وبين خالقه يدوم بدوامه ، وكأنهم تمسكوا فى ذلك بما ذكره الآمدى ؛ من أن سبق الإيجاد قصدا على وجود المعلول كسبق الإيجاد إيجابا .. بأن يكون الإيجاد القصدى مع وجود المقصود زماناً ، ومتقدماً عليه بالذات « (١) » . ولعله يشير بذلك إلى قول الآمدى : « وليس يلزم من كونه متعلق الإرادة ومقتضى القدرة أن يكون حادثا ، كما لا يلزم أن يكون قديما ، بل القدم والحادث إنما يعرض لما هو متعلق الإرادة والقدرة بأمر خارج » (٢) .

ولا أدرى مدى تأثير فكرة الآمدى هذه فيما انتهى إليه رأى هؤلاء الصوفية ، وإن كانت فكرته بعيدة كل البعد - فيما يبدو لى - عن التمهيد لقدم العالم ، على النحو الذى تأولوها عليه ، كما يفهم من كلام الجامى . وربما لزم توضيح ذلك ببيان مكان هذه الفكرة فى سياق تفكير الآمدى .

يناقش الآمدى استدلال بعض المتكلمين على حدوث العالم بمجرد كونه اثرا للفاعل المختار ، ويرى هو أن هذا الاستدلال غير حاسم ؛ فقد زعم مفكرون آخرون أن الله - تعالى - أبدع العالم ، ومع ذلك فهو قديم مساوق لله فى الوجود (٣) . يقول الآمدى : إن المفعول الحادث يجب أن يكون فاعله قادرا مختارا ليخصصه بوقت وجوده ، ولكن لا يلزم أن يكون مفعول القادر المرید حادثا بالضرورة ؛ لأنه ليس يلزم من ضرورة كونه مفعولا أن يكون حادثا (٤) ، كما يرى ابن تيمية - مثلاً - الذى يعتبر أن قضية حدوث كل مخلوق مصنوع بديهية مستغنية عن البرهان (٥) ، وإن كان - رغم هذا - يتهم الآمدى بأنه متأثر بابن سينا فى هذه الفكرة التى خالف بها أسلافه وسائر العقلاء فى نظره (٦) .

وأرى أن فكرة الآمدى مقبولة ، وهى تدل على إنصافه ، وهى ليست تنتسب لابن

(١) الدرة الفاخرة ص ٢٧٦ - ٢٧٧ ، (٢) غاية المرام ١٠٢ ب .

(٣) انظر : الإشارات ٣/ ٤٢٥ وما بعدها ، وحوار بين الفلاسفة والمتكلمين ٦١-٦٣ .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، والتأخذ ل ٧٨ ب .

(٥) انظر : منهاج السنة ١/ ١٠٠ . (٦) تجميد النصيحة ٢٥٠ ، ٢٥١ .

سينا ، ولا للفارابي فقط^(١) ، فقد قال ابن رشد في المناهج : «وأما المقدمة القائلة بأن الإرادة لا يكون عنها إلا مراد محدث ، فذلك شيء غير بين»^(٢) . وفيفيض في نقدها متمسكا بأن القول بالإرادة القديمة مع حدوث المرادات أمر يصعب تصوره ، ولم يصرح به الشرع ، والأظهر من ذلك أن الإرادة الفعلية لابد أن تقارن المراد^(٣) . وقد عارض الطوسي الإمام الرازي في زعمه اتفاق المتكلمين والفلاسفة على عدم صدور الأزل عن الفاعل المختار ، وقال في ذلك : «إن المتكلمين بأسرهم صدروا كتبهم بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثا ، وأن محدثه يجب أن يكون مختارا ، لأنه لو كان موجبا لكان العالم قديما ، وهو باطل بما ذكره أولا . فظهر أنهم ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار ، بل بنوا الاختيار على الحدوث وأما الفلاسفة فلم يذهبوا إلى أن الأزل يستحيل أن يكون فعلا لفاعل مختار»^(٤) .

فمن الواضح أن فكرة الآمدى ليست غريبة في الوسط الكلامي أو الفلسفي ، وكل ما يريده الرجل ألا يتمسك في إثبات الحدوث بمجرد كون العالم مفعولا لله القادر المختار ، بل لابد من البرهنة على ذلك ، كما فعل هو عن طريق إثبات التناهي وإبطال التسلسل أو بآى طريق آخر ، فإذا ثبت الحدوث فيمكن أن يرتب على ذلك وجوب كون المحدث مختارا ، لأنه لو كان موجبا للزم قدم مفعولاته .

أما ما يذكره عبد الرحمن الجامي من اعتماد أصحابه - أو احتمال حدوث ذلك - على فكرة الآمدى هذه ، فهو ما نعتقد أنه لم يخطر له على بال ، إن الآمدى لا يضع نظرية في قدم العالم ، ولا يريد أن يثبت صدور القديم عن الفاعل المختار ، بل هو يريد أن يقول إن فكرة قدم العالم مع كونه صادرا عن الله بالاختيار لا يبدو بطلانها بديهيًا ، ولابد من إقامة الدليل على هذا البطلان ، وهذا أمر يبدو مقبولا ومبررا مادام كثير من العقلاء يقولون بالمقارنة بين العلة ومعلولها .

وإذا كان الآمدى يختتم الفصل الخاص بإبطال القدم بقوله : «فإذا القول بإبطال لزوم القدم إنما يلزم أن لو جاز صدور العالم مما صدر عنه بجهة القدرة والإرادة ، ولا يخفى

(١) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين ٦١-٦٣ ، (٢) مناهج الأدلة ص ١٤٧ .

(٣) المرجع السابق . (٤) انظر : شرح الطوسي على الإشارات ٤٩٧/٣ .

جواز ذلك؛ لضرورة كون البارئ قادراً مريداً كما أسلفناه^(١). فهذا لا يعارض الفكرة التى نتحدث عنها، إذ معناه أن القدم إنما يكون لازماً وضرورياً فيما لو قلنا بأنه تعالى فاعل بالإيجاب؛ بناء على أن المعلول لا يمكن أن يتأخر عن علته الكاملة. ولكن مادامنا نقول بأنه فاعل بالقدرة والاختيار، فقدم مفعولاته وحدوثها هما فى مقام الجواز، ولا يصح ادعاء أحدهما إلا بدليل يبين ذلك.

وأما ما كان الأمر فقد ذهب بعض الصوفية إلى قدم العالم. ومن هؤلاء الإشراقيون الذين تأثروا بالافلاطونية المحدثة إلى حد كبير، وفسروا الإبداع أو الصدور بقريب من رأيها فى الفيض^(٢). ومنهم أصحاب وحدة الوجود الذين قالوا بالتجلى، وهو تمثل الإله فى أشخاص العالم وتعينه فى المظاهر الوجودية، فالوجود حقيقة واحدة لها جانبان باطن وظاهر، فباطنه الحضرة الأحدية، وظاهره الموجودات المتكثرة التى هى تعينات وتجليات لها، والعارف هو من شهد هذه الوحدة وتحقق بها^(٣). إن الشبه قوى بين الفيض الافلوطينى^(٤) وبين صدور الأنوار عن نور الأنوار عند الإشراقيين^(٥)، والانبعثات عند الإسماعيلية^(٦)، والتجليات عند أصحاب وحدة الوجود^(٧).

تلك هى الطوائف الثلاث التى تسرب إليها، أو بالأحرى إلى بعضها، القول بقدم العالم: الفلاسفة والصوفية والشيعة، وبيان مدى صلة الآمدى بمقاتلهم هذه أورأيه فيها. ويبقى بعد هذا أن المتكلمين جميعاً، من أشاعرة ومعتزلة وما تريدية وسلفيين، قائلون بفكرة الحدود والخلق من العدم. ولا يؤثر على هذه الحقيقة ما نسب إلى المعتزلة وابن تيمية من الميل إلى قدم العالم، فسنوضحه الآن، ونبين علاقة الآمدى به بإذن الله.

(١) غاية المرام ل ١٠٠ - ب.

(٢) انظر: أصول الفلسفة الإشراقية د/ أبو ريان ص ١١ وما بعدها، والتصوف المقارن د/ غلاب ١١- ١١٤، والحرارة الفكرية ١١٣.

(٣) انظر: الفصوص ١/ ١١٠، ١١١، ١٣٢ - ١٣٤ والدرة الفاخرة ٢٧٩ وما بعدها.

(٤) انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية لـ يوسف كرم ص ٢٩٢ وما بعدها.

(٥) انظر: أصول الفلسفة الإشراقية ص ١٠٠ وما بعدها.

(٦) انظر: كتاب الرياض للكرمانى ص ١٠١ - ١١٠، ونشأة الفكر ٢/ ٥١٧ - ٥٢١.

(٧) انظر: موقف ابن عربى من العقل والمعرفة الصوفية - بحث لـ استاذنا الدكتور قاسم القى بجامعة أم درمان الإسلامية / ١٩٦٩ ص ١٥، ١٦، ودراسات فى الفلسفة الإسلامية له أيضاً ص ٩٧ - ١٤٤.

ثالثاً - المعتزلة :

أما المعتزلة فقائلون بحدوث العالم ، ولكن قولهم بشيعة المدوم وكونه ذاتا وحقيقة فى حالة العدم، جعل البعض يرميهم بالقول بقديم العالم . ومن وجه إليهم هذه التهمة الإسفرايينى الأشعرى؛ إذ اعتبره « تصريحاً بقديم العالم »^(١) . وقال البغدادى إنه يلزمهم ذلك ، وحكى عن الجبائى أنه اتهم الخياط - وكلاهما من شيوخ المعتزلة - بأن زعمه أن المدوم يوصف فى عدمه بالجسمية يفضى إلى القول بقديم الأجسام^(٢) ، كما وصف ابن سبعين قولهم بالمدوم بأنه « خروج عن الملة ، وقول بقديم العالم »^(٣) . كما وجه هذه التهمة إلى المعتزلة أستاذنا الدكتور يحيى هويدى^(٤) .

ولكننا نجد علماء آخرين ، فى القديم والحديث يدفعون عن المعتزلة تهمة القول بقديم العالم ، وإن كانوا يرون فى هذه النظرية خطراً على فكرة الحدوث ، وضرباً من التقليد للقائلين بالقديم من الفلاسفة ، أو عجزاً عن التحرر التام من الشبه التى دفعت بعض الأوائل إلى القول بقديم العالم . ومن هؤلاء فى القديم الشهرستانى^(٥) ، وابن رشد^(٦) . وفى الحديث أستاذنا الدكتور محمود قاسم الذى قال عند بيان موقف المتكلمين من الحدوث : « فقال المعتزلة : إن الله يخلق العالم من العدم ، لكنهم انتهوا كما قلنا إلى أن وصفوا العدم بأنه ذات ، ويمكن القول على نحو ما بأنهم لم يتخلصوا من تأثير أرسطو وأفلاطون »^(٧) ، وكان قد أخذ عليهم فى موضع آخر أنهم « يغفلون عما يؤدى إليه هذا الرأى من القول بوجود مادة قديمة مع الخالق »^(٨) .

ومن الإنصاف أن نقرر أن المعتزلة لم يقصدوا إلى القول بقديم العالم ، ولا يمكن لهم أن يقبلوا ذلك ، وهم القائلون بأن أخص وصف الألوهية هو القدم ، وأن الذات إذا اشتركت فى أخص الوصف اشتركت فى سائر الصفات كما سبق بيانه^(٩) ، فلو قالوا

(١) انظر : نشأة الفكر ١/٦٩٩ ، وقد صرح الإسفرايينى بذلك فى كتابه التبصير فى الدين ص ٦٠ .

(٢) انظر : الفرق بين الفرق ١٦٥ ، (٣) رسائل ابن سبعين ص ٨ .

(٤) انظر : محاضرات فى الفلسفة الإسلامية ٢٢-٣٠ ، (٥) نهاية الأقدام ١٥٣ ، ١٥٩ .

(٦) انظر : مناهج الأدلة ١٣٩ . (٧) انظر : ابن رشد وفلسفته ص ١٦٧ .

(٨) نفس المصدر ١٩٣ ، وانظر : أيضاً نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١٠٩ .

(٩) انظر : الأبطال ٢/١٨٣ ، ب وما سبق فى الأحكام العامة للصفات الإلهية ، ص ٢٨١ .

بقدم العالم فى أى صورة لانتقض أصل المذهب وروحه ، وهو التوحيد وإفراد الله سبحانه بالقدم . فإذا أضفنا إلى هذا أن القوم يؤكدون حدوث العالم بكل ما فيه (١) ، بل يصرح القاضى عبد الجبار بطلان القول بالهيولى ؛ «لأننا قد بينا أن الأجسام محدثة وأن القول بالهيولى ساقط ، وبيننا أن الأجسام إذا كانت محدثة فيجب جواز عدم عليها» (٢) ، وأن شيوخهم قد ألفوا فى الرد على أرسطو وغيره فى قوله بقدم العالم (٣) ، إذا لاحظنا ذلك كله علمنا براءتهم من القول بقدم العالم أو الرضا به . وإن المرء ليسعد حقاً إذ يجد أن أحد أعداء المتكلمين والمعتزلة خاصة ، وهو ابن تيمية ، يدفع عنهم تهمة القول بالقدم كما سيأتى (٤) . وينهج الأستاذ الدكتور النشار ، وموقفه النقدى من المعتزلة معروف ، نفس المنهج (٥) ، وتلك هى روح الإنصاف والنزاهة .

ولكن ما الدواعى التى أدت إلى ظهور مثل هذه الفكرة فى الوسط الاعتزالى خاصة ، مع تناقضها وصعوبة انسجامها مع «التوحيد» الذى هو شعار المذهب ؟ يرى أستاذنا الدكتور النشار أنه التقعر فى تفسير عدم ، أى مجرد إرضاء الطموح والرغبة العقلية فى خوض مسائل من (دقيق الكلام) ، دفعتهم إلى محاولة تصور الأشياء قبل أن تتصف بالوجود ، وتحقيق فى عالم الواقع ، معتمدين على منهجهم العقلى القاصر الذى ينظر إلى المسائل من زاوية واحدة (٦) . ويبدو أن المسألة إلى جانب كونها تعبراً عقلياً أو فضولاً فلسفياً لم يستكمل أدواته ، ترجع أيضاً إلى بذور عقلية ، توجد فى المدرسة الاعتزالية ، منها فكرة الإمكان الكلامية ، وفكرة التفرقة بين الماهية والوجود ، فالأشياء الممكنة لها ذوات أو مهاييا فى حال عدم – ولو أنها لدى المعتزلة مخلوقة أيضاً كما يحكى ابن تيمية (٧) – يفيض عليها الوجود الفعلى بخلق الله تعالى أيضاً ، وهذه المهاييا فى حالة عدم تتصف بالإمكان ، إن جاز هذا التعبير ، حتى تتعلق بها إرادة الله لتوجدتها ، فتبرز إلى الوجود الفعلى .

(١) انظر : المعنى لعبد الجبار (وهو أحد القائلين بالمعدوم) ، ١٥٤ ، ١٥٣/٥ .

(٢) المعنى ١٥٣/٥ ، وانظر : شرح الأصول الخمسة ١١١ .

(٣) انظر : نشأة الفكر ١/٤٧١ ، ٤٧٢ ، والموافقة ٢/٢٦٠ .

(٤) فى الصفحة التالية ، وانظر : الموافقة ٢/٢٦٠ . (٥) انظر : نشأة الفكر ١/٣٦٥ ، ٤٦٩ – ٤٧٢ .

(٦) نشأة الفكر ١/٤٦٩ وما بعدها . (٧) انظر الفرقان ص ١٠١ ، ١٠٢ .

ولقد كانت هذه هي الفكرة التي تسربت إلى ابن سينا - كما يلاحظ أستاذنا الدكتور قاسم^(١) - وانتهت به إلى تصور خاطئ للخلق الإلهي؛ «كأن الله - سبحانه - يفكر على غرار الإنسان، فيخلق الماهية أولاً ثم يضيف إليها الوجود بعد ذلك»^(٢)، كما أنها جعلته يفشل في اجتياز الصعوبة التي واجهت مفكرى الإغريق من قبل، وهي: كيف تنشأ الأشياء من العدم المحض؟ فاضطروا إلى القول بتقديم المادة الأولى، وقال هو بتقديم الإمكان، الذي هو عنده ليس عدماً محضاً^(٣)، وقالت المعتزلة بالمعدوم. وكل هذا يلتقى - كما يلاحظ ابن رشد - على فكرة أن الخلق يتعلق بذات متوسطة بين العدم والوجود^(٤).

والحق أن فكرة المعدوم ليست، في نظر المعتزلة، كما يقول أستاذنا الدكتور قاسم، فكرة مجردة من كل مضمون، لقد تطور بهم الأمر إلى وصف المعدوم بالجسمية، وقد لاحظ الآمدى هذا أيضاً؛ حيث يقول بعد عرض شبهة بعض الفلاسفة في قدم العالم؛ بسبب سبق إمكانه على وجوده: «وهذه الشبهة في إثبات المادة هي ما أوجبت للجمهور من المعتزلة اعتقاد كون المعدوم شيئاً، وذاتاً معينة، من غير أن يصفوه بالوجود، لكن منهم من أثبت له خصائص الوجود بأسرها»^(٥). وهناك من لاحظ العلاقة بين فكرة التفرقة بين الماهية والوجود، التي يقول بها جمهور المعتزلة^(٦)، وبين فكرة المعدوم التي ذهب إليها كثير من مشايخهم؛ يقول ابن الوزير اليماني: «وأما من قال: وجود الذات زائد عليها ومنفك عنها فزعم أن الحقائق متقررة مع انتفاء الوجود عنها، وهم جمع من المشايخ كابى يعقوب الشحام، وأبى هاشم، وأبى الحسين الخياط، وأبى القاسم البلخي، وأبى عبد الله البصري، وقاضى القضاة، وأبى رشيد، وابن متويه وأتباعهم»^(٧).

(١) انظر: ابن رشد وفلسفته ص ٩٢، ٩٣ ونظرية المعرفة ص ١١١ - ١١٤، وقد لاحظ ابن تيمية نفس هذه الملاحظة بالنسبة لابن عربى، انظر الفرقان ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) انظر: ابن رشد وفلسفته ص ٩٣، ٩٤.

(٣) انظر: النجاة ص ٢٣، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٩ ورسالة الحدود ضمن تسع رسائل ص ٩٤.

(٤) انظر مناهج الأدلة ص ١٣٩، وانظر ص ١٦٧، ١٦٨ من ابن رشد وفلسفته.

(٥) غاية المرام ل ١٠٤ ب. (٦) انظر: الأبهكار ل ١٥٣/١.

(٧) ترجيح أساليب القرآن ص ١٠٠.

وقد حاول بعض الباحثين الغربيين رد فكرة المعتزلة عن المعدوم إلى مصادر هندية، بالإضافة إلى الفكرة الأفلاطونية عن الهيولى، التى قال بها أو بقريب منها آخرون غير أفلاطون من مفكرى الأغريق^(١). وحقيقة المسألة أن كل هذه محاولات مختلفة متباينة الدوافع والأهداف لاجتياز المعضلة: كيف يمكن الانتقال من الوحدة إلى الكثرة؟ وهل من سبيل إلى ملء هذه الفجوة الرهيبة بين الإله فى وحدته الأزلية والعالم فى زمنه وتكثره؟ ومن ثم كان التشابه بين هذه الحلول كما يلاحظ ابن رشد. وربما كان الحل الأمثل لهذه المشكلة، من الناحيتين الفلسفية والدينية، هو التفرقة بين الفعل الإلهى - أى الخلق - وبين الأفعال الإنسانية أو أفعال المخلوقين، فهذه لا تتم إلا عن مادة وفى مدة وبآلة، أما الفعل الإلهى ففعل واحد مطلق من هذه القيود جميعاً؛ إذ هو بدء مطلق، ليس قبله زمان ولا مادة، وهو مباشر لا يحتاج إلى الاستعانة بواسطة، وهو فى الوقت نفسه مستمر متجدد سار فى جميع الكائنات، ليعطيها وجودها ويحفظه لها. وقد تنبه ابن رشد إلى هذا الحل، وأوضحه إلى حد كبير^(٢). ونحن نجد أنه قريباً منه لدى شيوخ الأشاعرة ولدى الآمدى أيضاً.

والآمدى يتعرض فى (غاية المرام) لمسألة المعدوم ويناقشها، ويرفض رد الشهرستاني على المعتزلة لضعفه وعدم اتفاقه مع مبادئ المنطق، وخاصة مبدأ التقابل التام أو التناقض^(٣). كما يشير إلى رد آخر للرازى لا يرتضيه^(٤)، ثم يستدل الآمدى على تناقض الفكرة وما تؤول إليه من عدم التفرقة بين الوجود والعدم وهو محال^(٥)، ومما توهموه من أن تعلق العلم بها يستلزم وجودها وهو خلط بين الوجود الخارجى والوجود الذهنى؛ فليس كل فكرة قامت بالذهن يجب أن يكون لها تحقق فى الخارج^(٦). ثم يبدى حكمه على المعتزلة فى اتجاههم إلى هذا رأى، وهو حكم معتدل، فيقول: إنهم يقولون بحدوث العالم، ولكنهم قلدوا الفلاسفة ونهجوا مناهجهم فانتهوا إلى ما يشبه القول «بالهيولى» غافلين عن تعارض ذلك مع فكرتهم عن الحدوث والخلق: «ومثار

(١) انظر: مذهب الذرة عند المسلمين ١١٤-١١٦.

(٢) انظر نظرية المعرفة ١١٨-١٢٣ ومقدمة المناهج ٢٢، ٢٣.

(٣) انظر: غاية المرام ل١٠٧ب - ١١٠ ب.

(٤) انظر السابق، ونهاية الإقدام ٢٥١، ٢٥٢، والمنطق الصورى ص ٣١٢ وما بعدها.

(٥) انظر: غاية المرام ص ٢٧٤-٢٨٢، وقارن بالمحصل ص ٣٤، ٣٥. (٦) انظر: السابق.

الجهل .. إنما هو من تطفلهم سلوك مسلك الهيلولانيين، ونسجهم على منوال الفلاسفة الإلهيين، وظنهم أن ذلك من اليقينيّات ، وأنه لا منافرة بينه وبين القول بحدوث الكائنات (١) .

ثم يقرر الآمدى ، فى إنصاف ، أن بعض المعتزلة أحس بخطورة هذه الفكرة فقال :
بأننا نسمى المعدوم شيئا من حيث هو معلوم فقط ، والشيئية تسمية لفظية بحثة ، كما سمي القرآن بعض الأمور التي لم تقع بعد أشياء : ﴿ إن زلزلة الساعة شئ عظيم ﴾ (٢) .
والآمدى بهذا يشير إلى الكعبى من المعتزلة (٣) ، وآخرين ممن لم يأخذوا بالترقة بين الماهية والوجود كأبى الحسين البصرى وغيره (٤) . ورغم أنه يرى أن ذلك رجوع تام عن فكرة المعدوم الاعتزالية ، فهو يناقش هذه التسمية اللفظية ، ويرفض تفسيرهم للآية القرآنية المشار إليها وأمثالها بمثل ما ذكره (٥) . وعلى كل فيجب أن يلغى عدول هؤلاء الرجال عن فكرة المعدوم الحاططة ترحيبا وتقديرا لنزاهتهم وإنصافهم ، فقد سبق للأشعرى نفسه أن دان بهذه الفكرة ، بل ألف فى نصرتها ، ثم عدل عن ذلك كما يحكى عنه ابن عساكر : « وألفنا كتابا فى باب شئ ، وأن الأشياء هى أشياء وإن عدمت ، رجعنا عنه ونقضناه . فمن وقع إليه فلا يعولن عليه » (٦) .

غير أن الآمدى ، وإن كان لا يتهمم بالقول بقدوم العالم ، يأخذ عليهم - فيما يتعلق بمسألة الخلق - قولهم بأن الإنسان خالق لأفعال نفسه ، ويرى أن ذلك يعارض الرأى الحق ، وهو إسناد كل الممكنات والحادثات إلى الله تعالى مباشرة بلا واسطة .

رابعاً : ابن تيمية :

أما ابن تيمية فقد رفض انتقادات الآمدى والرازى لأدلة بطلان التسلسل كما سبق بيانه (٨) ، وضعف أدلتهما وأدلة غيرهما من المتكلمين على حدوث العالم . ولذا فهم البعض موقفه هذا على أنه ذهاب منه إلى قدم العالم ، وقد وجه هذه التهمة إلى ابن

(١) انظر ص ٢٤٨ وما بعدها من غاية المرام ، وانظر هذه الفكرة ايضا فى ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٣ ، والفرقان لابن تيمية ص ١٠١ ، ١٠٢ . (٢) غاية المرام ل ١١٠ ب .

(٣) الحجج : ١ : (٤) انظر الفرق بين الفرق ص ١٦٢ . (٥) انظر ص ٩٩ ، ١٠٠ من ترجيح أساليب القرآن .

(٦) انظر غاية المرام ص ٢٨٥ ، ١٨٦ . (٧) تبين كذب المفتري ص ١٣٣ .

(٨) انظر ما سبق فى أدلة وجود الله ، والمواقفة ١ / ٢٠١ ، ١٨٥ / ٢ وما بعدها .

تيمية أبو بكر الحصني^(١)، كما نسب إليه جلال الدين الدواني في شرحه على العقائد العبودية أنه يقول عن العرش إنه قديم بالجنس حادث بالشخص، ووافقه على ذلك الشيخ محمد عبده وشرحه بقوله : « إن الله لا يزال يعدم عرشا ويحدث آخر من الأزل إلى الأبد حتى يكون الاستواء أزلا وأبدا^(٢) ». وقد عقب عليهما الشيخ الهراس في كتابه عن (ابن تيمية السلفي) بأن « مذهب ابن تيمية أن جميع حوادث العالم عنده قديمة الجنس حادثة الشخص ، لا فرق بين العرش وغيره^(٣) » .

واعتقد أن هذا غير صحيح ، إن ابن تيمية يجوز قيام الحوادث بذاته تعالى كما سبق ذكره ، ويرى مع هذا أنه يمكن تصور ، بل حصول ، حوادث لا أول لها في ذاته تعالى ، ولذا فهو يزيّف كل أدلة إبطال التسلسل في الحوادث لدى الفلاسفة المتكلمين . أما المخلوقات التي تشمل كل موجود سوى الله وصفاته فهي مخلوقه لله تعالى ، ومسبوقه بعدمها ، ووجوده تعالى سابق على وجودها ، وما قالته الفلاسفة من المقارنة بين وجودها ووجوده باطل لا يقبله العقل ، كما صرح بذلك في الموافقة وغيرها من كتبه^(٤) .

وكل ما يريد الرجل تأكيده هو إثبات أن الخلق دائم ومستمر ، ولكن كل موجود ومخلوق فهو مسبوق بالعدم وموجود بقدرة الله وإرادته ، وليس مقارنا لخالقه في الوجود . وهذه حقيقة يرى أنها فطرية لا تكاد تحتاج إلى برهنة^(٥) ، فضلا عن اتفاق أكثر الخلق عليها « إن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون بأن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن ، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم^(٦) » .

ونحن نجد التصريح بحدوث العالم عند ابن حزم الظاهري^(٧) ، وابن كثير المفسر والمحدث^(٨) وابن أبي العز الحنفى^(٩) ، الذين يؤكدون أن هذا هو الموقف السلفي من تلك المسألة .

(١) دفع شبه من شبه ٦٠ ، ٦١ . (٢) شرح العقائد العبودية ١٧٦ .

(٣) ابن تيمية السلفي ١٧٧ . (٤) الموافقة ٢/ ٢٤٩ و ٢٥٠ ، ومنهاج السنة ١/ ١٠٥ .

(٥) منهاج السنة ١/ ١٠٢ وما مر في ص ٣٧٩ .

(٦) السابق ١/ ١٠٢ ، وانظر أيضا نقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٤٢ وما بعدها .

(٧) انظر : الفصل ١٤/ ١٨ - . (٨) انظر : تفسير ابن كثير ١/ ٥٧ .

(٩) انظر : شرح الطحاوية ٦٧ ، ٦٨ .

ب- إبطال القدم :

يناقش الآمدى أولا أدلة القائلين بقدم العالم من الفلاسفة ، أو من أهل الملل السابقة كالثنوية ، وكانمنجمين القائلين بأن الافلاك هى الآلهة الفاعلة لهذا العالم ، والمديرة له^(١) . وهو يميز فى الفلاسفة بين المعترفين منهم بالالوهية القائلين مع ذلك بقدم العالم ، وبين هؤلاء الذين لا يعترفون بقوة فاعلة من خارج الاشياء ممن يسميهم بالفلاسفة الطبيعيين ، مخالفا بذلك تسمية الغزالي فى (المنقذ)^(٢) ، وسيتبين موقفه من الفريقين فيما يلى :

١- يرى الآمدى أن حجة الفريق الاول -التي حملت أصحابه على الذهاب إلى القدم، وتفسير صدور العالم عن الله بطريق الفيض المتدرج - تركز على أصل واحد؛ وهو منع صدور الكثرة عن الواحد، ولذا يتوجه إلى إبطاله من نواحي عدة :

أولا - أن فكرتهم عن وحدة المبدأ الاول الواجب الوجود من جميع الوجوه تنبع من قولهم بوحدة الذات والصفات ، وأنها مجرد نسب أو إضافات . وقد سبق إبطال ذلك وإثبات الصفات النفسية كمعان قديمة قائمة بذات الله تعالى^(٣) .

ثانيا - لو سلمنا لكم بوحدة المبدأ الاول فيجب طبقا لقاعدتكم أن يكون ما يصدر عنه واحداً، وكذا ما يصدر عن هذا المعلول الاول أيضا ، وهلم جرا . ولكنكم لم تقولوا بذلك التسلسل الطولى ، بل زعمتم أن فى هذه العقول الصادرة نوع كثرة تبرر أن يصدر عن كل منها عقل آخر وجرم الفلك التالى ونفسه أيضا ، حتى إذا كان العاشر صدرت عنه كل الصور فى عالم الكون والفساد^(٤) .

ثالثا - هذا المعلول الاول أو العقل الاول إن كان واحداً فكيف صدرت عنه الكثرة؟ وإن كان سبب صدورها عنه كثرة النسب والإضافات فيه ؛ فهو باعتبار إضافته إلى واجب موجب لوجوده يوجب عقلا ، وباعتبار صلته بمبدئه يوجب صورة ، وباعتبار كونه ممكنا

(١) انظر : ٢٤٨ - ٢٥٧ من غاية المرام (٢) انظر : المنقذ من الضلال ص ١٤٥ .

(٣) انظر ص ٣٨ - ٤٠ من غاية المرام ، والأبكار ١ / ٥٤ ب ، وراجع ما سبق عن الصفات فى الفصل الاول .

(٤) انظر غاية المرام ص ٢٠٣ - ٢٠٦ .

يوجب مادة. فلم لم تقولوا بصدور الكثرة عن واجب الوجود، فإن السلوب والإضافات له أكثر من أن تحصى^(١).

ومما يلفت النظر في تصوير الآمدى لكيفية الصدور عند هؤلاء الفيزيين أنه يقرر أن في العقل الأول جهات أربعة لا ثلاثا، تصدر عنها أيضا أمور أربعة. وقد أشار إلى ذلك في غاية المرام^(٢)، وأوضحه في الأبيكار، حيث يقول: «وهذا المعلول تتبعه جهات، فإنه واجب بالواجب بذاته، ويمكن بذاته ضرورة كونه معلولا، وهو عالم بنفسه، وبمبدئه.. وباعتبار هذه الجهات تصدر عنه الكثرة فباعتبار ماله من وجوب الوجود من مبدئه يوجب عقلا، وباعتبار علمه بمبدئه يوجب نفس الفلك الأقصى.. وباعتبار علمه بنفسه يوجب صورة جرم الفلك الأقصى؛ وباعتبار كونه ممكنا يوجب مادة جرم الفلك الأقصى؛ ترتيبا للأشرف على الأشرف من الجهات، والأحسن على الأحسن منها. وهذه الجهات فمثلها أيضا ثابت للعقل الصادر عن المعلول الأول، وباعتبارها أيضا يصدر عنه عقل آخر ونفس لجرم فلك الكواكب، ومادته وصورته..»^(٣). ولا أدري مدى دقة فهمه لهذا الجانب من نظرية الفيض^(٤).

والآمدى مسبوق في هذه الانتقادات التي وجهها إلى نظرية الفيض ببعض الفلاسفة والمتكلمين، منهم ابن حزم^(٥)، والجويني^(٦)، والغزالي^(٧)، والشهرستاني^(٨)، والرازي^(٩)، وابن ملكا البغداي^(١٠)، وابن رشد^(١١)، وغيرهم^(١٢).

-
- (١) السابق، وقارن الأبيكار ٢١٩/١ ب، ٢٢٠، ١٣٢/٢ - ٣٩ ب.
 (٢) انظر: غاية المرام ل ٨٢، ويبدو أن لفكرة (الترتيب) في المعلول الأول أصلا عند الغزالي - انظر نقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٣٩، ٤٠. (٣) الأبيكار ٢١٩/١
 (٤) انظر في هذا الجانب من نظرية الفيض: نظرية المعرفة لاستاذنا الدكتور قاسم ٨٧-٩١، وحوار بين الفلاسفة والمتكلمين ٤٠-٥١، ١٧-١٩ والجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ٢/٥٤، ٥٥-٢٢٥-٢٤١ ونهاية الإقدام ٦٠ وما بعدها. (٥) الفصل ٤٤/٣ - ٤٦.
 (٦) الإرشاد ١٣٤-٢٣٧. (٧) في التهافت ١٤٥ وما بعدها.
 (٨) في الملل والنحل (بهاشم الفصل) ٤٤/٣ - ٤٦ ونهاية الإقدام ٥٦-٦٥.
 (٩) في المحصل ١٤٥، ١٤٦، والأربعين ٢٣٩-٢٤١، وانظر فخر الدين وآراءه ٣٤٧ وما بعدها، وشرح الإشارات للطوسي ٦٦٨/٣-٦٧٠. (١٠) انظر: نقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ٦٩-٧١.
 (١١) نظرية المعرفة عند ابن رشد ٨٥-٨٧، ١٠٣-١٠٨، وابن رشد وفلسفته ١٦٨-١٧٠.
 (١٢) نشأة الفكر ٥١٧/٢ - ٥٢١.

وقد بين ابن رشد أن هذه النظرية التي روج لها الفارابى وابن سينا وآخرون غيرهما لا تنتمى إلى أرسطو- كما توهم الآمدى وغيره - فإن المعلم الأول يجيز أن تصدر الكثرة عن الواحد دفعة واحدة^(١)، وأنها من الأقاويل الضعيفة فى الفلسفة، وإن الغزالى محق فى نقدها. بل ذهب إلى حد القول بأنها ليست سوى خرافة وأسطورة لا تقوم على أساس فلسفى^(٢)؛ ونجد مثل هذا الحكم عند الآمدى فى عبارات أشد قسوة: «هذه العماية والجهالة قد تعظم نسبتها إلى الصبيان فضلا عمن ينسب إلى شىء من التحقيق والغوص والتدقيق»^(٣)؛ لأنها «لا ترجع إلا إلى محض تحكمات باردة وخيالات فاسدة لا يرضى بها لنفسه بعض المجانين، فضلا عمن يزعم أنه من المحصلين»^(٤).

٢- أما الفريق الثانى الذين يسميهم الآمدى الفلاسفة الطبيعيين فهم الذين قالوا: «إن ما نشاهده من حركات الأجسام البسيطة والمركبة، والآثار الصادرة عنها إنما هو لقوى موجودة فى تلك الأجسام. وربما زاد الأقدمون منهم على ذلك وقالوا: إن أصل العالم أجزاء جسمانية صغار كرية فى خلاء ممتد متشابه الأجزاء، وإنها (كذا) لم تزل تلك الأجزاء الجسمانية متحركة فيه؛ لاستحالة قرارها فى جزء منه مع التشابه لعدم الأولوية، حتى اتفق أن تصادمت، وتحالفت وامتزجت، على هذا النحو الذى العالم عليه»^(٥). والآمدى هنا يربط بين هذا المذهب المادى الذى ينسب كل الموجودات وتغيراتها إلى الطبيعة، أى إلى القوى الذاتية للمادة نفسها دون أى مصدر خارجى، وبين أصوله القديمة فى نظريات الإغريق، وهو المذهب الذرى المنسوب إلى ديموقريطس وهو إمام الفلسفات المادية كما يلاحظ أستاذا الدكتور محمود قاسم^(٦)؛ إذ الأصل عنده أن " ليس هناك قوة ولا إدراك أو عقل يوجه مثل هذه الذرات، التى تتحرك حركة دائمة على هيئة دوامة أزلية أبدية"^(٧). وهذا ما يجمع سائر المذاهب المادية فى القديم والحديث سواء قالت بالذرات أم لم تقل بها.

هذا وقد تعرض الآمدى (فى المآخذ) لمذهب (ذى مقراطيس) وأشار إلى أن

(١) انظر: نظرية المعرفة ١٠٣-١٠٨. (٢) انظر: نظرية المعرفة ١١٠.

(٣) انظر غاية المرام ١٨٨ ب. (٤) السابق ل ٨٢-ب.

(٥) الأبيكار ١/ ٢٢٠. (٦) فى كتاب (جمال الدين الأفغانى حياته وفلسفته) ص ١١٦ وما بعدها.

(٧) السابق ص ١١٧.

أرسطو أبطل هذا المذهب، كما أنه باطل عند المتكلمين؛ لإحالتهم وجود حوادث لا أول لها^(١).

ويتمسك الآمدى فى الرد عليه بأن كل الأجسام مشتركة فى الجسمية، فلم يختص كل منها ببعض الصفات دون بعض؟ إن التباين والتنوع فى أحوال الموجودات ودرجاتها وتأثيراتها المختلفة - مع اشتراكها فى الجسمية - «يدل على الاستناد إلى المؤثر الخارجى، لا بواسطة قوة فى الجسم. ويكون ذلك المخصص فاعلا مختارا، وهو البارى تعالى على ما حققناه. ويخص القائلين بقدم الأجسام، وتحركها فى خلاء ممتد غير ممتناه، ما سنحققه من إبطال قدم كل موجود سوى الله تعالى، وامتناع وجود بُعد لا نهاية له فيما بعد»^(٢).

والرد على القول بالطبيعة بفكرة تنوع الآثار، وأن الفاعل بلا إرادة لابد أن يجرى فعله على نمط واحد لا يتخلف أبداً، لنجده - مع وجوه أخرى - عند الباقلانى فى التمهيد^(٣)، والنسفى الماتريدى فى بحر الكلام^(٤)، وعبد الجبار المعتزلى فى شرح الأصول الخمسة^(٥).

٣ - ثم يتصدى الآمدى للمنجمين القائلين بأن الكواكب هى الآلهة الصانعة لهذا العالم، ويسميههم فى الأبيكار «الأحكاميين»^(٦)؛ ويدعو أنه يقصد بهم الصابغة ومن مال إلى ذلك رأى من الفلاسفة^(٧). وقد أفاض فى تصوير مذهب الصابغة فى الأبيكار^(٨)، وقدم عنهم معلومات دقيقة، يقول عنها الأب أنستاس الكرملى إنها تتفق تماماً وعقائد الصابغة الذين يعيشون فى العراق المعاصر^(٩). وقد انتقد الآمدى ردود بعض الفلاسفة عليهم بقيام الدليل على أن الأول واحد من كل وجه لا يتعدد ولا يتكرر، وهى فكرة لا يرضيها لخطورتها بالنسبة لمسألة الصفات كما سبق^(١٠). كما ينتقد بشدة ردود بعض

(١) انظر المآخذ ١٣ ب، ول ٥٩ ب. (٢) الأبيكار ١/٢٢١.

(٣) ص ٥٢ وما بعدها. (٤) - ص ١٤.

(٥) ص ١٢١. (٦) - ص الأبيكار ١/٢٢٣.

(٧) انظر الأبيكار ١/٢١٢ ب ٢٤٤٥، و ٢٤٤٥، والتمهيد مقدمة المحققين ١٩، والنجاة ١٥٢ وما بعدها.

(٨) الأبيكار ١/١٢٨ - ١٣٣ ب.

(٩) انظر مجلة المشرق البيروتية مجلد ٤ لسنة ١٩٠١ م ص ٤٠٠ - ٤٠٣.

(١٠) انظر ما سبق عن تعدد الصفات ووحدتها، والنجاة ٢٥١، ٢٥٢.

الاشاعة عليهم^(١)، ويتمسك بدليل التناهي الذى سبق عرضه فى إثبات واجب الوجود، ويضيف إليه اعترافهم بأن الأجرام السماوية عندهم مركبة من الصورة والمادة فهى إذن ممكنة، فكيف تكون علة ومبدأ لسائر الموجودات^(٢)؟ ويشفع ذلك بأفكار أخرى لمجدها عند من سبقوه من الأشاعرة مما لا يتفق مع نقده القاسى لهم^(٣).

ثم يتعرض لفكرة من قال منهم بأن لهذه الكواكب مبدأ آخر قديماً^(٤) - وهذا هو قول الصائبة فعلاً - ولكنه أضاف الخلق والإبداع إليها، فيقول إن من مال إلى هذا منهم «فليس له فى دعواه مستند غير الاستقراء؛ بأننا وجدنا التأثيرات المختلفة والامتزاجات المتقاربة وجميع ما فى عالم الكون والفساد من خير وشر لا يوجد إلا عند حركة كوكب مخصوص، وذلك مما يوجب إسناده إليه وإحالة وجوده عليه؛ إذ لو كان اتفاقاً لما دام»^(٥)، فنبه أولاً إلى أن هذا الاستقراء ناقص ظنى قد تند عنه ظواهر لم تقع تحت تجربتهم^(٦)، كما أن مجرد الاقتران بين الحوادث الأرضية والافتراضات الفلكية لا يكفى لإثبات أن الأخيرة علة وسبب للأولى^(٧)، وهو هنا يعتمد على فكرة «العادة» الأشعرية وقد سبقه إلى مثل هذا الرد الباقلاني والرازي أيضاً^(٨).

٤- وأما الثنوية القائلون بالنور والظلام وأنهما مبدآن لسائر الحوادث، فيرد عليهم بأن النور والظلام المشاهدين ليسا إلا حادثين يحصلان بعد العدم، وتجرى عليهما كل أحكام الحوادث فكذا ما يماثلهما فى طبيعته.

أما تمسكهم بوجود الخير والشر فى العالم، فجوابه أن «مدلول اسم الشر ليس إلا عبارة عن عدم ذات أو عدم كمال ذات»^(٩)، وإذن فهو ليس وجوداً حقيقياً أو معنى ذاتياً حتى تلزم إضافته إلى مبدأ خاص به، ولو سلمنا لكم أنه ذات حقيقية فإن الموجود فى العالم ليس الخير المحض وليس الشر المحض فقط، بل هنا أيضاً ما هو مزيج منهما، فلم

(١) انظر غاية المرام ١٨٣. (٢) انظر الأبهكار ١/٢٢٣ ب.

(٣) انظر غاية المرام ص ٢١٢، والتمهيد ١٩، ٦٤، ٦٥ والأربعين ٢٤١.

(٤) الأبهكار ١/٢٢١. (٥) غاية المرام ١٨٣، وانظر الأبهكار ١/١١٣٣ - ١٢٢٥.

(٦) الأبهكار ١/٢٢٣. (٧) غاية المرام ١٨٣، والأبهكار ١/١٣٣.

(٨) انظر التمهيد ٦٤، ٦٧، ٦٨، والأربعين ٢٤١. (٩) غاية المرام ٨٣ ب، وانظر الأبهكار ١/٢٢٧ ب.

لا تكون المبادئ ثلاثة بدلا من اثنين ؟ حتى يستقيم الوجود طبقا لأصلكم^(١) . ثم يشير الآمدى إلى أن منهم من قال بذلك « كما حكى ذلك أيضا القاضى عبد الجبار فى شرح الأصول الخمسة^(٢) » عن المرقونية ، ثم يرد على هؤلاء المثلثة بأن هذا الثالث إن كان من نوع الاصلين السابقين عادت المشكلة السابقة وفسد تفسيركم للوجود . وإن كان مغايرا لهما قديما سابقا عليهما ، فهو الإله القديم المرید المختار الذى خلقهما وسائر الموجودات الأخرى^(٣) .

والآمدى يتابع فى هذه الردود بعض من سبقوه من الأشاعرة^(٤) ، والمعتزلة^(٥) ، وغيرهم^(٦) . وإن كان فى تفسيره للشرائط فلسفى واضح^(٧) ، كما سلفت الإشارة إلى ذلك .

جـ- الخلق المباشر :

إذا بطلت هذه الأقوال جميعا فالرأى الصحيح - كما يقول الآمدى فى غاية المرام - هو « ما ذهب إليه أهل الحق من الإسلاميين وغيرهم من طوائف المحققين أنه لا خالق إلا الله تعالى ، وأن وجوب وجود ما سواه ليس إلا عنه^(٨) » . ويقول فى الأبيكار : « إن جميع الممكنات مقدورة للرب تعالى من غير واسطة وإن حدوثها ليس إلا عنه ، هذا هو مذهب أهل الحق^(٩) » . كما يقول فى المتأخذ فى معرض الرد على من ذهب إلى أن الله تعالى جسم : « حكم الوهم والخيال غير مقبول فى أفعاله تعالى ؛ فإن إحداث الشيء ، من غير مادة ومدة وآلة وتغير فى ذات الفاعل وجلب منفعة ودفع مضرة فى حقه ، غير مقبول عند الخيال والوهم ، مع أن أفعاله كذلك باتفاق المسلمين^(١٠) » . هذا مع أنه يؤكد فى موضع

(١) ص ٢١٣-٢١٤ من غاية المرام . (٢) ص ٢٨٤ .

(٣) انظر غاية المرام ص ٢١٤ ، وشرح الأصول ٢٧٦ ، ٢٨٧ .

(٤) انظر التمهيد للباقلانى ٦٥-٦٧ ، ونهاية الاقدام للشهرستانى ٦٥-٦٧ .

(٥) انظر شرح الأصول الخمسة ٢٨٤ وما بعدها .

(٦) انظر النجاة ٢٨٤-٢٩١ ، ونهاية الاقدام ١٠١ ، وغاية المرام ١٢٩-٣٠٠ .

(٧) انظر نشأة الفكر ١٧٤/١-٢٢٠ ، ٦٣/٢-١٠٦ ، ٢٩٣-٢٤٦-٣٤٦ ، ٤٠٠-٤٦٥ وانظر طبيعيات

الشفاء الفن الثالث ص ٥٣ .

(٨) غاية المرام ٧٧ ب . (٩) الأبيكار ١/٢١٢ ب . (١٠) المتأخذ ١٢٥ ب .

آخر من الكتاب نفسه أن الفعل الإنساني « لا بد له من مادة يكون عنها ، ومن مدة يقع فيها ، ومن فاعل يتم به »^(١) .

فإذا لاحظنا أن الرازي في كتاب (المطالب العالية) الذى يلخصه الآمدى فى هذا الكتاب يقول بأن الله فاعل لكل شئ ، ولكن بواسطة العرش الذى يقابل عنده النفس الكلية عند الفيضيين ، وأنه توقف بشأن مسألة القدم والحدوث^(٢) علمنا أن هذا الرأى وهو الخلق بلا مادة ولا مدة ولا آلة ، أى الخلق المطلق المباشر ، إنما هو رأى الآمدى نفسه الذى نلجده فى كتبه الأخرى كالأبكار وغاية المرام .

وقد لخص الآمدى فى الكتاب المذكور عن الرازي عرضه لادلة القدم والحدوث الذى انتهى منه إلى أن المسألة مشكلة لا يمكن البت فيها برأى ، ولا تتوقف العقيدة الدينية الصحيحة على ذلك^(٣) ، ولكنه كان بين الحين والحين يؤكد رأيه هو فى الحدوث ، فمن ذلك :

(١) أنه لخص حجة القائلين بالقدم : إن كان العالم ممكناً فيمكنه سابق على وجوده ولا أول لهذا الإمكان ولا لصحة تأثير الفاعل فيه ، وهذا يناقض امتناع وجوده أزلاً . ثم عقب عليها بقوله : « قال الإمام هذه المعارضة صحيحة ، إلا أن المسألة مشكلة جداً ؛ لأنه إذا لم يكن لإمكان وجود العالم أول كان العالم ممكن الوجود فى الأزل ، وإنه مناقض لقولهم لا يمكن الوجود فى الأزل . وأنا أقول : لا يلزم عن دوام إمكان الشئ إمكان دوامه^(٤) . ويؤكد ابن تيمية لنا أن الآمدى لم يرتض دليل قدم الإمكان ورفض تهمة التناقض الموجهة إلى المتكلمين لقولهم بإمكان الحركة وأنها حادثة غير أزلية^(٥) .

(ب) وأثناء شرحه للأسماء الحسنى يذكر أن معنى (البديع) خلقه تعالى للأشياء بلا مادة ولا مدة^(٦) . وهذا المعنى الذى عبر عنه الآمدى ، من وجوب التفرقة بين الخلق

(١) المآخذ ١٢٨ ، ١٧١

(٢) انظر فخر الدين وآرؤه ص ٣٥٨ ، والمآخذ لوحة ٦٠ ب ، ٦١ ب ، حيث يلخص كلام الرازي فى أن الشرع لم يرد بتعريف هذه المسألة لغموضها وعدم توقف صحة التبرؤ عليها .

(٣) انظر المرجعين السابقين نفس الموضع . (٤) المآخذ ٦١ ب ، ٧١ ب .

(٥) الموافقة ٢١٥ ، ٢١٦ ، وقارن الأبكار ٩٥/٢ ب ، وانظر المآخذ ل ٦٢ ب ، ٦٩ ب .

(٦) المآخذ ٥٠ ب .

الإلهي للعالم من غير مادة سابقة وبين الأفعال الإنسانية المتصرفة في مواد سابقة، نجده - زيادة على (المأخذ) - في الأبيكار أيضا^(١) .

ويؤكد الآمدى موقفه من الخلق المباشر غير المسبوق بمادة ولا مدة في (غاية المرام) أيضا ؛ إذ يجيب على شبه القائلين بقدم العالم مستندا إلى نفس المبدأ الذي أكده في الأبيكار والمأخذ من التفرقة بين الغيب والشهادة :

أ- فهو يرد على الشبهة الخاصة بأنه لو كان العالم حادثا لكان بينه وبين خالقه مدة متناهية أو غير متناهية ، والأول يلزم عليه حدوث الله ، والثاني يلزم منه قدم الزمان وبالتالي قدم المتزمنات أى قدم العالم^(٢) - بأن ذلك خضوع لحكم الوهم والخيال الذي يعجز عن تصور مدة لا مدة قبلها ويصر على الترامي إلى ما وراء حدود الزمان ، ولكننا لا نقبل حكم الوهم في المسائل العقلية^(٣) . وستزداد هذه الإجابة وضوحا عندما نبين رأيه في الزمان ، وأنه مجرد فرض بشري ، أو مقولة إنسانية .

ب- ثم يرد على الشبهة القائلة بأن ما يقع بعد العدم مسبق حتما بمادة ومدة، أما المدة فلأن له (قبلاً) لم يكن موجودا فيه ، ثم انقضى هذا (القبل) بحدوثه وتحققه وذلك هو معنى الزمان ، فالزمان قديم - وأما المادة فلأن المدة عرض يحتاج إلى ما يتقوم به - فلا بد إذن من مادة قديمة . ومن ناحية أخرى فإن كل موجود مسبق بإمكانه وهذا الإمكان أمر وجودي لا يقوم بنفسه فافتقر إلى مادة يقوم بها ، سواء كانت هذه المادة خالية من الصور تماما ، أو مصحوبة بصورتها ، وإن كانت قابلة للصور الأخرى على سبيل البديل^(٤) . وهو يشير بهذا إلى تصور كل من أفلاطون وأرسطو لأصل العالم^(٥) ، ثم يجيب بأن القبلية ليست إلا معنى سلبيا وهو أن الشيء لم يكن موجودا فكان ، وهذا المعنى لا يستلزم مدة أو زمنا يقارنه ولا مادة يحل فيها لأنه ليس بوجود حقيقي وإنما هو مجرد سلب .

أما زعمهم أن إمكان الشيء يسبق وجوده ، وهو لا يقوم إلا بمادة ، فإن بعض

(١) الأبيكار ٢/ ١٠٢ ب .

(٢) انظر غاية المرام ١٠٣ ب ، والمأخذ ٧٥ - ٧٧ ، ونهاية الأقدام ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) انظر غاية المرام ل ١١٠٥ ، ب . (٤) انظر غاية المرام ١١٠٧ .

(٥) انظر حوار بين الفلاسفة ص ١١ ، ١١ .

الاصحاب يرد عليه بأن معنى كون العالم ممكنا أنه مقدور لله تعالى . ويرى الآمدى أن ذلك دور ، لانهم يعرفون المقدور بأنه الممكن ، فكيف يقولون عن الممكن إنه المقدور ؟ وهذا نقد نجده عند ابن رشد في (تهاافت التهاافت)^(١) . أما هو فيتمسك بأن الإمكان أيضا معنى سلبي يرجع إلى عدم لزوم المحال من وجود الشيء أو لا وجوده ، ثم يستعين بما يقوله الفلاسفة عن النفوس الإنسانية والصور الجوهرية فهي حادثة عندهم ولا مادة فيها على الإطلاق ، فبم كان يقوم إمكانها قبل حدوثها؟^(٢) . ونحن نجد أيضا مثل هذه الفكرة عند ابن رشد فيما يتعلق بطبيعة الأفلاك السماوية^(٣) .

وبعد هذه الردود يؤكد الآمدى فكرته في الخلق المباشر من غير مادة أو زمان فيقول : فإذا قد ثبت أن الكائنات موجودة بعد مالم تكن ، ومسبوقة بالعدم من غير سبق مادة ولا زمان ، واندفع ما في ذلك من الخيالات ، وبطل ما فيه من الإشكالات^(٤) .

د- الخلق المستمر :

كما قال الآمدى بالخلق المباشر ، فقد قال أيضا بالخلق المستمر ، فالموجود لا يحتاج إلى خالقه ليخلقه فحسب ، بل ليديمه أيضا ويحفظ عليه وجوده ، إذ أن وجوده في ذاته ممكن فلو فرض عدم خالقه لحظة لباد وهلك ، « إذ ليس استناد الموجد إلى الموجد من جهة وجوده ، بل الصحيح أن استناده إليه ليس إلا من جهة إمكانه »^(٥) . وقد سبق للرازي أن نبه على هذه الفكرة أيضا^(٦) . وإذن فالله يوجد الموجودات بالفعل ، بمعنى أنه يحفظ عليها وجودها ، وهذا هو الخلق الدائم المستمر .

على أن أكبر تأكيد لفكرة الخلق المستمر عنده هو ما سنجده من تفسيره للعالم الطبيعي ، وما يحدث فيه من تغيرات تعود كلها إلى قدرة الله تعالى وحده ، وتدخله المباشر وقتا بعد وقت ، وكل ما يقدمه الآمدى من توضيح للمشاكل الأساسية الخاصة بهذا العالم الطبيعي من مكان وزمان وحركة وسكون وأسباب ومسببات إنما يؤكد هذه الفكرة ويدعمها .

(١) ص ٦٨-٧٠ ، وانظر أيضا غاية المرام ١٠٦ ب ، وحوار بين الفلاسفة ص ٢٣٣-٢٣٥ .

(٢) انظر غاية المرام ١١٠٧ . (٣) انظر نظرية المعرفة ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) غاية المرام ١١٠٧ ، ب . (٥) غاية المرام ١١١٠ .

(٦) انظر الأربعين ص ٧٩ .

وهو ينتقد فكرة (الكمون) النظامية ، لأنها تتعارض مع الخلق المتجدد وقتا بعد وقت (١) . وهو نفس النقد الذى نلجده عند أبى المعين النسفى الماتريدى فى رده على مقالة النظام : « إن الله خلق الأشياء كلها ، ولم يبق شئ غير مخلوق ، حتى الثمار فى الأشجار مخلوقة إلا أنها غير ظاهرة . وقال أهل السنة والجماعة : قدر ما هو كائن إلى يوم القيامة ، وإنما يخلقها فى كل وقت وأوان ، خلقها فيما مضى وفى المستقبل يخلقها ، يدل عليه قوله : ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ (٢) » .

هذا هو ما تؤكد به كل كتابات الآمدى عن (أفعال الله تعالى) أو بعبارة أخرى (العالم) .

إن فكرة الأشاعرة عن الإله المتفرد بالخلق والإيجاد والاختراع والتأثير هى التى كانت تقود خطاه كما رأينا فى مباحث الصفات ، وهى التى أملت عليهم موقفه هذا بشأن خلق العالم خلقا مباشرا متجددا مستمرا بلا واسطة ولا آلة ولا شركة فى الجملة أو التفصيل ، وسنرى آثار هذا المفهوم فى المسائل الإنسانية أيضا .

هـ- أدلة الحدوث :

ليس العالم - وهو « كل موجود غير الله » (٣) - قديما إذن بل هو موجود بعد العدم ، وكائن بعد أن لم يكن (٤) ، أو كما يحكى الآمدى عن الشيخ أبى الحسن الأشعرى « إن وجوده مسبوق بوجود الأزلى » (٥) وهو ما ينسبه الآمدى أيضا إلى « أهل الحق من المتشريعين » (٦) ولكن ما الدليل على ذلك ؟

هنا نجد موقفا فريدا للآمدى ربما لم يقفه أشعرى قبله فيما نعلم ، لقد اعتمد الأشاعرة جميعا منذ شيخهم الأشعرى على دليل الجواهر والأعراض لإثبات حدوث العالم ، ودعمه بعضهم بفكرة الإمكان ، وأفردوا البعض دليلا مستقلا على ذلك ، فنجد الشيخ الأشعرى يعتمد عليه فى اللمع : « ألا ترى أن الجسم لما لم يسبق الحوادث المحدثات وجب حدوثه بدخوله فى معنى الحدث » (٧) وتابعه على ذلك سائر الأشاعرة

(١) الأبهكار ٢/ ٤٤ ب . (٢) بحر الكلام ص ٢٥ ، وانظر أيضا نشأة الفكر ١/ ٥٨٨ وما بعدها .

(٣) الأبهكار ٢/ ٨٢ ب . (٤) انظر : غاية المرام ، ط ١٩٧١ ، ٢٧٤ .

(٥) الأبهكار ٢/ ٨٤ ب . (٦) الأبهكار ٢/ ١٨٥ .

(٧) اللمع ص ٧٦

بعده، كالباقلائي^(١) الذى فصله وأرسى دعائمه حتى نسب اليه البعض أنه هو الذى أدخله فى علم الكلام^(٢)، وهذا غير صحيح، كما سنبينه. كما نجده عند البغدادى^(٣) والجوينى، ونحن نجد عنده ما نجده لدى من سبقوه إلا أنه زاده تفصيلا؛ حيث اهتم بفكرة الإمكان وأبرزها كما سيأتى^(٤). وعند الغزالي فى الاقتصاد^(٥)، وإن كان يتحدث عن «الأجسام، والأعراض» وليس هذا بفرق يذكر، فالأجسام عنده هى المؤلفة من الجواهر الفردة^(٦). وعند الشهرستانى الذى يفرد لمسألة الجوهر الفرد فصلا مستقلا فى آخر كتابه «نهاية الأقدام» عدد فيه أدلة إثباته ورد الشبه الواردة عليه ولكنه لم يعرض لما سيذكره الآمدى هنا من نقده^(٧). كما نجده عند الإمام الرازى معاصر الآمدى فى بعض كتبه^(٨)، وإن كان يركز على أحد عناصره وهى «حدوث الحركة والسكون» ويعرضها كدليل مستقل أحيانا^(٩).

والآمدى يذكرها مستقلة فى «الأبكار» منسوبة إلى «بعض المتأخرين من أصحابنا»^(١٠)، ولكنه فى غاية المرام يجعلها جزءا من دليل الجوهر الفرد^(١١)، وهو ما نبه عليه الرازى نفسه من قبل^(١٢). كما نجد هذا الدليل لدى متأخرى الأشاعرة أيضا^(١٣). وقد كان هو عمدة المعتزلة من قبل، ولعلمهم أول القائلين به، وقد ذكر القاضي عبد الجبار فى شرح الأصول الخمسة^(١٤) أن «أول من استدلل بها أبو الهذيل وتابعه باقى الشيوخ».

(١) انظر: التمهيد ٤١-٤٤.

(٢) انظر: كنوز الأجداد لكردي على ص ٢١٢ ودائرة المعارف الإسلامية مادة (باقلائي).

(٣) انظر: أصول الدين ص ٣٥ - ٦٠.

(٤) انظر: الشامل ٤٨/١ وما بعدها، والإرشاد ١٢-٢٧، والجوينى إمام الحرمين ١٢٣-١٣٤.

(٥) انظر: الاقتصاد ص ١٦ وما بعدها، ونقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٤١ - ٤٣، والتهافت ص ٢٥٠.

(٦) انظر: الاقتصاد ص ٢٨، ٤٧، ٤٩.

(٧) انظر: نهاية الأقدام ٥٠٥ وما بعدها.

(٨) كالأربعين ص ٣ وما بعدها، والمعال ٢١-٢٦ والمحصل ٧٨.

(٩) فخر الدين وآراؤه ٣٦٢ - ٣٦٥. (١٠) الأبكار ل ٩٣/٢ ب.

(١١) انظر: غاية المرام ل ١١٠٢، ب. (١٢) فخر الدين وآراؤه ص ٣٦٣.

(١٣) انظر: العقائد النفسية ص ١٧٤ وما بعدها، والمراقف ٢٢٧ وما بعدها.

(١٤) انظر: ص ٩٥ - ١١٥، وانظر أيضا المثنى ٤/٢٢٢ - ٤٥٩.

ويبدو أن أبا الهذيل قد استقى فكرة هذا الدليل من الوسط الفلسفى، فالفكرة قديمة عند الإغريق والهنود^(١)، وهذا مالا يستبعده الباحثون حتى من أشاد بفكرة الجوهر الفرد لدى المسلمين ونوه بأصالتها وملاحمها الخاصة^(٢)، وإن كان (بينس) يرجع المصدر الهندى خاصة^(٣). وعن المعتزلة تلقاه الأشاعرة لياخذ صورته الكاملة كما يقول أستاذنا النشار^(٤)، كما تأثر به الماتريدية وغيرهم^(٥)، ولذا نجد الآمدى ينسبه إلى (المتكلمين)^(٦) على وجه الإجمال، وفى موضع آخر يقول: «ومما اعتمد عليه أيضا الجهاذة من المتكلمين وفضلاء المتقدمين المسلك المشهور والطريق المذكور: وهو أنهم حصروا العالم فى الجواهر والأعراض، ثم قصدوا لإثبات الحركة والسكون أولا، ثم لبيان حدثها ثانيا، ثم لبيان نهايتها ثالثا، ثم لبيان امتناع تجرد الجواهر عنها رابعا، ثم بنوا على ذلك أن العالم لا يسبق الحوادث، وكل مالا يسبق الحوادث فهو حادث»^(٧). وهذا هو دليل الجوهر والعرض فى صورته الكاملة كما نجده لدى الجوينى ومن جاء بعده. والآمدى يذكر قبل ذلك إحدى صور هذا الدليل وهى المعروفة بطريقة (الأكوان الأربعة)، وخلاصتها أن الجواهر قابلة للاجتماع والافتراق والحركة والسكون وهى ظواهر طارئة عليها بدليل تبدلها وتغيرها فلا بد لها من علة خارجية أحدثها وأحدثت ما تقوم به من الجواهر أيضا ويستحيل قدمها^(٨)، وهى صورة اعتزالية أيضا للدليل نفسه^(٩)، أخذها الأشاعرة عنهم منذ شيخهم الأشعرى^(١٠)، ثم يشير إلى أن المتكلمين قد استخدموا هذه الطريقة الأخيرة لإبطال القدم واستخدموا الطريقة الأخرى لإثبات الحدوث، وهما فى الحقيقة صورتان لدليل واحد، والهدفان متلازمان أيضا.

وقد أشار الشهرستانى أيضا إلى أن هذا الدليل استخدم أولا لإبطال قدم العالم، وأن الشيخ الأشعرى استخدم (طريقة الأكوان) لهذا الغرض^(١١).

-
- (١) انظر: مقدمة مناهج الأدلة ١٢-١٣، ونشأة الفكر ١/ ٥٣٠، ٥٣٨، ومذهب الذرة عند المسلمين ص ٩١ وما بعدها. (٢) انظر: نشأة الفكر ١/ ٥٣٨، وتجديد الفكر الدينى لإقبال ١٥٢، ١٥٣. (٣) انظر: مذهب الذرة ص ١١٦-١٢١. (٤) نشأة الفكر ١/ ٥٣٨. (٥) انظر فخر الدين وآرؤه ص ٣٤٥، ومعالم الفلسفة الإسلامية ط بيروت سنة ٦٧-٧٤. (٦) غاية المرام ٩٦ ب. (٧) غاية المرام ١١٠٢-٢٤٣ وقارن الأفكار ٢/ ٩٤، ٩٥ ب. (٨) انظر: غاية المرام ٩٦ ب. (٩) انظر: شرح الأصول الخمسة ٩٤-٩٦، وترجيح أساليب القرآن ص ٧٩، وموافقة صحيح المنقول ٢/ ٢٦٠. (١٠) انظر: الشامل ١/ ١٣٤-١٣٦، ونهاية الأقدام ص ١١. (١١) انظر: نهاية الأقدام ص ١١.

١- نقده لدليل الجوهر والعرض :

والآن ما موقف الآمدى من هذا الدليل ؟

هذه إحدى المسائل التى يتضح فيها تطور فكر الآمدى بصورة واضحة ، وهى من أقوى الشواهد على تأخر « غاية المرام » فى التأليف عن كتاب « الأبيكار » ، فإننا نجد الآمدى فى هذا الكتاب الأخير يستعرض حجج الأشاعرة على حدوث العالم ويضعفها جميعا :

(أ) فدليل الإمكان يعرضه فى صور ثلاث^(١) ، وينقده من وجوه عدة ، أهمها عدم شموله لسائر الموجودات ، وخاصة مالم نشاهده كالنفوس والعقول والأجسام العلوية الفلكية التى لا نستطيع أن نحكم بتركيبها أو تبدل صفاتها أو إمكانها ، كما نحكم على ما نعاينه ، ولكنه لم يشر إلى كل ما ذكره من نقد فى « غاية المرام » كما سيأتى .

(ب) ودليل ينسبه لبعض المتأخرين : لو كان العالم قديما لكان قدمه إما عين كونه جسما ، أو زائدا عليه ، والقسمان باطلان ، فثبت حدوثه - يرى أنه ضعيف جدا ، لأن هذا الكلام يمكن أن يقال فى جانب الحدوث أيضا^(٢) .

(ج) وأما حجة الحركة والسكون التى سبقت الإشارة إليها ، وهى جزء من دليل الجوهر والعرض ، فبرد عليها ما ذكره الآمدى من نقد لهذا الدليل فى « غاية المرام »^(٣) . وإن كان فى الأبيكار يتمسك به ويقول : « المسلك السابع المسلك المشهور للأصحاب ، وعليه الاعتماد ، وهو أن نقول العالم مؤلف من أجزاء حادثة .. الخ »^(٤) . وهو يشير إلى الاعتراضات الواردة عليه ، وأهمها الاعتراض على انحصار العالم فى الجواهر والأعراض ، ويشير إلى سبب هذا الانحصار^(٥) ، ثم يورد شبه القائلين بالقدم ويجيب عنها^(٦) جميعا ، مصرحا بأن دليل الجوهر والعرض هو معتمده فى إثبات حدوث العالم .

(١) انظر : الأبيكار ٢/ ٨٥ - ٨٩ ب ، ٩٠ ب - ٩١ ب

(٢) انظر : الأبيكار ٢/ ١٩٠ ب ، والموافقة لابن تيمية ٢/ ٢٤٤

(٣) انظر : غاية المرام ٩٩ - ١٠٤ ب ، والأبيكار ٢/ ٩١ ب - ٩٣ .

(٤) الأبيكار ٢/ ٩٤ ب - ٩٥ ب ، (٥) الأبيكار ١/ ٢٩٥ ب - ٣٠٢ .

(٦) الأبيكار ٢/ ٩٥ ب وما بعدها .

وقد قال ابن تيمية في « الموافقة » - بعد أن أشار إلى الطرق السابق ذكرها ونقد الآمدى لها: - « ولهذا لم يعتمد الآمدى فى مسألة حدوث العالم على شئ من هذه الطرق بل بين ضعفها، واحتج بما هو مثلها أو دونها فى الضعف، وهو أن الأجسام لا تنفك عن الأعراض، والأعراض لا تبقى زمانين فتكون حادثة، ومالا لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل مبنى على مقدمتين: على أن كل عرض فى زمان، فهو لا يبقى زمانين فتكون حادثة، وجمهور العقلاء يقولون: إن هذا مخالف للحس والضرورة، ولا يتفقون على امتناع حوادث لا أول لها، وقد عرف الكلام فى ذلك^(١).

وهذا مع نصوص الأبيكار السابقة يؤكد اعتماد الآمدى على هذا الدليل قبل تأليفه غاية المرام، كما يدل أيضا على أن ابن تيمية لم يستحضر عند قوله هذا محتويات الكتاب الأخير، وإن كان قد أشار إليه فى نفس الكتاب^(٢) - كما سلفت الإشارة - وإلا لاهتم بذكر عدول الآمدى عن هذا الاستدلال.

أما فى « غاية المرام » فإنه يوجه إلى هذا الاستدلال انتقاداته على النحو التالى :

إن تقسيم الأجسام إلى جواهر وأعراض، والحكم بتجدد الأعراض أو الصفات، وحدوثها بعد عدمها، وعدمها بعد حدوثها، قد يكون أمراً ممكناً فى الموجودات التى تقع فى نطاق تجاربنا الحسية ومشاهدتنا، ولكن تعميم ذلك على سائر الموجودات الكونية دونه عقبات يصعب اجتيازها، فمن ذلك :

(أ) وجود الجواهر المجردة عن المادة وعلائقها كالعقول، أو عن المادة دون علائقها كالنفوس - كما يدعيه بعض الفلاسفة - لا يمكن نفيه بمجرد الدعوى، وإقامة الدليل على هذا النفى « مما يطول ويصعب تحقيقه جدا على أرباب العقول »^(٣).

.. (ب) الجواهر والأجسام العلوية الفلكية لا يمكن التثبت من قبولها للاجتماع والافتراق، وإن ما قد يقع فيها من اجتماع وافتراق هو لعل خارجة وليس لذواتها، وليس حصول ذلك فى الأجسام الأرضية بموجب مثله فى تلك الأجسام العلوية، إذ قد تكون هناك فوارق لا علم لنا بها، وليس فى يد المتكلمين برهان على عدم هذه الفوارق، والطريق

(١) انظر: الموافقة ٢/ ٢٣١. (٢) انظر: ما سبق فى الباب الأول ١٠٥-١٠٨.

(٣) انظر: غاية المرام ١٩٧، والأبيكار ٨٥/ ٢ ب - ٨٧ ب، والمآخذ ٥٨ هـ.

إلى إثبات ذلك صعب عسير (١) .

(ج) عجزهم عن إثبات حدوث السكون ، فإنه لو سلم حدوث الحركة بناء على حدوث ما هو مشاهد منها وعلى بطلان تسلسل الحادثات ، فليس يلزم من ذلك حدوث السكون السابق عليها ، ومجرد انقضائه وبطلانه بالحركة اللاحقة له لا يدل على كونه حادثا ، فالنتاهى من طرف لا يوجب التناهى من الطرف الآخر . ثم إن هذا السكون إذا كان وجوديا فلا مانع من القول بدوامه استنادا على الإرادة القديمة التى اقتضت دوامه ، وحين اقتضت هذه الإرادة انقطاعه بإيجاد الحركة البديلة له انقطع ، وذلك على نحو ما تقولونه فى سائر الموجودات . ويجب أن يلاحظ أن هذا الاحتمال يقوم على فكرة الآمدى فى أن متعلق الإرادة ليس بالضرورة حادثا بعد العدم . أما لو قلنا بأن السكون أمر عدى ومفهوم سلبى أى أنه ليس إلا عدم الحركة فلا يلزم من إبطاله بالحركة أن يكون هو حادثا إذ الحدوث لا يتحقق إلا مع الوجود ، فلو قلنا بحدوثه فمعنى ذلك أن الحركة الموجودة الآن مسبقة بعدمها الذى هو السكون ، وأن هذا العدم أو السكون مسبوق بوجود ؛ إذ هو حادث ، ويتسلسل الأمر إلى غير نهاية ، ويفضى دليلكم إلى القدم وقد أقمتموه لاثبات الحدوث . أما إن لجأتم للتخلص من هذا المأزق إلى القول بأن هذا السكون لا أول له ، ولا يلزم من ذلك القدم لأنه غير وجودى ، فهو مقبول ومسلم ، ولكن يلزم عليه فساد أصلكم «إن ما ينقضى ويبطل يستحيل قدمه» ، وهو الذى رتبتم عليه قولكم إن حدوث الحركة يستلزم حدوث السكون السابق عليها ، وفى هذا إفساد الدليل كله لأنه يعتمد على حدوث جميع الأعراض (٢) .

إن هذا النقد الخطير المتعدد الجوانب جديد كل الجدة فى الوسط الأشعرى ، بعد ما بينته من اعتماد القوم على هذا الدليل وحده فى صوره المختلفة ، أو مع بعض أدلة أخرى مساعدة . وقد يكون الآمدى مسبوقا فى إعراضه عن هذا الدليل كطريق لإثبات وجود الله ، فإن الشيخ الأشعرى يستند فى هذا إلى طريقة حدوث الصفات وتغيرها ، ولعل هذا هو ما يريده ابن تيمية من عدول الأشعرى عن هذا الدليل وكتابته «لاهل الشجر» بذلك (٣) . إلا أن الرجل قد استدل به على حدوث العالم كما نقلته من نص كلامه ،

(١) انظر : غاية المرام ١٩٩ ، ب ، وانظر : الأبيكار ٩١/٢ ب ٩٣-١٩٣ .

(٢) انظر : غاية المرام ١١٠٢ ، ب ، والمآخذ ١٧٩ - ٨١ ب ، والموافقة لابن تيمية ٢/ ١٧٢ - ٢١٤ .

(٣) انظر : الموافقة لابن تيمية ٢٠/ ٢١ ، ومعارج الوصول ٧ ، ٨ ، وفتاوى ابن تيمية ٥/ ٢٥٤ .

وقد استدلل ابن تومرت على وجوده تعالى بأدلة القرآن الكريم من حيث الاختراع والعناية، ولكنه اعتمد في حدوث العالم على فكرة الجوهر والعرض أيضا^(١). أما رفع هذا الدليل تماما من المجال الميتافيزيقي، من إثبات وجود الله ومن إثبات حدوث العالم، والاقتصار في استخدامه على تفسير الموجودات الطبيعية المشاهدة كما سنبينه - فهذا مالا نجده إلا عند الآمدي فيما نعلم.

ولنا على النقد السابق جملة ملاحظات نلخصها فيما يلي :

أولا- إن تمسك الآمدي بوجود الجواهر الروحانية المجردة ضد دعوى انحصار الموجودات في الجواهر والأعراض قد سبقه إليه الشهرستاني والرازي، غير أنهما وإن انتقدا هذا الدليل من هذه الناحية لم يرفضاه تماما كما فعل الآمدي في غاية المرام. بل استندا إلى دليل الإمكان ودليل الحركة والسكون وكلاهما صورة له أو جزء منه. وقد أشار ابن تيمية إلى نقد الرازي والشهرستاني والآمدي لهذا الدليل من ناحية عدم شموله للمجردات^(٢).

فالرازي سبق إلى انتقاد دليل الجوهر والعرض للمجردات^(٣)، والشهرستاني شبه قول بعض المعتزلة بإرادة الله المخلوقة لا في محل بقول الفلاسفة بالجواهر العقلية الموجود لا في محل كالعقول والنفوس^(٤). كما نجد مثل هذا أيضا عند ابن الوزير اليماني إذ ذكر أقسام الموجودات : المتحيز وصفة المتحيز وقسما ثالثا " ليس بمتحيز ولا صفة لمتحيز ، هو الأرواح عند بعض أهل الكلام وإرادة الباري سبحانه وتعالى عند البهاشمة من المعتزلة^(٥) . وقد نسب القول بالمجردات أيضا إلى النصير الطوسي^(٦).

على أن السهروردي المقتول - المعاصر للآمدي - قد انتقد دليل الجوهر والعرض من ناحية عدم شموله لما قام البرهان على وجوده وهي العقول التي لا تتغير أبدا^(٧)، كما عرف القول بالجواهر المجردة عن ابن سبعين والغزالي وابن عربي وغيرهم من الصوفية الذين

(١) انظر : تاريخ فلسفة الإسلام ٢٦٥/١ - ٢٦٧. (٢) بغية المراتد ص ٢٥ ، والمواقفة ٢١٢/٢.

(٣) الرازي : الأبرهين ٦. (٤) الملل والنحل ٩٨/١، ٩٩. (٥) ترجيح أساليب القرآن ص ٨١.

(٦) انظر : معالم الفلسفة الإسلامية ص ٨٣، وقارن شرح التجريد للحلي مع حاشية توضيح المراد ص ٢٧٩ وما

بعدها. (٧) نقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ٨٥.

حرصوا على إثبات روحانية النفس^(١)، غير أن الآمدى وإن لم يقطع بوجود المجرّدات يرى صعوبة الاستدلال على نفيها^(٢).

ثانياً - أما النقد الثانى، وهو المتعلق بعدم تطبيق فكرة الجوهر والعرض على ما لم نشاهده من الأجرام السماوية، فنجد لدى ابن رشد فى مناهج الأدلة^(٣)، وعلى كثرة ما وجه إلى دليل الجوهر والعرض من نقد فلم أجد هذا النقد لغيره فيما وقع لى، فلعل الآمدى متأثر به، أو يكون قد تأثر أيضاً بما قرره ابن سينا وغيره من استحالة الخرق والالتزام على السماء^(٤)، غير أنه مما يبعد هذا استدلال الآمدى فى الأبهكار على إبطال قول الفلاسفة: «إن الأفلاك غير قابلة للحركة المستقيمة والفساد، وأنها بسيطة كرية لاتقبل الخرق والشق»^(٥). أمّا تأثره بما ذكره ابن رشد متابعاً لارسطو من اختلاف مادة الجرم السماوى عن الأجرام الأرضية^(٦). أو بفكرته هو التى سبقه إليها الرازى فى عدم تماثل الأجسام^(٧) وسياقها بيانها فيما بعد. أو أنه لا يريد أن يجازف بالحكم على غيب لم نشاهده ولم نعرف عن حقيقة تكوينه شيئاً، والأرجح أن هذا النقد خاصة يرجع إلى تأثر الآمدى بابن رشد فى هذا الصدد.

ثالثاً - أما نقده لحجة الحركة والسكون فقد سبقه به الرازى صاحب هذه الحجة الذى يحكى عنه الآمدى فى المآخذ: «قال الإمام هذا ما يحضرنى فى تقرير هذه الحجة بعد الأفكار المتوالية فى مدة أربعين سنة»^(٨) وهى عبارة توحى بأن الرجل، بعد استعراضه^(٩) لجوانب الضعف والقوة فى حجته، يستشعر أنها غير حاسمة ولا تخلو من اضطراب.

لقد تعرضت فكرة الجوهر والعرض لألوان من النقد من كثير من المفكرين، فمن

(١) انظر: تاريخ فلسفة الإسلام د/ هويدى ١/ ٣٣٤-٣٣٦، ومعالم الفلسفة الإسلامية ص ٨٣، ٨٤، وبحث أستاذنا الدكتور قاسم عن (الخيال عند ابن عربى) ص ٥٤، ط - دار سجل العرب، ومنهج وتطبيقه للدكتور مذكور ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) الأبهكار ٢/ ٨٦، (٣) انظر: مناهج الأدلة ص ١٤٢، ١٤٣.

(٤) انظر: النجاة ١٣٩، ١٤٠، وعبون المسائل للفارابى ص ١١، ١٣، والكندى وفلسفته ٦٠، ٦١.

(٥) الأبهكار ١٣١ - ٣٤، (٦) نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ١١٥، ١١٦.

(٧) انظر: الأبهكار ٢/ ٢٥ والمآخذ ١٦٥، ب والموافقة - ٢/ ٢٢٤، (٨) المآخذ ل ١٨١.

(٩) انظر: المآخذ ل ٨٠، ب ١٨١.

الفلاسفة ابن سينا^(١)، والفارابي^(٢)، والحسن بن سوار البغدادي^(٣)، وابن رشد^(٤) وأبو البركات البغدادي^(٥). ومن المتكلمين النظام^(٦)، والشهرستاني والرازي كما سبق، ومن الظاهرية ابن حزم^(٧). ومن السلفيين ابن تيمية في كثير من كتبه^(٨)، وابن أبي العز الحنفي أحد المتأثرين به^(٩)، وابن الوزير اليماني^(١٠).

ولكن الآمدي - فيما نعلم - هو أول أشعري يتعرض لنقده تفصيلاً، ثم يرى عدم استخدامه في إثبات وجود الله أو في حدوث العالم كما فعل أسلافه، ولقد كان الرجل يحس بما في هذا الموقف من خطر الخروج على المألوف، ولكن يكفيه إخلاصه ونزاهته وحرصه على الحقيقة وحدها، فهو يقول بعد نقده لهذا الدليل وللدليل الإمكان: «وليس المقصود غير الإنصاف وتجنب طرق الاعتساف، وإلا لما اهتممنا بالكشف عن هذه العورات، ولا الإبانة عن هذه الغمرات، وهذا إنما يعرفه الفطن الثبت الواعي لا الجاهل البعيد المتعامي^(١١)».

وأرى أنه كان موفقاً في إبعاد هذا الدليل عن المجال العقائدي؛ لما أنه يقوم على فروض ليس من السهل البرهنة عليها، ولأنه يعتمد إلى التعميم دون حجة علمية، ولأنه يثير شكوكاً من الأفضل أن تجنب العقائد أخطارها.

ولست أشك في أصالة فكرة الجوهر والعرض ومميزاتها من الناحية الفلسفية، وأنها كما يلاحظ أستاذنا الدكتور النشار^(١٢) تؤكد فكرة الخلق المستمر، وتدعم شمول القدرة الإلهية. ولكني لا أرى بعد كل هذه الاعتراضات أنها حسمت مشكلة حدوث العالم،

(١) انظر: النجاة ص ١٢٨ - ١٣٠. (٢) عيون المسائل ص ١١

(٣) انظر: محاضرات في الفلسفة د/ هويدى ص ١٢، ١٣.

(٤) انظر: مناهج الأدلة ص ١٣٥ - ١٤٤ ومقدمته ص ١٢ - ١٥.

(٥) انظر: نقد المشائية ص ٦١ - ٦٦. (٦) انظر: نشأة الفكر ١/ ٥٦٨ - ٥٧٠، والفصل ٥/ ٩٢.

(٧) انظر: الفصل ٥/ ٩٢ - ١٠٨، ومحاضرات في الفلسفة د/ هويدى ص ١٤ - ١٩، ونشأة الفكر د/ النشار ٥٣٤/١.

(٨) راجع المواضع التي سلفت الإشارة إليها والموافقة ١/ ١٩٠ - ٢٣٠، ٢/ ٢١٩ وما بعدها، وابن تيمية السلفي ٧١ - ٧٤.

(٩) انظر: شرح الطحاوية ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(١٠) انظر: ترجيح أساليب القرآن ص ٧٦ - ٨٦. (١١) غاية المرام ١٠٢ ب، ١١٣.

(١٢) انظر: نشأة الفكر ١/ ٢٦٣ - ٢٦٥، ٥٣٣ - ٥٣٨.

كما يقول بعض الباحثين^(١). أما إثبات وجود الله فلا يتوقف على ذلك وله أدلة أخرى أقرب إلى العقول والقلوب ، وأما تأكيد القدرة فقد زعم ابن حزم أن القول بعدم تنهاى التجزئة تأكيداً أكثر للقدرة الإلهية، وإذن فالجمال الوحيد الذى يمكن أن تصلح له هذه الفكرة هو مجال الأجسام الطبيعية، المشاهدة وتفسير تغيراتها المختلفة كما رأى الآمدى، وهذا مقبول منه فى عصره ، أما فى الوقت الحاضر فلعلنا فى غنى عن مثل هذه الفكرة بالتقدم العلمى المعاصر.

٢- نقده للدليل الممكن والواجب :

(١) يعرض الآمدى لدليل الممكن والواجب الذى كان جزءاً من دليل الجوهر والعرض فأفرد الجوينى دليلاً على حياله، فابتنع فى «الابكار» صورته المختلفة عند الجوينى وغيره ، ويتفقده من نفس الوجوه التى أخذها على دليل الجوهر والعرض كما سلفت الإشارة ، وهو فى غاية المرام ينسبه إلى الجوينى^(٢) أيضاً، ولكنه يشير إلى أنه ليس إلا تطويراً لدليل الجوهر والعرض أو جزءاً منه يعرض فى صورة جديدة . وقد نسبته إلى الجوينى أيضاً الشهرستانى^(٣) وابن رشد^(٤)، والآمدى يعرضه معتمداً على الإرشاد والنظامية فيما يبدو^(٥)، وتبدو فيه أفكار فلسفية كالكرات الأربع أو الخمس التى يتكون منها العالم^(٦).

وهو ينص فى غاية المرام على أن هذا الدليل معارض بالوجوه التى سبق ذكرها بشأن الجوهر والعرض بالإضافة إلى أنه يتطلب بيان تنهاى الأبعاد وإثبات الخلاء^(٧)، حتى يمكن تصور التيامن والتماسر بالنسبة لمكان العالم . وقد أشار ابن رشد إلى ارتباط فكرة الخلاء بفكرة الجوهر والعرض ، وبين صعوبة إثباته^(٨) . كما قرر ابن سينا من قبل أن فرض إمكان تغير الوضع والمكان والحركة يقتضى خلاء بالضرورة^(٩)، وبين فى موضع

(١) انظر : نقد المشائية الإسلامية بعد ابن سينا ص ١٦ وما بعدها .

(٢) انظر : غاية المرام ١٩٧، وقران الإرشاد للجوينى ٢٨-٢٩ .

(٣) نهاية الأقدام ص ٢ . (٤) مناهج الأدلة ص ١٤٤ .

(٥) انظر : غاية المرام ١٩٧، وقران الإرشاد ص ٢٨ ، ٢٩ ، والنظامية ص ١٣ ، والجوينى إمام الحرمين ص ١٨٦-١٨٨ .

(٦) انظر : الكندى وفلسفته ص ٦٠ ، ٦١ .

(٧) انظر : غاية المرام النسخة المطبوعة ص ٢٥٠ (٨) انظر : مناهج الأدلة ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٩) انظر : طبيعيات الشفاء - الفن الثانى ص ٢١ بتحقيق استاذنا د/ قاسم .

آخر فساد القول به^(١) . ولقد كانت المسألة موضع خلاف بين متقدمي المتكلمين كما يدل على ذلك قول الأشعري في المقالات : « واختلفوا فيمن مد يده وراء العالم على مقاليتين : فقال قائلون يمتد مع يده فهذا يكون مكانا ليده ؛ لأن المتحرك لا يتحرك إلا في شيء ، وقال قائلون تمتد يده وتتحرك لا في شيء^(٢) . » والآمدى لا يدلي برأى في مسألة الخلاء ، ولكنه يشير إلى صعوبة إثباته ، فكيف يبنى الدليل على أساس غير مستقر تماما؟ وكلامه هنا يوحي بتأثره بآبن رشد أيضا .

(ب) كما أنه ينتقد هذا الدليل بأنه يبنى على فكرة الجواز وتساوى الممكنات ، وهي فكرة اعتزالية^(٣) تسربت إلى الفلسفة ، وظهرت لدى الأشاعرة منذ الباقلاني^(٤) . ولقد كان لآبن رشد فضل كبير في نقد هذه الفكرة وبيان تعارضها مع مبدأ الحكمة الإلهية ، ومع القوانين العلمية^(٥) . كما انتقدها ابن عربي في الفتوحات^(٦) ، وابن تيمية فيما بعد في عدة كتب له^(٧) . والآمدى يرى أن إثبات الفكرة « متعذر جدا »^(٨) ، وهو يؤكد هذا المعنى مرة ثانية في رده^(٩) على عرض الشهرستاني لدليل الإمكان ، عرضاً لم ينتجه من الوقوع في نفس المحاذير التي ترتبت على دليل الجوهر والعرض واعترف بها نفسه كما سبق - ولذا يسخر منه الآمدى فيقول : « ولقد فرمما لا طاقة له به إلى ما لا قبل له به^(١٠) » .

ج - هذا وقد عرض الآمدى لفكرة أخرى - لها صلة بفكرة الإمكان^(١١) - حاول بها الشهرستاني إثبات الحدوث ، وذلك بأن زاد في أقسام التقدم والتأخر قسماً سادساً على

-
- (١) الفن الثالث ص ٧٠ من طبيعيات الشفاء بتحقيق استاذنا د/ قاسم .
 (٢) المقالات ١٠٧/٢ ، وانظر : في مسألة الخلاء وخلافهم حولها وأهميتها معالم الفلسفة الإسلامية ص ٧٣ ، ٧٤ ، وتجديد الفكر الديني لإقبال ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
 (٣) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٩٣ ، وانظر : منهاج السنة لابن تيمية ط بولاق ٢٣/٣ والمواقفة له ٢٠٤/١ .
 (٤) انظر : التمهيد ص ٤٥ .
 (٥) انظر : مناهج الأدلة ومقدمته ص ١٥ - ١٨ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ونظرية المعرفة عند ابن رشد ١٠٣ - ١٠٩ .
 (٦) الفتوحات المكية ٢/٢٨٩ .
 (٧) انظر : تجريد النصيحة ص ٣٢٠ ، ومنهاج السنة ط بولاق ٣/٢٣ ، ٥٨ ، والمواقفة النسخة المصورة ص ٣٧ .
 (٨) غاية المرام ل ١٧٢ . (٩) انظر : السابق ٩٧ ب .
 (١٠) السابق ١٩٨ ، وانظر : الأبيكار ١/١٤٤ .
 (١١) انظر : السابق ١٠٠ ب ، ونهاية الأقدام ص ٨ ، ١٥ .

ما ذكره الفلاسفة من التقدم بالزمان والشرف والرتبة والطبع والعلية ، وهو التقدم بالذات والوجود ، وقرر أن تقدم الله على العالم هو تقدم بالوجود ، لما أن وجود المفيد يجب أن يكون متقدما على وجود المستفيد^(١) . وهو يرد عليه بأننا حتى لو سلمنا بزيادة القسم السادس - مع إمكان رده إلى الأقسام الخمسة - فلا يلزم التناقض من القول بوجود تقدم الباري - تعالى - على العالم بالعلية ومن كونه معه بالوجود كما تدعيه الفلاسفة ، إذ هما من مرتبتين مختلفتين ، وإنما يلزم التناقض أن لو قيل إنه سابق عليه بالوجود ومعه بالوجود^(٢) . ولا يفوتنا أن نذكر أن الآمدى كان في (أبكار الأفكار) قد قبل هذا التقسيم السداسي للتقدم والتأخر متأثرا بالشهرستاني فيما يبدو^(٣) ، ولكنه في غاية المرام لا يرى مسوغا لزيادة هذا القسم كما لا يرى له قيمة في إثبات حدوث العالم . مما يؤكد تطور آرائه فيما بين الكتابين المذكورين .

وإذا كان الآمدى يبطل كل الأدلة التقليدية على حدوث العالم فما عمدته في إثبات

حدوثه ؟

عرفنا أنه في الأفكار يعتمد على دليل الجوهر والعرض ، أما في غاية المرام فهو يعتمد على دليل التناهي - الذي اعتمد عليه في إثبات وجود الله تعالى - على أن نبدأ بما نلاحظه من الموجودات المتغيرة الكائنة الفاسدة في عالمنا هذا ، وكذا ما نشاهده من الحركة اليومية الحاضرة للأجرام السماوية ، ثم نستخدم الطريقة المذكورة - ويصفها الآمدى بالطريقة الرشيقية^(٤) - في إثبات تناهي هذه الحوادث المتعاقبة ، وأن لها بداية ، ويلزم من ذلك حدوث الأجرام العلوية نفسها بناء على تناهي ما قام بها من الحركات ، وهي لا تخلو من حركة أصلا باعتراف الخصوم القائلين بقدم هذه الأجرام . وهذا بدوره يستلزم حدوث العقول والنفوس المشرفة على تلك الأجرام والأفلاك وكذا حدوث المعلول الأول الصادر عن واجب الوجود ؛ لكون ما وجد عن هذا العقل وما وجد عن هذه العقول والنفوس أيضا وجد بالذات والإيجاب ، فهو متأخر عنها بالذات ولكنه معها بالزمان باعترافهم^(٥) . وإذا ثبت حدوث العالم بكل أجزائه العلوية والسفلية ؛ فلا بد أن يكون

(١) انظر : السابق ١١٠١ . (٢) انظر : غاية المرام ل ١١٠٢ .

(٣) الأبكار ل ٢ / ٨٢ . (٤) انظر : غاية المرام ١١٠٣ .

(٥) انظر : غاية المرام ١١٠٣ .

صادرا عن خالقه بطريق الإرادة والاختيار ؛ إذ لو استند إلى ذات المرجح فقط لما تأخر عنه في الوجود لحظة واحدة ، أما إن قيل إن جميع أوقات الحدوث سواء بالنسبة إلى الإرادة فالآمدى يرد على هذا بأنه يشبه قول القائل « لم كانت الإرادة إرادة (١) » ، هكذا يتشبهت الآمدى بهذا الرد ، الذى هو عمدة أكثر المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم (٢) ، وإن كان بعضهم قد أحس بضغفه فالتمس إجابات أخرى (٣) . وهى فى نظرى من أضعف النقط فى مذهبها ؛ إذ تؤول إلى الترجيح بدون مرجح وهو مبدأ لا يقبله الآمدى (٤) .

ولكنه يعتمد على هذه الفكرة أيضا فى رده على شبهة القائلين بقدوم العالم ، بناء على أن كل ما يستند إليه العالم متحقق منذ الأزل فلم يتأخر وجوده ؟ وهو ما يعرف بدليل العلة التامة ؛ فيقول : « لا مانع من أن يكون حدوث العالم مستندا إلى إرادة قديمة اقتضت حدوثه فى الوقت الذى حدث فيه ، واقتضت استمرار عدمه إلى ذلك الوقت أيضا فعند ذلك لا يكون الحدوث والتجدد لتجدد شئ ولا لعدمه » (٥) . هذا فضلا عن أن الدليل - وهو دليل التناهى الذى اعتمد عليه الآمدى فى بيان وجود الله وحدوث العالم - قد دل على استحالة وجود العالم أزلا ، ووجود الشئ يتوقف على جوازه أولا ، ولكن استحالة ما لا يتناهى لا تتعارض مع جواز المتناهى ، وإرادة الله إنما تتعلق بالجائزات لا بالمستحيلات (٦) .

* * *

(١) انظر : السابق .

(٢) انظر : الاقتصاد ٥١ ، ٦٣ ، ٦٤ وشرح الأصول الخمسة ١١٦ ، والمتأخذ ١٧٢ ، ونهاية الأقدام ٤٠ - ٤٢ ، وحوار بين الفلاسفة والمتكلمين ص ١٢ .

(٣) انظر : الأربعين ٤٢ ، ٤٣ . (٤) انظر : الأبطال ١ / ١٤٧ ، ٢ / ١٤٦ ، المتأخذ ١٦٥ ب .

(٥) غاية المرام ل ١١٠٥ .

(٦) انظر : غاية المرام ١٠٥ ب ، حيث يرد على فكرة (الجود) التى قال بها ابن سينا والفارابى وبنوا عليها قدم العالم .

المبحث الثاني

طبيعة الأجسام وتغيراتها :

ومع أن الآمدى لا يترضى فكرة الجوهر والعرض أساسا للبرهنة على جود الله ولا على حدوث العالم، ويرى أنها قد تصلح - بل استخدمت عند بعضهم - دليلا على قدم العالم^(١)، فإنه انتهى إلى قبولها فيما يتعلق بالأجسام الطبيعية فى عالمنا هذا الأرضى ، لا فيما يخص الموجودات المغيبة عنا كالأجرام السماوية التى لا نعرف طبيعة تكوينها الحقيقى .

ونصوبه كثيرة فى هذا الصدد ، فمن ذلك :

أ- أنه يقول فى (غاية المرام) - وهو الكتاب الذى انتقد فيه فكرة الجوهر والعرض - بعد عرضه لهذا الدليل : « وهذه الطريقة وإن أمكن فيها بيان وجود الأعراض، وكونها زائدة على الجواهر، وإبطال القول بالكمون والانتقال ، فقد يصعب بيان امتناع عرو جوهر عنها^(٢) . » ومعنى هذا أنه يسلم بتكون الأجسام الأرضية من جواهر وأعراض، وينتقد تعميم الفكرة فى سائر الموجودات الأخرى .

ب- ويقرر - فى نفس الكتاب ، بعد عرضه لطريقة الأكوان الأربعة - أنه ليس يلزم من جواز تبدل الاجتماع والافتراق على بعض الجواهر السفلية مثله فى الجواهر العلوية ، فإنه لا مانع من أن يكون ذلك لها باعتبار خصوصياتها^(٣) ، وهذا يعنى تسليمه بفكرة الجواهر والأعراض فيما يتعلق بالأجسام الأرضية .

ج- ومن ذلك تعريفه للجسم فى أكثر من موضع بأنه « كل ما ائتلف من جوهرين فصاعدا^(٤) » .

والقول بتركب الأجسام الطبيعية من مادة أصلية تقوم بها وأعراض تحل فيها، نجده عند بعض معارضى فكرة الجوهر والعرض الكلامية؛ كابن تيمية مثلا^(٥) .

(١) انظر : غاية المرام ١٠٢ . (٢) السابق . (٣) السابق ٩٧ ب .

(٤) غاية المرام ٦٦ ب ، وانظر : مثل ذلك فى الأبهكار ١/٢١٠ ب ، ١٢١١ .

(٥) انظر : الموافقة ١/٢٦١ ، ٢٦٢ .

وربما كان هذا هو المجال الذى يمكن أن تؤدى فيه هذه الفكرة دوراً مناسباً فى تصور العالم باعتباره مخلوقاً لله تعالى بجملته وتفصيلاته ، مرتبطاً بقدرته خالقه - تعالى - وإرادته فى كل لحظة من لحظات وجوده . وهو الهدف الذى من أجله سادت هذه الفكرة فى الأوساط الإسلامية ، وإن كان إقحامها على مسألتى وجود الله وحدوث العالم كاد يحول دون ذلك أو يغطى عليه^(١) .

فالله يخلق الأجزاء أو الجواهر، ثم تفنى بفناء أعراضها المتجددة فيعيد خلقها ، فوجودها يستند فى كل الأحوال والأزمنة إلى التدخل الإلهى ، « وهذا هو الخلق الجديد أو الخلق المستمر »^(٢) كما يفهمه الأشاعرة ، وهو جوهر الفكرة فى هذا البناء المذهبى الخاص . غير أن الآمدى وإن أخذ بفكرة الجوهر والعرض هنا فإنه يدخل عليها بعض التعديلات :

(أ) فالأشاعرة جميعاً يقولون بتجانس الجواهر ، وأما هو فيميل إلى تباينها ، وهو بعد أن يشير إلى اتفاق الأشاعرة وأكثر المعتزلة على أن الجواهر متماثلة متجانسة ، لاشتراكها فى التحيز وقبول الأعراض ، والقيام بالنفس ، يتساءل : وما المانع من كون الجواهر مختلفة بذواتها وإن اشتركت فيما ذكرتموه من الصفات ؟ فإنه لا مانع من اشتراك المختلفات فى خواص تعمها^(٣) .

(ب) وهو يحكى إجماع المتكلمين على أنها لا شكل لها^(٤) ، لكنه يقول : إن فيما وقع عليه اتفاق المتكلمين ، من نفى الشكل عن الجوهر الفرد ، نظراً ؛ فإنه إذا كان الشكل هو ما يحيط به حد واحد أو حدود على ما قيل - والحد هو النهاية - فلا يخفى أن الجوهر الفرد له نهاية وحد محيط به . . إلا أن يكون إطلاق الشكل عندهم على ما يحيط به حد أو حدود من المركبات ، فالجوهر الفرد على هذا لا يكون مشكلاً^(٥) . أى أنه يميل إلى أنها ذات شكل ولكنها ليست فى شكلها كالأجسام المركبة .

(١) انظر : نشأة الفكر د/ النشار ١/ ٥٣٨ وما بعدها ، ومحاضرات فى الفلسفة الإسلامية للدكتور هويدى ص ٤٣

- ٤٥ . (٢) نشأة الفكر ١/ ٥٣٨ ، ٥٣٩ . (٣) الأبيكار ٢/ ١٦ .

(٤) انظر : الأبيكار ٢/ ١١٦ ، ب ، وانظر : نشأة الفكر ١/ ٥٣١ ، ٥٣٢ . (٥) الأبيكار ٢/ ١٦ ب .

(ج) ثم يتحدث عن الأجسام المركبة من الجواهر، وتناهى أبعادها، ومالها من الصفات^(١)، ويعرض أدلة تماثل الأجسام واختلافها، وينقد الطرفين دون أن يدلى برأى^(٢)، ولكننا نعلم أن الجواهر إذا كانت غير متجانسة - كما يقول - والأجسام مركبة منها، فالأجسام إذن غير متجانسة. وقد أشرت من قبل إلى أنه صرح فى «الآخذ» بعدم تماثل الأجسام.

وقد اهتم ابن تيمية بفكرة عدم تماثل الأجسام، وتحمس لها، حتى ليقول: «ومن تصور الأمور وعرف ما يقول علم أنه ليس بين هذا الجسم المعين وهذا الجسم المعين قدر مشترك موجود فى الخارج أصلاً، بل كل منهما متميز عن الآخر بنفسه المتناولة لذاته وصفاته، ولكن يشتركان فى المقدارية، وغيرها من الأحكام اللازمة للأجسام»^(٣).

ولكن ابن تيمية مسبوق فى هذا بالآمدى والرازى وآخرين من المتكلمين، وإذن فليس من الدقة أن ينسب الأستاذ الهراس^(٤) إلى المتكلمين -عدا النظام- القول بأن الأجسام بأسرها متماثلة؛ فلا يتميز عندهم جسم عن جسم إلا بما يخلقه الله فيه من أعراض. بل إن ابن تيمية نفسه يحكى غير ذلك عنهم، ويذكر اعتراض الآمدى والرازى على أدلة تماثل الأجسام^(٥).

وكما يفسر الآمدى بناء الأجسام على أساس فكرة الجواهر والأعراض، فإنه يستند إليها أيضاً فى تفسير التغيرات التى تطرأ عليها، فالله تعالى يخلق الجواهر لتبقى، أما الأعراض فمتجددة «لأننا نعلم بالاضطرار أن ما شاهدناه بالأمس من الجبال الراسية والسموات والأرض هو عين ما نشاهده اليوم، وكذلك نعلم بالاضطرار أن من فاتحنا فى كلام هو عين من ختام الكلام معه، وإن عين زوجة الإنسان بالأمس وأولاده وأمواله ومعارفه هى الباقية اليوم وغداً، وأيضاً فإنه لو كانت الجواهر متجددة لما مات حتى .. وذلك مكابرة للعقل، وأن الدليل إنما دل على امتناع بقاء الأعراض»^(٦).

وفى موضع آخر يتحدث عن تجديد الأعراض فيقول: «مذهب أهل الحق من الأشاعرة

(١) انظر: السابق ل ١٦ ب وما بعدها. (٢) الأبيكار ٢/ ١٢٥ وانظر: شرح الأصول الخمسة ٩٠.

(٣) الموافقة ٢/ ٢٦٢. (٤) انظر ابن تيمية السلفى ص ١٨٠.

(٥) انظر: الموافقة ٢/ ٢٦٣. (٦) الأبيكار ٢/ ١٦، ب.

أن الأعراض بجملتها غير باقية ولكن الله تعالى قادر على خلق كل واحد من أحادها فى أى وقت شاء من غير تخصيص بوقت دون وقت»^(١) . ويستعرض أدلة الأصحاب وينقدها، ويؤيد الدليل القائل: لو أمكن بقاء العرض فى الزمن الثانى لما تصور عليه العدم فيه ، وكذلك فى الذى يليه، ويليه واللازم فممتنع بالإجماع وبشهادة الحس^(٢) . ويجيب من عارض ذلك ، وهو اعتراض يتردد كثيرا عند ابن تيمية^(٣) ؛ بأننا نشاهد استمرار السواد والبياض بقوله: « ذلك لا يدل على اتحاد المشاهد لجواز أن يكون أمثالا متعاقبة من غير تخلل فاصل كما نشاهده من الماء الدافق من أنبوب كأنه متصل لانقطاع له وهو من أمثال متجددة»^(٤) .

ويعقد الآمدى فصلا آخر فى « الأبكار » لأقوال الفلاسفة فى كون العناصر وفسادها واستحالتها ومناقضتهم فى ذلك ، فيبدأ بتعريف الكون عندهم بأنه (استبدال حال الشيء من العدم إلى الوجود دفعة واحدة)^(٥) والفساد عكسه ، « وأما الاستحالة فتبدل حالة مادة بأخرى يسيرا يسيرا لا دفعة واحدة كالتسخن بعد التبرد أو التبرد بعد السخونة»^(٦) .

ثم يشير إلى أن منهم من أنكر الكون والفساد والاستحالة ، وفسر كل ذلك بكمون ظاهر أو ظهور كامن^(٧) ، وقد سبق للآمدى أن أبطل فكرة الكمون ورأى أنها تؤدي إلى اجتماع النقائص كما قال غيره من الأشاعرة^(٨) ، ثم يلاحظ الآمدى أن تفسير تغيرات المواد أو الاجسام بما يسمونه الكون والفساد والاستحالة يبنى على رأيهم فى تركيب الاجسام من المادة والصورة^(٩) ، وهو ما سبق أن عارضه ولم يوافق عليه^(١٠) ، ومن ثم لا يقبل ما بنى عليه « وأما القول بالكون والفساد لصورها الجوهرية والاستحالة

(١) الأبكار ٤٤/٢ ب .

(٢) الموافقة ٢٦٠/٢ - ٢٦٣ ب .

(٣) الأبكار ٣٥/٢ ب .

(٤) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٥) اتجه بعض العلماء الى رد فكرة الكمون النظامية إلى الرقابة وغيرها ، وتمسك آخرون بأصلاتها عنده انظر : نشأة الفكر ٥٦٧/١ ، ٥٨٥ .

(٦) انظر : الأبكار ٦/٢ ب ، ١٤٨ ، وما بعدها ونشأة الفكر ٥٦٧/١ ، ٥٦٨ ، وانظر : ايضا فى الرد على الكمون

بحر الكلام ص ٥٥ وشرح الأصول الخمسة ١٠٤ - ١٠٨ ، وما سبق فى ص ٢١٣ .

(٧) انظر : الأبكار ١٣٦/٢ .

(٨) انظر : الأبكار ٢٠٨/١ ب . - ٢١٠ ب .

لكيفياتها العرضية وإن كان أشبه الأقوال عندهم وعليه اعتماد المحصلين منهم، وربما احتجوا فقالوا يدل عليه ما نشاهده في بعض البلاد الباردة من تكاثف الهواء وانعقاده بالبرد مطرا من غير تصاعد أبخرة . . وما نشاهده من تبدل الكيفيات الملموسة على العناصر كتبدل برد الماء بالحرارة . . وما ذكره من انعقاد الهواء مطرا - فلا يسلم أنه كون وفساد بل الرب تعالى يخلق المطر مع بقاء الهواء بحاله» (١) وإن سلم انعقاد الهواء مطرا فلا نسلم أنه كون وفساد، بل زوال عرض وحدوث عرض، والجواهر الهوائية والمائية بحالها. إنها محاولة لتفسير الطبيعة على نحو يخالف المفهوم الأرسطي، ويهدف إلى إسناد كل التغيرات فيها إلى قدرة الله تعالى وإرادته المباشرتين، وفكرة الجواهر والعرض تبدو وسيلة مناسبة لتحقيق هذا الهدف، ولكننا نلاحظ أنها لا تتسق مع ما يميل إليه الآمدي من عدم تماثل الجواهر والأجسام، وإن كانت أكثر انسجاما مع فكرة جمهور المتكلمين عن تجانس الجواهر والأجسام وأن اختلافها بالاعراض فقط.

* * *

المبحث الثالث

المكان والزمان :

من أهم الأعراض التي تقوم بالأجسام ما يعرف لدى المتكلمين بالاكوان الأربعة؛ وهى الاجتماع والافتراق والحركة والسكون^(١).. والكون هو « ما يوجب اختصاص الجوهر أو الجسم بحيزه أو مكانه »^(٢)، وقد أجمع العقلاء على وجود المكان خلافا لطائفة من قدماء الفلاسفة، فإنكارهم يقرب من جحد الضرورة^(٣)؛ « فإننا نرى الأشياء تتبادل المحال ونعلم أن الجسم الثانى قد حل فيما كان الأول حالا فيه، وهذا هو المعنى به. »^(٤) ثم يعرض لتعريف المكان فيقول : « وقد اختلف الناس فيه : فمن قائل هو ما يستقر الشيء عليه كمقعد الإنسان من الأرض .. فقال أفلاطون مكان الجسم هيولاه؛ فإن المكان ما كان قابلا لتعاقب الأجسام عليه. ومنهم من قال : مكان الجسم صورته. ومنهم من قال مكان الجسم هى الأبعاد التى بين غاياته. ومنهم من قال المكان هو السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى .. ومنهم من قال المكان هو الخلاء »^(٥).

ويناقش الآمدى هذه الآراء جميعا ليخلص إلى قوله : « فالأشبه بالمكان أنه السطح، على ما قال به الفلاسفة . و ما هو اللائق بأصول أصحابنا أن المكان إنما هو الجواهر المجتمعة المحيطة بالجواهر أو الجسم المحاط به، وإن كنت لم أجد فى ذلك عنهم نصاً لا فى هذا ولا فى غيره فيما يرجع إلى معنى المكان، ولعل غيرى قد اطلع عليه »^(٦). وقد ذكر الأشعرى هذا القول الأخير ضمن خمسة أقوال للإسلاميين فى تعريف المكان، ولكن سردها حاكياً دون أن يشير إلى رأيه الخاص، والآمدى يفطن ههنا إلى أن التطبيق المنطقي لفكرة الجواهر والأعراض يفضى إلى تجزؤ المكان وأنه مجموعة جواهر متجاورة، ولما كان التجاور والالتصام نفسه عرضاً كالافتراق؛ فإن التماسك البادى فى الأمكنة إنما هو بخلق الله تعالى^(٧).

(١) انظر : الأبيكار ٢/ ٤٨٨ وشرح الأصول الخمسة ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) الأبيكار ٢/ ٤٨ ب. (٣) نفس المصدر ص ٤٩ ب.

(٤) الأبيكار ٢/ ٤٩ ب، ١٥٠. (٥) الأبيكار ٢/ ٥٠ ب، ١٥١.

(٦) الأبيكار ٢/ ١٥٢. (٧) انظر المقالات ٢/ ١١٥، ١١٦.

ثم يعرض الآمدى بعد ذلك لامر يتصل بمسألة المكان وهو وجود الخلاء ، ولكنه يستعرض حجج المثبتين له والنفاة، ويورد عليها الإشكالات قائلا في النهاية : « فالمسألة عند الطرفين غير يقينية عندى، ومن ظهر له اليقين فعليه باعتقاده »^(١) . وقد سبق أن أشرنا إلى اعتراضه على دليل (الممكن والواجب) بأنه يقوم على افتراض خلاء وراء العالم وهي مسألة مشكوك فيها فى نظره، فنجد الآمدى يتوقف فى المسألة (فى الابدكار)، ثم يميل فى (غاية المرام) إلى قريب من موقف الفلاسفة .

أما الزمان : « فقد اختلف الناس فيه، فمنهم من قال إنه لا وجود له أصلا ، ومنهم من قال إنه موجود . ثم اختلف القائلون بالوجود؛ فمنهم من قال إنه لا وجود له فى غير الأذهان ، ومنهم من قال إنه موجود فى الاعيان »^(٢) . ثم يقول : « ومن هؤلاء من قال إنه جوهر لكنه متجدد ، وآخرون قالوا إنه جوهر باق وهو جرم الفلك . وأما من قالوا إنه عرض ، فقال بعضهم هو عبارة عن نسبة لموجود لم يزل ولا يزال إلى ما ليس بأزلى ويؤول ، وقال آخرون إنه مقارنة موجود لموجود ، وقال آخرون منهم بل هو مقدار الحركة الفلكية . »^(٣) .

ثم يناقش الآمدى هذه الآراء جميعا مفضلا رأى الأخير - وقد نسبته الأشعرى فى المقالات إلى الجبائى^(٤) - : « فإذا ليس هو إلا مقدار الحركة وهو ما تطابقه الحركة وتقع فيه .. وهو على التقضى والتجدد وبين كل جزءين منه آن وهو نهاية الزمان ومقطعه .. وليس بجوهر؛ لأنه لو كان جوهرًا لم يخل إما أن يكون من الجواهر المحسوسة أولا .. فإن كان الثانى خرج عن أن يكون فيه الجوهر المحسوس .. وإن كان محسوسا فلا بد وأن يكون فى زمان ، فإن كان نفسه، فهو محال ، وإن كان فى غيره لزم التسلسل . فقد ثبت أن الزمان عرض، ومن جملة الأعراض مقدار ، ومن المقادير متصل ، ومع اتصاله فعلى التقضى والتجدد ، فهو أحد أنواع الكم . وبطل كل ما قبل من المذاهب فيه »^(٥) .

(١) الابدكار ٥٣/٢ ب .
(٢) الابدكار ٦١/٢ ب .
(٣) انظر : الابدكار ٦١/٢ ب .
(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١١٦/٢ .
(٥) الابدكار ٦٢/٢ ب - ١٦٣ .

ونحن نلاحظ أن ما رجحه الآمدى هنا يلتقى مع ما نسبته إلى الأصحاب فى شأن المكان ؛ من حيث تأكيد الخلق الإلهى المتجدد لهذا العرض المتجدد ، لحظة بعد لحظة ؛ الذى يبدو سيالا كالماء الدافق من الصنبور ، كما يمثل الآمدى لتتابع الأعراض ، فهى ليست إلا أمثالا متجاورة يخلقها الله سبحانه شيئا بعد شئ ، فيحفظ عليها دوامها ودوام الكائنات التى تعرض لها ؛ «إن العادة فقط هى التى تظهر لنا الكون واحدا فى امتداده ، ولكنه فى الحقيقة فى تغير مستمر وغيان دائم ، والقدرة الإلهية فاعلة أبدا» (١) .

ومع تفضيل الآمدى لهذا رأى فإنه لا يطمئن إليه كل الاطمئنان ويقول : «واعلم أن هذا هو أشبه ما قيل فى الزمان ، ومع هذا ففيه نظر ؛ إذ نقائل أن يقول لا نسلم أن المفهوم من الزمان أمر وجودى» (٢) ، ويفيض الآمدى فى بيان هذا الاعتراض وما يترتب على كون الزمان وجوديا من مشكلات ، إلى أن يقول : «وهذه المحالات إنما لزمنا من القول بوجود الزمان فلا وجود ، وعلى هذا فلا بعد فى قول القائل : إن الزمان هو ما يقدره المقدر ويفرضه الفارض من مقارنة موجود لموجود .. وإن سلمنا أنه موجود لكن ما المانع أن يكون وجوده فى الأذهان لا فى الأعيان» (٣) .

وهكذا ينتهى الآمدى فى تحليله إلى أن الزمان مجرد فكرة إنسانية ينتزعها الذهن من جريان الحوادث الكونية ونسبة بعضها إلى بعض ، وإذن فالزمن لا ينشأ إلا مع حدوث العالم ووجود الإنسان الذى يفترض هذه الفروض ، ويلقى بتصوراته على الوجود . وهو رأى يتسق تماما مع فكرته التى أكدها مرارا عن خلق العالم ؛ من أنه يتم من غير مادة وفى غير زمان ، ومارد به على القائلين بالقدم ؛ من أن الزمان جزء من العالم فكيف يتقدم عليه ، وأن وجوده تعالى غير زمانى ، بل هو أزلنى خارج عن حدود الزمان والمكان سابق على وجودهما . إنها التفرقة بين "الازل" و "الزمان" التى يرى أستاذنا الدكتور محمود قاسم أنها الطريق السليم إلى حل معضلة القدم والحدوث ، والتى سبق للكندى وابن رشد أن قالوا بها فى قوة ووضوح (٤) ، وقد نجدها عند بعض قدامى المتكلمين (٥) .

(١) نشأة الفكر ١/ ٥٣٩ . (٢) الأفكار ٢/ ١٦٣ . (٣) نفس المرجع والصفحة .

(٤) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٠١ ، ١٧٤ .

(٥) انظر : مقالات الإسلاميين للأشعرى ٢/ ١١٦ ، ١١٧ ، واللمعة للحصنى بتحقيق الكثرى ص ٢٨ ، والمآخذ .

المبحث الرابع

الحركة والسكون :

يبدأ الأمدى فى « الأبيكار » بتعريف الحركة عند الفلاسفة فيقول : « والذي عليه إجماع الفلاسفة أن الحركة معنى وجودى، وعبروا عنها بأنها استبدال حالة قارة فى المحل بأخرى يسيرا يسيرا لا دفعة واحدة »^(١)، ويذكر أنها عندهم تشمل الانتقال المكاني، والتغير فى الكيف كالاسوداد والاحمرار التدريجى، وفى الكم كالنمو والاضمحلال والذبول والتكثف والتخلخل. وأما السكون فعبارة عن عدم الحركة فيما من شأنه أن يكون قابلا لها^(٢).

ولكنه ينتقد هذا التعريف الفلسفى على أساس من نظرية الجواهر والعرض وما يترتب عليها من تفسير للمكان - كما سبق بيانه^(٣) - فيقول : « وما ذكره فى رسم الحركة فغير صحيح ؛ فإننا لو فرضنا مكانين لا يفصلهما ثالث ، وفرضنا جوهرًا تحرك من أحدهما إلى الآخر ، فإما أن يقال بأن تلك الحركة متجددة أو غير متجددة ، فإن قيل بالتجدد ، فكل جزء منها لا بد وأن يقطع جزءا ومكانا غير ما يقطعه الآخر، ويلزم من ذلك أن يكون بين المكانين المفروضين أمكنة أخرى ، وهو خلاف الفرض. وإن قيل بعدم التجدد فلم يصح ما ذكره فى حد الحركة من الاستبدال يسيرا يسيرا »^(٤).

غير أن تفسير الفلاسفة للحركة مرتبط بتصورهم للمادة وقبولها للتجزؤ - ولو فرضا - إلى ما لا نهاية له ، خلافا لما يراه المتكلمون من استحالة التجزؤ إلى ما لا نهاية له فعلا أو وهما . ولارتباط فكرة الحركة بالمادة وبنائها لنجد النظام حين قال ببطلان الجواهر الفرد وإمكان التجزؤ إلى ما لا نهاية ، ذهب إلى تفسير الحركة بما سماه « الطفرة » ، وهو أن الجسم قد يكون فى مكان ثم يطفر منه إلى غيره دون أن يمر بما بينهما^(٥) . وقد عارض الأمدى فكرة الطفرة ، ثم ذكر أن « الأصحاب » ، ومعهم أكثر العقلاء^(٦) ، على أن اسم

(١) الأبيكار ٥٣/٢ ب . (٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) راجع ما مر فى ص ٤١٧ .. (٤) الأبيكار ٥٣/٢ ب .

(٥) انظر : الفرق بين الفرق ١١٣ - ١٢٣ ونشأة الفكر ١/٥٦٨ - ٥٦٩ .

(٦) فى رسائل اخوان الصفا قسم ٢ الرسالة الأولى ص ٨ أن هذا هو تعريف الحركة عند جمهور الناس وهى قاصرة على حركة المنقلة .

الحركة والسكون لا يطلق على غير الحصول فى المكان والخروج عنه ، ثم قالوا بأن الخروج من المكان الأول والدخول فى الثانى هو الحركة، أما الكون الثانى فى الزمان الثانى سواء فى المكان الأول أو فى المكان الثانى بعد الانتقال إليه فسكون . واختلفوا فى بعض التفصيلات كحالة الجوهر أول خلقه ؛ أهو متحرك أم ساكن ؟ وكذا حول كونه الأول فى المكان الثانى ؛ هل هو حركة أو سكون ؟ إلى غير ذلك . والآمدى يعارض من يقول إن الكون الأول فى المكان الثانى سكون - مع أن هذا هو قول أئمة المذهب كالقاضى والإمام أبى المعالى - كما يذكر الأمدى - لأنه هو نفس الخروج من المكان الأول وهو حركة بالاتفاق فكيف يكون سكونا به (١) ؟ .

ونلاحظ على هذا التعريف أنه يربط الحركة بالمكان وبالزمان ، وأنه يقوم أصلا على فكرة الجواهر والأعراض، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أنه يعتبر السكون أمرا وجوديا وهو الحصول فى المكان زمنا ثانيا ، مع أنه يعتبره فى « غاية المرام » مجرد عدم الحركة ، ويعارض من فسروه بأنه معنى وجودى ، ويبطل على أساس ذلك حجة الحركة والسكون التى تساق لدعم الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث العالم كما مر بنا، فهل تطور رأى الرجل واقترب من تفسير الفلاسفة للحركة والسكون ؟ هذا ما لا تسعفنا فيه النصوص ، وإن كان كلامه فى « غاية المرام » يعتبر بادرة تطور فى النظر إلى هذه المسألة العويصة (٢) .

* * *

المبحث الخامس

العلية وفكرة العادة :

إذا كانت الأجسام مكونة من جواهر وأعراض تقوم بها ، فكيف تتعاقب هذه الأعراض المختلفة من حركة أو سكون أو اجتماع أو افتراق أو غير ذلك من الأعراض على الموجودات المختلفة ؟ هل يتم ذلك بمحض الصدفة أم يخضع لنظام مطرد وقانون محكم ؟ .

هنا يلجأ الأشاعرة - ومعهم الآمدى - إلى فكرة " العادة " وملخصها :

(أ) أن الله تعالى هو الفاعل والمؤثر بقدرته المباشرة في كل ما يحدث ويتجدد في الكون من أعراض وغيرها ، ولا تأثير للأجسام بعضها في بعض سواء بتماثلها أو تباينها من حيث عناصرها الأولى ؛ يقول الآمدى : « وإن سلمنا اختلاف طبائع العناصر وصورها ، ولكن لا نتصور فعل البعض في البعض وانفعاله عنه ، فإننا قد قلنا إنه لا فاعل ولا مؤثر غير الله » (١) .

(ب) ولكن جرت عادته تعالى أن يربط كل حادث من هذه الأمور بجملة علامات أو مناسبات أو ظروف تصاحبه ، فهو دائما مقارن لها ، ويمكن تسميتها أسبابا بهذا المعنى ، وهو أن الله تعالى لا يخلق المسبب إلا عند حصول السبب ، فهو حاصل بقدرته الله لا بنفس السبب ، وإن كانا متلازمين في الوقوع . والآمدى يذكر ضمن ردوده على القائلين بتأثير الأجرام السماوية : « . . ولو قدرت صحته ، وأن وقوع الآثار الحادثة ملازم لحركات الكواكب والأفلاك ، فغير لازم أن تكون هي عللها والأسباب الموجهة لها ، لما أنه لا مانع من أن يكون الخالق والبارئ هو الله تعالى وقد أجرى العادة بوجود الحوادث ووقوع التأثيرات عندها » (٢) .

(ج) وأن هذا الترابط أو الاتساق بين الأسباب الظاهرية ومسبباتها مطرد دائما فيما يتعلق بتجاربنا وعاداتنا بشأن الظواهر الكونية ، ولكنه ليس بلازم ولا ضروري في ذاته من وجهة النظر العقلية ؛ فإن للعقل أن يفترض - دون أن يقع في التناقض - أن الله تعالى الذي

أجرى العادة بحصول الأشياء على هذا النحو قد يغير هذا النظام المعتاد ويستبدله بغيره على سبيل الإعجاز المؤقت أو على سبيل الدوام إذا سبق في علمه ذلك . والآمدى يصرح أن مثل هذا التغير مستحيل بالنسبة إلى عاداتنا ، ومعنى هذا تأكيد مبدأ الاطراد والنظام ، ولكنه ممكن عقليا بالمعنى الذى أسلفنا . والغرض من ذلك تأكيد القدرة الإلهية ، وبيان إمكان المعجزات ، فهو يرد على من أرادوا الطعن فى دلالة المعجزة بناء على قول الأشاعرة بفكرة العادة هذه : « إن من أصلكم جواز انقلاب العوائد ، واطراد مالم يعهد ، وعند اطرادها فلا يخفى أنها تخرج عن أن تكون معجزة ، وإذا كان كذلك فما الذى يؤمننا من اطراد معجزته ، وعموم وقوعها بعد تحديه بنبوته »^(١) بقوله فيما بعد : « وفيما ذكره من تجويز انخراق العادات فى زمننا فهو إنما يستحيل بالنظر إلى العادات لا بالنظر إلى العقلية »^(٢) .

إن فكرة الإعجاز نفسها تؤكد خضوع هذا العالم لنظام مطرد وتلك هى فكرة « القوانين العلمية » بالمعنى الحديث ، وفى تحليل القاضى الباقلانى لمعنى العادة يصل هذا المفكر الأشعرى إلى حقائق هامة ، منها تأكيد لفكرة « الاطراد » ، وبيان أن هناك مستويات للنظم المعتادة ، أو بعبارة أخرى للقوانين فى هذا الكون ، وأنها جميعا قابلة للانخراق ، إذا ما شاء واضعها - وهو الله تعالى - ، ذلك أن العادة إنما هى تكرر علم العالم بوجود الشئ المعتاد على طريقة واحدة ؛ إما بتجدد صفته وتكررها ، أو ببقائه على حال واحدة . . فالشئ المعتاد هو الأمر المتكرر على وجه واحد ، والعادات على ضروب فمنها عادة يستوى فيها جميع الناس ، ومنها ما ينفرد به بعض الناس دون بعض . . ومنها ما يكون عادة لأهل عصر دون غيرهم ، ومنها ما يكون عادة للملائكة دون الإنس ، وعادة للجن دون الملائكة والإنس ، وربما كان عادة للإنس دون غيرهم ، فالصعود إلى السماء والنزول منها ليس خارقا لعادة الملائكة ومسترقى السمع من الجن ، وإن كان مثله خارقا لعادة الإنس . . وكذلك فليس انبساط الجن وانقباضه ناقضا لعادة الجن ، ولكن مثله ناقض لعادة الإنس ، فهذا يبين أنه لا يجب تساوى الخلق أجمعين فى العادات ولا فى انخراقها^(٣) .

(١) غاية المرام ١٢٣ = ٣٢٢ من النسخة المطبوعة . (٢) السابق ١٢٨ = ٣٣٥ من النسخة المطبوعة .

(٣) انظر : كتاب البيان للباقلانى (ط بيروت) من ص ٥١ - ٥٣ وانظر : له ايضا التمهيد ٥٧ - ٥٩ .

وهذا الفصل الواضح الذى لمجده عند الباقلانى بين الاطراد المسلم به لدى الأشاعرة وبين العلية الجوهرية التى ترى فى الأشياء قوى فاعلة مؤثرة بعضها فى البعض الآخر وهى غير مسلم بها، لمجده عند أشعرى متأخر كشراح المواقف الذى يقول : « ولا علاقة بين الحوادث المتعاقبة إلا باطراد العادة بخلق بعضها عقب بعض ، كالإحراق عقب مماسة النار ، والرى بعد شرب الماء ، فليس للمماسة والشرب مدخل فى وجود الإحراق ، بل الكل واقع بإرادته واختياره تعالى^(١) » ويقرر - فى نفس الوقت - فى موضع آخر أن « إمكان نقائص ما جزمنا به من الأمور المعتادة لا ينافى الجزم بوقوعها ، أى وقوع تلك الأمور العادية جزماً مطابقاً للواقع ثابتاً لا يزول بالتشكيك ، فقد ثبت أن الجزم فى العاديات صحيح ومقبول ، وليس فيها احتمال النقيض القادح فى الجزم ، وأما احتمال النقيض بمعنى إمكانه الذاتى فليس بقادح فيها^(٢) .

إن فكرة العادة الأشعرية فكرة دقيقة تتسق مع أصول المذهب القائمة على شمول القدرة وحرية الإرادة الإلهيتين وأن أخص وصف لله هو الخالقية أو القدرة على الإيجاد^(٣) . وهى ترتبط أيضاً بمسألة النبوة والمعجزات ، وإن لم يكن هذا هو الهدف الأوحد من ورائها . وهى فى نفس الوقت ، لا تعارض العلم الذى يقوم على أن الطبيعة تخضع لنظام مطرد يبنى على اتساق محكم^(٤) فالمنهج العلمى - كما يقول أستاذنا الدكتور قاسم - يعتمد على مبدأ الحتمية القائل بأن الطبيعة تخضع لنظام مطرد عام ، وقد كان العلماء ينظرون حتى القرن الماضى إلى هذا المبدأ على أنه مطلق ، لكن تغيرت نظرتهم إليه فى القرن الحالى ، فادخلوا فى حسابهم فكرة الاحتمال فأصبحت الحتمية نسبية لا مطلقة^(٥) ، وهذه نقطة أوفها أستاذنا بياناً فى عمل آخر له^(٥) ، ولكن الجديد فى البحث الذى ننقل عنه هنا أنه يحكى عن ابن عربى فكرة قريبة من فكرة العادة الأشعرية . . فالعلاقات السببية . . أمور معتادة قد وضعها الله فى الكون ، فاذا تنبأ الفلكى بالخشوف والكسوف فلا يقال إنه حصل علماً ؛ لأن الأحوال التى يبنى عليها إنما هى عن وضع إلهى

(١) المواقف بشرح الشريف ٢٤٢/١ . (٢) السابق ١٧٢/١ .

(٣) انظر : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين للألوسى ١٠٨-١١٠ .

(٤) فى بحث عن (الخيال عند ابن عربى) ص ٧٠ ، ٧١ .

(٥) انظر له : المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٥٨ - ٧٣ .

وترتيب عالم حكيم استمرت به العادة ، فى حين أن العالم المؤمن يرى « أن الأمور لابد من أن تقع دائما على هذا النحو إن أبقى الله الترتيب على حاله ، وسيره فى المنازل على قدره ولم يخرق العادة به »^(١) . وهكذا لا ينفرد الأشاعرة بهذه الفكرة ، وهى أن الارتباط السببى عادى ، لا ينبع من قوة جوهر الأشياء وطبيعتها ، بل يستند إلى إرادة العالم الحكيم الذى خلقها^(٢) . وإن كان ابن عربى حريصا على تأكيد أهمية الأسباب وتأثيرها بإذن الله تعالى وحفظه لها أسبابا مؤثرة ، وينتقد هؤلاء المتظاهرين بإهمال الأسباب وهم عبيد لها فى الحقيقة^(٣) .

ويرى أستاذنا الدكتور النشار أن تكون فكرة العادة على أساس الاقتران بين ما يعتقد فى الحقيقة سببا وما يعتقد مسببا قد تم خلال بحث طويل فى المدرسة الأشعرية متسقا مع روح القرآن والسنة وماخوذا منهما ، وكانت الغاية من وضع فكرة العادة معارضة فكرة العلية الأرسطاطاليسية وإقامة تصور للطبيعة مخالف لها^(٤) ، كما يشير إلى أن من أهدافها أيضا معارضة فكرة المعتزلة « إن الأسباب موجبة لمسبباتها » التى تجسمت فى مبدأ التولد الطبيعى وفى فكرتهم عن خلق أفعال العباد^(٥) ، هذا وقد تعرض الأمدى لفكرة « التولد » الاعتزالية وناقشها طويلا فى الأبهكار^(٦) ، وبعد أن استعرض أدلة الأصحاب على إبطالها ونقدها قال : « فالواجب أن يكتفى فى إبطال التولد على العموم بما أسلفناه من الدليل فى امتناع وجود موجد غير الله تعالى وأن كل موجود ممكن فوجوده ليس إلا بالله تعالى »^(٧) .

أما أبو المعين النسفى الماتريدى فإنه يؤكد نفس الفكرة فى قوله : « وعندنا أن الدواء سبب والشفاء من الله ، ورؤية الشفاء من الدواء أو الطبيب كفر - بل الشفاء من الله - لأنه اتخذ شريكا مع الله فى الشفاء . والكسب والرزق من الله تعالى ورؤية الرزق من

(١) الخيال عند ابن عربى ٧١، ٧٢ .

(٢) انظر : فى بيان هذه الفكرة والدفاع عنها وعدم تعارضها مع العلم كتاب (القول الفصل) للمرحوم الشيخ مصطفى صبرى ٣٠ وما بعدها وانظر : أيضا (المجددون فى الإسلام) للمرحوم الأستاذ أمين الخولى ص ٥١ ،

(٣) الخيال عند ابن عربى ٧٣ ، ٥٢ .

(٤) نشأة الفكر ١/ ٣٨٨ . (٥) السابق ٥٤٦ - ٥٤٩ . (٦) ١/ ١٢٧٢ - ١٢٧٥ .

(٧) الأبهكار ١/ ٢٧٥ ، وانظر : نقد ابن حزم لفكرة التولد لفكرة العادة الأشعرية أيضا فى الفصل ٥/ ٥٩٠ - ٦٠٢ .

الكسب كسفر ، ولبس الثياب سبب دفع الحر والبرد ، ودافع الحر والبرد هو الله تعالى^(١).

وربما كانت فكرة معمر عن المعاني اللامتناهية ، التي تصحب كل حادث في الكون وتعطى الفعل لما تحله من الأشياء ، عدولا عن الموقف الاعتزالي إلى ما يشبه موقف الأشاعرة^(٢).

كما أن الأشاعرة مع قولهم بالعادة - وربما بسبب قولهم بها - استطاعوا أن يسهموا في كشف المنهج الاستقرائي العلمى المعبر عن الروح العربى الإسلامى كما يرى أستاذنا الدكتور النشار^(٣).

ورغم هذا فقد تعرضت فكرة العادة الأشعرية للنقد فى القديم والحديث، فكان الحنابلة يرمونهم بأنهم القائلون بأن النار لا تحرق والماء لا يروى، مما اضطر العز بن عبد السلام للرد عليهم فى عقيدته التى رواها السبكي فى طبقاته^(٤)، وقال فيها : «والعجب أنهم يذمون الأشعرى بقوله إن الخبز لا يشبع والماء لا يروى والنار لا تحرق . وهذا كلام أنزل الله معناه فى كتابه ، فإن الشيع والرى والإحراق حوادث انفرد الله بخلقها .. وما رميت إذ رميت - وأنه هو أضحك وأبكى ... الخ^(٥)». وكان من أكبر المعارضين لهذه الفكرة ابن حزم^(٦) ، وكذا ابن رشد وابن تيمية ، وأستاذنا الدكتور النشار يعتبر معارضة هذا الأخير للفكرة الأشعرية «سقطه منه مبعثها التعصب^(٧)»، مع أن الرجل يعترف بالأسباب ويقرر مع ذلك أن الله خالق كل شيء ، فهو الذى جعلها أسبابا بقدرته وإرادته، كما يخلق المسببات بأسبابها؛ فيخلق السحاب بالريح والمطر بالسحاب والنبات بالمطر ، والأشياء تضاف إلى خالقها باعتبار وإلى أسبابها باعتبار ، فهى من الله مخلوقة له فى غيره، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه ، وهى من العبد صفة قائمة به .. فلا شركة بين العبد وبين الرب لاختلاف جهة الإضافة^(٨).

(١) بحر الكلام ص ٣٦٠ - ٣٧٢ .

(٢) نشأة الفكرة ١/ ٥٨٣ - ٥٨٥ .

(٣) مناهج البحث ٢١٧ - ٢١٨ .

(٤) انظر : الطبقات للسبكي ٨٥/٥ وما بعدها .

(٥) الطلقات ٩١/٥ .

(٦) الفصل ٤/ ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢١٩/٥ ، ٢٠٠ .

(٧) انظر : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، ونشأة الفكر ١/ ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٨) منهاج السنة ٢/ ٢٦ ، وانظر : ابن تيمية السلفى ١٨٠ - ١٨٢ .

وقد سبقه ابن رشد إلى هذا المعنى وبيان عدم التعارض بين ما أجمع عليه المسلمون من أنه لا فاعل إلا الله وبين وجود الأسباب المؤثرة في الطبيعة ، إذ هو مخترع الأسباب ، وكونها أسباباً مؤثرة هو بإذنه وحفظه^(١) ، ويرى « الأستاذ الهراس » أن ابن تيمية متأثر فعلاً بابن رشد في هذه المسألة ، وفي الحق أن ابن رشد وفئ هذه المسألة حقها ، وأعطى لفكرة النظام – أو بعبارة أخرى فكرة القوانين المستندة إلى الإرادة الإلهية – وضوحاً وقوة قد لا نجد لها عند غيره ، ويكفى أنه اعتمد عليها في إثبات وجود الله ووحدانيته ، وفي بيان حدوث العالم ، وفي كثير من المسائل الإنسانية كالقضاء والقدر والجور والعدل وغيرها^(٢) .

ويبدو لي أن فكرة الأشاعرة عن العادة – وإن لم تكن هي المعبر الوحيد عن روح الإسلام في هذا الصدد – مقبولة وناجحة إلى حد كبير؛ فهي ترضى جانب القدرة الإلهية وشمولها كما أنها لا تعارض الأساس العلمي القائم على اتساق الكون وإطراد الظواهر الكونية ، كما أنها في الوقت نفسه تربط الضمير المؤمن بالله عز وجل فلا يركن إلى سواه .. وقد لاحظ ابن تيمية من قبل هذا المعنى ولكنه رأى فيه ضرباً من (الفناء) ، قد يكون مهادم المذاهب الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود ، وذلك عن طريق الانتقال من أنه لا فاعل إلا الله إلى أنه لا موجود إلا الله^(٣) . وهي فكرة لها أخطارها على العقيدة الدينية نفسها^(٤) .

أما فكرتهم عن الحكمة أو الغائية في الكون فهي موضوع الفقرة التالية .

(١) انظر : مناهج الأدلة ومقدمته ١١٧ – ١١٩ ، ٢٣١ – ٢٣٣ .

(٢) انظر : في هذا كتاب أستاذنا الدكتور قاسم عن ابن رشد وفلسفته الدينية ، وكتاب مناهج الأدلة لابن رشد بتحقيقه مع مقدمته في نقد المدارس الكلامية .

(٣) انظر : رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ص ١٢ وما بعدها .

(٤) انظر : في هذا تاريخ فلسفة الإسلام للدكتور هويدى ١/١٣ ، ٣١٤ ، ٣٣٦ .

المبحث السادس

الحكمة والغاية :

تقوم هذه المشكلة أصلاً على تصور المتكلمين للإرادة الإلهية ، أهى مطلقة لا تخضع لمعايير الحسن والقبح والعدل والظلم ؟ أم هى مرتبطة بمراعاة الحكمة والعدل والمصلحة^(١) ؟ ونحن نعلم أن القرآن يصرح بوصفه تعالى بالحكمة : ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾^(٢) ، ﴿ ليس الله بأحكم الحاكمين ﴾^(٣) ، وهو يشير فى مواطن أخرى إلى أن ما قد يبدو خلواً من الحكمة أو المصلحة من أفعاله ، تعالى ، هو فى الحقيقة أكثر انطباقاً معها ، كما نجد فى قصة الخضر وموسى عليه السلام^(٤) .

ولكن المعتزلة وضعوا أصلهم فى العدل بمعنى موافقة أفعاله تعالى لما يقتضيه العقل من المصلحة والحكمة والحسن ، وعدم صدور القبيح أو الشر عنه تعالى ، وبنوا على ذلك قولهم بوجوب الصلاح والأصلح^(٥) عليه تعالى .

فجاء الأشاعرة ليقولوا بعدم تعليل أفعاله تعالى ، وبنفى الأغراض والحكم والمصالح عنها ، فالله تعالى يريد ما يشاء ، ويفعل ما يريد وليس فى الأشياء حسن أو قبح ، ولا يجب عليه تعالى شئ قط ، فلا صلاح ولا أصلح ؛ إذ هو متصرف فى ملكه فكل ما يفعله عدل على كل حال^(٦) .

والمسألة ترتبط - كما يبدو - بعدة أسس كلامية سنعرض لها فى إيجاز لبنين موقف الآمدى منها ، وهى مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، ومسألة إيجاب الصلاح والأصلح على الله ، ثم ما يترتب على ذلك أخيراً من نفى الحكمة والغرض عن أفعال الله - تعالى - أو إثباتهما .

(١) انظر هذه الفكرة فى مقدمة مناهج الأدلة لأستاذنا الدكتور قاسم ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) الآية الأولى من سورة هود . (٣) الآية الثامنة من سورة التين .

(٤) انظر : تفسير هذه الآيات عند ابن كثير ٩١/٣ وما بعدها ، وفى إفتار الحق لابن الوزير ٣٧٨ .

(٥) انظر : شرح الأصول الخمسة ٣٠١ وما بعدها ، نشأة الفكر ١/٤٧٩ - ٤٨١ .

(٦) انظر : للجنة للحلى ٤٤ ، ٤٥ وموقف البشر لمصطفى صبرى ١٤٠ ونشأة الفكر ١/٤٧٩ .

أولاً - الحسن والتقبيح :

هل فى الأشياء قبح أو حسن ذاتى ، وهل يسع العقل إدراكهما وحده ، وما دور الشرع فى ذلك ؟

لعل المعتزلة هم أول من أثار تلك المشكلة متأثرين فى هذا بموقفهم من العقل وأحكامه من جهة، وبحرصهم على تأكيد الأصل الأول لهم وهو التوحيد من جهة أخرى ، فالله منزّه عن الظلم وفعل القبائح حتى لا يشبه المخلوق^(١) . وإذن فلا محل للقول بأنهم متأثرون فى هذا بأفلاطون كما يقول الدكتور البير نصرى نادر ، فإن هذه المسألة قد بدأت على يد واصل نفسه وأنها « مشتقة من التوحيد - أعنى فكرة الله عند المعتزلة - إذ يعتبرونه تعالى كلى الكمال »^(٢) ، كما يقول الدكتور نادر نفسه .

والآمدى يرى بحق أن موقف المعتزلة من مسألة الحكمة ووجوب الصلاح والأصلح على الله ناشئ من قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين^(٣) ، وهو يعارضهم فيما ذهبوا إليه ، ولكنه يعرض رأيهم أولاً ثم يتصدى للرد عليه بعد ذلك ، فهم يرون أن الحسن والقبح أمر ذاتى فى الأشياء وأن العقل يدرك ذلك بالبداهة أو النظر ، وقد تخفى عليه أشياء فيكشف عنها الشرع ، لكنه سبيل لإدراكها فقط ، لا لإنشائها^(٤) .

ويذكر الآمدى أنه قد اتفق معهم فى رأى الفلاسفة الإسلاميين والكرامية والخوارج^(٥) ونقله هذا دقيق^(٦) . ولكننا نستطيع أن نضيف أيضاً (فى القول بأن من الحسن ما يكون ذاتياً وأنه قد يدرك عندئذ بالعقل) الماتريدية^(٧) والشيعة الإمامية^(٨) وابن رشد^(٩) وابن تيمية^(١٠) الذى نسب القول به إلى أكثر الأمة^(١١) ، وابن الوزير

(١) انظر : نشأة الفكرة ١ / ٤٨٠ ، ومقدمة مناهج الأدلة ص ٨٩ . (٢) فلسفة المعتزلة ٢ / ٩٣ ، ٩٤ .

(٣) انظر : غاية المرام ٢٢٤ - ٢٤٥ ، والأبكار ١ / ١٧٤ ب .

(٤) انظر : الأبكار ١ / ١٧٤ ، ب وص ٢٢٤ من غاية المرام .

(٥) انظر : ص ٢٣٣ من غاية المرام ، والأبكار ١ / ١٧٤ ب .

(٦) انظر : المراجع السابقة ، ونشأة الفكر ١ / ٣٨٨ ، إظهار الحق ١٩٣ - ١٤٧ ، ومنهاج السنة ١ / ١٢٤ .

(٧) انظر : بحر الكلام ١٥ - ١٧ ، ومقدمة مناهج الأدلة ٩٩ - ١٠١ .

(٨) انظر : عقائد الإمامية ١٨ - ٢٠ . (٩) انظر : مناهج الأدلة ومقدمته ١٠١ - ١٠٠ ، ٢٣٤ - ٢٣٩ .

(١٠) انظر : الاحتجاج بالقدرة ١٤ - ١٧ وابن تيمية السلفى ١٨٣ .

(١١) انظر : فتاوى ابن تيمية ٥ / ٢٤٧ .

اليمنى الذى نبه على تقارب الأشاعرة والمعتزلة فى هذا الصدد ونوه بدور الرازى فى ذلك ، ونقل عن الزركشى فى شرح جمع الجوامع قوله : « إن القبح واستحقاق الذم عليه ثابت بالعقل ، وأما العقاب فمتوقف على الشرع ، وهو الذى ذكره أسعد بن على الزنجاني من أصحابنا الشافعية ، وأبو الخطاب من الحنابلة ، وذكرته الحنفية وحكوه عن أبى حنيفة ، وهو المنصور لقوته من حيث الفطرة وآيات القرآن المجيد وسلامته من الوهن والتناقض »^(١) . أما ابن حزم فقد مال إلى قريب من موقف الأشاعرة^(٢) ، وأما الزيدية فانقسموا بين الاتجاهين^(٣) .

وهكذا نجد أن أكثر الطوائف تميل إلى جانب المعتزلة فى هذه المسألة ، غير أن الكثير منهم لا يوافقونهم على ما بنوه على ذلك من عدم إراداته تعالى للشر وخلق له ، أو من وجوب بعض الأفعال عليه تعالى صلاحا أو أصلح .

والآمدى يعرض بعد ذلك رأى الأشاعرة أو (أهل الحق) كما يراه : إن كلا من الحسن والقبح ليسا بذاتيتين للأشياء ، وإن الحسن ما أذن فيه الشرع ووعد بالثواب عليه ، والقبح بعكسه . ولكنه يضيف بعد ذلك أن تحسين العقل وتقبيحه خاضع لأمور عرضية ونسب إضافية ؛ « فالحسن إذا ليس إلا ما أذن فيه أو مدح على فعله شرعا ، أو ما تعلق به غرض عقلا ، وكذلك القبح فى مقابلته »^(٤) .

ويبدو أن الآمدى يحس أن هذا ضرب من التطور فى المذهب الأشعرى ، ولذا يحاول تأويل مذهب القدماء من أسلافه : « إن الحسن والقبح ليس إلا ما حسنه الشرع أو قبحه » ، بأنه ضرب من التوسع فى العبارة ؛ " إذ لا سبيل إلى جحد أن ما وافق الغرض من جهة المعقول ، وإن لم يرد به الشرع المنقول ، أنه يصح تسميته حسنا »^(٥) . والذى يقوله الآمدى صحيح بالنسبة إلى متأخرى الأشاعرة أى الجوينى ومن بعده^(٦) ، ولكننا لنجد هذا المعنى فى لمع الأشعرى ولا تمهيد الباقلانى ولا أصول البغدادى ، فهو اتجاه تطورى نناه

(١) انظر : إظهار الحق ٣٧٧ - ٣٧٩ . (٢) انظر : الفصل ٣/٧٤ ، ٧٥ ، ٩٨ ، ١٨٧ .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين ١/١٣٨ ، ١٣٩ . (٤) غاية المرام ٩١ . (٥) غاية المرام ٩١ ب .

(٦) انظر : الإرشاد للجوينى ٢٦١ ، والاقتصاد للغزالى ٩٦ ، ونهاية الأقدام للشهرستانى ٣٧١ - ٣٧٣ ، والمعالم للرازى ٨٣ - ٨٥ .

الرازى فيما انتهى إليه من القول بالتحسين والتقبيح العقليين ، ورده إلى ثلاثة أمور هي :
البلوغ أو القصور عما هو كمال فى نظر العقل ، وموافقة الغرض أو مخالفته ، وفعل ما
يستوجب الذم والعقاب أو المدح والثواب . وقرر أن العقل يستطيع أن يدرك وحده
الأمرين الأولين ، وإن الكمال والنقص هما ذاتيان باتفاق كحسن العلم وقبح الجهل .

بل لقد ذكر الأستاذ الزركان أن الرازى مال أخيرا إلى وجهة نظر المعتزلة المتأخرين ،
وهم الذين قالوا إن الحسن والقبح ليسا لذوات الأشياء ، ولكن لما تقع عليه من الوجوه
والأحوال ، ونسب ذلك إلى القاضي عبد الجبار^(١) ، وبالرجوع إلى « المغنى » نستخلص
ذاهبه إلى أن من الحسن والقبح ما يكون ذاتيا وما يكون عارضا ، وكلاهما يدرك بالعقل
وحده أحيانا ، وبالشعر أحيانا^(٢) ، وهو على أى حال تطور كبير واقترب من موقف
الاشاعرة ، واتفاق تام مع من ذكرنا من السلفية والصوفية والمحدثين ومن الفلاسفة ،
وتأكيد لما لا حظ له ابن الوزير من تقارب الطوائف حول هذه المسألة .

وقد يشفع لنا هذا فى ترك المناقشات التى يوردها الأمدى هنا فى مواجهة المعتزلة ومن
وافقهم ، ولكننا نشير إلى نماذج منها كمعالم لتفكيره فى هذا الصدد .

أ- يقرر الأمدى أن المرء لو خلى ودواعى نفسه ، ونجرد من مؤثرات مجتمعه وأعراف
قومه ومن ميوله ومنافعه الشخصية ، لما حكم بتحسين شئ مما يحسنه ، أو لاختلف
حكمه فى هذا ، ويسوق بعض الشواهد على ذلك كتحریم البراهمة ذبح الحيوان وجواز
ذلك عند المسلمين ، وقد نجد مثل هذه الفكرة لدى رجال علم النفس الاجتماعى^(٣) أو
بعض علماء الأخلاق المحدثين ، ولكنه يبدو - من ناحية أخرى - فرضا خياليا لا سبيل إلى
تحقيقه ، فضلا عن أن مفكرين آخرين يقولون إن أصول الفضائل الإنسانية مستقرة فى فطرة
البشر ، ولم يوجد قط من يقول بقبح الصدق والوفاء وحسن الكذب والخيانة ، وإن صح
ذلك بالنسبة إلى بعض التفصيلات والصور التطبيقية التى يمكن القول بأنها نسبية حقا^(٤)

(١) انظر : فخر الدين وآرؤه ٥٢٣ وما بعدها ، وقد حكى الأمدى هذا رأى فى المآخذ (١٥٣) .

(٢) انظر : المغنى ١٣٥/١١ وما بعدها ، ١٤٩/١٤ - ١٦١ ، ١٥٠ / ١٩ وما بعدها .

(٣) انظر : مقدمة فى علم النفس الاجتماعى ط ١٩٦٩ ترجمة أستاذنا د/ قاسم ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٤) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ٩٣ ، ٩٤ ، وجمال الدين الأفغانى حياته وفلسفته ١٣١ - ١٤٦ ، ٢١٥ .

ومنها ما يتمسك به الآمدى كمثل الوشاية بمظلوم وإسلامه لظالمه ونحو ذلك^(١) ، على أن غيره من المتكلمين قد ناقشوا هذه الأمثلة من قديم^(٢) ، هذا فضلا عن أن الآمدى يتناقض أحيانا فيما يورده من أمثلة ، فهو يناقش قبح الجهل ويقول : إننا لم ننف الجهل عنه - تعالى - لمجرد قبحه عقليا بل لقيام الدليل القاطع على اتصافه بالعلم المحيط ، ولكننا حتى لو تساهلنا في قبول كلامه هذا^(٣) ، نذكر أنه استدلل على العلم بالإرادة وأثبت هذه الأخيرة بقاعدة الكمال ؛ وهي أن كونه غير مرید نقص في ذاته بالنسبة لمن اتصف بالإرادة ، وهذا اعتراف بالتحسين العقلي على نحو ما قال به الرازى من قبل^(٤) .

ب- يحاول الآمدى التعمق في تفسير الأحكام الإنسانية وما قد يتعرض له من مؤثرات فيذكر حب المرء لذاته ، وإيثاره ما ينفعها على ما يضرها ، وميل الإنسان إلى تعميم الأحكام والغفلة عما ينقض ذلك من الوقائع لندرتة^(٥) ، وهي نظرة لا تخلو من عمق ودقة ، وقد تكون صحيحة بالنسبة إلى كثير من الأحكام الإنسانية ، إلا أنه مسبوق فيها بالإمام الغزالي وغيره^(٦) ، كما أنها على أية حال لا تهدم ما سبقت الإشارة إليه من الاتفاق على أمهات الفضائل ، أو على جمال الفضيلة ، وقبح الرذيلة بعامة ، والآمدى نفسه لا يجد بأسا من التسليم بمثل هذا الاتفاق ، ولكنه يتمسك بأنه لا يدل على أن سبب الاتفاق هو الحسن الذاتي للأمر المتفق عليها^(٧) . ونقول له هنا : وخصومك أيضا يسلمون بأن الحسن والقبح قد يكون راجعا إلى غير الذات من الوجوه والأحوال ، فلم يعد للخلاف بينكما مجال .

ج- والشئ المؤسف أن الآمدى يلجأ في جدله هذا إلى ذكر أمثلة من الظواهر الكونية التي هي في نظره لا عرض فيها ، ولا جدوى من ورائها في حياة الإنسان المادية أو الروحية ؛ بدليل تسببها في هلاك الكثير من الناس ، وإعراض أكثر الخلق عن الاعتبار بها ، وكفرهم بخالقها . وهذا كلام يبدو متهاوتا ، فالعلماء الذين يكابدون البحث يقررون أن الأرض

(١) انظر : ص ٢٣٧ من غاية المرام ، والأبكار ١ / ١١٧٧ .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ٣٠٢ - ٣٠٨ . (٣) انظر : ص ٢٣٩ من غاية المرام - ل ٩٣ .

(٤) انظر : ما سبق في ص ٤٣٢ .

(٥) انظر : ص ٢٣٧ من غاية المرام ، والأبكار ١ / ١١٧٨ - ١٨٠ ب .

(٦) انظر : الاقتصاد ٩٧ - ١١٠ ونهاية الأقدام ٢٧٢ ، ٢٧٣ والدراسات النفسية عند المسلمين ص ١٨٠ .

(٧) انظر : ص ٢٣٩ من غاية المرام .

بيعة صالحة مهياة حياة الإنسان وازدهارها ، وإن هناك عناية فى الكون لا يمكن أن تنسب إلى الصدفة أو الاتفاق^(١) ، وهو ما يقرره القرآن الكريم صراحة فى مثل قوله - سبحانه : ﴿إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين﴾^(٢) ، ﴿وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه﴾^(٣) ، ﴿هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه﴾^(٤) .

وقد بين ذلك ابن رشد واعتمد عليه بعض المتكلمين من قبل فى إثبات وجود الله ومنهم الشيخ الأشعرى نفسه ، فضلاً عن أن هذا الكلام يتعارض مع ما يقرره الآمدى من حسن كل ما يصدر عن الله تعالى : «واتفقوا (أى الأشاعرة) على أن فعل الله تعالى حسن بكل حال ، وأنه موصوف بذلك أبداً وسرمداً وافق الغرض أو خالف ، وأن ذلك مما لا يتغير ولا يتبدل بنسبة أو إضافة ... وأما ما كان من أفعال العقلاء فموصوفة بالحسن والقبح باعتبار موافقة الأغراض ومخالفتها أو بمعنى أن لهم فعلها»^(٥) . فكيف يجره الجدل إلى مثل ذلك ؟ إنه يريد أن يكشف عن عجز العقل عن اكتشاف الحكمة أو مناط الحسن فى مثل هذه الأمور ، لإفساد أصل المعتزلة العقلى الذى يراه خطراً على العقيدة ، ولكن المعتزلة أنفسهم - بالإضافة إلى تعديلهم لقاعدتهم هذه - كانوا أهدى سبيلاً ، إذ قرروا أن الله تعالى فاعل للحسن وعالم به ، ولا يخلو إما أن يفعله لاحتياجه إليه ، وذلك مستحيل ... أو يفعله لحسنه ، فإذا بطل أحد الوجهين بقى الآخر^(٦) . كما أجهدوا عقولهم فى بيان وجه حسن ابتداء الله تعالى لخلق الخلق وإنشاء الأيام ، وفى وجه الحكمة فى التكليف^(٧) » ونحو ذلك مما تقف أمامه عقول الأشاعرة - ولو لدواعى الجدل المذهبى - جامدة أو جاحدة .

حقاً إن العقل قد لا يكون هو الأداة المثلى لتبيين وجوه الجمال والحسن والإبداع فى هذا الوجود ، ولقد أخفق المعتزلة أحياناً بسبب قصور منهجهم فى بيان الحكمة فيما تصدوا له ؛ كقولهم فى حكمة التكليف إنها ترجع إلى التمتع بالثواب بلا منة من الخالق ،

(١) انظر : مناهج الأدلة ٢٥ ، ٢٦ والمنطق الحديث ومناهج البحث ص ٧٣ - ٧٧ .

(٢) الآية ٣ من سورة الجاثية . (٣) الآية ١٣ من سورة الجاثية .

(٤) الآية ١٥ من سورة الملك . (٥) الأبيكار ١ / ١٧٦ ب .

(٦) شرح الأصول الخمسة ص ٣٠٧ . (٧) انظر : المغنى ١١ / ١٠٠ وما بعدها .

وهو كلام سخيّف حقاً يلوذ الآمدى منه «بجناب الجبروت ، ويستعيذ بعظمة الملكوت»^(١) ، والمعتزلة أنفسهم قد أحسوا بضغفه واختلفوا حوله^(٢) ، ولكنها على كل حال محاولة مخلصة وإن كانت قاصرة .

وربما كانت البصيرة والاندماج الروحى والوجد الصوفى هى البديل الحق عن العقل فى هذا المقام ، وهو ما نجده لدى الصوفية ، وخاصة ابن عربى - معاصر الآمدى - الذى يقول أستاذنا الدكتور محمود قاسم فى أحد أبحاثه عنه : « يجب الاعتراف هنا أن السياق النفسى لمعرفة الله عن طريق هذا الوجد الصوفى المشبوب بالخيال ربما كان أكثر إنسانية ، أو أقل جفافاً من البرهنة العقلية على وجود الله ، كتلك البرهنة التى نجد لها لدى المتكلمين والفلاسفة . ليس لنا أن نتساءل إذا ما كان وصف الوحي لله بصفات شبيهة بصفات الإنسان من ضحك وفرح وتعجب وتبشش واستواء على العرش ونزول وبصر وعلم وكلام وهولة .. أقرب إلى إثارة الخيال منه إلى قبول العقل . ويستشهد أستاذنا بقول ابن عربى : « وهذا كله خارج عن الدلالة العقلية ، إلا أن نتأوله فيقبله العقل ، ثم يقارن موقفه بموقف الرومانيكيين فى أوروبا حيث سُموا البرهنة العقلية على وجود الله ، وعرفوا عن استخدام التفسير الآلى للكون عند نيوتن كدليل على وجوده تعالى ، إنهم لا يريدون إلها يستدل عليه بالعقل ، بل يريدون إلها يشعر به وجدانهم ، فالخيال عندهم هو النبع المتدفق للطاقة الروحية^(٣) » ، ويشير أستاذنا إلى سر النعمة العالية التى نجد لها لدى الشيخ الأكبر فى تمجيد العالم ومظاهر الجمال فيه ؛ إذ هو عنده مجلى الأسماء الإلهية والصورة الظاهرة للحقيقة الباطنة الأحدية ، ومن ثم كان الوجود كله خيراً لا شرف فيه ؛ إن الوجود خير محض ، وإن ما نراه نقصاً أو شراً ليس إلا عرضاً لا وجود له فى ذاته ، ويستشهد لذلك قائلاً : « إن استقامة القوس فى اعوجاجها »^(٤) .

ويبدو أن روح ابن عربى هذه قد امتدت فى تلاميذه ، ومنهم جلال الدين الرومى صاحب المثنوى الذى يقول عنه أحد علماء الهند المعاصرين : « كان العالم الإسلامى فى حاجة إلى شخصية تستطيع أن تنفخ بقلبها الولوع وعاطفتها القوية روحاً جديدة فى

(١) انظر غاية المرام ل ١٩٤ = ص ٢٤٠ . (٢) انظر : نهاية الاقدام ٤٠٥ .

(٣) انظر : الخيال عند ابن عربى ص ٤٩ ، ٥٠ . (٤) السابق ص ٢١ .

المجتمع الذى طغى عليه العقل على حساب العاطفة . . شخصية تستطيع أن تؤسس كلاما جديدا لا يصارع العقول ، ولا يكتفى بإفحام المجادلين ، بل يحل العقد النفسية والفكرية التى خلفها علم الكلام ، ويملا القلوب سكينة وإيمانا ، لقد وجد هذا الرجل المطلوب فى شخصية مولانا جلال الدين الرومى^(١) . « فهل كان العالم الإسلامى يمر حينئذ بمرحلة من الإعراض أو النفور من المناهج العقلية ، بعد أن مل طرائق المتكلمين وجدلهم وخلافاتهم الحقيقية والوهمية ، فالتفت إلى نغمة جديدة ورجال جدد من شعراء الحب الإلهى وعلى رأسهم جلال الدين الرومى ، وأصحاب الوحدة وشيخهم الأكبر ابن عربى ، والاتحاديين ونقيبهم ابن الفارض ، وصوفية السنة وعلى رأسهم الجيلانى والشاذلى وأبو العباس المرسى وأمثالهم ؟

لعل هذا العامل نفسه هو سر ظهور المدرسة الأخرى التى اقتسمت مع الصوفية وبقايا المدارس الكلامية ؛ وبخاصة الأشعرية والماتريدية ، النفوذ على العقل المسلم حتى اليوم^(٢) ، وهى مدرسة ابن تيمية الذى تحدث كثيرا عن الحب^(٣) ، وعنى تلاميذه بالتصوف ، وكانت جرعة الإثبات فى حديثه عن الله أكثر من جرعة النفى والتنزيه ، حتى لينكر أستاذنا الدكتور على النشار « ما ينبثق من روح اللذة الحسية من وصف ابن تيمية لربه »^(٤) . واقتراحتان هاتين النزعتين فى مدرسة ابن تيمية يذكرنا بقول ابن عربى « لولا طريق التشبيه ما أحب الله أحد »^(٥) ، ويدعوننا إلى مراجعة المنهج الكلامى المسرف فى التنزيه والتجريد الخالى من روح الحب ونفحة الخيال فى نظراته إلى الخالق والخلق أو العالم والله ، وهو الأمر الذى تنبغى معالجته بالعودة إلى القرآن الكريم الذى تستهدف آياته إقامة صلة حميمة ودود ، بين ضمير المؤمن والكون كله من ناحية ، والخالق سبحانه وتعالى من ناحية أخرى .

ثانيا - مسألة الصلاح والأصلح :

رغم اتفاق المعتزلة على الحكمة والغرض وتعليق أفعاله تعالى بالحكم والمصالح^(٦) ،

(١) رجال الفكر والدعوة فى الإسلام ٢٥٦ .

(٢) انظر : " تمهيد " للشيخ مصطفى عبد الرازق ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٣) انظر : نشأة الفكر للنشار ٣٨٨/١ - ٣٩١ . (٤) انظر نشأة الفكر للنشار ٣٩١/١ .

(٥) الخيال عند ابن عربى ص ٥٥ .

(٦) انظر : المفنى ٥٨/١١ - ١٣٣ ، وشرح الاصول الخمسة ٣٠١ - ٣١٣ .

فقد اختلفوا فقال البصريون منهم بوجوب الصلاح فقط ، وقال البغداديون بوجوب الاصلح ايضا على الله تعالى^(١) ، والآمدى يشير إلى هذه الحقيقة ويستغل هذا الخلاف ليضرب بعضهم ببعض ، فيورد حجج البصريين ضد إخوانهم من موجبي الاصلح^(٢) ، كما يذكر اختلافهم حول بدء الخلق وتهيئة أسباب التكليف هل هو واجب أم لا ، فالبصريون على عدم الوجوب ، والبغداديون يقولون بالوجوب وهو ما يتفق مع المصادر الاعتزالية نفسها^(٣) .

ويعرض الآمدى فى مقابلة ذلك وجهة نظر أصحابه : « إن البارئ تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها ، ولا حكمة يتوقف الخلق عليها ، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه ، ولا لمقصود أوجب الفعل عليه ، بل الخلق وإن لا خلق له جائزاً ، وهما بالنسبة إليه سيان »^(٤) .

وهذا موقف يتسق مع نفهم للتحسين والتقبيح ، ومع حرصهم على تأكيد حرية الإرادة وشمول القدرة الإلهيتين ، ومع نفهم للعلية والإيجاب . ولكنه يبدو لى ، من بعض جوانبه ، غير متفق تماماً مع تكرر معنى الغائية الذى لجده واضحا فى كثير من آيات القرآن ، ومع التصريح بالحكمة والغرضية فى كثير منها : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون - أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً - الذى جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء - وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً .. ﴾^(٥) إلى آخر هذه الآيات الناطقة بالحكمة وإن العالم أعد لحياة الإنسان وازدهاره وتمهيد طريقه إلى معرفة ربه وتحقيق سعادته العاجلة والآجلة .

وأقول « من بعض جوانبه » ؛ لأن للأشاعرة الحق فى أن ينتقدوا موقف المعتزلة فى الإيجاب على الله ، فهذا خطأ فاحش ، وتطبيق للمعايير الإنسانية على الله تعالى ، وقد رأينا أن كثيرا من المعتزلة أنفسهم يتخرجون فى تطبيق هذا المبدأ ولا يذهبون به إلى مده كما فعله البغداديون منهم ، وإذا كان الآمدى قد حرص على أن يحلل معانى « الواجب »

(١) انظر : المغنى ٣٣/١٤ - ١٨٠ ، والملل والنحل ٥٦/١ ، ٥٧ .

(٢) انظر غاية المرام ١٨٨ ، والابكار ١٩١/١ ب - ١٩٤ .

(٣) انظر : المغنى ١٤ / ١١٠ - ١٣٧ . (٤) غاية المرام ل ١٨٨ - ص ٢٢٤ .

(٥) الآيات على التتابع : ٥٦ الذاريات ، ١١٥ المؤمنون ، ٢٢ البقرة ، ٢٧ ص .

ليبين أن أيا منها لا ينطبق عليه تعالى (١) « فقد سبقه الإشاعة منذ شيخهم في الحملة على المعتزلة من هذه الناحية ، ورميهم بسوء الأدب مع الله تعالى (٢) . وهي حملة لا ينفردون بها بل لجدها على أشد ما تكون عند ابن حزم الظاهري (٣) والماتريدية (٤) والسلفيين (٥) . ولا شك أن المعتزلة يسرفون على أنفسهم في هذا مهما حاولوا تخفيفه وتبريره (٦) ، ولكن الشيء الذي لا يقنع أيضا محاولة الآمدى نفى الغرض والحكمة والصلاح عن الله تعالى وأفعاله - بناء على استحالة عود الغرض إلى ذاته لأن معنى ذلك تكمله به ، وهي فكرة لها أصل عند الفلاسفة الإسلاميين (٧) ، ولا إلى المخلوق نفسه فإن تجربة الحياة نفسها تحمل كل عاقل على أن يتمنى أن لو لم يوجد (٨) ، وهي روح تشاؤمية تحدثت عنها في ختام المسألة السابقة ، وإن كان الآمدى يستشهد لذلك ببعض أقوال للسلف قالوها في مواقف خاصة بحيث لا تمثل وحدها روح الإسلام (٩) ، وربما كان أصدق منه تعبيرا قوله سبحانه : ﴿ الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور ﴾ (١٠) وقوله يصف المؤمنين : ﴿ ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ﴾ (١١) .

والآمدى يستشعر خطر نفى الحكمة بعد أن وصف الله تعالى نفسه بالحكيم وبعد أن نطقت آيات القرآن بما يؤكد الحكمة الإلهية؛ فنجدته يقول : «إننا لا ننكر كون الباري تعالى حكيما ، وذلك يتحقق بما يتقنه من صنعته ويخلقه على وفق علمه به وإرادته» (١٢) ، لكنه لا يتمثل في الغرض والمقصود وأن تكون له غاية من فعله فهو غير قابل لذلك أصلا . والغريب أن يضرب لذلك مثلا الرياح في هبوبها والمياه في خريها فهي

(١) انظر : ص ٢٢٩ من غاية المرام .

(٢) انظر : للبحر للأشعري ١١٦-١٢٢ ، والإرشاد ٢٦٨-٢٧٢ ، والاقتصاد ٩٤، ٩٥ ، ونهاية الأقدام ص ٣٨٢-٣٩٠ . (٣) انظر : الفصل ٩٨/٣ ، ١٦٤-١٨٨ .

(٤) انظر : شرح النسفية ٢٩٢ ، ومقدمته مناهج الأدلة ٩٩-١٠١ .

(٥) انظر : الاحتجاج بالقدر ص ١٤-١٧ ، وشرح الطحاوية ٨٦ .

(٦) انظر : ص ٢١٣ من القسم الثاني ، والمغنى ١٣/٤٠٥-٤٣٠ ، وشرح الأصول الخمسة ص ٤٨٣ .

(٧) انظر : الإشارات والتنبيهات ٣/٥٤٧-٥٥٩ .

(٨) انظر : غاية المرام ص ٢٢٧ ، والأهكار ١/١٨٨ أ ، ب . (٩) السابق

(١٠) الآية ٢ من سورة الملك . (١١) الآية ١٩١ من سورة آل عمران . (١٢) غاية المرام ل ١٩١ .

لا توصف بالعبث وإن لم يكن لها هدف لأنها غير قابلة لذلك^(١). وقد نقلت هذا المعنى فى تأويل الحكمة عن «الأبكار» من قبل ، وهو معنى نَجَّده عند غيره من الأشاعرة^(٢) ، وإن حاول بعضهم الخروج عليه كما هى الحال عند الإمام الغزالى فى بعض كتبه^(٣) ؛ فإنه إذا كان من سوء الأدب أن نقول بوجوب الشئ على الله صلاحاً أو أصلح^(٤) ، فلا يختلف عن ذلك أن ننفى عنه الحكمة التى أثبتتها لنفسها مجرد تأكيد عموم القدرة والمشيئة .

وإنى لأعتقد أن الماتريدية^(٥) ، وابن رشد^(٦) ، وابن تيمية^(٧) ، وابن الوزير اليمانى^(٨) ، وابن أبى العز الحنفى^(٩) ، وابن عربى^(١٠) ، الذين إنكروا تطرف المعتزلة والأشاعرة كليهما - أكثر توفيقاً فى التعبير عن الروح القرآنية فى هذه المسألة التى تدعو إلى التفتح للحياة والاعتداد بالدور الخاص الذى يلعبه الإنسان - كل إنسان - على مسرحها ، طلباً للخلود والسعادة الدائمة فى جوار خالقه ، فكل ما فى الوجود ينم عن حكمة ويهدف إلى غاية ويؤدى وظيفة . وإن بدا لنا الأمر أحياناً على غير هذا النحو ؛ بسبب قصور عقولنا عن الإحاطة بالحكمة فى كل شئ ، وبتفاصيل هذه الحكمة التى لا يحصيها إلا مبدع العالم بأسرار ونظمه ، ومن قبل عوتب الملائكة فى قولهم : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ ورد عليهم سبحانه وتعالى : ﴿ إِنِّى أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١١) وإلا فهل يستوعب عقل نظام الكل وكيفية

(١) السابق .

(٢) انظر : المراجع على هذه المسألة فى هامش ص ٢٣٢ من غاية المرام ، وراجع ما سبق فى ص ٤٣١ .

(٣) انظر : القسطنطاس المستقيم ص ١١٩ ، ورسالة الحكمة فى مخلوقات الله - مجموعة الفرائد ص ٩٦-١٥٠ ومعارج القدس ١٤٦ ، والمقصد الأسنى ص ٣٣ ، ٣٧ .

(٤) انظر : الأبكار ١/ ٢٠٤ ، ب والمآخذ ١٥٣ ؛ ب ونشأة الفكر ١/ ٥٦٠ - ٥٦٥ ، ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٥) راجع : ما مر فى الصفحة السابقة . (٦) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ١٠١ - ١٢٦ .

(٧) انظر : منهاج السنة بولاق ١/ ١٢٤ - ١٢٩ ، وابن تيمية السلفى ص ١٨٣ - ١٩١ .

(٨) إنباء الحق ١٤٠ وما بعدها . (٩) شرح الطحاوية ٥٣ - ٥٧ .

(١٠) انظر : الفصوص ٢/ ١١٩ - ١٢٢ .

(١١) الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وانظر : ص ١٠٢ من مناهج الأدلة

معلولاته على الوجه الأبلغ في النظام^(١) ، اللهم إلا إذا خرج من إنسانيته كما يرى ابن
رشد^(٢) ؟

لقد وقفت مع الآمدى وأصحابه في مسألة العلية عن اقتناع كامل . . وأرى أن
مفارقة هذه المرة أمر لا مئاض منه .

* * *

(١) معارج القدس ص ١٤٦ .

(٢) انظر : مقدمة المناهج ٤٤ ، ٤٥ .

الفصل الثالث

الإنسان

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| المبحث الأول : النفس . | المبحث الرابع : النبوة . |
| المبحث الثاني : المعرفة . | المبحث الخامس : البعث . |
| المبحث الثالث : الفعل . | المبحث السادس : الإمامة . |

المبحث الأول

النفس

(أ) تعريفها :

يتعرض الآمدى لمسألة النفس عند الكلام عن « المعاد أو البعث » ، وهل هو جسمانى أو نفسانى أو يشمل الجسم والنفس معا ؟ .

غير أنه فى كتابه : « غاية المرام ، والأبكار » لا يقدم لنا تعريفا محددا للنفس ، وإن كان فى كتابه (المبين فى شرح معانى الحكماء والمتكلمين) يعرفها التعريف الأرسطى المشهور^(١) : « وأما النفس فعباره عن كمال لكل جسم طبيعى من شأنه أن يفعل أفعال الحياة » ثم يضيف : « هذا رسم النفس على وجه تشترك فيه النفس الفلكية والنباتية والحيوانية والإنسانية . . فإن قيدت الرسم المذكور بالنمو والتغذى والولادة كان رسما للنفس الإنسانية »^(٢) . ويبدو أن فيها سقطا ؛ لأن هذه الأمور يشترك فيها كل ما سوى النفس الفلكية . وهو يفرق بين النفس وبين الحياة التى يعرفها بقوله « عبارة عن مبدأ فى النوع هو مصدر الأفعال المختلفة »^(٣) ، وبينها وبين الروح التى يعرفها بقوله : « أما الروح فعباره عن جسم لطيف بخارى منشؤه القلب وهو منبع الحياة والنفس »^(٤) . وهذه تفرقة نجدها لدى ابن سينا ولدى بعض المتكلمين^(٥) .

ولكن ينبغى ألا نعد كلامه فى هذا الكتاب معبرا عن رأيه الحقيقى فى مسألة النفس وحقيقتها ، فهو إنما يشرح مصطلحات القوم ، سواء وافق عليها أم لا . وقد سبق لفلسفة الإسلام أن قبلوا هذا التعريف الأرسطى ، ولكنهم فيما يتعلق بطبيعة النفس وحقيقتها مالوا كثيرا نحو أفلاطون ، كما أوضح ذلك أستاذنا الدكتور محمود قاسم^(٦) وأستاذنا الدكتور إبراهيم مذكور^(٧) .

(١) انظر : فى النفس والعقل د/ قاسم ص ٧٠ ، ٧١ ، وفى الفلسفة الإسلامية د/ مذكور ص ١٥٩ ، ١٦٠

(٢) المبين ل ١١ ب . (٣) السابق . (٤) المبين ل ١٣ ب .

(٥) فى الفلسفة الإسلامية د/ مذكور ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، ومقالات الإسلاميين ٢/ ٢٧ - ٢٩ .

(٦) انظر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية ص ٣٥ - ٤٣ ، ٤٣ .

(٧) فى الفلسفة الإسلامية - منهج وتطبيقه ١ / ٢٠٩ ، ٢٤٢ .

أما الآمدى فإنه يرى أن النفس موجودة ، وأنها غير الجسم ، وأن البحث والإعادة لهما جميعا، وإن كان لا يعطى رأيا واضحا فيما يتعلق بحقيقة النفس وطبيعتها ، غير أن دراسته لهذه المسألة لا تخلو من فوائد، كما لا تخلو من بعض المآخذ ، فلنعرض آراءه بصدد هذا .

(ب) طبيعتها :

اختلف الإغريق حول طبيعة النفس ، فذهب بعضهم إلى كونها مادة أو جسما، وقال آخرون بأنها من طبيعة روحانية مغايرة للمواد، وتوسط البعض بين هؤلاء^(١) وهؤلاء، وقد انقسم المسلمون فى هذه المسألة إلى هذه الاتجاهات الثلاثة أيضا، بالإضافة إلى فرقة رابعة أنكرت وجود النفس جملة، ولم تعترف بغير البدن والجسد^(٢) . والآمدى يلخص هذه الآراء فى الأفكار «بالبیان الموجز الشامل لمعانيها»^(٣) ، وهو يصنفها على نحو قريب مما سبق فيقول : «اختلف الناس فى معنى النفس الإنسانية ، فمنهم من قال إنها عرض، ومنهم من قال إنها جوهر، ومن قال إنها عرض اختلفوا ، فمنهم من قال إنها عرض خاص من الأعراض ، ولم يعينه ، وهذا هو مذهب جماعة من المتكلمين وقد نصره الإمام الهراسى من أصحابنا وغيره»^(٤) . ويذكر الآمدى حججهم التى تقوم على أن المخلوقات جميعا، إما أجسام أو أعراض، والنفس ليست جسما، وإلا كان كل جسم نفسا، ضرورة تماثل الأجسام ؛ فهمى عرض^(٥) . ونلاحظ أنه لو كان أبو الحسن الأشعرى من القائلين بهذا الرأى لكان بعيدا ألا يشير الآمدى إلى ذلك فى الوقت الذى ينص على الهراسى خاصة . وقد قال أبو الهذيل العلاف من قديم «بأن النفس عرض»^(٦) .

ثم يذكر القائلين القائلين بعرضيتها من غير المسلمين : «ومن قدماء الفلاسفة من قال إنها المزاج الخاص بأبدان نوع الإنسان ... من تفاعل الكيفيات الملموسة فيها ، وهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .. ومنهم من قال إنها من جملة القوى الفعالة فى

(١) دراسات فى الفلسفة الإسلامية ص ٤٣ ، وفى النفس والعقل ص ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، وفى الفلسفة الإسلامية د /

مذكور ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ - ١٨٠ ، ١٨٤ - ١٩٥ ، ٢٠٢ .

(٢) مقالات الإسلاميين ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، والمحصل للرازى ١٦٣ ، وشرح المواقف ٧ / ٢٥٠ ، والمغنى ١١ / ٣١٠ .

(٣) الأفكار : ل ٢٠٨ / ٢ ب . (٤) الأفكار ٢ / ٢٨ ب .

(٥) السابق، وانظر : الدراسات النفسية عند المسلمين ١٠٨ - ١١٣ وانظر : مقالات الإسلاميين ٢ / ٢٧ .

(٦) انظر : : فلسفة المعتزلة ٢ / ٥٧ .

الأجسام ، ومنهم من قال : النفس صفة الحياة ، ومنهم من قال إنها عبارة عن الشكل الخاص والتخطيط» (١) .

ثم يعرض للقائلين بجوهريتها : « أما من قال إنها جوهر : فمنهم من قال إنها جوهر مركب فتكون جسما ، ومنهم من قال إنها جوهر بسيط لا تركيب فيه ، فأما من قال إنها جسم فقد اختلفوا ؛ فمنهم من قال إنها عبارة عن هذه الجثة الخاصة المركبة من الجواهر والأعراض القائمة بها ، وهى ما يشير كل واحد إليها بقوله نفسى .. وهذا هو مذهب جماعة من المتكلمين» (٢) .

ويضيف الآمدى : «أما قدماء الفلاسفة فمنهم من قال إنها جسم فى داخل هذه الجثة ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فمنهم من قال إنها جسم مركب من العناصر ، مصيرا منه إلى أن النفس مدركة للمركبات ، وإنما يدرك الشئ بشئ يشبهه» (٣) .. ومنهم من قال إنها مجموع الاخلات الأربعة ، مع تناسب مخصوص بينها فى كمياتها وكيفياتها . ومنهم من قال إنها الدم .. ومنهم من قال إنها عنصر من العناصر» (٤) .. ثم اختلف هؤلاء فقال فلوطرخيس : إنها النار السارية فى هذا الهيكل» (٥) . وقال ديوناس إنها الهواء المستنشق . وقال تاليس إنها الماء . وذهب الأطباء إلى أن النفس هى الروح ؛ وهى جسم لطيف بخارى ناشئ من التجويف الأيسر من القلب منبث فى جميع البدن ، هو منبع الحياة والنفس» (٦) . وهنا يذكر أن أبا بكر الباقلانى قد أخذ بهذا رأى أو قريب منه قائلا : « وقد أشار القاضى إلى ما هو قريب من هذا القول وهو أن قال : النفس عبارة عن أجسام لطيفة متشابهة بالأجسام الكثيفة أجرى الله العادة بالحياة مع بقائها» (٧) . وينبغى أن أشير هنا إلى أن إمام الحرمين قد قال بذلك أيضا» (٨) ، وقد انتقده ابن سبعين لذلك ،

(١) الأبيكار ٢/ ٢١٠ ب .

(٢) السابق ، وانظر : مقالات الإسلاميين ٢/ ٢٨ ، وقد قال الجبائيان يمثل هذا ونصره عبد الجبار فى المغنى ٣١١/ ١٢ وما بعدها .

(٣) هذا رأى امبيدوقل صاحب العناصر الأربعة انظر : منهج وتطبيقه ص ١٩٥ .

(٤) هذا ما يعرف لانسيمانس ، انظر فى النفس والعقل ص ٥ والعرب والفلسفة اليونانية ص ٣٦ ، ٣٥ .

(٥) يعرف هذا الرأى لهيراقليطس ، وقريب منه لديمقريطس ، انظر فى النفس والعقل ص ٥ ، ودراسات فى الفلسفة الإسلامية لاستاذنا د / قاسم ص ٤٣ ، وانظر ايضا الملل والنحل ٣/ ٩٥٨ ، والعرب والفلسفة اليونانية ٣٧-٤١ ونشأة الفكر ١/ ٥٧٣ .

(٦) الأبيكار ٢/ ١٢٠٢ .

(٨) الإرشاد ص ٣٧٧ .

(٧) السابق .

بينما أثنى على ابن فورك والباقلاني لقولهما بروحانية النفس ، وإن كان يقول إن الباقلاني رمز إلى ذلك ولم يصرح به^(١) ، بينما نجد أن ابن حزم ينسب إليه القول بعرضيتها^(٢) .

وقد ذهب إلى قريب من هذا الرأي ابن القيم ونسبه إلى جمهور المحدثين وأهل السنة ، بل إلى الصحابة ، ونصره بأدلة كثيرة^(٣) ، كما قال ابن حزم في الفصل : « وذهب سائر أهل الإسلام والمثلث المقررة بالمعاد إلى أن النفس جسم طويل عريض عميق ذات مكان ، عاقلة مميزة مصرفة للجسد . وبهذا نقول »^(٤) ، وهو يقرر في الفصل أن النفس موجودة ، وهي غير البدن ، وأنها المدركة العاقلة المدبرة له ، وأنها المخاطبة المكلفة بالشرائع ، ويصرح مع ذلك على جسميتها ، وإن كانت جسماً متميزاً بخواصه^(٥) ؛ حيث يقول : وأما من ذهب إلى أن النفس ليست جسماً ، فمن ينتمى إلى الإسلام بزعمه ، فقول : يبطل بالقرآن والسنة وإجماع الأمة ، ويفيض في بيان ذلك^(٦) . وقد نسب الإمام الرازي هذا الرأي إلى (المحققين) من المتكلمين^(٧) .

وقد سبق للنظام - وهشام بن الحكم من قبله^(٨) - أن ذهب إلى القول بأن الإنسان « هو الروح وهو الحياة المتشابهة لهذا الجسد ، وأنه في الجسد على جهة المداخلعة »^(٩) ، وقد رد الشهرستاني رأيه إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، ويرى أستاذنا الدكتور النشار أنه متأثر بالرواقية وبأفلاطون وغيرهما ، ويضيف الدكتور « ألبيرنادر » إلى ذلك ديمقريطس وأمثاله من الإغريق الماديين^(١٠) . والآمدى يرد الفكرة إلى الأطباء^(١١) . وقد تتبع الأستاذ الدكتور مذكور فكرة (الروح الحيوانى) عند أرسطو وجالينوس . وما انتهت إليه عند ابن سينا الذى كان أميل إلى أرسطو منه إلى جالينوس الطبيب الذى كان يرى أن مركز هذه الروح وما يرتبط بها من الوظائف النفسية والعقلية هو الرأس لا القلب . ولعل

(١) انظر : تاريخ فلسفة الإسلام ٣٣٥/١ . (٢) الفصل ٥/٧٤ .

(٣) انظر : كتاب الروح لابن القيم ص ٢٧١ وما بعدها . (٤) الفصل ٥/٧٤ .

(٥) الفصل ٥/٧٤ - ٩١ . (٦) الفصل ٥/٩١ وما بعدها . (٧) الأربعين للرازي ص ٢٦٧ .

(٨) انظر : نشأة الفكر د/ النشار ٢٣٦/١ وما بعدها ، حيث يشير إلى أصل فكرتهما في الرواقية ، وتأثرهما بأفلاطون وبعض الهنود ، ويوجد قريب من هذه الفكرة عند كليمان الفكر المسيحي السكندري (١٥٠ - ٢١٧م) ، انظر : تاريخ الفلسفة اليونانية لكرم ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٩) المغنى ١١ / ٣١٠ ، وانظر : أيضا كتاب فلسفة المعتزلة ٢/ ٧٦ - ٨٠ .

(١٠) فلسفة المعتزلة ٢/ ٧٨ ، ٧٩ . (١١) انظر : الأبهكار ٢ / ١٢٠٩ .

الآمدى يشير إليه إذ يقول بعد ذلك مباشرة « ومنهم من قال إن النفس عبارة عن الروح الكائنة في الدماغ الحاملة للقوى الحساسة الباطنة وهو الحس المشترك ، والمصورة ، والخليلة ، والوهمية ، والحافظة »^(١) ثم يشير الآمدى بعد ذلك إلى أن من المتكلمين من قال إن « النفس هي الأجسام الأصلية في كل بدن من الأبدان دون الأجزاء الفاضلة »^(٢) فهؤلاء هم القائلون بتركيبها من الفلاسفة والمتكلمين .

أما الداهبون إلى بساطة النفس فطائفتان أيضا في نظر الآمدى :

أولاهما : من قال : إنها جوهر فرد متحيز وهذا مذهب طائفة من الشيعة ، ومعمر من المعتزلة ، والإمام الغزالي من أصحابنا ، كما يقول .

(ب) والأخرى من قال : إنها جوهر بسيط معقول ، غير متحيز ، مجرد عن المادة دون علاقتها « وهذا هو مذهب الفحول من الفلاسفة اليونانيين ، ومن تابعهم من فلاسفة الإسلاميين ، وأرباب التناسخ »^(٣) .

ولا أدري علام اعتمد الآمدى في تحديد رأى الغزالي ومعمر ، فقد نص القاضى عبد الجبار في المغنى^(٤) والأشعرى في المقالات^(٥) ، والبغدادى في الفرق بين الفرق^(٦) ، على أن معمرًا يقول بجوهر غير متمكن ولا متحيز ولا يماس شيئا ولا يماسه شيء . وقد نص ابن حزم في الفصل^(٧) على أن هذا هو قول بعض الأوائل . وهذا بعينه هو ما قال به الإمام الغزالي أيضا^(٨) . وهو الرأى الذى يقول به سائر فلاسفة الإسلام^(٩) ، والصوفية أيضا فيما يحكى ابن سبعين^(١٠) . وإن كان الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور يحدد ذلك بمن بعد الغزالي منهم^(١١) . ونحن نجد فعلا في رسالة القشيري ما يشبه قول الباقلانى وابن القيم^(١٢) . ويرويه الكلابةذى أيضا عن بعض الشيوخ وإن كان هو يهرب من بيان طبيعتها

(١) الأبيكار ١٢٠٢/٢ ، وانظر : الأربعين للرازى ص ٢٦٦ . (٢) الأبيكار ١٢٠٢/٢ .

(٣) نفس المصدر والصفحة . (٤) المغنى ٣١١/١١ .

(٥) المقالات ٢٦/٢ . (٦) الفرق بين الفرق ص ١٤٠ .

(٧) الفصل ٧٤/٥ .

(٨) انظر : النفس والعقل ص ٣٦ ، وما بعدها ، ومنهج وتطبيقه ص ٢١١ ، ٢١٠ ، والدراسات النفسية عند المسلمين ص ١١٨ ، والأربعين للرازى ص ٢٦٧ .

(٩) انظر : النفس والعقل ص ٧٠ وما بعدها ، وابن رشد وفلسفته الدينية ١١٠ وما بعدها .

(١٠) انظر : تاريخ فلسفة الإسلام ١/٣٣٥ .

(١١) انظر : في الفلسفة الإسلامية - منهج وتطبيقه ١/٢١١ . (١٢) الرسالة القشيرية ص ٤٥ .

ويقول : «إن الروح معنى فى الجسد مخلوق كالجسد»^(١) ، ومثل هذا عند السراج الطوسى من قبل^(٢) . ويبدولى أن الآمدى قد التبس عليه رأى الإمام الغزالى ، بسبب هجوم هذا الأخير على الفلاسفة ؛ لقولهم : إن النفس جوهر روحانى قائم بنفسه لا يتحيز ، مع أن الغزالى لم يكن فى ذلك إلا مجادلا يبغي إفساد طرائقهم مع أخذه بنفس فكرتهم^(٣) . أما الشيعة فقد نسب الإمام الرازى إلى أكثر أجناسهم القول بروحانية النفس وتجردها^(٤) .

ج - نقد الآمدى لهذه الآراء :

وبعد أن يستعرض الآمدى الآراء على هذا النحو يتجه إلى نقدها بادئا بالقائلين بعرضيتها ، ومثنيا بمن ذهب إلى أنها جسم مادى مركب ، ثم بمن قال إنها جوهر فرد ، وأخيرا من قال بأنها جوهر روحانى مجرد :

١- فأما القائلون بعرضيتها فإنه يسألهم : « ولماذا لا تكون النفس جوهر فرداً كما قال الغزالى أو غيره ، أو جوهر مجرداً عن المادة كما قالت الفلاسفة ، وقد بينا أن إبطال ذلك صعب جداً »^(٥) ؟ ، ولماذا لا تكون جسماً كما قال الآخرون ؟ أما تمسككم بتجانس الأجسام فقد بينا ضعف هذه المقالة »^(٦) .

ثم إن العرض لا يبقى زمانين ، وهذا بالنسبة إلى النفس « محال ، وخلاف ما نعقله من أنفسنا »^(٧) فضلاً عن أنه يؤدي إلى محالات عديدة ؛ أهمها تعارضه مع مبدأ الخلود والجزاء^(٨) . وأثناء مناقشته للعرضية يتحدث عن زعم أنها « المزاج » فيقول : « إن فكرة المزاج نفسها باطلة كما أوضحنا فى « دقائق الحقائق » ، وبتسليم وجوده جدلاً فهو مجرد عرض ، وتلزم عليه سائر المحالات السابقة »^(٩) . ومثله القول بأنها من جملة القوى « فإن القوى عرض والنفس لا تكون عرضاً كما تقدم »^(١٠) . وبهذا نفسه — كما يقول الآمدى

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٨٦ . (٢) انظر : اللمع للطوسى ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٣) انظر : التهاات ص ٢٤٧ وما بعدها ، وفى النفس والعقل د / قاسم ص ٧٠ - ٧٢ .

(٤) انظر : الأربعين ص ٢٦٧ . (٥) الأبيكار ٢ / ٢٠٨ ب . (٦) السابق .

(٧) السابق . (٨) انظر : الأبيكار ٢ / ٢٠٨ ب ، ١٢٠٩ .

(٩) انظر : الأبيكار ٢ / ١٢٠٩ . (١٠) السابق .

— يبتطل القول بكونها هى الحياة أو الشكل الخاص فضلا عن بطلان هذا القول الأخير بحالة الموت ، « فإن النفس مفارقة للبدن بالإجماع مع بقاء الشكل الخاص » (١) .

ب — وأما القائلون بجسميتها فيعارضهم بما سبق من بطلان العرضية ؛ لأن الجسم لا يخلو عن عرض وقد تبين أن العرض لا يمكن أن يدخل فى حقيقة النفس (٢) . وأما تمسك هؤلاء بأن « النفس مدركة للمركبات ، وإنما يدرك الشيء بشيء يشبهه ، فيلزم عليه ألا تكون النفس مدركة لما تركب من العناصر وطبيعته مخالفة لطبيعتها » (٣) ثم يفيض فى بيان شمول الإدراك للمخالف والموافق من الأشياء .

وأما القائلون بأنها الاخلاط الأربعة مع تناسب مخصوص ، أو الدم ، أو أحد العناصر الأربعة ، أيا كان فتحكم لا برهان عليه ، وغاية ما يتمسكون به اشتراك النفس مع هذه الأشياء فى بعض خصائصها وهذا لا يدل على أن طبيعتهما واحدة (٤) ، وأما القائلون بأنها « الروح على ما ذكره الأطباء » فليس أولى من غيره ، وتمسكهم بأنها منبع الحياة « فغايتها الملازمة بينهما ، وليس فى ذلك ما يدل على أن الروح هى النفس الإنسانية » (٥) . وبهذا نفسه يبطل قول من قال إنها الروح الكامنة فى الدماغ (٦) .

جـ — وأما القائلون بأنها « جوهر فرد ، كما ذهب إليه الإمام الغزالى وغيره ، فلا يخفى أن الجواهر — على أصله — متماثلة ، فلو جاز أن يكون بعض الجواهر الفردة نفسا إنسانية لجاز ذلك فى غيره من الجواهر .. ضرورة التماثل (٧) . وهذا نقد قوى فى حد ذاته ، إلا أنه حرب فى غير معترك ، إذ لم يصح أن الإمام الغزالى — ومن ذكرهم الآمدى معه — قائلون بهذا الرأى كما بينته فيما سبق .

د — وأما ما ذهب إليه الفلاسفة من أنها جوهر روحانى مجرد فقد سبق للآمدى أن اعترف بصعوبة إبطاله ، ولكنه يحاول ذلك فى « الأبهكار » و « غاية المرام » .

١ — فيعرض برهان « الإدراك العقلى » الذى يوصف بأنه « أعنف برهان استدلى به ابن

(١) نفس المصدر والصفحة . (٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) الأبهكار ٢/ ٢٠٩ ، ب . (٤) انظر : الأبهكار ٢/ ٢٠٩ ، ب .

(٥) انظر : الأبهكار ٢/ ٢٠٩ . (٦) نفس المصدر والصفحة . (٧) الأبهكار ٢/ ١٢١٠ .

سينا على روحانية النفس»^(١) وخلاصته : أن النفس تدرك من المهاييا العقلية ما لانقسام له فهي إذن غير منقسمة ولا متجزئة بطبيعتها ، أى أنها غير مادية ، إذ الأجسام المادية قابلة للتجزؤ عندهم إلى ما لا نهاية له^(٢) .

ولكن الآمدى يقول : إن هذا مبنى على تصورهم للإدراك العقلى^(٣) . على أنه حلول المدرك أو انطباع صورته فى نفس المدرك ، وليس الأمر كذلك ، بل مجرد إضافة ونسبة بينهما . على أنه لا يلزم تجزؤ البسيط بسبب حلوله فى المتجزئ ، فالإضافة عندهم عرض قائم بالجسم كالأبوة فى ذات الأب والبنوة فى ذات الابن ، وهى مع ذلك بسيطة ، ثم إن القوة الوهمية باعتبارهم من القوى الجسمانية ومع ذلك فهى وسيلة للإدراك معنى جزئى فى صورة الذئب يدعواها إلى الهروب منه أى أنه أمكن حلول البسيط فى المتجزئ مع بقائه بسيطاً ، وإدراك المتجزئ للبسيط مع اختلاف طبيعتهما من هذه الناحية . وقريب من هذا النقد عند الرازى^(٤) قبله ، ويبدو أن كليهما متأثر بالإمام الغزالى فى التهافت^(٥) .

٢- ثم يعرض للدليل القائم على عدم التوازى بين النفس والجسم ؛ إذ يشيخ الجسم بمرور الزمن ، وتضعف قواه الحسية من كثرة الاستعمال ، بينما تزداد النفس وقواها العقلية تضجاً ، ولا تضعف بضعفه ، وإذن فهى روحية لا جسمية^(٦) . ويقرر أن هذا ضرب من قياس التمثيل دون دليل جامع ، إذ ما المانع من أن تكون النفس « مدركة بألة جرمانية أقوى وأثبت من القوى المدركة الحساسة فلذا لا تكل بكلالها »^(٧) ؟ وقد سبقه الرازى بنقد هذا الدليل ولكن من جهة أخرى^(٨) ، وإن كان قد استدلل به فى بعض كتبه على روحانية النفس^(٩) . أما الإمام الغزالى فقد انتقده من نفس الوجوه التى ذكرها الآمدى مما يوحى بتأثره به^(١٠) .

(١) انظر : فى الفلسفة الإسلامية للأستاذ الدكتور مذكور ١ / ٢٠٦ ، وما بعدها .

(٢) انظر : الأبيكار ١٢٠٢ / ١٢٠٤ ، وغاية المرام ١١١ ب ، وقارن بالنجاة لابن سينا ص ٢٧٥ ، وانظر : أيضاً عرض استاذنا د / قاسم له فى « النفس والعقل » ص ٨٦ - ٨٨ ، ١٠٢ - ١٠٤ ، والأستاذ الدكتور مذكور فى « الفلسفة الإسلامية » ١ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٣) انظر : الأبيكار ١٢١٠ ب ، ١١٢ من غاية المرام . (٤) انظر : الأربعين للرازى ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٥) انظر : التهافت - ط الحلبى سنة ١٩٤٧ - ٢٥١ ، وقارن غاية المرام ١١٤ .

(٦) انظر : الأبيكار ٢١٠ / ١ ب وانظر : أيضاً فى النفس والعقل ٨٨ - ٩٠ ومنهج وتطبيقه ١ / ٢٠٧ .

(٧) الأبيكار ٢١٠ / ١ ب . (٨) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ٤٨٠ .

(٩) المصدر السابق ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ . (١٠) التهافت ٢٦١ - ٢٦٦ .

ثم يتتبع الآمدى باقى أدلتهم بالنقد^(١) ، ثم يعتمد إلى إلزامهم بأصولهم فيقول : « كيف ينكر كون النفس مادية ممكنة ، مع ما عرف من أصلهم أن جهة الإمكان لا تقوم إلا بمادة ، والنفس ممكنة الوجود لا محالة »^(٢) . وهذا إلزام قوى لمن يقول بحدوث النفس كما هى الحال عند أرسطو ومن تبعه ، ويقول أيضا بفكرة أن الإمكان ليس عدماً محضاً ، وبالتفرقة بين الماهية والوجود ، كما هى الحال عند ابن سينا فعلاً .

د- موقفه الخاص :

قد يفهم من هجوم الآمدى على رأى الفلاسفة فى روحانية النفس أنه قائل بماديتهما ، ولكن ما القول فى هجومه أيضا على من زعم أنها جوهر أو جسم أو عرض ؟ ومعارضته من مال إلى ذلك من الأصحاب وغيرهم ؟

إنه يريد فقط بيان ضعف الأدلة التى يستند إليها أصحاب هذه الآراء جميعا ، وهو فى هذا قريب الشبه بالإمام الغزالى الذى صرح بأن هدفه من نقد الفلاسفة فى هذه المسألة نفسها إنما هو معارضة « دعواهم معرفة كون النفس جوهرًا قائما بنفسه ببراهين العقل ، ولسنا نعرض على دعواهم اعتراض من يُبعد ذلك عن قدرة الله - تعالى - أو يرى أن الشرع جاء بنقيضه ، بل ربما نبين فى تفاصيل الحشر والنشر أن الشرع مصدق له ، وإنما ننكر دعواهم دلالة العقل عليه والاستغناء عن الشرع فيه »^(٣) .

والآمدى لا يصرح بميله إلى فكرة روحانية النفس كما فعل الغزالى ؛ إذ : « لا سبيل إلى القطع فى شىء مما قيل من المذاهب فى حقيقة النفس الإنسانية المدركة العاقلة ، وإن كان الحق غير خارج عنها ، فعليك بالاجتهاد فى تعيينه وإظهاره ، هذا ما عندى فى ذلك ، ولعل عند غيرى غيره »^(٤) .

ولكن ألا تشى هذه العبارة بأنه يحاول إخفاء رأيه ؟ وإلا فكيف يقطع بأن الحق غير خارج عما ذكر ؟ اعتقد أن الآمدى - الذى لم يتردد فى الخروج عما قرره أصحابه الأشاعرة فى مواطن كثيرة من أبرزها نقده لأدلة الجوهر والعرض ، والممكن والواجب ، والتمانع ، وغيرها ، وفى قبول بعض الأفكار الفلسفية ؛ ومنها فكرته عن طبيعة الشر

(١) انظر : الأبيكار ٢١٠/ ٢ ب ، ٢١١

(٢) غاية المرام ل ١١١٥

(٣) التفاهت ص ٢٤٧ .

(٤) الأبيكار ٢١١/ ٢ .

وجوده فى العالم مما سبق بيانه - لا يقرر ذلك تقية ولكن عن إنصاف وتواضع حقيقيين . أما الملاحظة السابقة فسيبها أن القوم قد استقصوا كل الاحتمالات الممكنة فعلا ، وإلا فماذا تكون النفس إن لم تكن جوهرًا روحيا ، أو ماديا ، أو جسما ، أو عرضا فى جسم ؟ اللهم إلا أن نقول إنها من أمر الله ، ونعترف بأنها فى الدنيا آلة العقل والإدراك ، وأنها باقية خالدة « بعد فوات البدن كما ثبت ذلك سمعا بقوله - تعالى - ولا تحسبن الذين قتلوا . . الآية ، وقوله عليه السلام : « إن أرواح المؤمنين فى حواصل طيور خضر معلقة تحت العرش » (١) ولا يضرنا فى عقيدتنا جهل حقيقتها مادام الشرع لم يعين ذلك والعقل لا يقطع به (٢) ، ولعل هذا هو ما اكتفى به الآمدى . وإن كان المرء لا يعدم لديه ميلا أو تقديرا خاصا لفكرة روحانية النفس من شواهد ذلك ما قرره مرارا ، وسلفت الإشارة إليه ، من صعوبة إبطال هذه الفكرة ، كما أنه سبق أن انتقد دليل الجوهر والعرض لعدم شموله للمجردات وعجز المتكلمين عن بيان استحالتها ، كما أنه فى مبحث النبوة يقارن بين علاقة الملك بالصور التى يتمثل فيها ، وبين علاقة النفوس الإنسانية بأبدانها (٣) . وأعتقد أن هذا المثال الأخير له مغزى كبير فيما نحن بصددده .

هـ - حدوث النفس :

يشير الآمدى إلى اختلاف الفلاسفة ، القائلين بروحانية النفس ، حول قدمها وحدوثها ، ويشير إلى أن أرسطو وأتباعه هم الذين قالوا بالحدوث ، ورغم اقتناعه بفكرتهم فإنه يناقش الطرفين فيما قدموه من أدلة لا ترقى فى نظره إلى مستوى البراهين الحاسمة (٤) .

ويناقش أدلة القدم ، وأهمها أن النفس قديمة لقدم علتها وهى العقل الفعال ، وأن النفس بطبيعتها غير قابلة للفساد ، لأن الذى يكون ويفسد إنما هو المواد ، والنفس ليست مادية ، بل هى روحية ، وإذن فهى أزلية . ويعارض الآمدى حججهم الأولى بقوله : « ما المانع - أى من حدوثها - على أصلهم فى توقف فعل الفاعل بذاته وتأثيره فى معلوله على تهيه القابل واستعداده له (٥) ؟ » وأما الحجة الثانية فمبنية على فرض محتمل ولكنه ليس

(١) غاية المرام ١٥٥ . (٢) انظر : الدراسات النفسية عند المسلمين ص ١٠٨ .

(٣) انظر : غاية المرام ل ١١٢٤ . (٤) انظر : الأبيكار ٢١١/١ ب وما بعدها .

(٥) الأبيكار ٢١١/٢ ب .

قطعيًا مجزوماً به^(١).

كما يناقش أدلة الفلاسفة القائلين بالحدوث مهبداً لذلك بقوله : إنه « وإن كان قولاً حتماً لكن لا بد من تتبع حجج قائله »^(٢). ومن أهمها القول بأن النفس لا توجد قبل البدن لأنه لا تعين لها بدونه . وهذه فكرة يرى الآمدى أنها يمكن أن تكون مستنداً للقائلين بفناء النفوس مع الأبدان ، ويرى أنه لا مانع من أن تكون النفوس متميزة بذواتها بصرف النظر عن الأبدان^(٣) . والحق أن هذه الفكرة التي ورثها المسلمون عن أرسطو كان لها أثرها السيئ على فكرة الخلود، كما هو الحال عند الفارابي^(٤).

أما حججهم الثانية القائلة بأنها لو وجدت قبل الأبدان لكانت معطلة عندئذ ولا تعطل في الطبيعة^(٥) - فيرى الآمدى أنها تقوم على أساس مشكوك فيه ، إذ يمكن أن يكون فعلها مشروطاً بحالة الاقتران بالبدن، أما عند عدم الاقتران فلا فعل لها ولا انفعال، ثم إنه يتعارض مع قولهم بأن النفوس الساذجة التي لم تتكمل بمعرفة الحق كأنفس الأطفال والمجانين تبقى بلا نعيم ولا عذاب؛ أي أنها تكون معطلة^(٦) . وهذه الفكرة الأخيرة لها أثرها عند الكندي والفارابي وابن سينا ولعلها انحدرت إليهم من أفلاطون^(٧).

وهو في النهاية يؤثر الاستدلال على حدوث النفس بدليل التناهي الذي سلف بيانه في إثبات وجود الله وحدوث العالم ، ويرى أن هذا هو « الأليق بالمنهاج الإسلامي »^(٨) من هذه الأفكار المشكوك فيها .

و - مصدرها :

لكن إذا كانت النفس حادثة فعمن صدرت ؟ هل من العقل الفعال كما يرى بعض

(١) نفس المصدر والصفحة . (٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) انظر : الأبيكار ٢/٢٠٥ ب ، ٢١١ ب ، ١٢١٣ .

(٤) انظر : في النفس والعقل د/ قاسم ص ٧٤ ، ٩٦ ، ٢٤٣ .

(٥) انظر : الأبيكار ٢/١٢٠٤ ب ، غاية المرام ١١٤ .

(٦) انظر : الأبيكار ٢/١٢١٢ ، غاية المرام ١١٣ .

(٧) انظر : النجاة ٢٩١ ، والإشارات والتنبيهات ٣/٧٣٧ - ٧٤١ ، ٧٧٠ - ٧٧٨ ، وفي النفس والعقل د/ قاسم

ص ٣٧ - ٤٢ ، ١٥٩ - ١٦١ ، والأصول الأفلاطونية - فيدون د/ النشار ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٨) انظر : غاية المرام ١١٦ .

الفلاسفة الإسلاميين المتأثرين بالأفلاطونية المحدثة (١) ؟

لقد مررنا في مسألة «خلق العالم» وغيرها أن الآمدى يعارض فكرة الفيض جملة وتفصيلا ، فمن الطبيعى أن ينكر مثل هذا رأى هنا أيضا ، ولذا نجده يقول فى الابهكار : «قولهم إن علتها العقل الفعال .. قلنا لا نسلم وجود العقل الفعال فضلا عن كونه علة ..» (٢) . وقد سبق للآمدى أن انتقد قول الفلاسفة «إن الأفلاك ذوات انفس وإنها متحركة بالإرادة النفسية» ، وهو يرى أن ذلك مجرد رجم بالغيب . وإن المحرك للأفلاك ولغيرها هو الله - تعالى - ، وأنه خلق فيها الحركة المناسبة لها فلا قسر أو مخالفة للطبع ، ولكن لا مبدأ فيها للحركة يمكن أن نسميه نفسا كما زعموا (٣) ، إن النفس صادرة صدوروا مباشرة عن الله سبحانه ، وليس هناك واهب للصور ولا مهيمن على عالم النفوس أو غيرها سواه ، وهذا هو الاتجاه الطبيعى للأشاعرة يحافظ عليه الآمدى (٤) ، ولو تهاون فيه بعض الأشاعرة وعجزوا عن التنزه الكامل عن المؤثرات الفيضية (٥) .

والآمدى إذا كان ينكر صدور النفس من هذا العقل الفعال كما زعموا فهو ينكر أيضا أن يكون هو غايتها فى الصعود والاتصال بالعالم العلوى ، إذ تتخلص من شوائب الحس وأدران المادة لتنعيم باللذة الدائمة فى جوار رب العالمين (٦) ، وهو ما عرف عندهم أيضا بنظرية «السعادة أو الاتصال» (٧) . فهو لا يسلم أصلا بوجود العقل الفعال ، كما أنه يرفض الربط بين النعيم وفكرة التخلص من الجسد ، ويراه حقا للنفس وللجسد كليهما (٨) . وهو يقول بالمعاد فى صورته الإسلامية التى جاءت بها النصوص الشرعية كما سيتبين فيما يلى . وكل ما يأخذه عن فكرة (السعادة) المشار إليها هو أن أبلغ شرف يحصله الإنسان فى حياته هذه هو تحصيل المعلومات والإحاطة بالمعقولات ، وإن هذا هو طريق السعادة الأبدية وكمال النفوس الإنسانية ، وهو معنى يتردد عادة فى مقدمات كتبه أو أكثرها (٩) . ولكنه يقف عند هذا الحد لا يتجاوزه إلى دعوى الاتصال بالعقل الفعال أو غيره من النفوس والعقول ، بل هو لا يسلم بوجودها .

(١) انظر : بشأن هذه الفكرة الهامش رقم ٣ على الصفحة ٢٨٨ من غاية المرام ١١١٢ .

(٢) الابهكار ٢/ ٢١٣ ب . (٣) الابهكار ٢/ ٣٢ ب ، ١٣٣ . (٤) انظر : غاية المرام ص ٢١ = ١٩

(٥) انظر : فخر الدين وآراءه ص ٤٩٠ ، ٤٩٢ . (٦) انظر : غاية المرام ١١١٣ ب .

(٧) انظر : منهج وتطبيقه د/ مذكور ص ٣٧ - ٣٩ ٥٧٥٥٣٥ ، ٦١ - ٦٣ وفى النفس والعقل د/ قاسم ص ٢٢٦ وما بعدها ونظرية المعرفة عند ابن رشد له أيضا ص ١١٩ - ١٢٢ .

(٨) انظر : غاية المرام ص ٢٩٢ = ١١٣ ب ، ص ٢٩٩ - ١١٦ ب . (٩) انظر : غاية المرام ٢ ب ، ابكار الانكار ل ١٢ .

المبحث الثانى

المعرفة

(أ) أهمية المعرفة وطريقها :

يرى الآمدى أن الصفة الأولى للنفس هى الإدراك والتعقل ، وإن كمالها الخاص بها وسعادتها الأبدية تكون بتحصيل المعلومات ، والإحاطة بالمعقولات كما مربنا فى أكثر من موضع .

والمعرفة فى نظره جهد من جانب الإنسان لتحصيل كماله ، عن طريق اكتشاف مايجهله من أمور الوجود ، ووسيلته الأولى فى ذلك هى الحس ، وعلى أساس المعلومات الحسية المباشرة يمكن التآدى إلى حقائق أخرى نظرية ، إذا ما سلك المرء الطريق العقلى السليم فى تنظيم معلوماته واستثمارها ، يقول الآمدى فى أوائل كتابه (كشف التمويلات) :

« .. لأن النفس فى مبدأ الفطرة تكون خالية عن جميع العلوم ، ثم إنه تحصل لها العلوم الضرورية بسبب إحساس الحواس بالحركات ، ثم إنه بتلك العلوم الضرورية تكتسب النفس سائر العلوم النظرية ، فاستعمال الحواس لحصول العلوم الضرورية هو المرتبة الأولى ، وترتيب العلوم الضرورية وتركيبها بحيث يتآدى منها إلى العلوم النظرية هو المرتبة الثانية ، والوصول منها إلى تحقيق تلك النظريات هو المرتبة الثالثة ، ولا شك أن التوفيق من الله تعالى هو الأمر المقرب إلى السعادة الأبدية ، ولما كانت الحواس وسيلة فى تحصيل الضروريات التى هى أساس النظريات لاجرم كانت الحواس توفيقاً من الله تعالى ، وهو المعنى بقوله (١) : أحمد الله على حسن توفيقه » (٢) .

(ب) حقيقة العلم وأقسامه :

ولكن ما حقيقة العلم ؟

يجيب الآمدى على ذلك فى القاعده الأولى من كتابه « أبكار الأفكار » التى

(١) القائل هو ابن سينا فى الإشارات الذى يشرحه الآمدى فى كتابه هذا .

(٢) كشف التمويلات ل ٢ ب .

خصصها لبيان (حقيقة العلم وأقسامه) ، ويستعرض تعريفات الفلاسفة و« الأصحاب » للعلم ، كالقول بأنه إدراك المعلوم على ما هو به ، أو إثبات المعلوم على ما هو عليه ، أو ما يعلم به الشيء ، أو ما يصح به صدور الفعل عمن قام به متقنا محكما ، أو أنه عبارة عن انطباع صورة المعلوم فى النفس ، وينسب الاول للشيخ الأشعرى والثانى لبعض الأصحاب ، والثالث لآبى القاسم الإسفرائينى ، والرابع لآبى بكر بن فورك . والآخر للفلاسفة .

وينقدها جميعا من وجوه عدة على أسس منطقية ، أى من جهة توفر الشروط اللازمة فى الحد فى كل منها أو عدم توفرها^(١) ، ثم ينتهى إلى تعريفه المختار : « العلم عبارة عن صفة يحصل لنفس المتصف بها تتميز حقيقة ما غير محسوسة ، حصولا لا يتطرق اليه احتمال كونه على غير الوجه الذى حصل عليه »^(٢) وربما كان فى هذا التعريف أثر من أرسطو « فالعلم عنده هو العلم الكلى »^(٣) .

والآمدى يرى أن العلم بهذا المعنى حاصل ومتحقق باعتراف كافة العقلاء إلا السوفسطائية ، وهو ينقسم إلى قديم وهو علم الله تعالى ، وإلى حادث وهو علم البشر ، وهذا ينقسم إلى ضرورى وكسبى « فالعلم الضرورى هو العلم بالحادث الذى لا قدرة للمخلوق على تحصيله بالنظر والاستدلال ، كالعلم بالمحسوسات بالحواس الظاهرة كالمسموعات والمبصرات ، أو بالحواس الباطنة كعلم الإنسان ببلذته وألمه . . والعلم بالأمور العادية كعلمنا بأن الجبال المعهودة لنا ثابتة ، وكالعلم بالأمور التى لا يجد الإنسان نفسه خالية عنها ، كالعلم بأنه لا واسطة بين النفى والإثبات ، وأن الضدين لا يجتمعان »^(٤) .

وهنا يعرض الآمدى لدعوى بعض المعتزلة^(٥) ، وهى أن جميع العلوم ضرورية غير كسبية ، ويذكر أن من هؤلاء من قال إنها جميعا تقع بلا نظر أو استدلال ، وأن منهم من قال إنها غير مقدورة للعباد ولكن منها ما يقع بدون نظر ، ومنها ما حصوله عن نظر ولكن

(١) انظر : الأبهكار ٢ / ١ ب - ١٤ .

(٢) الأبهكار ١ / ١٤ وهو يكرر نفس التعريف فى أول (الإحكام فى أصول الأحكام) ١ / ١٥ .

(٣) انظر : المنطق الصورى د / الشارح ص ١٨ ، ١٨٦ . (٤) الأبهكار ١ / ٤ ب .

(٥) انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشرىين للرازى ص ٤٣ ، والملل والنحل للشهرستانى ١ / ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ،

والأبهكار ٣ / ٢٤٥ ب ، ١٢٤٧ .

عند تمام النظر يقع العلم ضروريا غير مقدور عليه ، ومنهم من قصر ذلك على العلم بالله وصفاته والعقائد الصحيحة ، وزعم أن ما وراء ذلك قد يكون نظريا . ثم يعرض الآمدى لوجهة نظر مقابلة ، فيقول : « قال بعض الجهمية : جميع العلوم نظرية لا ضرورة فيها »^(١) وقال بعض المتأخرين^(٢) : ما كان من العلوم التصورية فهي ضرورية ، وما كان من العلوم التصديقية فمنقسمة إلى ضرورى ونظرى »^(٣) .

ثم يتحول الآمدى لبيان الرأى الذى يختاره فيقول : " « والذى عليه المحصلون : أنه ليس كل علم ضروريا ؛ إذ هو خلاف ما يجده كل عاقل من نفسه . . ثم لو كانت العلوم كلها ضرورية لما ساغ الخلاف فيها من الجمع الكثير من العقلاء . . ولما وجد واحد من نفسه الخلو عنها ، وعلى هذا يبطل قول من فصل بين العلوم المتعلقة بالله تعالى وغيرها . . ومن قال بكون العلم ضروريا مع حصوله عن النظر فلا نزاع معه فى غير التسمية ، ومن قال بالفرق بين التصور والتصديق فقد احتج عليه بحجج أبطلناها فى كتاب « دقائق الحقائق »^(٤) . . على أن الرازى قد كفانا مثونة مناقشة هذه الحجج بعدوله عنها فى كتب أخرى^(٥) ، وقد أكد الآمدى موقفه من التصورات ، وأن بعضها نظرى وبعضها ضرورى فى كتابه « كشف التمويهات »^(٦) .

وأما التعلم الكسبى فهو المقدور بالقدر الحادثة ، وهو الحاصل عن نظر واستدلال ، أى بترتيب مقدمات واستخلاص نتائج ، ولكن ألا يمكن حصول هذا النوع بطريق الضرورة ؟ أى بأن يخلقه الله تعالى فى قلب عبده بلا نظر أو استدلال ؟ يذكر الآمدى خلاف « الأصحاب » فى ذلك ، ويؤيد هو من أجازوا ذلك ، وإن كانت العادة الجارية ألا يقع العلم النظرى إلا عن نظر واستدلال « وأما المعتزلة فموافقون على الجواز فى الكل ، غير أنهم يمنعون من الوقوع فى البعض كالعلم بالله تعالى وصفاته ، من حيث إن العلم بالله

(١) الأبيكار ١٥١/١ .

(٢) يقصد الإمام الرازى الذى قال بهذا فى بعض كتبه ، بل ذهب فى بعضها إلى أن سائر العلوم ضرورية ، ورجع فى بعض آخر إلى ما سيختاره الآمدى هنا - انظر : الأربعين ص ٤٧٨ - ٤٧٩ وفخر الدين الرازى وآراؤه ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٣) الأبيكار ١٥١/١ .

(٤) السابق ، نفس الصفحة . (٥) انظر : المعالم للرازى ص ٣ ، ٤ وفخر الدين وآراؤه ص ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٦) كشف التمويهات ل ٨ ب .

تعالى وصفاته واجب على العبد ، فلو لم يكن ذلك مقدورا لكان الإيجاب قبيحا»^(١) .
وأما عكس ذلك وهو وقوع الضروري نظريا فمنعه قوم مطلقا ، وأجازه قوم مطلقا ، وفصل
الباقلائي في بعض أقواله بين ما هو من كمال العقل فممنع أن يقع نظريا ، وما ليس كذلك
فأجاز حصوله نظريا ، وإليه يحيل الآمدى^(٢) . ثم ينتهي الآمدى إلى أن العلم النظرى
لا بد أن يستند إلى علم ضرورى مباشرة أو بطريق غير مباشر حتى تكون قاعدة الفكر هى
المعلومات الضرورية^(٣) ، وقمته أو ثمرته المطالب النظرية تصورية كانت أو تصديقية^(٤) .

ثم يعرض الآمدى لأمر هو من سمات العلم الحادث ، منها أنه قد يقع الشيء
معلوما للإنسان من وجه ومجهولا له من وجه آخر ، أو من نفس الوجه ولكنه معلوم بالقرعة
مثلا ومجهول بالفعل ، وأنه قد يعرف الشيء على وجه الإجمال مع جهله بتفاصيله ، وينبه
الآمدى إلى أن ذلك محال بالنسبة إلى علم الله سبحانه^(٥) .

(ج) الحواس والإدراك الحسى :

وإذا كانت المدركات الحسية هى قاعدة المعرفة ؛ إذ أكثر الضروريات منها أو ترجع
إليها ، فإن الآمدى يعقد فصلا « محل العلم » ؛ فيقسمه - بحسب المعلوم كلياً أو جزئياً -
إلى النفس التى هى محل المدركات الكلية ، وإلى الحواس التى هى محل المدركات الجزئية
؛ وهى عبارة عن قوى جسمانية قائمة بأجزاء خاصة من البدن بعضها ظاهر وبعضها باطن
، فاما القوى الظاهرة فهى الحواس الخمس المعروفة^(٦) ، ويعرف الآمدى كلا منها على
النحو الذى نلجده عند (ابن سينا) وبقریب من ألفاظه^(٧) ، ثم يتكلم عن القوى الباطنة :
الحس المشترك ، والمصورة ، والمتخيلة ، والمتوهمة ، والحافظة ، ويبين أماكنها من دماغ
الإنسان على النحو الذى نلجده عند ابن سينا أيضا^(٨) .

ويشير الآمدى إلى أن بعض « متفلسفة المتأخرين » زعم أن المدرك للكليات والجزئيات

(١) الأبيكار ١/٦ ب (٢) الأبيكار ١/٥ ب - ٦ ب . (٣) السابق ١/١٣٤ .

(٤) السابق ١/٣٠ ب (٥) السابق ١/٣٠ ب . (٦) انظر : الأبيكار ١/١١ ب

(٧) انظر : الأبيكار ١/١١٢ ، وغاية المرام ١٢١-١٣٣ = ل ١٥٣-١٥٨ ، والإشارات والتنبيهات ٢/٣٤٣ ،

٧٠٩/٣ . والنجاة ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٨) انظر : الأبيكار ١/١١٢ ، والنجاة ١٦٠-١٦٣ ، ومنهج وتطبيقه ١/٢١٦ .

إنما هو النفس بذاتها، وأن القوى الظاهرة والباطنة غير مدركة، بل هي آلة في إدراك النفس لهذه المدركات^(١)، ويبدو أنه يشير بذلك إلى ما نسب للنظام: «أن النفس تدرك المحسوسات من هذه الخروق التي هي الأذن، والفم، والأنف، والعين...»^(٢)، أو إلى قول (ابن ملكا) البغدادي بأن النفس هي التي تفعل سائر الأفاعيل بذاتها، وإذا لم تتمكن النفس من القيام بفعل معين، فليس ذلك لفقدان قوة معينة ولكن لانعدام الآلة، وهو الرأي الذي أخذ به الإمام الرازي في بعض كتبه^(٣)، ثم يقول الآمدي في النهاية أن هذا هو قول الفلاسفة «وأما أصحابنا فالبنية المخصوصة عندهم غير متوسطة»^(٤).

ويشير الآمدي بعد ذلك إلى القول بأن القلب له وظيفة في حصول الإدراكات المختلفة - وهو قول ذهب إليه الإمام الرازي^(٥) - فيقول: «وهل ذلك مما يقوم بالقلب أو غيره؟ فمما لا يجب عقلا ولا يمتنع لولا دل عليه الشرع بقوله تعالى: إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب»^(٦)؛ أي أنه يوافق على هذا القول ويرى في القرآن ما يشير إليه.

ولكن هل معنى ذلك أن الآمدي يبطل الوظيفة الخاصة بكل حاسة، ويرى إمكان وقوعها بغيرها من الحواس أو بأى جزء من البدن؟ إن الجواب بالإيجاب هنا دون تفصيل غير سليم، فلئن كان هذا ممكنا؛ فبالنظر إلى الناحية العقلية، أو بعبارة أخرى بالنظر إلى قدرة الله، فإنها لا تتوقف في إحداث الإحساس الذى نسميه (رؤية) على ذلك العضو ذى التركيب الخاص الذى نسميه (العين)، ونعتبره وسيلة الرؤية، ولكن بالنظر إلى ما جرت به العادة واستقامت عليه أمور حياتنا، فإن ذلك غير ممكن، والإبصار إنما يكون بالعين أو فى العين لكل ما من شأنه أن يرى، كما أن الشم بالأنف، أو فى الأنف، لكل ما من شأنه أن يشم... إلخ، غير أن ذلك كله إنما يتم بخلق الله تعالى فى هذه الأعضاء. وتلك فكرة أشعرية عرضها الآمدي بالتفصيل، ورد على ما يرد عليها من إشكالات فى «غاية المرام»، ولم تحل دون أن يقول الأشاعرة ببعض أفكار فى تفسير الإدراك الحسى أكثر دقة من الناحية العلمية مما قاله المعتزلة فى هذا الصدد^(٧).

(١) انظر: الأبيكار ١/١٢٢. (٢) انظر: فلسفة المعتزلة ص ١١، ١٢.

(٣) انظر: فخر الدين وآراؤه ص ٤٩٣، ٤٩٤.

(٤) انظر: الأبيكار ١/١٢٢ ب، وغاية المرام ص ١٣٩ - ١٤٠ ل ٥٦ ب.

(٥) انظر: فخر الدين وآراؤه ص ٥٠٠. (٦) الأبيكار ١/١٢٢ ب.

(٧) انظر: غاية المرام ص ١٢٩ - ١٣١ والتعليق بهامشها.

وإذن فالإدراك الحسى يقع بخلق الله تعالى فى هذه الأعضاء المخصوصة عند توفر الشروط المعتادة للإدراك ، وقد يكون للقلب مدخل فى ذلك أيضا ، أما الأمور النظرية التى تحتاج إلى نظر وبحث ، فإن العقل هو الطريق إليها ؛ إذ هو وسيلة النظر وتحصيل المطالب النظرية (١) .

د- المعرفة العقلية :

والآمدى يعتد بالمعرفة العقلية ، ويرى أن أشرف المعارف الإنسانية - وهى أصول العقيدة - تستند إليها أساسا ، وإنما يُعتمد على السمع فى فروع الأحكام الشرعية وفى مسائل العقيدة المتصلة بالثواب والعقاب أو المعاد وما يكون فيه بصفة عامة . وإن كان العقل عنده ليس هو الطريق الوحيد إلى العلم ، فهناك النقل والأخبار ، والحواس ، والوحى ، والإلهام الإلهى أيضا ، فقد مر بنا أنه يجيز - بصفة عامة - أن تحصل كل المعارف النظرية للعباد اضطرابا ، أى بإلهام من الله دون نظر أو استدلال ، وهو يرى أيضا أن حظ الناس من العقل أو قدرتهم على النظر ليست واحدة ؛ ولهذا فهو يبيح للعوام أن يقلدوا فى العقائد ، ويرى صحة الاعتقاد الموافق للحق ، ولو من غير دليل (٢) .

والآمدى يرفض نظرية الفيض جملة وتفصيلا ، ولا يعترف بوجود ما يسمونه «العقل الفعال» ، فلا محل عنده للقول بأن المعرفة العقلية تفيض على النفوس أو العقول من هذا العقل ، أو من هذا الملك المشرف على فلك القمر وما دونه - كما تخيلوه (٣) - وهو فى هذا واقعى تماما ، كما يظهر من النص الذى أورده أول هذا المبحث ؛ فالإدراك الحسى أولا ، ثم التفكير العقلى ثانيا ، هما طريق الوصول إلى المطلوبات النظرية فى النهاية ، دون تدخل إلا من القدرة الإلهية المباشرة التى تتدخل فى هذه الخطوات جميعا ، فتدخل هذه القدرة فى المرحلة الأولى بخلق الإدراك الحسى فى محل الإدراك من عين أو أذن أو نحوها متى توفرت شروطه ، وقد ذهب إلى مثل ذلك الشيخ المعتزلى (أبو الهذيل العلاف) من قبل ، كما يوجد قريب منه لدى بعض الفلاسفة الغربيين (٤) .

(١) انظر : الأبيكار ١٦/١ . (٢) انظر : الأبيكار ٢٧/١ ب ، ١٢٨ ، ٢٦٠/٢ ، ٢٦١ ب .

(٣) انظر : كتاب نظرية المعرفة عند ابن رشد لأستاذنا الدكتور محمود قاسم ص ٦-١١ .

(٤) فلسفة المعتزلة ج ٢ ٢٥-٢٧ ؛ حيث ينسب الدكتور نادر مثل هذا إلى القديس أو غسطين وإلى مالبرانش .

أما تدخلها في المرحلة الثانية ؛ وهى مرحلة التفكير العقلى للوصول إلى النتائج النظرية، فإن الآمدى يرى كجمهور الأشاعرة ، أن العلم لا يتولد حتما عن النظر فى الدليل كما قالت المعتزلة ، ولا يحصل بالإيجاب كما قال الفلاسفة ، وإنما يحصل بخلق الله تعالى ، وتبعاً لمشيئته ، ولئن كان هذا فيضاً فهو فيض مباشر عن الله - سبحانه - مرتبط بالأسباب العادية فى الوقت نفسه ، وهى تحصيل المقدمات وترتيبها فى العقل من أجل التوصل إلى معرفة جديدة ، أما النتيجة الأخيرة وهى العلم المطلوب فإنها تكون بخلق الله تعالى .

ووجه الارتباط بين الترتيب السليم للمقدمات والنظر الصحيح فيها وبين العلم بالنتيجة ، هو - كما يعبر الآمدى - « التضمن » ، وهى عبارة دقيقة لا تنفى التلازم ، أو الاقتران الدائم ، بين العلم والنظر ، ولكنها فى الوقت نفسه تنفى الارتباط الذاتى أو الضرورى بينهما ، المرتبط بفكرة « الحتمية » أو السببية بمعناها الميتافيزيقى الذى لا يسلم به الأشاعرة ، وهو يرد على المعتزلة فى قولهم بتولد العلم عن النظر الصحيح بأن فكرة التولد نفسها باطلة ، إذ كل الحوادث مستندة إلى القدرة الإلهية مباشرة ، وعلى ما ذهب إليه الفلاسفة - من القول بأن النظر الصحيح موجب للعلم بالمنظور فيه ؛ أى أنهما متلازمان تلازم العلة والمعلول - بأن هذا مخالف لأصولهم ؛ لأن كل متلازمين على هذا النحو عندهم لا بد أن يقتربا فى الوجود ، مع أن النظر يسبق العلم فى الوجود ، وينتهى من ذلك إلى قوله : « فالحق ما اختاره أصحابنا من أن النظر يتضمن العلم بالمنظور فيه » (١) .

هكذا يعرض الآمدى لفكرة « التضمن » ، فى طبيعة العلاقة بين المقدمات ونتائجها فى المعرفة العقلية النظرية ، فى مواجهة فكرتى « الحتمية » و « التولد » .

* * *

(١) الأبهكار ١/ ١٢٣ - ٢٤٤ ب ، وانظر : فى هذه المسألة فخر الدين الرازى وآرؤه ٥٠٥ - ٥٠٧ ، وانظر أيضاً ص ٤٩٠ .

المبحث الثالث الأفعال الانسانية

(أ) طبيعة المسألة :

يقرر الآمدى أن البحث فى هذه المسألة « موضع غمرة ومحرز إشكال »^(١) ، والسبب فى هذا ؛ تعارض الشواهد الدالة على عموم قدرته تعالى وإرادته ونفوذ قضائه وقدره ، مع الأدلة المؤكدة لمسؤولية الإنسان عن أعماله التى يشعر هو نفسه بحريته فى اختيارها ، وبإسهامه فى كسبها وإحداثها ، وهو تعارض تومىء إليه آيات القرآن نفسها ﴿ إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ﴾^(٢) - ﴿ ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهذى من يشاء ولتسألن عما كنتم تعملون ﴾^(٣) كما يشير إليه العديد من الأحاديث النبوية^(٤) ، ولذا شاع بين المسلمين - ووردت بذلك الآثار - أن القدر سر من أسرار الله تعالى^(٥) .

ولغموض المسألة وتعارض الأدلة بشأنها كثر الخلاف حولها ، وتعددت الآراء فيها منذ عهد مبكر ؛ فتمسك معبد وغيلان بالنصوص والأدلة المثبتة لحرية الإنسان وقدرته على أفعاله ؛ وغلوا فى ذلك حتى قالوا إن الأمر أنف ، كأنما ينفون العلم القديم وشمول القدرة الإلهية^(٦) ، وتمسك الجهم وأصحابه بالأدلة المقابلة لذلك فنفوا كل قدرة أو اكتساب للعبد^(٧) . وهكذا نظر كل فريق إلى جانب من المسألة ونوع من الأدلة دون سائر ذلك ، وربما لم يفتن أحد إلى أن تعارض الأدلة العقلية والنقلية حول هذه المسألة قد يكون مفتاح الحل الموفق لها ، إلا ابن رشد الذى اعتبر أن ذلك هو الحكمة المقصودة من هذا التعارض الظاهري^(٨) الذى لاحظته بعض العلماء قبله فاكتفوا بالقول : « إن القرآن يدل على

(١) غاية المرام ل ١٨٤ = ص ٢١٤ ، وانظر : الأبهكار ١ / ٢٣٨ .

(٢) الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٩٣ من سورة النحل .

(٤) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٨٤ ، وموقف البشر تحت سلطان القدر للشيخ صبرى ص ١١٠ وما بعدها ، وإيثار الحق على الخلق ص ٣٠٤ وما بعدها .

(٥) انظر : موقف البشر ص ٦٠٥ .

(٦) انظر : إيثار الحق ص ٣٠٤ - ٣٠٧ ، ونشأة الفكر ١ / ٣١٠ وما بعدها ، وأصول الدين ص ١٣٤ ، ومقدمة مناهج الأدلة ١٠٧ - ١٠٨ .

(٧) انظر : الأبهكار ٢ / ١٢٦٥ ، ونشأة الفكر ١ / ٣٨٤ وما بعدها ، والمغنى ١٤ / ٢٩٨ و ٢٩٩ .

(٨) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ١٠٦ - ١١٠ ، وابن رشد وفلسفته ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

الاختلاف ، فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب ، والقول بالإجبار صحيح وله أصل في الكتاب^(١) ، وهو رأى يتسم بالسذاجة وإيثار الدعة والراحة ، وقف عند ظاهره بعض المستشرقين فاعتبروه تناقضاً^(٢) ، وحاول الأشعري رفعه فانتهى إلى ما يشبه الجبر ، كما سنبينه فيما بعد .

(ب) آراء المتكلمين (الأشاعرة والمعتزلة) .

١- ثم جاءت المذاهب الكلامية فاخترت المعتزلة القول بأن « أفعال العباد المختارين مخلوقة لهم ، وأنها غير داخلية في مقدورات الرب - تعالى - ، كما أن مقدورات الرب غير داخلية في مقدوراتهم »^(٣) ، كما يحكى عنهم الآمدى وهو متفق مع ما يقرره المعتزلة أنفسهم^(٤) ، الذين اختاروا أن يطلقوا حرية الإنسان في أفعاله ، وأن يفصلوا بين نطاقى القدرة الإلهية والقدرة الإنسانية ، ورأوا فى هذا تبريراً لمسؤولية الإنسان عن عمله طبقاً لمبدئهم الذى اشتبهوا به - بعد التوحيد - وهو العدل^(٥) ، وقرروا من أجل ذلك أن القدرة الإنسانية تكون قبل الفعل ، وأنها قدرة على الشئ وعلى ضده^(٦) ، أى أن الله - تعالى - خلق الإنسان مريداً قادراً ثم فوض إليه أعماله يخلقها بقدرته ويحددها بإرادته ، والله سبحانه قادر على سلب ذلك منه ، وتعجيزه عنه ، ولكن سبق قضاؤه بذلك ، وجرت به حكمته لئلا يقبح التكليف^(٧) .

ورغم قوة هذا الرأى وما يتسم به من جرأة فإنه - فيما يبدو - لم يحل المشكلة ، ولم يمنع العقول أن تتساءل : « لو كان المرء هو الذى يخلق أفعاله لكان معنى هذا أن مشيئة الله سبحانه تنقف عند حد محدود ؛ أى أنها لا تنصب على نوع معين من الأفعال ، وهذا مخالف لما أجمع عليه المسلمون من أنه لا خالق إلا الله^(٨) . ولذا وجدنا كثيراً من علماء

(١) قال بذلك العنبرى من المحدثين ، انظر : الاعتصام للشاطبى ١ / ١٤٧ .

(٢) جولد تسيهر فى العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٧٩ - ٩٠ . (٣) غاية المرام ل ١٨١ .

(٤) انظر : المغنى ٣ / ٨ - ٥٩ ، وشرح الأصول الخمسة ٣٢٣ - ٣٤٤ ، وانظر غاية المرام ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٥) انظر : مقدمة الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور للجزء الثامن من المغنى للقاضى عبد الجبار ، ومقدمة مناهج الأدلة

لأستاذنا د / قاسم ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٦) انظر : مقالات الإسلاميين ٢ : ٢٧٥ وفلسفة المعتزلة ٢ / ٦٠ ، ٦١ .

(٧) انظر : اللعة للحلى ص ٦٩ ، وشرح الأصول الخمسة ٣٤٠ - ٣٤٤ .

(٨) انظر : ابن رشد وفلسفته الدينية لأستاذنا د / قاسم ص ١٨٤ - ١٨٥ .

الطوائف المختلفة يعارضون المعتزلة^(١) ويبحثون عن حلول أخرى للإشكالية التي ظلت في حاجة إلى مزيد من المحاولات .

والآمدى - وهو يعارض رأى المعتزلة ويراه مخالفا لما أجمع عليه المسلمون من أنه لا خالق إلا الله تعالى^(٢) - ينتقد ردود أصحابه من الأشاعرة وغيرهم على هذا الرأى ، ولا يستنكف من بيان ما تتضمنه من ضعف^(٣) ، حتى ما ينسب منها للأشعرى نفسه^(٤) . ويختار هو ردا إجماليا يتجه إلى نقطة الضعف الرئيسية لدى المعتزلة ، ويعتمد على «قاعدة الكمال» الأساسية عنده فيقول : «لولا لم يكن فعل العبد ، بله غيره من الموجودات الحادثة ، مقدورا للرب ، وادخلا تحت قدرته ؛ للزم أن يكون البارى - تعالى - ناقصا بالنسبة إلى من له القدرة عليه»^(٥) . وهى فكرة نجد إشارة إليها فى الإبانة للأشعرى^(٦) ، كما نجدها واضحة عند أبى المعين النسفى الماتريدى^(٧) ، وعند شارح الطحاوية ابن أبى العز الحنفى فيما بعد^(٨) ، ويدعمها الآمدى بفكرة الأشعرى المعروفة ؛ وهى وجوب إحاطة الفاعل علما بتفاصيل ما يفعل ، الأمر الذى نفتقده فى أفعال العباد^(٩) ، وهى تبدو لنا ضعيفة ؛ إذ قد يكفى فى قصد الإنسان إلى فعله تصوره الإجمالى له دون إدراكه لتفاصيله وجزئياته .

والآمدى يتتبع براهين المعتزلة بالنقد وأهمها :

(أ) ما قد يسمى برهان (الشعور بالحرية)^(١٠) : «وهو أننا ندرك بالضرورة وقوع الأفعال على حسب الدواعى والأغراض .. ولولا صلاحية القدرة الحادثة للإيجاد لما أحس

(١) انظر : مثلا الأربعين للرازى الأشعرى ص ٢٢٧ ، والغنية للجيلانى ص ٦٧ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز الحنفى ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، وإشراق الحق لابن الوزير الزيدى ص ٢٩٢ وما بعدها ؛ حيث ينقل عن بعض أئمة الزيدية وعلماء العترة معارضتهم لمقالة المعتزلة أن إرادة الله تعالى وقدرته لا تشمل أفعال العباد ، ويسمونها «هفوة المعتزلة الكبرى» ، وانظر فى نقد موقف المعتزلة بعامة نشأة الفكر د/ النشار ١/ ٨٢٢ وما بعدها . (٢) انظر غاية المرام ١٨٤ وما بعدها . (٣) السابق ٨٤ = ص ٢١٤ .

(٤) انظر ص ٢١٧ من غاية المرام ، والأبكار ١/ ١٢٥٩ ، ب ، وانظر : معهما للبع للأشعرى ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) غاية المرام ل ٨٥ = ص ٢١٧ ، وانظر : الأبكار ١/ ٦١٥ ، ب ، ٢١٦ .

(٦) انظر : الإبانة ص ٦٩ . (٧) انظر : بحر الكلام ص ٩ ، ١٠ .

(٨) انظر : شرح الطحاوية ص ٤٥٠ ، ٤٥١ . (٩) انظر : الأشعرى أبو الحسن ص ٩٨ ، ٩٩ ، ١٦٣ .

(١٠) انظر : فلسفة المعتزلة ٢/ ٦٤ .

من النفس ذلك . وأيضا فإن الإنسان يجد من نفسه تفرقة بين الحركة الاضطرابية والحركة الاختيارية^(١) . وبعد أن يعرض الآمدى الدليل على هذا النحو يقرر أنه منتقض طردا وعكسا ، « من حيث إن الأشياء منها ما يقع على حسب الدواعي ولا يضاف إلى القدرة الحادثة .. كما في حصول الرى عند الشرب ، والشبع عند الأكل .. ومنها ما لا يقع على حسب الداعية والغرض ، وذلك كما في أفعال النائم والغافل .. ومع ذلك هى مضافة إلى القدرة الحادثة .. »^(٢) على أن فكرة الدواعي هذه كانت سبباً لاتهام المعتزلة بتهمة غريبة ، وهى الميل نحو الجبر ، فإنه إذا كان حصول الفعل ضروريا عند وجود القدرة وتحقق الداعية ، والدواعي نفسها مخلوقة لله تعالى - فأتين الحرية إذن؟^(٣) وأما التفرقة بين الحركة الضرورية والاختيارية ، فهو قد ينفي الجبر ، ولكنه لا يثبت الخلق والتأثير ؛ إذ قد يكون مناط التفرقة هو الكسب الذى نقول به .

(ب) أما الدليل الشرعى^(٤) القائل « بأن أفعال العباد لو كانت مخلوق لغيرهم كان التكليف فى نفسه باطلا ، فإن حاصله يرجع إلى المطالبة بفعل الغير... »^(٥) فإنه يكفى فى المسؤولية الاكتساب لا الخلق ، على أن بعض العلماء يجيز التكليف بغير المقدور ، وإن كان الآمدى قد حقق هذه المسألة كما مر بنا من قبل فى مسألة القدرة^(٦) .

ويتوج الآمدى هذا الموقف الموضوعى من رأى المعتزلة بالدفاع عنهم ضد من رماهم بالجوسية ؛ إذ أثبتوا فى الكون قدرتين فاعلتين^(٧) ، ويضعف الحديث المتعلق بذلك ، ويدفع اتهامهم بالكفر ؛ إذ أن الخلاف معهم لا يتناول أصلا من أصول العقيدة ، بل هو فى مسائل تفصيلية ليست مما طالبنا النبى - ﷺ - بالإيمان به ، فلا يكفر المخالف فيها^(٨) .

(١) غاية المرام ٨٦ = ص ٢١٩ ، وقارن المعنى ١٤ / ٤٠ ، ٨ / ١٣ - ٤٣ .

(٢) غاية المرام ل ٨٧ = ٢٢١ .

(٣) انظر هذا النقد عند البغدادى فى أصول الدين ص ٢٦ - ٢٨ ، والرازى فى الأربعين ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، والشيخ مصطفى صبرى فى كتابه « موقف البشر تحت سلطان القدرة » ص ١٣٧ وما بعدها .

(٤) انظر : فلسفة المعتزلة ٢ / ٦٤ - ٦٦ ، المعنى ٨ / ١٩٣ - ١٩٦ ، وشرح الأصول الخمسة ٣٣٢ - ٣٣٦ .

(٥) غاية المرام ص ٢٢٠ = ل ٨٦ ب .

(٦) انظر السابق ص ٢٢٢ = ل ٨٧ ب ، وما مر فى هذه الدراسة ص / ٢١٤ . ٢١٥ .

(٧) انظر : هذه التهمة عند ابن حزم الظاهرى فى الفصل ٣ / ٥٤ ، ٧٠ - ٣٤٠ ، ٣٥٧ ، والاشعرى فى الإبانة ص

٧٣ ، والجبلانى فى الغنية ص ٦٧ ، والقشبرى فى الرسالة ص ٣ ، ٤ .

(٨) انظر : الأبيكار ٢ / ٢٥٨ ب ، ١٢٥٩ .

وهذه روح سمحة أجدر بالتقدير من محاولة القاضى عبد الجبار دفع هذه التهمة عن أصحابه وإلحاقها بالاشاعرة ، لقولهم بأن القدرة على الشيء ليست قدرة على ضده « وأن المؤمن لا يقدر إلا على الإيمان وأن الكافر لا يقدر إلا على الكفر ، وهذا هو أحد وجوه المضاهاة بين مذهب المجبرة ومذهب المجوس ، لأنهم يقولون النور مطبوع على الخير . والظلمة مطبوعة على الشر . وإذا تقرر ذلك صح دخولهم تحت قول النبى ﷺ القدرة مجوس هذه الامة .. »^(١) .

٢- ثم جاء الأشعرى الذى حاول التوفيق بين الجوانب المختلفة لهذه المسألة باختياره موقفاً وسطاً بين الجبرية والمعتزلة ، وهو القول (بالكسب) ، وهو مصطلح قد لجده قبله عند أبى حنيفة^(٢) ، أو بعض أتباعه^(٣) ، ولكن الأشعرى ينفرد بتحديده على النحو الذى يعرضه الآمدى بقوله : « إن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله - تعالى - بالخلق والاختراع ، وإنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً »^(٤) ، فللعبد قدرة واستطاعة بالنسبة إلى أفعاله الاختيارية ، ولكنها قدرة مقارنة للفعل لا سابقة عليه ، وليس لها أثر فى إيجاد الفعل وإحداثه ، بل هو واقع بقدرة الله تعالى وحدها^(٥) . مقارنا لقدرة العبد الحادثة . وهذا هو معنى قول الأشعرى فى المقالات « والحق عندى أن معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسبا لمن وقع بقدرته »^(٦) . بدليل ما يقرره فى نفس الكتاب « إن أحدا لا يستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله .. وإنه لا خالق إلا الله ، وإن سميئات العباد يخلقها الله ، وإن أعمال العباد يخلقها الله عز وجل ، وإن العباد لا يقدر أن يخلقوا منها شيئا »^(٧) ، على أن المسألة ليست مسألة النصوص وحدها ، فإن القدرة الحادثة لا يمكن أن يكون لها دخل فى الإيجاد والتأثير ، فإن أخص وصف لله عنده ، هو الخلق والإيجاد والاختراع .

.. وهكذا يسعى الأشعرى نحو الوسط فلا يبلغه ، إذ يبقى قريبا من الجبر إلى حد كبير ، فما دامت القدرة الإنسانية لا تؤثر فى الفعل فما قيمتها .. ؟ وما مناط المسؤولية الإنسانية

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٢٨٧ - ٢٨٨ . (٢) انظر : نشأة الفكر د/ النشار ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٣) انظر : فخر الدين وآراؤه ص ٥٣٠ ، وشرح الطحاوية ٨٤ . (٤) غاية المرام ل ١٨١ = ص ٢٠٧ .

(٥) انظر : السابق ٢١٩ ، والأبكار ١/ ٢٣٨ وما بعدها .

(٦) مقالات الإسلاميين ١٩٩/ ٢ ، وانظر : تعليق استاذنا د/ قاسم على هذا النص فى مقدمة مناهج الأدلة ص ٢٠٨ .

(٧) المقالات ١/ ٣٢١ .

إذن ؟ أهو مجرد الاقتران الذى اعتبره البعض من غرائب أهل الكلام كحال أبى هاشم وطفرة النظام ؟ لقد وصف الأشاعرة من أجل هذا (بالجبرية) من جانب المعتزلة ، نقل هذا الرازى ، وحاول رده بأن الجبرى من ينفى القدرة ، ولكننا نفى الخلق^(١) ، ولكنه هو شخصيا يقول بضرب من الجبر ، ويصف أصحابه الأشاعرة أحيانا بأنهم جبرية^(٢) ، ولقد نفى ابن الوزير وغيره تهمة الجبر عن الأشاعرة^(٣) ، والمنفى هو الجبر المحض ، ولكن الأشاعرة أنفسهم يعترفون بلون من الجبر أو قدر منه فى مذهب شيخهم رغم دفاعهم عنه ، ومن هؤلاء فى القديم أبو الحسن الأمدى^(٤) ، وفى الحديث الشيخ مصطفى صبرى^(٥) ، والشيخ حمودة غرابية^(٦) ، وإن كان أستاذنا الدكتور النشار ينفى الجبرية تماما عن الكسب الأشعرى ، ويرد على ابن تيمية فى وصفه الأشعرى بالتجهم^(٧) .

ولقد كانت هذه نقطة ضعف بارزة فى موقف الأشعرى جعل كبار أصحابه منذ وقت مبكر يحاولون تعديله وتطويله حتى انتهى بهم الأمر إلى قريب من موقف المعتزلة :

(١) فالباقلانى كما يحكى الأمدى لم يثبت للقدرة الحادثة أثرا فى الفعل ، بل أثبت لها أثرا فى صفة زائدة على الفعل ، ثم اختلف قوله فى الأثر الزائد ، فقال تارة إنه لا أثر للقدرة القديمة فيه أصلا ، وقال تارة بالتأثير ، وأثبت مخلوقا بين خالقين^(٨) .

(ب) وقد نقل عن الإسفرائينى أنه قال فى نفس الفعل ما قاله القاضى فى القول الثانى فى الأثر الزائد^(٩) وقد نسب مثل هذا أو قريب منه إلى ابن فورك أيضا^(١٠) .

(١) انظر : اعتقادات فرق المسلمين للرازى ص ٦٨ .

(٢) انظر فخر الدين الرازى وآراءه ص ٥٣٢ (٣) انظر : ترجيح أساليب القرآن ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٤) انظر : الأبيكار ٢/ ٢٥٦ ، حيث يقول الأمدى : «الجبر عبارة عن نفى الفعل عن العبد حقيقة وإضافته إلى الرب تعالى ، غير أن الجبرية تنقسم إلى جبرية خالصة وهى التى لا تثبت للعبد فعلا ولا كسبا كالجهمية ، وإلى جبرية متوسطة وهى التى لا تثبت للعبد فعلا لكن تثبت له كسبا كالأشعرية والنجارية والضرارية والخصمية» .

(٥) انظر : موقف البشر ٢٨ ، ١٤٦ وما بعدها .

(٦) انظر : الأشعرى أبو الحسن ص ١٦٢ وما بعدها . (٧) انظر : نشأة الفكر ١/ ٣٨٥ .

(٨) انظر : غاية المرام ل ١٨١ ص ٢٠٧ ، ل ٨٧ = ٢٢٢ ، وإبشار الحق ٣١٨ - ٣٢٠ ، واللمعة للحلبى ٤٨ - ٥١ ، وشرح التفهات على النسفية ٧٦ وانظر : التعليق رقم ١ بها .

(٩) غاية المرام ل ٨٧ ب = ٢٢٢ ، وقارن نهاية الأقدام ٧٧ - ٧٨ ، وإبشار الحق ٣١٧ .

(١٠) انظر : نهاية الأقدام ٧٤ - ٧٨ .

(ج) أما التطور الحقيقي فكان على يد الجويني الذي ذهب - كما يقرر الآمدى - فى بعض تصانيفه إلى تأثير القدرة الحادثة فى إيجاد الفعل ، ولم يجعل للقدرة القديمة فيه تأثيراً إلا بواسطة إيجاد القدرة الحادثة عليه^(١) . وهو يشير بذلك إلى العقيدة النظامية التى قرر فيها أن الفعل يقع بتأثير القدرة الإنسانية وحدها التى هى مخلوقة لله تعالى بعد توفر دواعيه وأسبابه^(٢) ، بينما كان فى «الإرشاد» يجرى على التقليد الأشعرى^(٣) ، ولا يكاد الجويني فيما انتهى إليه يختلف عن المعتزلة إلا فى تسميته ذلك كسباً لا لإيجاداً ، وفى عدم ذهابه إلى أن مقدورات العباد لا تدخل فى مقدورات الله تعالى ، بل هى عنده مقدورة لله مخلوقة له بحكم خلقه للعبد وقدرته الحادثة^(٤) .

(د) ثم بدأ التراجع فى المذهب شيئا فشيئا حتى عادوا مرة أخرى إلى موقف شيخهم الأول على يد الآمدى وبعض من سبقوه : فالغزالي يرجع إلى مثل قول الباقلاني فى بعض كتبه ، فيرى أن المؤثر هو مجموع قدرة الله - تعالى - وقدرة العباد ويسمى ذلك كسباً^(٥) .

(هـ) أما الشهرستاني فيقول بنفى تأثير القدرة الحادثة ، وينتقد من عدل عن هذا الموقف من شيوخ المذهب كالجويني والإسفرائيني والباقلاني^(٦) .

(و) والرازي يتحرر قليلا فيجعل للقدرة الحادثة دخلا فى التأثير ، وبجانب الدواعي والمؤثرات الخارجية ، ولكنه يرى عند تحقق هذا أن الفعل ضرورى الحصول ، أى أننا بإزاء جبر من نوع خاص يصرح الرازي نفسه به ، إذ يقول إن الإنسان مضطر فى صورة مختار ، وربما يؤكد هذا هجومه المتكرر على موقف المعتزلة ومحاولة إلزامهم بالجبر بناء على فكرة الدواعي كما سلفت الإشارة^(٧) .

(١) غاية المرام ص ٢٢٠ = ل ٨٨ ب .

(٢) انظر : العقيدة النظامية ص ٣٠ وما بعدها ، وانظر ايضا شفاء العليل لابن القيم ص ١٧٥ .

(٣) انظر : الإرشاد ص ٢١٠ .

(٤) انظر : إثمار الحق ص ٢٩٢ ، والملغنى ٨/ ١٩٣-١٩٦ ، ونهاية الأقدام ٨٣ ، والابكار ١/ ٢٥٧ ب .

(٥) انظر : الأربعين للغزالي ص ١٣ نشر الجندى القاهرة . (٦) انظر : نهاية الأقدام ص ٥٣ - ٨٩ .

(٧) انظر : غاية المرام ص ٢٩٩ ، وقارن الأربعين للرازي ٢٢٧ .

ز- موقف الآمدى :

ثم يأتى الآمدى فيعود تماماً إلى موقف الأشعرى ، ويعرف الكسب على النحو الذى نجده عنده ؛ إذ ينفى كل أثر للقدرة الحادثة فى أفعال صاحبها^(١) ، وينتقد من مال من الأصحاب إلى غير ذلك ، يمثل ما عارض به المعتزلة ، بالإضافة إلى أفكار أخرى ، وهى استلزامه لوقوع مقدور بين قادرين وهو ما يراه باطلا^(٢) ، وأن التأثير فى صفة الفعل دون أصله - كما ينسب للباقلانى - قد يعنى التفرقة بين الوجود والماهية وهذا مخالف للمختار فى المذهب ، إلى اعتراضات أخرى^(٣) ، ويبدو لى أن الآمدى كان متأثراً فى موقفه هذا بالإمام الرازى فهو ينقل عنه كلمته « الإنسان مجبور فى صورة مختار »^(٤) ، ويحكى أدلته على ذلك دون أن يحاول التعقيب عليها كمعادته فيما ينكره من آرائه^(٥) .

والآمدى رغم عده الأشاعرة فى الجبرية ، وإن كان يسميهم « الجبرية المتوسطة » كما أسلفت ، يذكر لنا أنه اختار مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعرى ؛ لأنه « هو الطريق العدل والمسلكت المتوسط بين طرفى الجبر المحض وإثبات خالق غير الله تعالى ، بتوفيقه بين دليل القدرة الحادثة ودليل انتفاء خالق غير الله تعالى .. »^(٦) وهو يحدد هذا المذهب بقوله : « مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعرى أنه لا تأثير للقدرة الحادثة فى حدوث مقدورها ولا فى صفة من صفاته ، وإن أجرى الله تعالى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها ، فيكون الفعل خلقاً من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً ، وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً للقدرة .. »^(٧) وربما كان الشئ الوحيد الذى يضيفه الآمدى إلى نظرية الأشعرى هو أن القدرة الحادثة من شأنها التأثير وإن لم تؤثر بالفعل ، « فإنه لا معنى لكون الشئ مقدوراً بالقدرة غير إمكان تأثير القدرة فيه .. »^(٨) غير أن الأدلة قامت على انفراده تعالى بالتأثير فلم تؤثر القدرة الحادثة بالفعل مع إمكان حصول ذلك^(٩) . وهذا رأى يرويه المتأخرون عنه ؛ فيقول

(١) انظر : غاية المرام ص ٢٢٣ ل ٨٧ ، وقارن للمع ٧١-٧٩ ، ونهاية الاقدام ٧٣-٧٩ ، وشرح العضدية

١٧٢-١٧٩ ، وشرح النسفية ٣٥٠-٣٧٩ ، وفيها يورد تعريف الآمدى للكسب ص ٣٦٢-٣٦٣ .

(٢) انظر : الأبيكار ١/ ٢٤٠ أو ما بعدها .

(٣) انظر : غاية المرام ص ٢٢٢ ل ٨٧ ، والأبيكار ١/ ٢٥٧ ب ، ١٢٥٨ ، ١٢٨٧ ، ب .

(٤) المتأخذ ل ٣٥ ب . (٥) انظر : المتأخذ ل ١٣٤ وما بعدها .

(٦) الأبيكار ١/ ٢٧٢ . (٧) السابق ١/ ٢١٥ ب .

(٨) الأبيكار ٢/ ٢٥٧ ب . (٩) انظر : الأبيكار ١/ ٢٥٨ وما بعدها .

الخيالى فى حاشيته على شرح النسفية : « وفى كلام الآمدى أن القدرة الحادثة من شأنها التأثير ، لكن عدم التأثير بالفعل لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى »^(١) ، وقد روى السيالكوتى هذا الرأى ونسبة للآمدى أيضا ، وكذا الجلال الدوانى إلا أنه لم يصرح بنسبته إلى الآمدى^(٢) . ولكننا نستطيع أن نقول مع الجوينى كما يحكى عنه الآمدى نفسه : « إن إثبات قدرة لا أثر لها بوجه كفى القدرة »^(٣) وإن كان الآمدى نفسه يحاول إقناعنا ؛ إذ يذكر فعل المضطر المكره ثم يقول : « وهذا بخلاف فعل العبد المختار فإنه وإن لم تكن قدرته مؤثرة فى إيجادها غير أنه قائم بمحل قدرته ، وواقع على وفق إثباته وإرادته وهو معنى كونه مقدورا له »^(٤) ، غير أننا نستطيع أن نقول للآمدى أيضا إن هناك محاولات أخرى لغير الأشعرى ربما كانت أقرب إلى الوسطية المنشودة وأبعد من الجبر المحض وإثبات خالق غير الله تعالى .

٣- آراء أخرى :

(١) من أبرزها محاولة الماتريدية ؛ فقد فرق أبو منصور الماتريدى بين معينين لقدرة العبد أو استطاعته ، أولهما سلامة الاسباب وصحة الآلات وهذه سابقة على الفعل ، والآخر ما يقع الفعل به وتلك مخلوقة لله مقارنة للفعل^(٥) ، وقد لا نجد هنا فارقا كبيرا عن الموقف الأشعرى ، ولكن التميز الحقيقى للماتريدية فى تأكيد حرية الإرادة أو المشيئة الإنسانية حتى ليقولون - كما يحقق الشيخ مصطفى صبرى - إن الله خلق العبد ذا إرادة ، وأما ممارسته لتلك الإرادة - أى المشيئة الجزئية المتعلقة بأفعاله المختلفة - فإنها من فعله ولا تتوقف على خلق الله - تعالى - . ومن هنا يحكم بأن الماتريدية بعيدون عن الموقف الأشعرى ، بل وأكثر تحقيقا لحرية الإنسان من المعتزلة ، لأن هؤلاء - فى رأيه - تورطوا فى الجبر بناء على فكرتهم عن « الدواعى » كما سلفت الإشارة^(٦) . وقد نلمس هذا المعنى من قول النسفى : « العبد مخير مستطيع فإذا وجد منه الجهد والقصد والنية والاكتساب فى المعصية يجرى خذلان الله مع نيته وقصده فيستحق العقوبة على فعل نفسه . وإذا وجد جميع ذلك فى الطاعة يجرى عون الله وتوفيقه مع فعله »^(٧) . هذا مع تصريحهم بأن الله

(١) انظر : شرح النسفية ص ٣٧٠ . (٢) انظر : شرح العضدية ص ١٧٢ . (٣) الأبيكار ١/ ١٢٥٨ .

(٤) الأبيكار ١/ ٢١٥ ب . (٥) انظر : كتاب التوحيد للماتريدى ل ١١٣٥

(٦) انظر : موقف البشر ص ٥٦ - ٥٨ - ٧٣ - ٩٨ ، ١٤٤ - ١٤٦ .

(٧) بحر الكلام ص ٣٧ ، وانظر أيضا ص ١٠ - ١٢

– تعالى – خالق كل شيء ومن ذلك أفعال العباد^(١). فهذا موقف وسط يختلف عما اختاره المعتزلة وجمهور الأشاعرة خلافاً لما اشتهر من أن الماتريدية يتفقون غالباً مع الأشاعرة^(٢).

(٢) كما أن الحنابلة والسلفية –بوجه عام– يعارضون الجبر ، ويؤكدون ألا خالق إلا الله –تعالى ، وهم يثبتون – فى الوقت نفسه – أن العبد فاعل لأفعاله مؤثر فيها بما منحه الله من قدرة واستطاعة ؛ روى هذا عن أحمد بن حنبل^(٣) ، وصرح به ابن قدامة^(٤) ، وابن الجوزى^(٥) ، وابن تيمية^(٦) ، وابن القيم^(٧) ، وابن أبي العز الحنفى^(٨) ، دون أن يحاولوا تحديد نصيب الإنسان من فعله كما حاول ذلك المتكلمون الآخرون فكانوا أكثر واقعية وحكمة .

(٣) وقريب من الموقف السابق ، نقل عن بعض الصوفية –كالجيلانى مثلاً– إذ عارض كلا من الجبرية والمعتزلة^(٩) ، وعلم تلاميذه كما يحكى ابن تيمية عنه وعن شيخه الدبلى – أن «الرجل من يكون منازعاً للقدر لا موافقاً له»^(١٠). هذا وقد نزع بعض الصوفية إلى الموقف الأشعرى ، ونسب إلى بعض منهم الذهاب إلى الجبر كما ذكره الأستاذ الدكتور أبو العلا عفيفى عن ابن عربى^(١١) ، مع أننا نجد عنده قريباً من كلام الجيلانى : «فإن الرضا بالقضاء لا تقدر فيه الشكوى إلى الله ولا إلى غيره ، وإنما تقدر فى الرضا بالمقضى ونحن ما خوطبنا بالرضا بالمقضى ، والضرب هو المقضى وما هو عين القضاء»^(١٢) ، كما نجد أنه ينتقد كلا من الأشاعرة والمعتزلة ، ولا يرى مانعاً من نسبة الأفعال للمخلوقين مع كونها – فى الوقت نفسه – أفعال الله سبحانه بلا اشتراك^(١٣) ، وربما كان جوهر المسألة

(١) المرجع السابق ص ٣٨ . (٢) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ١١ – ١١٦ .

(٣) انظر : طبقات ابن أبى يعلى ١/ ٢٩٩ . (٤) انظر : لمعة الاعتقاد لابن قدامة ص ٢٠ ، ٢١ .

(٥) انظر : تلبس إبليس ص ٣٥٣ . (٦) انظر : الرسالة الواسطة ص ٢١ .

(٧) انظر : شفاء العليل ص ١٠ وما بعدها . (٨) انظر : شرح الطحاوية ص ٨٠ وما بعدها .

(٩) انظر : الغنية ص ٣٠ . (١٠) انظر : الاحتجاج بالقدر لابن تيمية ص ١٣ .

(١١) انظر : الرسالة للفتشبرى ص ٥ .

(١٢) الفصوص ١/ ١٧٤ ، وانظر التصوف الثروة الروحية فى الإسلام – ط أولى – ص ١٩٦ .

(١٣) انظر : الفتوحات ٣/ ٢١٢ ، وانظر أيضاً ١/ ٤٥٨ .

عنده أن العبد مهما حاول فهو محكوم بطاقاته وإمكاناته التي قدرت له ، وأنه لا يستطيع على كل حال أن يكون إلا نفسه . وهذا ربما كان قريبا من موقف ابن رشد .

(٤) وأما ابن رشد فقد اهتمدى بتأمله للنصوص والشواهد المتعارضة في هذه المسألة - كما سلفت الإشارة - إلى أن « الله وهبنا قوة نستطيع بها فعل أحد المتضادين ، وهى قوة غير محدودة ، وهى التي نطلق عليها اسم الإرادة ، ومع هذا فليس لهذه القوة غير المحدودة حريتها الكاملة ، ذلك لأنها تتأثر بالأسباب الخارجية التي وضعها الله في متناول أيدينا ، فهذه الأسباب تساعد على تمام أفعالنا أو تحول دون نفاذها .. ، ومعنى هذا أن أفعال الإنسان ليست اختيارية تماما ولا جبرية تماما وإنما هي تجمع كما نرى بين الاختيار والجبر في آن واحد »^(١) . وكأئنا يريد ابن رشد أن يقول لنا عن الحرية ما يقوله فيلسوف معاصر « ... أن نستخرج من شروط الحياة نفسها ما يعيننا على تحقيق مصيرنا .. ، وأن نأخذ على عاتقنا في شجاعة متبصرة مسئولية وجودنا ؛ فنحاول أن نخلق من مظاهر عبوديتنا وسائل للتحرر ، ونعمل على أن نخلق على حياتنا معنى شخصيا أصيلا... »^(٢) .

كلمة أخيرة :

وهكذا أجدنى مضطرا لأن أقف بعيدا عن موقف الآمدى واتجاهه المذهبي في هذه المسألة أيضاً كما فعلت في مسألة الحكمة ، وفي مسألة (الصفات الخيرية) ، وأرى أن من الخير في هذه المسألة أن يلجأ المرء إلى الموقف السلفى الذى يقوم على ألا خالق إلا الله تعالى ، وأن العبد مع هذا فاعل لأفعاله حقيقة ، ولقدرته تأثيرها ، دون بحث عن مدى هذا التأثير أو حقيقته ، مع الإيمان بسبق العلم وشمول القدرة والإرادة الإلهيتين ، وعندئذ تكون عقيدة القضاء والقدر قوة دافعة كما كانت في الماضى ، لا عاملا مثبتا كما حدث في العصور المتأخرة ، الأمر الذى حدا ببعض المفكرين المحدثين إلى النزوع إلى موقف

(١) ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٨٧ ، وانظر : مقدمة مناهج الأدلة ١١٦ - ١١٩ ، ومناهج الأدلة

٢٢٣ - ٢٣٣ .

(٢) مشكلات فلسفية - مشكلة الحرية د / زكريا إبراهيم ص ٢٤٩ ، وانظر أيضا هذا المعنى عند أستاذنا

الدكتور / قاسم في مقدمة مناهج الأدلة ص ١١٩ .

المعتزلة^(١) . ولا ضير على المسلم في عقيدته أن يأخذ بأى من الآراء السابقة متى سلّم بأن الله خالق الإنسان وقدرته ، وأن العبد ليس مجبرا تماما على فعله ، وهذا ما يجمع المسلمون عليه منذ إنقراض الجبرية الأوائل ، وإن كان من الخير أن نتخلص مما قد يكون فى ثنايا هذه المذاهب الكلامية من تطرف أو ضعف . ولعل أقرب المذاهب بعد ذلك وأدناها إلى الصواب مذهب ابن رشد ، فهو يقوم على نصوص القرآن ، ويرضى العقل والضمير فى وقت معا .

* * *

(١) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ٦ وتجديد التفكير الدينى لإقبال ص ١٢٧ وما بعدها ، وموقف البشر ص ١٣ وما بعدها .

المبحث الرابع

النبوة

١- إمكان النبوة ووجه الحاجة إليها :

يتناول الآمدى هذه المسألة الهامة من جانبين : جانب نظرى يتعلق بجواز النبوة وبيان إمكانها وحاجة الناس إليها ، وما يتعلق بذلك من تفسير لمعنى النبوة ، والمعجزة ، ونحوها من المباحث النظرية ، وجانب تطبيقى فى بيان وقوع الرسالة فعلا ؛ وذلك بتحقيق بعثة النبى - محمد ﷺ - وصدق رسالته .

ويستهل الآمدى كلامه عن الجانب الأول بالإشارة إلى حقيقة النبوة وأنها لا ترجع إلى صفة من صفات النبى ، ولا حلة من أحواله استحقتها بكسبه وعمله ، ولا ترجع إلى شئ آخر فى شخص النبى يستوجب النبوة ، بل هى مجرد هبة من الله - تعالى - ونعمة منه على عبده ، وهى اجتناء منه واصطفاء يتمثل فى قوله له : «إنك رسولى ونبى»^(١) ، وكون النبوة هبة غير مكتسبة هو ما يقرره العلماء المسلمون من مختلف المذاهب الإسلامية^(٢) .

وينتقل الآمدى بعد ذلك مباشرة إلى بيان جواز النبوة عقلا ، غير أنه ينزع فى تصور هذا الجواز منزعا أشعريا إذ يقول «إن النبوات ليست واجبة أن تكون ولا ممنوعة أن تكون ، بل الكون وإن لا كون بالنسبة إلى ذاتها وإلى مرجحها سيات ، وهما بالنظر إليه سيات»^(٣) . وإذا كان هو ينسب - بعد ذلك - إلى الفلاسفة والمعتزلة وحدهما القول بوجود النبوة ، فإننا نجد النسفى الماتريدى يقول فى عقائده «وفى إرسال الرسل حكمة»^(٤) . وهو تعبير مخفف عن ضرورة الرسالة ، دون التورط فى الإيجاب على الله كما صرحت المعتزلة بذلك^(٥) ، وقد نجد عند الفيلسوف ابن رشد قريبا من هذا أيضا^(٦) .

(١) انظر : ١٢١ ب من غاية المرام = ٣١٧ من النسخة المطبوعة .

(٢) قارن باصول الدين للبغدادى ١٥٣ ، والبيان للباقلانى ٤٣-٥٠ ، والفصل لابن حزم ٧١-٧٧ ، وشرح الطحاوية لابن أبى العز ٩٥ ، والمضئبة بشرح محمد عبده ٣٢٢ ، ومناهج الأدلة لابن رشد ٢٠٨-٢٢٢ ، والفرقان لابن تيمية ٨٥-١٠٥ ، والمغنى لعبد الجبار ٩/ ١٥-١٩ ، والقول الفصل لمصطفى صبرى ١٤٧-١٥٤ .

(٣) انظر : ل ١٢١ ب من غاية المرام = ص ٣١٨ .

(٤) انظر : شرح النسخة ٤٥٧-٤٥٩ .

(٥) انظر : مقدمة مناهج الأدلة ص ١٠٠ ، والمغنى ١٥/ ٢٥ وما بعدها .

(٦) انظر : ابن رشد وفلسفة الدينية ص ١٨٠ .

ولكنه يشمر للطعان - كما يعبر - ضد هؤلاء القائلين بالوجوب ، ويعرض فكرة المعتزلة والفلاسفة فيمخرج بين « فكرة اللطف » الاعتزالية ، « وفكرة العناية » الفلسفية ، وما يشهد به الواقع من حاجة الناس جميعا إلى قائد يخضعون له ونظام يتبعونه . وكل ذلك يوجب أن يكون لهم « مشرع يخاطبهم ويفهمهم من نوعهم .. ثم يجب أن يكون .. مؤيدا بالمعجزات .. بحيث يكون ذلك موجبا لقبول قوله ، والانقياد له فيما يسنه ويشعره .. ليتم لهم النظام ، ويتكامل لهم اللطف والإنعام ، وذلك كله فالعقل يوجبه لكونه حسنا»^(١) . وهذا هو المقام الثانى الذى يجمع فيه الآمدى بين أفكار الفلاسفة والمعتزلة فى معرض واحد ، وقد سبق مثل هذا فى مسألة الصفات وعدم زيادتها على الذات ، وعلى كل فإن الآمدى يتمسك فى الرد عليهم بالموقف المبدئى الأشعرى الذى سلف بيانه فى إنكار كل حسن أو قبح ذاتيين للأشياء ، وفى رفض وجوب الصلاح أو الأصلح ، وفى نفى الحكمة والغاية عن أفعال الله - تعالى ، ومنها إرساله الرسل والأنبياء^(٢) .

ولكن ينبغى أن نذكر هنا أن الآمدى يذكر فى رده على نفاة النبوة أن النبى يأتى بما تعجز العقول عن الوصول إليه أو لا تستقل به وحدها ، مما لا تتم السعادة إلا به^(٣) . وهذا قريب مما يقول به هؤلاء الذين يعارضهم بفكرة « الجواز » الأشعرية التقليدية .

ويواصل الآمدى بعد ذلك مناقشاته لشبه خصوم الرسائل ؛ فيوضح هذه الأفكار الثلاثة : حقيقة النبوة ، وإمكانها ، ووجه الحاجة إليها . كما يتعرض لبيان حقيقة المعجزة ووجه دلالتها على صدق النبى ، والفرق بينها وبين ألوان السحر والتخييل ونحوه :

(١) فيرد على شبهتهم الخاصة بتعذر علم النبى بمرسله واتصاله به ، لأن الوساطة بينهما إن كان روحانيا فكيف ينطق ويحمل الكلام ، وإن كان جسمانيا شاهدته الناس جميعا^(٤) - بقوله : « ليس المطلوب لهذا الشخص من قبل الله تعالى بمستحيل ، ولا نزول الوحي إليه مع الأمين جبريل ؛ فإنه غير بعيد أن تشمله عناية المبدأ الأول بتكميل فطرته ..

(١) غاية المرام ل ١٢١ ب ، ١١٢٢ = ص ٣١٩ من النسخة المطبوعة .

(٢) انظر : غاية المرام ل ١٢٩ = ص ٣٣٩ (٣) انظر : غاية المرام ل ١٢٤ ، ب = ص ٣٢٦ .

(٤) انظر : غاية المرام ل ١٢٣ ب = ص ٣٢٤ .

بحيث يتهيأ لقبول هذه الأسرار ويستعد لدرك هذه الأنوار ، فيرى ملائكة الله على صور مختلفة ، ويسمع وحيها وحده دون غيره من الحاضرين ..^(١) إلى هنا والكلام عادى ، ولكن الآمدى يضيف إلى ذلك - ليقترب للأفهام ظاهرة نزول الملك وتمثله للأنبياء فى صورة محسوسة - قوله : « الذى يظهر أنها أنوار روحانية وجواهر عقلية ، تظهر فى الخيال على اختلاف تلك الأشكال .. فإذا اشتد صفاء نفسه بحيث صارت متصلة بعالم الغيب ؛ انطبعت تلك الأشكال فى القوة الخيالية .. ثم انطبع ما حصل فى الخيال من الإدراكات الظاهرة فى الخواص الباطنة ، فإذا ذاك يرى من الأشخاص والصور ، ويسمع من الأصوات ما تنقاصر عن الإحاطة به قوى البشر ، فما يراه من الصور هى ملائكة الله ، وما يسمعه من الكلام هو كلام الله ووحيه الموحى به إليه »^(٢) .

والحق أن فى كلامه هذا ملامح واضحة من نظرية النبوة وتفسير الوحي لدى الفلاسفة الإسلاميين وخاصة عند الفارابى^(٣) ، من حيث ربطهما بقوة الخيال وتفسير ما يبدو من الصور أو يُسمع من الأصوات على هذا النحو ، مما لمجد له أثراً - أو نظيراً - عند إخوان الصفا^(٤) ، وعند ابن عربى^(٥) ، وربما عند الغزالي أيضاً^(٦) فى بعض كتبه ، وبصورة أوضح عند الرازى^(٧) فخر الدين ، وعند طوائف أخرى من المسلمين وغيرهم^(٨) .

حقاً إن الآمدى يعارض - كما مر بنا^(٩) - فكرة الفلاسفة عن الوحي ، وهو هنا لم يصرح بأهم أركانها ؛ وهى أن مصدر الوحي هو العقل الفعال وهى فكرة اشتد فى معارضتها كما بيناه من قبل ، وهو يؤكد فى أكثر من موضع أنه لا يقصد أكثر من ضرب

(١) غاية المرام ل ١٢٣ ب = ص ٣٢٤ - ٣٢٥ . (٢) غاية المرام ل ١٢٤ = ص ٣٢٥ .

(٣) قارن بالإشارات والتبهيّات ٤ / ٨٧٦ - ٨٨٦ ، وفضائل الباطنية ٤٠ - ٤٣ ، ومنهج وتطبيقه للدكتور مذكور / ٨٠ - ١١٥ .

(٤) انظر الرسائل ٣ / ٣٣ ، ٤ / ١٧٨ ، ١٨١ ، ومنهج وتطبيقه ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥) انظر : بحث استاذنا د / قاسم عن « الخيال عند ابن عربى » ص ٩٤ وما بعدها .

(٦) انظر : القسطاس المستقيم ص ٣٩ ، ٤٥ ، ومعارج القدس ١٠٩ - ١١٢ ، ١١٧ - ١٢٨ ، ومنهج وتطبيقه ص

١٣١ - ١٣٢ . (٧) انظر : لخر الدين وآراؤه ص ٥٥٧ - ٥٦٤ .

(٨) انظر : منهج وتطبيقه ص ١٢٣ وما بعدها . (٩) انظر ما سبق فى ص ٤٥٤ ..

المثل لتقريب الفكرة من الأذهان^(١) ، وخاصة عندما يمثل حالة الاتصال السابقة بما يراه النائم أو يتخيله المصروع^(٢) ، ولكن يبقى بعد هذا أنه متأثر في محاولته الرد على من استبعدوا حدوث الوحى بالمفهوم الفلسفى المشار إليه ، وهو مفهوم لا يخلو من المشكلات من وجهة النظر الدينية^(٣) ، وما كان أحراه أن يأخذ فكرة الوحى فى بساطتها وكما يفهمها جمهور المسلمين من التلقى عن الملك المبعوث من الله تعالى على نحو واضح لا إشكال فيه ، حتى لقد رآه بعض المسلمين أحيانا أو رأوا آثار لقائه على شخص النبى - ﷺ - دون أن يربط ذلك بالخيلى ، أو يقرن بينه وبين الظواهر المرضية ، مما لا تدعو إليه ضرورة ، وربما جلب من المشكلات أكثر مما يحقق من الإقناع ، ولعلها إحدى ما تمسك به خصومه الذين اتهموه - لدوافع الحقد - باعتناق (دين الأوائل)^(٤) .

(٢) وشبهة أخرى يقول فيها هؤلاء النفاة إن ما يأتى به الرسول إن كان فى نفسه معقولا نفى عقولنا غناء عنه ، وإن كان غير معقول فهو غير مقبول ، فالبعثة - على كل حال - لاتفيد^(٥) . فيتصدى لهم الآمدى قائلا : « لا مانع من أن يرد النبى بما هو فى نفسه معقول ، ويكون تحذيره وترغيبه تأكيداً ، ويكون ذلك بمثابة إقامة أدلة متعددة ومدلول واحد ، وهو لا يسمى عبثاً »^(٦) . ويقرر الآمدى هذا الجواب فى (الابكار) أيضاً بمزيد من التفصيل ، ويعارض هناك رأى أبى هاشم فى أن الرسول لا يرد إلا بما تعجز عنه العقول ، وهو جواب نجده من قبل عند الباقلانى فى التمهيد^(٧) . على أن المهمة الأساسية للنبى هى أن يأتى : « بما لا تستقل به العقول ، بل هى متوقفة فيه على المنقول ، وذلك كما فى مسالك العبادات ومناهج الديانات ، والخفى مما يضر وينفع من الأقوال والأفعال ، وغير ذلك مما تتعلق به السعادة والشقاوة فى الأولى والأخرى ، وتكون نسبة النبى إلى هذه الأحوال كنسبة الطبيب إلى تعريف خواص الأدوية والعقاقير التى تتعلق بها ضرر الأبدان ونفعها ، فإن عقول العوام قد لا تستقل بدركها ، وإن عقلتها عندما ينبه الطبيب

(١) انظر غاية المرام ١١٢٤ ، ١٢٥ = ص ٣٢٨ ، ٣٢٥ من المطبوعة .

(٢) راجع ما مر فى ص ٣٨٨ - ٣٩٠ . (٣) انظر منهج وتطبيقه ص ١٢٠ - ١٢٢ .

(٤) راجع ما مر فى ص ٥٦ وغيرها (٥) انظر غاية المرام ل ١٢٤ - ب = ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٦) غاية المرام ل ١١٢٤ .

(٧) انظر : الابكار ١٣٩/٢ ، ب ، ١٤١ ، والمغنى ١٥ / ١٧ - ٣٠ ، والتمهيد ص ١٠٧ - ١١٢ .

عليها^(١)»، وفكرة تشبيه النبي بالطبيب، والعلاج الروحي والاجتماعي بالعلاج البدني - نجدُها عند الغزالي والشهرستاني وابن رشد وابن تيمية^(٢)، ومن قبل ذلك عند القاضي عبد الجبار المعتزلي^(٣)، أما التركيز على أن المهمة الأولى للنبي هي التشريع المحقق لسعادة البشر في الدنيا والآخرة، فنجدُه بصورة أوضح وأقوى عند ابن رشد^(٤).

وينبغي أن نلاحظ أيضاً: أن مالا تستقل به العقول يشمل ما تعجز عن الوصول إليه وإن عقلته عندما تنبه عليه كما يقول الآمدى، ويشمل أيضاً ما قد تصل إليه، ولكن ليس على النحو الاتم، ولكنه على أية حال لا يعنى ما يناقض العقول، أو يتعارض معها تعارضا حقيقيا، وقد سبق أن نقلت عن القاضي عبد الجبار رده على خصوم الرسالة بالترفرقة بين مالا يصل إليه العقل، وما يتناقض مع العقل^(٥).

ويواصل الآمدى مناقشته لشبه هؤلاء النفاة مؤكداً إمكان الوحي وجوازه^(٦)، وما أظن أنه كان يراجع في عصره خصوصاً حقيقيين في هذا الشأن، ولكنه جرى على عادة المتكلمين فيما يبدو، وبرغم ما قد نجدُه في مثل هذه المناقشات من جدوى، فربما كان أعظم أدلة الجواز هو ثبوت الوحي والتنبؤ كظاهرة تاريخية قد لا يقوى على إنكارها من لا يؤمن بنبي معين، أو بأى نبي على الإطلاق، وهو المعنى الذى نجدُه عند ابن رشد^(٧) الذى انتقد فكرة الإمكان الأشعرية التى يلح عليها الآمدى هنا، ولا شك أن الوقوع هو أقوى دلائل الجواز كما يقولون. وهو المعنى الذى وقع عليه الآمدى نفسه فى محاولته إثبات صفة الكلام؛ إذ اعتمد على تحقق ظاهرة الرُوحى نفسها من الوجهة التاريخية وإجماع المُلِّين على ذلك، بصرف النظر عن اختلاف الرسل والرسالات^(٨)، ولكن فاته

(١) غاية المرام ل ١٢٤، وانظر نفس الفكرة فى الأبهكار ٢/ ١٤٨ ب، ١٢٩٥.

(٢) انظر غاية المرام ل ١٢٤، والاقتصاد للغزالي ١١٣-١١٤، ونهاية الأقدام للشهرستاني ٣٩٦، وموافقة صحيح

المنقول لابن تيمية ١/ ١-١٤، ومناهج الأدلة لابن رشد ١٨٠-١٨٤.

(٣) انظر: المعنى ١٥/ ١٩-٢١.

(٤) انظر: مناهج الأدلة ١٨٠-١٨٤، وابن رشد وفلسفته الدينية ١٨٠، ١٨٣.

(٥) راجع ما سبق فى الباب السابق - الفصل الثالث.

(٦) انظر غاية المرام ١٢٣ ب- ١٢٥ ب، والأبهكار ٢/ ٢٩٥ ب.

(٧) انظر: مناهج الأدلة ٢٠٨-٢١٧، وابن رشد وفلسفته الدينية ص ١٧٩، ١٨٠.

(٨) انظر: ما مر فى إثبات صفة الكلام.

أن يستغله هنا في إثبات الرسالة وإمكانها على النحو الذى نجد عند ابن رشد، وعند سلفى متأخر هو ابن أبى العز الحنفى فى شرحه للعقيدة الطحاوية^(١) .

ب- المعجزة كطريق لإثبات صدق النبى :

يرى الآمدى - وهو فى معرض الرد على نفاة النبوة بناء على تعذر معرفة صدق النبى من كذبه^(٢) - أن الله سبحانه قادر على أن يعرف الخلق صدق الرسول فى دعواه النبوة - بأن يخلق لهم علما ضروريا بذلك ، أو بالإخبار عن كونه رسولا ، كما قال تعالى فى حق آدم للملائكة ﴿إني جاعل فى الأرض خليفة﴾^(٣) ، وقد يكون التعريف للصدق بإظهار المعجزات. على يد مدعى النبوات على وجه تدين له العقول السليمة بالإذعان والقبول^(٤) .

وهو يرى أن هذه الخوارق دليل واضح على صدق النبى ، بل إن دلالتها مع مراعاة ما يحتف بها من القرائن ضرورية قطعية ؛ «إذ العقل الصريح يقضى بأن ظهور الخارق للعادة مقارنا لدعوته وعجز الناس عن معارضته ، مع توافر دواعيهم على مقابله ، وإفحامه فى رسالته ، ينهض دليلا قاطعا على صدق مقالته»^(٥) ، ويؤكد ذلك فى (الابهكار)^(٦) ، بل يقرر فى «غاية المرام» أن : «العلم بصدق المتحدى بالنبوة عند اقتران المعجز الخارق للعادة بدعوته واقع لكل عاقل بالضرورة»^(٧) ومن ثم يكون جحودها مكابرة سواء شهدها المرء بنفسه أو نقلت إليه^(٨) نقلا صحيحا .

والتأكيد على المعجزات والخوارق كطريق لإثبات صدق النبى قدر مشترك بين جميع المتكلمين^(٩) ، غير أن البعض يذهب إلى حد القول بالآ طريق لإثبات صدق النبى إلا المعجزة^(١٠) ، والآمدى لم يذهب إلى هذا الحد ، كما أعرض عن قول الحشوية بعدم

(١) انظر : شرح الطحاوية ص ٩٣ ، ٩٤ . (٢) انظر : غاية المرام ل ١٢٤ ب = ص ٣٢٧ .

(٣) جزء من الآية ٣٠ من سورة البقرة . (٤) غاية المرام ل ١٢٤ ب - ١١٢٥ .

(٥) السابق ١١٢٥ = ص ٣٢٧ - ٣٢٨ . (٦) انظر : الابهكار ١ / ٩٤ ب .

(٧) غاية المرام ١٢٥ ب . (٨) السابق ١١٢٦ .

(٩) انظر : غاية المرام ص ٣٢٩ ، وقارن ابن حزم فى الفصل ١ / ٧٤ ، والغزالي فى الاقتصاد ١١٥ ، وعبد الجبار فى المغنى ١٥ / ٢٣٤ ، ونهاية الاقدام للشهرستانى ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(١٠) نجد ذلك عند الباقلانى فى البيان ص ٣٤ ، ٣٥ والجوينى فى الإرشاد ص ٣٣١ .

الحاجة إلى برهان أو معجز يدل على صدق الرسول^(١).

وقد انتقد ابن رشد الإلحاح على الخوارق الكونية في هذا الصدد - وإن لم ينكر كونها طريقاً لظهور صدق النبي - وبين أن المهمة الأولى للنبوة هي وضع الشرائع ، فالإعجاز الحقيقي هو ما كان متصلاً بهذه الناحية ، أى الإعجاز التشريعي أو الداخلى كما يسميه ، لا الخوارق الكونية التى يعتبرها معجزات برانية، تشبه من يستدل على كونه طبيباً بالطيران فى الهواء ، أو السير على الماء ، لا بعلاج المرضى وإبراء المصابين^(٢). وهى فكرة سبق أن تكلم عنها الإمام الغزالى فى «المنقذ» و«القسطاس»^(٣) ، كما سبق للباقلانى والبغدادى أن نوها بالإعجاز التشريعى فى القرآن الكريم ، مع اعتدادهما بالخوارق الكونية^(٤).

وقد قرر لنا ابن عربى أن الإيمان بالرسول لا تكفى فيه دلالة المعجزات ، لأننا نعلم بحسب الإخبار الإلهى ، وبحسب الواقع التاريخى ، أن الرسل قد وجدوا ما وجدوه من تكذيب قومهم وعدائهم ؛ فالإيمان بالرسول يحتاج ضرورة إلى شئ أكثر من المعجزات ؛ وهو نور الإيمان الذى يصفه ابن عربى بأنه ضرب من التجلى الإلهى .. غير أن ذلك لا يمنع من أن بعض الناس يؤمن بصدق الرسول المؤيد بالمعجزات^(٥) ، وقد حكى هو عن نفسه أنه بدأ بالطريق الأخير حتى تحقق له بالكشف ما كان قد أخذ به تقليداً : « . ترجع لنا أن نقلد هذا المسمى برسول الله والمسمى أنه كلام الله ، حتى كان الحق سمعنا وبصرنا ؛ فعلمنا الأشياء بالله ، وعرفنا هذه التقاسيم بالله ، فكانت إصابتنا فى تقليد هذا الأمر بالاتفاق ، لأننا قلنا مهما أصاب العقل أو شئ من القوى أمراً ما على ما هو عليه فى نفسه إنما يكون بالاتفاق^(٦) » .

كما نجد بعض مفكرى السلف - وهو ابن أبى العز الحنفى - يقرر أيضاً أن المعجزة

(١) انظر : الأبيكار ٢/ ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٧ .

(٢) انظر : مناهج الأدلة ص ٢١٥ - ٢٢ ، وابن رشد وفلسفته ص ١٨٢ .

(٣) انظر : المنقذ من الضلال ١٨٢ - ١٨٤ ، والقسطاس المستقيم ص ٥٨ - ٦٠ ، ٧٠ .

(٤) انظر : إعجاز القرآن للباقلانى ج ١ / ١٢ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٣٣ ، وأصول الدين للبغدادى ص ١٨٣ .

(٥) عن بحث استاذنا د/ قاسم (موقف ابن عربى من العقل والمعرفة الصونية) ص ٤ ، ٣ .

(٦) الفتوحات ٢/ ٢٩٤ .

ليست هي الطريق الوحيد للدلالة على صدق النبي ، وإن كانت هي الطريقة المشهورة عند أهل النظر والكلام : « لا ريب أن المعجزات دليل صحيح لكن الدليل غير محصور في المعجزات »^(١) ، ثم يبين أن هناك الدليل الموضوعي من محتويات الرسالة وأحكامها ، والدليل الشخصي من سلوك الرسول وأخلاقه ، والدليل التاريخي بتتبع أحوال النبي ومقارنتها بأحوال الأنبياء السابقين وآثارهم وما أنزله الله تعالى بخصوصهم من العقوبات والنذر^(٢) .

ولعمري إنها لطرق واضحة ميسرة لكل عاقل يسعى إلى الحق تضاف إلى طريق الإعجاز الكرنى ، والذي أود أن أذكره هنا أن أصحابها لم يعترضوا على طريق المعجزات والحوارق ، وهل الإعجاز التشريعي إلا ضربٌ من خرق العادة أيضاً ، وإن كان في مجال فكري أو معنوي لا مادي . أما النزعة الحديثة التي بدت عند بعض المعاصرين من التهوين من أمر المعجزات الحسية ، أو التشكيك فيها أو تفسيرها بحيث لا تتعارض مع القوانين الطبيعية ، فليست إلا نوعاً من التأثير بالاحتمية الطبيعية التي سادت الفكر الأروبي في القرن الماضي ، وعدل عنها أصحابها أنفسهم^(٣) . وفي الفكر الإسلامي الحديث محاولات لتأكيد طريق المعجزات ، مع تمهيد طرق أخرى لإثبات النبوة وتحقيق صدق النبي^(٤) ، وبعضها متأثر بالنزعة العلمية المشار إليها أيضاً .

ج - خصائص المعجزة والفرق بينها وبين السحر ونحوه :

ولكن إذا كانت المعجزة فعلاً خارقاً للعادة فالسحر وضرورب الحيل والشعوذة تبدو أفعالا خارقة للعادة أيضاً ، فما الفرق بين خارق وخارق ؟ هذا سؤال وارد يعرض له الآمدى بين شبه المخالفين ، وهو سؤال مازال موضع اهتمام الباحثين في ظواهر علم الاجتماع الديني .

(١) شرح الطحاوية ص ٨٧ . (٢) نفس المرجع ٨٧-١٠٢ .

(٣) انظر : القول الفصل ص ٧-١٣ ، ٣٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ١٣٤ ، ١٦٠ - ١٨٩ وما سبق في ص ٤٢٣ وما بعدها عن نظرية العادة وبحث «الخيال عند ابن عربي» ، لاستاذنا الدكتور قاسم ص ٧١ ، ٧٠ .

(٤) انظر : تجديد التفكير الديني د/ إقبال ص ٥-٣٥ ، والظاهرة القرآنية للملك بن نبي ص ٣٠ وما بعدها ، والاسلام والعقل د/ عبد الحليم محمود ص ١٠٤ وما بعدها .

وقد حاول بعض الباحثين التفرقة بين الدين والسحر بالطابع الروحي المتجه إلى الخير والعبادة ، والحرص على الروح الجماعية في الدين على العكس من السحر في هذه الأمور كلها^(١) . وقد سبق لابن سينا أن لاحظ أن الاتجاه إلى الخير في أصحاب المعجزات يقابله النزعة الشريرة عند السحرة^(٢) . كما نجد عند ابن أبي العز الحنفى محاولة للتمييز بينهما ؛ على أساس آخر ؛ هو أن الأنبياء دائماً متحدون فيما يدعون إليه ، بينما يتنازع السحرة وأمثالهم ويتنافسون ، كما أن الأنبياء يتسمون بالتقوى اليقين « وأما أصحاب السحر والحيل فردائل التزوير لاثمة على وجوههم »^(٣) . وقد عرض القاضي عبد الجبار المعتزلى لهذه المسألة أيضا ؛ فقرر أن صفات النبي وأخلاقه المثلى تدل على تميز حاله عن أصحاب الحيل^(٤) ، كما أن الحيل يمكن تعلمها فلا تعتبر خارقة : « وقد علم أنه لا بد فيمن عرف العادات وسمع الأخبار واختبر الأحوال أن يفصل بين المعتاد من الأمور وبين خلافه »^(٥) ، أما الكرامات فقد أنكرها – كاصحابه المعتزلة – حتى لا تلتبس بالمعجزات فتضعف دلالتها^(٦) ، وهو ما دعا ابن حزم الظاهري أيضا إلى إنكار كرامات الأولياء وتأويل ما ورد منها في خبر صحيح^(٧) ، ومال إلى هذا بعض متقدمي الأشاعرة أيضا ، وهو أبو اسحق الإسفرائيني^(٨) .

أما الآمدى فإنه يجيب على هذا السؤال جوابا إجماليا بأن " أحدا من العقلاء لا يجوز انتهاء السحر والطلسم وغيره من الصنائع إلى فلق البحر وإحياء الميت وإبراء الأكمة والأبرص " ^(٩) .

أما التفصيل « فيستدعى تحقيق المعجزة وبيان خواصها .. فهي كل ما قصد به إظهار صدق المتحدث بالنبوة المدعى للرسالة .. ولا يجوز أن تكون صفة قديمة ولا مخلوقة للرسول ، ولا عامة الوقوع بحيث يستوى فيها البر والفاجر ، ولا أن تكون متقدمة على دعواه .. ولا متاخرة عنها ، إلا أن تكون واقعة عل نحو ما يخبر به عنها ، بأن يقول صدقي

(١) انظر : مبادئ علم الاجتماع الديني لروحية باستيد ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) انظر : الإشارات والتنبيهات ٨٩٨/٣ ، ٨٩٩ .

(٣) شرح الطحاوية ص ٦٧ ، وانظر : أيضا ترجيح أساليب القرآن ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٤) انظر : المغنى ٢٧٤/١٥ - ٢٨٩ . (٥) المغنى ٢٦٧/١٥ .

(٦) انظر : المغنى ٢٤١ ، ٢٤٢ وما بعدها . (٧) انظر : الفصل ٢/٤ ، ٩ - ١١ .

(٨) انظر : الأبيكار ٢/٢٣١ ب ، ١١٣٢ ، ومنافع الأدلة ص ٢١٣ .

(٩) غاية المرام ١٢٧/١ = ص ٣٣٢ .

ظهور الشيء الفلاني في وقت كذا على صفة كذا ، فإن المعجزة إنما تدل على الصدق من حيث إنها تنزل منزلة الخطاب بالتصديق^(١) .

وإذن فما لم يكن خارقا للعادة من الأفعال فلا إشكال فيه ، وما ظهر من الخوارق على يد نبي فلا إشكال فيه أيضا^(٢) ، وأما على يد غيره من ساحر أو ولي ، فقد أنكر بعض المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة إمكان وقوع ذلك ، والآمدى يخطئهم ويتمسك بالنصوص الثابتة الدالة على وقوع الكرامات ، ويرى أنها لا تلتبس بالمعجزات ؛ إذ ليس من شرط المعجزة ألا يأتي بها أحد ، وإلا لما جاز للنبي أن يأتي بما أتى به نبي سابق ، ولم يقل بذلك أحد ، بل شرطها أن تقع موقع التصديق له في دعواه^(٣) ، وهو - أي الولي - لم يدع النبوة . أما الساحر أو الكاهن ونحوهما إذا ادعيا الرسالة فلا يمكن ظهور المعجزة بخصائصها السابقة على يده ، ولكن الآمدى لا يطلقها دعوى بلا دليل كما فعل بعض المتكلمين^(٤) ، ولكنه يستدل عليها بقوله : « قد بينا أن إظهار المعجزة على يده في مقرر دعواه ، وحصولها على وفق مقالته ، ينزل منزلة التصديق بالقول بأنك صادق فيما تقول ، فلو كان الرسول كاذبا ؛ لكان المصدق له كاذبا ، وقد بينا استحالة ذلك في حق الله تعالى^(٥) . . . » فهذا جمع بين النقيضين .. وبهذا يتبين ضعف قول بعض الأصحاب بجواز ظهور المعجزة على يد الكذاب^(٦) .

د- إثبات نبوة محمد ﷺ :

يشير الآمدى إلى المنكرين لنبوته - ﷺ - بسبب عدم الاعتراف بمعجزاته ، كالنصارى وغيرهم من المعترفين بالبعثة المجوزين للنسخ ، أو بسبب إنكار النسخ كاليهود ، وإلى المعترفين بالنبوة المحمدية المنكرين لعمومها كالعيسوية^(٧) . ثم يأخذ في الرد على الجميع متمسكا بأمرين : القرآن الكريم ، والمعجزات المادية مثل « حنين الجرع ، وسلام الغزالة ، وكلام الدراع المسموم ، وتسبيح الحصى ، ولا محالة أن هذه كلها من الخوارق

(١) السابق ل ١٤٧ - ب = ٣٣٢ - ٣٣٤ . (٢) السابق ص ٣٣٤ .

(٣) انظر : السابق ٤٣٥ ، والإبكار ١١٤٤/٢ .

(٤) انظر : مناهج الأدلة ٢١٢ ، ٢١٣ وص ٣٢٢ من غاية المرام .. (٥) غاية المرام ل ١٢٨ ب .

(٦) السابق . (٧) غاية المرام ١١٣٠ = ٣٤١ ص .

للعادات ، وليست مما يدخل تحت وسع شيء من المخلوقات ، وأنه نبي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»^(١) وهذا ما نجده عند القاضي عبد الجبار في المعنى^(٢).

ويفيض الآمدى في بيان وجوه إعجاز القرآن الكريم ؛ من حيث ألفاظه وبلاغته ، ومعانيه وأحكامه ، واشتماله على أخبار السابقين وأحوال الماضين ، «مع ما عرف من حال النبي ﷺ من الأمية وعدم الاشتغال بالعلوم والدراسات ، بل وما فيه من الإخبار عما تحقق بعد ما أخبر به من الغائبات»^(٣) . ويؤكد ذلك عجزُ العرب - مع رسوخ قدمهم في البيان وحرصهم على رد دعوى النبي ﷺ بكل سبيل - عن معارضته والإنيان بمثله فخصعوا جميعا لهذا البيان المعجز ، سواء من آمن أو من لم يؤمن ، أما من حدثته نفسه بالمعارضة ، فقد أعلن فضيحة نفسه ، وهنا يورد الآمدى نماذج من ترهات مسيلمة التي غدت مضحكة العقلاء ومستهزا الأدياء . ويفيض الآمدى في بيان وجوه الإعجاز بما يشبه ما عند غيره من المتكلمين^(٤) ، وترجع لدى أنه متأثر فيه بالباقلاني في «إعجاز القرآن»^(٥).

ويتعرض الآمدى بعد ذلك لشبه المخالفين حول ذلك ، فيسخر من تشكك البعض منهم في ظهور القرآن على يد النبي - ﷺ - أو أنه تحدى به العرب وأنها عجزت فعلا عن معارضته فكل ذلك مما علم بالضرورة والنقل المتواتر . . ولا حجة لإنكاره «ومن فعل ذلك فقد رفع نقاب الحياء عن وجهه وارتكب جحد الضرورة»^(٦) ، ثم يرد على تشككهم في أمر المعجزات الحسية كانشقاق القمر وتسبيح الحصى بأنه - في نظره - متواتر حقيقة ، وحتى «لو سلم عدم تواتر كل منها فلا محالة أن عموم ورودها يوجب العلم بصدور المعجزات عنه جملة ، كما نعلم بالضرورة شجاعة عنتر وكرم حاتم»^(٧) أى أنها من قبيل المتواتر المعنوي ، وهو يتابع في هذا الجواب غيره من الأشاعرة^(٨) . ثم يرد على طوائف

(١) غاية المرام ل ١٣١ ب = ص ٣٤٥ ، وانظر بشأن المعجزات المذكورة : القول الفصل للشيخ مصطفى صبري ٤١ -

١٤٥ ، وشرح الطحاوية للحنفي ٨٧ - ٩٦ ، والآثار الباقية للبيروني ١٨ - ٢٠ .

(٢) انظر : المعنى ١٥ / ١٩٧ - ٢١٧ . (٣) غاية المرام ص ٣٤٥ .

(٤) انظر : غاية المرام ص ٣٤٤ ، والأبكار ٢ / ١٤٨ وما بعدها .

(٥) غاية المرام ص ٣٤٣ - ٣٤٦ . وانظر : الأبكار ٢ / ١٦٤ ب . وقارن الباقلاني : إعجاز ص ٢١ وما بعدها .

(٦) ص ٣٥٠ من غاية المرام . (٧) ص ٣٥٧ من غاية المرام .

(٨) انظر : التمهيد ص ١٠١ ، ١٠٢ ، وأصول الدين ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، وانظر : غاية المرام ص ٣٥٧ .

المبحث الخامس

البعث

١- نقده لموقف الفلاسفة الإسلاميين من فكرة الخلود :

يهتم الآمدى اهتماما بالغا بنقد فكرة الفلاسفة الإسلاميين عن النفس وطبيعتها ، وما يتصل بذلك من آرائهم حول خلودها ومصيرها ، وقد سبق الكلام عن النقطة الأولى ، أما بالنسبة لمسألة الخلود ، فإنه ينسب إليهم القول بأن «الأنفس الإنسانية باقية بعد الأبدان ، ولا يلزم فواتها من فواتها ، ولا لسبب خارج»^(١) ، ولكنه يعرض لدلتهم التي برهنوا بها على خلود تلك الأنفس ويقائنها بالنقد والاعتراض :

(١) فيشرح أولا ذلك الدليل القائم على طبيعة العلاقة بين النفس والبدن ، وأنهما ليست علاقة جوهرية بل هي عارضة ، ولذا فلا موجب لأن تغنى النفس عند فناء البدن^(٢) ، وقد يسمى دليل (الانفصال) ، وهو يرجع فى أصله إلى أفلاطون^(٣) ، وإن كان الآمدى يعرضه على النحو الذى لجدته فى كتب ابن سينا تماما^(٤) . ثم يتحول إلى نقده قائلا : إنه يتعارض مع استدلالهم على حدوث النفس ، وتمسكهم فى ذلك بأن النفس لا تميز لها بدون البدن ، وبأنها لو وجدت قبله لكانت معطلة عن الفعل والانفعال^(٥) ، «ولو جاز القول بوجودها وتكثرها بعد الأبدان ، لما كان لها من النسب إليها ، لجاز القول بتكثرها ووجودها قبل وجود الأبدان لما ستنسب إليها»^(٦) ، على أنه «لا مانع من أن يكون فواتها مستندا إلى إرادة قديمة اقتضت عدمها عند فوات البدن ، كما اقتضت وجودها عند وجوده»^(٧) . وقد لاحظ الغزالي من قبل تناقض هذا الدليل مع أدلة حدوث النفس ، الأمر الذى يلاحظه أيضا بعض العلماء المعاصرين ، كالأستاذ الدكتور

(١) غاية المرام ل ١١١١ ، وانظر : الأبيكار ١٢١٤/٢ .

(٢) انظر : الأبيكار ١٢١٤/٢ ، ب ، غاية المرام ص ٢٨٦ .

(٣) انظر : فى النفس والعقل ص ٥٠ - ٥٩ ، ومنهج وتطبيقه ص ١٩٤ - ١٩٧ ، وما بعدها ، والأصول الأفلاطونية «فيدون» ص ٤٢ وما بعدها .

(٤) انظر : النجاة لابن سينا ١٨٧ - ١٨٨ ، وطبيعيات الشفاء له ٢٦ - ٣٢ ، ومنهج وتطبيقه للدكتور مذكور /

٢٣٢ (٥) انظر : ص ٢٩٣ من غاية المرام ، والأبيكار ، ل ٢ / ٢١٣ ب .

(٦) انظر غاية المرام ص ٢٩٥ ، وانظر : الأبيكار ١٢١٤/٢ ، ب . (٧) السابق .

بيومي مذكور ، الذى أورد فى نقد هذا الاستدلال كل ما نقلته عن الآمدى من أفكار^(١).

(ب) ثم يعرض الآمدى للدليل القائم على بساطة النفس^(٢) ، وامتناع قبولها للكون والفساد بناء على ذلك ، ويرى الآمدى أن فكرة بساطة النفس لا تعدو أن تكون فرضا «ممكنا ومقدورا لله - تعالى»^(٣) ، ولكن يعوزه الدليل «فهو مما لا يدل على وقوعه عقل ، ولا أشار إليه نقل»^(٤) . وقد قال الأستاذ الدكتور بيومي مذكور عن هذا الدليل الذى قرر أنه كان أكثر براهين ابن سينا حظا وأعظمها تأثيرا فيمن جاءوا بعده : «... إنما هو فرض يفترضه ابن سينا ويعوزه الدليل، وهو موضوع البحث والمناقشة ومثار الأخذ والرد»^(٥) .

ثم يشير الآمدى إلى أن هذا المبدأ «البساط لا تفسد» يتناقض مع ما براه الفلاسفة بشأن «الصور الجوهرية» ، فهي مع بساطتها قابلة للكون والفساد ، فما يمنع أن تكون النفس كذلك «فى جانب قبولها للاتصال بالبدن والانفصال عنه؟»^(٦) كما أنه «يناقض مذهبهم فى إدراك القوة الوهمية لما تدركه من المعنى الذى يوجب نفرة الشاة من اللثب ، فإنه لا محالة غير متجزئ... ومع ذلك فهي نفسها لا تدركه إلا بالآلة جرمانية ، ولهذا قضى بفواتها عند فوات البدن ، فما هو الاعتذار لهم أيضا فى إدراك القوة الوهمية بالآلة الجرمانية لما ليس بمتجزئ ، هو اعتذارنا فى إدراك ما ندركه مما ليس بمتجزئ»^(٧) . على أنه يلزمهم أن تكون النفس مادية مادامت «جهة الإمكان لا تقوم إلا بمادة ، والنفس ممكنة الوجود ولا محالة»^(٨) ، ولا أدل على ذلك من اعترافهم بحدوثها بعد عدمها ، والواجب لا يقبل العدم .

(ج) ثم يتعرض الآمدى فى كتاب «الأبكار» خاصة للدليل القائل «إن علة النفس الفاعلية هى العقل الفعال ، وهو باق ، إذن فهي خالدة» ، ثم يعترض عليه بإبطال وجود العقل الفعال نفسه ، فضلا عن أن يكون هو الفاعل للنفس أو غيرها^(٩) ، وقد عرض

(١) انظر : منهج وتطبيقه ص ١٩٤ - ١٩٧ وقارن غاية المرام ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٢) انظر : غاية المرام ص ٢٨٦ . (٣) السابق ص ٢٨٦ . (٤) السابق .

(٥) منهج وتطبيقه ١ / ٢٣٣ . (٦) ص ٢٩٥ من غاية المرام ، وانظر : الأبكار ٢ / ٢١٤ ب .

(٧) ص ٢٩٦ من غاية المرام . (٨) السابق ، وانظر : الأبكار ٢ / ١٢٠٩ .

(٩) انظر : الأبكار ٢ / ١٢٠٦ ، ٢١١ ب ، وغاية المرام ص ٢٨٨ .

الأستاذ الدكتور مذكور لهذا البرهان السينوي فقال : «إن قيمة هذا البرهان إنما تستمد من الميتافيزيقا السينوية ، وهى قائمة على نظرية العقول العشرة ، التى لا يقرها الفلك ولا الطبيعة الآن فى شيء»^(١).

وفى صدد نقده لبرهنتهم الفاشلة - فى نظره - على خلود النفس ، يعرض لما رتبوه على ذلك من نعيم وشقاء روحيين فقط ، ومن تقسيمهم للنفس التى يتناسب حظها من السعادة فى إخراجها مع ما حصلته من المعرفة وحققته من الكمال فى دنياها ، وما يستلزمه ذلك من أن "الأنفس الساذجة" كأنفس الصبيان والمجانين لا نعيم لها ولا شقاء ؛ «بل حالها بعد المفارقة - وإن كانت حالة حصول الالتذاذ - كحالها قبل المفارقة»^(٢) ، وممن أن الأبدان يستحيل معادها إذ «أن ذلك مما يفضى إلى القول بوجود أبعاد وامتدادات لا تنتهى»^(٣) . وأما «ماورد به السمع من حشرها وأحكام معادها ، فإنما كان ذلك لأجل الترغيب بما يفهمونه ويعقلونه ؛ لأجل صلاح نظامهم»^(٤) .

وهنا يفصح الأمدى عن هدفه من نقد أدلتهم على الخلود ، فإن ما ادعوه من خلود النفس لا يتعارض مع النصوص الشرعية ولا البدهة العقلية ، وهم وإن كانوا قد تخيلوه تخيلا وعجزوا عن البرهنة عليه عقلا ، فهو «ليس بمستبعد عقلا ولا شرعا ؛ إذ ليس فيه تناقض عقلى ولا محذور شرعى ، وإنما الداهية الدهياء والمصيبة الطخباء استنهاك جانب الشرع المنقول والرد لما جاء به الرسول من حشر الأجساد ، وما أعد لهم من النعيم والألم فى المعاد»^(٥).

وهذا نقد مازال الفكر الإسلامى يوجهه بحق إلى القوم منذ الغزالى^(٦) ، وحتى العصر الحاضر^(٧) ، ولكنه ينبغى ألا ينسينا هذا ما قدمته المدرسة الفلسفية الإسلامية على يد ابن رشد من الاستدلال الناجح على قضية خلود النفس ؛ حيث اعتمد على ما يمكن

(١) منهج وتطبيقه ١/ ٢٣٤ . (٢) ص ٢٩١-٢٩٢ من غاية المرام .

(٣) السابق ، وانظر : الأبيكار ٢/ ١٢٠٠-٢٠١ ب .

(٤) غاية المرام ص ٢٩٢ وقارن بابين سينا فى تسع رسائل ١٢٠-١٣٢ ، والنجاة ٣٠٤-٣٠٨ .

(٥) غاية المرام ١١٥=٢٩٦-٢٩٧ .

(٦) انظر : تهافت الفلاسفة ص ٢٧٢ وما بعدها ، والمنقذ من الضلال ص ١٥٢-١٥٤ .

(٧) انظر : منهج وتطبيقه ص ٢٣٤ ، وابن رشد وفلسفته الدينية ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

تسميته بالدليل الغائي ، وهو يشبه الدليل الخلقى عند أفلاطون ، ولكنه يستنبطه - موقفاً - من آيات الكتاب الكريم كقوله - تعالى - : ﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ، وإن كنت لمن الساخرين ﴾ (١) ، والدليل الآخر الذى يشبه ما سبق تسميته بدليل الانفصال ، ولكنه يربطه دون تعقيد بقول الله عز وجل : ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت فى منامها ﴾ (٢) ، فقد سوى سبحانه بين الموت والنوم فى تعطيل فعل النفس ، وهذا التعطيل لا يرجع إلى فساد فى جوهرها ، وإنما لفساد البدن الذى كانت تتخذة آلة لها (٣) .

وقبل أن يبين الآمدى فكرة «أهل الحق» عن البعث والمعاد الجسماني والنفسي يعرض لمقالة (التناسخية) (٤) ، ويشير إلى رد الفلاسفة الإسلاميين عليها (٥) ، ويتمسك هو فى الرد عليها بأنها ستفضى إلى أن أولى النفوس وآخرها فى سلسلة التناسخ سوف لاتخضع أى منهما لقانونيهم المزعوم ؛ فإن الأولى حلت بدناً لم تستحقه بعمل سابق ، والآخرى سوف تلزم بدناً لا تجب بعده غيره (٦) ، هذا فضلاً عن مخالفة ذلك « لما ورد به الشرع من أحكام المعاد وحشر الأنفس والأجساد » (٧) .

٢- أما مذهب «أهل الحق» فى مسألة البعث والمعاد :

فهو - كمؤلف الآمدى - أن «إعادة كل ما عدم من الحوادث فنجائز عقلاً وواقع سمعا ، ولارق فى ذلك بين أن يكون جوهراً أو عرضاً ، فإنه لا إحالة فى القول بقوله للوجود ، وإلا لما وجد ، بل ما قبل الوجود فى وقت كان قابلاً له فى غير ذلك الوقت أيضا ، ومن أنشأه فى الأولى قدر على أن ينشئه فى الأخرى ، كما قل - تعالى - فى كتبه المين الوارد على لسان الصادق الأمين ﴿ قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾ (٨) » .

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٢) الآية ٤٢ من سورة الزمر ايضا .

(٣) انظر : هذين الدليلين فى كتاب مناهج الأدلة ص ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ابن رشد وفلسفته الدينية ٢١٠ .

(٤) انظر ص ٢٩٧ - ٢٩٨ من غاية المرام = ل ١١٥ ب .

(٥) انظر السابق ، والأبكار ١٢١٢/٢ ، وقارن ايضا الإشارات والتنبيهات ٣/ ٧٧٩ - ٧٨١ .

(٦) غاية المرام ١١٥ ب ، الأبكار ٢/ ٢٤٥ ب .

(٧) ص ٢٩٩ من غاية المرام ، وانظر التبصير فى الدين ص ١٢٠ - ١٢٢ .

(٨) ص ٣٠٠ من غاية المرام ، الآية هى رقم ٧٩ من سورة يس .

وهنا يعرض الآمدى لمن زعم من الأصحاب - وهو الباقلاني^(١) - ومن المعتزلة أيضاً، استحالة إعادة الأعراض أو بعض منها، ويناقشه، ويتمسك فى إثبات البعث والحشر الذى هو « عبارة عن إعادة الخلق بعد العدم ونشأتهم بعد الرم»^(٢)، وما يتبعهما من حشر وحساب وثواب وعقاب، وما يتصل بهذا من سؤال القبر وعذابه، أو المرور على الصراط، أو الورد على الحوض، ومن الشفاعة للمؤمن العاصى، وغير ذلك مما اصطلاح على تسميته « بالسمعيات»، يتمسك فى ذلك كله بالدليل السمعى؛ حتى ليستشهد فى (الأبكار) على البعث الجسمانى بما يقرب من خمسين آية من القرآن الكريم وبضعة أحاديث نبوية^(٣). ولا يرى للعقل فى ذلك مجالا إلا فى بيان عدم استحالة أو تناقضه مع أى نظر عقلى صحيح: « فكل ذلك ممكن فى نفسه أيضا، وقد وردت به القواطع السمعية والأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ فوجب التصديق به والإذعان لقبوله»^(٤). بل إنه ليربط مسألة الإمكان بالنصوص الشرعية أيضا، كما مر بنا آنفا.

ويرى الآمدى أن الصعوبات التى تعرض لبعض المفكرين من مسلمين أو غير مسلمين حول إعادة بعض الكائنات، إنما تنشأ عن « الجهل بمعنى الإعادة، والغفلة عن معنى البعث، وليس المعنى به غير الخلق ثانيا كما فى الخلق الأول، وتسميته إعادة إنما كان بالإضافة إلى النشأة الأولى»^(٥). وقد سبق لابن رشد أن قرر أن هذا رأى فى فهم البعث والإعادة « أليق بالخواص»، ورجحه لوجه عدة^(٦).

ويتحدث الآمدى - تفصيلا - عن هذه الأمور السمعية المشار إليها من « الحشر والنشر، وعذاب القبر... ونصب الصراط والميزان، وخلق النيران والجنان، والحوض والشفاعة... والثواب والعقاب»^(٧) بما لا يخرج عما نلجده عادة لدى أى متكلم أشعري^(٨)، ويهمنى أن أنوه هنا بعدة أمور:

(أ) يتهم الآمدى المعتزلة جملة بإنكار بعض هذه السمعيات كعذاب القبر وسؤاله،

(١) السابق. (٢) ص ٢٩٩ = ل ١١٦ من غاية المرام. (٣) انظر: الأبكار ٢/ ١٢٩٨ - ١٢٩٩.

(٤) ص ٣٠١ من غاية المرام = ل ١١٧. (٥) ص ٣٠١ من غاية المرام = ل ١١٦ ب.

(٦) انظر: ص ٢٤٥، ٢٤٦ من مناهج الأدلة. (٧) غاية المرام ١١٧ = ص ٣٠١.

(٨) انظر: ص ٣٠١ من غاية المرام = ل ١١٧ وما بعدها.

ونصب الصراط والميزان ، ونحو ذلك من المسائل السمعية . ويدعون الإنصاف أن نرد هذه التهمة عن جمهورهم طبقا لنصوص المعتزلة أنفسهم الذين يثبتون هذه الأمور ، ويقبلون كثيرا من النصوص الواردة بشأنها ، وإن اختلفوا فى بعض التفاصيل المتعلقة بها ، ككون الصراط أرق من الشعرة وأحد من السيف مثلا، بناء على موقفهم من النصوص المتعلقة بتلك التفاصيل ، وهذا شيء ، وما ينسبه إليهم الأمدى شيء آخر ، وهذا أحد المواضع القليلة التى يتحامل فيها الأمدى على المعتزلة^(١) وهو مسبوق فى هذا بشيخه الأشعرى والعديد من أهل السنة^(٢) .

(ب) يتحدث الأمدى بشأن بيان مصير المسلم فى الآخرة عن أمور ثلاثة ، وهى : مسألة الشفاعة لعصاة المؤمنين فى الآخرة . ثم بيان حقيقة الإيمان نفسه ؛ وأنه التصديق والإذعان بما جاء به الرسول وليس مجرد اللفظ باللسان كما زعم البعض من المرجفة أو الكرامية ، ولا القيام بالعبادات وإداء الطاعات كلها كما زعم آخرون من الخوارج والمعتزلة . والمسألة الأخيرة - وهى مرتبطة بسابقتها - هى مسألة التوبة التى يصلح بها المؤمن ما عساه يقع فيه من أخطاء بحيث لا تحول هذه الأخطاء دون إطراد حياته الدينية أو سعادته الأخروية .

والحق أن الأمدى فى هذه المسائل الثلاث يعارض فى قوة تساهل المرجفة وأمثالهم وتشدد المعتزلة وأضرابهم ، ويفصح عن وجهات نظر معتدلة ، فيها روح إنسانية عطوف أكثر فهما للإنسان وضعفه ، وحرصا على مصيره ومستقبله من أن يضيق بهفوة أو غلطة مهما بلغت ، ما دامت لا تنقض أصل الإيمان ، وموقفه أكثر تجاوبا مع قول الله سبحانه ﴿ إِنْ اللَّهُ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾^(٣) . لقد اشتهر بين المفكرين المعاصرين دفاع المعتزلة عن الإنسان واعتدادهم به وبشخصيته ، ولكن النزعة العقلية بصرامتها وجفافها جعلتهم ، فى هذه المسائل المذكورة آنفاً ، أبعد ما يكونون عن « الروح الإنسانى » كما نفهمه فى هذه الأيام ، ويبدو الأشاعرة والسلفيون وأهل السنة بوجه عام

(١) انظر شرح الأصول الخمسة ٧٣٠-٧٣٨ ، وقارنه بما هنا وما فى الأبيكار ٢ / ٢٢٠-٢٢٢ .

(٢) انظر المقالات للأشعرى ٢ / ١٠٤ والاعتصام للشاطبى ٣ / ٢٢٨ وشرح الطحاوى للحنفى ٣٤٦-٣٦٠ .

(٣) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

أولى منهم بهذا الوصف فى هذا المقام^(١).

(ج) لا يعرض الآمدى لمسألة بقاء الجنة والنار وخلودهما - بإبقاء الله لهما - صراحة ، وإن كان هذا هو ما يفهم من كلامه^(٢) ، وتلك مسألة اضطربت فيها أقوال العلماء ، وزلت أقدام البعض منهم ؛ فقد نقل عن جهم بن صفوان القول بفناء الجنة والنار ، وحكى ذلك الأشعرى فى المقالات ، ثم أتبعه بقوله : « وقال أهل الإسلام جميعا : ليس للجنة والنار آخر وإنهما لا تزالان باقيتين .. وليس لذلك آخر ولا لمعلوماته ومقدوراته غاية ونهاية »^(٣) . وهذا ما نجد فعلا لدى الماتريدية^(٤) ، والحنابلة^(٥) ، والظاهرية^(٦) ، والمعتزلة أيضا^(٧) . ولكن شبهة جهم التى يشير إليها الأشعرى قد عرضت أيضا للعلاف من المعتزلة ؛ فقال بسكون حركات أهل الجنة والنار^(٨) . وينسب البعض^(٩) إلى ابن تيمية الذهاب إلى فناء النار ، وأنها من المستثنى فى قوله سبحانه ﴿إلا ما شاء ربك﴾^(١٠) . ومسألة فناء الخلدتين أو أحدهما فكرة لها أصل قديم عند اليهود والصابئة^(١١) ، وعند الرزادشتية أيضا^(١٢) . وقد قصر بعض الإسماعيلية الخلود على أهل الجنة^(١٣) ، ونسبه ابن حزم إلى قوم من الروافض^(١٤) . وقد سبق أن أشرت إلى فكرة بعض الفلاسفة عن مصير النفوس الساذجة^(١٥) . وحتى فى الفكر الإسلامى الحديث نجد لهذه المسألة صدى ؛ فقد عرض الدكتور إقبال لمسألة الخلود فى الفكر الفلسفى الحديث وبين أنصارها وخصومها ، ثم عرض لموقف القرآن منها ، وتجاوز فى التأويل ، فقال إن مسألة « أبدية النار » التى جاءت فى بعض الآيات لا تعنى إلا حقبة من الزمان - يشير إلى الآية ٢٣ من سورة « النبا » : ﴿ لاثنين فيها أحقابا ﴾ - هى تجربة للتقويم وليست هاوية من عذاب مقيم » ،

(١) انظر : ص ٣٠٦ - ٣١٤ من غاية المرام هل ١١٨ ب - ١٢١ . (٢) انظر : ص ٣٠٧ من غاية المرام .

(٣) المقالات ١/ ٢٢٤ . (٤) انظر : بحر الكلام ص ٦٦ . (٥) انظر : اللعة لابن قدامة ص ٢٤ .

(٦) انظر : الفصل ٤/ ٨٣ . (٧) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٦٦٦ - ٦٨٧ .

(٨) انظر : الانتصار للخياط ١٨ - ٢٠ ، ونشأة الفكر ١/ ٥١٥ - ٥١٩ .

(٩) انظر : دفع شبه من شبه للحصنى ص ٥٨ ، ٦٠ ، وانظر أيضا إثبات الحق على الخلق ص ٢٤٦ ، والدرة المضية للسبكي الكبير ٦٠ - ٧٩ ، وليس فى مؤلفات ابن تيمية التى تيسرت لى ما يؤيد ذلك .

(١٠) الآية ١٠٧ من سورة هود . (١١) انظر : نشأة الفكر ١/ ٥٢٠ .

(١٢) انظر : تاريخ جهانكشاي - مقدمة الباحث ص ١٢٤ ، (١٣) نفس المصدر والصفحة .

(١٤) الفصل ٤/ ٨٣ . (١٥) راجع ما مر فى ص ٤٥٣ .

وذلك لأنه يرى أن صراع النفس أو الذات الإنسانية لدعم وجودها والتغلب على عوامل انحلالها لا يتوقف بالموت ، بل يبدأ مرحلة ذات طابع جديد^(١) .

ولكن ، أيا ما كان موقف هؤلاء ، فإن الأمدى يجرى فى الاتجاه العام للفكر الإسلامى ، وهو بقاء الجنة والنار وخلودهما ، لا عن استحقاق للبقاء ولكن بإبقاء الله عز وجل لهما ، دون أن يؤثر ذلك فى كونه هو الأول والآخر - سبحانه وتعالى - والمتفرد بالأزلية والابدية الذاتيتين^(٢) .

* * *

(١) انظر : تجديد التفكير الدينى فى الاسلام لمحمد اقبال ص ١٢٨ - ١٤١ .

(٢) انظر الابكار ل ٢ / ١٢٢٠ وما بعدها .

المبحث السادس الإمامة

تمهيد :

يبدأ الآمدى كلامه على مسألة «الإمامة» - فى كل من «الأبكار» و «غاية المرام» - بالإشارة إلى أنها ليست من أصول الدين بل هى من فروعه ، وأنه إنما يتعرض لها فى كتاب خاص بهذه الأصول جريا على عادة المؤلفين فى علم الكلام^(١) . ويضيف فى «غاية المرام» أنه لولا ذلك لما عرض لها فإنها لا تهم كل مكلف ، ولا يضره - فى عقيدته - الجهل بها ، فضلا عن أن الخائض فيها - ولو تحرى الإنصاف والتحقيق - عرضة للوقوع فى الخطأ ، والإساءة إلى السلف ، وإثارة الفتن والشحناء . وأنه لهذا سيقصر على بيان أصولها دون توسع أو إطناب^(٢) ، وهو معنى ، قد نجدّه عند بعض الأشاعرة ممن سبقوه أو جاءوا بعده^(٣) ، جدير بالتنويه لما يوحى به من سماحة وإنصاف .

وهو يقسم الكلام عنها إلى : قسم نظرى أو فقهى ؛ عن حقيقتها ، وشروطها ، وأحكامها المختلفة ، وقسم تطبيقى أو تاريخى ؛ حول إمامة الخلفاء الراشدين وبيان صحتها . وسنحاول هنا بيان المعالم الرئيسية لبحوثه تلك ، مع التنويه بما قد تتضمنه من اتجاهات خاصة ، والإحالة فيما يتعلق بالتفاصيل على مواضع ذلك من كتبه .

- ١ -

(أ) تعريف الإمامة وبيان غايتها :

يناقش الآمدى فى «الأبكار» تعريف الإمام الرازى للإمامة بأنها «رياسة فى الدين والدنيا عامة لشخص من الأشخاص»^(٤) ، مفضلا عليه أنها «عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول - عليه السلام - فى إقامة قوانين الشرع ، وحفظ حوزة الملة ، على

(١) انظر : الأبكار ٢/ ٢٦٢ ب ، وغاية المرام ١٣٧ ب = ص ٣٦٣ . (٢) السابق .

(٣) انظر : : الإرشاد للجوهى ص ٤١٠ ، والاقتصاد للغزالى ص ١٣٤ ، وشرح النسفية للفتنازى ص ٤٨٠ ،

والمقائد المضدبة للدوائى ص ٣٠٤ . (٤) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٦٠٤ .

وجه يجب اتباعه على كافة الأمة»^(١) ، لأن الأول يشمل النبوة أيضا .
وهذا التعريف يحدد في الوقت نفسه مهمة الإمام ، وغاية الإمامة ، وهى تنحصر فى أمرين :

- أ- إقامة الشريعة الإسلامية ، وحماية الدين والدفاع عنه .
- ب- القيام بشؤون المسلمين وتحقيق سعادتهم وأمنهم والدفاع عنهم .
- واستدلال الآمدى على وجوب الإمامة يؤكد هذين الغرضين ويشرحهما .

وقد نجد أثر هذا التعريف عند ابن خلدون فى المقدمة ، والسعد التفتازانى فى شرح النسفية^(٢) . ثم يشير الآمدى إلى أن الإسماعيلية قالوا بالوجوب لكون الإمام معروفاً بالله تعالى ، وقالت الإمامية بالوجوب لا لتعريف الله ، بل لإقامة القوانين الشرعية ، وحفظها عن الزيادة والنقصان^(٣) ، وإذن فالشيعة الإمامية أيضا مع الأشاعرة وأهل السنة فى غاية الإمامة ، وإن اعتبروها هم من الأصول ، بحيث لا تبرأ ذمة المكلف بدون معرفة الإمام ومروالاته^(٤) ، كما أن الزيدية يقولون بمثل ذلك أيضا^(٥) . ولكن هناك فرقا بين الزيدية وأهل السنة من ناحية ، وبين الإمامية من ناحية أخرى - رغم اتفاقهم جميعاً على أن من مهمة الإمام حفظ الشريعة - وهو أن الإمامية يرونه طريقاً إلى معرفة أحكام الشريعة ، أما الآخرون من زيدية وسنية فيقولون إنه ينفذها فقط ، أما مدارك الأحكام الشرعية فلا مدخل له فيها إلا بوصفه مجتهدا كغيره من المجتهدين^(٦) .

ب- وجوب الإمامة :

يتحدث الآمدى بعد ذلك عن وجوب الإمامة ، وطريق معرفة هذا الوجوب ، وعلى من تجب ؟

-
- (١) الأبيكار ١٢٦٣ ، وقارن النسفية للتفتازانى ص ٤٨٠ ٤٨٤ ، والمقدمة لابن خلدون ١٩٠ ، ١٩١ ، وانظر أيضا النظريات السياسية الإسلامية ١١٧ - ١٢٣ ، ٢٧٦ - ٢٧٨ .
 - (٢) انظر المقدمة ١٩٠ ، ١٩١ وشرح النسفية ٤٨٠ ، ٤٨٤ . (٣) انظر الأبيكار ١٢٦٣ / ٢ .
 - (٤) انظر : عقائد الإمامية ص ٤٩ وما بعدها ، والمحصل للرازى ١٨١ ، ١٨٢ .
 - (٥) انظر : شرح الأصول الخمسة ٧٥١ ، والمغنى ٢٠ (جـ ١) / ٤٦ وما بعدها ، والروض الباسم لابن الوزير ٩ / ٢ وما بعدها . (٦) انظر : الأبيكار ١٢٦٣ / ٢ .

فاما بالنسبة لوجوب الإمامة فهو يذكر أن جمهور المسلمين متفقون على وجوبها ، إلا بعض القدرية والحوارج - على حد تعبيره في غاية المرام - الذين قالوا إنها لا تجب لاشعرا ولا عقلا^(١) ، وهو يوضح ذلك في «الابكار» بأن القائلين بنفى الوجوب «منهم من قال بنفى الوجوب مطلقا ، وإنما ذلك من الجائزات ، كالأزارقه والصفرية وغيرهم من الحوارج . ومنهم من قال بأنه لا يجب مع الأمن وإنصاف الناس بعضهم من بعض لعدم الحاجة إليها ، وإنما يجب عند الخوف ، كأبي بكر الأصم . ومنهم من عكس الحال كالفسوطي وأتباعه»^(٢) .

وقد حدد القاضي عبد الجبار رأى الأصم على هذا النحو ، واعتبره غير خارج على الإجماع المنعقد على وجوب الإمامة ، كما ذكر أن خلاف الحوارج لا يخذش الإجماع المنعقد على ذلك أيضا^(٣) .

وأما بالنسبة للمسائلتين الأخريين ، فقد ذكر الآمدي أن «مذهب أهل الحق من الإسلاميين أن إقامة الإمام واتباعه فرض على المسلمين شرعا لا عقلا»^(٤) ، وكلمة «أهل الحق» هنا تشمل - مع الأشاعرة - أكثر المعتزلة^(٥) ، كما صرح به الآمدي في «الابكار»^(٦) - غير أن الجاحظ ، والكعبي ، وأبا الحسين البصري ذهبوا إلى وجوبها بالسمع والعقل معا^(٧) - كما تشمل أكثر الزيدية أيضا^(٨) ، وإن كان الإسفرايني - عصام الدين - في حاشيته على شرح النسفية يذكر أن أكثر المعتزلة على وجوبها بالعقل ، ولم أجده عند غيره^(٩) .

أما الإمامية والإسماعيلية من الشيعة ، فيرون أنها واجبة على الله - تعالى - لكونها لطفا بالخلق وطريقا إلى سعادتهم وهدايتهم كالنبوة^(١٠) .

(١) انظر : ص ٣٦٤ من غاية المرام = ١٣٧ (٢) انظر : الابكار ١٢٦٣/٢ .

(٣) انظر : المغنى ١٢٠ / ٤٨ وما بعدها ، وانظر أصول الدين للبغدادي ص ٢٧١ .

(٤) غاية المرام ل ١٣٧ = ص ٣٦٤ . (٥) انظر : المغنى ١٢٠ / ١٧ - ٤٠ .

(٦) انظر : الابكار ١٢٦٣/٢ . (٧) انظر : المعالم للرازي ص ٥٤ .

(٨) انظر : الأصول الخمسة ص ٧٥١ ، والمغنى ١٢٠ / ٣٨ والروض الباسم لابن الوزير ص ٤٠ .

(٩) شرح النسفية ٤٨٢ .

(١٠) راجع مامر في الصفحة السابقة ، وانظر : عقائد الإمامية ص ٤٩ وما بعدها ، والمغنى ١٢٠ / ٤١ .

جـ - الاستدلال على وجوبها :

وإذا كانت الإمامة واجبة بالشرع، على ما هو المذهب الحق في نظر الأمدى ؛ إذ أنه لا وجوب قبل ورود الشرع، ولا إيجاب على الله - سبحانه - كما سبق بيانه^(١) ، فما الأدلة الشرعية على الوجوب؟ يجب الأمدى : « الدليل القاطع على وجوب قيام الإمام ، واتباعه شرعا ، ما ثبت بالتواتر من إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة رسول الله - ﷺ - على امتناع خلو الوقت عن خليفة وإمام »^(٢) ، ويذكر موقف أبي بكر يوم السقيفة وإجماع الصحابة يومها على ضرورة إقامة إمام ، وإن اختلفوا في التعيين^(٣) ، واستمرار العمل على هذا الإجماع « ... ثم كذلك العصر الثاني والثالث وهلم جرا إلى زماننا هذا ، لم يزل الناس ينسجون على منوال الصدر الأول ويتبعون آثارهم »^(٤) .

وعلى الرغم من أن الأمدى يرى صحة الإجماع وانعقاده ولو بدون مستند^(٥) ، فإنه يؤكد وجوب الإمامة شرعا بالتنبيه على أن الصحابة في إجماعهم هذا كانوا يستندون إلى القاعدة الشرعية؛ التي عبر عنها علماء الأصول فيما بعد بقولهم « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » ؛ فإننا نعلم أن مقصود الشارع من أوامره ونواهيه، في جميع موارد ومصادره، من شرح الحدود والمقاصات، وشرع ما شرع من المعاملات والمناكحات وأحكام الجهاد .. إنما هو لإصلاح الخلق معاشا ومعادا، وذلك كله لا يتم إلا بإمام مطاع من قبل الشرع؛ بحيث يفوضون أمورهم إليه^(٦) .

ويستشهد على ذلك بأحوال الفتن والحروب الأهلية التي تنجم عن اختفاء سلطة الدولة ؛ حيث كل مشغول بحفظ نفسه تحت قائم سيفه ، وذلك مما يقضى إلى ذهاب الدين وهلاك الناس أجمعين ، ومنه قيل : « الدين أس والسلطان حارس ، الدين والسلطان توأمان »^(٧) ، ولهذا نرى العربان والخارجين عن حكم السلطان كالدثاب الشاردة ؛ لا يبقى بعضهم على بعض ، ولا يحافظون على سنة ولا فرض ، وليست دواعيهم إلى

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٥١ ، والملغى ١٢٠ / ٣٨ وما مر في الفصل الأخير من الباب الأول .

(٢) انظر : ص ٣٦٤ من غاية المرام . (٣) انظر : ص ٣٦٥ من غاية المرام ، والابكار ٢ / ٢٦٣ ب .

(٤) انظر : ص ٣٦٥ من غاية المرام ١٣٨ - ب . (٥) انظر : الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٣٧٥ .

(٦) ص ٣٦٦ من غاية المرام = ل ١٣٨ ب .

(٧) السابق ، وفيه أثر واضح للإمام الغزالي - انظر الاقتصاد ١٦٣ .

صلاح أمورهم وتشوفهم إلى العمل بموجب دينهم بمغن عن السلطان ؛ إذ السيف والسنان قد يفعل مالا يفعله البرهان^(١) وهذه الفكرة يمكن أن تكون دليلا مستقلا . ويخلص الآمدى من ذلك كله إلى القول بالوجوب الشرعى : « فإذا نصب الإمام من أهم مصالح المسلمين ، وأعظم عماد للدين ، فيكون واجبا شرعيا اللهم إلا أن يعنى بكونه واجبا عقليا أن فى فعله فائدة ، وفى تركه مضرة ، فذلك مالا سبيل إلى إنكاره »^(٢) .

ثم يدخل فى مناقشات مستفيضة حول انعقاد الإجماع فى هذه المسألة ، وحجتيه ، والدليل على ذلك ، لما أن الشيعة وغيرهم قد عارضوا فى ذلك كله^(٣) وينبغى أن أذكر هنا أن القاضى عبد الجبار قد شرح هذين الدليلين على وجوب الإمامة فى « المغنى »^(٤) ، وبين أن عليهما اعتماد شيخيه الجبائين ، ورد على الاعتراضات الواردة عليهما على النحو الذى تجده موجزا لدى الآمدى فى كتابيه « الأبكار » و« غاية المرام »^(٥) ، ويتمسك ابن خلدون - فى المقدمة - بالإجماع خاصة^(٦) .

د- طريقة تولية الإمام وخلعه :

طرق اختيار الإمام كما يحددها الآمدى فى « الأبكار » ثلاثة : الاختيار أو الشورى ، والنص أو التعيين من الله تعالى أو رسوله - ﷺ - ، ثم الخروج والدعوة ممن هو أهل للإمامة ، ويحدد الآمدى أصحاب كل طريق من هذه الطرق ، فى قوله : « اتفق المسلمون على أن ذلك لا يخرج عن التنصيب ، والاختيار ، والدعوة إلى الله تعالى ممن هو أهل للإمامة ، مع اتفاقهم على أنه لو وجد التنصيب ، من الرسول - عليه السلام - على شخص أو من الإمام ، ثبت كون المنصوص عليه إماما . ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الإمامية وأكثر طوائف الشيعة إلى أنه لا طريق غير التنصيب من الرسول والإمام . وذهبت الإبشاعة ، والمعتزلة ، وجميع أهل السنة والجماعة ، والسليمانية والبترية من الزيدية ، إلى أن الاختيار أيضا طريق فى إثبات كون الإمام إماما ، وذهبت الجارودية من الزيدية إلى أن

(١) انظر ص ٢٧٤ من غاية المرام = ل ١٤١ .

(٢) ص ٣٦٧ من غاية المرام ، وانظر : الفكرة فى الأبكار ٢/ ٢٦٥ والاقتصاد للزالى ١٣٤ .

(٣) انظر : ص ٣٦٧ - ٣٧٥ من غاية المرام . (٤) المغنى ١٢٠ / ٤١ - ٩٨ .

(٥) انظر : الأبكار ٢/ ١٢٨٤ - ٢٩٣ ب ، وغاية المرام ل ١١٣٩ - ١٤١ ب - ص ٣٦٧ - ٣٧٥ من غاية المرام .

(٦) انظر : المقدمة ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

الإمامة في ولد الحسن والحسين شوري ، فمن خرج منهم داعياً إلى الله تعالى وكان عالماً فاضلاً فهو إمام»^(١) .

وينبغي أن نذكر أن موافقة الآمدي - وأهل السنة - على ثبوت الإمامة بالنص النبوي - كما قد يفهم من عبارته السابقة - هو مجرد افتراض محض ؛ إذ لا يعقل من مسلم أن يخرج على أمر النبي ﷺ لو ثبت ، ولكن هذا النص لم يتحقق في الواقع ، بدليل قوله بعد ذلك : « والمعتمد لأصحابنا أنهم قالوا قد ثبت أن نصب الإمام بعد النبي - ﷺ - واجب شرعاً ، وقد أجمعت الأمة على أن طريق إثبات كونه إماماً لا يخرج عن النص والاختيار والدعوة ، والقول بالتنصيص والدعوة ممتنع ، فنعين القول بالاختيار »^(٢) . ثم يستدل على صحة هذا الطريق وحده على النحو الذي نلجده في « غاية المرام » أيضاً^(٣) ، وإن كان يعتمد في الكتاب الأخير إلى الإيجاز ، ولكنه ينتهي فيه من مناقشة أدلة الشيعة على التنصيص إلى قوله : « وإذ ثبت أن مستند التعيين ليس إلا الاختيار - وهذه العبارة توجد حرفياً في الأبيار أيضاً - »^(٤) . فذلك مما لا يفتقر إلى إجماع أهل الحل والعقد . . بل الواحد من أهل الحل والعقد - والاثنا عشر - كاف في الانعقاد ، وجوب الطاعة والانقياد^(٥) . ثم يستشهد لذلك بطريقة تولية أبي بكر وعثمان بن عفان عن طريق فرد أو عدة أفراد ، ويقول إنه قد جرى العمل على ذلك في كل العصور^(٦) .

والآمدي هنا يشير إلى أنه من الممكن أن يمثل الأمة كلها عند البيعة الخاصة عدة أفراد ؛ فيختاروا الإمام وينصبوه ، وهم في هذا ممثلون لرأي الأمة ما دامت راضية عمن يختارون ومستعدة لإقرار هذا الاختيار في البيعة العامة . وإلا فلا يعقل أن يقوم شخص - أو عدة أشخاص من أهل الحل والعقد - فيبايع رجلاً عند موت الإمام ؛ فيصير بذلك إماماً دون موافقة الآخرين مع إنكار الأمة لهذا الاختيار . ويدل على ذلك الفهم حكاية الآمدي قول

(١) الأبيار ١٢٦٦/٢ ، ب ، وقارن حكاية الآمدي للمذاهب هنا بما في المعنى ١٢٠ / ص ٩٩ وما بعدها ، ومقالات الإسلاميين ٨٩/١ ، ١٢٧ - ١٣٧ ، وفلسفة المعتزلة ١٤٨/٢ وما بعدها ، وعقائد الإمامية ص ٤٩ وما بعدها ومقدمة ابن خلدون ١٩٦ - ٢٠٢ .

(٢) الأبيار ١٢٦٦/٢ ب ، ، وقارن الأبيار ٢٦٦/٢ ب .

(٣) انظر : الأبيار ١٢٦٦/٢ ب - ١٢٨٣ ، وغاية المرام ١٤١ ب - ١٤٤ = ص ٣٧٥ - ٣٨١ .

(٤) الأبيار ١٢٨٣/٢ . (٥) غاية المرام ل ١٤٣ ب - ص ٣٨١ .

(٦) انظر : ص ٣٨١ ، ٣٨٢ من غاية المرام والأبيار ١٢٨٣/٢ ، ب .

الباقلائي » ويجب أن يكون ذلك بمحض من الشهود وبينة عادلة؛ كفا للخصام ووقوع الخلاف بين الأنام ، وإدعاء مدع عقد الإمامة سرا متقدما على عقد من كان له جهرا عيانا^(١) ، ويوافقه على هذه الفكرة بقوله - في غاية المرام - : « وهو لا محالة واقع في محل الاجتهاد^(٢) . »

إنها فكرة التمثيل التي زادها الغزالي إيضاحا بقوله عنبيعة عمر لابي بكر يوم السقيفة : « ولو لم يبايعه غير عمر ، وبقي كافة الخلق له مخالفين ، أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب ؛ لما انعقدت له الإمامة^(٣) . ونجد له مثل هذا في الاقتصاد^(٤) أيضاً .

وهذا يشرح لنا أمر الوصية بالخلافة أو « ولاية العهد » ، كالتى كانت من أبى بكر لعمر رضى الله عنهما ، والتي فهم منها بعض الباحثين^(٥) اعتراف الأشاعرة بالنص كطريق لإقامة الإمام ، واستدل على هذا بالنص الذى نقلته عن الآمدى أول هذه الفقرة ، مع أنه لا يعدو فى نظرهم صيغة من صيغ الاختيار ، متى حظى هذا الترشيح من الإمام السابق برضا الامة ، كما يقول الامام الغزالي : « ففى بيعته وتفويضه كفاية عن تفويض غيره ولان المقصود أنه يجمع شتات الآراء لشخص مطاع ، وقد صار بمبايعة هذا المطاع مطاعا^(٦) . أما إذا لم تقبل الامة هذا الترشيح ، أو هذه التوصية ، فلا يصير المعهود إليه بمجرد ذلك إماما ، بل يرد الأمر إلى الامة ممثلة فى أولى الحل والعقد ، كما يقول ابن تيمية فى (منهاج السنة) عن أول واقعة من هذا القبيل : « ولو قُدر أنهم لم ينفذوا عهد أبى بكر ، ولم يبايعوه لم يصير إماما^(٧) . »

حقا إن فكرة « التمثيل » لم تبلور أو تنضج فى التفكير الفقهى للمسلمين ، ولعلها لا تزال بحاجة إلى جهود معاصرة ، ولكن أساسها واضح لديهم كما يبدو من هذه

(١) غاية المرام ل ١٤٣ ب ، ١١٤٤ = ص ٣٨٢ ، وانظر : التمهيد ١٧٩ .

(٢) غاية المرام ص ٣٨٢ ، وقارن الأبيكار ٢/ ١٢٨٣ .

(٣) فضائح الباطنية ، ط الدار القومية ١٩٦٤ ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) انظر : الاقتصاد ص ١٣٦ ، ١٣٧ . (٥) انظر : فخر الدين الرازى وآراؤه ص ٦٠٢ .

(٦) الاقتصاد ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٧) منهاج السنة ، بولاق ١/ ١٤٢ ، وانظر فى هذا النظريات السياسية الإسلامية ص ١٩٤ - ١٩٧ .

النصوص، وقد وضعها الآمدي بكلمته الموجزة : « وهو لا محالة واقع في محل الاجتهاد » على عاتق المجتهدين المسلمين .

إن الإمامة في نظر أهل السنة عقد بين الأمة - مباشرة أو عن طريق ممثليها - ومن يقع عليه الاختيار ، كما يصرح الآمدي في غاية المرام^(١) ، ولا أدل على كونها عقدا بين الأمة وحاكمها من ثبوت حقها في خلعه - حتى لو اشترط هو غير ذلك - إذا ما أساء السيرة أو فقد شيئا من شروط الإمامة ، يقول الآمدي : « ولهم أن يخلعوه وإن شرط غير ذلك ، إذا وجد منه ما يوجب الاختلال في أمور الدين وأحوال المسلمين وما لأجله يقام الإمام »^(٢) .

هذا هو الحكم الشرعي ، وإن كان الآمدي - جريا على عادة أهل السنة - لا ينسى حالة الضرورة ، وهي تغلب بعض الفاقدين لشروط الإمامة على هذا المنصب الخطير ؛ فيوصى بتقدير « المفسدة » ، اللازمة من إقامته ، وعدم إقامته ، ويدفع أعلاهما بارتكاب أدناهما^(٣) . وهذا تفكير واقعي كثيرا ما تدعو إليه تقلبات الأمم وتطوراتها ، على ألا يعد الاستثناء حالة دائمة ، وإنما هو كما يشبهه الآمدي : « كما في أكل الميتة بالنسبة إلى حالة الاضطراب »^(٤) .

وإذا كانوا يقولون بطاعة المتغلب فهم يقيّدونها بما لا معصية فيه لله ، « إذ لا طاعة مخلوق في معصية الخالق » ، ويوجبون في الوقت نفسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل رد الأمر إلى نصابه متى تيسر ذلك بدون فتنة ؛ يقول الغزالي : « ونقطع أنه يجب خلعه إن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير إثارة فتنة وتهيج قتال »^(٥) ، فقد نهى النبي ﷺ عن معاونة الظلمة في ظلمهم ، ولكنه أوصى بتحمل المظالم الفردية ، ونهى عن إثارة الفتنة العامة إلا « أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان »^(٦) ، وأوجب القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، . . وعلى أن نقول بالحق

(١) انظر : ص ٣٨٢ من غاية المرام . (٢) انظر : ص ٣٨٥ من غاية المرام . (٣) غاية المرام ١١٤٥ .

(٤) ص ٣٨٦ من غاية المرام ، وانظر : فضائح الباطنية ١٩٢-١٩٤ ، وشرح الطحاوية ٣١٤-٣١٧ ، ومقدمة ابن خلدون ١٩٣-١٩٤ ، ومقالات الإسلاميين ١٣٨/٢ .

(٥) الاقتصاد ص ١٣٧ .

(٦) متفق عليه من رواية عبادة بن الصامت - انظر : رياض الصالحين ، للنووي ص ٥٠ .

إنما كنا لا نخاف في الله لومة لائم»^(١) .

هذا، وقد تحدث الآمدى في خاتمة كتابه «الأبكار» عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقرر أنه واجب على كل مكلف متى توفرت شروطه، وأنه لا يتوقف على إذن الإمام العدل واستنابته كإقامة الحدود، وأنه واجب بالشرع لا بالعقل كما زعم الجبائي وابنه، واستدل على ذلك بنصوص الكتاب والسنة^(٢). ثم بين أنه واجب على كل مكلف عالم بما يأمر به أو ينهى عنه، سواء كان عدلاً أو فاسقاً، وإن كان من الأفضل أن يقوم بذلك العدل ليحسن أثره. وأنه يجب ألا ينهى عن محرم، ولا يأمر إلا بواجب مقطوع به، أما المسائل الاجتهادية فلا يتعرض لها بالأمر أو الإنكار. وأنه فرض عين إذا لم يقم به غيره، وفرض كفاية في غير هذه الحال. وأنه يجب أن يتم بلا بحث أو تعرض لحرمات الآخرين. وأخيراً أن من شروط الوجوب أن يغلب على ظنه حصول ما يأمر به وتغيير ما ينهى عنه، وإلا فلا يجب عليه ذلك، ولكنه يستحب على كل حال؛ إظهاراً لشعائر الإسلام^(٣).

إن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رسالة حية دائمة لحماية المجتمع من الشرور والانحرافات، يقوم بها كل أفراد بحسب ظروفهم وطاقاتهم، وقد كان لها شأن عظيم في مذهب المعتزلة حتى عدت أحد أصوله الخمسة التي لا يعتبر المرء معتزلاً إلا بها، وإن كانت الأحكام التفصيلية لهذه المسألة لا تكاد تختلف عند المعتزلة عنها لدى أهل السنة^(٤).

هـ- شروط الإمام :

يورد الآمدى في «الأبكار» وفي «غاية المرام» الشروط المتفق على وجوب توافرها في الإمام، وهي ترجع إلى العمل بالشرعية والكفاءة في الإدارة، مع شروط الأهلية الشرعية العامة للتصرف في شئون الغير؛ من إسلام وبلوغ وعدالة وحرية، بالإضافة إلى اضطلاع بتصريف شئون المسلمين فعلاً، ونفوذ أمره فيهم^(٥). وهو في هذا لا يختلف عن غيره

(١) جزء من الحديث السابق . (٢) انظر : الأبكار ٣١٠/٢ ب .

(٣) انظر : الأبكار ١٣١١/١ ب .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٤٢ - ١٤٨ والأبكار ل ٣١٠/٢ وما بعدها .

(٥) انظر : الأبكار ٢٨٣/٢ ب ، ١٢٨٤ ، وغاية المرام ١٤٣ ب ، ١٤٤ = ص ٣٨٠ - ٣٨٣ .

من الأشاعرة وأهل السنة بعامه^(١)، غير أنى لاحظت تطور رأيه فى « غاية المرام » بالنسبة لشرط العلم عما صرح به فى « الأبكار »؛ إذ قال فى هذا الكتاب الأخير: « الأول أن يكون مجتهدا فى الأحكام الشرعية بحيث يستقل بالفتوى فى النوازل، وإثبات أحكام الوقائع نصا، واستنباطا؛ لأن من أكثر مقاصد الإمامة فصل الخصومات، ورفع المخاصمات، ولن يتم ذلك دون هذا الشرط، ولا يكفى أن يقال باكتفائه بمراجعة الغير فى ذلك؛ إذ هو خلاف الإجماع^(٢). ولكنه يتحول إلى رأى آخر أكثر اعتدالا وتوافقا مع الظروف المتباينة للامة، وليس خارجا عن الإجماع الذى يحكيه فى « الأبكار»، ويحكيه ابن خلدون أيضا فى المقدمة^(٣)، وهو « أن يكون من العلم بمنزلة قاض من قضاة المسلمين^(٤)»، وهو الرأى الذى مال إليه الغزالى من قبل فى الاقتصاد^(٥).

ثم يعرض بعد ذلك للشروط المختلف فيها، وأهمها شرط « القرشية»، فيقرر فى « الأبكار» أنه قد ذهب جميع أهل السنة والجماعة إلى أنه لا بد أن يكون الإمام قرشيا، ومعهم بعض المعتزلة، وجميع الشيعة وخالف فيه بعض الخوارج، والمعتزلة^(٦)» ثم يشير إلى إجماع الصحابة عليه حين ذكرهم أبو بكر بحديث «الأئمة من قریش» ويقول: «ولولا انعقاد الإجماع على ذلك لكان الشرط فى محل الاجتهاد^(٧)». ولقد تخلص الآمدى من هذا التخرج فى « غاية المرام» فقطع بكونه فى محل الاجتهاد: «ولعمرى إن مثل هذا الشرط واقع فى محل الاجتهاد^(٨)». ولعله نظر إلى ظروف العصر وصعوبة تحقق القرشية، أو أن المقصود بها إنما هو الشوكة والاستتباع للناس، أى العصبية السياسية كما فسرهما ابن خلدون فيما بعد^(٩).

وعلى كل فإن الآمدى فى رأيه الأخير مسبوق بالقاضى الباقلانى كما يحكى عنه ابن خلدون: «ومن القائلين بنفى اشتراط القرشية أبو بكر الباقلانى، لما أدرك ما عليه عصبية

(١) انظر: غاية المرام ١٤٤ أ-ب = ص ٣٨٢-٣٨٤. (٢) الأبكار ٢/٢٨٣ ب.

(٣) المقدمة ص ١٩٣. (٤) ١٤٤١ من غاية المرام = ص ٣٨٣. (٥) انظر: الاقتصاد ص ١٣٦.

(٦) انظر: الأبكار ٢/٢٨٤، وقارن مقالات الإسلاميين ٢/١٣٤، ١٣٥ والمئى ٢٠ (الجزء الثانى) /

١٧٦-١٨٣ ومنهاج السنة ٢/٨٥-٨٦ ومقدمة ابن خلدون ١٩٤.

(٧) الأبكار ٢/١٢٨٤. (٨) غاية المرام ١٤٤ ب = ص ٣٨٤. (٩) انظر: المقدمة ص ١٩٤-١٩٦.

قريش من التلاشي والاضمحلال ، واستبداد ملوك العجم ، فاسقط شرط القرشية ، وإن كان موافقا لرأى الخوارج ، وبقي الجمهور على القول باشتراطها^(١) . ومن سبقوا الآمدي في إسقاط الالتزام بهذا الشرط أيضا إمام الحرمين الذي أبدى تشككه فيه ، حيث يقول : « وللاحتمال فيه عندي مجال »^(٢) . ومع أن الرازي جرى على اشتراط القرشية ، فإنه في بعض المواضع ينقد الحديث « الأئمة من قريش » من حيث سنده قائلا إنه آحادى كما أن الألف واللام فيه قد لا تكون للاستفراق^(٣) .

وهكذا يقف الآمدي مع هذه الطائفة من المفكرين المسلمين القائلين بإسقاط هذا الشرط أو وضعه موضع الاجتهاد ، وهى عبارة دقيقة تعفى المسلمين من التزام هذا الشرط بصفة دائمة ، وتخضع العمل به للملاسات والظروف المتغيرة ، تقربه من معنى الشوكة والاستتباع ، أو « العصية » كما عبر ابن خلدون فيما بعد .

ثم يناقش الآمدي بعد ذلك أقوال الشيعة ، حول عصمة الإمام ، وعلمه بالغيب ، وكونه أفضل المسلمين ، محيطا بجميع أحكام الدين ، إلى غير ذلك من الصفات التى اشترطوها فى الأئمة أو أسبغوها عليهم ، متمسكا بأنه لم يدل عليها نقل ولا عقل ، مستدلا بالوقائع التاريخية التى تدل على أن الأئمة - وعلى رأسهم على بن أبى طالب نفسه - عرضة للخطأ ومجانبة الصواب أحيانا ، ولا لوم عليهم فى ذلك ؛ فهم مجتهدون مستحقون للأجر على كل حال ، ولكنهم ليسوا معصومين ولا عالمين بالغيوب كما زعم هؤلاء^(٤) .

- ٢ -

أما الجانب الثانى من بحوث الآمدي فى الإمامة ، فهو بيان لصحة إمامة الراشدين الأربعة ، ورد لما وجه إليهم من اتهامات فى استحقاقهم لها ، أو قيامهم بواجباتها ، منوها بفضائل كل منهم على النحو الذى نجد عند غيره من الأشاعرة ، ومفكرى أهل السنة بوجه

(١) المقدمة ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ويبدو أن ابن خلدون يعتمد على مؤلفات للباقلاني ليست بأيدينا الآن ، فإنه فى التمهيد يشترط القرشية صراحة - انظر : التمهيد ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) الإرشاد ص ٤٢٧ . (٣) فخر الدين الرازي وآراؤه ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٤) انظر : ص ٣٨٤ - ٣٨٦ من غاية المرام ، والأبكار ٢/ ١٢٨٤ - ٢٩٥ ب ، وقارن عقائد الامامية ٤٩ وما بعدها .

عام^(١)، غير أن هناك أفكارا جديدة بالتنويه يديها الآمدى فى خلال ذلك، منها :

(أ) تحقيقه مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ واجتماع كلمتهم ، ورد ما نسب إلى بعضهم كالإمام على كرم الله وجهه من امتناع عن بيعة أبى بكر الصديق ؛ لأسباب زعموها، والآمدى يرفضها^(٢)، كما رفضها محققو المؤرخين والعلماء^(٣) .

(ب) وحرصه على تجنب الخوض فى الفتنة ، وما شجرب بين الصحابة من أحداث ، مع التمسك بحسن الظن بهم جميعاً ، لمكانتهم المشهود بها ؛ ولأن السكوت عما لا يلزم خير من الخوض فيما لا يعنى ، متمسكا بما نسب إلى بعض السلف : « تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلنطهر منها ألسنتنا »^(٤) .

(ج) وحرصه أيضاً على الدفاع عن الإمام على ، كرم الله وجهه ، ورد ما نسب إليه المتعصبون من تهم ، بل إنه ليبدى إعجالا وتمجيذا فائقا له ؛ إذ يقول « ولا يخفى أن عليا كان مستجمعا للخلال الشريفة ، والمناقب المنيفة ، التى ببعضها تستحق الإمامة ، وأنه اجتمع فيه من فضائل الصفات ، وأنواع الكمالات ، ما تفرق فى غيره من الصحابة ، فهو أعلمها ، وأعبدها ، وأزهدها ، وأفصحها ، وأسبقها إيمانا ، وأكثرها مجاهدة بين يدي رسول الله ﷺ »^(٥) . مما قد يدعو بعض المتعصبين إلى نسبته لميول شيعة .

(د) غير أنه يعود فى فصل خصصه للتفضيل بين الصحابة فينص على أن مذهب أهل السنة تفضيل أبى بكر على عمر ، وعمر على عثمان ، وعثمان على على ، وعلى على باقى العشرة المبشرين بالجنة ، ثم العشرة على باقى الصحابة^(٦) . ويرد على من زعم من الروافض وغيرهم تقدم على على سائر الصحابة ، ويؤكد هذا فى آخر صفحات كتابه « غاية المرام » ، وإن كان ينص فيها على « أن مستند ذلك - أى التفضيل - ليس إلا

(١) انظر : ص ٣٨٧ من غاية المرام وما بعدها ، الأبيكار ٢/ ٢٥٥ وما بعدها وقارن منهاج السنة ٢/ ١٧٥ -

١٨٩ ، وأصول الدين للبغدادى ٢٨١-٢٨٣ ، والفصل لابن حزم ٤/ ١٠٩ - ١١١ ، والمغنى لعبد الجبار ٢٠/ ٣٢٨ - ٣٩٦ ، ٢٠/ ١٨٤ - ٢٧٤ .

(٢) انظر غاية المرام ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، والأبيكار ٢/ ٩٥ - ٣٠٠ .

(٣) انظر : العواصم من القواصم لابن العربي ص ٣٧ ، ٣٨ ، والفصل لابن حزم ٤/ ٩٦ - ٩٨ ، وتاريخ

الطبرى ٣/ ٢٠٠ وما بعدها . (٤) انظر : الأبيكار ٢/ ٣١٠ . (٥) الأبيكار ٢/ ٣١٠ .

(٤) انظر : الأبيكار ٢/ ١٣١١ .

الظن»^(١)، وهو يريد أن يقول : إن مسألة التفضيل ليست مبنية على أدلة قطعية، ولا هي مما يطلب اعتقاده حتماً، وأن الخطأ فيها ، لا يضر المرء في عقيدته، كما قال ابن تيمية : « إنها ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة »^(٢) .

وبهذا يتم الباب الثانى ، والأخير ، من دراستنا للآمدى المتكلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* * *

(١) غاية المرام ل ١٤٦ ب = ص ٣٩١ .

(٢) الواسطية ص ٢٦ .

فهارس الكتاب

١. فهرس الآيات القرآنية .
٢. فهرس الأحاديث والآثار .
٣. فهرس الشعر .
٤. فهرس الأعلام .
٥. فهرس الطوائف والفرق .
٦. فهرس الأماكن .
٧. فهرس المكتبات .
٨. فهرس المدارس .
٩. فهرس المصادر .
١٠. فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

المسورة	الآية	الصلحة	ص	٢٧	٤٤١
البقرة	٢٢	٤٤١	٧٥	٣٣٦	
	٣٠	٤٨٤ / ٤٤٣	٧	٢٤٦	
	٢٢٥	٢٠٠	٤٢	٤٩٤	
	٢٥٥	٤٩٤	٥٣	٤٩٦	
آل عمران	١٢٦	١٠٠	٥٦	٤٩٤	
	١٦٩	٤٥٦	٣١	٢٤٦	
	١٩١	٤٤٢	١١	٢٦٩	
	١٩٢	١١٥	١١	١٤٥، ١٣٤	
المائدة	١٧	٣٢٩		٣٢٤، ٢٣٧	
	٦٤	٣٣٦		٣٢٧، ٣٢٥	
	١٢٠	٢٦٢		٣٣٧، ٣٣٤	
الأعراف	١٤٣	٣٧٦		٣٥٩، ٣٥٧	
	١٧٢	١٨١	٣	٢٧٨	
الأنفال	١٧	٤٣١	١٩	٢٧٨	
التوبة	٦	٢٧٦	٣	٤٣٨	
يونس	١٠١	١١١	١٣	٤٣٨	
هود	١	٤٣٣	٣٨	٣٣	
	١٠٧	٤٩٧	٥٦	٤٤١	
الرعد	٤	١٧٩	٥٨	٢٦٢	
	١١	٤٦٧	٣٥	١٩٥	
النحل	٤٠	٩٤	٤٣	٤٣١	
	٩٣	٤٦٧	١٤	٣٣٦	
	١٢٥	٦٧	٢٧	٣٣٦، ٣٢٥	
طه	٥	٣٣٥	٢٩	٤٠١	
	١١٠	٢٠٠	٣	١٩٥	
الأنبياء	٢٢	٣١٠، ١٥٩	٤	٣٥١، ٣٣٩	
		٣١٢، ٣١١	٧	٣٣٩	
		٣١٦، ٣١٣	٢	٤٤٢	
المؤمنون	٩١	٣١٣، ٢٠٤	١٤	٢٥١	
		٣١٩	١٥	٤٣٨	
	١١٥	٤٤١	٢٣	٤٩٧	
القصص	٨٨	٣٢٥، ٢٣٧	٨	٤٣٣	
فاطر	٤٥	٢٦١	١	٢٣٧، ٢٠٨	
يس	٧٩	٤٩٤			
	٨٢	٩٤			

فهرس الأحاديث والآثار

رقم	الحديث	الصفحة
١	أن تروا كفرا بواحا	٥٠٦
٢	إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر	١٦١
٣	إن أرواح المؤمنين في حواصل طيور خضر	٤٥٦
٤	إن الله ينزل إلى السماء الدنيا	٤٢٦
٥	إنك رسولى ونبيى	٤٧٩
٦	الأمة من قريش	٥٠٨ / ٥٩
٧	القدرية مجوس هذه الأمة	٤٧١
٨	تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته فتهلكوا	٣٣٨
٩	عليكم بدين العجائز	١١٢
١٠	لا تجتمع أمتي على ضلالة	١٣٧
١١	من أثناني ماشيا أثبت إليه هرولة	٣٣٩
١٢	وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم	٥٠٧ / ٥٠٦

الآثر

١	الاستواء معلوم والكيف مجهول	٢١١
٢	من أين الأئين لا يقول له أين	٣٤٥

فهارس الشعر

الصفحة	شطر البيت
٣٩	حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه
٤٩	ولا تكله إلى كتب تنيله
٥٤	فلا فضيلة إلا من فضائله

فهرس الأعلام

العلم	الصفحات
آدم	٤٨٩
الكنى	
أبو الهذيل	٢٤٠
أبو تمام	٤٩
أبو شامة	٤٨
أبو الأسود الدؤلي	٣٩
أبو البركات	٣٤١
أبو الحسن	٣٧٦ / ٢٩٩ / ٢٩٧ / ٢٩١ / ٢٨٢ / ٢٦٨ / ٢٣١ / ٢٩
أبو الحسن التميمي	٣٢٥
أبو الحسين البصري	٢٩٤ / ٢٩٣ / ٢٥٠ / ٢٣٩ / ١٨٥ / ١٧٨ / ٦٣ / ٢٣ / ٢١
	٥٠١ / ٣٩٠ / ٣٤٣
أبو الخطاب	٤٣٥ / ٥٦
أبو الفدا	٢٨
أبو المظفر	٥١ / ٥٠ / ٤٧ / ٤٤ / ٤١
أبو الهذيل	٤٦٤ / ٤٤٨ / ٤٠٣ / ٤٠٢ / ٣٢٨ / ٣١٩
أبو بكر الأصم	٥٠١
أبو بكر الحضي	٣٩١ / ٣٩٠ / ٣٢٦
أبو بكر الصديق	٥١٠ / ٥٠٨ / ٥٠٥ / ٥٠٤ / ٥٠٢ / ٢٠٢
أبو بكر الفاروقي	٦٥
أبو حنيفة	٣٧١ / ٤٣٥ / ٢٦٨ / ٢١١ / ٢١٥
أبو رشيد	٣٨٨
أبوريده	١٦٠
أبو شامة	٥١ / ٥٠ / ٢٣
أبو عبد الله البصري	٣٨٨
أبو عبد الله بن مجاهد	٢٩٨
أبو عثمان المغربي	٣٥٦ / ٣٥٢

٤٧٦	أبو علا عفيلى
٤٨٢ / ٤٧٢ / ٣٨٨ / ٣٠٨	أبو هشام
١٨٥	أبو يعلى " القاضى "
٣٦٩	أبو الحسن الثوري
٣٥٦	أبو المظفر
٢٨٧	أبو جهل
٤٦	أبو عمرو بن الصلاح
	الهمزة
٨٤	أحمد إتش
٩٣	أحمد الأشهب الفيومي
١٨ / ١٢٤ / ٢٠٩ / ٢١٥ / ٢١٧ / ٢٦٧ / ٢٦٩ / ٢٩٤	أحمد بن حنبل
٢٩٧ / ٣٢٥ / ٣٢٦ / ٣٣٩ / ٣٤٥ / ٤٧٦	
٨٥	أحمد بن محمد أمين
٣٨٠ / ٣٧٩ / ٢٤٩ / ١٧٨ / ١٧٧ / ١٧٥ / ٧٨ / ٧٩ / ٧٤	أرسطو
٣٨١ / ٣٨٦ / ٣٨٧ / ٣٩٤ / ٣٩٥ / ٣٩٩ / ٤٠٨ / ٤٥٠	
٤٥٥ / ٤٥٦ / ٣٥٧ / ٤٦٠	
٣٣ / ٧١ / ٧٣	أسعد الميهني
٩٦	أسين بلاسيوس
١٢	أغناطيوس
١٦٠ / ١٩٢ / ٣٧٩ / ٣٨٠ / ٣٩٩ / ٤٢١ / ٤٣٤ / ٤٤٧	أفلاطون
٤٥٠ / ٤٥٧ / ٤٧٦	
٤٩١ / ٤٩٣	
١٧٧ / ٣٨١	أفلوطين
٤٣٤ / ٤٥٠	ألبير نصري نادر
١٠	ألفونس
٨٧	أنستاس الكرملي
٢٧٧ / ٤٩٠	إبراهيم (النبي)
٤٣٧ / ٤٥٠ / ٤٥١	إبراهيم مذكور
٩٧	إحسان عباس

٤٨١ / ٣٨١	إخوان الصفا
٤٩٠	إدريس
٦٨	إسماعيل البغدادي
٣١	إسماعيل بن علي
٩٩	إسماعيل جلبي
	اللقب
٢٦٥ / ٣٠٣ / ٢١	ابن أبي الحديد
٤٤٣ / ٤٠٩ / ٣٩١ / ٣٨٠ / ٢٦٩ / ٢٣٠ / ١٩٥ / ١٣٧	ابن أبي العز
٤٨٧ / ٤٨٥ / ٤٨٤ / ٤٧٦ / ٤٦٩	
٣٧	ابن إياس
٥٣ / ٥٢ / ٥١ / ٥٠ / ٤٩ / ٤٨ / ٤٣ / ٤٢ / ٣٥ / ٢٧	ابن أبي أصيبعة
٩١ / ٨٦ / ٨٣ / ٨٠ / ٧٩ / ٧٨ / ٧٢ / ٧١ / ٦٩ / ٥٤	
١٠٢ / ٩٨ / ٩٣	
١٦	ابن البيطار
٤٧٦ / ٣٢٦ / ٣٢٤ / ٣٢٣ / ٣٠١ / ٦٦ / ١٦	ابن الجوزي
٢٦٥ / ٧٠ / ٦٥ / ٦٣ / ٤٩	ابن الحاجب
٣٢٨	ابن الحكم
٣٢٥ / ١٨٦	ابن الزاغوني
٦٣ / ٢٣	ابن الساعاتي
٢٧	ابن الشحنة
١٧ / ١٢	ابن الصلاح
٢٠	ابن العز
٤٤٠ / ٣٦٢ / ٢٤	ابن الفارض
٤٥٠ / ٣٥٥ / ٣٥٤ / ٣٥٢ / ٣٤٢ / ٢٢٦ / ٢٣٠ / ١٢٤	ابن القيم
٤٧٦ / ٤٥١	
٢٢٠	ابن المطهر
٥٢	ابن المظفر
٩١ / ٨٦ / ٧١ / ٢٨	ابن الملتن
٦٤ / ٥٧ / ٥٦ / ٣٤ / ٣١ / ٣٠	ابن المنى

١٥	ابن التقيس
٣٥٦ / ٣٢٧ / ٢٢٧	ابن الهيثم
٢٠٣ / ٢٠٢ / ٢٠١ / ١٧٩ / ١٧٨ / ١٣٨ / ١٣٦ / ١١٨	ابن الوزير
٣٨٨ / ٢٦٥ / ٢٦١ / ٢٤٨ / ٢٤٢ / ٢١٧ / ٢٠٨ / ٢٠٥	
٤٧٢ / ٤٤٣ / ٤٣٦ / ٤٣٤ / ٤٠٩ / ٤٠٧	
٣٨١	ابن باجة
٤٠٧ / ٣٥٨ / ١٧٩ / ١٢٧ / ١٩	ابن تومرت
٧٦ / ٧٥ / ٧٤ / ٥٨ / ٥٢ / ٤٩ / ٤٦ / ٤٥ / ٢٣ / ٢٠ / ١٩	ابن تيمية
١٢٤ / ١١٩ / ١١٨ / ١١٣ / ٩٤ / ٩٢ / ٩٠ / ٨٦ / ٧٩ / ٧٨	
١٥٥ / ١٥٣ / ١٥٢ / ١٣٩ / ١٣٨ / ١٣٧ / ١٣٥ / ١٣٤	
١٨٦ / ١٨٥ / ١٨٤ / ١٨١ / ١٧٨ / ١٦٩ / ١٦٦ / ١٥٦	
١٩٦ / ١٩٥ / ١٩٤ / ١٩٣ / ١٩٢ / ١٩١ / ١٩٠ / ١٨٨	
٢٢٣ / ٢٢١ / ٢١٧ / ٢١٥ / ٢١٣ / ٢١٢ / ٢٠٢ / ٢٠٠	
٢٦٧ / ٢٤٧ / ٢٤٦ / ٢٤٤ / ٢٣٨ / ٢٣٦ / ٢٣٠ / ٢٢٦	
٣٠٠ / ٢٩٩ / ٢٩٨ / ٢٩٧ / ٢٨٠ / ٢٧٥ / ٢٧٠ / ٢٦٨	
٣٢٦ / ٣٢٥ / ٣٢٠ / ٣١٢ / ٣١٠ / ٣٠٧ / ٣٠٤ / ٣٠٣	
٣٤١ / ٣٤٠ / ٣٣٩ / ٣٣٨ / ٣٣٦ / ٣٣١ / ٣٣٠ / ٣٢٧	
٣٦٢ / ٣٥٨ / ٣٥٢ / ٣٤٨ / ٣٤٧ / ٣٤٦ / ٣٤٤ / ٣٤٢	
٣٨٧ / ٣٨٥ / ٣٨٣ / ٣٨٢ / ٣٨٠ / ٣٧٠ / ٣٦٩ / ٣٦٨	
٤١١ / ٤٠٩ / ٤٠٧ / ٤٠٦ / ٤٠٥ / ٣٩٨ / ٣٩١ / ٣٩٠	
٤٤٣ / ٤٤٠ / ٤٣٤ / ٤٣٢ / ٤٣١ / ٤١٨ / ٤١٧ / ٤١٥	
٥١١ / ٥٠٥ / ٤٩٧ / ٤٨٣ / ٤٧٦ / ٤٧٢	
٣٤	ابن ثابت
٣٢٥	ابن حامد
٥٧ / ٥٣ / ٥٢ / ٤٨ / ٣١	ابن حجر
١٥٢ / ١٤٤ / ١١٨ / ١١٣ / ١١٠ / ١٠٩ / ٩٧ / ٩٦ / ٦٨	ابن حزم
٣١٥ / ٢٧٣ / ٢١٣ / ٢٠٢ / ١٨٩ / ١٦٩ / ١٥٦ / ١٥٥	
٣٩٣ / ٣٩١ / ٣٦٤ / ٣٥٥ / ٣٥٢ / ٣٤٩ / ٣٢٩ / ٣١٩	
٤٩٧ / ٤٨٧ / ٤٥١ / ٤٥٠ / ٤٤٢ / ٤٣٥ / ٤٣١ / ٤١٠ / ٤٠٩	

١٦٨ / ١٥٣ / ١٥٢ / ٨٧ / ٦٦ / ٦٥ / ٦٤ / ٦٣ / ٦٢	ابن خلدون
٥٠٩ / ٥٠٧ / ٥٠٣ / ٥٠٠	
٩١ / ٨٦ / ٧٨ / ٧٥ / ٦٩ / ٤٨ / ٤١ / ٣٩ / ٣٥ / ٢٨ / ١٥	ابن خلکان
١٣٨	ابن دقیق العید
١٥٢ / ١٤٨ / ١٤٥ / ١٣٥ / ١١٩ / ٩٩ / ٩٨ / ٤٠ / ١٦	ابن رشد
١٨٢ / ١٧٨ / ١٧٧ / ١٧٠ / ١٥٩ / ١٥٧ / ١٥٦ / ١٥٥	
١٩١ / ١٩٠ / ١٨٩ / ١٨٨ / ١٨٥ / ١٨٤ / ١٨٥ / ١٨٤	
٢٤٠ / ٢٣٨ / ٢٣٦ / ٢٣٣ / ٢٣٠ / ٢٢٠ / ٢٠١ / ١٩٢	
٢٥٧ / ٢٥٦ / ٢٥٥ / ٢٤٨ / ٢٤٦ / ٢٤٧ / ٢٤٤ / ٢٤١	
٣١١ / ٢٩٤ / ٢٩٣ / ٢٨٨ / ٢٨٥ / ٢٧٧٥ / ٢٦٨ / ٢٥٩	
٣٤٠ / ٣٣٠ / ٣٢٩ / ٣٢٤ / ٣٢٠ / ٣١٩ / ٣١٣ / ٣١٢	
٣٨١ / ٣٧٢ / ٣٧١ / ٣٦٨ / ٣٥٨ / ٣٥٥ / ٣٥٤ / ٣٥٣	
٤١٠ / ٤٠٩ / ٤٠٨ / ٤٠٠ / ٣٩٤ / ٣٩٣ / ٣٨٩ / ٣٨٦	
٤٤٤ / ٤٤٣ / ٤٣٨ / ٤٣٤ / ٤٣٢ / ٤٣١ / ٤٢٣ / ٤١١	
٤٩٥ / ٤٩٣ / ٤٨٥ / ٤٨٤ / ٤٨٣ / ٤٧٩ / ٤٧٨ / ٤٧٧ / ٤٦٧	
٤٥١ / ٤٤٩ / ٤٠٧ / ٣٨٦ / ٣٦٢ / ٢٤	ابن سبعین
٩٣	ابن سلیمان الکتکانی
١٥	ابن سناء الملك
١٨٤ / ١٨٢ / ١٧٨ / ١٧٧ / ١٧٥ / ١٦٦ / ١٦٣ / ١٦٢	ابن سینا
١٩٩ / ١٩٣ / ١٩٢ / ١٨٩ / ١٩٢ / ١٨٩ / ١٨٨ / ١٨٦	
٢٥٧ / ٢٥٥ / ٢٤٩ / ٢٤٦ / ٢٣٩ / ٢١٧ / ٢١٦ / ٢٠١	
٣٦٤ / ٣٣٢ / ٣٣٠ / ٣٢٠ / ٢٩١ / ٢٨٥ / ٢٦٩ / ٢٦٤	
٣٨٨ / ٣٨٤ / ٣٨٣ / ٣٨١ / ٣٨٠ / ٣٧٥ / ٣٦٨ / ٢٦٧	
٤٥٤ / ٤٥٣ / ٤٥٠ / ٤٤٧ / ٤١٠ / ٤٠٩ / ٤٠٨ / ٤٩٤	
٤٩٢ / ٤٩١ / ٤٨٧ / ٤٦٢ / ٤٥٧ / ٤٥٥	
٥٧ / ٣١	ابن شاتیل
٢٩٩	ابن شاذان
١٥	ابن شداد
٨٦ / ٧٥ / ٧٢ / ٧١ / ٦٨ / ٣٧ / ٣٣ / ٣١ / ٢٨	ابن شهبه

٥٦	ابن شهر آشوب
٥٠ / ٤٥	ابن صلاح الشهرزوري
٢١٤ / ٢١٣ / ٢١١ / ٢٠٦ / ٢٠٢ / ١٨٦ / ١٦٩ / ٤٦ / ٢٤	ابن عربي
٢٢٠ / ٢٣٣ / ٣١٣ / ٣٢٠ / ٣٢٤ / ٢٤٦ / ٣٥٢ / ٣٦٢ /	
٤٠٧	
٤٤٣ / ٤٤٠ / ٤٣٩ / ٤٣٠ / ٤٢٩	
٤٨٥ / ٤٨١	
٣٩٠ / ٣٢٧ / ١٢٤ / ٧٣ / ٥٠ / ٢٠ / ١٥	ابن عساكر
٣٧٠ / ٣٢٥ / ٣٠١ / ١٨٦	ابن عقيل
٨٥ / ٧٣ / ٦٤ / ٦١ / ٥٧ / ٣٣ / ٣١	ابن فضلان
٤٧٢ / ٤٦٠ / ٣٥٦ / ٤٥٠ / ٣٥٢ / ٣٣٦ / ٢٩٩	ابن فورك
٤٧٦	ابن قدامة
٣٩١ / ٣٣٩ / ٨٦ / ٧٥ / ٦٧ / ٥٢ / ٥١ / ٤٤ / ٤١ / ٣٧ / ١٢	ابن كثير
٣٨١ / ٢٦٨ / ٢٦٧ / ٢٤٧ / ٢١٥ / ٢١١ / ١٢٤ / ١٢٣	ابن كلاب
٣٤٠ / ٣٣٨ / ٣٣٦ / ٣٠٤ / ٣٠٣ / ٢٩٨ / ٢٩٧ / ٣٨٢	
٣٥٦ / ٣٥٤ / ٣٤٣ / ٣٤٢	
٢٥	ابن كمونه
٣٤١	ابن مالك لاحضرمي
٣٨٨	ابن متويه
٣٤	ابن مرقص
٣٨١	ابن مسرة
٤٦٣ / ٣٩٣	ابن ملك البغدادي
١٦	ابن ميمون
١٥	ابن واصل
٥٩	الآمدي
	(على بن محمد)
١٩١ / ٩٠	الأرموي
٣٤	الأزهر البغدادي
٤٩ / ٤٥ / ٤٤ / ٤٣ / ١٢ / ١١	الأشرف

١٣٢ / ١٢٧ / ١٢٤ / ١٢٣ / ١٠٩ / ٨٥ / ٦٥ / ٥٣ / ٣٢ / ٢١
 ٢١٦ / ٢٠٩ / ٢٠٤ / ٢٠٣ / ١٧٨ / ١٧٥ / ١٦٩ / ١٤٥
 ٢٤٧ / ٢٤٤ / ٢٤١ / ٢٤٠ / ٢٣٧ / ٢٣٣ / ٢٣٠ / ٢٢٣
 ٢٨١ / / ٢٧٢ / ٢٧١ / ٢٧٠ / ٢٦٦ / ٢٦٥ / ٢٥٣ / ٢٤٨
 ٣٢٩ / ٣٢٨ / ٣٢٦ / ٣١١ / ٣٠٠ / ٢٩٨ / ٢٩٠ / ٢٨٦
 ٣٤٦ / ٣٤٢ / ٣٤١ / ٣٣٩ / ٣٣٨ / ٣٣٦ / ٣٣٥ / ٣٣١
 ٣٩٠ / ٣٧٠ / ٣٦٩ / ٣٦٢ / ٣٥٥ / ٣٥٤ / ٣٥٢ / ٣٥١
 ٤٣١ / ٤٢٨ / ٤٢١ / ٤١١ / ٤٠٦ / ٤٠٣ / ٤٠١ / ٣٩٩
 ٤٧٣ / ٤٧٢ / ٤٦٩ / ٤٦٨ / ٤٦١ / ٤٥١ / ٤٣٨ / ٤٣٥
 ٤٩٧ / ٤٩٦ / ٤٩٥ / ٤٧٥ / ٤٧٤

الأشعري

١١

الأفضل

١٨٦

الكلوسي

٣٢٧

الأهوزي

٣٣٦ / ٣١٣ / ٢٩٩ / ٢٧٠ / ٢٢١ / ٢٠٩ / ١٤٤ / ١٤٣
 ٥٠١ / ٤٧٣ / ٤٧٢ / ٤٦٠ / ٣٨٦ / ٣٧١ / ٣٥٧ / ٣٥٦

الإسفرابيئي

٩٠

الإيجي

١٦٩ / ١٦٠ / ١٥٣ / ١٤٥ / ١٢٤ / ١١٠ / ١٠٩ / ٦٥ / ١٩
 ٢٣٨ / ٢٣٣ / ٢٢٩ / ٢٢٧ / ٢٢٦ / ١٩٩ / ١٨٥ / ١٨١
 ٣٠٨ / ٣٠٤ / ٣٠٣ / ٢٩٩ / ٢٩٨ / ٢٩٠ / ٢٦٧ / ٢٤٠
 ٣٥٦ / ٣٣٣ / ٣٥٥ / ٣٣٦ / ٣٣٥ / ٣٢٩ / ٣٢٥ / ٣٢٠
 ٣٩٦ / ٣٩٥ / ٣٧٢ / ٣٧١ / ٣٦٤ / ٣٦٣ / ٣٦٢ / ٣٦١
 ٤٥٠ / ٤٤٩ / ٤٣٥ / ٤٢٩ / ٤٢٨ / ٤٢٦ / ٤١١ / ٤٠٢
 ٤٨٢ / ٤٨٥ / ٤٧٤ / ٤٧٢ / ٤٦٥ / ٤٦٢ / ٤٥٩ / ٤٥١
 ٤٩٥ / ٤٩٠ / ٤٨٩ / ٤٨٥

الباقلائي

٢٩٩ (أبو الحسن)

٩٣

البخاري

٣٢٧

البريهاري

٦٣

اليزدوي

٩١ / ٨٣

البستائي

٣٦٢	البسطامي
٩٨ / ٣٧ / ٣٦ / ٣٢ / ١٩ / ١٨	البغدادي (عبد الطيف)
٩١ / ٨٤ / ٨٣ / ٨١ / ٧٨ / ٧٥ / ٧٤ / ٧٢ / ٦٩ / ٥٥ / ٣٤	البغدادي (عبد القاهر)
٣٥٧ / ٣٥٢ / ٣٣٥ / ٣٣٠ / ٣١٢ / ٣٠٣ / ٢٤٠ / ١٨١ / ١٣٦	
٤٨٥ / ٤٥١ / ٤٣٥ / ٤٠٩ / ٤٠٢ / ٣٨٦ / ٣٧١ / ٣٦٣ / ٣٦٢	
٩٠	البغوي
٣٨٨ / ١٥٢	البخفي (أبو القاسم)
٤٨ / ٢٨	البهنسي
٦٠ / ٥٩	البيضاوي
٣٣٩ / ٣٠٠ / ٢٨٠ / ٢٠٦	البيهقي
٣٦٩	التستري
٣٦٢	التلمساني
٣٤١	التونسي
٥٠١ / ٢٤٢ / ٢٣٩	الجاحظ
٢٥٠ / ٢٢٩ / ٢٢٧ / ٢٢٦ / ٢١٤ / ١٦٨ / ١١٣ / ١٠٩ / ٢٣	الجبالي
٣١٩ / ٣٠٤ / ٣٠٠ / ٢٩٧ / ٢٨٩ / ٢٨٨ / ٢٨٤ / ٢٧٨	
٥٠٧ / ٣٨٦	
١٤٢ / ٩٠ / ٨٤	الجرجاني
٣٧٠	الجعد بن درهم
٣٩١ / ٤٧٥ / ٢٠٢	الجلال الذواني
٣٨٢ / ٣٦٢ / ٢٤٦ / ٢٠٢	الجنيد
٤٩٧ / ٤٦٧ / ٣٧٠ / ٢٥٠	الجهم بن صفوان
٣٢٨	الجواليقي
١٣٤ / ١٢٥ / ١٢٤ / ٩٨ / ٦٣ / ٥٩ / ٥٨ / ٥٠ / ٢٣ / ١٩	الجويني
١٦٩ / ١٦٨ / ١٥٧ / ١٥٣ / ١٥٢ / ١٤٦ / ١٤٥ / ١٣٦ / ١٣٥	
٢٠٤ / ٢٠٣ / ١٩٩ / ١٩٠ / ١٨٧ / ١٨٦ / ١٨٢ / ١٧٩	
٢٥٤ / ٢٤٩ / ٢٣٨ / ٢٣٣ / ٢٢٧ / ٢٢٦ / ٢٢٠ / ٢٠٦	
٣٣٣ / ٣٢٩ / ٣٠٨ / ٣٠١ / ٣٠٠ / ٢٩٩ / ٢٨٢ / ٢٥٦	
٣٤٧ / ٣٤٦ / ٣٤٤ / ٣٤٣ / ٣٤٢ / ٣٤٠ / ٣٣٨ / ٣٣٦	

٤٢٦ / ٤٠٢ / ٣٩٣ / ٣٧٤ / ٣٧١ / ٣٧٠ / ٣٥٧ / ٣٥٦	
٤٧٥ / ٤٤٩ / ٤٣٥	
٤٧٦ / ٤٤٠ / ٢٣	الجيلاني
٣٤٢ / ٢٠٢ / ١٢٤	الحارث المحاسبي
٩٣	الحسن أبو بكر القدسي
٢١	الحسن بن الصلاح
٢٩١	الحسن بن الهيثم
٤٠٩	الحسن بن سوار البغدادي
٥٠٤	الحسين بن علي
٣٦٢	الحلاج
٢٦٥	الحلي الشيعي
٤٣٣	الخضر
١٦٠	الخضيري
١٠٣ / ١٠٢	الخونجي
٣٨٨ / ٣٨٦	الخياط (أبو حسين)
٤٧٥	الخيالي
٩٠	النجلي (شمس الدين)
٤٧٦	الدلمي
٢٥٤ / ٥٨ / ٥٣ / ٥٢ / ٥١ / ٥٠ / ٤٨ / ٤٧	الذهبي
٧٤ / ٦٩ / ٦٥ / ٥٨ / ٥٣ / ٢١ / ٢٠ / ١٩ / ١٨ / ١٧ / ١٦	الرازي
٩٣ / ٩٢ / ٩٠ / ٨٨ / ٨٦ / ٨٤ / ٨٣ / ٨٢ / ٨١ / ٧٩ / ٧٨	
١٣ / ١٣٧ / ١٣٣ / ١٢٦ / ١٠٤ / ١٠٢ / ١٠٠ / ٩٩	
١٨٤ / ١٨٣ / ١٨٢ / ١٨١ / ١٧٩ / ١٧٨ / ١٧٦ / ١٥٣ / ١٤٧	
٢٠٨ / ٢٠٧ / ٢٠٦ / ٢٠٢ / ١٩٩ / ١٩٨ / ١٩٤ / ١٩٣ / ١٨٦	
٢٥٠ / ٢٤٩ / ٢٣٩ / ٢٣٨ / ٢٣١ / ٢٢١ / ٢١٣ / ٢١٢ / ٢١١	
٢٩٥ / ٢٨٧ / ٢٨٤ / ٢٧٢ / ٢٦١ / ٢٥٤ / ٢٥٣ / ٢٥٢ / ٢٥١	
٣٢٥ / ٣٢٠ / ٣١٤ / ٣١١ / ٣١٠ / ٣٠٨ / ٣٠٥ / ٣٠١ / ٢٩٩	
٣٤٣ / ٣٤٢ / ٣٤١ / ٣٤٠ / ٣٣٨ / ٣٣٦ / ٣٣٣ / ٣٣١ / ٣٣٠	
٣٦٣ / ٣٦١ / ٣٥٨ / ٣٥٧ / ٣٥٦ / ٣٤٩ / ٣٤٧ / ٣٤٦ / ٣٤٤	

٣٨٩ / ٣٨٤ / ٣٨٠ / ٣٧٥ / ٣٧٣ / ٣٧٢ / ٣٧١ / ٣٦٩ / ٣٦٤	
٤٠٩ / ٤٠٨ / ٤٠٧ / ٤٠٢ / ٤٠٠ / ٣٩٨ / ٣٩٦ / ٣٩٣ / ٣٩٠	
٤٦٣ / ٤٦١ / ٤٥٤ / ٤٥٢ / ٤٥٠ / ٤٣٧ / ٤٣٦ / ٤٣٥ / ٤١٧	
٥٠٩ / ٤٩٩ / ٤٨١ / ٤٧٤ / ٤٧٣ / ٤٧٢	
٣٦٢	الراضي (الخليفة)
٢٣	الرفاعي
٤٣٦ / ٣٤٣ / ٣١٤ / ٢٩٥ / ٢٨٤ / ١٩٨ / ٨٣ / ٨١ / ٧٨	الزركان
٤٣٥ / ١٣٨	الزركشي
٨٦ / ٧٥ / ٦٨ / ٢٨	الزركلي
٤٣٥	الزنجاني
٨٩ / ٨٦ / ٧٢ / ٦٧ / ٥٣ / ٥٠ / ٤٩ / ٤٨ / ٤٤ / ٢٧ / ٢٠	السبكي
٤٣١ / ٢٦٥ / ٢٥٤ / ٩٣ / ٩١	
٣٨٤ / ٣٨٢	السراج الطوسي
٥٠٠ / ٣١٣ / ٢٢١ / ١٨٩ / ٩٠	السعد التفتازاني
٤٠٧ / ١٨٦ / ٧٩ / ٣٦ / ٣٥ / ٣٤ / ٢٤ / ٢٣ / ١٦	السهرودي
٤٧٥ / ١٤٠	السيالكوتي
٢٣	السيد البدوي
٥٦	السيد المرتضي
٧٧	السيد عيسى المفلوف
١٣٣ / ٧٩ / ٤٨ / ٢٨ / ١٨	السيوطي
١٠١	السيوفي
٤٤٠ / ٢٤ / ٢٣	الشاذلي
٤٢٩ / ١١٨	الشاطبي
٢٠٢ / ٥٧ / ٤٧ / ١٨	الشافعي
٣٩٢	الشحام
٥٦	الشريف الرضي
٧١	الشريف المراغي
١٠٣	الشريف المرتضى
٣٢	الشعراني

٢١٩ / ٢٠٩ / ١٨١ / ١٦٩ / ١٥٨ / ١٤٧ / ١٢٦ / ١٠٤ / ٩٢	الشهرستاني
٢٤٩ / ٢٥٠ / ٢٤٨ / ٢٤٣ / ٢٤٠ / ٢٣١ / ٢٢٨ / ٢٢٧ / ٢٢٠	
٢٨٠ / ٢٧٤ / ٢٧٣ / ٢٧٢ / ٢٧٠ / ٢٦٨ / ٢٦٤ / ٢٥٨ / ٢٥٤	
٣٣٣ / ٣٣٠ / ٣٢٩ / ٣٢٨ / ٣٢٠ / ٣١٢ / ٣٠١ / ٢٨٨ / ٢٨٢	
٣٨٩ / ٣٨٦ / ٣٧٣ / ٣٧٢ / ٣٧١ / ٣٥٨ / ٣٥٧ / ٣٤٩ / ٣٤٧	
٤٥٠ / ٤١٢ / ٤١١ / ٤١٠ / ٤٠٩ / ٤٠٧ / ٤٠٣ / ٤٠٢ / ٣٩٣	
٤٨٣	
٣١٩ / ١٩٣ / ١٩٢	الشيرازي (صدر الدين)
٤٩	الصاحب فخر القضاة
٣٢٨	الصادق
٤٣	الصالح (نجم الدين)
	أيوب
٦٥	الصفدي
٣٢٤ / ٩٠ / ٣٢	الطحاوي (أبو جعفر)
٢٠٢	الطرطوشي
٣٥٢ / ٣١٣ / ٣٠٤ / ١٩٩ / ٨٣ / ٨٢ / ٣٧ / ٢١ / ١٨ / ١٥	الطوسي (أبو الفتح)
٤٥١ / ٤٠٧	
١١	الظاهر بن صلاح الدين
٢١١ / ٤١ / ٤٠ / ١٤ / ١٣ / ١١	العادل
٥٠ / ٤٩ / ٤٨ / ٤٧ / ٤٤ / ٤٢ / ٢٣ / ٢٢ / ٢٠ / ١٨ / ١٧	العز بن عبد السلام
٤٣١ / ٢٧٣ / ٦٤	
٩٨	العزیز بن الظاهر
٩٨ / ٣٧ / ٣٦	العزیز بن صلاح الدين
٤٩٧ / ٢٥٠ / ٢١٤	العلاف
١٥	العماد الأصفهاني
١٥	العماد الكاتب
٤٩	العماد بن السملاس
٩٦ / ٧٤ / ٦٦ / ٦٥ / ٦٣ / ٦١ / ٥٨ / ٣٨ / ٣٣ / ٢٣ / ١٦	الغزالي
١٥٣ / ١٤٩ / ١٤٦ / ١٣٧ / ١٣٥ / ١٢٤ / ١١٩ / ١١٣ / ٩٨	

١٨١ / ١٧٩ / ١٧٠ / ١٦٧ / ١٦٠ / ١٥٨ / ١٥٧ / ١٥٦ / ١٥٥
 ٢٠٢ / ٢٠١ / ١٩٩ / ١٩١ / ١٩٠ / ١٨٩ / ١٨٦ / ١٨٥ / ١٨٤
 ٢٣٨ / ٢٣٦ / ٢٣١ / ٢٢١ / ٢١٣ / ٢٠٨ / ٢٠٧ / ٢٠٦ / ٢٠٤
 ٢٧٥ / ٢٧٣ / ٢٧٢ / ٢٧١ / ٢٦٥ / ٢٦١ / ٢٥٧ / ٢٥٤ / ٢٣٨
 ٣٣١ / ٣٢٩ / ٣١٢ / ٣١١ / ٣٠١ / ٢٩٣ / ٢٨٨ / ٢٨٢ / ٢٧٧
 ٣٦٣ / ٣٦٢ / ٣٥٨ / ٣٥٧ / ٣٥٥ / ٣٤٦ / ٣٤٢ / ٣٤٠ / ٣٣٣
 ٣٩٤ / ٣٩٣ / ٣٩٢ / ٣٨٢ / ٣٧٥ / ٣٧٣ / ٣٧١ / ٣٦٩ / ٣٦٤
 ٤٥٥ / ٤٤٥ / ٤٣٥ / ٤٥٢ / ٤٥١ / ٤٤٣ / ٤٣٧ / ٤٠٧ / ٤٠٢
 ٥٠٨ / ٥٠٦ / ٥٠٥ / ٤٩٣ / ٤٩١ / ٤٨٥ / ٤٨٣ / ٤٨١ / ٤٧٣
 ٢٨٥ / ٢٦٩ / ٢٣٩ / ٢١٧ / ٢١٥ / ٢٠١ / ١٧٧ / ١٧٥
 ٣٨٤ / ٣٨١ / ٣٨٠ / ٣٧٩ / ٣٧٠ / ٣٦٩ / ٣٦٨ / ٣٢٠
 ٤٨١ / ٤٥٧ / ٤٠٩ / ٣٩٤

الغارابي

٥٧ / ٥٦ / ٣١

القاسم بن سلام

١٥

القاضي الماضل

القاضي عبد الجبار

١٧٠ / ١٥٨ / ١٥٣ / ١٥٢ / ١٤٥ / ١٤٢ / ١١٩ / ٦٣ / ٥١
 ٢٩٣ / ٢٩١ / ٢٨٨ / ٢٨٥ / ٢٥٣ / ٢٢٣ / ٢٢٢ / ٢٠٣ / ١٧٩
 ٣٧٢ / ٣٦٨ / ٣٣٩ / ٣٣٣ / ٣١٩ / ٣١٤ / ٣١٢ / ٣٠٥ / ٢٩٥
 ٤٨٧ / ٤٨٣ / ٤٧١ / ٤٥١ / ٤٣٦ / ٤٠٢ / ٣٩٧ / ٣٩٥ / ٣٨٧
 ٥٠٣ / ٥٠١ / ٤٨٩

٢٤٤

القديس أوغسطين

٤٥١ / ٣٨٢ / ٣٦٩ / ٣٦٢ / ١٥٦ / ٣٥٢ / ٣٠٠

القشيري

٨٢

القطب التحتاني

٦٢ / ٤٥ / ٤٤ / ٣٨ / ٣٦ / ٣٥ / ٣١ / ٣٠ / ٢٨ / ٢٧ / ١٥

القفطي

٨٦ / ٨٢ / ٨١ / ٧٥ / ٦٩

٣٠٣ / ٢٩٨ / ١٢٤

(أبو العباس)

٥٠١

القوطي

٤٥ / ٤٤ / ٤٣ / ٤٠ / ٢٩ / ٢٠ / ١٤ / ١٢ / ١١ / ١٠

الكامل

٣٢٥

(أبو محمد)

٥٠١ / ٣٩٠ / ٣١٥ / ٢٨٤ / ٢٣٩

الكنعي

٤٥١ / ٣٥٢ / ٢٠٢ / ١٨٠	الكلاباذى
١٧	الكمال بن يونس
٤٢٣ / ٣٨١ / ٣٤٩ / ٣٣٣ / ٣١٠ / ٢١٥ / ٢٠١ / ١٧٨ / ١٧٧	الكندى
٤٥٧	
٤٧٥ / ٤٣٩ / ٣٦٩ / ٣٥١ / ٢٣٦ / ٢١٦ / ١٨١ / ١٧٩	الماتريدى (أبو منصور)
٤٣٩	المتنوى
١٦	المحتسب
٦٤	المراعى
٤٤٠	المرسى أبو العباس
٤٣	المسعود بن الصالح
٩٧ / ٨٠ / ٦٨ / ٦١ / ٤٣ / ٤٢ / ٤١ / ٢٢ / ١٤ / ١٢ / ١١	المعظم عيسى
١٠٥	
٣٢٥	المغيرة بن سعيد
١٥	المفضل الأبهري
٨٠ / ٤١ / ٤٠ / ١٤ / ١٢ / ١١	المنصور بن تقى الدين
٦٤	المهتدى
٣٢	الموفق الأشعري
٤٧٧	الموقف السلفى
٤٨٠	الموقف الأشعري
٤٦ / ٤٤ / ٤٣ / ٣٤ / ١٢ / ١١	الناصر داود
٢٣٩	النجار
٤٣٠ / ٤٠١ / ٣٩٥ / ٣٦٩ / ٣٣٥ / ٢٣٠ / ١٧٧ / ١٧٩ / ٩٣	النسفى الماتريدى
٤٧٩ / ٤٧٥ / ٤٦٩	
٣٤٢ / ٣٠٠ / ٢٠٩ / ١٦٨ / ١٦٦ / ١٢٦ / ١١٨ / ٦٤ / ٢٤	النشار (د. على سامى)
٤٧٢ / ٤٥٠ / ٤٤٠ / ٤٣١ / ٤٣٠ / ٤٠٩ / ٤٠٣ / ٣٨٧ / ٣٧٠	
٥٠١ / ٤٦٣ / ٤٣٢ / ٤٢٥ / ٤١٧ / ٤٠٩ / ٢٣٩	النظام
٤٥	النعمى
٣٢٧	النهجى
٤٤٨ / ٤٣٢ / ٤١٧ / ٣٩١ / ٣٤٤	الهراس

٦٩ / ٧١ / ٧٥ / ٧٨ / ٨٦ / ٩١ / ٩٩	اليافعى
٢٣ / ٢٤	اليونينى (عبد الله)
٣٩٥	أنستاس الكرملى
١٧٧	بارمنيدس
٢٨ / ٣٥ / ٣٦ / ٥٩ / ٦٧ / ٧٢ / ٧٥ / ٧٦ / ٧٧ / ٧٨ / ٨٣	بروكلمان
٨٥ / ٨٦ / ٨٧ / ٩٨ / ١٠٢ / ١٠٣	
٨٤	بويج (الأب)
٤٠٣	بينس
٤٩٢ / ٤٩٣	بيومى مذكور
٥٢	تقى الدين سليمان
١١ / ١٤ / ١٥ / ٣٧	تقى الدين عمر
٧٤ / ٤٥٠	جالينوس
٢٦٧ / ٤٧٧	جبريل (الأمين)
١٥٢	جعفر بن حرب
١١ / ٢٢	جلال الدين (السلطان)
٢٤ / ٣٩٩ / ٤٤٠	جلال الدين الرومى
٤٢	جمال الدين المصرى
١٠	جمال الدين بن خوارزم
٥٣ / ٥٤	جمال الدين محمد
٤٨٩	حاتم الطائى
٧٥ / ٧٨ / ٧٩ / ٩٢	حاجى خليفة
٣٦٨	حفصة
٧٨	حمزة بن يوسف
٤٧٢	حمودة غراية
٨٩	خليل بن كيكلى
٣٤١	داود الأصبهانى
٥٩	داود باشا
٧٤ / ٣٩٤ / ٤٥٠	ديمقريطس
٤٤٩	ديوناس

٣٥٢	ذو النون
٢٢	ركن الدين
٨٦	روزنتال
٣٤١	زهير الأثرى
٤٢ / ٢٧	سبط ابن الجوزى
٩١ / ٦٨	سرقيس
٥٩	سليمان باشا
١٦	شرق الدين محمد
٥٢	شمس الدين بن عمر
٤٩٠	شيث
٨٦	صالح أحمد العلى
٣٧ / ٣٥ / ٢٤ / ٢٣ / ٢٢ / ١٨ / ١٤ / ١٣ / ١٢ / ١٠ / ٩	صلاح الدين الأيوبي
٤٢	
٤٣	صواب
٢٦٨ / ٢٥٠ / ٢٠٣ / ١٩٩	ضرار بن عمرو
٣٨٤ / ٣٨٣ / ٣٨٢	عبد الرحمن الجامى
٢٣	عبد الرحيم القتائى
٥٦	عبد الزهراء الحسينى
٣١	عبد القنى المقدسى
٢٨	عبد الله الشرقاوى
٢٨١	عبد الله بن سعيد
٨٨	عبد الله بن وهردي
	زاده
٣٢	عبد الله محيي الدين
٥٦	عبد الواحد الأمدي
٥١٠ / ٥٠٤	عثمان بن عفان
٣٤١	على بن سهم
٢٩٩	على بن مهدي الطبري
٥٦ / ١٧٩ / ٢٠٢ / ٣٤٩ / ٣٦١ / ٥٠٩ / ٥١٠	على بن أبي طالب

٥١٠ / ٥٠٥	عمر بن الخطاب
٤٨٩	عنتر
٣٦٤ / ١٨٨ / ١٥٣	عيسي (المسيح)
٤٦٧	غيلان
٣٢	فخر الدولة بن المطلب
٦٣	فخر الدين بن الخطيب
٤٤٩	فلوطرخين
٨١	قنوالي (الأب)
٨٦ / ٧٥ / ٦٧	كحالة
٢٤ / ١٥	كوكبوري
٣٥٧ / ٢١٥ / ١٣٦ / ٥٣	مالك
٥٩	محمد أسعد أطلس
٨٢	محمد الأصفهاني
٥٦	محمد الكاظم
٩٣	محمد بازلي الكردي
٨٢	محمد بن سعيد اليمني
٢٠ / ٨٩ / ١١٣ / ١١٤ / ١١٨ / ١١٩ / ١٢٢ / ١٢٣ / ١٢٤	محمد بن عبد الله
١٢٦ / ١٣٥ / ١٣٦ / ١٣٧ / ١٣٩ / ١٦١ / ١٦٧ / ١٧٨	(رسول الله)
١٨١ / ٢٦١ / ٢٦٥ / ٢٦٧ / ٢٧٤ / ٢٧٥ / ٢٧٦ / ٢٧٧	
٢٧٨ / ٢٨٣ / ٣٢٦ / ٣٣٨ / ٣٣٩ / ٣٦٩ / ٣٧٣ / ٤٧١	
٤٧٣ / ٤٧٩ / ٤٨٠ / ٤٨٢ / ٤٨٤ / ٤٨٥ / ٤٨٦ / ٤٨٧	
٤٨٨ / ٤٨٩ / ٤٩٣ / ٤٩٤ / ٤٩٦ / ٤٩٩ / ٥٠٢ / ٥٠٣	
٥٠٤ / ٥٠٦ / ٥١٠	
٩٣	محمد بن محمد داود
٢٠٢ / ٢٣٠ / ٣٩١	محمد عبده
٤٦ / ١٥٧ / ١٦٠ / ١٧٠ / ١٨٦ / ٢٣٢ / ٢٣٧ / ٢٤٨	محمود قاسم
٢٥٧ / ٣١١ / ٣٥١ / ٣٥٩ / ٣٦٩ / ٣٨٦ / ٣٨٨ / ٣٩٤	
٤٢٩ / ٤٣٩ / ٤٤٧	
٣٦٤	مريم بنت عمران

٤٤	مسعود بن محمود
٥٨	مسلم
٤٨٩	مسيلة
٨٨	مصطفى الحمامي
٤٧٥ / ٤٧٢	مصطفى صبري
٤٦٧	معبد
٤٥١ / ٤٣١	معمر
٣٢٧ / ٣٢٦	مقاتل بن سليمان
٨٥	مهر شاه
٤٣٣ / ٣٦٤ / ٢٧٩	موسى (النبي)
٢٤	موسى بن ميمون
٣١	موفق الدين ابن قدامة
١٣	نظام الملك
٢٨٢	نوح (النبي)
١٣ / ١٠	نور الدين زنكي
٤٣٩	نيوتن
٣٤١	هشام الجواليقي
٤٥٠ / ٣٥٢ / ٣٤١ / ٣٢٨ / ٢٥٨ / ٢٥٥ / ٢٥٠	هشام بن الحكم
٤٣٤ / ٢٣٧ / ٢١٤	واصل بن عطاء
٨٤	ولهم كوتش
٢٩	ياقوت
١٧٧	يحيى النحوي
٣٨٦	يحيى هويدى
٤٥	يعقوب (النبي)
١٠	يعقوب بن يوسف
٢٤٤	يوحنا النحوي

فهرس الطوائف والفرق

الصفحات	الطائفة - الفرقة
١٩	أشاعرة المغرب
٤٣٩ / ٤٣٢	أصحاب الوحدة
٥٠١ / ٤٩٤ / ٤٣٥	
٤١٧ / ٣٩٧ / ٣٧٩ / ٣٧٦ / ٢٨٤ / ٢٦٩ / ٢٦٧ / ٢٤٩ / ٢٣٩ / ٢١١ / ١١١	أهل الحق (الأشاعرة)
٥٠١ / ٤٩٤ / ٤٣٥	
٣٢٦ / ٢٩٨ / ٢٨٠ / ٢٦٨ / ٢٦٥ / ٢٤٧ / ٢٣٦ / ١٢٣ / ٢٢ / ١٨ / ١٧ / ١٣	أهل السنة
٥٠٦ / ٥٠٤ / ٥٠٣ / ٥٠٠ / ٤٩٦ / ٤٥٠ / ٤٠١ / ٣٦٧ / ٣٦٢ / ٣٥٦ / ٣٥٢	
٥١١ / ٥١٠ / ٥٠٩ / ٥٠٨ / ٥٠٧	
٥٠١	الأزارقة
٦٥ / ٦٣ / ٥٨ / ٤٨ / ٤٥ / ٤١ / ٤٠ / ٣٩ / ٣٨ / ٣٥ / ٣٤ / ٢٤ / ٢٠ / ١٨	الأشاعرة
١١٨ / ١١٦ / ١١٤ / ١١٣ / ١١١ / ١٠٩ / ١٠٧ / ٩٩ / ٩٧ / ٩٢ / ٨٩ / ٨٥	
١٤٠ / ١٣٩ / ١٣٧ / ١٣٦ / ١٣١ / ١٢٩ / ١٢٨ / ١٢٧ / ١٢٤ / ١٢٣ / ١١٩	
١٥٣ / ١٥٢ / ١٥١ / ١٥٠ / ١٤٩ / ١٤٨ / ١٤٧ / ١٤٦ / ١٤٥ / ١٤٤ / ١٤٣	
٢٠٤ / ٢٠١ / ١٩٨ / ١٩٧ / ١٩٦ / ١٧٥ / ١٦٩ / ١٦٨ / ١٦٥ / ١٦٠ / ١٥٨	
٢٢١ / ٢٢٠ / ٢١٦ / ٢١٤ / ٢١٣ / ٢١٢ / ٢١١ / ٢١٠ / ٢٠٩ / ٢٠٧ / ٢٠٥	
٢٤٧ / ٢٤٤ / ٢٤١ / ٢٣٩ / ٢٣٨ / ٢٣٧ / ٢٣٦ / ٢٣١ / ٢٢٦ / ٢٢٥ / ٢٢٤	
٢٢٢ / ٢٦٨ / ٢٦٧ / ٢٦٦ / ٢٦٤ / ٢٦١ / ٢٥٨ / ٢٥٦ / ٢٥٤ / ٢٥٢ / ٢٤٨	
٢٩٧ / ٢٩٦ / ٢٩٥ / ٢٩٤ / ٢٩٠ / ٢٨٨ / ٢٨٧ / ٢٨٦ / ٢٨٥ / ٢٨٠ / ٢٧٧	
٣٢٧ / ٣٢٠ / ٣١٥ / ٣١٢ / ٣٠٨ / ٣٠٧ / ٣٠٣ / ٣٠١ / ٣٠٠ / ٢٩٩ / ٢٩٨	
٣٥٥ / ٣٤٥ / ٣٥١ / ٣٤٦ / ٣٤٣ / ٣٤٢ / ٣٣٦ / ٣٣٥ / ٣٣١ / ٣٣٠ / ٣٢٩	
٣٧٤ / ٣٥٦ / ٣٧٣ / ٣٧٢ / ٣٧١ / ٣٧٠ / ٣٦٨ / ٣٦٧ / ٣٦٣ / ٣٥٩ / ٣٥٧	
٤٠٤ / ٤٠٣ / ٤٠٢ / ٤٠١ / ٣٩٧ / ٣٩٦ / ٣٨٩ / ٣٨٥ / ٣٧٩ / ٣٧٦ / ٣٧٥	
٤٣٣ / ٤٣٢ / ٤٣١ / ٤٣٠ / ٤٢٩ / ٤٢٨ / ٤٢٧ / ٤٢٢ / ٤١٨ / ٤١٦ / ٤١٣	
٤٦٨ / ٤٦٥ / ٤٦٣ / ٤٥٨ / ٤٥٥ / ٤٤٣ / ٤٤٢ / ٤٤١ / ٤٣٨ / ٤٣٦ / ٤٣٥	
٥٠٣ / ٥٠٠ / ٤٩٩ / ٤٩٦ / ٤٨٩ / ٤٨٨ / ٤٨٧ / ٤٨٣ / ٤٧٦ / ٤٧٤ / ٤٧٢	
٥٠٩ / ٥٠٨ / ٥٠٥	
٣٩٥	الإحكاميين
٣٦١ / ٣٢٨	الإسحاقية
٣٢٩	الإسكافية
٥٠١ / ٥٠٠ / ٤٩٧ / ٣٨٥ / ٣٨٢ / ٢٤٩ / ٢١٧ / ٢٠٥ / ١١٩ / ٢٥ / ٢٢ / ٢١	الإسماعيلية

٣٨٥ / ٢٤	الإشراقين
٥٠١ / ٥٠٠ / ٤٥٣ / ٤٣٤ / ٣٨٢ / ٣٥٢ / ٢١٨ / ٢١٧	الإمامية
٤٤٠ / ٤٣٢	الاتحادية
٣٠١ / ٢٩٧ / ٢٤٩ / ٢١٧ / ١١٩ / ١١٧	الباطنية
٤٩٠ / ٤٣٦ / ١٧٠	البراهمة
٣٦٢	البركوكية
٣٧٠	البكرية
٤٠٧	البهاشمة
٣٦٢	البهسائية
٤٩٤	القتاسخية
٣٩٦ / ٣٩٢	الثنوية
٥٠٣ / ٤٢٢	الجبالية
٤٧٨ / ٤٧٦ / ٤٧٥ / ٤٧٢ / ٤٧١ / ٢١	الجبرية
٣٦٢ / ٣٢٩ / ٣٢٨	الجناحية
٤٦١ / ٣٦٩ / ٣٦٧ / ٣٣٦ / ٢٩٨ / ٢٥٨ / ٢٥٠ / ٢٢٥	الجهمية
٢٢	الحاطية
٢٨٠ / ٢٧٩ / ٢٧٠ / ٢٦٨ / ١٧٨ / ١٤٢ / ١٢٣ / ١٢٢ / ١١٨ / ٢١ / ١٨	الحشوية
٤٨٤ / ٣٧٠ / ٣٥٥ / ٣٥٣ / ٣٣٥ / ٣٢٧ / ٣٢٦ / ٣٢٥ / ٢٩٩ / ٢٩٧	
٣٢٩	الحطائية
٣٦٢	الحلاجية
٣٦٢	الحلمانية
٢٧٠ / ٢٤٧ / ٩٧ / ٦١ / ٥٦ / ٤٩ / ٤٥ / ٤٤ / ٣٢ / ٣١ / ٣٠ / ٢٩ / ٢٣ / ٢٠	الحنابلة
٤٧٦ / ٤٣٥ / ٣٦٧ / ٣٥٥ / ٣٥٤ / ٣٢٦ / ٣٢٥ / ٣٠١ / ٣٠٠ / ٢٩٩ / ٢٧١	
٤٩٧	
٤٣٥ / ٢٣	الحنفية
٣٦٢ / ٣٢٩ / ٣٢٨ / ٢٢	الخطابية
١٦٠ / ١٥٩ / ١٥٧	الخلف
٥٠٩ / ٥٠٨ / ٥٠١ / ٤٩٦ / ٤٣٤ / ٣٦٧ / ٢٧١ / ١١٥ / ٢٠	الخوارج
١٣٥ / ١٦	الدهرية
٣٢٩	الذمية
٥١٠ / ٤٦٧ / ١٦	الرافضة

٣٦٢ / ٣٢٩	الرزامية
٤٥٠ / ٣٨٠ / ٣٦١ / ٧٤	الرواقية
٤٩٧	الزراذشتية
٣٢٨	الزراقية
٥٠٤ / ٥٠٣ / ٥٠١ / ٥٠٠ / ٤٣٥ / ٣٨٢ / ٢٤٧ / ٢١٧ / ١٧٩	الزبدية
٣٦٧ / ٣٢٧	السالمية
٣٦١ / ٣٢٨ / ٢٢	السبلية
١٣٦ / ١٣٤ / ١٣٣ / ١٢٥ / ١٢٤ / ١١٨ / ١١٧ / ١١٥ / ١١٤ / ٢٤ / ٢٠ / ١٦	السلف - السلفية
٢٧١ / ٢٧٠ / ٢٦٩ / ٢٦٨ / ٢٦٧ / ٢١٥ / ٢١٤ / ٢١٢ / ٢٢٠ / ١٩٤ / ١٣٨	
٣٥٢ / ٣٤٢ / ٣٤٠ / ٣٣٨ / ٣٣٦ / ٣٢٧ / ٣٢٦ / ٣٢٤ / ٣٠٠ / ٢٩٧ / ٢٨٠	
٤٤٢ / ٤٣٦ / ٤٠٩ / ٣٨٥ / ٣٨٢ / ٣٨٠ / ٣٧٩ / ٣٧٠ / ٣٥٧ / ٣٥٥ / ٣٥٤	
٥١٠ / ٤٩٩ / ٤٩٦ / ٤٨٥ / ٤٧٦	
٥٠٣	السليمانية
٤٦٠	السوقسطانية
٤٣٥ / ٢٧١ / ٩٧ / ٦١ / ٥٧ / ٤١ / ٣٥ / ٣٢ / ٣١ / ٣٠ / ٢٧ / ٢٣ / ٢٢ / ١٥	الشافعية
٣٢٩ / ٣٢٨ / ٣٢٥ / ٢٣٩ / ٢٣٦ / ٢١٨ / ٢١٧ / ١٣٤ / ٢٢ / ٢١ / ٢٠ / ١٦	الشيعة
٥٠٩ / ٥٠٨ / ٥٠٤ / ٥٠٣ / ٥٠١ / ٤٥٢ / ٤٥١ / ٣٨٥ / ٣٨٢ / ٣٦٧	
٣٦١	الشيعة الغدامي
٣٦١	الشيعة المعتدلون
٤٩٧ / ٤٩٠ / ٣٩٦ / ٣٩٥ / ٦١ / ٢٧٠ / ٨٧ / ٢٩	الصابئة
٢٩٨ / ٢٢٣ / ١٤٧	الصفائية
٥٠١	الصفرية
٢٠٢ / ١٨١ / ١٨٠ / ١٣٦ / ١١٩ / ١١٧ / ٤٦ / ٢٥ / ٢٤ / ٢٣ / ١٣ / ١٢	الصوفية
٣٨٣ / ٣٨٢ / ٣٧٩ / ٣٧٠ / ٣٦٩ / ٣٦٢ / ٣٥٢ / ٣٢٠ / ٣٠٨ / ٣٠٠ / ٢٤٧	
٤٧٦ / ٤٥١ / ٤٤٠ / ٤٣٩ / ٤٣٦ / ٤٠٧ / ٣٨٥	
٤٥٠ / ٢٥٢	الطبيعون
٤٩٧ / ٤٠٩ / ٣٠١ / ٢٣٤ / ٤٦	الظاهرية
٣٦٢	العدايرة
٤٩٠ / ٤٨٨	العيسوية
٣٢٩ / ٢٢	الغرابية
١٤	الفاطمية
١٦٩ / ١٦٦ / ١٥٦ / ١٤٠ / ١٣٦ / ١٣٠ / ١١١ / ١٠٩ / ٧٩ / ٧٦ / ٢١ / ١٦	الغلاسة

٢١٩ / ٢١٧ / ٢١٤ / ٢١١ / ٢٠٥ / ١٩٩ / ١٩٥ / ١٩٣ / ١٨٦ / ١٨٣ / ١٨٢
 ٢٤٩ / ٢٤٧ / ٢٤٥ / ٢٤٤ / ٢٤٣ / ٢٣٩ / ٢٣٧ / ٢٣٦ / ٢٣١ / ٢٢٥ / ٢٢١
 ٢٠٧ / ٢٠٥ / ٢٩٧ / ٢٩٣ / ٢٧٧ / ٢٧٦ / ٢٧٥ / ٢٧٠ / ٢٦٩ / ٢٥٤ / ٢٥٣
 ٢٦٤ / ٢٦٣ / ٢٦١ / ٢٤٣ / ٢٣٣ / ٢٢٠ / ٢١٨ / ٢١٤ / ٢١٣ / ٢١٠ / ٢٠٨
 ٢٩١ / ٢٨٩ / ٢٨٨ / ٢٨٤ / ٢٨٢ / ٢٨١ / ٢٨٠ / ٢٧٩ / ٢٧٠ / ٢٦٩ / ٢٦٧
 ٤٢١ / ٤١٨ / ٤١٢ / ٤٠٩ / ٤٠٨ / ٤٠٧ / ٤٠٥ / ٤٠٠ / ٣٩٥ / ٣٩٣ / ٣٩٢
 ٤٥٣ / ٤٥٢ / ٤٥١ / ٤٥٠ / ٤٤٩ / ٤٤٨ / ٤٣٩ / ٤٣٦ / ٤٢٦ / ٤٢٥ / ٤٢٢
 ٤٨١ / ٤٨٠ / ٤٧٩ / ٤٦٥ / ٤٦٤ / ٤٦٣ / ٤٦٢ / ٤٦٠ / ٤٥٨ / ٤٥٧ / ٤٥٦
 ٤٩٧ / ٤٩٢

٢٠٨ / ٢٦٩ / ٢٥٧ / ٢٥٠ / ٢٣٩ / ١٧٧ / ١٧٦ / ١٧٠ / ١٣٨ / ١١٧ / ٧٤
 ٤٩١ / ٤٨١ / ٤٥٨ / ٤٥١ / ٤٤٧ / ٤٤٢ / ٤٣٤ / ٢٨١ / ٢٨٠ / ٢٥٢ / ٢٣٣
 ٤٩٤

الفلسفة الإسلامية

٢٩٤ / ٢٩٢

الفلسفة الطبيعية

٢٩١ / ٢٩٠

الفلسفة المتكلمون

٢٩٨ / ٢٩٣

الفيضيون

٥٠١ / ٢٠ / ١٦

القدرية

٢٢٣ / ٢٩٧ / ٢٨٥ / ٢٧٦ / ٢٤٠ / ٢٢٧ / ٢٢٦ / ٢٢٢ / ١٨١ / ٢١ / ٢٠

الكرامية

٤٣٤ / ٣٦٢ / ٣٥٨ / ٣٥٣ / ٣٤٦ / ٣٤٤ / ٣٤٣ / ٣٤٢ / ٣٣٣ / ٣٢٨ / ٣٢٧

٤٩٦

٣٠٠ / ٢٢٢

الكلابية

٢٦٨ / ٢٥٦ / ٢٤٧ / ٢٢٢ / ٢١٦ / ٢١١ / ٢٠٧ / ١٧٩ / ١٦٠ / ١١٨ / ١١٧

الماتريدية

٢٦٨ / ٢٥٩ / ٢٥١ / ٢٤٣ / ٢٣٦ / ٢٢٩ / ٢١٢ / ٢٠٧ / ٢٩٤ / ٢٨٦ / ٢٨٥

٤٩٧ / ٤٧٦ / ٤٧٥ / ٤٤٣ / ٤٤٢ / ٤٣٤ / ٤٠٠ / ٢٨٥ / ٢٧٩

٢٧١

المالكية

٤٣١ / ١١٧ / ٨

المتشقة

١٤١ / ١٤٠ / ١٣٨ / ١٣٦ / ١٣٥ / ١٣٢ / ١١٧ / ٩٢ / ٦٣ / ٦٢ / ٢٣ / ١٧

المتكلمون

١٦٠ / ١٥٨ / ١٥٧ / ١٥٥ / ١٥٣ / ١٥١ / ١٤٥ / ١٤٨ / ١٤٦ / ١٤٣ / ١٤٢

١٨٥ / ١٨٣ / ١٨٢ / ١٨١ / ١٨٠ / ١٧٩ / ١٧٨ / ١٧٧ / ١٦٨ / ١٦٦ / ١٦١

٢٠٥ / ٢٠٤ / ٢٠٣ / ١٩٩ / ١٩٨ / ١٩٥ / ١٩٠ / ١٨٩ / ١٨٨ / ١٨٧ / ١٨٦

٢٣٧ / ٢٣٥ / ٢٣٣ / ٢٣١ / ٢٣٠ / ٢٢٩ / ٢٢٨ / ٢٢٣ / ٢٢٢ / ٢١٣ / ٢٠٦

٢٧٧ / ٢٧٤ / ٢٧١ / ٢٦٥ / ٢٥٦ / ٢٥٤ / ٢٥٢ / ٢٥٠ / ٢٤٩ / ٢٤٨ / ٢٤٤

٢١١ / ٢١٠ / ٢٠٨ / ٢٠٥ / ٢٠١ / ٢٩٨ / ٢٩٧ / ٢٩٤ / ٢٨٩ / ٢٨٦ / ٢٨٤

٣٥٤ / ٣٤٦ / ٣٤٥ / ٣٤٢ / ٣٤١ / ٣٣٣ / ٣٣٠ / ٣٢٠ / ٣١٦ / ٣١٤ / ٣١٣
 ٣٨٧ / ٣٨٦ / ٣٨٥ / ٣٨٤ / ٣٨٣ / ٣٧٩ / ٣٧٧ / ٣٧٦ / ٣٧٠ / ٣٦٣ / ٣٦٢
 ٤١٩ / ٤١٧ / ٤١٦ / ٤١٣ / ٤١١ / ٤٠٩ / ٤٠٧ / ٤٠٣ / ٣٩٥ / ٣٩٣ / ٣٩٠
 ٤٥٠ / ٤٤٩ / ٤٤٨ / ٤٤٧ / ٤٤٠ / ٤٣٩ / ٤٣٨ / ٤٣٧ / ٤٣٣ / ٤٢٥ / ٤٢١
 ٤٨٨ / ٤٨٤ / ٤٨٣ / ٤٧٦ / ٤٧٢ / ٤٦٨ / ٤٥٦ / ٤٥١

٢٩٩

المثبتة

٣٦٥ / ٣٥٢ / ٣٤٩ / ٣٣٤ / ٣٣٣ / ٣٢٩ / ٣٢٨ / ٣٢٧ / ٢٩٩ / ٢٩٧ / ١٤٥
 ٤٦١ / ٣٦١

المجسمة

المجوس

المحدثون

٣٢٦ / ٣٠٠ / ٢٩٨ / ٢٨٠ / ٢٦٩ / ٢٤٧ / ٢٣٩ / ١٨١ / ١٣٣ / ٥٨ / ٤٥
 ٤٧٠ / ٤٦٧ / ٤٣٦ / ٣٥٦ / ٣٥٥ / ٣٣٩ / ٣٢٧

٣٩٧

المرتونية

٤٩٦

المرجلة

٣٢٥

المسامرة

٤٦٨

المنتشرون

٣٨٠

المشانيون

المشبهة

المعتزلة

٣٧٠ / ٣٦٧ / ٣٦٢ / ٣٥٥ / ٣٤٩ / ٣٢٨ / ٣٢٧ / ٢٩٧ / ٢٦٨ / ٢١٥ / ٢١
 ١١٧ / ١١٦ / ١١٣ / ١١١ / ١٠٩ / ١٠٧ / ٦٣ / ٢٣ / ٢١ / ١٩ / ١٨ / ١٦
 ١٤٦ / ١٤٥ / ١٤٤ / ١٤٣ / ١٤٢ / ١٣١ / ١٣٠ / ١٢٨ / ١٢٧ / ١٢٥ / ١٢٤
 ١٧٩ / ١٧٧ / ١٧٥ / ١٦٩ / ١٦٨ / ١٦٠ / ١٥٦ / ١٥٢ / ١٥١ / ١٥٠ / ١٤٧
 ٢١١ / ٢١٠ / ٢٠٩ / ٢٠٨ / ٢٠٧ / ٢٠٦ / ٢٠٥ / ٢٠٤ / ٢٠٣ / ٢٠١ / ١٩٩
 ٢٣١ / ٢٢٨ / ٢٢٧ / ٢٢٥ / ٢٢٤ / ٢٢٣ / ٢٢٢ / ٢٢٠ / ٢١٨ / ٢١٥ / ٢١٤
 ٢٥٠ / ٢٤٨ / ٢٤٧ / ٢٤٦ / ٢٤٥ / ٢٤٣ / ٢٤٠ / ٢٣٩ / ٢٣٨ / ٢٣٧ / ٢٣٦
 ٢٧٧ / ٢٧٦ / ٢٧٥ / ٢٧٢ / ٢٧١ / ٢٧٠ / ٢٦٥ / ٢٦٤ / ٢٦٣ / ٢٥٦ / ٢٥٥
 ٢٩٣ / ٢٩٢ / ٢٩١ / ٢٩٠ / ٢٨٩ / ٢٨٨ / ٢٨٦ / ٢٨٥ / ٢٨٤ / ٢٨٢ / ٢٨٠
 ٣١٣ / ٣١٢ / ٣١٠ / ٣٠٧ / ٣٠٤ / ٣٠١ / ٣٠٠ / ٢٩٩ / ٢٩٨ / ٢٩٧ / ٢٩٤
 ٣٤٢ / ٣٣٧ / ٣٣٦ / ٣٣١ / ٣٣٠ / ٣٢٩ / ٣٢٨ / ٣٢١ / ٣١٩ / ٣١٥ / ٣١٤
 ٣٧٣ / ٣٧٢ / ٣٧٠ / ٣٦٩ / ٣٦٨ / ٣٦٧ / ٣٥٩ / ٣٥٧ / ٣٥٦ / ٣٥١ / ٣٤٣
 ٣٩٠ / ٣٨٩ / ٣٨٨ / ٣٨٧ / ٣٨٦ / ٣٨٥ / ٣٨٢ / ٣٧٩ / ٣٧٦ / ٣٧٥ / ٣٧٤
 ٤٣٩ / ٤٣٨ / ٤٣٦ / ٤٣٥ / ٤٣٤ / ٤٣٣ / ٤٣٠ / ٤١٦ / ٤٠٧ / ٤٠٣ / ٣٩٢
 ٤٦٩ / ٤٦٨ / ٤٦٥ / ٤٦٣ / ٤٦١ / ٤٦٠ / ٤٥١ / ٤٤٣ / ٤٤٢ / ٤٤١ / ٤٤٠
 ٤٨٧ / ٤٨٠ / ٤٧٩ / ٤٧٨ / ٤٧٦ / ٤٧٥ / ٤٧٤ / ٤٧٣ / ٤٧٢ / ٤٧١ / ٤٧٠

٥٠٨ / ٥٠٦ / ٥٠٣ / ٥٠١ / ٤٩٧ / ٤٩٦ / ٤٩٥ / ٤٨٨	
٢٢ / ١٠ / ٩	المغول
٣٦٢	المقتنية
٢٢٨ / ١٦٦ / ١٥٨ / ١٥٦ / ١٥٥	المناطق
٣٩٥ / ٣٩٢	المنجمون
٢٢	المنصورية
١٨	الموحدون
٣٦٧ / ٢١	النجارية
٤٨٨ / ٣٩١ / ٣٨٠ / ٣٦٤ / ٣٦١ / ٣٣٣ / ٣٢٣ / ١٥٣ / ٣٤ / ٢٥	النصارى - المسيحية
٣٦٢ / ٣٦١ / ٣٢٩ / ٣٢٨	النصيرية
٣٤٨ / ٣٢٨	الهاشمية
٢٩	الهليزية
٤٩٧ / ٤٩٠ / ٣٨٨ / ٣٩١ / ٣٨٠ / ٣٦١ / ٣٥١ / ٣٤١ / ٣٢٥ / ٣٢٣ / ٢٥	اليهود
٤٤٠	صوفية السنة
٣٦٢ / ٣٦١	غلاة الشيعة
٣٦٩	متصوف الفلاسفة
٢٩٩	مجسمة الكرامية
٢٨٤	معتزلة بغداد

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحات	البلد - المكان
٥٧ / ٥٦ / ٥٥ / ٥٤ / ٤٥ / ٤٤ / ٤٣ / ٣٠ / ٢٩ / ١٢	آمد
٨٧ / ٨٦	آيا صوفيا
٣٧٩ / ٧٤	أثينة
١٥	أربل
٢٢	ألموت
٤٣٩	أوروبا
٧٨	إبروين
٧٨	إجلترا
١٠٢ / ٩٨ / ٩٣ / ٨٤ / ٨١ / ٧٤	استانبول
٩	الأندلس
٢٩	الإسكندرية
١٤٥ / ٥٩	البصرة
٤٠٦	الثغر
١٠٢ / ٩٨ / ٨٥	الحجاز
٨٧	السلمانية
٢٣ / ٢٢ / ٢٠ / ١٦ / ١٤ / ١٣ / ١٢ / ١١ / ١٠ / ٩	الشام
٨٦ / ٧٧ / ٧٣ / ٦٤ / ٤٨ / ٤٠ / ٣٩ / ٣٦ / ٣٥ / ٣٢	
٣٩٥ / ٥٦ / ٣٥ / ٢٨ / ٢٠ / ١٣ / ١٢	العراق
٤٩ / ٤٦ / ٤٠ / ٣٦ / ١٨ / ١٦ / ١٥ / ١٧ / ١٢ / ١١	القاهرة
٩٨ / ٩٣ / ٩٢ / ٨٧ / ٨٦ / ٨٠ / ٧٧ / ٦٢	
٣٥	الكرخ
٤٣	الكرك
٨١ / ٨٠	المتحف البريطاني
٤٨١ / ٤٠ / ١٩ / ١٨	المغرب
١٠	المغرب العربي
٣	الموصل
٤٣٩ / ٥٤	الهند

٧٨ / ٧٧ / ٥٤	الولايات المتحدة
	الأمريكية
٣٨٠	اليونان
٧٢	باريس
٨٦ / ٨١	برلين
٣٥ / ٣٢ / ٣١ / ٣٠ / ٢٣ / ٢١ / ٢٠ / ١٢ / ١١ / ٩	بغداد
٣٥٢ / ٣٩٩ / ١٠١ / ٨٥ / ٧٣ / ٧١ / ٦٥ / ٥٩ / ٥٧ / ٥٦	
٤٤ / ٤٣ / ١٢ / ١١ / ٩	بيت المقدس
٣٣٦ / ٨٧ / ٧٧ / ٧٦	بيروت
٩٩ / ٩١ / ٩٠ / ٩٠ / ٩١ / ٨٥ / ٨١ / ٧٠ / ٦٢	تركيا
٢٦	تغلب
٣٨	جامع الظافر
٤٢	جامع بني أمية
٣٦	جامع عمرو بن العاص
٧٨ / ٥٦	جامعة برنستون
٢٩	حران
٣٥ / ٩	حطين
٩٨ / ٣٦ / ٣٥ / ٣٢ / ٢٤ / ١٦ / ١٥ / ١١	حلب
٨٣ / ٨٠ / ٥٤ / ٥٢ / ٤١ / ٤٠ / ٣٦ / ١٤ / ١٢ / ١١	حماة
١٠٥ / ١٠٤ / ١٠١	
٨٠	حيدر آباد
٣٢٧	خراسان
١٦	خوارزم
٣٦ / ٣٢ / ٣١ / ٢٢ / ٢٠ / ١٥ / ١٤ / ١٢ / ١١ / ١٠	دمشق
٤٩ / ٤٧ / ٤٦ / ٤٥ / ٤٤ / ٤٣ / ٤٢ / ٤١ / ٤٠ / ٣٨	
٧٧ / ٧٥ / ٧٠ / ٦٨ / ٦٤ / ٦١ / ٥٧ / ٥٤ / ٥٢ / ٥٠	
٣٢٦ / ٣٠٠ / ١٠٥ / ١٠٤ / ٩٨ / ٩٧ / ٨٤ / ٧٩	
٤٩ / ١١	دمياط
٢٩	ديار بكر
٣٧٩	ساميا

٥٠٥ / ٥٠٢	سقيفة بني ساعدة
٥٦	سوريا
١٠	طليطلة
٨٢	طهران
٤٦	عكا
١١	غزنة
٩٣	فارس
٥٢ / ٤٧	قاسيون
٥٠٩ / ٥٠٨	قريش
٨٧	كوبيللي
٨٠	لندن
٢١ / ٢٠ / ١٨ / ١٧ / ١٦ / ١٣ / ١٢ / ١١ / ١٠ / ٩	مصر
٤٨ / ٤٠ / ٣٩ / ٣٨ / ٣٦ / ٣٥ / ٣٢ / ٢٤ / ٢٣ / ٢٢	
١٢٨ / ١٠٤ / ٩٧ / ٨٦ / ٨٢ / ٨٠ / ٧٠ / ٦٩ / ٦٨ / ٦٤	
٣٢٧	
٣٥٢ / ١١٥	مكة
١٠٢ / ٩٦ / ٨٥	مكتبة المدينة
٧٨	مكتبة برلين
٧٨	مكتبة مانشستر
٣٧٩ / ٧٤	ملطية
٢٩	نصيبين
١١	نهر جيحون
٢٩	نهر دجلة

فهرس المكتبات

الصفحات	اسم المكتبة	رقم
٩٥ / ٨٧ / ٨٦ / ٨٣ / ٧٨	آيا صوفيا	١
٩٣	الأثر	٢
٧٢ / ٧٠	الأهلية - باريس	٣
٥٩	الأوقاف العامة - بغداد	٤
٧٧ / ٧٥ / ٥٦	البارودي - بيروت	٥
٩٣	البازلي	٦
١٠١ / ٩٣ / ٦٧ / ٤٩	التييمورية - القاهرة	٧
٧٠ / ٦٨	الجامع الأحمدى	٨
٨٧ / ٦٨	السليمانية	٩
٨٤	الشيخ محمد قناوى	١٠
٨٨ / ٨٧ / ٨٦ / ٨٢ / ٨١ / ٨٠	المتحف البريطانى	١١
١٠٢ / ٩٨ / ٨٥	المدينة - الحجاز	١٢
٧٨	الهندي للمخطوطات العربية	١٣
٨٦ / ٨١ / ٧٨	برلين	١٤
٨٧	بيروت	١٥
٨٢ / ٨١	جار الله	١٦
٧٨	جامعة ابروين	١٧
١٠٣ / ٧٨ / ٧٧ / ٦٢	جامعة برنستون	١٨
٩٢ / ٨٨ / ٨٠	دار العلوم	١٩
٨٤ / ٧٠ / ٦٨	دار الكتب الظاهرية	٢٠
٨١ / ٧٤ / ٧٣	دار الكتب الصومية - استنبول	٢١
١٠١ / ٩٥ / ٩٠ / ٨٨ / ٨٧ / ٧٠	دار الكتب المصرية	٢٢
٩١	سراي - تركيا	٢٣
١٠١	شهيد على - تركيا	٢٤
٨٤	على أميرى	٢٥
١٠٠ / ٩٩ / ٨٨ / ٨٧	فيض الله	٢٦

٩٣ / ٨٧	٢٧	كوبريللي
٩٣ / ٩٠	٢٨	لاله لي - تركيا
٨٧	٢٩	مانشستر - إنجلترا
١٨	٣٠	متحف الفن الإسلامي
٩٩ / ٩١ / ٨٠	٣١	معهد المخطوطات - القاهرة
٨٥	٣٢	مهر شاه سلطان
٩٣	٣٣	نور عثمانية
٩٣	٣٤	يحيى أفندي
٦٨	٣٥	يكي جامع - تركيا

فهرس المدارس

الصفحات	اسم المدرسة	رقم
١٨	التقوية	١
٦٣	الدوائية	٢
١٨٤	الصوية	٣
١٨	العادليات	٤
٥٨ / ٥٤ / ٤٦ / ١٨	العادلةة	٥
٦٥ / ٥٤ / ٥١ / ٥٠ / ٤٩ / ٤٨٨ / ٤٦ / ٤٥	العزيزة	٦
٣٤	المأمونية	٧
٣٧	المستنصرية الكبرى	٨
٢٢	المشائنة	٩
٤٥	المنصورية السلطانية	١٠
٤١ / ٢٢	الناصرية	١١
٤٣ / ٣٦	دار الذهب	١٢
٤١ / ٤٠ / ١٨	منازل العز	١٣

فهرس المصادر

اسم الكتاب	المؤلف	الطبعة والتحقيق
<u>الهزمة المفتوحة</u>		
أبو الهذيل العلاف	الغرابي (الشيخ على)	دار الفكر الحديث - ١٩٥٤م
أحسن التقاسيم	المقدسي	ط بريل بلندن - ١٩٦٧م - نشر
أساس التقيديس	(أبو عبد الله محمد بن أحمد)	المستشرق جب
أصول الدين	الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)	ط كردستان العلمية - القاهرة -
	البغدادي	مطبعة الدولة - إستانبول - ١٩٢٨م
أصول التشريع الاسلامي	(أبو منصور عبد القاهر بن طاهر)	دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥
أعل ما يطلب	على حسب الله	الجزائر - ١٩١٣م نشرة جولد
	ابن بومرت	تسيهر
أعلام الفلسفة العربية	(محمد بن تومرت المهدي)	ط بيروت ١٩٥٧م
أفلوطين عند العرب	اليازجي (د جمال اليازجي وآخر)	ط مكتبة النهضة المصرية -
	بدوي (أد / عبد الرحمن)	١٩٥٥م
أنوار التنزيل وأسرار التأويل	البيضاوي	ط الميمنة - القاهرة - ١٩٠٢م
المشهور	(ناصر الدين عبد الله بن عمر)	
<u>الهزمة المكسورة</u>		
إتمام الدراية لقراء النقاية	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)	ط التقدم - مصر
(بهامش مفتاح العلوم)		
إحياء علوم الدين	الغزالي (حجة الإسلام)	ط الأثرية - مصر - ١٣١٦هـ
إخبار العلماء بأخبار الحكماء	القفطي	ط الخاتجي - ١٣٢٦هـ - مخطوطة
	(جمال الدين على بن يوسف)	دار الكتب ٥٧ خ .
إعجاز القرآن	الباقلائي (أبو بكر محمد الطيب)	ط مصطفى البابي الحلبي - ١٩٥١م
		القاهرة
إعجاز القرآن في مذهب	الفكيكي (توفيق)	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
الشعبة الإمامية		جماعة التقريب ١٩٦٦م
إلجام النوام	الغزالي (حجة الإسلام)	النسخة المنيوية - القاهرة -
		مجموعة القصور العالي
إيثار الحق على الخلق	ابن الوزير	ط الأدب والمؤيد - ١٣١٨هـ
إيضاح الدلالة في عموم	(أبو عبد الله محمد بن إبراهيم)	مصر - ١٣٦٩هـ تعليق الشيخ
الرسالة	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	/ منير الدمشقي

الألف

ابن تيمية السلفي	الهراس (الشيخ محمد خليل)	ط ١ مكتبة طنطا
ابن رشد وفلسفته الدليلية	قاسم (أد / محمود قاسم)	ط الأنجلو المصرية - ١٩٦٤م
ابن سينا بين الدين والفلسفة	غرابية (د حمودة)	دار الطباعة والنشر الإسلامية - ١٩٥٣م
اجتماع الجيوش الإسلامية	ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر)	ط الإمام - نشر زكريا على يوسف
اعتقادات فرق المسلمين	الرازي (فخر الدين محمد بن عمر)	النهضة المصرية - ١٩٣٨م / د
والمشركين		على النشر

المحلى بال

الأثار الباقية من القرون الخالية	الببروني	ليزبرج - ١٩٢٣م - نشرة سخاو
الأربعين	(أبو الريحان محمد بن محمد)	ط الجندري
الأربعين في أصول الدين	الغزالي (حجة الإسلام)	ط حيدر آباد - ١٣٥٣هـ
الأسفار الأربعة	الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) الشيرازي	ط حجر - الهند - ١٢٨٢هـ
الأسماء والصفات	(صدر الدين محمد بن إبراهيم) البيهقي	مطبعة السعادة - مصر - تعليق / زاهد الكوثري
الأشعري أبو الحسن	(غرابية (د حمودة))	ط الرسالة - القاهرة - ١٩٥٣م
الأصول الأفلاطونية	النشار (أد على سامي)	دار المعارف ط ٣ - ١٩٦٥م
الأعلام	الزركلي (خير الدين)	طبعة الثالثة
الأمر في الشريعة الإسلامية	محمد سلام مذكور	القاهرة - ط ١
الإبالة عن أصول الديانة	الأشعري	ط حيدر آباد الدكن
الإتقان في علوم القرآن	(علي بن إسماعيل - الإمام) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)	ط الحلبي - مصر - ١٩٥١م
الإرشاد إلى قواعد الأدلة في	الجويني	دار الخانجي - ١٩٥٠م / د يوسف
أصول الاعتقاد	(إمام الحرمين)	وأخر
الإشارات والتنبيهات	ابن سينا	دار المعارف - ١٩٥٧م / د دنيا
الاحتجاج بالقدر	(أبو علي الحسين بن عبد الله)	مكتبة السنة المحمدية - القاهرة
الاحكام في أصول الإحكام	ابن تيمية (أحمد عبد الحلیم) الأمدي	ط - القاهرة ١٩٤١م - مؤسسة الحلبي - ١٩٦٧م
الاعتصام	(أبو الحسن علي بن أبي علي) الشاطبي	مطبعة السعادة - مصر - رشيد رضا
الاقتصاد في الاعتقاد	(أبو إسحاق إبراهيم بن موسى) الغزالي (حجة الإسلام)	ط المحمودية التجارية - القاهرة

ط صبيح - القاهرة	الباعث الحثيث إلى علم شاكر	مصطلح الحديث
مطبعة السعادة - ١٩٣٢م	(الشيخ أحمد ..) ابن كثير	البداية والنهاية
ط القاهرة - ١٩٦٢م	(عماد الدين إسماعيل بن كثير) الوكيل (عبد الرحمن)	النهائية - تاريخها وعقائدها
ط بيروت - ١٩٥٠م	الباقلائي (أبو بكر محمد الطيب) الاسفراييني	البيان
ط الخانجي مصر - ١٩٥٥م الشيخ زاهد الكوثري	(أبو المظفر) بدوي (أد / عبد الرحمن)	التبصير في الدين
ط مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٦م	غلاب (أد / محمد)	التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية
ط نهضة مصر - القاهرة - ١٩٥٦م	الكلايادي	التصوف المقارن
ط الحلبي - ١٩٦٠م - عبد الحلیم محمود وطه سرور	(تاج الإسلام أبو بكر محمد) الجرجاني	التعرف لمذهب أهل التصوف
ط المطبعة الوهبة - القاهرة - ١٢٨٣هـ	(السيد الشريف علي بن محمد) القرطبي	التعريفات
ط القومية - مصر	عبد الحلیم محمود	التفسير
ط الأنجلو المصرية - ١٩٥٥م	الباقلائي	التفكير الفلسفي في الإسلام
دار الفكر العربي القاهرة - ١٩٤٧م	(أبو بكر محمد الطيب) محمد مختار باشا	التمهيد في الرد على الملاحدة والرافضة
الخضيري أبي ريده	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) البهي	التوفيقات الإلهامية
ط أولى . بولاق - ١٣١١هـ	(أد / محمد ...) فوقية حسين	الجامع الصغير
ط الحلبي - مصر		الجانب الإلهي فسي التفكير الإسلامي
القاهرة - ١٩٤٨م		الجويني إمام الحرمين
سلسلة أعلام العرب ع ٤٠ - القاهرة ١٩٦٥م	الغزالي	الحكمة في مخلوقات الله
ضمن الرسائل القرائض - ط الجندي - القاهرة	(حجة الإسلام) بدوي	الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية في مصر
ط مكتبة مصر القاهرة	(أد / أحمد أحمد) بدوي	الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية في مصر
ط أولى - نهضة مصر	(أد / أحمد أحمد) حلمي	الحياة العلمية في مصر والشام
الرسالة - القاهرة / بحث المجلة التاريخية المصرية ٧٤	(أد / محمد حلمي أحمد)	في القرنين ٧/٦ هـ

الحيدة	المكي	ط السعادة - مصر
الخطط التوفيقية	(عبد العزيز بن يحيى بن مسلم)	ط بولاق ١٣٠٤ هـ
الخطط المقرئية	على مبارك	ط النيل - مصر ١٩٦٠ م
	المقرئزي	
	(أحمد بن على بن عبد القادر)	
الخيال عند ابن عربي	قاسم	ط سجل العرب - القاهرة - ١٩٦٩ م
	(أد / محمود قاسم)	
الدارس في تاريخ المدارس	النعيمي (عبد القادر بن محمد)	ط الترقى - دمشق - ١٩٥١ م
الدراسات الفلسفية عند المسلمين	العثمان	مكتبة وهبة - مصر - ١٩٦٣ م
	(د / عبد الكريم)	
الدرة المفاخرة (ملحق بكتاب	الجامي	ط محيي الدين الكردي - القاهرة
أساس التقديس للرازي)	(ملا عبد الرحمن)	
الذخيرة	الترافي	ط كلية الشريعة - مصر
الدول على الروضتين	أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل)	القاهرة ١٩٤٧ م
الرسالة التدمرية	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	ط الإمام - مصر
الرسالة القبرصية	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	ط أنصار السنة المحمدية
الرسالة القشيرية	القشيري	مكتبة محمد على صبيح - ١٩٥٧
	(أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن)	
الرسالة الدننية	الغزالي	ضمن الرسائل الفرائض - ط
	(حجة الإسلام)	الجندي - القاهرة
الرسالة المدنية	ابن تيمية	ط ٣ - مكتبة السنة المحمدية - ١٣٦٥ هـ
	(أحمد عبد الحليم)	
الرياض	الكرماني	ط الرياض
السنن	ابن ماجه	ط عيسى البابي الحلبي - ١٩٥٤ م -
	(محمد بن يزيد الربيعي المقرئوني)	مصر - محمد فؤاد عبد الباقي
الشامل في أصول الدين	الجويني	دار العرب للبيستاني ٦٠ / ١٩٦١ م
	(إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك)	هيولوت كوليفر
الشفاء - الفن الثاني والفن	ابن سينا	دار الكتاب المصري - ١٩٦٩ م د /
الثالث من الطبوعات	(أبو على الحسين بن عبد الله)	محمود قاسم
الصلة بين التصوف والتشيع	الشيبي (د / كامل مصطفي)	ط الزهراء - بغداد - ١٩٦٣ م
العبر في خبر من غير	الذهبي (شمس الدين)	ط الكويت / صلاح المنجد
العرب والفلسفة اليونانية	عمر فروخ	ج ١ ط بيروت - ١٩٦٠ م
المعقّدة النظامية	الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي	ط الأنوار - مصر - ١٩٤٨ م زاهد
	عبد الملك)	الكوثري

العقيدة الواسطية	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	مكتبة السنة المحمدية
العقيدة والشرعية في الإسلام	جولد تمهيد	دار الكتاب العربي - ١٩٥٩ د /
	(أنجاس المستشرق)	يوسف موسى وآخرون
العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية	منجية	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
	(الشيخ محمد عبد الجواد)	جماعة التقريب ١٩٦٠م
العواصم من القواصم	ابن العربي	ط السلفية - مصر - محب الدين
	(محمد بن عبد الله المالكي)	الخطيب ١٣٧٥
الغنية لطالبي طريق الحق	الجبلائي (الشيخ عبد القادر)	ط الموسوعات - القاهرة - ١٩٠٤م
الفتوحات المكية	ابن عربي (محيي الدين)	ط الحلبي - ١٣٢٩هـ
الفرق بين الفرق	البغدادي	مطبعة المعارف - مصر - ١٩١٠م
	(أبو منصور عبد القاهر بن طاهر)	- محمد بدر
الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان	ابن تيمية	ط محمد على صبيح - الشيخ /
	(أحمد عبد الحليم) .	محمود عبد الوهاب فايد
الفصل في الملل والأهواء والنحل	ابن حزم	ط الأدبية - مصر - ١٣١٧هـ
	(أبو محمد علي بن محمد الظاهري)	
الفلسفة الإغريقية	غلاب (أد / محمد)	مطبعة البيان العربي - مصر
الفلسفة الرواقية	عثمان أمين	النهضة المصرية - القاهرة -
		١٩٤٩م
القاديانية ثورة على النبوة	الندوي	رسالة صغيرة طبعت بالقاهرة -
المحمدية والإسلام	(أبو الحسن الندوي)	١٩٥٣م
القاموس المحيط	الفيروز آبادي	ط الحسينية - ١٩١١م - القاهرة
	(مجد الدين محمد بن يعقوب)	
القسطاس المستقيم	الغزالي	ضمن القصص العوالي - ط للجندي
	(حجة الإسلام)	- القاهرة
القضاء والقدر	ابن تيمية	مكتبة أنصار السنة المحمدية -
	(أحمد عبد الحليم) .	١٩٦٣م
القول الفصل	صبري (الشيخ مصطفى)	ط الحلبي ١٣٦١هـ
الكافي في معرفة علماء المذهب الشافعي	البهنسي	نسخة مجلة المشرق - بيروت ع ٢
الكتاب التكملي لمحيي الدين ابن عربي		- ١٩٥٤م ضمن المجلد ٤٨
الكشاف عن غوامض التنزيل	الزمخشري	ط القاهرة - الكتاب العربي -
	(جار الله محمد بن عمر)	١٩٥٠م
الكندي وفلسفته	أبو ريذة (أد / محمد عبد الهادي)	المكتبة التجارية الكبرى - مصر -
اللاتي المصنوعة	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)	١٩٥٣م / ١٩٥٤م
		دار الفكر العربي - ١٩٥٠م
		القاهرة ١٣٥٢هـ

ط القاهرة - ١٣٥٧هـ	ابن الأثير الجزري (عز الدين بن محمد)	اللباب في تهذيب الأنساب
ط القاهرة ١٩٦٠م	الطوسي (أبو نصر عبد الله السراج)	اللمع
ط الأنوار - القاهرة - ١٩٣٩م	الحلي (إبراهيم بن مصطفى)	اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والفدر ...
ط الأمانة ١٢٩٠هـ	الرازي (قطب الدين محمود بن محمد)	المحاكمات بين الفخر الرازي والنصير الطوسي
ط القسطنطينية - ١٨٦٩م	أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل بن علي)	المختصر في تاريخ البشر
ط القاهرة ١٩٨٩م	عبد الأمير الأعمم الغزالي (حجة الإسلام)	المصطلح الفلسفي عند العرب المضنون الصغير
ضمن القصور العوالي - ط الجندي - القاهرة	الغزالي (حجة الإسلام)	المضنون به على غير أهله
ضمن القصور العوالي - ط الجندي - القاهرة	زهدي جار الله عبد الوهاب عبد اللطيف	المعتزلة المعتصر من مصطلحات أهل الأثر
دمشق - ١٩٦٤م محمد حميد الله ج ٢٠، ١٧، ١٥، ١٤، ١٢، ١١، ٨، ٤	أبو الحسين البصري عبد الجبار (القاضي أبو الحسن بن أحمد)	المعتمد المغني في أبواب التوحيد والعدل
المؤسسة المصرية للتأليف ط المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة	ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون)	المقدمة
ط الفنية المتحدة - القاهرة	الغزالي (حجة الإسلام)	المقصد الأسنى
ط الأدبية - القاهرة - ١٣١٧هـ	الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)	الملل والنحل (بهامش الفصل لأبن حزم)
دار المعارف ١٩٦٥م	الفتار (أد / علي سامي)	المنطق الصوري منذ أرسطو
ط الأنجلو المصرية - ١٩٦٢م - عبد الحليم محمود	الغزالي (حجة الإسلام)	الملفد من الضلال
نشر الكردي - القاهرة ١٩٣٨م	ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله)	النجاة
ط دار الكتب المصرية - ١٩٣٦م	ابن تغري بردي الأتابكي	النجوم الزاهرة
ط السنة المحمدية - عهد الرازق حمزة	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	الواسطة بين الخلق والحق

<u>الباء</u>		
بحر الكلام	النسفي	ط القاهرة - ١٩٢٣م
بدائع الزهور في وقائع الدهور	(أبو المعين النسفي الماتريدي)	
بغية المرئاد (ضمن فتاوى ابن تيمية)	ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفى)	دار الشعب - ١٩٦٠
	ابن تيمية	ط كردستان العلمية القاهرة - ١٣٢٩هـ
	(احمد عبد الحليم)	
<u>التاء</u>		
تاريخ الطبري	الطبري (محمد بن جرير)	ط مطبعة الحسينية - القاهرة
تاريخ الفلسفة اليونانية	كرم (يوسف كرم)	ط القاهرة
تاريخ المساجد الأثرية	حسن عبد الوهاب	دار الكتب المصرية - ١٩٣٦م
تاريخ اليعقوبي	اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب)	ط بيروت ١٩٦٠م
تاريخ دول الإسلام	الصدقى (رزق الله منقرىوس)	ط الهلال بالفجالة - مصر ١٩٠٧م
تاريخ علماء المستنصرية	معروف (ناجى معروف)	ط بغداد - ١٩٥٩م
تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الأفريقية	هويدي (اد / يحيى)	ج ١ ط القاهرة
تبیین کتب المفترى	ابن عساكر (أبو القاسم)	ط دمشق ١٣٤٢هـ
تجديد التفسير الديني في الإسلام	إقبال (د / محمد إقبال - الشاعر المفكر)	لجنة التأليف والترجمة - ١٩٥٥م
تجريد الكلام	الطوسي (نصير الدين)	ترجمة عباس محمود ط طهران ١٣٨٥هـ
تحرير القواعد الملطقية	الرازي (قطب الدين محمود بن محمد)	ط الحلبي / د بيمار
تراث الإسلام	توماس ارنولد - مع مجموعة مستشرقين	ط لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٤٦م
ترجيح أساليب القرآن	ابن الوزير (أبو عبيد الله محمد بن إبراهيم)	ط المعاهد - مصر - ١٣٤٩ هـ
تسع رسائل في الحكمة	ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله)	ط هندية بمصر - ١٩٢٨م
تعليقات على كتاب جامع الرسائل لابن تيمية	محمد رشاد سالم	ط القاهرة ١٣٨٩هـ
تفسير العلامة أبو السعود	أبو السعود (محمد بن محمد)	ط البصور بمصر - ١٩٢٨م
تفسير القرآن العظيم	ابن كثير (عماد الدين إسماعيل بن كثير)	ط الحلبي - القاهرة
تلبیس ایلیس	ابن الجوزي (جمال الدين عبد الرحمن)	المطبعة الميمنية - القاهرة نشر وتعليق منير الدمشقي
تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية	مصطفى عبد الرازق	ط ثانية - القاهرة - ١٩٥٩م

تهافت التهافت	ابن رشد (الحفيد)	دار المعارف - ١٩٦٤ / د سليمان دنيا
تهافت الفلاسفة	الغزالي (حجة الإسلام)	ط الحلبي ١٩٤٧م - د. سليمان دنيا
تيسير الوصول إلى علم الأصول	محمد الطليط النجار - أستاذ أصول الفقه بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر	ط القاهرة - ط ١

الجميع

جامع الأصول	ابن الأثير الجزري (أبو السعادات)	ط القاهرة
جامع الرسائل	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	ط القاهرة - ١٣٨٩هـ
جمال الدين الأفغاني حياته وفلسفته	قاسم (أد / محمود قاسم)	ط الأنجلو المصرية
جمهرة خطب العرب	أحمد زكي صفوت	ج ١ ط أولى مصر
جهد الفريضة في تجريد النصيحة	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)	ضمن صون المنطق والكلام - ط مصر
جواهر القرآن	الغزالي (حجة الإسلام)	مكتبة الجندی - القاهرة - ١٩٦٤م

الحاء

حاشية على شرح العقائد	محمد عبده (الشيخ)	المكتبة الخيرية - القاهرة
المعضية		
حاشية على شرح العقائد	السيالكوتي (عبد الحكيم)	ط صبيح - مصر ١٩٣٩م
النسفية		
حاشية على شرح العقائد	الخيالي (أحمد بن موسى)	ط صبيح - مصر ١٩٣٩م
النسفية		
حسن المحاضرة	السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)	ط القاهرة ١٩٠٩م
حوار بين الفلاسفة والمتكلمين	الألوسي (د / حسام محي الدين)	مطبعة الزهراء ببغداد - ١٩٦٧م
حي بن يقظان لابن سينا وابن الطفيل والسهرودي	أحمد أمين	دار المعارف بمصر - ١٩٥٩م

الدال

دائرة المعارف الإسلامية		ط دار الشعب - القاهرة
دائرة معارف البستاني	البستاني (المعلم بطرس)	ط بيروت - ١٨٧٦م - وكذا ١٩٥٦م
دراسات في الفلسفة الإسلامية	قاسم (أد / محمود قاسم)	ط دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٧م
دفع شبه من شبه	الحصني (أبو بكر تقي الدين ابن محمد)	ط الحلبي - القاهرة - ١٣٥٠هـ

ديوان أبي الأسود الدؤلي	الدؤلي (أبو الأسود الدؤلي)	ط بغداد - ١٩٥٤م / عبد الكريم الدجيلي
ديوان الأخطل	الأخطل	المطبعة الكاثوليكية - بيروت - ١٨٩١م
ديوان جرير	(غويث بن غوث - الشاعر)	ط دار صادر - بيروت - ١٩٦١م
ديوان حسان بن ثابت	جرير بن عطية الخطفي حسان بن ثابت (شاعر الرسول)	دار صادر بيروت - ١٩٦١
رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا	<u>الرأع</u> إخوان الصفا	ط القاهرة المكتبة التجارية الكبرى - ١٩٢٨
رسائل الحدود	ابن سينا	ضمن تمع رسائل
رسائل الكندي الفلسفية	(أبو علي الحسين بن عبد الله) الكندي	ط القاهرة - ١٩٥٠م - محمد عبد الهادي أبو ريدة
رسالة التوحيد	(أبو يوسف يعقوب بن إسحاق) محمد عبده (الشيخ)	مكتبة القساهرة - ١٩٦٠م نشر رشيد رضا الطبعة ١٧
رسالة الحسن بن الهيثم في الضوء	ابن الهيثم	جمعية المعلمين - ١٩٣٨ - عبد الحميد مرسى
رموز الكونوز	(أبو علي الحسن) مجهول	مكتبة الأثر - ١١١٠هـ
روضة الطالبين	الغزالي	ضمن الرسائل الفرائض - ط الجندى - القاهرة
روضة المناظر (بهامش ج ٧ - ج ٩ من تاريخ ابن المنير)	ابن الشحنة	ط بولاق ١٢٩٠هـ
رياض الصالحين	(محب الدين بن محمد) النووي	ط القاهرة
سنن الترمذي	(محبي الدين يحيى بن شرف) <u>السين</u> الترمذي	ط القاهرة - ١٩٥٠م
شرح أو تلخيص المحصل	<u>الشيخ</u> الطوسي	ط الحسينية - ١٣٢٣هـ - مصر
شرح ابن عقيل	(نصير الدين) ابن عقيل	ج ١ ط للتجارية - مصر - ١٩٣١م
شرح الأصول الخمسة	(بهاء الدين عبد الرحمن) عبد الجبار	- محبي الدين ط ودية - القاهرة - ١٩٦٥م - د عبد الكريم العشمان
	(القاضي أبو الحسن بن أحمد)	

شرح الإشارات	الطوسي	دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٠م
	(نصير الدين)	- د دنيا
شرح الإشارات - شرح	الرازي	ط الخيرية - مصر ١٣٢٥هـ
النصير الطوسي	(فخر الدين محمد بن عمر)	
شرح التجريد	لقوشجي	ط حجر .. طهران - ١٢٨٥هـ
	(علاء الدين بن محمد على)	
شرح الطحاوية	ابن أبي العز الحنفي	دار المعارف - ١٣٧٣هـ
	(على بن علي بن محمد)	
شرح العضدية	الدواني	ط الخيرية - مصر ١٣٢٢هـ
	(جلال الدين محمد بن أسعد)	
شرح العقائد النسفية	الثقفازي	ط محمد علي صبيح - القاهرة - ١٩٣٩م
	(سعد الدين ..)	
شرح العقيدة الأصلهانية	ابن تيمية	ضمن مجموعة فتاوى ابن تيمية ط القاهرة - ١٣٢٩هـ
	(أحمد عبد الحليم)	مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٥هـ
شرح المواقف	الجرجاني	
	(السيد الشريف بن محمد)	
شرح نهج البلاغة	ابن أبي الحديد	دار الكتب العربية - القاهرة ١٩١١م
	(عز الدين)	
شفاء الغليل في مسائل القضاء	ابن قيم الجوزية	دار الكتاب العربي - مصر
والقدر والحكمة والتعليل	(محمد بن أبي بكر)	
	<u>الضاد</u>	
ضحى الإسلام	أحمد أمين	مكتبة النهضة المصرية - ١٩٦١م
		ج ١ ص ٣
	<u>الطاع</u>	
طبقات الحنابلة	ابن أبي يعلى	ط السنة المحمدية - ١٩٥٢
	(أبو الحسن محمد بن محمد)	
طبقات الشافعية	السبكي	ط الحسينية - القاهرة
	(تاج الدين عبد الوهاب بن علي)	
	<u>العين</u>	
عقائد الإمامية	المظفر (محمد رضا المظفر)	مطبوعات النجاح للقاهرة ١٣٨١هـ
عقيدة أهل السنة	ابن تيمية (أحمد عبد الحليم)	مكتبة السنة المحمدية
عقيدة في التوحيد	محيي الدين بن عربي	ط القاهرة
علم التاريخ عند المسلمين	فرانز روزنتال	ط المثني ببغداد - ١٩٦٣م ترجمة صالح العلي

- عيون الأنبياء في طبقات ابن أبي أصيبعة
الطبباء (أحمد بن القاسم)
عيون المسائل الفارابي (أبو النصر)
ضمن مجموعة من طباع السلفية
بمصر ١٩١٠م

الغين

- غاية العرام الأمدي (سيف الدين)
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -
د / حسن الشافعي

الهاء

- فتاوى ابن الصلاح ابن الصلاح
(أبو عمر بن عبد الرحمن)
فتاوى ابن تيمية ابن تيمية
(أحمد عبد الحلیم)
فتح البدي بشرح مختصر الشرقاوي
الزبيدي (الشيخ عبد الله)
فصوص الحكم ابن عربي
(محيي الدين)
فضائح الباطنية الغزالي
(حجة الإسلام)
فلسفة المعتزلة نادر (د / أنير نصري)
في الفلسفة الإسلامية مذكور
(أد / إبراهيم بيومي مذكور)
في القوى الإنسانية ابن سينا
(أبو علي الحسين بن عبد الله)
في النفس والعقل لدى فلاسفة قاسم
(أد / محمود قاسم)
الإسلام والإغريق الغزالي
فيصل التفرقة (حجة الإسلام)
ضمن القصص العوالي - ط
الجندي -

القاف

- قصة النزاع بين الدين د / الطويل
والفلسفة

الكاف

- كتاب الاتصاف والرد على ابن الخطيب
(أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد)
المكتبة الكاثوليكية - بيروت -
١٩٥٧م

- كتاب الروضتين في أخبار
أبو شامة
الدولتين (عبد الرحمن بن إسماعيل)
كتاب الرياض
الكرماني
(أحمد بن عبد الله الإسماعيلي)
كتاب الكندي إلى المعتصم بالله
الكندي
(أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)
كتاب اللمع في الرد على أهل
الزيف والبدع الأشعري
(علي بن إسماعيل - الإمام)
كتاب المبين في شرح معاني
الحكام والمتكلمين الامدي
(أبو الحسن علي بن أبي علي)
كشف الظنون عن أسامي
الكتب والفنون حاجي خليفة
(مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي)
اللام
لب الثباب في تاريخ الأنساب
السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)
لسان العرب ابن منظور
(جمال الدين محمد بن جلال الدين)
لسان الميزان ابن حجر (المسقلائي أبو الفضل
أحمد بن علي)
لمعة الاعتقاد ابن قدامة (الفقيه الحنبلي)
الميم
مؤلفات ابن سينا قنواني (الأب جورج شحاته)
مجمع الأمثال المودالي
(أحمد بن محمد النيسابوري)
مجموعة الرسائل والمسائل ابن تيمية (أحمد عبد الحلیم)
مجموعة تفسير ابن تيمية ابن تيمية (أحمد عبد الحلیم)
محاضرات في الفلسفة هويدى
الإسلامية (د . يحيى)
محصل أفكار المتقدمين الرازي
والتأخرين (فخر الدين محمد بن عمر)
مختصر التحفة الإثنى عشرية الألويسي
(محمود شكرى)
مدارج السالكين ابن القيم الجوزية
(شمس الدين محمد بن أبي بكر)
مدارك التنزيل وحقائق التأويل النسفى (عبد الله بن أحمد)
القاهرة ١٣٧٧هـ - د حلبي
دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٠ م
نشر عارف تامر
ط الحلبي - ١٩٤٨ م - د الأهوانى
ط الخانجي - القاهرة - ١٩٥٥ م /
حمودة
نسخة بمجلة المشرق - بيروت ع ٢
- ١٩٥٤
ط بولاق - ١٢٧٤هـ
ط أوربا ١٩٤٣م - بطرس يوحنا
المطبعة الأميرية ببولاق - ١٨٨٢
١٨٨٩م
ط حيدر آباد - ١٣٣٠هـ
مكتبة السنة المحمدية - القاهرة
ط دار المعارف - ١٩٥٠م
المطبعة البهية - القاهرة - ١٣٤٢هـ
ط المنار - ١٩٣٢م - القاهرة
ط بومباي - ١٩٥٤م
النهضة المصرية - القاهرة -
١٩٦٥م
ط الحسينية بمصر سنة ١٣٢٣هـ
ط الفلسفية - مصر محب الدين
الخطيب
مطبعة المنار - ١٩٣٢م - القاهرة
ط الحلبي - القاهرة

ط النهضة المصرية - ١٩٤٦م	بينس (د / س بينس)	مذهب الذرة عن المسلمين
ط حيدر آباد - ١٢٣٩هـ	اليافعي (محمد بن عبد الله)	مرآة الجنان
ط حيدر آباد - ١٩٥١م	سبط ابن الجوزي	مرآة الزمان في تاريخ الأعيان
	(شمس الدين بن المظفر)	
ط الحلبي - مصر - ١٩٥٤م	البغدادي	مراسد الإطلاع في أسماء
	(صفى الدين ..)	الأمكنة والبقاع
ضمن القصور العوالي - ط الجندي	الغزالي	مشكاة الأنوار
- القاهرة	(حجة الإسلام)	
ط كردستان العلمية - القاهرة -	ابن فورك (أبو بكر محمد بن الحسن	مشكل الحديث وبيانه
١٣٢٦هـ	الأصبهاني)	
مكتبة مصر ط سنة - ١٩٦٣م	ابراهيم	مشكلات فلسفية - مشكلة
	(د / زكريا ..)	الحرية
دار الطباعة الحديثة - ١٩٦٣م	فؤاد زكريا	مشكلات فلسفية - مشكلة
		الحرية
ط النجف ١٩٦٦م	عبد الزهراء الحسيني الخطيب	مصادر نهج البلاغة وأسانيده
ع ٢٦٩ من سلسلة الألف كتاب ط	العريني	مصر في عهد الأيوبيين
دار الكلياتي الصغير	(أد / السيد الباز)	
ط الاستقامة - مصر	الغزالي (حجة الإسلام)	معارج القدس
ط دار الزيني للطباعة والنشر -	ابن تيمية	معارج الوصول إلى معرفة
القاهرة	(أحمد عبد الحليم)	أصول الدين وفروعه
ط الحصينة - ١٣٢٣هـ	الرازي	معالم أصول الدين (بهامش
	(فخر الدين محمد بن عمر)	المحصل)
بيروت ١٩٦٠م	مغنية (الشيخ محمد عبد الجواد)	معالم الفلسفة الإسلامية
ط الخانجي بمصر - ١٩٠٦م	ياقوت	معجم البلدان
	(ابن عبد الله الرومي الحموي)	
ط الثرقي - دمشق - ١٩٦٠م	كحالة (عمر محمد كحالة)	معجم المؤلفين
ط القاهرة - ١٩٢٨م	سركيس	معجم المطبوعات العربية
	(يوسف إليان سركيس)	
ط حيدر آباد - ١٣٢٨هـ	طاش كبري زاده	مفتاح السعادة
ط - جامعة فؤاد الأول - ١٩٥٣ -	ابن واصل	مفرج الكرب في أخبار بني
د الشبال	(جمال الدين محمد بن سالم)	أبوب
ط دار النهضة المصرية - ١٩٥٠م	الأشعري	مقالات الإسلاميين واختلاف
محيي الدين عبد الحميد	(علي ابن إسماعيل - الإمام)	المصلين
القاهرة - ١٩٦٥	قاسم (أد / محمود قاسم)	مقدمة كتاب مناهج الأدلة

القاهرة ١٩٦٠م	النشار (أد / على سامي)	مناهج البحث عند مفكري الإسلام
مطبعة صبيح بالقاهرة	الأمدي	منتهى السؤل في علم الأصول
القاهرة - ١٩٦٥	(أبو الحسن على بن أبى علي)	
ط الأجلو المصرية د / محمود قاسم	هويدى (أد / يحيى)	منطق البرهان
المطبعة الأميرية بولاق - ١٣٢١ -	ابن رشد (الحفيد)	مناهج الأدلة
نشرة د / محمد رشاد	ابن تيمية	مناهج السنة النبوية
ضمن القصور العوالي - ط الجندي	(أحمد عبد الحليم)	
- القاهرة	الفزالي	مناهج العارفين
ط دار المعارف - مصر	(حجة الإسلام)	
ط السنة المحمدية - ١٩٥١م ونسخة	الجويني	منهج الزمخشري في تفسير القرآن
لدي د / محمد رشاد	(مصطفى الصاري)	
ط القاهرة - ١٩٣٣م	ابن تيمية	موافقة صحيح المنقول
ط السعادة - مصر - ١٣٢٥هـ	(أحمد عبد الحليم)	
	صبرى	موقف البشر تحت سلطان القدر
	(الشيخ مصطفى)	
	الذمي	ميزان الاعتدال في نقد الرجال
	(شمس الدين)	
	<u>النون</u>	
ج ١ ط ٣ - ١٩٦٥ ج ٢ ط ٢ - ١٩٦٤	النشار	نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام
ط الأجلو المصرية	(أد / على سامي)	
	قاسم	نظرية المعرفة عند ابن رشد
	(أد / محمود قاسم)	
ط السنة المحمدية - ١٩٥١م /	ابن تيمية	نقض المنطق
محمد عبد القادر حمزة وآخر	(أحمد عبد الحليم)	
ط المثني بغداد - الفريد جيوم	الشهرستاني	نهاية الإقدام في علم الكلام
	(أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)	
	<u>الهاء</u>	
ط استانبول - ١٩٥٥م - ١٩٥١م	البغدادي (إسماعيل باشا ..)	هداية العارفين
	<u>الواو</u>	
النهضة المصرية - ١٩٤٨م / الشيخ	ابن خلكان	وفايات الأعيان
محمد محيي الدين	(شمس الدين أحمد بن إبراهيم)	

المخطوطات

أبكار الأفكار فى أصول الدين	الأمدى	
إسماء الحكماء	اللقطى	(أبو الحسن على بن أبى على)
المطالب العالمة	الرازى (فخر الدين)	دار الكتب المصرية ٥٧ تاريخ
تلخيص المطالب العلية	الأمدى	معهد المخطوطات - ٢١٨ توحيد
		معهد المخطوطات - ٣ توحيد
طبقات الشافعية الوسطى	السبكى	(أبو الحسن على بن أبى على)
طبقات الشافعية	ابن الملقن	معهد المخطوطات ١١٢٧ تاريخ
غزو الحكم دور الكلم	عبد الواحد الأمدى	دار الكتب المصرية
طبقات الشافعية	ابن شبه (تقى الدين)	لاله - تركيا ١٨٧٨
طبقات الشافعية	الشرقاوى عبد الله (شيخ الاسلام)	دار الكتب - ٥٦٨ تاريخ
كتاب التوحيد	الما تريبى	دار الكتب - ٥٧٨ تاريخ
	(أبو منصور)	مصور كمبردج - دار الكتب -
كشف الترمويهات	الأمدى	٢١٣٣٨ - القاهرة
مختصر المطالب العالمة	(أبو الحسن على بن أبى على)	نسخة مصورة عن نسخة المتحف
	الخونجى	البريطانى بلندن
	(أفضل الدين)	دار الكتب - ٨٤٠ علم الكلام
مرشد الأتام	الحسينى (أحمد بك)	دار الكتب - ١٥٢٢

رسائل الماجستيرالكلية - سنة الإجازةالباحثاسم الرسالة

أبو جعفر الطحاوى	عبد المجيد محمود	دار العلوم - ١٩٦٤
تاريخ جهاد نكشاي	الجولى (علاء الدين)	آداب عين شمس - ١٩٦٧
دولة الإسماعيلية فى إيران	السعيد (سعيد جمال الدين)	آداب عين شمس - ١٩٦٧
عقائد الإمامية الاثنى عشرية	المنهوتى (محمد الأتور)	دار العلوم
فخر الدين الرازى وآراؤه	الزركان (محمد صالح)	دار العلوم - ١٩٦٣

الدكتوراه

نقد المشالية الإسلامية بعد ابن	شرف	آداب إسكندرية - ١٩٦٨
سينا	(محمد جلال الدين)	

الأبحاث

دار العلوم - ١٩٦٥م - ألقى بحلقة	هويدى	محمد بن تومرت
الأبحاث بالكلية .	(د.أ / يحيى)	
دار العلوم - مقدم للدكتور / محمود	شلبى	مؤلفات الأشعرى
قاسم	(سعد شلبى)	

الفهرس الموضوعي

- ٤ - ١ - المقدمة
- ١٧٠ - ٥ - الباب الأول
- [سيف الدين الآمدي : عصره ، وحياته ، وثقافته وإنتاجه ، ومنهجه]
- ٧ - تمهيد
- ٢٥ - ٩ - الفصل الأول (عصره)
- ١٣ - ٩ - أولاً : من الناحيتين السياسية والاجتماعية
- ٢٥ - ١٣ - ثانياً : من الناحيتين الثقافية والدينية
- ٢١ - ١٣ - ١ - أهم الظواهر العلمية والثقافية
- ١٥ - ١٣ - أ - ظاهرة المدارس
- ١٦ - ١٥ - ب - رعاية العلوم غير الدينية
- ٢١ - ١٦ - ج - ركود الدراسات العقلية والفلسفية
- ٢٥ - ٢١ - ٢ - من السمات البارزة في الحياة الدينية
- ٢٢ - ٢١ - أ - التقارب المذهبي
- ٢٣ - ٢٢ - ب - استقرار المذاهب الأربعة المعروفة
- ٢٥ - ٢٣ - ج - غلبة روح التصوف
- ٢٥ - د - التسامح الديني
- ٥٤ - ٢٧ - الفصل الثاني (حياة الآمدي)
- ٢٧ - • اسمه ولقبه
- ٢٨ - • كنيته ، تاريخ مولده
- ٢٩ - • موطنه
- ٣٠ - • الآمدي في بغداد - شيوخه ودراساته
- ٣١ - • تحوله عن المذهب الحنبلي
- ٣٣ - ٣٢ - • دور ابن فضلان في حياته
- ٣٥ - ٣٤ - • اتصاله بنصاري بغداد
- ٣٧ - ٣٥ - • الرحلة الأولى إلى الشام
- ٤٠ - ٣٧ - • رحلته إلى مصر
- ٤٨ - ٤٠ - • إقامته الثانية في الشام

- موته ٤٧ - ٤٨
- تلاميذه ٤٨ - ٥٠
- صفاته وأخلاقه ٥٠ - ٥٣
- حياته الخاصة ٥٣ - ٥٤
- الفصل الثالث (ثقافته وإنتاجه العلمي) ٥٥ - ١٠٥
- أولاً - العلوم التي ألم بها استكمالاً لثقافته ٥٥ - ٦٠
- (أ) النحو واللغة ٥٥ - ٥٦
- (ب) الفقه ٥٦ - ٥٧
- (ج) القراءات ٥٧
- (د) الحديث ٥٧ - ٥٨
- (هـ) التفسير ٥٨ - ٦٠
- (و) الطب ٦٠
- ثانياً - العلوم التي أحاط بمباحثها ٦٠ - ١٠٢
- (أ) أصول الفقه وما يتعلق به ٦١ - ٧٤
- ٢ الجدل والخلاف ٦٤ - ٦٧
- مؤلفاته الأصولية ٦٧ - ٧١
- مؤلفاته في الجدل والخلاف ٧١ - ٧٣
- (ب) الفلسفة ٧٣ - ٨٥
- مؤلفاته الفلسفية ٨٥ - ٧٤
- (ج) علم الكلام ٨٥ - ١٠٢
- مؤلفاته الكلامية ١٠٢ - ٨٦
- مؤلفات مجهولة الموضوع ١٠٥ - ١٠٢
- الفصل الرابع (منهجه) ١٠٦ - ١٧٠
- تمهيد ١٠٧
- (أ) موقفه من النظر العقلي ١٠٩
- النظر العقلي والعلم ١٠٩
- حقيقة النظر العقلي ١١٠
- وجوب النظر ١١١
- اعتراضات أخرى ضد النظر ١١٢ - ١٢٠

- (ب) موقفه من المناهج الكلامية الأخرى
١٢١ - ١٦١
١٢١ - تمهيد
- (١) - الدليل السمعي
١٢١ - ١٤١
١٢٣ - ١٢٧ أولاً : الأشاعرة بين النقل والعقل
١٢٧ - ١٢٨ ثانياً : فكرة " الدور " عند المعتزلة
١٢٩ - ١٣١ ثالثاً : مدى التزام الأمدي بهذا الموقف الملهمي
١٣١ - ١٤٠ رابعاً : نقد هذا الموقف من الدليل السمعي
١٣٢ - ١٣٣ ١ - مسألة ظنية الثبوت
١٣٣ - ١٣٤ ٢ - مسألة ظنية الدلالة
١٣٥ - ١٣٧ ٣ - مسألة الدور
١٣٧ - ١٤١ ٤ - تقديم العقل على السمع عند التعارض
- (٢) قياس الغالب على الشاهد
١٤١ - ١٤٨
١٤١ - ١٤٤ (أ) شيوعه لدى المتكلمين ونقد الأمدي له
١٤٤ - ١٤٤ (ب) نقد هذا القياس قبل الأمدي
١٤٧ - ١٤٨ (ج) مدى التزام الأمدي بموقفه منه
- (٣) الاستقراء
١٤٨ - ١٥٠
١٥٠ - ١٥٣ (٤) انتفاء المدلول لانتفاء دليله
١٥٣ - ١٥٥ (٥) موقفه من أساليب الجدل
١٥٥ - ١٥٧ أ - الاعتماد على مسلمة الخصوم
١٥٧ - ١٥٩ ب - طريقة القسمة والتشقيق الجدلي
١٥٩ - ١٦١ ج - طريقة الخلف
- (ج) موقفه من المنطق الأرسطي
١٦٣ - ١٧٠
١٧١ - ٥١١ الثباب الثاني (آراءه الكلامية)
١٧٣ - ٣٧٦ - الفصل الأول (آراء الأمدي المتعلقة بالله)
١٧٤ - المبحث الأول : الاستدلال على وجوده تعالى
١٧٥ - ١٧٦ ١ - الماهية والوجود
١٧٦ - ١٨٢ ٢ - طرق الاستدلال على وجوده تعالى
١٨٢ - ١٩٧ ٣ - استدلال الأمدي على وجود الله
١٩٧ - ٢٣٤ - المبحث الثاني [الصفات الإلهية - أحكامها العامة]

١٩٧	- تمهيد
١٩٨ - ٢٠٣	أولاً : هل يمكن معرفة حقيقة ذاته تعالى ؟
٢٠٣ - ٢٠٥	ثانياً : هل للباري - تعالى - " وصف أخص " به يتميز عن
	سائر المخلوقات ؟
٢٠٥ - ٢٠٩	ثالثاً : الأسماء الحسنى وعلاقتها بالصفات
٢٠٩ - ٢١٣	رابعاً : أقسام الصفات وعددها
٢١٣ - ٢٢٣	خامساً : الصفات الإيجابية وعلاقتها بالذات
٢٢٣ - ٢٣٠	سادساً : الصفات وطريقة إثباتها
٢٣٠ - ٢٣٣	سابعاً : هل الصفات متغايرة فيما بينها ؟
٢٣٥ - ٢٩٦	- المبحث الثالث (الصفات النفسية أو معرفة الإثبات)
٢٣٥ - ٢٣٨	- تمهيد عام
٢٣٩ - ٢٤٨	(١) صفة الإرادة
٢٣٩ - ٢٤٠	(أ) الآراء حولها
٢٤٠	(ب) تعريفها
٢٤١	(ج) الاستدلال عليها
٢٤٢	(د) إيضاحات
٢٤٣	(هـ) صعوبات القول بالإرادة القديمة
٢٤٦ - ٢٤٧	(و) وحدة الإرادة
٢٤٧ - ٢٤٨	(ز) تعقيب
٢٤٩	(٢) صفة العلم
٢٤٩ - ٢٥٠	(أ) الآراء حولها
٢٥٠ - ٢٥٣	(ب) الاستدلال عليها
٢٥٣ - ٢٥٥	(ج) العلم معنى وجودى قديم
٢٥٥ - ٢٥٩	(د) مشكلات حول العلم
٢٦١ - ٢٦٦	(٣) صفة القدرة
٢٦١	(أ) معناها
٢٦٢	(ب) الاستدلال
٢٦٢ - ٢٦٤	(ج) شمول القدرة الإلهية وانفرادها بالتأثير
٢٦٤ - ٢٦٦	(د) تعلق القدرة بخلاف المعلوم

٢٨٣ - ٢٦٧	(٤) صفة الكلام
٢٧١ - ٢٦٧	(١) الخلاف حولها
٢٧٥ - ٢٧١	(ب) إثبات الكلام صفة ذاتية لله تعالى
٢٨٤ - ٢٧٥	(ج) الكلام النفسي معناه ووحدته وقدمه
٢٩٢ - ٢٨٤	(٥) (٦) السمع والبصر
٢٨٦ - ٢٨٤	(أ) المذاهب فيهما
٢٨٧ - ٢٨٦	(ب) إثباتهما
٢٩٢ - ٢٨٧	(ج) شبهات حول إثبات السمع والبصر
٢٩٦ - ٢٩٣	(٧) صفة الحياة
٢٩٤ - ٢٩٣	(أ) الآراء حولها
٢٩٦ - ٢٩٤	(ب) الاستدلال عليها
٢٩٧	المبحث الرابع :- الصفات السلبية
٣٠٢ - ٢٩٧	تمهيد - نزعة التنزيه والتأويل وتطورها عند الأشاعرة
٣٠٦ - ٣٠٣	(١) القدم والبقاء
٣٠٦ - ٣٠٥	- الاستدلال عليهما
٣٢١ - ٣٠٧	(٢) الوجدانية
٣٠٧	- معناها
٣٠٨	- الاستدلال عليها
٣١٠ - ٣٠٨	(أ) - استدلال الفلاسفة
٣١٤ - ٣١٠	(ب) استدلال المتكلمين
٣٢١ - ٣١٤	(ج) استدلال الأمدي
٣٢٤ - ٣٢٣	(٣) نفى الجسمية عن الله تعالى
٣٢٥ - ٣٢٣	(أ) طبيعة المسألة
٣٣٠ - ٣٢٥	(ب) مثبتو الجسمية وحكمهم
٣٣٤ - ٣٣٠	(ج) إبطال الجسمية
٣٤٠ - ٣٣٥	(٤) تأويل الصفات الخبرية
٣٤٨ - ٣٤١	(٥) عدم حلول الحوادث بذاته تعالى
٣٤٣ - ٣٤١	أ - ظهور المشكلة وموقف المتكلمين منها
٣٤٧ - ٣٤٣	ب - موقف الامدي

٣٤٨ - ٣٤٧	ج - استدلاله الخاص
٣٥٠ - ٣٤٩	(١) نفي الزمانية عنه تعالى
٣٦٠ - ٣٥١	(٧) تنزيهه تعالى عن المكانية مسألة (الجهة)
٣٦٦ - ٣٦١	(٨) إبطال الحلول والاتحاد
٣٦٣ - ٣٦١	أ - القائلون بهما
٣٦٤ - ٣٦٣	ب - إبطال الحلول
٣٦٦ - ٣٦٤	ج - إبطال الاتحاد
٣٧٦ - ٣٦٧	- مسألة الرؤية
٣٧٠ - ٣٦٧	١ - طبيعة المسألة والخلاف حولها
٣٧٦ - ٣٧٠	ب - اثبات الرؤية
٣٤٤ - ٣٧٧	الفصل الثاني (العالم)
٢٧٧	- تمهيد
٤١٤ - ٣٧٩	- المبحث الأول [قدم العالم وحدوثه ومشكلة الخلق]
٣٩١ - ٣٧٩	أ - الخلاف حول المسألة
٣٨٢	أولاً : الشيعة
٣٨٦ - ٣٨٢	ثانياً : الصوفية
٣٩٠ - ٣٨٦	ثالثاً : المعتزلة
٣٩١ - ٣٩٠	رابعاً : ابن تيمية
٣٩٧ - ٣٩٢	ب - إبطال القدم
٤٠٠ - ٣٩٧	ج - الخلق المباشر
٤٠١ - ٤٠٠	د - الخلق المستمر
٤٠٣ - ٤٠١	هـ - أدلة الحدوث
٤١٠ - ٤٠٤	١ - نقده لدليل الجوهر والعرض
٤١٣ - ٤١٠	٢ - نقده لدليل الممكن والواجب
٤١٩ - ٤١٥	- المبحث الثاني (طبيعة الأجسام وتغييراتها)
٤٢٤ - ٤٢١	- المبحث الثالث (المكان والزمان)
٤٢٦ - ٤٢٥	- المبحث الرابع (الحركة والسكون)
٤٣٢ - ٤٢٧	- المبحث الخامس (العلية وفكرة العادة)
٤٤٤ - ٤٣٣	- المبحث السادس (الحكمة)

- أولاً : الحسن والقيبح ٤٣٤ - ٤٤٠
- ثانياً : مسألة الصلاح والأصلح ٤٤٤ - ٤٤٠
- الفصل الثالث (الإنسان) ٤٤٥ - ٥١١
- المبحث الأول (النفس) ٤٤٧ - ٤٥٨
- (أ) تعريفها ٤٤٧ - ٤٤٨
- (ب) طبيعتها ٤٤٨ - ٤٥٢
- (ج) نقد الأمدي لهذه الآراء ٤٥٢ - ٤٥٥
- (د) موقفه الخاص ٤٥٥ - ٤٥٦
- (هـ) حدوث النفس ٤٥٦ - ٤٥٧
- (و) مصدرها ٤٥٧ - ٤٥٨
- المبحث الثاني (المعرفة) ٤٥٩ - ٤٦٥
- (أ) أهمية المعرفة وطريقها ٤٥٩
- (ب) حقيقة العلم وأقسامه ٤٥٩ - ٤٦٢
- (ج) الحواس والإدراك الحسي ٤٦٢ - ٤٦٢
- (د) المعرفة العقلية ٤٦٤ - ٤٦٥
- المبحث الثالث (الأفعال الإنسانية) ٤٦٧ - ٤٧٨
- (أ) طبيعة المسألة ٤٧٦ - ٤٦٨
- (ب) آراء المتكلمين (الأشاعرة والمعتزلة) ٤٦٨ - ٤٧٥
- (ج) آراء أخرى ٤٧٥ - ٤٧٧
- كلمة أخيرة ٤٧٧ - ٤٧٨
- المبحث الرابع (النبوة) ٤٧٩ - ٤٩٠
- ١ - إمكان النبوة ووجه الحاجة إليها ٤٧٠ - ٤٨٤
- ب- المعجزة كطريق لإثبات صدق النبي ٤٨٤ - ٤٨٦
- ج - خصائص المعجزة والفرق بينها وبين السحر ٤٨٦ - ٤٨٨
- د - إثبات نبوة محمد ٤٨٨ - ٤٩٠
- المبحث الخامس (البعث) ٤٩١ - ٤٩٨
- (١) نقده لموقف الفلاسفة الإسلاميين من فكرة الخلود ٤٩١ - ٤٩٤
- (٢) مذهب " أهل الحق " في مسألة البعث والمعاد ٤٩٤ - ٤٩٨
- المبحث السادس (الإمامة) ٤٩٩ - ٥١١

٤٩٩	- تمهيد
٥٠٠ - ٤٩٩	(أ) تعريف الإمامة وبيان غايتها
٥٠١ - ٥٠٠	(ب) وجوب الإمامة
٥٠٣ - ٥٠٢	(ج) الاستدلال على وجوبها
٥٠٧ - ٥٠٣	(د) طريقة تولية الإمام وخلعه
٥١١ - ٥٠٧	(هـ) شروط الإمام

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦ / ١٤٤ / ٨